جمعية الدول الأطراف
في نظام روما الأساسي
للمحكمة الجنائية الدولية

الدورة التاسعة عشرة
لاهاي، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2020

الوثائق الرسمية
المجلد الثاني

ملاحظة

تتألف رموز وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من حروف وأرقام، ويشير ذكر أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتحمل قرارات الجمعية الحروف "Res"، بينما تحمل مقرراتها الحروف "Decision".

ووفقا للقرار ICC-ASP/7/Res.6، يتوافر المجلد الأول من الوثائق الرسمية بجميع لغات الجمعية بينما يتوافر المجلد الثاني بالأسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

Secretariat, Assembly of States Parties
International Criminal Court
P.O. Box 19519
2500 CM The Hague
The Netherlands

asp@icc-cpi.int
www.icc-cpi.int
الهاتف: 6500 799 70 (0) 31+
الفاكس: 8376 515 70 (0) 31+

ICC-ASP/19/20
منشورات المحكمة الجنائية الدولية
ISBN No. 92-9227-375-2
كافة الحقوق محفوظة© للمحكمة الجنائية الدولية 2020
All rights reserved
Printed by Ipskamp, The Hague

المحتويات

الصفحة

الجزء ألف
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 للمحكمة الجنائية الدولية 4

الجزء باء
التقريران المقدمان من لجنة الميزانية والمالية 225

1- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين،
أيار/مايو و حزيران/يونيو 2020 225

2- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين، أيلول/سبتمبر 2020 244

الجزء جيم
الوثائق ذات الصلة 304

1- البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 304

2- البيانات المالية للصندوق الإستئماني للمجنى عليهم للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 381

الجزء ألف
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 للمحكمة الجنائية الدولية*

* صدرت سابقا بالوثيقة ICC-ASP/13/10.Add.1 والوثيقة ICC/ASP/13/11.

جدول المحتويات

	الصفحة	الفقرات
قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية]	6	
تصدير بقلم كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية	8	
أولاً - لمحة عامة عن ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة، والأولويات فيما يتعلق بالميزانية، ومعطيات العمل	10	1
ألف - المقدِّمة	10	38-11
باء - الأولويات الاستراتيجية الرفيعة للميزانية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء ومسبِّبات التكاليف الرئيسية لعام 2021	16	10-1
جيم - التحليل من منظور كلي	15	30-11
دال- الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة	16	33-31
ثانياً - ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة	19	38-34
ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	19	755-39
البرنامج 1100: هيئة الرئاسة	21	105-39
البرنامج 1200: الدوائر	26	61-44
باء - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	34	105-62
البرنامج 2100: ديوان المدّعي العام	48	358-106
(أ) البرنامج الفرعي 2110: ديوان المدّعي العام وقسم المشورة القانونية	46	283-195
(ب) البرنامج الفرعي2120: قسم الخدمات	70	220-198
(ج) البرنامج الفرعي 2160: قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة	48	258-221
البرنامج 2200: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	70	283-259
البرنامج 2300: شعبة التحقيق	75	305-284
البرنامج 2400: شعبة المقاضاة	82	329-306
جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	90	358-330
البرنامج 3100: مكتب رئيس قلم المحكمة	96	625-359
البرنامج 3200: شعبة الخدمات الإدارية	99	393-379
البرنامج 3300: شعبة الخدمات القضائية	108	456-394
البرنامج 3800: شعبة العمليات الخارجية	123	542-457
دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	139	625-543
		661-626
		665-662
		727-666
		733-728
		744-734
		755-745

هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني..... 150
واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم 151
زاي- البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة..... 162
حاء- البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة 164
طاء- البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية..... 167
المرفقات 170
المرفق الأول الهيكل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية..... 170
المرفق الثاني الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة..... 171
المرفق الثالث قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة . 173
المرفق الرابع الغايات الاستراتيجية..... 174
المرفق الرابع (أ) قائمة الغايات المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية
(للفترة 2019 - 2021) 174
المرفق الرابع (ب) قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام
(للفترة 2019 - 2021) 175
المرفق الرابع (ج) قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة
(للفترة 2019 - 2021)..... 176
المرفق الرابع (د) البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية..... 176
المرفق الرابع (ه) البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام..... 178
المرفق الرابع (و) البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة 186
المرفق الرابع (ز) البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف 191
المرفق الرابع (ح) البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة 191
المرفق الرابع (ط) البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية..... 192
المرفق الخامس معلومات عن ملاك موظفي المحكمة..... 193
المرفق الخامس (أ) ملاك موظفي المحكمة المقترح لعام 2021 بحسب البرامج الرئيسية..... 193
المرفق الخامس (ب) تعديلات جدول الموظَّفين..... 193
المرفق السادس الرواتب والمستحقات لعام 2021 194
المرفق السادس (أ) رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام 2021 194
المرفق السادس (ب) التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية
ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام 2021 195

المرفق السابع ميزانية عام 2021 المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي 196

المرفق الثامن بيان الإيرادات المقدَّرة لعام 2021 197

المرفق التاسع تكنولوجيا المعلومات 198

المرفق التاسع (أ) تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات في المحكمة الجنائية الدولية:

الاستراتيجية الخمسية للفترة 2017-2021 198

المرفق التاسع (ب) تكاليف تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات على نطاق المحكمة جمعاء 202

المرفق العاشر المقادير المرجعية الأساسية لميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة..... 207

المرفق الحادي عشر تطور الأنشطة القضائية الحركي الاستراتيجي بحسب الحالة 208

المرفق الثاني عشر مخصَّصات الميزانية لعمليات التحقيق الناشط في إطار البرنامج الرئيسي الثاني..... 209

المرفق الثالث عشر الزيادات السنوية في الميزانيات البرنامجية المعتمدة للأعوام 2014 حتى 2020..... 210

المرفق الرابع عشر ما يُقترح من الاستثمارات فيما يندرج في عداد رأس المال للفترة 2021-2024 211

المرفق الخامس عشر صيانة مباني المحكمة وتكاليف استعمالها والخطة المتوسطة الأجل لاستبدال

عناصر فيها مما يندرج في عداد رأس المال لعام 2021..... 212

المرفق السادس عشر ما تحقَّق في عام 2020 من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

ومقدَّرات ما سيتحقَّق منها في عام 2021 213

المرفق السابع عشر الافتراضات والمعطيات للفترة 2017-2021 من فترات الخمس سنوات

المتعاقبة المأخوذ بها في المحكمة..... 217

المرفق الثامن عشر تخصيص الموارد في إطار البرنامج الرئيسي الثاني بحسب الحالة 223

قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية]

آمين عام مساعد	ASG
جمعية الدول الأطراف	ASP
مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي	AULO
سمعي بصري/التجهيزات السمعية والبصرية	AV
تخطيط الأعمال وإدماجها	BPC
قسم الميزانية	BS
جمهورية أفريقيا الوسطى (بَنغي)	CAR
لجنة الميزانية والمالية	CBF
كوت ديفوار (أبيجان)	CIV
قسم تدبر الأعمال القضائية	CMS
فريق تدبر الأزمات	CMT
المكاتب القَطرية	CO
مجلس التنسيق	CoCo
قسم دعم المحامين	CSS
مد (مدير)	D
شعبة العمليات الخارجية	DEO
شعبة الخدمات القضائية	DJS
شعبة الخدمات الإدارية	DMS
جمهورية الكونغو الديمقراطية (كنشاسا وبونيا)	DRC
نظام التسجيل الرقمي	DRS
قسم الاحتجاز	DS
بدل المعيشة اليومي	DSA
نظام عمل المحكمة الإلكترونية (eCourt)	ECOS
المكاتب الخارجية	EO
قسم دعم العمليات الخارجية	EOSS
مكتب ميداني/مكاتب ميدانية، عمليات ميدانية/عمل ميداني	FO
التخطيط والمراقبة الماليان	FPC
قسم المالية	FS
قسم البحث الجنائي العلمي	FSS
معادل الموظف الواحد العامل بدوام كامل	FTE
الشبكة العالمية للاتصالات والبيانات	GCDN
جورجيا (اتبيليسي)	GEO
التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين	GRGB
الخدمات العامة	GS
خ ع - رأ (الخدمات العامة - رتبة أخرى)	GS-OL
خ ع - رر (الخدمات العامة - رتبة رئيسية)	GS-PL
قسم الخدمات العامة	GSS
المساعدة المؤقتة العامة	GTA
المقر	HQ
الموارد البشرية	HR
قسم الموارد البشرية	HRS

قسم تحليل عمليات التحقيق	IAS
الرابطة الدولية للمحامين	IBA
المحكمة الجنائية الدولية	ICC
برنامج المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالحماية	ICCPP
قسم التعاون الدولي	ICS
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	ICT
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	ICTY
وحدة المعلومات والأدلة	IEU
منظمة حكومية دولية	IGO
قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة	IKEMS
المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية	ILOAT
قسم خدمات تدبّر المعلومات	IMSS
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية	INTERPOL
آلية الرقابة المستقلة	IOM
ديوان المدّعي العام	IOP
ديوان رئيس قلم المحكمة	IOR
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	IPSAS
نظام التحرك الاستجابي الأولي	IRS
تكنولوجيا المعلومات	IT
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	JCCD
وحدة قواعد المعارف	KBU
كينيا (نيروبي)	KEN
قسم المشورة القانونية (في مكتب المدّعي العام)	LAS
ليبيا	LBY
مكتب الشؤون القانونية (في قلم المحكمة)	LO
الممثل القانوني للمجني عليهم/ الممثلون القانونيون للمجني عليهم	LRV
قسم الخدمات اللغوية (في قلم المحكمة)	LSS
وحدة الخدمات اللغوية (في مكتب المدّعي العام)	LSU
نظام المعلومات الإدارية	MIS
مالي (باماكو)	MLI
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية	OD-DEO
مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية	OD-DJS
مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية	OD-DMS
مكتب المراجعة الداخلية	OIA
مكتب المحامي العمومي للدفاع	OPCD
مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم	OPCV
مكتب المدّعي العام	OTP
ف (موظف/وظيفة من الفئة الفنية)	P
قسم الإعلام والتوعية	PIOS
فريق إدارة قلم المحكمة	RMT
التدابير الأمنية اللابثة	RSM
نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) ببرمجيات SAP	SAP

قسم تحليل الحالات	SAS
غاية استراتيجية	SG
هدف استراتيجي	SO
قسم الخدمات (في مكتب المدّعي العام)	SS
نهوج السلامة والأمن في البيئات الميدانية	SSAFE
قسم الأمن والسلامة	SSS
دارفور بالسودان	SUD
الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	TFV
أوغندا (كمبالا)	UGA
نظام الأمم المتحدة الموحَّد	UNCS
إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة	UNDSS
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	UNJSPF
نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة	UNSMS
وكيل أمين عام	USG
نظام إدارة/تدبر طلبات المجني عليهم	VAMS
قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	VPRS
قسم المجني عليهم والشهود	VWS
صندوق رأس المال العامل	WCF

تصدير بقلم كبار مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية

لاهاي بهولندا في 30 تموز/يوليو 2020

يسرُّنا أن نقدِّم ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة لكي تنظر فيها جمعية الدول الأطراف ("الجمعية").

إن أجهزة المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، إذ وضعت الظروف الاستثنائية التي تمثلها جائحة كوفيد-19 في الاعتبار، عملت معاً بتعاونٍ وثيق لتقديم ميزانية مطلوبة تكون دقيقةَ الرَوْز وعلى أقصى درجة ممكنةٍ من التقتير، ولجعل وثيقة الميزانية هذه في الوقت نفسه وثيقةً متماسكة ومفصَّلة ومنطوية على التعليل اللازم، بالاستناد إلى الجهود التي سبق بذلها لشحذ سيرورة إعداد الميزانية.

وتمثل هذه الميزانية جهود المحكمة المبذولة للتجاوب الواجب حيال الضغوط التي يواجهها الاقتصاد العالمي من جراء جائحة كوفيد-19، على نحوٍ تُوازِنُه ضرورةُ استدامة توفُّر الحد الأدنى من الموارد التي تحتاج إليها المحكمة لإجراء عملياتها الأساسية والاضطلاع بالأنشطة الهامة المنوطة بها ضمن إطار ولايتها في عام 2021.

فعلى الرغم من التحديات المتأتية عن الجائحة العالمية، تدبَّرت المحكمة الأمر بحيث تظل فاعلةً ومنتِجة، مسارعةً إلى تكييف عملياتها، ومستعينةً بتدابير ابتكارية، ومستفيدةً مما يتحلى به موظفوها الملتزمون من صمودٍ وتفانٍ. إن تحرُّك المحكمة في هذه الأونة العصيبة يستند إلى جهودها المبذولة في إطار خطَّتها الاستراتيجية، مُكَمَّلةً بالخطتين الاستراتيجيتين المنفصلتين الخاصتين بمكتب المدّعي العام وبقلم المحكمة (وهو قد سرَّع هذه الجهود بأشكال كثيرة). فهذه الخطط الاستراتيجية تظل تمثِّل حجر الزاوية في تخطيط المحكمة المتعلق بالميزانية لعام 2021 وتهيئ إطاراً لإعمال هذا التخطيط.

إننا، بصفتنا كبار مسؤولي المحكمة، عازمون على ضمان احتفاظها بأكبر قدر ممكن من القدرة التي بنتها على مر العقدين الأخيرين، ما يتيح لها مواصلة أنشطتها الأساسية المتمثلة في عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، والمحاكمات، وأعمال جبر الأضرار، استناداً إلى صمود منظوماتها وبناها وقابليتها للتكيُّف، مع صون اتّسام إجراءاتها بالاستقلال وبالإنصاف وبالتميُّز القانوني الرفيع وبالجودة العالية، ومع حماية أمنِ وخيرِ الأشخاص المعنيين ولا سيما المجني عليهم والشهود.

لقد أنعمت المحكمة النظر في سبل تحقيق مكاسب عن طريق زيادة النجاعة واستيعاب التكاليف الإلزامية ذات المسبِّبات الخارجية (متخذةً تدابيرَ بالغة المشقة في بعض الأحيان) دون إعاقة قدراتها الاشتغالية. إن تقدُّمها بشأن هذه المهمة أُحرز إلى حد كبير من خلال تحسين التشاور الوثيق بين الأجهزة الذي أتاح تناوُل ما لشتى وحدات المحكمة من أولويات واحتياجات على صعيد الميزانية بحسب السياق على نحو سليم.

وتقترح المحكمة فيما يخص عام 2021، آخذةً بالحسبان الظروف غير المألوفة المعروضة أعلاه، تخفيضاً في الميزانية مقداره **0.7 مليون يورو**، أي **0.5 في المئة**، بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة. ويؤتي ذلك ميزانية مقترحة مقدارها **148.5 مليون يورو** لسد تكاليفَ منها تكاليفُ عمليات التدارس الأولي، وتكاليفُ عمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة، وتكاليفُ المحاكمات، وتكاليفُ حماية الشهود، وتكاليفُ الخدمات اللغوية، وتكاليفُ المساعدة القانونية، وتكاليف تعويض المجني عليهم ومساعدتهم على نحو حقيقي فعال، وتكاليفُ إدارة مختلف مرافق المحكمة.

لقد التزمت المحكمة بالانضباط الصارم إذ لم تطلب إلا موارد الحد الأدنى اللازمة لزوماً مطلقاً من أجل الأنشطة الأساسية المتوقَّع أن تضطلع بها، التي تشمل زيادة كبيرة في الإجراءات القضائية في المرحلة الابتدائية. وعلاوة على ذلك نظرنا، كما دَأبنا عليه، في جميع وحدات المحكمة لتعظيم التحلي بالمرونة واستطلاع السبل التي يمكن بها المزيد من تحسين استعمال المحكمة للموارد عن طريق إعادة التخصيص

وتحقيق المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، وتناول الأنشطة على أساس الأولوية. إننا، حتى في هذه الآونة الشاقة، نعي كلَّ الوعي أن عدم توفُّر الموارد الكافية ينطوي على خطر إبطاء عمليات التحقيق والإجراءات أو إنقاص نجاعتها أو الإضرار الوخيم بجودة أنشطة المحكمة.

وعلى الرغم مما واجهته المحكمة في الأشهر الماضية من تحديات لم يسبق لها مثيل بسبب الجائحة العالمية، فإنها تبقى حريصة كما كانت دائماً على النهوض بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها دون أن تضحي بالمستوى الرفيع الذي يتميَّز به التجاوب والتعاون في شتى وحداتها، مع إيلاء الأولوية لاستمرار التعلُّم والتحسين. فهذه الميزانية المقترحة إنما هي بيان بهذا الالتزام واضح وملموس.

وتظل المحكمة مستعدة للتواصل التام مع الدول الأطراف والجمعية للتباحث بشأن أفضل السبل إلى تعزيز واستدامة صمود المحكمة وقدرتها بحيث تخرج من جائحة كوفيد-19 وهي أقوى، ساهرةً على حيويةِ وقوةِ منظومة نظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية.

وإذ ندرك ضرورة تناول البيئة غير المعتادة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فإننا نأمل أن ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة التي أعددناها بعنايةٍ ستحظى بموافقتكم. ونشكركم على ما تولونه للأمر من اعتبار.

نرجو تقبل خالص التقدير والاحترام،

[توقيع]	*[توقيع]*	*[توقيع]*
تشيلي إبوي أسوجي (Chile Eboe-Osuji)	**فاطو بنسودا** (Fatou Bensouda)	**بيتر لويس** (Peter Lewis)
رئيس المحكمة	**المدّعية العامة**	**رئيس قلم المحكمة**

أولاً - لمحة عامة عن ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة، والأولويات فيما يتعلق بالميزانية، ومعطيات العمل

ألف - المقدِّمة

1. أُنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي - الذي اعتُمد منذ 22 سنة خلت - بصفتها المحكمة الدولية المستقلة الدائمة الوحيدة التي لها اختصاص فيما يخص أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي ولها سلطة الأمر بجبر أضرار المجني عليهم في هذه الجرائم. ويُعتبر اختصاص المحكمة مكملاً لاختصاص المحاكم الجنائية الوطنية، ما يعني أنها لا تعمل إلا عندما تكون الدولة المعنية غير راغبة في ممارسة ولايتها القضائية الرئيسية في القضايا المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي أو غير قادرة على ذلك حقاً.

2. وخلافاً لما عليه الحال في المحاكم الوطنية، تضطلع المحكمة بوظائف وأنشطة شتى تتناولها في النظم الوطنية مكاتب أو وزارات أو وكالات منفصلة. ومن المهام والأنشطة التي تضطلع بها المحكمة إجراءُ عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة والمحاكمات؛ وتوفير الحماية للمجني عليهم والشهود؛ وتدبر شؤون قاعات المحكمة، الذي يشمل توفير خدمات الترجمة الفورية وخدمات الترجمة التحريرية وخدمات إعداد المحاضر والخدمات الأمنية؛ والإشراف على مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم ومساعدتهم؛ وضمان تقديم المساعدة القانونية وحقوق الدفاع؛ وتوفير المعلومات للجمهور العام، والسهر على إشهار الإجراءات، وتوعية المجني عليهم والجماعات المتضررة؛ وتسيير شؤون مركز الاحتجاز؛ وإدارة جميع محالّ المحكمة والعمليات المجراة في المقر وفي المكاتب الخارجية، بما في ذلك العمليات المجراة في بلدان الحالات.

3. ويُتوقع أن تعمل المحكمة خلال عام 2021 فيما لا يقل عن 12 "حالة"، تسمّى على أساس جغرافي كما يلي: الحالة في أفغانستان (هي حالياً رهن بطلب إحالة إلى السلطات الوطنية مقدَّم بموجب المادة 18 من نظام روما الأساسي تجري معاملته، لكنها تستلزم على الرغم من ذلك الاضطلاعَ بأنشطة استدامة)، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بوروندي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في جورجيا، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي، والحالة في أوغندا. وتخضع هذه الحالات في الوقت الحاضر لعمليات تحقيق أو دعاوى بلغت الإجراءات القضائية المتعلقة بها مراحل مختلفة (المرحلة التمهيدية، أو المرحلة الابتدائية، أو مرحلة الاستئناف، أو مرحلة جبر الأضرار). ويضاف إلى ذلك أن مكتب المدّعي العام ("المكتب") يجري حالياً عمليات تدارس أولي لتسع حالات؛ وقد يُنجَز بعض عمليات التدارس الأولي هذه خلال الفترة المتبقية من عام 2020 أو في عام 2021.

4. لقد أعدت المحكمة ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام 2021 واضعةً في اعتبارها الظروف الاستثنائية المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وأثرها على الاقتصاد العالمي. إن هذه الأوقاتَ غيرَ المألوفةِ الصعوبةِ تمثِّل مِحَكّاً يُختبر به صمودُ منظوماتِ وبُنى المنظمات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، بما فيها المحكمة، وقدرتُها على التكيُّف. وعلى الرغم من القيود التي تنطوي عليها التدابير ذات الصلة التي اتخذتها الحكومات، تدبَّرت المحكمة أمرَ استدامة إنتاجيتها العالية طيلة فترة الأزمة من خلال مسارعتها إلى إجراء عمليات تكييف في عملها، واتخاذها تدابير ابتكارية، واعتمادها على قوةِ العاملين فيها وتفانيهم في العمل.

5. لقد عزَّزت هذه الظروف حرص المحكمة على تقديم ميزانية مقترحة لعام 2021 تتسم بأقصى درجة ممكنة من التقتير. فالمحكمة تقترح ميزانية لعام 2021

مجموعها **144 917.2 ألف يورو**، تنطوي على انخفاض يقارب مقداره **703.3 آلاف يورو**، ونسبته **0.5 في المئة**، بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة. ويشار على الخصوص إلى أن مبلغ ميزانية المحكمة المقترحة لعام 2021 يظل مقارباً لمبلغ ميزانية عام 2020 المعتمدة بالنظر إلى قرار جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") القاضي بتمويل ما مقداره 479.7 ألف يورو في إطار ميزانية عام 2020 البرنامجية المقترحة من الفائض النقدي لعام 2017. وعملاً بالتوصية الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية في دورتها الخامسة والعشرين[1]، تُعرض أرقام الميزانية العادية المقترحة بصورة منفصلة عن أرقام الفوائد المستحقة على قرض الدولة المضيفة الخاص بالمباني الدائمة للمحكمة. وكما أشارت إليه لجنة الميزانية والمالية، يراد بذلك زيادة الشفافية وإتاحة التقييم المقارَن للموارد التي تستلزمها أنشطة المحكمة في عام 2021. وبإضافة المقدار البالغ 3 585.1 ألف يورو المستحق دفعه تسديداً لأقساط رد مبلغ قرض الدولة المضيفة ولفوائده فيما يتعلق بمشروع المباني الدائمة، تبلغ الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة لعام 2021 مبلغاً مقداره 148 502.3 ألف يورو، ينطوي على انخفاض نسبته 0.5 في المئة.

6. فمقدار ميزانية المحكمة المقترحة لعام 2021 يأتي نتيجةً متعمدةً لحرص شتى وحدات المحكمة القوي على تفهم الوضع الناجم عن الضغوط الاقتصادية التي يواجهها المجتمع الدولي من جرّاء الجائحة العالمية، والعمل في الوقت نفسه لإقامة التوازن مع لزوم مواصلة إعادة تأكيد الغرض المنشود من نظام روما الأساسي واستدامة توفير مقدار الحد الأدنى من الموارد اللازم للتكفل بإجراء عمليات المحكمة الأساسية في عام 2021 والحفاظ على قدرتها على النهوض بالمهام الكبيرة المنوطة بها.

7. لقد قُيّم مقدار ميزانية عام 2021 المقترحة تقييماً دقيقاً مقابل غايات المحكمة وتوخيات أصحاب الشأن - بما فيها توخيات المجني عليهم والجماعات المتضررة بالجرائم الفظيعة - فيما يخص أداءها العام واضطلاعها الفعال بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها، ومدى التعقيد الذي تتسم به البيئات التي تعمل فيها (بما في ذلك شؤون الأمن، والتعاون، والدعم السياسي) وكبر مقدار طلبات تدخل المحكمة وتزايده. كما تؤخذ بالحسبان في إطار الميزانية المقترحة الأولوياتُ التي حددها مجلس التنسيق مُضيّاً في إعمال الخطط الاستراتيجية المصمَّمة حديثاً فيما يخص الفترة الممتدة من عام 2019 حتى عام 2021[2]. وأخذت المحكمة بالاعتبار ضرورةَ الحد قدر الإمكان من زيادات الميزانية نظراً إلى القيود المالية الواقعة على الدول الأطراف، وضرورةَ عدم طلب الاعتمادات إلا بعد اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتمويل الزيادات من خلال الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة[3]. إن المحكمة تعتقد أن الاعتمادات المقترحة ستسهم في تحقيق نتائج ملموسة ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة طويلة الأمد، وذلك بصورة رئيسية من خلال تسريع الإجراءات القضائية، وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة؛ واستدامة علوّ درجةِ جودةِ عملياتِ التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة؛ وتعزيز الأثر على صعيد الواقع؛ وجعل بيئة المعلومات آمَنَ فيما يخص عمل المحكمة.

8. وإذ تقدم المحكمة ميزانية لعام 2021 يقارب مبلغها مبلغ ميزانية عام 2020 المعتمدة فهي قد حدَّدت تدابير شتى يتيح اتخاذُها تحقيقَ تخفيضات ووفورات بغية الحد من أثر الزيادات التعاقدية الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد (6.4 ملايين يورو)، وأثر المتطلبات الجديدة الخاصة بأنشطة قضائية متعلقة بالإجراءات الابتدائية في قضيتين والإجراءات التمهيدية في قضية واحدة جديدة، لم تكن قد هُيئ لها في إطار ميزانية عام 2020 (زهاء 2.0 مليون يورو). إن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد يتيح

---

(1) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، 18-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015* (ICC-ASP/14/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-3، الفقرة 12.

(2) انظر المرفق الرابع.

(3) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 كانون الأول/ديسمبر 2018* (ICC-ASP/17/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/17/Res.1، القسم كاف، الفقرة 1.

للمحكمة أن تعمل في جميع بلدان الحالات التي يمكن أن تحال إليها مع توفير أنجع نظام للأجور فيما يخص موظفيها، ولا سيما فيما يتعلق بنظامها الخاص للمعاشات التقاعدية[4]. وقد غدا تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد بصيغته المعدَّلة، التي أعملتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2017، أنجع بالقياس إلى تكاليفه، فأفضى إلى بعض التخفيضات في تكاليف الموظفين في بضع السنوات الماضية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019 نُفذت، إثر تقييم أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية، زيادة في تسوية مقر العمل للموظفين من الفئة الفنية الذين يقع مكان عملهم في لاهاي. إن تعديل تسوية مقر العمل السابقة كانت قد أجريت منذ سبع سنوات خلت، في عام 2013. وعلاوة على ذلك أُعلمت المحكمة في شباط/فبراير 2020 بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة رفعت درجة تصنيف تسوية مقر العمل فيما يخص نيويورك، ما أفضى إلى ارتفاع تناسبي لتسوية مقر العمل فيما يخص جميع أماكن العمل، لأن نيويورك تعتبر قاعدة نظام تسوية مقر العمل. ويفيد تعديل الرواتب وفق نظام الأمم المتحدة الموحَّد في تحقيق اتساق التعويض مع كلفة المعيشة بحسب مكان مقر العمل. وعليه فإن التسويات المجراة في إطار نظام الأمم المتحدة الموحَّد يمكن أيضاً أن تفضي إلى تخفيضات.

9. لقد عوّض تعويضاً كاملاً في إطار ميزانية عام 2021 المقترحة أثرُ تعديل المتطلبات في نظام الأمم المتحدة الموحَّد والمتطلب الإضافي اللازم للنهوض بأود المستجدات على صعيد الأنشطة القضائية. وتحقق ذلك بإعمال تدابير صارمة شاملة بنطاقها المحكمة جمعاء لتقليص التكاليف، والسهر على الصمود المؤسسي، وتعزيز المرونة وإمكانية تعديل النطاق في بُنى المحكمة وعملياتها. وفي هذه الاعتبارات الاستراتيجية التي تكتنفها المصاعب، استُرشد في المقام الأول والأهم بالخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021، مُكمَّلةً بالخطتين الاستراتيجيتين الخاصتين على وجه التحديد بمكتب المدّعي العام وقلم المحكمة للفترة ذاتها. إن هذا النهج سيضمن استعمال موارد المحكمة على أفضل وجه، كما يؤكَّد في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء.

10. وبينما تثابر المحكمة على تقييم إجراءاتها الداخلية، تماشياً مع حرصها على التحسين المستمر، مثَّل الواقع العالمي الراهن فرصة للمحكمة لكي تُقيِّم مدى مناسبة بعض بناها وطرائق عملها للبيئة الجديدة. وعلى العموم يتعيَّن على المحكمة الآن أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على قدراتها المتوفرة من أجل المستقبل، قدراتها التي استثمرت فيها الدول على امتداد سنوات عديدة، وأتاحت للمؤسسة الصمود والقدرة على التكيُّف أمام التحديات الجديدة التي لم يسبق لها مثيل والمتطلبات الدائمة التزايد فيما يتعلق بمهامها وأنشطتها. ويُتوخى أن يضمن بعض التدابير التي أُعْمِلت في إعداد ميزانية عام 2021 المزيدَ من الصمود عن طريق استبانة المجالات التي يمكن فيها الأخذ بمنحى يكون أكثرَ مرونةً وإتاحةً لإمكانية تعديل النطاق. ويمكن من الآن رؤية بعض العلامات الدالة على هذا النهج في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة، لأن المحكمة اتخذت قرارات استراتيجية لها تبعات تتعلق بالسياسات لفترة تشمل جزءاً من السنة التالية، وحدَّدت غايات ستهيئ فرصاً لإعادة تقييم بعض النماذج والسيرورات المعمول بها فيها.

(4) الوثيقة ICC-ASP/15/15، الفقرة 225.

الجدول 1: لمحة عامة عن ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

الميزانية البرنامجية لعام 2021		*ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)*	*التغيّر في الموارد*		*ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)*
			مقداره (بآلاف اليوروات)	*نسبته المئوية (%)*	
البرنامج الرئيسي الأول:	الهيئة القضائية	*12 5.081*	*(7.299)*	*(5.2)*	*11 8.781*
البرنامج الرئيسي الثاني:	مكتب المدَّعي العام	*47 4.383*	*2.5*	*0.0*	*47 6.388*
البرنامج الرئيسي الثالث:	قلم المحكمة	*75 9.916*	*8.0*	*0.0*	*75 7.917*
البرنامج الرئيسي الرابع:	أمانة جمعية الدول الأطراف	*3 7.316*	*(7.479)*	*(5.14)*	*2 0.837*
البرنامج الرئيسي الخامس:	المباني	*2 270.0*	-	-	*2 270.0*
البرنامج الرئيسي السادس:	أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	*3 1.226*	-	-	*3 1.226*
البرنامج الرئيسي السابع-5:	آلية الرقابة المستقلة	*7.704*	*8.34*	*9.4*	*5.739*
البرنامج الرئيسي السابع-6:	مكتب المراجعة الداخلية	*2.721*	*3.35*	*9.4*	*5.756*
المجموع الفرعي		*145 5.620*	*(3.703)*	*(5.0)*	*144 2.917*
البرنامج الرئيسي السابع-2:	قرض الدولة المضيفة	*3 1.585*	-	-	*3 1.585*
المجموع للمحكمة		**149 6.205**	***(3.703)***	***(5.0)***	***148 3.502***

باء - الأولويات الاستراتيجية الرفيعة للميزانية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء ومسبِّبات التكاليف الرئيسية لعام 2021

11. حدَّد كبار مسؤولي المحكمة، عن طريق مجلس التنسيق، عدداً من الأولويات الاستراتيجية لميزانية أنشطة المحكمة في عام 2021. ومن المهم التنويه إلى أن هذه الأولويات والأنشطة تجسِّد ما يمكن إلى حد معقول ترقُّبه فيما يخص عام 2021 وقتَ إعداد هذه الوثيقة، وبالنظر إلى جائحة كوفيد-19، وقد تتأثر لاحقاً بواقع عمل المحكمة في المجال القضائي ومجال المقاضاة.

12. إن كبار مسؤولي المحكمة، إذ صاغوا هذه الأولويات على صعيد الميزانية ومسبِّبات التكاليف الرئيسية في إطارها، اعتمدوا على الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021 والأهداف الاستراتيجية المبيَّنة فيها باعتبارها مبادئ إرشادية في عملهم الدؤوب لتقديم ميزانية تتسم بأقصى درجة ممكنة من التقتير. وتمثِّل هذه الأهداف الاستراتيجية حجر الزاوية في نهج المحكمة في مجال التخطيط وهي تَظْهَر على نحو بارز في التخطيط لميزانيتها لعام 2021. وتُكَمَّل الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء بخطتين استراتيجيتين منفصلتين للفترة ذاتها خاصتين بمكتب المدّعي العام وقلم المحكمة. وتبعاً لهذه الدورة الاستراتيجية، سيُقيَّم الأداء والنتائج تحضيراً للدورة والخطة الاستراتيجيتين الجديدتين.

13. ويتمثَّل هدف المحكمة الذي يعلو على غيره من الأهداف في التوصل إلى منظومة للعدالة الجنائية الدولية تتسم بالفعالية والنجاعة والطابع العالمي، بموجب نظام روما الأساسي، تُجرى في نطاقها عمليات تحقيق ومحاكمات عادلة وسريعة عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة على فعل ذلك أو غير راغبة في فعله. ولذلك صاغت المحكمة أهدافها الاستراتيجية في ثلاثة مجالات رئيسية تشمل جميع أنشطة المحكمة وتتجسَّد في الخطة الاستراتيجية لكل من أجهزتها. والمجالات الثلاثة المعنية هي:

(a) أداء الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة؛

(b) التعاون والتكامل؛

(c) الأداء المؤسسي.

14. إن الخطة الاستراتيجية، إضافةً إلى تهيئتها مساراً واضحاً لمضي المحكمة قُدُماً فيما يتعلق برسالتها ورؤيتها وغاياتها المحدَّدة الطابع، تهيئ أيضاً إطاراً للتنفيذ. ويُشدَّد فيها على أهمية قياس الأداء مع الإلحاح على الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي، وتدبر المخاطر، والتخطيط على صعيد الميزانية. وفي هذا السياق حدَّدت المحكمة أولويات العمل التالية البيان:

1 تنفيذ ودعم الإجراءات القضائية المتسمة بالعدالة والسرعة

15. يظل تنفيذ الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف المتسمة بالعدالة والسرعة أمام الدوائر يمثِّل جانباً أساسياً من المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها.

16. إن إجراءات المحكمة معقَّدة على نحو استثنائي من حيث القضايا المعروضة عليها والقواعد الإجرائية الواجب اتّباعها، قياساً إلى معظم الإجراءات الوطنية. فكِبَرُ عددِ الشهود وحجمِ الأدلة وكثرةُ اللغات المستعملة في هذه الإجراءات، مع ضرورة توفُّر الأمن في الميدان وتعاون الهيئات القضائية الوطنية، هي أمور تجعل المحاكمات تستلزم قدراً باهظاً من الموارد ووقتاً غالباً ما يكون طويلاً. ويمكن أن تؤثِّر حالات التأخير في جانب من محاكمة واحدة تأثيراً مضاعَفاً على جوانب أخرى لعمليات المحكمة وميزانيتها - مثل تكاليف الاحتجاز أو تكاليف الشهود. وعليه فإن النجاعة تتسم بأهمية حاسمة، وتظل المحكمة تعمل بلا كلل لتسريع الإجراءات، بوسائل منها مثلاً وضعُ الدوائر كتيباتٍ موحَّدةً لممارساتها وعزمُ مكتب المدّعي العام المستمر على التركيز على جعل دفوعه جاهزة للمحاكمة أقصى جهوزية ممكنة قبل عرضها على القضاة.

17. وفي الدرجة التمهيدية يُتوقع أن تُعتمد في نهاية عام 2020 التهم في قضية علي محمد علي عبد الرحمن ("قضية *عبد الرحمن*")، على أن يصدر القرار ذو الصلة في أوائل عام 2021. وإذا اعتُمدت التهم في هذه القضية فيمكن أن تبدأ أعمال التحضير للمحاكمة في عام 2021.

18. ويُتوقع أن تكون قضيتان - هما قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم* (Yekatom) *وانْغَيْسونا* (Ngaïssona) - قد بلغتا المرحلة الابتدائية، ويُرتقب أن يصدر في مطلع عام 2021 الحكم في قضية *أُنْغوين (Ongwen)*. وقد تتأتى عن هذا الحكم أنشطة تتعلق بالنطق بالعقوبة وجبر الأضرار.

19. ويمكن ارتقاب أن يشهد عام 2021 دعاوى استئناف نهائي لأحكام وقرارات تصدر في ثلاث قضايا، هي قضية *انْتاغَنْدا (Ntaganda)* وقضية *غْبَغْبو (Gbagbo) وانْبليه غودييه (Blé Goudé)* وقضية أُنْغوين (Ongwen). كما يمكن أن تُرفع دعاوى استئناف تمهيدي في قضايا تنظر فيها حالياً الدائرة الابتدائية وقضايا تنظر فيها الدائرة التمهيدية. وعليه فإن المحكمة ستظل تضطلع بعبء عمل باهظ في الدرجة الاستئنافية.

20. وسيتعيَّن أن يُموَّل في إطار نظام المساعدة القانونية في عام 2021 عدد من أفرقة الدفاع يصل حتى 11 وعدد من أفرقة الممثِّلين القانونيين للمجني عليهم يصل حتى 9.

2 الاضطلاع، أولياً، بإجراءِ ودعمِ تسعِ عملياتِ تحقيقٍ ناشط، تشتمل على عمليات ميدانية

21. تقضي المادة 53 من نظام روما الأساسي بأن يباشر المدّعي العام عمليات تحقيق في الحالات التي يخلص فيها إلى وجود أساس معقول لمباشرة هذه العمليات. ويندرج في اختصاص المحكمة أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي، وغالباً ما تجري عملياتها في بيئة بالغة الصعوبة فيما يتعلق بالأمن والتعاون. ويضاف إلى ذلك

أن اللغات المحلية وغيرها من ظروف العمل تتباين في جميع الحالات تقريباً. وبالتالي فإن عمليات التحقيق التي تجريها المحكمة تتميَّز عما يجري في النظم الوطنية بكونها بالغة التعقيد وتستلزم موارد طائلة. وحتى عمليات التحقيق التي تُجرى في ظروف مثلى من حيث الموارد والتعاون والأمن يمكن أن تستلزم ثلاث سنوات قبل أن تغدو القضية جاهزة لعرضها على المحكمة. وفي معظم الحالات لا تكون الظروف مثلى وقد يتأخر تحقيق النتائج.

22. إن مكتب المدّعي العام، إذ يدرك الوضع الاستثنائي الذي سببته جائحة كوفيد-19، مهتماً بالمخاطر المحيقة بالصحة العامة وباقتصادات العالم، لا ينشد زيادة في موارده بل يسعى، على نحو مسؤول وواعٍ، إلى تقديم ميزانية تتيح له العمل في الظروف الحالية وتصون قدرته على العمل عندما تتحسن هذه الظروف: فعمل المحكمة لم يتناقص؛ والمكتب بالأحرى يتعين عليه تضبيط منحاه في العمل ليتكيَّف مع التحديات التي لم يسبق لها مثيل المتأتية عن الجائحة.

23. إن مكتب المدّعي العام ("المكتب")، تماشياً مع خطته الاستراتيجية وسياسته في مجال انتقاء القضايا وتحديد درجات أولويتها، سيُجري في الشطر الأول من عام 2021 على أساس الأولوية تسع عمليات تحقيق ناشط، بغية تنجيز الأنشطة التي شهدت تأخيراً بسبب الجائحة الحالية. ويهيئ المكتب لإجراء عمليات تحقيق ناشط طيلة عام 2021 في الحالات السبع التالية البيان: الحالة في أفغانستان (هي حالياً رهن بطلب إحالة إلى السلطات الوطنية بموجب المادة 18 من النظام الأساسي تجري معاملته، لكنها تستلزم على الرغم من ذلك الاضطلاعَ بأنشطة استدامة)، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بوروندي، والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي. وفيما يتعلق بعمليات التحقيق في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ في الحالة الثانية فيها) وجورجيا، يخطِّط المكتب لإنجاز مرحلة التحقيق في النصف الأول من السنة، ما سيفضي إما إلى الاضطلاع بأنشطة تمهيدية وإما إلى إنجاز عمليات التحقيق في النصف الثاني من عام 2021. إن هذا المنحى القائم على تناول القضايا على أساس درجات أولويتها يلزم للتكفل بسرعة العمليات ونجاعتها وفعاليتها، وزيادتها سرعةً ونجاعةً وفعاليةً عند الإمكان، مع مراعاة محدودية الموارد المتاحة للمكتب وضرورة تفادي التوسُّع المفرط في مجالات استخدام هذه الموارد. لكن ستواصَل متابعة جميع الحالات الخاضعة للتحقيق، وذلك مثلاً فيما يخص الدلائل أو الآفاق الجديدة لإلقاء القبض على المشتبه بهم، أو استمرار التواصل مع الشهود في القضايا التي لـمّا يزل يُنتظر القبض على المشتبه بهم فيها.

24. وإبان تقديم وثيقة الميزانية هذه كانت تُجرى تسع عمليات تدارس أولي (الحالة في كولومبيا، والحالة في غينيا، والحالة في العراق، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين[5]، والحالة في الفلبين، والحالة في أوكرانيا، وقضيتين في الحالة في فنزويلا). ولـمّا كانت عدة عمليات تدارس أولي قد بلغت مراحل متقدِّمة من مراحل التحليل فيمكن أن تُباشَر عمليات تحقيق جديدة في الفترة المتبقية من عام 2020 أو في عام 2021[6]. فإذا تعيَّنت مباشرتها فإن مكتب المدّعي العام سيتدبر أمر ذلك من خلال العمل الذي يضطلع به فيما يتعلق بالنظر في الحالات على أساس درجات الأولوية. وتُبيَّن في إطار الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الثاني تفاصيل تخطيط مكتب المدّعي العام.

25. لقد راجع مكتب المدّعي العام بصورة دقيقة احتياجاته من الموظفين في ضوء أنشطته المتوقعة وعبء العمل المناظر لها فيما يخص عام 2021. وإذ يظل مقدار الأنشطة التحقيقية الجارية التي يضطلع بها المكتب وعبء العمل المتصل بها عالياً، فليس هناك فسحة تُذْكَر لمزيد من المرونة في إعادة تخصيص الموظفين بما يتخطى الحد المجسَّد بالفعل في التخطيط لعام 2021. فمن المهم بالغ الأهمية أن يتمكن المكتب

(5) يُنتظر صدور قرار ذي صلة عن الدائرة التمهيدية المعنية، بناءً على طلب قدَّمه مكتب المدّعي العام عملاً بالمادة 19(3) من نظام روما الأساسي.

(6) انظر https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1465.

من استدامة المستوى الحالي لتجهيزه بالموظفين، كحد أدنى، لكي يتسنى له استمرار عملياته في الأمدين المتوسط والطويل.

26. ويظل قلم المحكمة يقدِّم إليها الدعم في الشؤون الإدارية والشؤون الاشتغالية في المقر وفي سبعة مكاتب قُطرية هي مكاتب قائمة في أوغندا (كمبالا)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (بَنْغي)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنشاسا وبونيا)، وجورجيا (تْبيليسي)، وكوت ديفوار (أبيجان)، ومالي (باماكو). ويواصل قلم المحكمة ومكتب المدّعي العام، إذ يضعان في اعتبارهما المهام المنوطة بكل منهما وجوانب عملياتهما المتصلة بالأمن والسرية على وجه التحديد، تحسينَ تعاونهما وتآزرهما على النحو الأمثل في المقر وفي المكاتب القُطرية. وعلى الرغم من تزايد متطلبات العمل في بعض المجالات والسياق الاشتغالي الذي تكتنفه المصاعب في الحالة في مالي والحالتين في جمهورية أفريقيا الوسطى، تَدَبَّر قلم المحكمة أمره لكي يقترح تخفيضاً في مقدار المتطلبات من الموارد من خلال إعمال تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ومن خلال تدابير أخرى من قبيل إعادة تخصيص الموظفين داخلياً بنقلهم من أحد المكاتب القُطرية إلى آخر للنهوض بأود ما تشهده الأنشطة من تقلبات. وقد أتاح هذا النهج لقلم المحكمة أن يجري تحوُّلاً على صعيد الأولويات الاشتغالية والأمنية في بلدان الحالات. ويشار في هذا الصدد إلى أنه قد تحققت تخفيضات هامة في مكاتب قلم المحكمة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

3 مواصلة تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في ثلاث قضايا

27. يُتوقع أن يشهد عام 2021 تَواصُلَ تنفيذ الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الأوامرَ بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *المهدي*، ما يستلزم استمرار الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة. وفيما يخص قضية *لوبَنْغا* تُتوقع مشاركة زهاء 1500 مستفيد من تعويضات جبر الأضرار في البرنامج ذي الصلة خلال كلٍ من أربعة أرباع عام 2021. وفيما يخص قضية *المهدي* يُتوقع أن يستمر تنفيذ برنامج جبر الأضرار طيلة عام 2021. فالفحص الرامي إلى التحقق من التأهل للحصول على التعويضات الفردية في قضية *المهدي* سيستمر طيلة الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021، ويُرجَّح أن يُنْجَز توزيع التعويضات المعنية بحلول نهاية عام 2021. وفيما يخص قضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) يُتوقع أن يستمر في عام 2021 تنفيذ جزء من برنامج جبر الأضرار الجماعي. وفيما يخص قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) يُتوقع أن يعمل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم على مشروع خطة التنفيذ ثم ينخرط في التحقق من أوضاع المجني عليهم وفي تنفيذ الأوامر بجبر أضرارهم. إن الأنشطة المتصلة بجبر الأضرار المضطلَع بها في عام 2021 ستظل تستلزم دعماً كبيراً من المكاتب القُطرية التابعة لقلم المحكمة ومن أقسامه المختصة، ومنها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم الإعلام والتوعية، وقسم دعم العمليات الخارجية، وقسم الأمن، وقسم المالية، وقسم الميزانية، ووحدة الشراء. وإضافةً إلى ذلك يُتوقع أن يستمر خلال النصف الأول من عام 2021 نشاط الممثِّلين القانونيين، بمن فيهم مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم.

4 مواصلة تنفيذ استراتيجية تدبر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء

28. ستواصل المحكمة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية، التي ستكون حينذاك في سنتها الخامسة والأخيرة. وقد حُدِّدت مجالات التحسين التالية البيان في شتى وحدات المحكمة فيما يخص عام 2021:

- إعمال منتَج الحد الأدنى القابل للتطوير فيما يخص منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية؛
- مشاريع للمضي في تحسين احتياز بيانات البحث الجنائي العلمي وتدبُّر الأدلة من أجل مكتب المدّعي العام؛

- تحقيق تحسينات أخرى لأمن المعلومات من قبيل تحسين تدبُّر ممارسة ذوي الحقوق الخاصة في الاطّلاع على المعلومات لهذه الحقوق، وحماية البيانات المحفوظة بوسائل الحوسبة السَحابية، وتحسين كشف التهديدات والتصدي لها.

29. وسيواصل قسم خدمات تدبُّر المعلومات وضع استراتيجية تدبُّر المعلومات والمواءمة مع تخطيط المحكمة الاستراتيجي للفترة 2022-2024. وقد شُرع في العمل التمهيدي لتقييم التغييرات التكنولوجية التي تستلزمها احتياجات المحكمة إلى التوقعات في المستقبل، ويتوقف تنجيز هذا العمل على الأهداف الاستراتيجية للمحكمة. ومن المجالات الرئيسية المشمولة بذلك السهرُ على كون استبدال البُنى التحتية الخاصة بالمحكمة المشارفة على انتهاء عمرها الاشتغالي مستداماً من ناحية التكنولوجيا ومن ناحية التكاليف الإجمالية للملكية؛ وتسخيرُ استثمارات المحكمة في مجال التكنولوجيات الأساسية لتبسيط السيرورات الاشتغالية والقضائية؛ ومواصلةُ تحقيق تحسينات في أمن المعلومات لحماية العاملين في المحكمة، وجميع الأطراف في الإجراءات القضائية، وسلامة السيرورات والمعلومات.

5 خطة استبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال للمباني الدائمة للمحكمة

30. عملاً بالتوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية والقرار ذي الصلة الصادر عن الجمعية[7]، قدمت المحكمة والمقاول الرئيسي الذي تعاقدت معه لصيانة مبانيها خطة متوسطة الأجل، خاصة بما يلزم من عمليات استبدال عناصر مندرجة في عداد رأس المال (للفترة 2021-2024) للتكفل باستعمال المبنى على نحو سلس، إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تنظر فيها. ويفاد بالاحتياجات المالية الأطول أمداً ضمن النص السردي المتعلق بالبرنامج الرئيسي الخامس الوارد في وثيقة ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة وفي مرفقها الخامس عشر.

جيم - التحليل من منظور كلي

31. يبيّن الرسم البياني الوارد فيما يلي توزُّع مبلغ ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة للمحكمة على مجالات النشاط. إن عمليات المحكمة المعروضة في إطار "الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة والأنشطة التحقيقية" تمثل المسبّبات الرئيسية للتكاليف المهيأ لها في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة للمحكمة، إذ تبلغ المخصَّصات لسد تكاليفها 80.5 في المئة من المقدار الإجمالي للميزانية. ويتألف "سائر الأخرى" من المهام الإدارية (19.5 في المئة)، والحوكمة (5.3 في المئة)، والتكاليف المترتبة على صيانة المباني (3.1 في المئة). ولا يشمل الحساب في إطار التحليل من منظور كلي مُقَدَّر مبلغ الفائدة المستحقة على قرض الدولة المضيفة من أجل المباني الدائمة.

1 الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة والأنشطة التحقيقية

32. ضمن هذه الفئة، تشمل الموارد المتصلة بـ"الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة"، (49.0 في المئة) أموراً منها الدعم المقدَّم إلى المجني عليهم والشهود، والمساعدة القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات اللغوية، والدعم الذي يقدمه قلم المحكمة لأنشطة جبر الأضرار. وتلزم هذه الموارد من أجل تنفيذ الإجراءات القضائية ودعمها. وتُقدَّر تكاليف الأنشطة المندرجة ضمن فئة "عمليات التحقيق (بما فيها التحقيق في الميدان)" بما نسبته 29.2 في المئة وهي تتصل بعمليات التحقيق الناشط التسع التي سيجريها المكتب، بما فيها الأنشطة المجراة في الميدان. ويخص باقي الأنشطة، المندرجة ضمن إطار "أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم" (2.2 في المئة)،

---

(7) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2019* (ICC-ASP/18/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم زاي، الفقرة 1؛ والوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 115.

تعزيز القدرة المؤسسية لهذه الهيئة للتكفل بتمكُّنها من الاضطلاع بمهامها وأنشطتها، بما فيه ما تقوم به في مرحلة تنفيذ إجراءات جبر الأضرار.

2 سائر الأنشطة

33. تشمل الأنشطة المندرجة في هذه الفئة المهام الإدارية، والحوكمة، وتكاليف صيانة المباني. وقد جُمِّعت ضمن فئة "الحوكمة" أمانة جمعية الدول الأطراف، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية، وجزء صغير من قلم المحكمة (هو مكتب الاتصال التابع للمحكمة القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك).

الرسم البياني 1: التحليل من منظور كلي

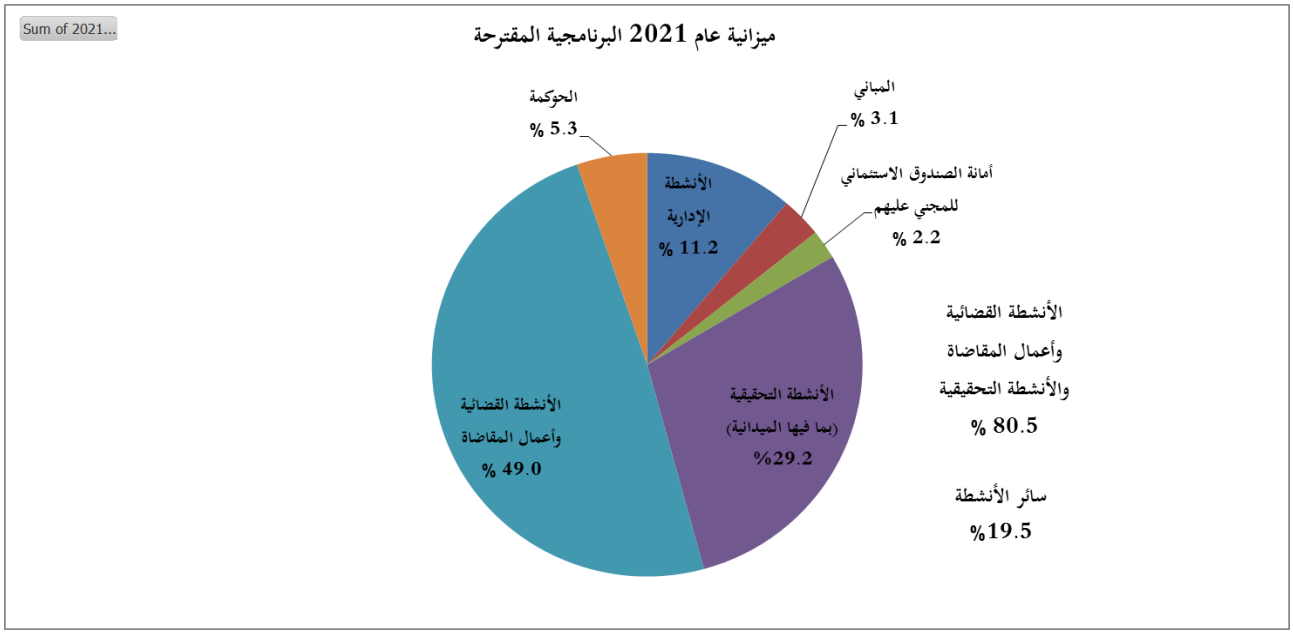

** لا يشمل الحساب ما يخص قرض الدولة المضيفة*

دال- الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

34. في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 طلبت الجمعية المنعقدة في دورتها الخامسة عشرة إلى المحكمة أن تقدِّم اقتراح ميزانية للسنة التالية يكون مستداماً، حيث لا تُطلَب الزيادات المقترحة إلا بعد اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتمويلها من خلال تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة[8]. وإضافةً إلى ذلك طلبت الجمعية إلى المحكمة أن تقدم مرفقاً بوثيقة الميزانية البرنامجية يتضمن معلومات مفصَّلة عمّا حُقِّق في السنة الجارية من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وتقديرات ما سيُحقَّق منها في السنة التالية[9]. فأُفيد لاحقاً عن الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في وثيقة الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٨ ووثيقتها لعام 2019 ووثيقتها لعام 2020[10].

---

(8) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016* (ICC-ASP/15/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم لام، الفقرة 1.

(9) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016* (ICC-ASP/15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم لام، الفقرة 2.

(10) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة عشرة، نيويورك، 4-14 كانون الأول/ديسمبر 2017* (ICC-ASP/16/20)، المجلَّد الثاني، الجزء ألف، الفقرات 35

35. وجدَّدت الجمعية في دورتها الثامنة عشرة، التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2019، طلبها إلى المحكمة أن تقدِّم مرفقاً للميزانية البرنامجية لعام 2021 متعلقاً ببلوغ الأهداف المنشودة على صعيد تحقيق المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ومعلومات مفصَّلة تميِّز بوضوح، بقدر الإمكان، ما يكون قد تحقق في عام 2020 من الوفورات ومن المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ومن التخفيضات المتمثِّلة في التكاليف غير المتكرّرة ومن تخفيضات التكاليف الإضافية، ومُقدَّرات ما سيتحقق منها في عام 2021[11]. لقد اتُّفق في السنوات السابقة بشأن هذه الفئات الأربع الواجب استعمالها في الإفادة عن الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ويستمر تطبيقها.

36. وكما يشار إليه في الخطة الاستراتيجية للمحكمة، تظل إحدى غاياتها الرئيسية تتمثل في النهوض بثقافة التحسين المستمر بغية جعل الموظفين ينخرطون في تمييز وتحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة.

37. وكما طُلب في قرار الجمعية ذي الصلة، تسعى المحكمة إلى استيعاب الزيادات في المتطلبات من الموارد من أجل الأنشطة الجديدة بالقيام أولاً بإعادة تخصيص الموارد التي تُحرَّر عن طريق تحقيق الوفورات وعدم تكبُّد التكاليف غير المتكرّرة وتخفيضات التكاليف الإضافية[12].

38. ويهيئ الجدول 2 الوارد أدناه عرضاً وجيزاً لجميع الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة التي تحققت في عام 2020 وفي إطار إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة، وفقاً للفئات المقرَّة المشار إليها أعلاه. لقد حققت المحكمة بشتى وحداتها وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة مقدارها 3 180.5 ألف يورو (2.1 في المئة). إن هذا الرقم يُحسب بالقيام أولاً بحساب مجموع التخفيضات المحقَّقة في المقدار المرجعي الأساسي لميزانية عام 2021، والمقدار الإجمالي للتكاليف المتفاداة لعام 2020 والمعزوة إلى الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ثم بتقسيم حاصل عملية الجمع على مقدار الميزانية البرنامجية لعام 2020 (باستثناء ما يخص قرض الدولة المضيفة). وعلى الإجمال يبلغ تخفيض المحكمة للمقدار المرجعي الأساسي للميزانية، بما في ذلك الوفورات التي سبقت الإشارة إليها مع احتساب التكاليف غير المتكرّرة والتخفيضات الإضافية في التكاليف، مبلغاً مقداره 2 042.2 ألف يورو. ويهيئ المرفق السادس عشر لمحة عامة عن مختلف المتطلبات من الموارد التي أفضت إلى المقدار المرجعي الأساسي للميزانية المقترحة، بالشكل الذي طلبته لجنة الميزانية والمالية[13].

حتى 51، والمرفق العاشر؛ *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 كانون الأول/ديسمبر 2018* (ICC-ASP/17/20)، المجلَّد الثاني، الجزء ألف، الفقرات 35 حتى 41، والمرفق الحادي عشر.

(11) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2019* (ICC-ASP/18/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم كاف، الفقرة 6.

(12) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016* (ICC-ASP/15/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم لام، الفقرة 1.

(13) الوثيقة ICC-ASP/18/5، الفقرة 15.

الجدول 2: مجموع الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)

البرنامج الرئيسي	*فئة المبالغ المعنية*	*الوفورات لعام 2020*	*المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة لعام 2020*	*تخفيض المقدار الأساسي المرجعي لعام 2021*	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقدار الأساسي المرجعي)*
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	تخفيضات التكاليف الإضافية	-	-	338.0	-
	التكاليف غير المتكرّرة	-	-	29.5	-
	الوفورات	-	-	652.5	-
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام	المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة	-	75.0	-	-
	التكاليف غير المتكرّرة	-	-	32.0	-
	الوفورات	522.0	-	523.8	21.7
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة	62.4	324.7	-	-
	التكاليف غير المتكرّرة	-	-	29.5	32.0
	الوفورات	154.2	-	231.7	-
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	التكاليف غير المتكرّرة	-	-	132.2	-
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	التكاليف غير المتكرّرة	-	-	73.1	-
المجموع العام		**738.6**	**399.7**	**042.2 2**	**53.7**

الجدول 3: المحكمة جمعاء: ميزانية عام 2021 المقترحة

المحكمة الجنائية الدولية جمعاء	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مقداره بآلاف اليوروات	التغيّر في الموارد نسبته المئوية	ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
القضاة	*575.1 5*	-	*575.1 5*	*516.9 5*	*(805.8)*	*(14.6)*	*711.1 4*
الموظفون من الفئة الفنية				403.7 61	207.0 3	5.2	610.7 64
الموظفون من فئة الخدمات العامة				082.4 26	(1 073.9)	(4.1)	008.5 25
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*755.9 88*	-	*755.9 88*	*486.1 87*	*133.1 2*	*2.4*	*619.2 89*
المساعدة المؤقتة العامة	108.7 17	171.8	280.5 17	341.4 17	414.4 1	8.2	755.8 18
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	355.3	60.6	415.8	283.5	228.3	80.5	511.8
العمل الإضافي	248.4	259.2	507.6	223.5	13.7	6.1	237.2
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*712.4 17*	*491.6*	*204.0 18*	*848.4 17*	*656.4 1*	*9.3*	*504.8 19*
السفر	082.9 5	279.0	361.9 5	332.2 6	(2 209.8)	(34.9)	122.4 4
الضيافة	18.9	-	18.9	28.0	-	-	28.0
الخدمات التعاقدية	300.4 2	197.5	497.9 2	072.7 4	(16.7)	(0.4)	056.0 4
التدريب	686.8	-	686.8	045.1 1	(416.5)	(39.9)	628.6
الخبراء الاستشاريون	891.6	44.9	936.5	689.4	(62.2)	(9.0)	627.2
محامو الدفاع	446.0 3	678.7	124.7 4	167.5 3	856.2	27.0	023.7 4
محامو المجني عليهم	199.1 1	88.4	287.5 1	300.0 1	427.1	32.9	727.1 1
النفقات التشغيلية العامة	760.8 13	127.2	888.0 13	523.9 15	(1 497.4)	(9.6)	026.5 14
اللوازم والمواد	946.2	4.3	950.4	233.7 1	(122.7)	(9.9)	111.0 1
الأثاث والعتاد	712.9 1	14.2	727.1 1	376.6 1	(645.0)	(46.9)	731.6
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*045.6 30*	*434.2 1*	*479.8 31*	*769.1 34*	*(3 687.0)*	*(10.6)*	*082.1 31*
المجموع	**089.1 142**	**925.7 1**	**014.8 144**	**620.5 145**	**(703.3)**	**(0.5)**	**917.2 144**
ما يخص قرض الدولة المضيفة	*585.1 3*	-	*585.1 3*	*585.1 3*	-	-	*585.1 3*
المجموع، شاملاً قرض الدولة المضيفة	**674.2 145**	**925.7 1**	**599.9 147**	**205.6 149**	**(703.3)**	**(0.5)**	**502.3 148**

الجدول 4: المحكمة جمعاء: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

المحكمة جمعاء	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	1	2	-	9	45	90	185	183	30	*545*	19	409	*428*	**973**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	(1)	-	-	*(1)*	-	-	-	**(1)**
المقترحه لعام 2021	**1**	**2**	**-**	**9**	**45**	**90**	**184**	**183**	**30**	***544***	**19**	**409**	***428***	**972**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	0.47	8.34	44.63	52.92	13.50	*119.86*	10.97	58.18	*69.15*	**189.01**
المستمرة	-	-	-	-	0.13	9.08	47.67	54.50	11.00	*122.38*	4.00	56.92	*60.92*	**183.29**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	1.25	1.50	1.67	*4.42*	3.38	0.92	*4.30*	**8.72**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحه لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.13**	**9.08**	**48.92**	**56.00**	**12.67**	***126.79***	**7.38**	**57.83**	***65.22***	**192.01**

ثانياً - ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

المقدِّمة

39. يتألف البرنامج الرئيسي الأول من هيئة الرئاسة والدوائر.

40. وتؤدي هيئة الرئاسة وظائف في ثلاثةِ مجالاتِ المسؤولية المنوطة بها رئيسياً: المجال القانوني، ومجال العلاقات الخارجية، والمجال الإداري. وستتدبر الدوائر في عام 2021 الأعمال المتصلة بالقضايا الناشئة عن المستجدات في عام 2019 وعام 2020، بما في ذلك التحضير لإجراءات المحاكمة (على سبيل الاحتمال) وإجراءات جبر الأضرار وعدة دعاوى استئناف نهائي ودعاوى استئناف تمهيدي، والعمل المتصل بحالات وقضايا أخرى تكون في المرحلة التمهيدية. وسيستمر العمل الذي تضطلع به الهيئة القضائية لزيادة الشفافية في المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، وتعزيز تعاون الدول الأطراف، وتحسين استخدام الموارد المتاحة على نحو مرن وناجع.

41. إن ميزانية البرنامج الرئيسي الأول تستند إلى الأنشطة القضائية اللازمة وفقاً للافتراضات المتعلقة بميزانية المحكمة لعام 2021، التي وُضعت بجهد مشترك بين الأجهزة.

42. لقد أُعِدت ميزانية البرنامج الرئيسي الأول لعام 2021 مع مراعاة الظروف الاستثنائية المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وأثرها على الاقتصاد العالمي. ولتبيان تجاوب الهيئة القضائية (البرنامج الرئيسي الأول) مع هذا الواقع، يرمى من هذه الميزانية إلى الاقتصار على مجرد الحد الأدنى اللازم، وتحقيق كل ما يمكن من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، ما يفضي إلى انخفاض مقداره 299.7 ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة. ومن المهم التذكير في هذا الخصوص بأن الأولويات والافتراضات التي يقوم عليها هذا المقترح تجسِّد، وفقاً للممارسة المعمول بها في المحكمة على صعيد الميزنة، ما يمكن على نحو معقول توقعه فيما يخص عام 2021 إبان إعداد هذه الوثيقة. وبالنظر إلى تعذر التنبؤ فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، إضافة إلى التحديات غير المعتادة المتمثلة في عدم اليقين فيما يخص الإجراءات القضائية، قد يؤثر واقع عمل المحكمة على صعيد القضاء والمقاضاة لاحقاً على مقدار الموارد اللازم فعلاً. وتلكم هي الحال على الخصوص فيما يتعلق بقضية علي محمد علي عبد الرحمن ("قضية *عبد الرحمن*")[14].

43. ويقام التوازن بين الاهتمام بآثار جائحة كوفيد-19 على النحو المبين أعلاه وضرورة أن تضطلع هيئة الرئاسة والدوائر بالمهام المنوطة بكل منهما في إطار ولايتها

[14] انظر الفقرتين 81 و 86 فيما يلي.

اضطلاعاً كاملاً. وإذ يولى الاعتبار الأكبر لهذه الضرورة، يتسم توفير الموارد المطلوبة ببالغ الأهمية لضمان استمرار العمليات الأساسية للهيئة القضائية، بما فيها تنفيذ الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف أمام الدوائر على نحو عادل وسريع، دون أي تأخير لا مبرر له.

الجدول 5: البرنامج الرئيسي الأول: ميزانية عام 2021 المقترحة

البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
القضاة	*575.1 5*	-	*575.1 5*	*516.9 5*	*(805.8)*	*(14.6)*	*711.1 4*
الموظفون من الفئة الفنية				458.6 4	407.4	9.1	866.0 4
الموظفون من فئة الخدمات العامة				883.3	(2.1)	(0.2)	881.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*649.0 4*	-	*649.0 4*	*341.9 5*	*405.3*	*7.6*	*747.2 5*
المساعدة المؤقتة العامة	224.1 1	-	224.1 1	078.2 1	100.8	9.3	179.0 1
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	0.0	-	0.0	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*224.1 1*	-	*224.1 1*	*078.2 1*	*100.8*	*9.3*	*179.0 1*
السفر	118.9	-	118.9	100.7	-	-	100.7
الضيافة	7.9	-	7.9	11.0	-	-	11.0
الخدمات التعاقدية	5.3	-	5.3	-	-	-	-
التدريب	12.2	-	12.2	27.8	-	-	27.8
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	5.0	-	-	5.0
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*144.4*	-	*144.4*	*144.5*	-	-	*144.5*
المجموع	**592.6 11**	-	**592.6 11**	**081.5 12**	**(299.7)**	**(2.5)**	**781.8 11**

الجدول 6: البرنامج الرئيسي الأول: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

البرنامج الرئيسي الأول	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	3	3	21	12	-	39	1	11	12	**51**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**3**	**3**	**21**	**12**	**-**	**39**	**1**	**11**	**12**	**51**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	4.00	6.00	-	**10.00**	-	-	-	**10.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	4.00	6.00	-	**10.00**	-	-	-	**10.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**4.00**	**6.00**	**-**	**10.00**	**-**	**-**	**-**	**10.00**

1- البرنامج 1100: هيئة الرئاسة

المقدِّمة

44. لهيئة الرئاسة ثلاث أولويات استراتيجية، تجسِّد مجالات مسؤولياتها الرئيسية:

(أ) في المجال القانوني: الاضطلاع بمهامها القانونية والقضائية بموجب نظام روما الأساسي، عملاً بمسؤوليتها عن تسيير شؤون المحكمة على نحو سليم. ويشمل ذلك إعداد التعاميم الإدارية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء؛ والمراجعة القضائية لبعض قرارات رئيس قلم المحكمة؛ والقيام في الوقت المناسب بتشكيل الدوائر وإسناد الحالات إليها[15]؛ وتنسيق الجلسات العامة والمعتكفات والاجتماعات للقضاة من الناحيتين الإجرائية والفنية؛ والتعاون الدولي ولا سيما فيما يخص المسؤوليات المتعلقة بالإنفاذ بموجب الباب العاشر من نظام روما الأساسي، بما فيه التفاوض مع الدول بشأن اتفاقات التعاون على نطاق المحكمة وإبرام هذه الاتفاقات، وإنفاذ العقوبات القاضية بالسجن والعقوبات القاضية بالتغريم[16].

(ب) في مجال العلاقات الخارجية: إقامة واستدامة العلاقات مع الدول وجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وهيئاتها الفرعية، والمنظمات الدولية الحكومية، والمحاكم الدولية، والمحاكم الإقليمية، والمجتمع المدني، بغية تعزيز التعاون مع المحكمة والوعي بعملها ودعمه[17]. إن رئيس المحكمة (أو أحد نائبيه نيابة عنه) بصفته وجهها البارز يتواصل مع كبار مسؤولي مثل هذه الكيانات ويلقي خطباً ويعطي مقابلات ويصدر تصريحات عمومية بشأن المسائل ذات الصلة التي تخص المحكمة. وتقود هيئة الرئاسة أيضاً التنسيق بين الأجهزة فيما يخص شؤون العلاقات الخارجية على نطاق المحكمة وتوجه جهود المحكمة الرامية إلى تصديق جميع دول العالم على نظام روما الأساسي.

(ج) في مجال الشؤون الإدارية: الاضطلاع في إطار مسؤولية هيئة الرئاسة العامة بالإشراف على تسيير الشؤون الإدارية للمحكمة (باستثناء مكتب المدّعي العام) على نحو سليم، والإسهام النشط في توجيه المحكمة، تحت القيادة الاستراتيجية التي تتولاها هيئة الرئاسة بصورة خاصة؛ والتفاعل مع شتى هيئات الإشراف فيما يتعلق بالشؤون المتصلة بإشراف الجمعية على إدارة شؤون المحكمة، كما ينص عليه نظام روما الأساسي؛ والنهوض بالمهام الإدارية المنوطة بالهيئة القضائية؛ والتنسيق فيما يتعلق بالشؤون الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء التي تحظى باهتمام مشترك، بما في ذلك شؤون التوجيه الخارجي والتوجيه الداخلي، وشؤون الميزانية، وآليات الإشراف، وتدبُّر المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي.

---

(15) عملاً على تحقيق الغاية الاستراتيجية 1 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمحكمة للفترة 2019-2021: "زيادة سرعة ونجاعة الأنشطة الأساسية للمحكمة المتمثلة في عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات وأعمال جبر الأضرار، مع الحفاظ على اتّسام إجراءاتها بالاستقلال والعدالة وأرفع درجات الامتياز القانوني وحماية سلامة ورفاه الأشخاص المعنيين، ولا سيما المجني عليهم والشهود".

(16) عملاً على تحقيق الغاية الاستراتيجية 4 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021: "مواصلة تعزيز الدعم السياسي وتطوير أشكال التعاون والمساعدة الاشتغالية لجميع الأطراف فيما يخص عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وحماية الشهود، وتنفيذ الأوامر بإلقاء القبض، والإجراءات القضائية".

(17) وفقاً للغاية الاستراتيجية 5 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021: "التباحث مع الدول وسائر أصحاب الشأن فيما يتعلق بالاستراتيجيات الجديدة لزيادة قدرة منظومة نظام روما الأساسي على النهوض بالمسؤولية المشتركة عن سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب، وتصميم هذه الاستراتيجيات، بوسائل منها تشجيع الدول الأطراف على تنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني واتخاذ سائر التدابير التكاملية (بما في ذلك تقديم الدعم والمساعدة إلى المجني عليهم)، ووضع استراتيجية لإنجاز تناول الحالات الخاضعة للتحقيق".

أهداف هيئة الرئاسة

45. تتمثل أهداف هيئة الرئاسة في:

(i) الإسهام ضمن مجالات مسؤوليتها في التكفل بنجاعة سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف؛

(ii) الانخراط في الجهود المبذولة على نطاق المحكمة من أجل التعاون الدولي الفعال والنهوض بجميع مسؤولياتها فيما يتصل بإنفاذ العقوبات بالسجن والغرامات كما ينص عليه الباب العاشر من نظام روما الأساسي؛

(iii) الدفع قدماً باستعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية - مع التركيز على الإجراءات في مرحلة التحضير للمحاكمات ومرحلة عقد جلسات المحاكمة، وسيرورات الاهتمام بشؤون المجني عليهم، وإنجاز الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف - والتشاور مع الدول الأطراف، والمشاركين في الإجراءات وسائر أصحاب الشأن، بحسب الاقتضاء؛

(iv) العمل مع سائر الأجهزة للمضي في تحسين التحاور بين المحكمة وجمعية الدول الأطراف وهيئاتها الفرعية؛

(v) العمل على تعزيز الثقة بالمحكمة لدى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين؛ وتشجيع التعاون الفعال مع المحكمة؛ واغتنام جميع الفرص لتبيان وإبراز منافع الانضمام إلى المحكمة في نظر الدول غير الأطراف؛ وإبرام الاتفاقات ذات الصلة مع الدول؛

(vi) السهر على إدارة الموارد على نحو فعّال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير زيادة النجاعة الممكن اتخاذها، وتحسين تدبر أداء الموظفين؛ والعمل بالتوافق مع مؤشّرات الأداء المناسبة فيما يخص السيروراتِ القضائيةَ والدعمَ القضائي ذا الصلة؛

(vii) المضي في تحسين السيرورات المتعلقة بميزانية المحكمة، في إطار جهد مشترك يُبذل على نطاق المحكمة؛

(viii) السهر على تدبر المخاطر على نحو ناجع؛

(ix) الأخذ على نحو كامل ضمن إطار عملها بالأهداف الاستراتيجية ذات الصلة المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019- 2021، ولا سيما الغايات 1 و4 و5 المتعلقة بالتعاون والتكامل والغايات 6 حتى 9 المتعلقة بالأداء المؤسسي.

الأولويات في المجال القضائي - التعاون والشفافية

46. ستواصل هيئة الرئاسة العمل على تعزيز تعاون الدول الأطراف والتشجيع عليه. فالدعم القوي والفعال الذي تقدمه الدول يُعتبر أساسياً لاضطلاع المحكمة بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو فعال. فالدول تنيط بعمل المحكمة وزناً ومفعولاً بتنفيذها قراراتها (بما في ذلك تنفيذ الأوامر بإلقاء القبض)، وتوفير الدعم المالي والإمدادي، وإنفاذ العقوبات.

47. وستقود هيئة الرئاسة الجهود المتأصلة في إطار معايير السلوك الأخلاقي المعمول بها في المحكمة، للنهوض بثقافة المسؤولية المالية، والشفافية، والمساءلة، التي تلهم الثقة بالهيئة القضائية وبالمحكمة جمعاء، على الصعيدين الداخلي والخارجي. وسيُرمى من هذه الجهود إلى تزويد الدول الأطراف وعامة الجمهور وسائر الشركاء

وأصحاب الشأن الرئيسيين بصورة كاملة عن كيفية عمل المحكمة، رهناً بالتقيد بمقتضيات السرية التي تكتنف العمل في المجال القضائي ومجال المقاضاة، ومسائل استقلال المدّعية العامة وبعض البرامج الرئيسية ضمن ميزانية المحكمة.

48. إن هيئة الرئاسة ستقوم بعملها في عام 2021، بما فيه عملها المتعلق بالأولويات الآنفة الذكر، واضعة في اعتبارها نتائج عملية الاستعراض التي يجريها حالياً في المحكمة خبير مستقل. وستشتمل هذه الجهود على الانخراط في تنفيذ التوصيات ذات الطابع الملموس، القابلة للتحقيق، والممكنة الإعمال، المتأتية عن هذه العملية بغية تحسين أداء المحكمة ومنظومة نظام روما الأساسي برمتها، ونجاعتهما، وفعاليتهما[18].

موارد الميزانية **1 367.6 ألف يورو**

49. ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 76.8 ألف يورو (5.9 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. وتعزى هذه الزيادة بكاملها إلى زيادات في مستحقات الموظفين المرتبطة بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد. أما بنية ملاك الموظفين وطلبات الاعتمادات اللازمة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص هيئة الرئاسة فتبقى كما كانت فيما يخص عام 2020.

الأبدال التي يتقاضاها أعضاء هيئة الرئاسة *28.0 ألف يورو*

50. يُفْرَد في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة مبلغ مقداره 28.0 ألف يورو لسد الأبدال الخاصة التي تُدفع للرئيس[19] ولنائبه الأول أو الثاني إذا عمل بالنيابة عنه[20]. وقد أُدرجت المخصَّصات لسد تكاليف الرواتب العادية لأعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة ضمن البرنامج 1200.

الموارد من الموظفين **1 216.6 ألف يورو**

51. ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها 76.3 ألف يورو (6.7 في المئة). ويتألف ملاك هيئة الرئاسة من 11 وظيفة ثابتة. ولا تُقترح أية وظيفة جديدة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة

52. إن هيئة الرئاسة مكلَّفة بمهام تندرج في إطار ثلاثة مجالات رئيسية: مجال المراجعة القانونية/القضائية ومجال العلاقات الخارجية ومجال الإدارة.

53. ويقود موظفي هيئة الرئاسة المعنيين بالدعم رئيسُ مكتب (من الرتبة ف-5) يتولى المسؤولية عن تدبر شؤونهم وعن التخطيط والتوجيه الاستراتيجيين، وعن تمثيل هيئة الرئاسة في الاجتماعات المشتركة بين الأجهزة والاجتماعات الخارجية على مستوى العمل والمستوى الاستراتيجي والمستوى الرفيع.

54. ويضم ملاك العاملين في هيئة الرئاسة بحسب بنيته الحالية رئيس وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ (من الرتبة ف-4)، وموظفاً قانونياً (من الرتبة ف-3)، وموظفاً قانونياً معاوناً (من الرتبة ف-2) ضمن وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ، وهم مسؤولون عن

---

(18) القرار ICC-ASP/18/Res.7.

(19) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثانية، نيويورك، 8-12 أيلول/سبتمبر 2003* (ICC-ASP/2/10)، الجزء الثالث-ألف-أولاً-باء، الفقرة 2.

(20) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثانية، نيويورك، 8-12 أيلول/سبتمبر 2003* (ICC-ASP/2/10)، الجزء الثالث-ألف-أولاً-جيم، الفقرة 3.

تنسيق وتوفير الدعم القانوني الفني لهيئة الرئاسة. وحالياً يؤدي مهام الرئاسة على صعيد العلاقات الخارجية مستشار معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-3)، يساعده مساعد إداري معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة خ ع-رأ). ويؤدي المهام الإدارية لهيئة الرئاسة مستشار معني بالسياسات والشؤون الإدارية (من الرتبة ف-3) (كانت وظيفته سابقاً وظيفة مساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-3)) وموظف إداري معاون (من الرتبة ف-2). ويتألف باقي ملاك العاملين في هيئة الرئاسة من مساعد شخصي للرئيس (من الرتبة خ ع-رر)، ومنسِّق إداري لدى الهيئة القضائية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) منتدب لدى رئيس المكتب، يقدِّمون دعماً إدارياً وإمدادياً واسع التنوع.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **123.0 ألف يورو**

55. تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين. إن المبلغ المقترح يساوي نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة.

السفر *100.7 ألف يورو*

56. إن المبلغ المطلوب مساوٍ لنظيره الذي طُلب وأُقرَّ فيما يخص عام 2020. ففي عام 2021 سيظل أعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة يعملون لتعزيز الثقة بالمحكمة، ما يستلزم السفر للتواصل مع ممثلي الدول الأطراف، والمجتمع المدني، والرابطات المهنية، وسائر أصحاب الشأن.

57. إن الاعتمادات الخاصة بأسفار هيئة الرئاسة تلزم لسد تكاليف جميع الأسفار الرسمية التي يقوم بها القضاة وموظفو هيئة الرئاسة والدوائر، بما في ذلك سفر الرئيس ونائبيه والقضاة الآخرين لتمثيل المحكمة في فعاليات خارجية هامة. وتُسَد بهذه الاعتمادات أيضاً تكاليف معتكفَيْن قضائيَيْن والتكاليف المتصلة بافتتاح السنة القضائية وتكاليف ما يقوم به أعضاء هيئة الرئاسة أو العاملون في الدوائر من أسفار محدودة العدد يستلزمها نهوض هيئة الرئاسة بدورها على الصعيد الخارجي أو تلزم لتقديم إسهامات تخصُّصية في فعاليات خارجية لا تتحمَّل الجهات المنظِّمة لها التكاليف ذات الصلة. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرّراً.

58. كانت قد طُلبت بعض الاعتمادات لسد تكاليف السفر في عام 2020، اشتملت على مخصَّص للسفر إلى نيويورك من أجل الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف. ولئن كانت الاعتمادات المعنية لم تعد تلزم واستُبعدت من طلب البرنامج الرئيسي الأول فإن مبلغاً مناظراً قد ضُمِّن لسد تكاليف السفر المزيد خلال السنة الأولى من فترة ولاية هيئة الرئاسة الجديدة لتمكين هذه الهيئة من الانخراط الكثيف مع الدول الأطراف والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الضيافة *10.0 آلاف يورو*

59. لا تغيُّر في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف المساعي الحميدة والضيافة المتصلة بزيارات رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء وغيرهم من كبار ممثلي الدول (بمن فيهم سفراؤها) والمنظمات الدولية الحكومية للرئيس أو نائبَيْه. كما تُستخدم ميزانية الضيافة لسد تكاليف إسهام الهيئة القضائية في فعاليات للمحكمة يموّلها معاً جميع الأجهزة، من قبيل الإحاطات الدبلماسية، وندوة المائدة المستديرة للمنظمات غير الحكومية، ومراسم الترحيب والتوقيع. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرّراً.

التدريب *7.3 آلاف يورو*

60. ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 0.5 ألف يورو (7.4 في المئة). وقد عُوِّضت هذه الزيادة بانخفاض مناظر في ميزانية الدوائر. وتظل هيئة الرئاسة تحتاج

إلى المخصَّصات في بند الميزانية هذا في عام 2021 وذلك رئيسياً لكي توفِّر للعاملين فيها تدريباً محدَّد الطابع متصلاً بمهامهم القانونية ومهامهم في مجال العلاقات الخارجية وتدريباً على الإدارة وتدريباً أقل مدى لتحسين المهارات في مجال اللغات. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرّراً.

الخبراء الاستشاريون *5.0 آلاف يورو*

61. لا تغيُّر في المبلغ المطلوب بالقياس إلى نظيره الذي اعتُمد لعام 2020. وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف المشورة التي يسديها الخبراء الاستشاريون الخارجيون بشأن أمور تندرج ضمن إطار ولاية الهيئة القضائية، منها الشؤون المتصلة بالإنفاذ. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرّراً.

الجدول 7: البرنامج 1100: ميزانية عام 2021 المقترحة

1100 هيئة الرئاسة	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
القضاة	*15.5*	-	*15.5*	*28.0*	-	-	*28.0*
الموظفون من الفئة الفنية				835.4	75.2	9.0	910.6
الموظفون من فئة الخدمات العامة				304.9	1.1	0.4	306.0
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*918.1*	-	*918.1*	*140.3 1*	*76.3*	*6.7*	*216.6 1*
المساعدة المؤقتة العامة	5.9	-	5.9	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*5.9*	-	*5.9*	-	-	-	-
السفر	118.9	-	118.9	100.7	-	-	100.7
الضيافة	7.4	-	7.4	10.0	-	-	10.0
الخدمات التعاقدية	4.2	-	4.2	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	6.8	0.5	7.4	7.3
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	5.0	-	-	5.0
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*130.5*	-	*130.5*	*122.5*	*0.5*	*0.4*	*123.0*
المجموع	**070.0 1**	-	**070.0 1**	**290.8 1**	**76.8**	**5.9**	**367.6 1**

الجدول 8: البرنامج 1100: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

1100	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – را	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	1	1	3	2	-	**7**	1	3	4	**11**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**1**	**1**	**3**	**2**	**-**	7	**1**	**3**	**4**	**11**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

2- البرنامج 1200: الدوائر

المقدِّمة

62. عملاً بالمادة 34(ب) والمادة 36(1) من نظام روما الأساسي، تتألف الدوائر من 18 قاضياً، وهي منظَّمة في ثلاث شعب: الشعبة التمهيدية، والشعبة الابتدائية، وشعبة الاستئناف. وبالتشاور مع القضاة تبتّ هيئة الرئاسة في انتدابهم للعمل في الشُعب القضائية[21]، وتُسْنِد الحالاتِ والقضايا إلى الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية. وتتناول شعبة الاستئناف دعاوى الاستئناف التمهيدي والاستئناف النهائي للقرارات المتخذة في إطار الشعبتين الأخريين. وسيواصَل ضمن نطاق نظام روما الأساسي اتّباع نهج مرن في توزيع عبء العمل بين القضاة لإتاحة استعمال الموارد على النحو الأكثر فعالية وتفادي طلب موارد جديدة، حتى إذا ازداد عبء العمل في بعض الشُعب والدوائر. وبحسب عبء العمل ضمن الشُعب المعنية يمكن أن يُنتَدَب قضاة الدرجة التمهيدية للاضطلاع بعمل يتعلق بالمرحلة الابتدائية أو بمرحلة جبر الأضرار، وأن يُنتَدَب قضاة الدرجة التمهيدية وقضاة الدرجة الابتدائية للاهتمام بدعاوى استئناف معيَّنة، عندما يستلزم ذلك تنازعُ المصالح أو ملابساتٌ أخرى تتطلب استبدال أحد قضاة درجة الاستئناف استبدالاً مؤقتاً.

63. إن الدوائر تُعتبر الجهاز القضائي للمحكمة. ويتمثل دورها الرئيسي، كما يقضي به نظام روما الأساسي، في التكفل بأن تكون الإجراءات "عادلة وسريعة" وبـ "أن تنعقد في جو من الاحترام التام لحقوق المتهم والمراعاة الواجبة لحماية المجني عليهم والشهود"[22]. وتتلقى الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف في اضطلاعها بهذه المهام الدعم من الموظفين القانونيين والموظفين الإداريين.

أهداف الدوائر

تتمثل أهداف الدوائر فيما يلي:

'1' السهر على سرعةِ وعدالةِ ونجاعةِ سير الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف؛

'2' المواظبة على نشدان تقليص مدة الإجراءات بتنفيذ الإصلاحات العديدة التي شُرع فيها خلال السنوات الأخيرة، من قبيل مواصلة استعراض "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، مع التركيز على الإجراءات الابتدائية بما فيها مرحلة التحضير للمحاكمات ومرحلة تقديم الأدلة ومرحلة النطق بالعقوبة ومرحلة جبر الأضرار (يشمل ذلك تحيين "كتيّب ممارسات الدوائر")؛

'3' مواصلة العمل بالتوافق مع مؤشّرات الأداء التي وُضعت فيما يخص السيرورات القضائية؛

'4' مواصلةُ تطويرِ ومراجعةِ نظام تقديم المجني عليهم لطلباتهم ونظام تمثيلهم بالتشاور مع قلم المحكمة؛

'5' التكفل بفعالية إدارة الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين؛

'6' مثابرة الموظفين القانونيين والإداريين على تقديم الدعم إلى شتى الدوائر على نحو فعال وناجع؛

---

[21] القاعدة 4 مكرَّراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[22] المادة 64(2) من نظام روما الأساسي.

’7‘ المضي في تحسين تدبر أداء الموظفين من خلال النظام الجديد لتقييم الأداء الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء؛

’8‘ الأخذ على نحو كامل ضمن إطار عمل الدوائر بالغايات الاستراتيجية ذات الصلة المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021 ولا سيما الغايات 1 حتى 3 المتعلقة بالأداء في مجال القضاء وفي مجال المقاضاة والغايات 6 حتى 9 المتعلقة بالأداء المؤسسي.

أولويات الدوائر - تحسين الممارسة لزيادة النجاعة

64. عملاً على تحقيق الغاية الاستراتيجية 1 من الغايات المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021 انخرطت الدوائر وستظل تنخرط عن كثب في تحسين الممارسات بغية الارتقاء بنجاعة الإجراءات القضائية. وعند إنجاز عدة دورات من دورات تداول القضايا، استدامت الدوائر تركيزها على توطيد الممارسة القضائية في المرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية (بما فيها مرحلة التحضير) ومرحلة الاستئناف. ويتسم جبر الأضرار بأهمية أساسية لنهوض المحكمة بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها والعمل لتحقيق الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية المبينة في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021[(23)]. وقد اكتُسبت خبرة عملية كبيرة من إجراءات جبر الأضرار في قضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *المهدي*. ويضطلع القضاة بعمل هام لتعديل وتحسين الممارسة المتعلقة بالإجراءات القضائية على العموم في حين يطبِّقون بالفعل الممارسات الفضلى التي تم تمييزها على نحو تعاوني في المعتكَفات القضائية. وعلى مستوى الموظفين جرى مؤخراً تحديثٌ لطرائق العمل المتعلقة بالمحاكمات باتباع نموذج قائم على الاستعانة بأفرقة لجعل تقديم الدعم أنجع.

65. ولئن كان يُعمل طيلة السنة لزيادة نجاعة الدوائر فإن المعتكَفات القضائية التي تنظمها الهيئة القضائية توفر المحفل المثالي لتركيز الجهود على تهيئة وتهذيب الممارسات الفضلى الجديدة. ويهيئ المعتكَف القضائي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019 والتحيينات التي أجريت لاحقاً لكتيِّب ممارسة الدوائر فيما يتعلق بأمور منها الآجال الموصى بها فيما يخص شتى الإجراءات توضيحاً حديثاً للمنافع التي تؤتيها هذه المعتكَفات على صعيد زيادة النجاعة.

أولويات الدوائر - التأمل الجماعي في السوابق القضائية

66. إذ تضع الدوائر نصب عينيها الغاية الاستراتيجية 1 من الغايات الاستراتيجية المبينة في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021[(24)] فإنها ستولي الأولوية لعملية التأمل المستمر بشأن السوابق القضائية والشؤون الإجرائية في المحكمة. وستشمل هذه العملية أنشطة شتى لتدريب القضاة يُركَّز فيها على تحسين الإحاطة بمختلف النُظُم القانونية الممثَّلة في المحكمة وتمثُّل خبرات الهيئات القضائية الأخرى فيما يتعلق بالشؤون المتصلة بالسوابق القضائية للمحكمة.

67. وكما في حال الأولويات القضائية المقترحة في إطار البرنامج 1100، ستشتمل أنشطة الدوائر فيما يتعلق بهذه الأولويات نتائجَ عملية المراجعة التي يجريها خبير مستقل.

---

(23) الغاية الاستراتيجية 2: "المضي في تطوير نهج المحكمة إزاء المجني عليهم في جميع مراحل الإجراءات القضائية بما فيها مرحلة جبر الأضرار (بالتعاون مع الصندوق الاستئماني للمجني عليهم فيما يخص مرحلة الإجراءات الأخيرة الذكر)".

(24) الغاية الاستراتيجية 1: زيادة سرعة ونجاعة الأنشطة الأساسية للمحكمة المتمثلة في عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات وأعمال جبر الأضرار، مع الحفاظ على اتّسام إجراءاتها بالاستقلال والعدالة وأعلى درجات الامتياز القانوني وحماية سلامة ورفاه الأشخاص المعنيين، ولا سيما المجني عليهم والشهود".

تكاليف القضاة	*4 683.1 ألف يورو*

68. يقضي نظام روما الأساسي بأن يكون للمحكمة 18 قاضياً. لكن هيئة الرئاسة هي التي تحدد العدد اللازم لعمل الهيئة على نحو سليم من القضاة المتفرغين، وذلك عملاً بالمادة 35(3) من نظام روما الأساسي.

69. وستُنتخب هيئة رئاسة جديدة في 11 آذار/مارس 2021. وبالاستناد إلى عبء العمل المتوقع وغيره من العوامل، التي ستُحدَّد كلها على نحو أدق في ذلك الوقت، ستبتُّ هيئة الرئاسة الجديدة بشأن عدد القضاة المنتخَبين في الدورة التاسعة عشرة للجمعية في كانون الأول/ديسمبر 2020 الذين سيُعيَّنون للعمل على أساس التفرغ وبشأن موعد توليهم لمناصبهم.

70. وقد يكون بين العوامل الحاسمة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين ضمن هيئة القضاة وإيلاء الاعتبار لماهيَّة القضايا التي يكون قد سبق للقضاة المتفرغين أن شاركوا في النظر فيها وذلك لتفادي عدم أهليتهم للمشاركة في الجلسات في الدرجة الابتدائية ودرجة الاستئناف للنظر في القضايا ذات الصلة، كما ينص عليه البند 12 من لائحة المحكمة. كما سيشمل ذلك النظر في هوية القضاة الذين سيُعيَّنون للعمل في شعبة الاستئناف (ما يفقدهم الأهلية للعمل في أي من الشعبتين الأخريين من شعب الهيئة القضائية أو من العمل في درجة الاستئناف للنظر في قضايا سبق أن شاركوا في النظر فيها).

71. وقد اعتمدت هيئة الرئاسة الحالية، في إعدادها الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، على الافتراضات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء لعبء العمل القضائي المتوقع أن يُضطلع به في عام 2021. وتُبيَّن هذه الافتراضات بمزيد من التفصيل في الفقرات 77 حتى 94 أدناه.

72. ونظراً إلى لزوم الميزانية للسنة المقبلة، ومراعاةً لكون هيئة الرئاسة الجديدة هي التي ستحدد عدد القضاة الذين سيُعيَّنون للعمل على أساس التفرغ، واستناداً إلى تقييم هيئة الرئاسة هذه لعبء العمل المتوقع، يُهيَّأ في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة لدفع أجور 14 قاضياً متفرغاً.

73. وسيستلزم قدوم القضاة الجدد تقديم مِنَح انتدابهم، وتحمُّل تكاليف سفرهم لتولي مهامهم وبدء خدمتهم على أساس التفرغ، ونقل أمتعتهم الشخصية. وتُتكبَّد هذه التكاليف عادةً مرةً كلَّ ثلاث سنوات إثر انتخاب قضاة للمحكمة جدد (رهناً بتعيينهم للعمل في المحكمة)؛ فالمرة القادمة لتكبُّدها ستكون في عام 2024. وترد في المرفق السادس (أ) التفاصيل المتعلقة بأجور القضاة وأبدالهم.

74. وسبق أن طُلب في ميزانية عام 2017 البرنامجية المقترحة تعديل رواتب القضاة تعديلاً يجعل مقاديرها تراعي الزيادات في تكلفة المعيشة في لاهاي وتتواءم مع رواتب قضاة محكمة العدل الدولية وغيرها من المحاكم والهيئات القضائية الدولية، استناداً إلى المادة 49 من نظام روما الأساسي وإلى القرار ICC-ASP/3/Res.3 [(25)]. وبعد أن نظرت الجمعية في هذه المسألة خلال دورتها الخامسة عشرة، اتخذت قراراً طُلب فيه إلى المكتب "النظر في الطلب المقدم لإعادة النظر في أجور القضاة [...] وتقديم تقرير إلى الجمعية في دورتها السادسة عشرة"[(26)]. وقد قرر المكتب لاحقاً أن يقود سيرورةَ التيسير بشأن هذه المسألة ميسِّرٌ يعيَّن لهذا الغرض. إن الجمعية في دورتها السابعة عشرة "[طلبت] من قلم المحكمة أن يكلف، بالتنسيق مع الفريق العامل المعني

---

(25) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، 6-10 أيلول/سبتمبر 2004* (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/3/Res.3، المرفق، القسم الثالث عشر.

(26) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016* (ICC-ASP/15/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم سين.

بمراجعة أجور القضاة، [خبيراً] في نظم الأجور الدولية ليقوم بإجراء دراسة عن أجور القضاة، بما في ذلك هيكلية الأجور وحزم المزايا التابعة، والنظر في اختصاصات محتملة لآلية مراجعة أجور القضاة، مع [مراعاة] الآثار المترتبة على التكاليف والمقترحات المقدمة في تقرير الفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة"[(27)].

75. وقد قررت الجمعية في دورتها الثامنة عشرة تعديل شروط خدمة قضاة المحكمة وتعويضهم وإنشاء فريق خبراء، يعينهم المكتب، لتيسير نظر الجمعية في ما يمكن إجراؤه من تعديلات لأجور القضاة، وفقاً للمادة 49 من نظام روما الأساسي[(28)]. وسيقدم فريق الخبراء تقريراً إلى فريق لاهاي العامل لكي ينظر فيه، وسيحال هذا التقرير بعد ذلك إلى الجمعية لتقرَّ التعديل الموصى به نهائياً أو ترفضه[(29)].

76. وبالنظر إلى أن العملية الآنفة الذكر لـمّا تزل جارية وأن نتيجتها لن تُعرف قبل تقديم ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة فقد أُدرج مبلغ ذو صلة في المرفق السادس(أ)، وذلك دون استباق لنتيجة العملية الجارية ورهناً بتحديد المقدار المناسب لأية زيادة في الأجور قد تقررها الدول الأطراف.

الأنشطة القضائية المتوقعة

77. يُتوقع أن يكون عبء العمل الإجمالي الواقع على عاتق الدوائر في عام 2021 مماثلاً لنظيره فيما يخص عام 2020 على الأقل، ويُتنبَّأ أن تحصل زيادة في عبء العمل بصورة خاصة فيما يتعلق بالأنشطة في المرحلة الابتدائية. فالشعبة التمهيدية تنظر حالياً في 18 حالة. ويضاف إلى ذلك أن ثمة 15 أمراً بالقبض على 14 شخصاً لـمّا تنفذ حتى تاريخه. ومن المقرر عقد جلسة اعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن* بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2020. ورهناً باعتماد التهم في هذه القضية قد يبدأ العمل المتعلق بها في الشعبة الابتدائية في عام 2021. وتبرز بانتظام مسائل تستلزم تدخل الدوائر التمهيدية في شتى الحالات والقضايا التي تنظر فيها المحكمة. وفي الشعبة الابتدائية ثمة حالتان، تشملان معاً ثلاثة مشتبه بهم، هما حالياً في مرحلة التحضير للمحاكمة. ومن المقرَّر بدء المحاكمة في إحدى هاتين القضيتين في تموز/يوليو 2020. أما تاريخ المحاكمة في القضية الأخرى فلمّا يُحدَّد. إن التطورات في هاتين القضيتين مرهونةٌ بالنجاح في تنفيذ تدابير تدبُّر جائحة كوفيد-19 نظراً إلى أثرها على الجلسات القضائية والمسائل المتصلة بالشهود. وثمة قضية أخرى هي الآن في مرحلة التداول ويُتوقع أن يصدر فيها قرار عملاً بالمادة 74 من نظام روما الأساسي في أواخر عام 2020 أو أوائل عام 2021. وسيظل تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في ثلاث قضايا خاضعاً للمراقبة القضائية في عام 2021، ويُتوقع أن يصدر أمر بجبر الأضرار في قضية أخرى، ويمكن أن تبدأ إجراءات جبر الأضرار في قضية خامسة في عام 2021، رهناً بالقضاء بأن المتهم مذنب. وعليه يُتوقع أن يشهد عام 2021 زيادة في عبء العمل الواقع على عاتق الشعبة الابتدائية، وذلك على الأخص نتيجةً لبدء محاكمتين جديدتين. وسيستمر لفترة من عام 2021 رفع دعاوى استئناف للقرارات النهائية الصادرة عن الدوائر الابتدائية. وستُعرض على دائرة الاستئناف طيلة السنة دعاوى استئناف تمهيدي متأتٍ عن الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية المستمرة، ما يجعل من المرجَّح أن يكون عبء العمل الواقع على عاتق هذه الدائرة في عام 2021 مساوياً لعبء العمل الذي وقع على عاتقها في عام 2020، هذا إذا لم يزد عنه، مع احتمال أن يَستلزم سيرَ عدة مسائل معقَّدة في آن معاً.

---

(27) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 كانون الأول/ديسمبر 2018* (ICC-ASP/17/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/17/Res.1، الفقرة 3.

(28) القرار ICC-ASP/18/Res.2.

(29) القرار ICC-ASP/18/Res.2، المرفق الأول.

الافتراضات فيما يتعلق بالأنشطة

الشعبة التمهيدية

78. تتناول الشعبة التمهيدية جميعَ الطلبات التي تُقدَّم خلال عمليات التدارس الأولي، أو المتعلقة بمباشرة التحقيق أو بحفظ الأدلة خلال التحقيق. كما إن هذه الشعبة تتناول مرحلة الإجراءات القضائية الأولى برمتها، حتى اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان يجب اعتماد التهم وإحالة القضية للنظر فيها على المستوى الابتدائي.

79. ويبلغ عدد القضاة المنتدَبين حالياً للعمل في الشعبة التمهيدية ستة. إن خمسة من قضاة الدرجة التمهيدية الستة ملحَقون مؤقتاً بالشعبة الابتدائية في الوقت نفسه ومنخرطون في جلسات المحاكمة وفي شؤون جبر الأضرار. كما إن قضاة الدرجة التمهيدية، شأنهم في ذلك شأن قضاة الدرجة الابتدائية، كانوا فيما سبق يُلحَقون مؤقتاً بشعبة الاستئناف للعمل أيضاً ضمن الهيئات التي تنظر في دعاوى الاستئناف التمهيدي. ووفق نهج الدوائر القائم على توخي المرونة فيما يتعلق بالتجهيز بالموظفين فإن عدداً من الموظفين القانونيين المنتدَبين للعمل في الشعبة التمهيدية انتُدبوا أيضاً في الوقت نفسه للاهتمام بقضايا في الشعبتين الأخريين والدوائر الأخرى. وحتى تاريخه أتاح هذا النهج النهوض بعبء العمل الحالي.

80. إن دوائر الشعبة التمهيدية تنظر حالياً على نحو نشط في 18 حالة هي الحالة في أوغندا، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في مالي، وحالة السفن المسجَّلة في اتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في جورجيا، والحالة في غابون، والحالة في بوروندي، والحالة في أفغانستان، والحالة في فلسطين، والحالة في فنزويلا (القضية الأولى)، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في فنزويلا (القضية الثانية).

81. أما قضية *عبد الرحمن* فهي الآن عالقة في مرحلة اعتماد التهم أمام الدائرة التمهيدية الثانية، ومن المقرَّر عقد جلسة اعتماد التهم في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويُتوقع أن تبقى هذه القضية قيد النظر أمام هذه الدائرة على أقل تقدير حتى أوائل عام 2021، إذ سيُصدر قرار بشأن اعتماد التهم فيها. ورهناً بذلك القرار يمكن أن يجري التحضير للمحاكمة في عام 2021، مع إمكان بدء جلسات المحكمة فيها في عام 2021.

82. إن للإجراءات أمام الدوائر التمهيدية من طبيعتها ما يجعل من المتعذر توقع بعض حالات ما سيودع من الوثائق الهامة وما سيطرأ من المستجدات الهامة، مثل طلبات الشروع في عمليات تحقيق على أساس عمليات التدارس الأولي التي يجريها مكتب المدّعي العام، وطلبات إصدار أوامر بإلقاء القبض، وحالات المثول الأول أمام المحكمة، وإجراءات اعتماد التهم. ويمكن أن تفضي الحالات الخاضعة للتحقيق حاليا أو التي قد تعرض على الدوائر التمهيدية في عام 2020 إلى تقديم الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات السائرة طلبات إلى هذه الدوائر في عام 2021. ثم إن كلاً من الأشخاص الخمسة عشر الذين أصدرت الدوائر التمهيدية أوامر بالقبض عليهم يمكن أن يُقبض عليه وأن يقدَّم إلى المحكمة في غضون أجل قصير، كما حدث مراتٍ عدةً في السنوات الأخيرة، كما في قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*). وبالتالي لا يمكن للشعبة التمهيدية إلا الاعتماد على تجربة السنوات السابقة للتوصل إلى وضع افتراضاتها فيما يخص عام 2021.

الشعبة الابتدائية

83. تتألف الشعبة الابتدائية من الدوائر الابتدائية، المنوطة بها في إطار ولايتها مهمة إجراء المحاكمات بعد اعتماد الدوائر التمهيدية للتهم. وتستمر هذه المهمة حتى انتهاء مرحلة جبر الأضرار. وتقضي المادة 64 من نظام روما الأساسي بأن تتكفل

الدوائر الابتدائية بعدالة المحاكمة وسرعتها وبإجرائها بكل احترام لحقوق المتهم وبإيلاء الاعتبار الواجب لحماية المجني عليهم والشهود.

84. وتتألف الشعبة الابتدائية حالياً من سبعة قضاة، منتدَبين بتشكيلات شتى للعمل في تسع دوائر ابتدائية. وثمة خمسة قضاة آخرون منتدَبون للعمل في الشعبة التمهيدية أُلحقوا مؤقتاً بالشعبة الابتدائية للفترات التي تُتناول فيها القضايا المعيَّنة التي كان قد أُسند إليهم الاهتمام بها. كما يُلحق قضاة من قضاة الدرجة الابتدائية إلحاقاً مؤقتاً بشعبة الاستئناف ليشاركوا في جلسات النظر في دعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي.

85. ويُتوقع في إطار البرنامج الرئيسي الأول أن يشهد عام 2021 جلسات محاكمة في قضيتين. فقضية *الحسن* في الحالة في مالي وقضية *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*) في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى هما حالياً في مرحلة التحضير للمحاكمة. ومن المقرَّر أن تبدأ المحاكمة في قضية *الحسن* في عام 2020 وأن تجري طيلة عام 2021 بأشهره الاثني عشر بكاملها. أما في قضية *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*) فلمّا يحدَّد تاريخ المحاكمة بسبب أثر جائحة كوفيد-19 على التحضير لها. ويُتوقع أن تجري هذه المحاكمة طيلة عام 2021. إن هاتين المحاكمتين ستؤتيان عملاً طائلاً، بالنظر إلى مقدار الأدلة المتوقع أن تُقدَّم، ومدى التعقيد الذي تتسم به القضيتان، وكون إحداهما تشمل متهمين اثنين هما *يكاتوم* (*Yekatom*) *وانْغَيْسونا* (*Ngaïssona*). ونتيجة لذلك يُتوقع أن تجري خلال عام 2021 جلسات كثيرة، تستلزم موارد متعلقة بأنشطة جلسات المحكمة وموارد أخرى ذات صلة.

86. وكما عرض في الفقرة 81 أعلاه يمكن أن يشهد عام 2021 تحضيراً للمحاكمات ثم عقد جلسات محاكمة في قضية *عبد الرحمن* وذلك طبعاً مرهونٌ بنتيجة إجراءات اعتماد التهم. ومن شأن ذلك أن يُحدث ضغطاً زائداً على ميزانية البرنامج الرئيسي الأول. فالزيادة المعنية في عبء العمل يمكن أن تستلزم المزيد من الموارد من الموظفين وتعيين هيئة الرئاسة عدداً إضافياً من القضاة للعمل على أساس التفرغ، وذلك على الخصوص نظراً إلى أن من المتوقع أن تجري محاكمتان أخريان في الوقت ذاته. بيد أن قدوم المشتبه به *عبد الرحمن* جرى بعد أن كانت الهيئة القضائية قد تعهدت بتقديم ميزانية صفرية النمو الاسمي. فالتزاماً بذلك التعهد، وتماشياً مع سياسة المحكمة المتمثلة في عدم الميزنة إلا للأنشطة المؤكدة، لا تُطلب أي موارد إضافية فيما يتعلق بإمكانية انعقاد المحاكمة في قضية *عبد الرحمن*. فإذا حدث أن انعقدت هذه المحاكمة فقد يغدو من الضروري طلب موارد إضافية، وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في النظام المالي والقواعد المالية.

87. وإضافةً إلى المحاكمتين الآنفتي الذكر (مع إمكان انعقاد محاكمة ثالثة) يُتوقع أيضاً أن تهتم الشعبة الابتدائية بإجراءات نشطة في خمس قضايا أخرى أمام أربع دوائر.

88. وتستمر المداولات في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*) ويُتوقع أن يصدر حكمٌ فيها بموجب المادة 74 من نظام روما الأساسي في أواخر عام 2020 أو أوائل عام 2021، يُحتمل أن يفضي إلى إجراءات نطقٍ بالعقوبة وإجراءات لجبر الأضرار في هذه القضية في عام 2021.

89. وكذلك ستتواصل إجراءات جبر الأضرار في عام 2021. فستستمر إجراءات جبر الأضرار في قضية *أُنْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) طيلة عام 2021. كما يُتوقَّع فيما يخص قضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *المهدي* أن تتواصل طيلة عام 2021 متابعة مرحلة تنفيذ جبر الأضرار والإشراف على هذه المرحلة.

90. ونتيجة لما عُرض فيما تقدم ثمة قضايا عدة قد يستمر النظر فيها أمام الدوائر الابتدائية في وقت معاً.

شعبة الاستئناف

91. تتألف شعبة الاستئناف من خمسة قضاة بينهم قاض هو (قاضية هي) رئيس(ة) المحكمة. وتتمثل المهمة الرئيسية التي تتولاها دائرة الاستئناف بموجب النظام الأساسي في النظر في دعاوى الاستئناف النهائي للقرارات القاضية بالتبرئة أو بالإدانة أو بإيقاع عقوبة، وللقرارات المتعلقة بجبر الأضرار، وفي دعاوى الاستئناف التمهيدي لبعض قرارات الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية التي تُتخذ في سياق الإجراءات. وتنطوي دعاوى الاستئناف النهائي على عبء عمل كبير، لأنه قد تتعيَّن فيها مراجعة إجراءات المحاكمة برمتها بما في ذلك الأدلة المقبولة، كما قد يتعيَّن تقييم أدلة إضافية. وفي الوقت نفسه يمكن أن تثير بعض دعاوى الاستئناف التمهيدي مسائل معقَّدة وهامة ويمكن أن يترتب على نتائجها أثر كبير على المحكمة جمعاء[30]. كما يمكن أن تُرفع إلى دائرة الاستئناف مسائل أخرى، مثل طلبات إعادة النظر في العقوبة.

92. وإثر صدور القرار بالإدانة والقرار بالنطق بالعقوبة عن الدائرة الابتدائية السادسة في قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*) يُتوقع أن تستمر دعاوى الاستئناف في هذه القضية لفترة من عام 2021، كما سيستمر استئناف القرار النهائي الصادر عن الدائرة الابتدائية الأولى في قضية *غْبَغْبو* (*Gbagbo*) *وانْليه غوديه* (*Blé Goudé*). ويضاف إلى ذلك أنه سيُنظر في عام 2021 في كل الدعاوى التي قد تقدَّم استئنافاً للقرار النهائي الصادر (القرارات النهائية الصادرة) عن الدائرة الابتدائية التاسعة في قضية *أُنْغوين* (*Ongwen*). ولمّا كانت كلٌ من هذه القضايا تمثل سنوات من الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وكانت القرارات المعنية الصادرة عن الدوائر الابتدائية تتناول مقادير طائلة من الأدلة فإن دعاوى الاستئناف ذات الصلة يُرجَّح أن تكون معقَّدة وأن تستتبع عبء عمل باهظاً في عام 2021.

93. كما يُتوقع أن تنظر دائرة الاستئناف في عدة دعاوى استئناف تمهيدي متأتية عن قضايا تنظر فيها الآن الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية.

94. وبالنظر إلى ما تقدم وإلى الاتجاهات الحالية على هذا الصعيد يُرتقب أن يفضي شتى دعاوى الاستئناف النهائي ودعاوى الاستئناف التمهيدي المتوقع أن تُقدَّم في عام 2021 إلى زيادة في عبء العمل بالقياس إلى نظيره لعام 2020، ويُتوقع أن تُعرض مسائل معقَّدة عدة على دائرة الاستئناف في وقت معاً.

موارد الميزانية **414.2 10 ألف يورو**

95. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 376.5 ألف يورو (3.5 في المئة).

الموارد من الموظفين (المجموع للشُعب الثلاث) **709.6 5 آلاف يورو**

96. ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 429.8 ألف يورو (8.1 في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى زيادات في مستحقات الموظفين مرتبطة بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد. أمّا بنية ملاك موظفي الدوائر فتبقى كما كانت في عام 2020.

97. وتواصل الهيئة القضائية، واضعةً في اعتبارها الغاية الاستراتيجية 9 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021[31]، جهودها الرامية إلى زيادة نجاعة الإجراءات القضائية وتسريعها، وذلك جزئياً من خلال المزيد من المرونة الاشتغالية في بنية ملاك موظفيها، ما يجسِّد حرص المحكمة على الانضباط في استخدام الموارد. وبموجب سياسة المرونة الاشتغالية هذه يُنتدَب

[30] انظر على سبيل المثال قضية المدّعي العام ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، "الحكم بشأن استئناف ليبيا قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في 31 أيار/مايو 2013 بعنوان 'قرار بشأن مقبولية قضية سيف الإسلام القذافي'، 21 أيار/مايو 2014، الوثيقة ICC-01/11-01/11-547-Red-tARB.

[31] الغاية الاستراتيجية 9: "إدارة الموارد على نحو فعال متماسك شفاف مسؤول قابل للتكيف، والمضي في تنمية استدامة المحكمة وصمودها حيال المخاطر المستبانة".

الموظفون المعنيون بالدعم القانوني للعمل على أساس الاحتياجات، مع مراعاة عبء العمل الواقع على عاتق كل فريق وكل دائرة وكل شعبة، وبحسب الخبرة اللازمة. ويتيح هذا النهج تحسين الاستجابية إزاء تغير الاحتياجات وأعباء العمل، زائداً من فعالية الهيئة القضائية بصورة عامة. كما إنه يزيد مهارات العاملين في الدوائر وخبرتهم وله أثر إيجابي على الحركية العامة للهيئة القضائية. وبقدر المستطاع تُعالج حالات نقص الموظفين الاشتغاليين بالاستعانة بالموارد المتوفرة، من خلال توخي المرونة في توزيعها بين الشُعب والانتداب المتزامن للاهتمام بقضايا أو طلبات في المرحلة التمهيدية أو المرحلة الابتدائية أو مرحلة الاستئناف من مراحل الإجراءات.

98. ويُتوقع أن يستمر توخي المرونة في انتداب الموظفين الذين يشغلون الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة على نحو يفضي إلى المزيد من التآزر بين متطلبات العمل القضائي ومجموعة المعارف والخبرات المتوفرة في الدوائر، وأن يكون ذلك أساسياً في ضمان التمكن من تناول عبء العمل الواقع على عاتق الدوائر (المتميّز على الخصوص بزيادة مقدار النشاط المتعلق بالإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف) بالاستعانة بالمقادير المتوفرة من الموارد. وبناء على ذلك تبقى المتطلبات من الموارد من الموظفين من أجل الدوائر لعام 2021 على نفس المقدار الذي أُقِرَّ فيما يخص عام 2020. بيد أنه يُشدَّد على أن تقدير المتطلبات المعنية قائم على المستوى الحالي للتجهيز بالموظفين، الذين يتألف ملاكهم الحالي من موظفين عاملين بصفة كاملة، جيّدي التدريب، وذوي مراس. فأي تقليص لهذا الملاك سيسبب انقطاعاً في أنساق تسلسل الأعمال وحالات تأخير اشتغالي، وسيحول دون سرعة إنجاز المهام.

99. إن ملاك موظفي الدوائر يتألف من 40 وظيفة ثابتة و10 وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، كما كان عليه في عام 2020. وتُعرض الموارد من الموظفين بصورة مشتركة لجميع الشُعب الثلاث، استناداً إلى مبدأ توخي المرونة في تولية المهام للموظفين.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *4 530.6 ألف يورو*

100. سيظل لعبء عمل الموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة نفس المقدار الذي كان عليه في عام 2020 تقريباً، ولا سيّما بالنظر إلى مدى التعقيد الذي يعتري القضايا العالقة. فسيلزم المزيد من الدعم المستفيض لإجراء الأنشطة على المستوى التمهيدي وللعمل فيما يخص العديد من دعاوى الاستئناف التمهيدي والاستئناف النهائي.

101. وثمة 40 وظيفة ثابتة يعمل شاغلوها لخدمة الدوائر. ويتولى رئيس موظفي الدوائر (من الرتبة ف-5) المسؤولية عن التخطيط الإستراتيجي وسيرورات العمل في الدوائر. إنه يشرف على التنسيق والتواصل بين الشُعب ويقودهما، ويقدم الدعم إلى القضاة ويؤدي مهام القيادة التدبرية العامة للموظفين القانونيين والإداريين العاملين في الدوائر. ويساعده مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-5) ومستشاران قانونيان (من الرتبة ف-4) يُعمِلون خبرتهم الأساسية المتصلة بكل شعبة من الشعب على وجه التحديد ويُسْدون الإرشاد إلى موظفي الشعبة التمهيدية والشعبة الابتدائية وشعبة الاستئناف، وينسِّقون عملهم المتعلق بالقضايا. كما يضم ملاك موظفي الدوائر 18 موظفاً قانونياً (من الرتبة ف-3) يُسْدون المشورة القانونية الرفيعة ويقدِّمون الدعم إلى القضاة الذين يُنتدَبون للعمل معهم وينسِّقون عمل أفرقة الدعم القانوني التابعة لدوائرهم، بحسب الاقتضاء؛ و10 موظفين قانونيين معاونين (من الرتبة ف-2)، يساعدون في تحليل الدفوع وفي إعداد نصوص القرارات والأحكام وفي تقديم الدعم الإمدادي اليومي لأنشطة جلسات المحكمة؛ و8 مساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ)، يقدمون دعماً إدارياً وإمدادياً واسع التنوع إلى القضاة والموظفين.

المساعدة المؤقتة العامة *1 179.0 ألف يورو*

102. سيظل عمل الشُعب يعتمد اعتماداً حاسماً على توفر عدد كاف من موظفي الدعم من الرتبتين ف-3 وف-2 المستعان بهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ولذا فإن مواصلة توفير موارد المساعدة المؤقتة العامة التي سبق إقرارها يُعتبر أمراً أساسياً لنجاعة عمل الدوائر. إن كل وظائف المساعدة المؤقتة العامة المعنية تُعتبر وظائف لسنوات متعددة، لأنه يستعان بها بمثابة مجموعة من الموارد ويجري تخصيصها على أساس الاحتياجات. ويعاد النظر في هذا المتطلب كل عام. وبناء عليه تُطلب موارد

المساعدة المؤقتة العامة بنفس المقدار الذي أُقِرَّ في إطار ميزانية عام 2020 البرنامجية، كما يلي:

(a) *أربعة موظفين قانونيين (من الرتبة ف-3) تموَّل وظائفهم لمدد مجموعها 48 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة):* على غرار السنوات السابقة ستستمر الحاجة إلى موظفين قانونيين من الرتبة ف-3 أكثر تمرُّساً لكي يتولوا تنسيق عمل الأفرقة والإشراف عليها ويساعدوا في أداء مهمات معيَّنة في إطار القضايا، من قبيل البحث والتحليل القانونيين المتعمقين، وإعداد مشاريع القرارات المتعلقة بالمسائل التي تطرأ خلال الإجراءات، وتقديم الدعم خلال جلسات المحكمة.

(b) *ستة موظفين قانونيين معاونين (من الرتبة ف-2) تموَّل وظائفهم لمدد مجموعها 72 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة):* إن هؤلاء الموظفين يقدمون الدعم القانوني اللازم للأنشطة القضائية التي تضطلع بها الدوائر: فيلزم ما يُطلب من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة ف-2 لكي يقوم شاغلوها بمهام منها دعم الأنشطة المحدَّدة الطابع التالية البيان: تحليل وتلخيص مقادير كبيرة من الأدلة والدفوع؛ حضور الجلسات وإعداد محاضر وملخَّصات عنها؛ الاتصال بحسب اللزوم بقلم المحكمة والأطراف والمشاركين في الإجراءات؛ تحليل طلبات جبر الأضرار؛ أداء سائر المهام ذات الصلة التي قد تلزم للتكفل بحسن سير عمل الشُعب.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **21.5 ألف يورو**

103. تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف الضيافة وتكاليف التدريب. إن المبلغ المطلوب مساوٍ لنظيره المقرّ فيما يخص عام 2020.

الضيافة *1.0 ألف يورو*

104. لا تغيُّر في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف الضيافة المتصلة بزيارات القضاة التي يقوم بها الدبلماسيون وغيرهم من الزوار البارزين، مثل كبار الفقهاء في القانون والشخصيات المرموقة في الأوساط القانونية الدولية. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرِّراً.

التدريب *20.5 ألف يورو*

105. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 0.5 ألف يورو (2.4 في المئة). ويتألف المبلغ المطلوب من 13.3 ألف يورو لسد تكاليف تدريب الموظفين ومبلغ إضافي مقداره 7.2 آلاف يورو لسد تكاليف تدريب القضاة. ويلزم المبلغ المطلوب من أجل تدريب الموظفين لتنمية مهارات مهنية منها إعداد النصوص القانونية ولتعزيز القدرات اللغوية، والتدريب التخصصي فيما يتعلق بالمستجدات في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان وفي مجال الأدلة (مثل البحث الجنائي العلمي الرقمي)، وللمزيد من تنمية المهارات في مجال التنسيق والتواصل والإدارة والقيادة. وسيُستخدم المبلغ المخصَّص لسد تكاليف تدريب القضاة لتمويل برامج الانغماس اللغوي من أجل القضاة. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرِّراً.

الجدول 9: البرنامج 1200: ميزانية عام 2021 المقترحة

1200 الدوائر	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مقداره بآلاف اليوروات	التغيّر في الموارد نسبته المئوية	ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
القضاة	*5 559.6*	-	*5 559.6*	*5 488.9*	*(805.8)*	*(14.7)*	*4 683.1*
الموظفون من الفئة الفنية	3 623.2			3 623.2	332.2	9.2	3 955.4
الموظفون من فئة الخدمات العامة	578.4			578.4	(3.2)	(0.6)	575.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*3 730.9*	-	*3 730.9*	*4 201.6*	*329.0*	*7.8*	*4 530.6*
المساعدة المؤقتة العامة	1 218.3	-	1 218.3	1 078.2	100.8	9.3	1 179.0
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	0.0	-	0.0	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*1 218.3*	-	*1 218.3*	*1 078.2*	*100.8*	*9.3*	*1 179.0*
السفر	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	0.5	-	0.5	1.0	-	-	1.0
الخدمات التعاقدية	1.1	-	1.1	-	-	-	-
التدريب	12.2	-	12.2	21.0	(0.5)	(2.4)	20.5
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*13.8*	-	*13.8*	*22.0*	*(0.5)*	*(2.3)*	*21.5*
المجموع	**522.6 10**	-	**522.6 10**	**790.7 10**	**(376.5)**	**(3.5)**	**414.2 10**

الجدول 10: البرنامج 1200: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

1200	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – را	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	2	2	18	10	-	32	-	8	8	**40**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**2**	**2**	**18**	**10**	**-**	**32**	**-**	**8**	**8**	**40**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	4.00	6.00	-	*10.00*	-	-	-	**10.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	4.00	6.00	-	*10.00*	-	-	-	**10.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**4.00**	**6.00**	**-**	***10.00***	**-**	**-**	**-**	**10.00**

باء - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام

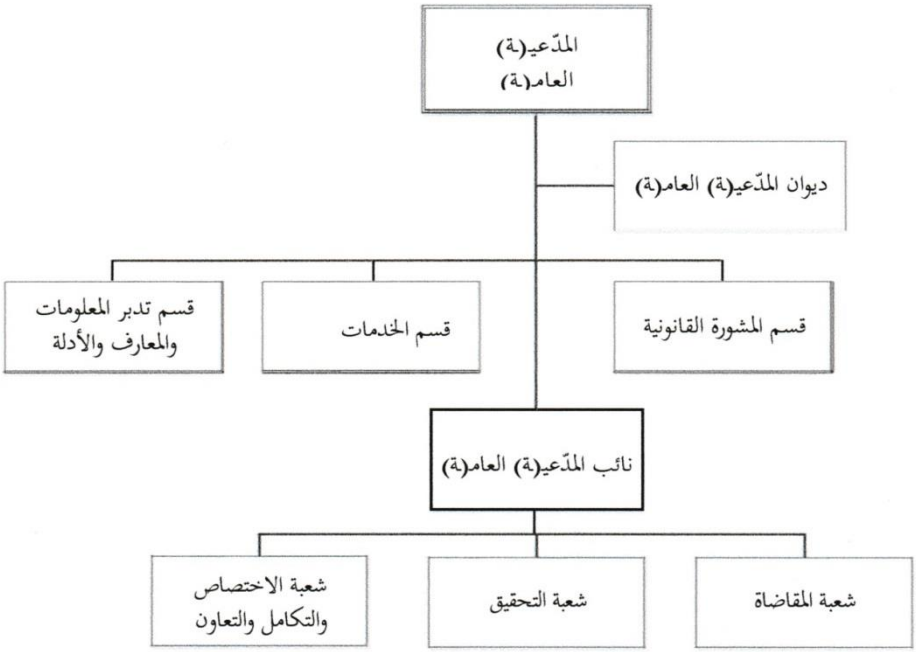

المقدِّمة

106. تشمل رسالة مكتب المدّعي العام ("المكتب") إجراءه على نحو فعال وناجع عمليات التدارس الأولي والتحقيق ومقاضاة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان وفقاً للمهام المنوطة به في إطار ولايته بموجب نظام روما الأساسي. وسيعمل المكتب لتحقيق هذه الرسالة متحلياً بالاستقلال والنزاهة والموضوعية، بصورة تتماشى مع قيمه الأساسية المتمثلة في *التفاني والنزاهة والاحترام*.

107. وتستند ميزانية مكتب المدّعي العام المقترحة لعام 2021 إلى ثلاثة منطلَقات مترابطة:

(أ) الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021؛

(ب) الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2019-2021 وسياساته ذات الصلة؛

(ج) تقييم المكتب تقييماً دقيقاً وواقعياً لما يلزمه من الموارد فيما يخص عام 2021 للاضطلاع على نحو سليم بالمهام المنوطة به في إطار ولايته بموجب نظام روما الأساسي، واضعاً في اعتباره الظروف الإستثنائية المتصلة بجائحة كوفيد-19. إن المكتب يتبنى نهجاً صارماً حصيفاً ومسؤولاً فيما يتعلق بالتخطيط للميزانية والإدارة المالية، ويطبق هذا النهج.

108. أما الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2019-2021 فتقيِّم تجربته في السنوات الثلاث الأخيرة من أنشطته وتحدد الطريق إلى تحقيق الغايات التي سيركِّز عليها المكتب في الأشهر والسنوات القادمة. وقد اتخذ المكتب، بقيادة المدّعية العامة، التي تولت مهامها في عام 2012، مبادرات عديدة، إدارية واستراتيجية ومتعلقة بالسياسات، يراد بها الارتقاء بالفعالية والنجاعة في ممارسته ولايته محققاً بذلك المزيد من تعزيز ثقة

الجمهور العام به. وقد أُبلغ عن كثير من هذه المبادرات بصورة منتظمة بوسائل منها تقرير المكتب عن تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2016-2018، وأفضت إلى تحسينات داخلية على الصعيد المؤسسي وعلى الصعيد الاشتغالي. وبالروح نفسها، تمثل الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2021 إسهاماً آخر من المدّعية العامة ومكتبها على طريق تحقيق هذا الهدف، يبعث عليه الحرص الصادق على مواصلة التحسين والامتياز وإجراء عمليات التضبيط اللازمة. ويظل هذا الحرص يحدو المكتبَ فيما يقوم به من أنشطة طيلة تنفيذ خطته الاستراتيجية وعمله الاستباقي فيما يتعلق بالخطة الخاصة بالسنوات الثلاث المقبلة.

109. ويمثل مكتب المدّعي العام - بولايته التي تنيط به القيام على نحو مستقل بمباشرة عمليات التحقيق وعرض القضايا أمام دوائر المحكمة - القوة الدافعة الكامنة وراء الأنشطة القضائية التي تضطلع بها المحكمة. ولئن كانت نتائج الإجراءات تتوقف على عوامل شتى فإن أداء المكتب الفعال هو السبيل إلى تعزيز مصداقية المحكمة وتقوية ثقة الجمهور بقدرتها على تحقيق العدالة فيما يتعلق بأخطر الجرائم التي يشهدها العالم.

110. إن مكتب المدّعي العام منخرط انخراطاً نشطاً في السهر على أن تجري أعماله وفق أعلى معايير الجودة وعلى أن تتوافق أنشطته مع الإطار القانوني لنظام روما الأساسي متحليةً في الوقت نفسه بالمراس المهني والشفافية والعدالة والنجاعة والفعالية. كما إن مكتب المدّعي العام هيئة تتعلم من تجربتها، حيث تُقيَّم حالات النجاح وحالات القصور تقييماً كاملاً وتُستخلص منها العبر بانتظام وتوضع موضع التطبيق لضمان التحسين المتواصل.

111. وتقاس النتائج بصورة منتظمة على محكّ مجموعة من مؤشرات الأداء قُدِّمت في الخطة الاستراتيجية للفترة 2012 – 2015 ثم هُذِّبت خلال الفترات المشمولة بالخطط الاستراتيجية التي تلتها. وفي عام 2019 وُئمت المؤشرات المعنية مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2021 دعماً لتنفيذها. ويبلغ مجموع هذه المؤشرات 31 مؤشراً[32] (مجمَّعة ضمن إطار الغايات الاستراتيجية الست) وسيُثابَر على المتابعة على محكِّها من خلال "لوحة قيادة" تُستخدم بمثابة أداة للتدبُّر الداخلي بغية تقييم أداء المكتب بالقياس إلى تعهداته الاستراتيجية.

---

[32] *الغاية الاستراتيجية 1: تحقيق معدل نجاح عالٍ في الترافع أمام المحكمة*: 1-1 طلبات إصدار أوامر بإلقاء القبض التي يجري إصدارها/إيداعها (بمثابة وثائق علنية)؛ 1-2 الأشخاص الذين تُعتمد التهم الموجَّهة إليهم/يقدَّمون إلى المحكمة؛ 1-3 الأشخاص الذين يقدَّمون إلى المحكمة/يدانون؛ 1-4 القضايا التي تُرفع فيها دعاوى استئناف نهائي؛ 1-5 التهم المقبولة/المقدَّمة (طلب إصدار الأمر بإلقاء القبض، الوثيقة المتضمنة للتهم، المحاكمة)؛ 1-6 ما يؤذن به/يودَع من الطلبات المقدَّمة بموجب المادة 15(3) من نظام روما الأساسي (بمثابة وثائق علنية)؛ 1-7 ما يودع/يُقبل من طلبات الإذن بالاستئناف؛ 1-8 دعاوى الاستئناف التمهيدي؛ 1-9 القضايا التي تراجَع فيها الأدلة؛ 1-10 مراجعة الدفوع البالغة الأهمية. *الغاية الاستراتيجية 2: زيادة سرعة ونجاعة وفعالية [...]*: 2-1 عمليات تقييم المخاطر الفردية؛ 2-2 إنجاز عمليات تقييم مصادر المعلومات/مقابلات الشهود الرئيسيين؛ 2-3 حال التقييم الأمني؛ 2-4 مراجعة خطة التحقيق؛ 2-5 البلاغات التي تقدَّم بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي - معدَّل الاستجابة لها؛ 2-6 ما يعتبر أنه يستلزم مزيداً من التحليل من الطلبات التي تقدَّم بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي - معدَّل التجهيز؛ 2-7 ما يحقَّق سنوياً من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة (بمثابة نسبة مئوية من ميزانية المكتب). *الغاية الاستراتيجية 3: [...] زيادة معدل القبض على الأشخاص الذين لـمّا تُنفذ أوامر بالقبض عليهم صادرة عن المحكمة* - يجري وضع مؤشرات ذات صلة. *الغاية الاستراتيجية 4: تهذيب وتعزيز نهج المكتب تجاه المجني عليهم ولا سيما ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال أو الماسة بهم*: 4-1 الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق؛ 4-2 الجرائم المرتكبة بحق الأطفال أو الماسة بهم. *الغاية الاستراتيجية 5: زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة*: 5-1 إنجاز التدريب الإلزامي؛ 5-2 تنفيذ خطة التدريب السنوية؛ 5-3 جودة التدريب؛ 5-4 التقيد بنظام تقييم الأداء؛ 5-5 آجال التوظيف؛ 5-6 التوازن بين الجنسين - في مجموعة الموظفين من الفئة الفنية؛ 5-7 التمثيل الجغرافي - في مجموعة الموظفين من الفئة الفنية (دون احتساب اللغويين)؛ 5-8 تنفيذ الميزانية - على نطاق المكتب؛ 5-9 تنفيذ الميزانية - تكاليف الموظفين؛ 5-10 تنفيذ الميزانية - التكاليف غير المتصلة بالعاملين؛ 5-11 التقيد بالمعايير المالية. *الغاية الاستراتيجية 6: المضي في تعزيز قدرة المكتب وشركائه على سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب*: 6-1 ما يرد من طلبات المساعدة - معدَّل تلبيتها.

أنشطة مكتب المدّعي العام في عام 2021 - عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأعمال المقاضاة

112. إن الأنشطة المخطَّط للاضطلاع بها فيما يخص عام 2021 تستند إلى ما تجمَّع من النتائج المحقَّقة والخبرة المكتسبة في تنفيذ خطط المكتب الاستراتيجية السابقة وإلى الغايات المنشودة من الخطة الخاصة بالفترة 2019-2021.

113. لقد تواءم المكتب مع بيئة العمل الجديدة، مقتدراً على التكيُّف مع جائحة كوفيد-19 وعلى الصمود إزاءها: فحظر السفر لم يفضِ إلى وقف عمليات المكتب في عام 2020 بل اقتصر أثره على دفع المكتب إلى تعديل طريقة اضطلاعه بأنشطته؛ فعمل الموظفون انطلاقاً من منازلهم، متفاعلين ومجتمعين عن بعد، فأعدوا عرائض قانونية وأودعوها، وقاموا بالإعداد لإجراءات قضائية، واستعانوا بطرائق تحقيقية ابتكارية، متابعين فرص القبض على المشتبه بهم، وموجدين سبلاً لمواصلة الأنشطة التحقيقية وأعمال المقاضاة تخفِف من أثر الجائحة.

114. وبصرف النظر عن طرائق العمل التي يتبعها المكتب لإجراء أنشطته التحقيقية وأعمال المقاضاة التي يضطلع بها، يمثل موظفوه "ميزته الإنتاجية" الرئيسية - السبيل إلى قدرته وصموده الاشتغاليَيْن.

115. وتستتبع مواصلةُ الأنشطة في عام 2020 عُلُوَّ معدَّل تنفيذ الميزانية المتوقع أن يحققه المكتب في عام 2020، حيث ستمثل تكاليف الموظفين المسبّب الرئيسي للتكاليف. وسيتعين أن تستمر الأنشطة المعنية لفترة من عام 2021 وسيحتاج المكتب إلى صون القدرة والمرونة اللازمتين للقيام سريعاً باغتنام كل الفرص التحقيقية التي تسنح، بما فيها الفرص التي يمكن أن تطرأ فجأةً لنشر العاملين حتى إذا كانت محدودة. فينبغي أن يؤخذ ذلك بالحسبان في إطار ميزانية المحكمة.

116. إن الأنشطة المعتزم الاضطلاع بها في عام 2021 تتحدد بما يلي: (1) أثر جائحة كوفيد-19، التي تؤدي إلى إرجاء بعض الأنشطة التي كان من المعتزم إجراؤها في عام 2020 لتُجرى في أجل يمتد لفترة من عام 2021، (2) الجهود التي يبذلها المكتب للمزيد من تناول الأنشطة على أساس درجات أولويتها في النصف الثاني من عام 2021 كما يشار إليه في خطته الاستراتيجية، ما يفترض أن يفضي إلى زيادة سرعة أنشطته المعنية[33]. ويتمثل النهج البديل فيما يخص النصف الثاني من عام 2021 في التخطيط لإجراء مزيد من عمليات التحقيق الذي قد يبرّره وجود قضايا يجدر التحقيق فيها من القضايا المشمولة بالحالات التي تنظر فيها المحكمة؛ لكن من شأن ذلك أن يعني التوسع المفرط في استخدام الموارد المحدودة المتوفرة.

117. لقد تدبّر المكتب أمره لكي يبقى نشطاً خلال الفترة التي شهدت القيود المتأتية عن جائحة كوفيد-19 وظلَّ يحقق تقدماً، لكن ترتب على هذه الجائحة أثر تعذر تفاديه فيما يتعلق بسرعة الأنشطة ونطاقها. ولذا يحتاج المكتب إلى الموارد المتوفرة بغية استدراك ما فات خلال الشطر الأول من عام 2021، ولكي يتسنى له التحرك السريع حيال ما يمكن أن يكون فرصاً فريدة أو محدودة لجمع المعلومات وغيرها من الأدلة. وتبيّن الحكمة التي ينطوي عليها هذا النهج العمليةُ الناجحة التي أجريت حديثاً لضمان تسليم محمد علي عبد الرحمن ("*عبد الرحمن*") ونقله إلى المحكمة (كان هذا المشتبه فيه فاراً إثر صدور أوامر بالقبض عليه بجريرة جرائم مدّعى بارتكابها فيما يتصل بالحالة في دارفور بالسودان كانت عالقة التنفيذ).

118. وسيركِّز مكتب المدّعي العام ضمن إطار خطته لعام 2021 على مجالات رئيسية ثلاثة: (أ) إيلاء الأولوية للتحضير للقضايا التي ستبلغ مرحلة المحاكمة؛ (ب) التركيز على عمليات التحقيق الناشط حيث يكون هناك إمكانية لتحقيق نتائج

(33) الغاية الاستراتيجية 2 المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة 2019-2021.

ملموسة تتمثل في إصدار أوامر بإلقاء القبض (مُحرَّزة بالأختام)، (ج) القيام في الوقت ذاته بصون الأدلة ووضع استراتيجية لإنجاز تناول حالتين.

119. لقد تعاون مكتب المدّعي العام تعاوناً وثيقاً مع قلم المحكمة لاقتراح ميزانية لعام 2021 تكون على أكبر قدر ممكن من التقتير، نظراً إلى الضغط الاقتصادي الواقع على الدول الأطراف: فلا تُقترح فيما يخص عام 2021 أي زيادة في الميزانية لكن المكتب ينشد ميزانية تماثل من حيث المقدار ميزانية عام 2020 لكي يستديم قدرته على الوفاء بمقتضيات ولايته في عام 2021.

120. إن المكتب يتفهم، على غرار قلم المحكمة وهيئة الرئاسة/الدوائر، خطورة الوضع الاقتصادي الذي تواجهه الدول الأطراف بسبب جائحة كوفيد-19، وسيظل يعمل على نحو تعاوني لإيجاد الحلول التي تؤخذ بها في الحسبان شواغل الدول الأطراف وضرورة استدامة صمود المحكمة التي أنشأتها في المستقبل.

121. ويركِّز المكتب، تماشياً مع رسالته وغاياته الاستراتيجية - مواصلاً في الوقت نفسه العمل بصورة منهجية لتبيُّن ما يمكن تحقيقه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ومن الوفورات في التكاليف - على التحسين الأمثل لعمليات التدارس الأولي، والمضي في تحديد درجات أولوية عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة، ووضع استراتيجية واضحة لإنجاز تناول الحالات الخاضعة للتحقيق، وإعداد حجج أضيق نطاقاً عند الاقتضاء، والتأهب والترويج لتسريع الإجراءات القضائية، والارتقاء بجودة التعاون مع الشركاء.

122. ويحرص المكتب على تحسين تدبير شؤونه عن طريق مواصلة إعداد ممارساته في ميدان الأداء وميدان تدبر المخاطر، والمزيد من الاستثمار في تنمية المهارات القيادية وترشيد بنية وسيرورات اتخاذه للقرارات، والسهر الدائم على الرقابة الواجبة واتخاذ القرارات المستنير.

123. ثم إن المكتب سيواصل تنمية قدرته على التواصل على نحو أكثر فعالية، داخلياً وخارجياً: فالتواصل الواضح والآتي في حينه أمر حاسم لتعظيم الشفافية والسهر على أن تُهيأ لأصحاب الشأن والجمهور العام صورة دقيقة ومحيَّنة لأعمال المكتب وقراراته، بما في ذلك التقدم فيما يجريه من عمليات تحقيق وأعمال مقاضاة، عند الاقتضاء.

الحالات الخاضعة للتدارس الأولي

124. يُجري مكتب المدّعي العام عمليات تدارس أولي لجميع الحالات التي تسترعي عنايته وتستدعي مثل هذا التدارس لكي يتبيَّن ما إذا كانت جديرة بالتحقيق فيها، وذلك على أساس المعايير القانونية المحدَّدة في نظام روما الأساسي والمعلومات المتاحة. إن المكتب يُجري حالياً عمليات تدارس أولي في تسع حالات هي الحالة في كولومبيا، والحالة في غينيا، والحالة في العراق/المملكة المتحدة، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين[34]، والحالة في الفلبين، والحالة في أوكرانيا، والحالة في فنزويلا (القضيتان 1و2).

125. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 أعلنت المدّعية العامة أنها، بعد تقييمٍ وافٍ مستقلٍ موضوعي لإمكان التعويل على المعلومات المتوفرة لمكتب المدّعي العام، ستنهي عمليةَ التدارس الأولي للحالة في فلسطين وأنها طلبت إلى الدائرة التمهيدية، عملاً بالمادة 19(3) من نظام روما الأساسي، أن تبتَّ بشأن موقف المدّعية العامة فيما يتعلق بالنطاق الإقليمي للتحقيق في هذه الحالة. وفي 28 كانون الثاني/يناير 2020 أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمراً حددت فيه الإجراء الخاص بتقديم ملاحظات بشأن طلب المدّعية العامة بموجب المادة 19(3) من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بنطاق الاختصاص الإقليمي للمحكمة في الحالة في دولة فلسطين، ومواعيد تقديم هذه

(34) يُنتظر أن تصدر الدائرة المعنية قراراً ذا صلة بناءً على طلب قدَّمه مكتب المدعي العام عملاً بالمادة 19(3) من نظام روما الأساسي.

الملاحظات. ويُنتظر أن تتخذ الدائرة التمهيدية الأولى قراراً في هذا الشأن في الوقت المناسب.

126. إن بعض عمليات التدارس الأولي التي يجريها المكتب قد تُنجز خلال الفترة المتبقية من عام 2020 وفي عام 2021.

127. وتهيئ المعايير الواردة في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من المادة 53(1) من نظام روما الأساسي الإطار القانوني للتدارس الأولي. فلاستبانة ما إذا كان ثمة أساس معقول للشروع في تحقيق في الحالة المعنية، يجب على المدّعي(ـة) العام(ـة) النظر فيما إذا كانت هذه الحالة تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة، وفي مقبوليتها، وفيما إذا كان الشروع في التحقيق فيها يخدم مصالح العدالة.

128. وتُجرى عملية التدارس الأولي استناداً إلى وقائع ومعلومات يتوفَّر معظمها في المصادر المتاحة للعموم، من قبيل الوثائق العلنية، والتقارير، والتسجيلات الفيديوية، وسائر المواد المتأتية من مصدر يمكن التعويل عليه. كما يوفد مكتب المدّعي العام بعثات، بحسب مقتضى الحال، لمقابلة أصحاب الشأن المعنيين من جميع الجهات، بدءاً من مسؤولي الحكومات ووصولاً إلى ممثلي المجتمع المدني، من أجل جمع المعلومات، والتواصل مع سلطات الدولة المعنية بشأن مسائل التكامل، وتبيان طبيعةِ ونطاقِ عملية التدارس الأولي، التي ينبغي عدم اعتبارها خطأً عمليةَ تحقيق بكل معنى الكلمة.

129. ويخضع جميع المعلومات التي يُحصل عليها لتحليل مستقل تماماً ونزيه ووافٍ. إن لاستنتاجات المكتب طبيعة تمهيدية وقد يعاد النظر فيها على ضوء الوقائع أو الأدلّة الجديدة. وتتمثل الغاية من هذه العملية في التوصل إلى البتّ عن علمٍ كاملٍ فيما إذا كان هناك أساس معقول للشروع في التحقيق. ولا ينص النظام الأساسي على أية آجال للبت في الأمر. ويسهر المكتب على أن لا تستغرق أية عملية تدارس أولي أكثر من الوقت اللازم للتوصل إلى تقييم سليم لما إذا كانت المعايير ذات الصلة مستوفاة بصورة تبرّر فتح التحقيق، أو عدم فتحه، بحسب الحال، وإنجاز كل ما قد يلزم من العمل التخطيطي الاستباقي إذا كان يشار بفتح التحقيق.

130. ولا يقتصر شأن عمليات التدارس الأولي على أهميتها الحاسمة للبت فيما إذا كانت تجب مباشرة تحقيق جديد؛ بل يتعدى هذه الأهمية إلى كونه يفيد أيضاً في إرساء أساس راسخ للتعاون في الحالات التي تباشَر فيها عمليات تحقيق جديدة. كما يمكن أن يكون لعمليات التدارس الأولي أثر وقائي وأن تفيد في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل التحقيق والمقاضاة، ما يُحتمل أن يغني عن إجراء المكتب عمليات تحقيق جديدة. ثم إن حصيلة العمل التحليلي الحاسم الذي يُجرى في مرحلة التدارس الأولي تندرج ضمن نطاق التحليل الذي يُجرى في مرحلة التحقيق، إذا قررت المدّعية العامة فتح تحقيق في الحالة المعنية. وبالنظر إلى المقدار الكبير المتزايد من المعلومات التي تُستلم من أجل تجهيزها في عمليات التدارس الأولي الأحدث فقد تعيَّن على المكتب أن ينظر في سبل تحسين وتعزيز تدبره للمعلومات في مرحلة التدارس الأولي، ما استلزم تخصيص موارد لذلك على وجه التحديد. وعلاوةً على ذلك قام المكتب مؤخراً، تماشياً مع خطته الاستراتيجية، بدمج إجراء التدارس الأولي ضمن نطاق أنشطته الأساسية المتمثلة في التحقيق والمقاضاة سهراً على سلاسة الانتقال من مرحلة التدارس الأولي إلى مرحلة التحقيق إذا كان التحقيق مبرَّراً وفقاً لمعايير نظام روما الأساسي أو إذا أُذِن به قضائياً، بحسب الحال.

الحالات الخاضعة للتحقيق والقضايا التي تنظر فيها المحكمة

131. تنظر اللجنة التنفيذية لمكتب المدّعي العام بصورة مستفيضة في شتى الجوانب عندما تخطط للأنشطة المزمع الاضطلاع بها في كل سنة مالية وتُعِد الطلب المناظر في الميزانية البرنامجية. ووفقاً لاستراتيجية المكتب تولى درجة الأولوية العليا لدى المكتب دائماً للقضايا التي يجري تحضيرها للمحاكمة أو تكون قد بلغت المرحلة الابتدائية. وفي الوقت نفسه تمثِّل عمليات التحقيق عادة النشاط الأكثر استلزاماً للموارد من بين الأنشطة

التي يضطلع بها مكتب المدّعي العام ويُعتبر توقيت هذه العمليات أمراً أساسياً من أجل جعلها تؤتي النتائج المثلى. ولـمّا كانت المحكمة غالباً ما تعمل في بيئات سياسية وأمنية شديدة التقلّب فإن التركيز والموارد يُصَبّان أيضاً على عمليات التحقيق الناشط، من باب الأولوية، لاستغلال الفرص المتاحة إلى أقصى حد ممكن.

132. وتوفر ميزانيةُ عام 2021 المقترحةُ الموارِدَ الأساسية اللازمة لتنجيز أنشطة وعمليات تحقيقية هامة، مهيّئةً أيضاً في الوقت نفسه لسد تكاليف الأنشطة المتصلة بالمقاضاة ودعاوى الاستئناف في إطار الإجراءات السائرة.

133. إن مكتب المدّعي العام، بعد دراسة وافية، ووفقاً لخطته الاستراتيجية وسياسته بشأن انتقاء القضايا وتحديد درجات أولويتها، سيولي الأولوية ابتدائياً في عام 2021 لعمليات التحقيق الناشط في تسع حالات، ثم سيحدد درجات الأولوية من جديد بعد النصف الأول من عام 2021، على النحو التالي: الحالة في أفغانستان (الخاضعة حالياً لطلب إحالة إلى السلطات الوطنية بموجب المادة 18 من نظام روما الأساسي، لكنها تستلزم أنشطة متابعة)، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بوروندي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ) (في النصف الأول من عام 2021 فقط)، والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا (في النصف الأول من عام 2021 فقط)، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي. وقد تُوخِّي أقصى قدر ممكن من الدقة في عرض التوقعات المتعلقة بعمليات التحقيق الناشط التي ستُجرى في عام 2021، عند إعداد مشروع ميزانيته البرنامجية المقترحة. ونظراً إلى الطبيعة الحركية المتأصّلة لمهام مكتب المدّعي العام وأنشطته يمكن أن تُباشَر عمليات تحقيق إضافية خلال الفترة المتبقية من عام 2020 أو في عام 2021، يُراعى فيها على الخصوص التقدم المحرز في عمليات التدارس الأولي التي يجريها المكتب. فإذا تعيَّنت مباشرتها فإن المكتب سيتدبر أمر ذلك من خلال العمل الذي يضطلع به فيما يتعلق بالنظر في الحالات على أساس درجات الأولوية.

الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية

134. في 5 آذار/مارس 2020 قررت دائرة الاستئناف بالإجماع الإذن للمدّعية العامة بمباشرة تحقيقٍ في جرائم مدّعىً بارتكابها تندرج في إطار اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية.

135. إن دائرة الاستئناف عدَّلت بحكمها المعني القرار الصادر عن الدائرة التمهيدية الثانية في 12 نيسان/أبريل 2019، الذي رُفِض فيه طلب المدّعية العامة الإذن بفتح تحقيق، المؤرخ بـ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وخُلِص فيه إلى أن مباشرة التحقيق لن تخدم مصالح العدالة. وقد أودعت المدّعية العامة استئنافاً لذلك القرار.

136. ورأت دائرة الاستئناف أنه مأذونٌ للمدّعية العامة أن تحقق، ضمن إطار المعطيات المحددة في الطلب الذي قدمته في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، في الجرائم المدَّعى بأنها ارتُكبت على أراضي أفغانستان منذ الأول من أيار/مايو 2003، إضافةً إلى جرائم أخرى مدَّعىً بارتكابها تتصل بالنزاع المسلح في أفغانستان وترتبط ارتباطاً كافياً بالحالة في أفغانستان وقد ارتُكبت على أراضي دولة أخرى من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي منذ الأول من تموز/يوليو 2002.

137. ولئن أُذِن لمكتب المدّعي العام بالتحقيق في الحالة المعنية فإنه تلقى أيضاً طلباً من أفغانستان عملاً بالمادة 18 من نظام روما الأساسي. وفي 12 حزيران/يونيو، تلقى المكتب مواد من حكومة أفغانستان دعماً لهذا الطلب. ويقوم المكتب الآن بتحليل المعلومات المعنية تحليلاً مُتمعَناً فيه وبالنظر فيما إذا كان للمعلومات التي قدمتها الحكومة أثرٌ على التحقيق الذي ينوي هو إجراءه. وبالنظر إلى هذا التقييم الذي يجري، إضافةً إلى القيود العملية المتأتية عن الأزمة الصحية العالمية، لا يتخذ المكتب حالياً أية خطوات تحقيقية ناشطة، بل يفي بالتزاماته بمقتضى النظام الأساسي. وقد يُقدَّم المزيد من الدعاوى القضائية بموجب المادة 18، لكن يجب مواصلة بعض أنشطة المتابعة،

مثل العمل التحضيري اللازم، الذي يشمل تمييز المخاطر وتحليلها وتدبُّرها؛ وتقييم المسائل الأمنية والإمدادية؛ وصون الأدلة؛ وإعداد إطار للتعاون الفعال، بحسب اللزوم، ولا سيما مع حكومة أفغانستان. ورهناً بنتيجة الإجراءات السائرة بموجب المادة 18 من النظام الأساسي ستكون المرحلة الاستهلالية أكثر تعقيداً واستلزاماً للوقت من عمليات التحقيق التي أُجريت في الماضي. إن جميع هذه الاعتبارات أُخذت بالحسبان عند تقييم مقدار ونوع الموارد المخصَّصة للحالة في أفغانستان فيما يخص عام 2021. ولئن كان التحقيق في هذه الحالة سيُبيَّن، للأغراض المتعلقة بالميزانية، باعتباره مستمراً للسنة بكاملها فإن المكتب سيُعْمِل قدرته على نحو مرن ويُرجَّح أن هذه الحالة لن تستلزم قدراً طائلاً من الموارد.

الحالة في جمهورية بوروندي

138. في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 أذنت الدائرة التمهيدية الثالثة للمدّعية العامة بمباشرة تحقيق في جرائم ضد الإنسانية مشمولة باختصاص المحكمة مدّعىً بأنها ارتُكبت في بوروندي أو ارتكبها أشخاص من رعايا بوروندي خارج أراضيها في الفترة الممتدة من 26 نيسان/أبريل 2015 حتى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، قبل أن يغدو انسحاب بوروندي من نظام روما الأساسي ساري المفعول في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وأُذِن للمدّعية العامة أيضاً بأن توسِّع نطاق تحقيقها ليشمل الجرائم التي ارتُكبت قبل 26 نيسان/أبريل 2015 أو يواصَل ارتكابها بعد 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، طالما أن التحقيق أو المقاضاة يتعلقان بالجرائم المدّعى بأنها ارتُكبت في الفترة التي كانت بوروندي خلالها دولة طرفاً في نظام روما الأساسي.

139. وستظل تلزم في عام 2021 موارد متصلة بأمور منها عمليات التحقيق، والتعاون، ولغات الحالات. ويخطط المكتب لمواصلة تحقيقه الناشط في هذه الحالة على يد فريقٍ متكاملٍ كامل، وسيُوفِد في هذا السياق بعثات شتى إلى عدد من البلدان إذ يواصل جهوده لإقامة واستدامة شبكات للتعاون في المنطقة بغية تيسير التحقيق المعني.

الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ والقضية ب)

140. تتعلق عمليات التحقيق في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى بجرائم مدَّعىً بأنها ارتُكبت خلال فترة تجدُّد العنف في هذا البلد بدءاً من عام 2012 فصاعداً مع التركيز على جرائم مدّعىً بها ارتكبها مختلف أطراف النزاع، بمن فيها (مجموعات مرتبطة بـ) سيليكا (القضية أ في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى) و(مجموعات مرتبطة بـ) أنتي-بالاكا (القضية ب في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى).

141. وإثر جهود تحقيقية وتعاونية مستفيضة أفضت عمليات التحقيق في القضية ب في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى القبض في عام 2018 على شخصين مشتبه بهما. فعملاً بأمر بإلقاء القبض صادر عن الدائرة التمهيدية الثانية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 سلّمت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى السيد ألفريد يكاتوم (Alfred Yekatom) إلى المحكمة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. كما إن الدائرة التمهيدية الثانية أصدرت في 7 كانون الأول/ديسمبر 2018 أمراً بالقبض على السيد بَتْريس-إدوارد انْغَيْسونا (Patrice-Edouard Ngaïssona)، فقبضت عليه السلطات الفرنسية في 12 كانون الأول/ديسمبر 2018 ونقلته إلى المحكمة في 23 كانون الثاني/يناير 2019. وفي 20 شباط/فبراير 2019 قررت الدائرة التمهيدية الثانية ضم القضيتين، وحددت 18 حزيران/يونيو 2019 موعداً لبدء جلسة اعتماد التهم. وقد عُقدت جلسة اعتماد التهم من 19 إلى 25 أيلول/سبتمبر من عام 2019 وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر منه. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2019 اعتمدت الدائرة التمهيدية الثانية جزئياً التهم المتعلقة بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي ساقتها المدّعية العامة ضد السيد يكاتوم (Yekatom) والسيد انْغَيْسونا (Ngaïssona) فأحالتهما إلى المحاكمة، التي ستبدأ في 9 شباط/فبراير 2021.

142. وسيشهد عام 2021 استمرار أنشطة تحقيقية أخرى في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما تنجيز العمل المنصبّ حالياً على إجراء عمليات التحقيق التي ينفذها المكتب. وتتركّز الأنشطة التحقيقية المجراة في القضية أ في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى على تنجيز الأوامر بإلقاء القبض، بغية إصدارها خلال النصف الأول من عام 2021. وسيعمل المكتب مع السلطات المحلية والمحكمة الجنائية الخاصة في إطار استراتيجية تنجيز تناول الحالات.

143. ولئن ساعدت بيئة التعاون الجيدة المكتب على تحقيق تقدم كبير في عمليات التحقيق التي يجريها فإن البيئة الأمنية كانت وستظل بالغة التقلب مسبّبةً مصاعب تعترض أنشطة المكتب ومستلزمةً المزيد من التدابير الأمنية والدعم الإمدادي لعمليات المحكمة.

الحالة في كوت ديفوار

144. انفجر عنفٌ ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار في الفترة 2010-2011 بعد الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي تباري فيها لوران اغْبَغْبو (Laurent Gbagbo) والحسن وتارا (Alassane Ouattara). ويُزعم بأنه ارتُكبت فظائع خلال العنف الذي أعقب ذلك منها القتل العمد، والاغتصاب، وسائر الأفعال اللاإنسانية، والشروع في القتل العمد، والاضطهاد. وقد رُكِّز في عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام على الجرائم المدّعى بأن القوى المؤيدة لاغْبَغْبو (القضية الأولى في الحالة في كوت ديفوار) والقوى المؤيدة لوتارا (القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار) قد ارتكبتاها.

145. وفي قضية *المدّعي العام ضد لوران اغْبَغْبو* (*Laurent Gbagbo*) *وشارل ابْليه غوديه* (Charles Blé Goudé)، الناجمة عن التحقيق الأول في الحالة في كوت ديفوار، الذي ضُمَّت إثره قضيتا هذين المتهمين في قضية واحدة، انتهت المرحلة الابتدائية في 15 كانون الثاني/يناير 2019 إذ أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى حكماً بتبرئة السيد اغْبَغْبو (Gbagbo) والسيد ابْليه غوديه (Blé Goudé) من جميع التهم المسوقة ضدهما إثر تقديم دفع بعدم وجود محل لمقاضاتهما. وأشارت المدّعية العامة لاحقاً، إثر تقديم طلبات الخلوص إلى أنه لا محلَّ لمقاضاة هذين المشتبه بهما، إلى أنها ستبتُّ بشأن إقامة دعوى استئناف بعد أن تبيّن الدائرة الأسباب التي جعلتها تحكم (بالأغلبية) بتبرئة المتهمَيْن، وحاجَّت بأنه سيكون من المناسب الأمر بالإفراج عن السيد اغْبَغْبو (Gbagbo) والسيد ابْليه غوديه (Blé Goudé) إفراجاً مشروطاً، ما وافقت عليه دائرة الاستئناف في 1 شباط/فبراير 2019. إن شروط إطلاق السراح المشروط خُفِّفت حديثاً. فقدَّم مكتب المدّعي العام مذكرة استئناف في 16 أيلول/سبتمبر 2019 وكانت قضية *اغْبَغْبو* (*Gbagbo*) *وابْليه غوديه* (*Blé Goudé*) عالقة في مرحلة الاستئناف إبان تقديم وثيقة الميزانية هذه. ولم يُنفَّذ الأمر بالقبض على سيمون اغْبَغْبو (Simone Gbagbo).

146. وفي عام 2021 سيواصل المكتب التركيز على عملية التحقيق الناشط التي يجريها فيما يتعلق بالجرائم التي ارتُكبت خلال عنفِ ما بعد الانتخابات بفعل الجانب المعارض للرئيس السابق لوران اغْبَغْبو (Laurent Gbagbo) (القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار). ويتوقع المكتب أن يبلغ في ذلك مرحلة إصدار الأمر بإلقاء القبض على المشتبه به.

الحالة في دارفور بالسودان

147. أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالة في دارفور [بالسودان] إلى المدّعي العام للمحكمة في 31 آذار/مارس 2005، عملاً بقراره ذي الرقم 1593 والمادة 13(ب) من نظام روما الأساسي.

148. وفي 6 حزيران/يونيو 2005 شرع مكتب المدّعي العام في تحقيق في الحالة في دارفور فيما يتعلق بجرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ارتُكبت منذ 1 تموز/يوليو 2002. وقد تركّزت عمليات التحقيق التي أجراها مكتب المدّعي العام على

ما يُدَّعى بارتكابه في دارفور من جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. ويُزعم بأنه تظل تُرتكب في دارفور جرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة.

149. وفي 9 حزيران/يونيو 2020 نُقِل *عبد الرحمن* إلى عهدة المحكمة عملاً بأوامر بالقبض عليه صادرة عنها. فقد أُصدر في 27 نيسان/أبريل 2007 أمرٌ أولٌ بالقبض عليه وردت فيه قائمة بـ50 تهمة استناداً إلى مسؤوليته الجنائية الفردية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأُصدر في 16 كانون الثاني/يناير 2018 أمرٌ ثانٍ بالقبض عليه اعتُبر بادئ ذي بدءٍ أمراً سرياً. وقد أضيفت في أمر إلقاء القبض هذا ثلاث تهم جديدة بجريرة جرائم حرب (القتل العمد) وجرائم ضد الإنسانية (القتل العمد وغيره من الأفعال اللاإنسانية) يدَّعى بأنها ارتُكبت في ديليغ والمناطق المحيطة بها في الفترة الممتدة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2004 أو في فترة مقاربة لها. ومَثَل هذا المشتبه فيه مثولَه الأول أمام الدائرة التمهيدية الثانية بهيئتها القضائية المشكَّلة من قاضٍ منفرد في 15 حزيران/يونيو 2020، وحُدِّد 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 مبدئياً بمثابة موعدٍ لعقد جلسة اعتماد التهم الموجَّهة إليه. إن الإجراءات التمهيدية المعنية يمكن أن تستمر لفترة من عام 2021.

150. وثمة في هذه الحالة عدة أوامر بإلقاء القبض لـمّا تُنفذ (يرقى صدور بعضها إلى عام 2007). إن القضايا المعنية تبقى إما في المرحلة التمهيدية، ريثما يُقبض على المشتبه بهم ويسلَّمون إلى المحكمة، وإما في المرحلة الابتدائية (قضية عبد الله بنْدا أبكر نورين) ريثما يُقبض على المتهم فيتسنى البدء في تقديم الأدلة. إن الرئيس السابق عمر البشير يواجه تهماً في خمس جرائم ضد الإنسانية وجريمتَي حرب وثلاث جرائم إبادة جماعية ادُّعي بأنها ارتُكبت ضد جماعات إثنية في دارفور هي جماعة الفور وجماعة المساليت وجماعة الزغاوة، في الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2008. ويواجه أحمد محمد هارون تهماً في 20 جريمة ضد الإنسانية و22 جريمة حرب. ويواجه عبد الرحيم محمد حسين تهماً في سبع جرائم ضد الإنسانية وست جرائم حرب ادُّعي بأنها ارتُكبت في دارفور في الفترة الممتدة من آب/أغسطس 2003 إلى آذار/مارس 2004. ويواجه عبد الله بَندا أبكر نورين تهماً في ثلاث جرائم حرب ادُّعي بارتكابها في سياق هجمة شُنَّت في 29 أيلول/سبتمبر 2007 على بعثة حفظ السلام في السودان التابعة للاتحاد الأفريقي، في موقع حسكنيتا العسكري في محلَّية أم كدادة في شمال دارفور.

151. إن المكتب يرى أنه، مع المستجدات التي شهدها السودان مؤخراً، تجب مواصلة استطلاع فرص التحقيق وبذل الجهود للتواصل مع السلطات الجديدة وشحذ التعاون معها، بوسائل منها إمكان إرسال بعثات إلى الميدان، بحسب تطور الوضع. فنهوض المكتب بمسؤوليته يحول دون وقفه عمليات التحقيق في هذه الحالة في هذه المرحلة ويوجب عليه إبقاءَ التحقيق فيها ناشطاً. ويظل مكتب المدّعي العام، بالتنسيق مع قلم المحكمة بحسب الاقتضاء، يدعو الدول الأطراف إلى التكفل بتنفيذ ما صدر من أوامر بإلقاء القبض في هذه الحالة نتيجةً لعمليات التحقيق التي أجراها فيها منذ إحالة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالةَ إلى المحكمة في عام 2005.

الحالة في جورجيا

152. إثر تدارس أولي للحالة القائمة في جورجيا منذ عام 2008، منحت الدائرة التمهيدية الأولى المدّعية العامة في 27 كانون الثاني/يناير 2016، في ظل عدم وجود إجراءات فعالة على المستوى الوطني، الإذن ببدء التحقيق في الحالة في جورجيا، فيما يتعلق بجرائم تندرج في نطاق اختصاص المحكمة يُدّعى بأنها ارتُكبت في أوسيتيا الجنوبية وحولها في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو حتى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2008.

153. وسيواصل مكتب المدّعي العام التحقيق الناشط في الحالة في جورجيا طيلة عام 2021، بفريق متكامل مخصَّص وضمن حدود الموارد المتاحة. ويرمي المكتب، في إطار ما يبذله من جهود لتنجيز تناول هذه الحالة، إلى الانتهاء من مرحلة التحقيق فيها

في النصف الأول من عام 2021، ما سيفضي إما إلى أنشطة تمهيدية وإما إلى إغلاق التحقيق. ونظراً إلى التعقيد الذي تتسم به بيئة التعاون والأمن في الحالة في جورجيا، يظل أحد أهم التحديات فيها يتمثل في ضرورة تعزيز الاتصالات المصونة الأمن لكل موظف يوفد إلى الميدان، وضرورة توفير أمن المعلومات بصورة عامة.

الحالة في ليبيا

154. أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بقراره 1970 المؤرخ بـ 26 شباط/فبراير 2011، الحالة القائمة في ليبيا منذ 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدّعي العام للمحكمة. وليست ليبيا دولة طرفاً في نظام روما الأساسي. وفي 3 آذار/مارس 2011 باشر مكتب المدّعي العام تحقيقاً في الحالة في ليبيا، فيما يتعلق بجرائم تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ادُّعي بأنها ارتُكبت منذ 15 شباط/فبراير 2011.

155. ولـمّا تُنفذ في الحالة في ليبيا عدة أوامر بإلقاء القبض على مشتبه فيهم: سيف الإسلام القذافي، والتهامي محمد خالد، ومحمود مصطفى بوسيف الورفلّي.

156. وعلى الرغم من الوضع الأمني والسياسي الصعب السائد في ليبيا، ظل المكتب يحرز تقدماً في الدعاوى القائمة والدعاوى المحتمل إقامتها، وهو يواصل جمعَ وتسلُّمَ وتجهيزَ الأدلة المتعلقة بالجرائم المدّعى بارتكابها. وسيواصل المكتب في عام 2021 إجراء عمليات تحقيق ناشط فيما يتعلق بما يُدَّعى بأن ميليشيات وجماعات مسلحة في ليبيا تواصل ارتكابه من جرائم، وذلك بوسائل منها التعاون مع دول ومنظمات أخرى من أجل تحقيق الغاية 6 من الغايات الاستراتيجية، مع التشديد على الجرائم المرتكَبة بحق اللاجئين (القضية الثالثة في الحالة في ليبيا)، التي تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة، للاستفادة من الدلائل والفرص التي تسنح للمكتب، والإسهام في سد الثغرة المتمثلة في استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

157. في 3 آذار/مارس 2004 أحالت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المحكمة الحالة القائمة في أراضيها منذ الأول من تموز/يوليو 2002. وقد رُفعت حتى الآن في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ست قضايا، بدعاوى على ستة مشتبه فيهم يواجهون تهماً عديدة بجريرة جرائم منها جرائم ضد الإنسانية (القتل العمد، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي) وجرائم حرب (القتل العمد، ومهاجمة السكان المدنيين، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والنهب، وتجنيد الأطفال الإجباري وتجنيدهم الطوعي واستخدامهم بصفة جنود). ويُتوقع أن تسير طيلة عام 2021 ثلاث مجموعات من الإجراءات الهامة: إجراءات جبر الأضرار وتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية *لوبُنْغا* (*Lubanga*) وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*)، وإعداد نصوص الأحكام التي ستصدر بموجب المادة 74 من النظام الأساسي، والمادة 76 منه عند الاقتضاء، في قضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*). وفيما يتعلق بالإجراءات في قضية *انْتاغَنْدا*، عُقدت جلسات المرافعات الختامية في آب/أغسطس 2018. وقد أصدرت الدائرة الابتدائية السادسة قرارها في 9 تموز/يوليو 2019 خالصة إلى أن السيد انْتاغَنْدا مذنب دون أي شك معقول، في 18 جريمة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولـمّا يُنفَّذ الأمر بالقبض على سِلْفِستر موداكومورا (Sylvestre Mudacumura).

158. وظل المكتب يتلقى معلومات عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منها ما يتعلق بالجرائم المدّعى بأنها ارتُكبت في منطقة كاساي وغيرها من الأماكن. إنه سيواصل متابعته لهذه التطورات عن كثب وسيشجِّع ويقيِّم ما يُتخذ لمعالجتها من إجراءات على المستوى الوطني.

الحالة في كينيا

159. إثر إجراء تدارس أولي أذِنت الدائرة التمهيدية الثانية لمكتب المدّعي العام في 31 آذار/مارس 2010 بأن يباشر التحقيق من تلقاء نفسه في الحالة في جمهورية كينيا فيما يتعلق بجرائم ضد الإنسانية تندرج ضمن إطار اختصاص المحكمة ادُّعي بأنها ارتُكبت بين عام 2005 وعام 2009. وقد تركَّز التحقيق الذي أجراه المكتب على الجرائم ضد الإنسانية المدَّعى بارتكابها في سياق العنف الذي شهدته كينيا في أعقاب الانتخابات في الفترة 2007-2008. وآتى التحقيق أدلة ساق المكتب استناداً إليها تهماً في جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد، وإبعاد السكان أو نقلهم القسري، والاضطهاد، والاغتصاب، وسائر الأفعال غير الإنسانية.

160. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2012 اعتمدت الدائرة التمهيدية الثانية التهم الموجَّهة إلى وِليام سامُواي روتو (William Samoei Ruto)، وجوشُوا أراب سَنْغ (Joshua Arap Sang)، وفرنسيس كيريمي موثَوْرا (Francis Kirimi Muthaura)، وأوهورو مويغاي كِنياتا (Uhuru Muigai Kenyatta).

161. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2014 سحبت المدّعية العامة التهم الموجَّهة إلى السيد كِنياتا. وقالت المدّعية العامة إنه، بالنظر إلى حال الأدلة المَسوقة في قضيته، لم يكن لديها من بديل إلا سحب التهم الموجَّهة إليه في ذلك الحين. وقد اتخذت المدّعية العامة قرارها بسحب التهم دون المساس بجواز إقامة دعوى جديدة إذا توفَّرت أدلة إضافية.

162. وفي 5 نيسان/أبريل 2016 ألغت الدائرة الابتدائية الخامسة (ألف) التهم الموجَّهة إلى وِليام سامُواي روتو وجوشُوا أراب سَنْغ، دون المساس بجواز مقاضاتهما في المستقبل، إما أمام المحكمة الجنائية الدولية أو أمام القضاء الوطني.

163. وقد أُصدرت أوامر بالقبض على ثلاثة من رعايا كينيا في أفعال جرمية مزعومة مخلّة بإقامة العدل (منصوص عليها في المادة 70 من نظام روما الأساسي)، وهي ممارسة تأثير مفسد على شهود يدلون بشهاداتهم أمام المحكمة أو الشروع في ممارسته. فقد أُصدِر أمر بالقبض على السيد وولتر أوسابيري باراسا (Walter Osapiri Barasa) في 2 آب/أغسطس 2013. وأُصدِر في 10 آذار/مارس 2015 أمر بالقبض على السيد بول غيشيرو (Paul Gicheru) وأمر بالقبض على السيد فيليب كِبْكويش بِت (Philip Kipkoech Bett). وتبقى هذه القضية في المرحلة التمهيدية وهي لا تستلزم إلا مقداراً محدوداً من موارد المكتب.

الحالة في مالي

164. في 13 تموز/يوليو 2012 أحالت حكومة مالي الحالة القائمة على أراضيها منذ كانون الثاني/يناير 2012 إلى المحكمة. وقد باشر مكتب المدّعي العام في 16 كانون الثاني/يناير 2013، بعد إجراء تدارس أولي لهذه الحالة، تحقيقاً في الجرائم المدَّعى بارتكابها على أراضي مالي منذ كانون الثاني/يناير 2012.

165. وفي 18 أيلول/سبتمبر 2015 أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمراً بالقبض على أحمد الفقي المهدي بجريرة جريمة الحرب المتمثلة في تعمد الهجوم على آثار تاريخية وأبنية مخصَّصة للعبادة. واعتمدت الدائرة التمهيدية الأولى في 24 آذار/مارس 2016 التهم الموجَّهة إلى أحمد الفقي المهدي فأحالته للمحاكمة. وقد اعترف المتهم بذنبه عملاً بالمادة 65 من نظام روما الأساسي. وقد صدر الحكم في جوهر القضية ونُطِق بالعقوبة بالسجن تسع سنوات بتاريخ 27 أيلول/سبتمبر 2016، ولم يُستأنف هذا الحكم.

166. وواصل مكتب المدّعي العام إجراء عمليات التحقيق تلبيةً للطلب المستمر الكبير على تدخله، ونظراً إلى الفرص التحقيقية غير المرتقبة التي سنحت ومدى خطورة الجرائم المدَّعى بارتكابها، وإن كان قد أجراها مستعيناً بفريق مقلَّص القد، فيما يتعلق

بطائفة أوسع من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في مالي بغية جمع أدلة قد تفضي إلى رفع المزيد من الدعاوى.

167. لقد آتى ذلك في 31 آذار/مارس 2018 نتيجة أولية هي القبض على الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود ("الحسن") وتسليمه إلى المحكمة. وقد افتُتحت في 8 تموز/يوليو 2019 جلسة اعتماد التهم، التي كان من المقرّر في بادئ الأمر عقدها في 24 أيلول/سبتمبر 2018.

168. فمن المقرَّر بدء محاكمة السيد الحسن في 14 تموز/يوليو 2020 وشروع الادّعاء في تقديم الأدلة في 25 آب/أغسطس 2020. ويُتوقع أن تدوم المحاكمة طيلة عام 2021. وستستلزم إجراءات المحاكمة قدراً كبيراً من الموارد المخصَّصة ضمن إطار الفريق المتكامل، بما في ذلك وكلاء ادّعاء معنيون بالإجراءات الابتدائية وغيرهم من العاملين في شعبة المقاضاة، ودعماً ثابتاً من المحقِّقين والمحلِّلين، وجهوداً تعاونية.

169. إن الإجرام منتشر انتشاراً واسعاً في مالي حيث يفاد بوقوع جرائم بصورة يومية. وتتوخى حكومة مالي (التي ليس لها قدرة تذكر في هذا المجال) أن تواصل المحكمة عملها بعد أن أحيلت الحالة في مالي إليها في عام 2012. وسيواصل الفريق عمليات التحقيق في هذه الحالة ويتابع تمييز القضايا الإضافية على أساس ما يُجمع من أدلة.

170. وبحسب تقييم المكتب نفسه يلزم المزيد من العمل في مالي، في إطار استراتيجيته الخاصة بإنجاز تناول القضايا التي تشتمل عليها هذه الحالة، مع إجراء تعديلات عند اللزوم بحسب التقدم والطلب المباشر.

الحالة في أوغندا

171. في 16 كانون الأول/ديسمبر 2003 أحالت حكومة أوغندا إلى المحكمة الحالة القائمة في أراضيها منذ 1 تموز/يوليو 2002 فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة.

172. وفي 29 تموز/يوليو 2004 باشر مكتب المدّعي العام تحقيقاً موسَّعاً في هذه الحالة فيما يخص شمال أوغندا رُكِّز فيه على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المدَّعى بارتكابها، بصرف النظر عن هوية مرتكبيها. وفي 8 تموز/يوليو 2005 أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية أوامرَ محرَّزةً بالأختام بإلقاء القبض على كبار قادة جيش الرب للمقاومة، وهم جوزيف كوني (Joseph Kony) وفنسنت أوتي (Vincent Otti) ورَسكا لُكْويا (Raska Lukwiya) وأُكوت أضْيَمْبو (Okot Odhiambo) ودومينيك أُنْغوين (Dominic Ongwen)، بجريرة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وقد أنهت هذه الدائرة منذ ذلك الحين الدعوى على رَسكا لُكْويا وأُكوت أُضْيَمْبو بسبب موتهما. ولـمّا ينفّذ الأمران بالقبض على السيد كوني والسيد أوتي.

173. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2015 قُدِّم دومينيك أُنغوين إلى المحكمة. وفي 23 آذار/مارس 2016 اعتمدت الدائرة التمهيدية الثانية سبعين تهمة موجَّهة إليه، فأحالته للمحاكمة. ومن الجرائم المتهم هذا المشتبه فيه بارتكابها اتهاماً تم اعتماده جرائمُ ضد الإنسانية وجرائم حرب ادُّعي بارتكابها في شمال أوغندا في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2002 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2005، بينها جرائم جنسية وجرائم جنسانية المنطلق ارتكبها دومينيك أُنغوين بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة، والتزويج القسري، والاسترقاق، وتجنيد الأطفال تجنيداً إجبارياً واستخدامهم بصفة جنود.

174. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 أعلن القاضي المترئس إقفال باب تقديم الأدلة في هذه القضية. وقد أودعت المذكرات الختامية في 24 شباط/فبراير 2020. وقُدِّمت البيانات الختامية في الفترة الممتدة من 10 إلى 12 آذار/مارس 2020. ويجري التداول في الدائرة الابتدائية التاسعة بشأن الجوانب الإجرائية قبل النطق بقرارها بشأن الإدانة أو التبرئة.

175. وسيظل مكتب المدّعي العام يحتاج إلى موارد مخصَّصة استباقاً للقرار والخطوات التالية الممكن أن تقترن بالمزيد من التقاضي.

الاعتبارات الاستراتيجية والمتعلقة بالميزانية المتصلة بالأنشطة الأساسية لمكتب المدّعي العام: عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وأعمال المقاضاة

176. إن عدد القضايا وعمليات التحقيق وعمليات التدارس الأولي المدرجة ضمن الافتراضات المتعلقة بالميزانية يجسِّد استمرارَ تزايد الطلب على ممارسة مكتب المدّعي العام الاختصاصَ في حالات كثيرة في شتى أنحاء المعمورة حيث يُرتكب أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. فالمحكمة ومكتب المدّعي العام المستقل إنما أُنشئا لتناول هذه الجرائم، حيثما يتيح ذلك اختصاص المحكمة ولا تكون هناك إجراءات وطنية سائرة. والحال أن مكتب المدّعي العام يلاحظ أن من المرتقب أن تكون سنة 2021 سنة أخرى تكتنفها التحديات، ولا سيما من حيث الموارد. ولئن كان المكتب سيواصل تحديد درجات الأولوية مقيماً التوازنَ بين المتطلبات الاشتغالية والموارد التي تتيحها الدول الأطراف فإن عدم تناسب ميزانيته مع احتياجاته الأساسية إلى الموارد المخطَّط لها دقيقَ التخطيط سيؤثر سلباً على تقدم أنشطته الذي لا تمكن بدونه المحاكمة في أي قضية. ولا مندوحة من أن يفضي نقص الموارد إلى تعريض سمعة المكتب والمحكمة ونظام روما الأساسي عموماً للخطر في نهاية المطاف.

177. وكما دُرج عليه، تُخصَّص الموارد من الموظفين في المكتب وتوزَّع بصورة مرنة على القضايا بغية تعظيم فعالية استخدامها وجودة النتائج المحرَزة مع السهر على إنجاز العمل الجاري. ويمكن أن يعاد تخصيص الموظفين على نحو فعال وناجع بتخصيصهم لحالات وقضايا جديدة حيثما كانوا يتمتعون بمهارات تتيح أن يحلَّ أحدهم في العمل محل الآخر (أي يتمتعون بخبرات يمكن أن يستعان بها في أكثر من قضية، مثل المهارات في مجال التحليل والمهارات في مجال التحقيق والمهارات في مجال المقاضاة).

178. بيد أن بعض الحالات الجديدة يتطلب مهارات معيَّنة، ما يستلزم حشد موظفين جدد لتمكين الأفرقة المعنية من إجراء العمليات. فعلى سبيل المثال تستلزم لغات الحالات الجديدة توظيف مترجمين ومعدي محاضر وتراجمة ميدانيين جدد. وثمة ظروف أخرى يمكن أن يستلزم فيها تكثيفُ أعمال التحقيق أو المقاضاة مواردَ إضافية لتعزيز الأفرقة القائمة، ولا سيما عندما يتوجب النهوض في آن معاً بأعباء عمل مزيدة في جميع الحالات الجاري الاهتمام بها. فإذا تَعَذَّرَ توظيف عاملين جدد فقد تتعرض هذه الأنشطة للتوقف، ما يفضي إلى فقدان فرص تحقيقية وإرجاء تحقيق النتائج المرجوة.

179. ومن جهة أخرى، يثابر المكتب بصورة صارمة على رَوْز وتقييم إمكان تقليص الأثر المالي، وذلك بإعادته تحديد درجات الأولوية وإعادته تخصيص الموارد المتاحة، وبتمييزه المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات قبل أن يطلب أي زيادة. فالمكتب، إذ أعد ميزانيته المقترحة لعام 2021، قلَّل من أثرها المالي بتعظيمه درجة المرونة في استخدام الاعتمادات المخصَّصة لسد تكاليف الموظفين والوظائف المتاحة حيثما أمكن ذلك.

180. وبالنظر إلى طبيعة ولاية المكتب وعملياته فإن معظم الموارد التي يستعملها يتصل بالعاملين. ولـمّا كانت عمليات المكتب متطورة بطبيعتها فإنه يقيِّم الأدوار والوظائف المؤدّاة في إطاره بصورة منتظمة. وفيما يخص ميزانية عام 2021 المقترحة يمثِّل المبلغ الإجمالي المخصَّص لسد مجموع تكاليف الموظفين 93.5 في المئة من الاعتمادات التي يطلبها المكتب[35].

181. ولـمّا كانت عملية تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المحكمة تجري بالفعل منذ بعض الوقت فإن إمكان تحقيق المزيد من الوفورات

[35] بلغت الميزانية الإجمالية المعتمدة للمكتب لعام 2020 مبلغاً مقداره 47 383.4 ألف يورو وبلغ مجموع تكاليف موظفيه منها 42 511.7 ألف يورو، أي 89.7 في المئة من الميزانية الإجمالية.

الجسيمة الهامة محدود بصورة عامة[36]. ويدأب المكتب (في سياق التزامه بالتحسين المستمر) على مراجعة السيرورات المعمول بها فيه بغية زيادة نجاعة أدائه مع الحفاظ على المستوى المطلوب لجودة النتائج التي يحققها. وعلى العموم تُحَدَّد مقادير المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة بتحديد ما يحرَّر بها من وقت الموظفين الحاليين فيتيح استيعاب أكبر قدر ممكن من العمل الزائد المتأتي عن النشاط المزيد بالاستعانة بالموارد الحالية[37].

182. ويبلغ مجموع الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة المحتسبة في ميزانية عام 2021 المقترحة مبلغاً مقداره 555.8 ألف يورو. وتمثِّل الوفورات 88.5 في المئة من هذا المبلغ والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة 11.5 في المئة منه.

183. إن استبانة المجالات التي يمكن فيها للمكتب تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة هي عملية مستمرة. وقد جرى منذ عام 2012 التوثيق لنتائج هذا العمل وإبلاغها إلى لجنة الميزانية والمالية والدول الأطراف. واحتُسبت مقادير الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة عند تحديد مبالغ الميزانيات المعتمدة لمكتب المدّعي العام. ويبيّن الجدول أدناه النتائج التي أحرزها المكتب على هذا الصعيد منذ عام 2012.

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الميزانية (بآلاف اليوروات)	27 723.70	265.70 28	220.00 33	612.60 39	233.70 43	974.20 44	991.80 45	802.50 46
الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة (بآلاف اليوروات)	183.96	848.18	442.67	366.1	375.52	367.7	240.6	652.5
نسبة الوفورات + المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة إلى مقدار الميزانية	%0.7	%3.0	%1.3	%0.9	%0.9	%0.8	%0.5	%1.4

184. وعلى غرار ما حصل عند تقديم الميزانيات المقترحة للسنوات السابقة، تستند ميزانية عام 2021 المقترحة إلى تقديرات ما سيشهده عام 2021 من أنشطة وإلى ما لدى إدارة المكتب من المعلومات المتعلقة بالاتجاهات على صعيد تنفيذ بنود معيَّنة من بنود الميزانية في السنوات السابقة[38].

185. إن الميزانية التي يقترحها المكتب تمثِّل نتاج سيرورة قائمة على تمحيص دقيق يهيئ تقييماً واقعياً لاحتياجات المكتب إلى الموارد لكي يلبي الطلبات الواقع عبؤها على كاهله في عام 2021، بمقتضى ولايته.

---

(36) إن الناتج (الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة) يتبع في نهاية الأمر قانون تناقص العائدات لأن عدد الإجراءات التي لـمّا تُحسَّن يتناقص على مر الزمن.

(37) قدَّمت المحكمة منهجيتها إلى لجنة الميزانية والمالية فاتُّفِق على الفئات التالية البيان: 1- *الوفورات* (فئتان): '1' التكاليف المُتكبَّدة في الفترة المالية السابقة/الحالية والتي لم تعد تظهر في سياق الميزانية البرنامجية التالية، ما يفضي إلى تخفيض في المقدار المرجعي الأساسي؛ '2' الزيادات في التكاليف المُتفاداة من خلال السياسات والإجراءات المأخوذ بها حديثاً و/أو المفاوضات مع المورّدين أو مقدّمي الخدمات، ما يفضي إلى المقدار المرجعي الأساسي نفسه. 2- *المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة*: نتيجة الأنشطة التي تحد من طلبات الموارد الإضافية أو تتيح تفاديها و/أو تهيئ لزيادة الإنتاجية، فتفضي إلى نفس المقدار المرجعي الأساسي لكن تُتفادى بها كل زيادة في التكاليف. 3- *التكاليف غير المتكرّرة*: تكاليف تُتَكبَّد مرة واحدة فلا تتكرر ما يُحدث تخفيضات في المتطلبات من الموارد تحصل مرة واحدة وتعزى إلى الكف عن أنشطة معيَّنة، ما يفضي إلى تخفيض في المقدار المرجعي الأساسي. 4- *تخفيضات التكاليف الإضافية*: تغيرات متصلة بعبء العمل تفضي إلى تخفيض في المقدار المرجعي الأساسي.

(38) إن المدير الرئيسي يقدم، مستعيناً بالبيانات التي تعدها وحدة التخطيط والمراقبة الماليين، عروضاً شهرية عن المستجدات المتعلقة بتنفيذ ميزانية مكتب المدّعي العام بحسب بند الميزانية والبرنامج الفرعي، ويسدي المشورة إلى المدّعية العامة والإدارة العليا بشأن المسائل المالية المتصلة بالأنشطة الجاري الاضطلاع بها. كما إن هناك مجموعات معدة بحسب التسلسل الزمني تبين ما يُطلب من الاعتمادات والاعتمادات المقرّة والاعتمادات المنفقة بحسب السنة وبحسب بند الميزانية وهي متاحة في صفحة التواصل الداخلي الخاصة بوحدة التخطيط والمراقبة الماليين على شبكة التواصل الداخلي(الإنترانت):
http://otp.icc.int/sites/ss/gau/pages/Budget%20and%20Expenditure%20Monitoring.aspx. وقد غدت البيانات المتعلقة بتنفيذ بنود الميزانية تُحيَّن بحيث تبين الوضع القائم في منتصف ليل يوم العمل السابق وذلك بفضل المشروع الذي تتولاه وحدة التخطيط والمراقبة الماليَيْن بمساعدة من فريق قلم المحكمة المعني بتخطيط الموارد المؤسسية وفريقه المعني بالميزانية.

المعطى	*2020*	*2021*
عدد الحالات	11	12[39]
عدد عمليات التحقيق الناشط	9	9[40]
عدد الأوامر بإلقاء القبض التي رُفعت عنها أختام التحريز ولـمّا يزل يُنتظر تنفيذها	16	15[41]
عدد عمليات التدارس الاولي	9	9[42]
عدد الافرقة (التابعة لمكتب المدّعي العام) المعنية بالإجراءات الابتدائية (التمهيدية)	2	3[43]
عدد دعاوى الاستئناف النهائي	1	4[44]

186. ويظل المكتب يتخذ، بقدر الإمكان ضمن حدود ولايته، تدابير للنهوض بالتكامل، والحد بذلك من الحاجة إلى تدخله المباشر. ويشار في هذا الصدد إلى أن إجراء عمليات التدارس الأولي يبقى أمراً أساسياً فيما يخص النهوض بالإجراءات الوطنية عند الاقتضاء.

187. وتشمل الميزانية المقترحة لمكتب المدّعي العام أثَرَ تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد في عام 2021، عملاً بالزيادات التي طرأت في إطار هذا النظام منذ عام 2019، والتي تعادل ما مقداره 3.1 ملايين يورو. وتشمل التسويات المرتبطة بهذا النظام تغييرات في رواتب الموظفين المحليين و/أو تغييرات في مكان العمل. ولتعويض هذه الزيادات وتقليل الأثر المالي للأنشطة التي يتعيَّن على المكتب والمحكمة أن يضطلعا بها في عام 2021، عمل المكتب على جبهتين: (أ) التمحيص الدقيق في الطلبات الداخلية المتعلقة بالموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين؛ (ب) تحسين وجوه العمل التآزري والتنسيق مع وحدات قلم المحكمة.

188. وقد أجرى مكتب المدّعي العام تقييماً وافياً للوظائف التي طُلبت وأُقرت في إطار الميزانية السابقة لكنها لم تُشغل في عام 2020 وذلك كجانب من التدابير التي اتُّخذت في مطلع السنة للتخفيف من أثر الزيادة المتأتية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد والتي لم تُدْرَج في إطار الميزانية المعتمدة. وقد حرص المكتب، حيثما أمكن الأمر، على إبقاء مثل هذه الوظائف شاغرةً فيما يخص عام 2021 أو على تمويلها لبضعة أشهر منه فقط، عامداً إلى تأخير التوظيف حتى الشطر الأخير من تلك السنة.

---

(39) الحالة في أفغانستان، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بورندي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي، والحالة في أوغندا.

(40) تسع عمليات تحقيق ناشط لكن العمليتين اللتين تجريان في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ) والحالة في جورجيا يُحتسب لهما 12 شهراً على الإجمال.

(41) الحالة في كوت ديفوار (القضية الأولى مكرَّراً): 1؛ والحالة في دارفور بالسودان (القضية الأولى): 2، والحالة في دارفور بالسودان (القضية الرابعة والقضية الخامسة): 2، والحالة في دارفور بالسودان (القضية الثالثة): 1؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضية الرابعة): 1؛ والحالة في كينيا (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي): 3؛ والحالة في ليبيا (القضية الأولى): 1، والحالة في ليبيا (القضية الثانية): 1، والحالة في ليبيا (القضية الثالثة): 2؛ والحالة في أوغندا: 2.

(42) الحالة في كولومبيا، والحالة في غينيا، والحالة في العراق/المملكة المتحدة، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين، والحالة في الفلبين، والحالة في أوكرانيا، والحالة في فنزويلا (القضيتان 1و2).

(43) الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى- القضية ب (*بِكاتوم وأنَغَيسونا*)، والحالة في مالي - القضية 2 (قضية *الحسن*). ففيما يخص عام 2021 تُدرج هذه القضايا باعتبارها في المرحلة الابتدائية. وإبّان تقديم ميزانية عام 2020 المقترحة، كان اعتماد التهم في هذه القضايا لـمّا يزل مُنتظراً. ولذا أُدرجت ضمن إطار المعطيات باعتبارها في المرحلة التمهيدية. أما الحالة في دارفور بالسودان (قضية *عبد الرحمن*) فقد غدت في المرحلة التمهيدية بعد تسليم المشتبه به إلى المحكمة في حزيران/يونيو 2020.

(44) إن لإجراء الاستئناف من طبيعته ما يجعل من المتعذر القطع بأن عملية الاستئناف النهائي أكيدة قبل أن يصدر حكم عن إحدى الدوائر الابتدائية. لكن يُرجَّح كبيرَ الترجيح أن صدور حكم عن إحدى الدوائر الابتدائية (سواء أكان حكماً بالإدانة أم حكماً بالتبرئة) سيفضي إلى دعوى استئناف واحدة على الأقل يرفعها واحد من الأطراف أو أكثر.

وقد أتاحت هذه التدابير تخفيض مبلغ الاعتمادات المخصَّصة لسد تكاليف الموظفين تخفيضاً يقارب مقداره 1.3 مليون يورو.

189. ولـمّا كان الفارق الذي يجب سده يبلغ 3.1 ملايين يورو، وكان ثمة حد لعدد الوظائف الشاغرة التي يمكن إبقاؤها غير مشغولة بالنظر إلى ارتفاع مقدار أنشطة المكتب، فقد حُقِّقت تخفيضات كبيرة في جزء مبلغ الميزانية المخصَّص لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين. إن هذه التخفيضات تبلغ 1.7 مليون يورو وتمثل تقليصاً تزيد نسبته على 36 في المئة بالقياس إلى الاعتمادات المقرَّة في إطار ميزانية عام 2020 لسد تكاليف الأنشطة والعناصر المندرجة في إطار بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

190. إن التخفيض الأكبر مقداراً حُقِّق في إطار بند تكاليف السفر. بيد أن المكتب يسعى إلى الحفاظ على قدرته على إجراء بعثات من أجل دعم الأنشطة التحقيقية وأعمال المقاضاة وإحراز تقدم فيها[45]. وقد كان للأزمة الصحية المتأتية عن جائحة كوفيد-19 أثر على إمكان نشر العاملين في الميدان في عام 2020 فعلاً، ما قلَّص إمكانية الوصول إلى بلدان كثيرة من البلدان التي يُجري فيها المكتب عملياته وأحدث ضغطاً إضافياً فيما يتعلق بضرورة إجراء البعثات المخطط لها في أقرب وقت ممكن تتيحه الأوضاع. ومنذ بداية فترة الطوارئ، ظل فريق تدبر الأزمات المشترك بين الأجهزة على صلة بسلطات الدولة المضيفة والمنظمات الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لوضع خطط فيما يخص الصحة والسلامة في المحكمة وصحة وسلامة موظفيها، بوسائل منها توفير مبادئ إرشادية وتوجيهات بشأن المهمات المتصلة بالعمل. وبحسب المعلومات المتوفرة يُفترض أن يُرفع معظم القيود على السفر في الربع الأخير من عام 2020.

191. وقد صيغ طلب الاعتمادات المخصَّصة للسفر فيما يخص عام 2021 بوضع عوامل ومتطلبات عدة في الاعتبار، مع العناية بإقامة التوازن بين ضرورة الحفاظ على فعالية العمليات والرغبة في تقليل أثرها المالي. لقد فعل المكتب ذلك: في المقام الأول والأهم بتقليل الأخطار المحيقة بموظفيه المشاركين في البعثات والأشخاص الذين يتفاعلون مع موظفيه في المقر وفي الميدان؛ وفي المقام الثاني بسهره على إحراز تقدم كافٍ في عملياته، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا التي ستجري محاكمات فيها في عام 2021 وعمليات التحقيق التي تتوفر فيما يخصها آفاق واعدة لإصدار مذكرات لإلقاء القبض والسير قُدماً نحو المرحلة التمهيدية؛ وفي المقام الثالث بتعظيمه مردود تكاليف البعثات من خلال الاستفادة من تدابير زيادة النجاعة التي تكون قد صُمِّمت ونُفذت خلال فترة الطوارئ التي شهدها عام 2020. ومن هذه التدابير زيادة الاستعانة بإجراء المقابلات عن بعد بواسطة الوسائل الفيديوية (الروابط السمعية الفيديوية)، وزيادة تواجد الموظفين في الميدان، وإيجاد حلول بديلة للسكن خلال البعثات، وزيادة الاستعانة بإجراء المقابلات في المقر مع الشهود الذين يمكنهم السفر إلى هولندا. وهكذا تسنى للمكتب أن يقترح تخفيضاً كبيراً في مقدار الاعتمادات المخصَّصة للسفر. ولئن كان تقليص وتيرة الأنشطة على هذا النحو يرجَّح أن يؤثر على سرعة إحراز تقدم في تناول الحالات في عام 2021 فإن المكتب يعتقد أن هذا التخفيض المؤقت يمثل أسلم اقتراح فيما يتعلق بالميزانية يمكن أن يقدمه في سعيه إلى معالجة التحديات الكثيرة التي سيواجهها في عام 2021 (مثل ضمان صحة العاملين وسلامتهم، وتحقيق نتائج ملموسة، وتدبر أمر الضغط المالي المتأتي من بنود أخرى من بنود الميزانية).

192. إن مكتب المدّعي العام وقلم المحكمة أَوْلَيا، في إعداد ميزانية عام 2021 المقترحة، عناية خاصة لإيجاد أنجع السبل وأكثرها فعالية للتخطيط للأنشطة التي تستلزم دعماً من وحدات قلم المحكمة (ما يسمى بـ"طلبات الخدمات"). وبالاستفادة من الخبرة المكتسبة على العموم في السنوات الأخيرة، ومن العبر المستخلصة في إطار تدبر العمليات على نحو مختلف خلال طارئ كوفيد-19 على الخصوص، تسنت لمكتب المدّعي العام وقلم المحكمة استبانة سبل بديلة لأداء بعض الأنشطة وبالتالي لتحقيق

(45) يجري مكتب المدّعي العام مهمات في عدة بلدان يوجد فيها شهود ومجني عليهم ويمكن أن تُجمع فيها أدلة فيما يخص الأنشطة التحقيقية وأعمال المقاضاة التي يتدبر أمرها. وقد سعى المكتب منذ عام 2012 إلى أن "يكون جاهزاً للمحاكمة أقصى جاهزية ممكنة" عندما ينشد اعتماد التهم أمام الدائرة التمهيدية. وعليه فإن عملية جمع وتحليل الأدلة المتينة يمثل عنصراً رئيسياً في استراتيجية المكتب، ما يجعل المهمات الاشتغالية أمراً أساسياً في تنفيذ الاستراتيجية المعنية.

وفورات، من قبيل الاستعانة على نحو أكثر تواتراً بالروابط الفيديوية فيما يخص إدلاء الشهود بشهاداتهم في المحكمة، كما أُشير إليه في الفقرة السابقة.

193. ويهيئ الجدول الوارد أدناه ملخصاً لنتائج النهج الذي اتبعه المكتب لصوغ ميزانية مقترحة تكون على أقصى درجةٍ ممكنةٍ من التقتير، حيث تعوَّض الزيادات المتأتية عن أسباب خارجية بمراجعة صارمة لجميع مكوّنات ميزانية عام 2021:

البرنامج الرئيسي الثاني	*2021*
مكتب المدّعي العام	*بآلاف اليوروات*
الزيادة المتأتية عن تطبيق نظام الامم المتحدة الموحَّد	3 085.6
تخفيضات تكاليف الموظفين	(1 311.4)
تخفيضات التكاليف غير المتصلة بالعاملين	(1 769.0)
مجموع التخفيضات	*(3 080.4)*
المجموع	**5.2**

194. إن مكتب المدّعي العام، استناداً منه إلى أنشطتِه اللازمةِ المخطَّطِ للاضطلاع بها في عام 2021 وتنفيذاً لخطته الاستراتيجية للفترة 2019-2021، يقترح ميزانية له مقدارها 47 388.6 ألف يورو مزيدةً زيادةً طفيفة مقدارها 5.2 آلاف يورو (0.01 في المئة) على نظيرتها لعام 2020 البالغة 47 383.4 ألف يورو. فالميزانية المقترحة إنما صُمِّمت لتحقيق النمو الاسمي الصفري بالقياس إلى عام 2020. إن الجدول أدناه يبيّن على نحوٍ وجيزٍ الزيادةَ الصافية بحسب بند الميزانية الرئيسي:

البرنامج الرئيسي الثاني	*2020*	*التغير في الموارد*		*2021*
مكتب المدعي العام	بالاف اليوروات	مقداره	نسبته المئوية	بالاف اليوروات
تكاليف الموظفين	32 150.9	881.0	%2.7	33 031.9
سائر تكاليف العاملين	10 360.8	893.2	%8.6	11 254.0
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	4 871.7	(1 769.0)	(%36.3)	3 102.7
المجموع	**47 383.4**	**5.2**	**%0.0**	**47 388.6**

الجدول 11: البرنامج الرئيسي الثاني: ميزانية عام 2021 المقترحة

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدّعي العام	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				26 721.5	1 277.8	4.8	27 999.3
الموظفون من فئة الخدمات العامة				5 429.4	(396.8)	(7.3)	5 032.6
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*32 351.8*	*-*	*32 351.8*	*32 150.9*	*881.0*	*2.7*	*33 031.9*
المساعدة المؤقتة العامة	9 936.4	0.2	9 936.6	10 360.8	893.2	8.6	11 254.0
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	1.1	-	1.1	-	-	-	-
العمل الإضافي	0.1	-	0.1	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*9 937.6*	*0.2*	*9 937.8*	*10 360.8*	*893.2*	*8.6*	*11 254.0*
السفر	2 755.4	-	2 755.4	3 095.7	)1 122.0(	(36.2)	1 973.7
الضيافة	2.1	-	2.1	5.0	-	-	5.0
الخدمات التعاقدية	51.3	-	51.3	527.0	(157.0)	(29.8)	370.0
التدريب	164.8	-	164.8	290.0	(280.0)	(96.6)	10.0
الخبراء الاستشاريون	69.3	-	69.3	50.0	-	-	50.0
النفقات التشغيلية العامة	898.3	-	898.3	640.0	(200.0)	(31.3)	440.0
اللوازم والمواد	64.2	-	64.2	90.0	(10.0)	(11.1)	80.0
الأثاث والعتاد	152.1	-	152.1	174.0	-	-	174.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*4 157.5*	*-*	*4 157.5*	*4 871.7*	*)1 769.0(*	*(36.3)*	*3 102.7*
المجموع	**46 446.9**	**0.2**	**46 447.1**	**47 383.4**	**5.2**	**0.0**	**47 388.6**

الجدول 12: البرنامج الرئيسي الثاني: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

الثاني	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	1	1	-	3	18	36								**320**
الجديدة	-	-	-	-	-	-								**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-								**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-								**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-								**-**
المقترحة لعام 2021	**1**	**1**	**-**	**3**	**18**	**36**	**77**	**79**	**25**	***240***	**1**	79	***80***	**320**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	0.42	6.25	32.05	22.92	10.00	*71.63*	2.50	28.10	*30.60*	**102.23**
المستمرة	-	-	-	-	0.08	7.00	34.58	24.50	9.00	*75.17*	1.00	28.25	*29.25*	**104.42**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	0.50	-	*0.50*	-	-	-	**0.50**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.08**	**7.00**	**34.58**	**25.00**	**9.00**	***75.67***	**1.00**	**28.25**	***29.25***	**104.92**

1- البرنامج 2100: ديوان المدّعي العام

المقدِّمة

195. يتألف البرنامج 2100 من جميع الوحدات التي تقدِّم الدعم وتُسدي المشورة إلى المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة) ومكتب المدّعي العام ("المكتب") برمته. وفيما يخص أغراض الميزنة تُعرض المعلومات في إطار ثلاثة برامج فرعية:

(أ) البرنامج الفرعي 2110: ديوان المدّعي العام وقسم المشورة القانونية؛

(ب) البرنامج الفرعي 2120: قسم الخدمات، الذي يتألف من وحدتين متخصّصتين تؤديان مهامَّ حاسمة الأهمية في مجال الخبرة اللغوية والأعمال المتعلِّقة بتدبر شؤون الميزانية والشؤون المالية والشؤون الإدارية؛

(ج) البرنامج الفرعي 2160: قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة الذي يتألف من وحدتين متخصِّصتين تؤديان وظائف دعم في مجال تناول الأدلة بشكليها المادي والإلكتروني ومجال المساعدة التقنية لمكتب المدّعي العام فيما يتصل بتدبر المعلومات وسيرورات الكشف عن المعلومات والوثائق.

196. وتبعاً للمصطلحات التي اعتُمدت في إطار المشروع المشترك بين الأجهزة فيما يخص المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات، يندرج معظم المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في الفئة المنضوية تحت العنوان "مراجعةُ وتوحيدُ السياسات والعمليات والإجراءات". وقد أفضى ذلك إلى إنتاجيةٍ أكبر بواسطة نفس المقدار من الموارد وأتاح استيعابَ عبء العمل المزيد مع الحد من الحاجة إلى طلب موارد إضافية في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة من أجل السيرورات المعنية.

197. والحال أنه استُبينت الوفورات الممكن تحقيقها فعلاً حيثما تسنى ذلك[46]. وقد استُند إلى هذه الوفورات لتقليص الأثر المالي للزيادات في التكاليف غير المتصلة بالعاملين المرتبطة بعمليات البرنامج 2100 (مثل تكاليف السفر).

[46] إن معظم الوفورات المعنية يندرج في إطار الفئة 1- '2' الزيادات في التكاليف المُتفاداة من خلال السياسات والإجراءات المأخوذ بها حديثاً و/أو المفاوضات مع المورّدين أو مقدِّمي الخدمات، ما يفضي إلى المقدار المرجعي الأساسي نفسه. انظر الفقرة 38 في القسم دال (الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة).

(أ) البرنامج الفرعي 2110: ديوان المدّعي العام وقسم المشورة القانونية

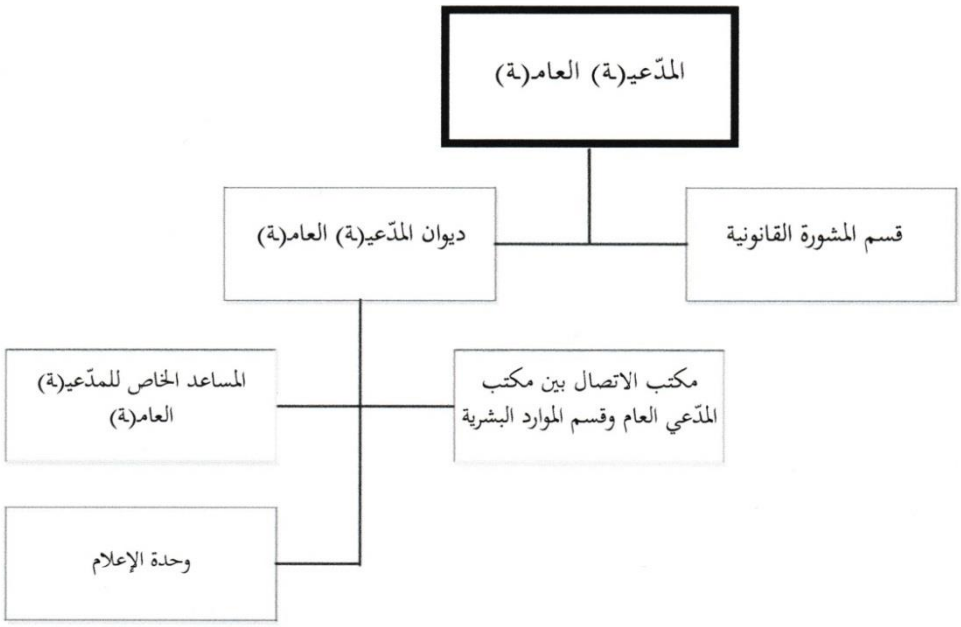

198. يقدِّم ديوان المدّعي(ة) العام(ة) المساعدة إلى المدّعي(ة) العام(ة) ويسدي إليه(ا) المشورة بشأن اضطلاعه(ا) اليومي بمهامه(ا) كلها والإدارة العامة لمكتب المدّعي العام ("المكتب") ومراقبة جودة عمله، وفق الغايات الاستراتيجية للمكتب. فهو يقوم بتجهيز وإعداد ومراجعة جميع المراسلات والخطب والتقارير وفئة معيَّنة من الوثائق التي يودعها المكتب وغيرها من الوثائق لكي يقرها (تقرها) المدّعي(ة) العام(ة) نهائياً؛ وييسر إعداد جدول أعمال اللجنة التنفيذية التابعة للمكتب وعقد اجتماعاتها واتخاذها القرارات وإعداد السجلات ذات الصلة وحفظها، والتواصل مع الشُعب والأقسام والأفرقة المتكاملة؛ ويتدبر الشؤون المشتركة بين الأجهزة والمبادرات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء نيابةً عن المدّعي(ة) العام(ة)؛ ويدعم مشاركة المكتب في الأنشطة المشتركة بين الأجهزة؛ ويقوم بإدارة ومساندة أنشطة الإعلام التي يجريها المكتب سهراً على تعميم المعلومات والاهتمام بالعلاقات العامة على نحو فعال واستراتيجي؛ ويتدبر احتياجات المكتب إلى الموارد البشرية في مجموعة متواصلة من الخدمات مع قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة سهراً على توفر عاملين جيدي التأهل ومتحمسين للعمل؛ ويتدبر كل ما يستلزم إقرار المدّعي(ة) العام(ة) من طلبات موظفي المكتب في مجال الموارد البشرية عملاً بنظام الموظفين الإداري ونظامهم الأساسي؛ ويضطلع بالتنسيق الوثيق والتواصل مع قسم الموارد البشرية بشأن صوغ السياسات الخاصة بالموارد البشرية وتنفيذها؛ ويقدم الدعم العام للمدّعي(ة) العام(ة) واللجنة التنفيذية.

199. إن ديوان المدّعي(ة) العام(ة) يقدِّم خدمات حاسمة الأهمية إلى المدّعي(ة) العام(ة) ومكتب المدّعي العام بموارد زهيدة نسبياً. فهو يسهم في تحقيق الأهداف العامة للمكتب المتمثِّلة في كونه جهازاً فعالاً ناجعاً يلتزم بأسمى المعايير المهنية في عمله من خلال المشاركة في تطبيق الممارسات الفضلى وأداء عدد من مهام الدعم والمراجعة وإسداء المشورة، من قبيل مساعدة المدّعي(ة) العام(ة) في اتخاذه(ا) القرارات المستنير كلَّ الاستنارة في إطار ممارسته(ا) ولايته(ا) وصلاحيته(ا) الإدارية على صعيد اتخاذ القرارات. كما يعمل ديوان المدّعي(ة) العام(ة) بالتعاون الوثيق مع قسم المشورة القانونية التابع للمكتب في وضع وصون معايير المكتب المهنية والأخلاقية وتطبيقها في عمل المكتب اليومي. ويسهر ديوان المدّعي(ة) العام(ة) على كون سيرورات التوظيف تعزّز العمل من أجل الهدف المتمثل في التمثيل الجنساني والتمثيل الجغرافي المتوازنَيْن على جميع مستويات الوظائف في المكتب، تحقيقاً لمراميه المتعلقة بالأداء الداخلي، والغاية الاستراتيجية 5 من الغايات المبينة في خطة المكتب

الاستراتيجية للفترة 2019-2021 والغاية 8 من الغايات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء. ويعمل ديوان المدّعي(ـة) العام(ـة) أيضاً مع قسم الخدمات لدعم المدّعي(ـة) العام(ـة) في إدارتها(ا) لميزانية المكتب بإعمال التآزر والسهر على التنسيق الواسع النطاق للشؤون المؤسسية المشتركة بين الأجهزة، وتوحيد الممارسات فيما يتعلق بالموارد البشرية والإعلام بحسب مقتضى الحال. وكذلك يسهم ديوان المدّعي(ـة) العام(ـة) في مشاريع ومبادرات ترمي إلى تبسيط السيرورات وفي الرقابة العامة ومراقبة الجودة في المكتب من خلال المساعدة التي يقدمها إلى المدّعي(ـة) العام(ـة) والمكتب. وفي نطاق دورة ميزانية عام 2021 سيسهم ديوان المدّعي العام أيضاً في إعداد تقرير المدّعية العامة الحالية عن حال المكتب عند نهاية ولايتها وفي أعمال تسليم المهام إلى من سيخلُفها والأنشطة ذات الصلة.

200. ويلبي قسم المشورة القانونية ("القسم")، عاملاً مع سائر وحدات المكتب بحسب الاقتضاء، طلبات المشورة القانونية الواردة من المدّعي(ـة) العام(ـة)، وشُعب مكتب المدَّعي العام وأقسامه وأفرقته. وتتعلق هذه الطلبات بما يجريه المكتب من عمليات تحقيق وأعمال مقاضاة وبعمليات المكتب الأساسية وعمله العام بصفته جهازاً مستقلاً وبشؤون داخلية أخرى. كما يمثل القسم المكتبَ عند وضع ومراجعة السياسات والنصوص الإدارية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء وسائر الصكوك التنظيمية. وقد وضع القسم نظاماً إلكترونياً للمساعدة في تحديدِ وتسجيلِ العبر المستخلصة من أجل زيادة جودةِ ونجاعةِ العمليات، كما يُتَنَاوَل أيضاً في إطار الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية. وكذلك يسهّل القسم إعداد واستدامة معايير المكتب المهنية والأخلاقية، وينسِّق إعداد الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب. فهو يتولى المسؤولية عن تنسيق ومراجعة لائحة المكتب التنظيمية وكتيّب عملياته وعن تحديث مدوَّنة السلوك الخاصة به بحسب الاقتضاء.

201. ويتدبر قسم المشورة القانونية مسك الأدوات القانونية المتاحة إلكترونياً على شبكة الإنترنت والشروح وقواعد البيانات الخاصة بالمكتب. ويوفِّر القسم أيضاً التدريب ذا الصلة بحسب اللزوم. ويضاف إلى ذلك أنه يتولى المسؤولية عن إعداد الشبكة القانونية - الأكاديمية للمكتب، ما يشتمل على تنظيم سلسلة من المحاضرات التي يلقيها خبراء خارجيون.

202. كما يتولى قسم المشورة القانونية المسؤوليةَ عن إسهام المكتب في وضع قاعدة بيانات السوابق القضائية التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء، وعن إعداد وتعميم تقارير المحكمة الأسبوعية التي يصدرها المكتب. وفي السياق نفسه يسدي القسم إلى المدّعي(ـة) العام(ـة) المشورة بشأن مسائل القانون الإداري المتصلة بالموظفين، بما في ذلك الحالات التي تستتبع التقاضي، وتطبيق نظام الموظفين الأساسي ونظامهم الإداري والتعاميم الإدارية، بالتشاور مع مكتب الاتصال بين قسم الموارد البشرية والمكتب ومع ديوان المدّعي(ـة) العام(ـة) بحسب اللزوم.

موارد الميزانية **2 149.5 ألف يورو**

203. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 265.2 ألف يورو (11.0 في المئة).

الموارد من الموظفين **1 928.4 ألف يورو**

204. ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها 2.9 ألف يورو (0.2 في المئة). وينطوي المبلغ المطلوب من أجل المساعدة المؤقتة العامة على زيادة مقدارها 65.2 ألف يورو (53.4 في المئة). وما من تغير في عدد الوظائف الثابتة وثمة زيادة مقدارها 0.5 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل في ملاك وظائف المساعدة المؤقتة العامة في البرنامج الفرعي 2110. ويتألف ملاك ديوان المدّعي(ـة) العام(ـة) وقسم المشورة القانونية من 16 وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *1 758.7 ألف يورو*

205. يدعم البرنامجُ الفرعي 2110 المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة) (وكيلـ(ـة) أمين عام) من خلال ديوان المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة) وقسم المشورة القانونية.

206. ويدير ديوانَ المدّعي العام رئيسُه (من الرتبة ف-4) ويتألف ملاكه من الوظائف التالية البيان:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
رئيس مكتب	ف-4	1
موظف معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية	ف-3	1
موظف معني بالإعلام	ف-3	2
مساعد خاص للمدّعيـ(ـة) العامـ(ـة)	ف-2	2
مساعد شخصي للمدّعيـ(ـة) العامـ(ـة)	خ ع – رر	1
مساعد إداري	خ ع – رأ	1
مساعد معني بالإعلام	خ ع – رأ	1
مساعد معني بالعاملين	خ ع – رأ	1
المجموع		**10**

207. ويرأس قسمَ المشورة القانونية مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-5)، ويتألف ملاكه من الوظائف التالية البيان:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
مستشار قانوني رئيسي	ف-5	1
مستشار قانوني	ف-4	1
مستشار قانوني معاون	ف-2	2
موظف معاون معني بالبرامج	ف-2	1
المجموع		**5**

المساعدة المؤقتة العامة *122.1 ألف يورو*

208. تُطلب وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (1.0 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لسد احتياجات حادة إلى الموارد فيما يخص عام 2021 بغية تلبية الطلبات الكثيرة التي يقع عبؤها على عاتق ديوان المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة). وقد اعتُمدت الوظيفة المعنية في إطار المقترحات السابقة المتعلقة بالميزانية وهي بالتالي طلب يشمل سنوات متعددة. وتُطلب وظيفة جديدة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (0.5 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لتلبية الطلبات الكثيرة التي يقع عبؤها على عاتق مكتب الاتصال بين قسم الموارد البشرية ومكتب المدّعي العام.

التسمية	الرتبة	العدد	المدة بالشهور	المكافئ من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل	
مساعد خاص للمدّعيـ(ـة) العامـ(ـة)	ف-3	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معاون معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية	ف-2	1	6	0.50	متطلَّب جديد

الموارد غير المتصلة بالعاملين **222.1 ألف يورو**

209. لتعويض الزيادات في تكاليف الموظفين (المتأتية مثلاً عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد وشغل وظيفة المساعدة المؤقتة العامة الجديدة لمدة ستة أشهر) طُلب في هذا البند مبلغ يقل بمقدار ذي شأن عن نظيره في ميزانية عام 2020 (60.1 في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف الضيافة وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين. إن الموارد المعنية تمثِّل متطلباً متكرِّراً ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

السفر *146.1 ألف يورو*

210. يظل المبلغ المطلوب يشهد تناقصاً بالقياس إلى ما سبق وهو يقل بمقدار 33.3 ألف يورو (18.6 في المئة) عن نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. ويراد بطلبه سد تكاليف مهام يُزْمَع أن يقوم (تقوم) بها المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة) ومعاونوهـ(ا).

211. فيتعيَّن على المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة) الاضطلاع بمهمات خارج بلد المقر بغية شحذ الدعم السياسي وتعزيز التعاون على أرفع المستويات بين الدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والمنظمات الدولية، وسائر الشركاء في التعاون، والجماعات المتضررة، من أجل تعزيز عمليات التحقيق التي يجريها المكتب والجهود التي يبذلها للقبض على الأشخاص المطلوبين لدى المحكمة ومقاضاتهم تعظيماً لأثر نظام روما الأساسي. إن انخراط المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة) الشخصي المباشر على المستوى الرفيع آتى في حالات عديدة نتائج إيجابية على صعيد المضي في الدفع قُدُماً بعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة وحشد الدعم الدبلماسي والسياسي البالغ الأهمية بوجه عام، وذلك بالمساعدة على تناول المشاغل والمسائل على أعلى مستويات اتخاذ القرار. ويشارك (تشارك) المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة) ظرفياً في فعاليات دولية أخرى (وإن كان عددها يُبقى عند الحد الأدنى) عندما يُستبان أن ذلك يؤتي منافع استراتيجية للمكتب، وحيث يُحَد من مقدار ميزانية السفر، إذ يتحمل التكاليفَ منظمو الفعالية المعنية على نحو مستقل عن المكتب. كما يهيَّأ بميزانية السفر لسد تكاليف عدد محدود من مهمات ممثلي قسم المشورة القانونية ووحدة الإعلام ومكتب الاتصال بين قسم الموارد البشرية ومكتب المدّعي العام، وتكاليف أسفار يقوم بها مستشارو المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة) الخاصون الخارجيون المعيَّنون عملاً بالمادة 42(9) من نظام روما الأساسي الذين يتعيَّن عليهم بحكم ولايتهم السفر إلى مقر المحكمة من حين إلى آخر.

الضيافة *5.0 آلاف يورو*

212. يساوي المبلغُ المطلوب نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة.

213. وتُطْلَب هذه الموارد المحدودة لسد تكاليف ضيافة الوفود الدولية، والدبلُماسيين، والضيوف المرموقين الذين يزورون مكتب المدّعي العام. وقد وافقت المحكمة في السنوات الماضية على أن يوزَّع على أجهزتها معظم التكاليف المتكبَّدة لاستضافة

الدبلماسيين الزائرين والوفود الرفيعي المستوى الذين يستقبلهم أكثر من واحد من كبار مسؤولي المحكمة. ويمثِّل القسط المشترك من التكاليف المعنية زهاء 4.0 آلاف يورو من المبلغ الإجمالي المطلوب (80 في المئة منه). كما يسهم انتقال المحكمة إلى مبانيها الدائمة (المهيأ أيضاً للاستفادة منه من أجل توسيع نطاق نشاط توعية الجمهور الذي تقوم به المحكمة) في زيادة عدد الزوار المرموقين المتوقَّع بصورة معقولة أن يستقبلهم المكتب في عام 2021.

الخدمات التعاقدية *10.0 آلاف يورو*

214. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 20.0 ألف يورو (66.7 في المئة). ويحتاج المكتب إلى الموارد المعنية المحدودة المقدار لتحمُّل تكاليف مهمات إعلام مستقلة تُجرى في البلدان التي يعمل فيها، وإيجار المرافق المناسبة لعقد المؤتمرات الصحفية، وتكاليف إنتاج وتوزيع المواد الإعلامية.

التدريب *10.0 آلاف يورو*

215. إن البنود التي يمكن للمكتب أن يستخدمها على نحو تقديري لتعويض الزيادات في الميزانية محدودة. فإجمالاً يبلغ القسط الذي يمثِّل المخصَّصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين زهاء 10 في المئة من الاعتمادات المخصَّصة للمكتب في إطار الميزانية السنوية. ويُعتبر التدريب عنصراً حيوي الأهمية لاستحداث ثقافة عمل مشتركة متماسكة ضمن المكتب، وزيادة جودة نواتجه، والارتقاء بأدائه العام، وزيادة نجاعته. وفي إطار التدابير التي اتخذها المكتب للتعويض عن الزيادات الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد وغير المشمولة بميزانية عام 2020 المعتمدة، جمَّد المكتب بالفعل معظم مشاريع التدريب في عام 2020. والحال أن المكتب، بالنظر إلى الوضع الاستثنائي القائم، قرَّر أن يقلِّص مقدار ما يطلبه من الاعتمادات المخصَّصة للتدريب تقليصاً طائلاً فيما يخص عام 2021 أيضاً. وينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 280.0 ألف يورو (96.6 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة.

216. وفيما يخص التدريب العام، سيعتمد المكتب على دورات التدريب على شبكة الإنترنت المتاحة من خلال منصة التدريب الإلكتروني الخاصة بالموارد البشرية للمحكمة (مثل شبكة LinkedIn). لكن المكتب يضع في اعتباره أنه يجب عليه أيضاً أن يوفر تدريباً ملائماً، يعزّز مهارات موظفيه بحسب اللزوم، وأن منصة التعلم الإلكتروني لا توفِّر جميع أنواع التدريب ذي الطابع المحدَّد الذي قد يكون ضرورياً.

217. ثم إنه، على غرار كثير من النظم الوطنية، يتعيَّن على موظفي المكتب من بعض الفئات أن يتابعوا تدريباً خاصاً لاستدامة تأهُّلهم أو للحصول على تصديق مهاراتهم وفقاً للمعايير الواجبة التطبيق. إن جلسات التدريب هذه سيتعين إرجاؤها.

218. وسيستمر المكتب على العمل مع سائر الأجهزة والمنظمات والهيئات الوطنية للتكفل بأقصى قدر ممكن من النجاعة بالقياس إلى التكاليف، بوسائل منها مثلاً استطلاع إمكانات التآزر والفرص المتاحة للانخراط في تدريب مشترك، وتقاسم تكاليف التدريب السنوي في مجال المحاماة والمرافعة في دعاوى الاستئناف مع المحاكم المخصوصة، أو الاستعانة بمنظماتٍ ذائعةِ الصيت ترغب في تقديم الخدمات دون مقابل.

الخبراء الاستشاريون *50.0 ألف يورو*

219. لا تغيُّر في المبلغ المطلوب بالقياس إلى نظيره للعام السابق. ويعادل هذا المبلغ زهاء خمسة أشهر من عمل الموظف الواحد من الرتبة ف-5، وإن كان المقدار الفعلي لتكاليف خدمات الخبراء الاستشاريين سيُحدَّد على أساس العمل اللازم والخبرة الفردية. وتبقى الميزانية المعنية متركِّزة في ديوان المدّعي(ـة) العام(ـة) بغية السهر على التنسيق بين مختلف الشُعب الاشتغالية.

220. ووفقاً للمادة 42(9) من نظام روما الأساسي، يستمر (تستمر) المدّعي(ـة) العام(ـة) على استئجار خدمات مستشارين خاصين وخبراء استشاريين (خارجيين) فيما يتعلق بأمور من قبيل الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلَق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال والجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي. ولئن كان الخبراء المعنيون يسهمون بخدماتهم الاستشارية دون مقابل على العموم، فإن تعيينهم يستتبع تحمُّل نفقات سفرهم وبدل معيشتهم اليومي اللذين يُستوعَبان ضمن نطاق ميزانية السفر. إن هذه الاعتمادات المعامَلة معاملة مركزية تُستخدم أيضاً عندما تَستأجر خدماتِ الخبراء الاستشاريين شعبُ المكتب الأخرى (مثل شعبة المقاضاة وشعبة التحقيق). لكن تُبذل قصارى الجهود لإبقاء هذه التكاليف عند حدها الأدنى من خلال التخطيط لها والتمحيص فيها.

الجدول 13: البرنامج 2110: ميزانية عام 2021 المقترحة

2110 ديوان المدّعي العام / قسم المشورة القانونية	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				443.0 1	1.9	0.1	444.9 1
الموظفون من فئة الخدمات العامة				295.2	1.0	0.3	296.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*523.9 1*	-	*523.9 1*	*738.2 1*	*2.9*	*0.2*	*741.1 1*
المساعدة المؤقتة العامة	114.0	-	114.0	122.1	65.2	53.4	187.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*114.0*	-	*114.0*	*122.1*	*65.2*	*53.4*	*187.3*
تكاليف السفر	112.2	-	112.2	179.4	(33.3)	(18.6)	146.1
الضيافة	2.1	-	2.1	5.0	-	-	5.0
الخدمات التعاقدية	2.0	-	2.0	30.0	(20.0)	(66.7)	10.0
التدريب	8.9	-	8.9	290.0	(280.0)	(96.6)	10.0
الخبراء الاستشاريون	0.0	-	0.0	50.0	-	-	50.0
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*125.2*	-	*125.2*	*554.4*	*(333.3)*	*(60.1)*	*221.1*
المجموع	**763.1 1**	-	**763.1 1**	**414.7 2**	**(265.2)**	**(11.0)**	**149.5 2**

الجدول 14: البرنامج 2110: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

2110	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	1	-	-	-	1	2	3	5	-	*12*	1	3	*4*	**16**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**1**	**-**	**-**	**-**	**1**	**2**	**3**	**5**	**-**	***12***	**1**	**3**	***4***	**16**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**-**	**-**	***1.00***	**-**	**-**	**-**	**1.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	1.00	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	0.50	-	*0.50*	-	-	-	**0.50**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**0.50**	**-**	***1.50***	**-**	**-**	**-**	**1.50**

(ب) البرنامج الفرعي2120: قسم الخدمات

221. يتمثل الهدف الرئيسي لقسم الخدمات ("القسم") في تيسير التنفيذ الكامل للولايات المنصوص عليها والتقيد بسياسات المحكمة وإجراءاتها فيما يتعلق بما يلي: (أ) إدارة الموارد المالية للبرنامج الرئيسي الثاني بالسهر على تدبر الاعتمادات بحذر؛ (ب) تدبر الدعم اللغوي اللازم لتنفيذ برنامج عمل مكتب المدّعي العام ("المكتب") على نحو فعال وتدبر شؤون موظفيه كما يُرتقب في إطار الافتراضات المتعلقة بالميزانية.

222. ويسهم قسمُ الخدمات، بأدائه أنشطته على نحو مهني وفعال وناجع ومسؤول، في تحقيق الغايتين 2 و5 من الغايات الاستراتيجية للمكتب والغايات 6 و7 و8 و9 من الغايات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء[47].

223. ويتألف قسمُ الخدمات من وحدتين: وحدة التخطيط والمراقبة الماليين، ووحدة الخدمات اللغوية. إن هاتين الوحدتين تؤديان أنشطة لا تؤديها الأقسام أو الوحدات الأخرى العاملة في سائر أجهزة المحكمة ولا يمكن لها أن تؤديها، وهي أنشطة تتسم بأهمية كبيرة لدعم عمليات المكتب.

224. ويعتمد قسمُ الخدمات منحى مرناً ويسهر على التنسيق الفعّال مع قلم المحكمة لإتاحة تقديم خدمات مشتركة على نحو سلس في سياق سلسة متواصلة من الأنشطة يُرمى منها إلى سد احتياجات الجهات المتعامَل معها بأدنى مقدار من الموارد.

225. ويرفد قسمُ الخدمات الشُعبَ الاشتغالية بخدمات الدعم الضروري لكي تؤدي المهام المنوطة بها في إطار ولاياتها. ومن هذه الخدمات على الخصوص:

(a) التنسيق والتحضير لإعداد ميزانية البرنامج الرئيسي الثاني من خلال جمع وتقييم ودمج طلبات الموارد التي تقدمها شعب المكتب وأقسامه استناداً إلى الافتراضات المقرّة فيما يتعلق بالميزانية؛

(b) تنجيز إعداد ميزانية البرنامج الرئيسي الثاني من خلال جمع وتقييم ودمج طلبات الخدمات التي تقدمها شعب المكتب وأقسامه إلى موفِّري الخدمات لقلم المحكمة استناداً إلى الافتراضات المقرّة فيما يتعلق بالميزانية؛

(c) إعداد التقارير القياسية والتقارير المخصوصة والوثائق والملفات فيما يتعلق بالمجالات المندرجة في إطار مسؤوليته، وبالتعاون مع الفريق المعني بالعلاقات الخارجية في شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، من أجل هيئات الإدارة والمراقبة (جمعية الدول الأطراف، ومكتبها والأفرقة العاملة التابعة له، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة المراجعة، والمراجعين الخارجيين) وهيئات التوجيه الداخلية في المحكمة (مجلس التنسيق، واللجان المشتركة بين الأجهزة، ومكتب المراجعة الداخلية)، والجهات الداخلية التي يتعامل معها المكتب (اللجنة التنفيذية، والإدارة العليا، إلخ)؛

---

(47) الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة. الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة. الغاية 1 من الغايات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء: زيادة سرعة ونجاعة الأنشطة الأساسية للمحكمة المتمثلة في عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات وأعمال جبر الأضرار، مع الحفاظ على اتسام إجراءاتها بالاستقلال والعدالة وأرفع درجات الامتياز وحماية سلامة ورفاه الأشخاص المعنيين، ولا سيما المجني عليهم والشهود. الغاية 6 من الغايات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء: المضي في تعزيز التمرس المهني والتفاني والنزاهة في جميع عمليات المحكمة. الغاية 7 من الغايات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء: تهيئة وضمان بيئة عمل سالمة ومصونة الأمن محورها رفاه الموظفين واستمرار تحسين قدراتهم. الغاية 8 من الغايات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء: التوصل إلى تمثيل جغرافي وتوازن بين الجنسين أكثر إنصافاً، ولا سيما في الوظائف من الفئات العليا. *الغاية 9 من الغايات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء:* إدارة الموارد على نحو فعال متماسك شفاف مسؤول قابل للتكيف، والمضي في تنمية استدامة المحكمة وصمودها حيال المخاطر المستبانة.

(d) إدارة الاعتمادات الخاصة بمكتب المدّعي العام، بما في ذلك الموافقة والتصديق على المصروفات، وإعداد تقديرات مفصَّلة للأثر المالي للأنشطة التي يؤديها المكتب، والإبلاغ عن المصروفات والتنبؤ بها؛

(e) تسيير شؤون طلبات المكتب لتوفير السلع والخدمات التي تستلزم دعماً من وحدة الشراء ومن سائر كيانات قلم المحكمة؛

(f) تدبر الجوانب الإدارية والمالية لجميع الوظائف التي يتألف منها ملاك العاملين في المكتب، بما في ذلك المساعدة المؤقتة العامة، والموظفون بموجب عقود قصيرة المدة، وفرادى المقاولين؛

(g) التسيير الدقيق لشؤون الأموال المخصَّصة للعمليات الميدانية وللأنشطة المتصلة بالشهود، والأسفار في مهمات رسمية؛

(h) إسداء الخبرة التخصصية وتقديم المساعدة التقنية إلى شُعب المكتب وأقسامه فيما يتعلق بتطبيق النظام المالي والقواعد المالية والإجراءات والسياسات ذات الصلة؛

(i) القيام على نحو فعال بمتابعةِ ومراقبةِ استخدام الموارد طبقاً لنظام المحكمة المالي وقواعدها المالية، بغية تدبر شؤون الاعتمادات المخصَّصة للمكتب على النحو الأكثر فعالية؛

(j) إسداء الإرشاد فيما يتعلق بالسياسات عند الطلب، وتدبر وتحليل الموارد الخارجة عن الميزانية المخصَّصة للأنشطة غير المرتقبة و/أو غير المهيأ لها في الميزانية؛

(k) تنظيم وإجراء حلقات عمل سنوية بشأن المسائل المالية وبشأن المستجدات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وذلك لتدريب الموظفين المعنيين بتسيير شؤون المكاتب الميدانية؛

(l) إسداء المشورة التخصصية فيما يتعلق بالمحاسبة والشؤون المالية والنظم ذات الصلة إلى شعب المكتب وأقسامه، بما في ذلك المكاتب القائمة خارج المقر؛

(m) إسداء المشورة التخصصية، بالعمل بصفة منسِّق للمكتب، بالتفاعل الوثيق مع الأقسام والوحدات المعنية في سائر أجهزة المحكمة فيما يتعلق بما يلي:

(i) مراجعة وتقييم السياسات والإجراءات النافذة فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والشؤون المالية وشؤون الترجمة الفورية وشؤون إعداد المحاضر وشؤون الترجمة التحريرية؛

(ii) إعداد مقترحات خاصة بالتحديثات والتحسينات المراد إدخالها على السياسات والإجراءات المتعلقة بالشؤون الإدارية وشؤون الترجمة الشفوية وشؤون إعداد المحاضر وشؤون الترجمة التحريرية؛

(n) تقييم الاحتياجات إلى خدمات الترجمة الشفوية وإعداد المحاضر والترجمة التحريرية دعماً لأنشطة التحقيق وأعمال المقاضاة التي يضطلع بها المكتب، وذلك في الوقت المناسب ومع التدبر الواعي للتكاليف وبصورة ناجعة؛

(o) إسداء المشورة التخصصية فيما يتعلق بالمسائل اللغوية التي تقوم خلال الإجراءات القانونية والمشاورات الداخلية التي يجريها المكتب بشأن مسائل السياسات والإجراءات؛

(p) تنظيم وإجراء حلقات عمل مشتركة بين الممارسين وموفِّري الخدمات لتعظيم نتائج الإجراءات؛

(q) توفير ما يلي في الوقت المناسب وبدرجة جودة عالية:

(i) الترجمة الشفوية في الميدان وخلال الفعاليات وعلى الهاتف؛

(ii) نَسْخ كلام الأدلة السمعية والبصرية ومراقبة جودته؛

(iii) ترجمة ومراجعة الأدلة التي يجمعها المكتب ووثائقه الأساسية المتعلقة بالسياسات وبالتوعية؛

(iv) فحص جودة المواد المعهود بإعدادها إلى مهنيين لغويين خارجيين معتمدين أو المعدّة بلغات هي أقل انتشاراً تكون الخبرة التقنية الرسمية فيها غير كافية؛

(v) الاضطلاع بترجمة الوثائق ترجمةً تحريرية إيجازية وبحجب معلومات فيها وبتحريرها، وبإعداد ترجمات/شروح كلام المواد السمعية البصرية، وبتمييز اللغات المستعمَلة، وبغير ذلك من أنشطة دعم المشاريع التي تستلزم توفُّر الخبرة اللغوية ضمن المكتب.

226. إن قسم الخدمات يقوم أيضاً بتمثيل المكتب عند البحث في الشؤون المالية وشؤون الميزانية وشؤون الموارد أمام جمعية الدول الأطراف ومكتبها وأفرقتها العاملة، ولجنة الميزانية والمالية، والمراجعين الخارجيين، ولجنة المراجعة، ومكتب المراجعة الداخلية، وسائر أصحاب الشأن مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. ثم إن مدير القسم الرئيسي يتولى تمثيل المكتب في المبادرات والمشاريع ذات الصلة التي تشمل بنطاقها المحكمة جمعاء.

موارد الميزانية **5 535.8 ألف يورو**

227. ينطوي مقدار الموارد المطلوبة على زيادة مقدارها 174.8 ألف يورو (3.3 في المئة). إنها تمثل صافي أثر تطبيق المعدَّلات الجديدة المعمول بها في نطاق نظام الأمم المتحدة الموحَّد والتخفيضات التي يمكن تحقيقها في التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

228. لقد تسنى لوحدة التخطيط والمراقبة الماليين، بفضل الجهود المستمرة المبذولة لتبسيط السيرورات وأنساق تسلسل الأعمال، تدبر أمر عبء العمل الإضافي وتحقيق مكاسب كبيرة متأتية عن زيادة النجاعة وذلك بنفس البنية الأساسية لملاك موظفيها. لقد دعمت وحدة التخطيط والمراقبة الماليين مراجعة الإجراءات والسيرورات التي تلزم خبرتها ووظائفها فيما يخصها، وشاركت في إجرائها مشاركة فعالة. وقد حُقِّقت زيادات في النجاعة وأفيد بها في السنوات الماضية. وتتوخى هذه الوحدة مواصلة الحفاظ على جودة النتائج التي تحققها وعلى المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة التي تم تمييزها وتحقيقها في السنوات السابقة في عدد من المجالات من قبيل:

(a) تهيئة قوائم مرجعية للمطالبات المتعلقة بالسفر بغية زيادة الدقة وتقليص وقت التجهيز؛

(b) أتمتة الإجراء الخاص بطبع أرقام التسجيل المسبق لتقليص الوقت الذي يستغرقه التوفيق بين حسابات المكاتب القُطرية والتقارير المتعلقة بالعمليات؛

(c) العمل مع فريق تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP والقسم المعني بالميزانية التابع لقلم المحكمة بغية توحيد "لوحة قيادة" تنفيذ الميزانية استناداً إلى النموذج وشكل البيانات اللذين تعدهما وحدة التخطيط والمراقبة

الماليين، ليتم بذلك تقليصُ الوقت الذي يستغرقه إعداد التقارير الإدارية وزيادةُ دقةِ واتّساقِ المعلومات في شتى وحدات المحكمة؛

(d) تحسين نظام الطلبات المقدَّمة إلكترونياً في وحدة التخطيط والمراقبة الماليين الذي يقوم بأود التجهيز دون استعمال الورق ويقلِّل الحاجة إلى تبادل الرسائل الإلكترونية المستهلك للوقت؛ كما يتيح الاطّلاعَ بسهولة على حال الطلبات وعلى الإحصائيات المتعلقة بتجهيزها.

لقد أفضت هذه المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة إلى استيعاب مقادير أكبر من الأعمال، وتحسين رصد ومراقبة الأنشطة، وزيادة الشفافية، والارتقاء بمستوى جودة توفير الخدمات.

229. وتسنى لوحدة التخطيط والمراقبة الماليين تقديم دعم عالي مستوى الجودة لتلبية ما ينبثق عن أنشطة المكتب الاشتغالية من احتياجات مزيدة التعقيد، دون طلب موارد إضافية. بيد أن تزايدَ التعقيد الذي يكتنف العمليات (مثل الحاجة إلى تصميم وتنفيذ حلول ناجعة وفعالة لزيادة أمن الموظفين الموفدين في بعثات وذلك بتقليص وقع عمليات المكتب مع السهر على التقيد الكامل بالإطار التنظيمي للمحكمة) وزيادةَ مقدار المعاملات التي يتعين تدبر أمرها يستنفدان القدرات التي تهيئها الموارد المتوفرة لوحدة التخطيط والمراقبة الماليين.

230. وإذ تضع وحدة التخطيط والمراقبة الماليين في اعتبارها البيئةَ المالية التي تُقدَّم فيها هذه الميزانية المقترحة فإنها لا تطلب موارد إضافية لعام 2021. لكن يُحتمل، كما بيَّنه التقييم الذي قُدِّم مع ميزانية عام 2020 [48]، إذا لم يعالج في السنوات المقبلة عدم التطابق بين عبء العمل والموارد المتوفرة، أن تُعرَّض للخطر قدرة هذه الوحدة على أداء وظائفها البالغة الأهمية على نحو سليم[49].

231. فوحدة التخطيط والمراقبة الماليين تؤدي دوراً أساسياً ولا سيما في السهر على علُو درجة جودة أداء الوظيفتين الأساسيتين المتمثلتين في تتبع ومراقبة تنفيذ الميزانية وتقديم التقارير ذات الصلة على نحو سليم[50]. إنها تتكفل بتطبيق ضوابط المراقبة على جميع المعاملات المالية التي يجريها المكتب والتي يتنامى حجمها سنوياً (مثل تصديق زهاء 400 1 طلب سفر في السنة مع ما يتصل بها من تحقق من تقرير السفر، وزهاء 400 طلب يتعلق باستحداث أوامر الشراء مع ما يتصل بها من تحقق من السلع/الخدمات المستلمَة والتصديق عليها) - قبل إحالتها إلى وحدات قلم المحكمة لتنجيز تناولها الإداري.

232. ويضاف إلى ذلك أن وحدة التخطيط والمراقبة الماليين تقدم الدعم للمدير الرئيسي واللجنة التنفيذية في تحليل وتقييم الاتجاهات والأثر المالي الذي يُحتمل أن يترتب على عمليات المكتب خلال تنفيذ الميزانية، بحيث يتسنى إسداء المشورة إلى المدّعيـ(ـة) العامـ(ـة) على نحو سريع وشفاف بشأن سبل تحقيق غايات المكتب مع التقيد الكامل بالإطار المالي والتوجيهي للمحكمة.

233. وتدعم وحدة التخطيط والمراقبة الماليين أيضاً المدير الرئيسي في تواصله مع أصحاب الشأن الداخليين والخارجيين وذلك بتقديم البيانات والتقارير والقيام بتحليل الجوانب المالية لأنشطة المكتب.

---

(48) انظر الوثيقة ICC-ASP/18/10 (*ميزانية عام 2020 البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية*).

(49) استُبين وجود هذا الخطر في سياق عملية تقييم المخاطر التي أُجريت بتيسير من مكتب المراجعة الداخلية، فضُمِّن في سجل المخاطر الذي يمسكه القسم.

(50) كثيراً ما تُتَّبع السياسات والإجراءات التي تضعها وحدة التخطيط والمراقبة الماليين باعتبارها معياراً للمحكمة. فعلى سبيل المثال اقترح مكتب المراجعة الداخلية إمكان أن تَتَّبع المحكمة المبادئ التوجيهية الداخلية التي وضعها مكتب المدّعي العام بمثابة مرجع في إعدادها إجراءات العمل القياسية الخاصة بوثائق الالتزام المتنوعة. انظر المراجعة المتعلقة باستخدام وثائق الالتزام المتنوعة (الوثيقة OIA.06.19).

234. وتقوم وحدة التخطيط والمراقبة الماليين بإدماج طلبات العتاد والبرمجيات الحاسوبيين الواردة من مستعمليها في إطار الأعمال ضمن إطار خطة للمكتب خاصة بالشراء، وتتحقق من التقيد بالمعايير والقواعد في مجال الميزانية، وتنسق مع وحدة الشراء التابعة لقلم المحكمة للسهر على توفير السلع والخدمات في الوقت المناسب وعلى نحو فعال.

235. وتنخرط وحدة التخطيط والمراقبة الماليين في التحسين المستمر لجودة سيروراتها وفي العمل لتقديمها المعلومات إلى المكتب في الوقت المناسب وضمان دقة هذه المعلومات لمساعدة الإدارة في عملية اتخاذها القرارات. كما إن هذه الوحدة حققت، بمساعدة تقنية من الفريق المعني ببرمجيات تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP التابع لقلم المحكمة، المزيد من تحسين "لوحة القيادة" التي صممتها لمتابعة تنفيذ شتى بنود الميزانية. فغدت البيانات ذات الصلة تتاح مع آخر ما يتوفر منها في منتصف ليلة اليوم السابق، بدلاً من نهاية كل شهر[51]. وبعد فترة تجريبية وسِّع نطاق هذا النموذج ليشمل باقي وحدات المحكمة. إن "لوحة القيادة" المحسَّنة هذه تزيد من الشفافية في استخدام الموارد وتهيئ نظرة عامة مشتركة إلى تنفيذ الميزانية في شتى وحدات المحكمة.

236. وتستطلع وحدة التخطيط والمراقبة الماليين أيضاً إمكانية تقييس وأتمتة تقارير أخرى مستخدمة ضمن مكتب المدّعي العام. وقد طُلب من وحدة تطوير الحلول المؤسسية تقييم البدائل البرمجية التي يمكن أن تفضي إلى توفير تطبيقات لتحليل البيانات دعماً لوحدة التخطيط والمراقبة الماليين وتقليصاً للتدخل اليدوي في تجهيز المعلومات المتوفرة. وقد تعيَّنت مراجعة الأولويات بسبب الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ولم تُنجَّز وحدة تطوير الحلول المؤسسية التحليل في عام 2020.

237. وتؤدي وحدة الخدمات اللغوية دوراً أساسياً في سد الاحتياجات على صعيد النهوض بتقديم الخدمات اللغوية لديوان المدّعي العام، وذلك في المقام الأول فيما يتصل بأمور منها أنشطته في مجال الإعلام، والإبلاغ، والسياسات، وإيداع الوثائق، والاتصالات. بيد أنها تظل أيضاً تسدي المشورة وتعمل بتعاون وثيق مع الأفرقة المتكاملة بدءاً من لحظة فتح عملية التدارس الأولي وحتى لحظة إنهاء تقديم حجج الدفاع، عادة. وبذلك تتكفل وحدة الخدمات اللغوية باستمرارية تقديم الخدمات (بما في ذلك خدمات اللغات الأصعب توفيراً) وبالتطبيق المنتظم للسياسة والممارسة السليمتين في مجال اللغات على نحو يشمل بنطاقه شتى الأفرقة والشُّعب، مع احترام القيود المفروضة في مجال الأمن المادي وأمن المعلومات التي غالباً ما تكون صارمة لكنها متغيرة.

238. وتواصل وحدة الخدمات اللغوية تقديم الخدمات بطائفة واسعة من اللغات الشائعة واللغات الأقل شيوعاً، هي لغتا العمل واللغات الرسمية ولغات التعاون ولغات الحالات التي يزيد عددها عن 70 لغة. ويظل بعض اللغات، مثل الإنكليزية والفرنسية والعربية، يُستعمل في أعداد كبيرة من الأنشطة (تضخَّمت في عام 2020 بسبب كثرة ما يتوجب الكشف عنه من المعلومات والوثائق في قضية *بكاتوم وانْغَيْسونا*)، بينما تتقلب الحال نقصاناً وزيادةً بحسب حركة الجزر والمد في مختلف الحالات والمناحي المحدَّدة التي يتّبعها المكتب في التحقيق. وتسعى وحدة الخدمات اللغوية دائماً إلى القياس الحصيف للجهود اللازمة لتمييز مهنيي اللغات واختبارهم وتوظيفهم والاستفادة المثلى من شتى الخيارات التعاقدية المتاحة بغية استبانة الموارد اللازمة على وجه التحديد والآجال الواجب التقيد بها لكي يتسنى لها توفير الخدمات على نحو فعال وإقامة التوازن الأفضل بين الحيطة المالية والتأهب القضائي. إن وحدة الخدمات اللغوية، إذ تضع نصب عينيها هذا الشاغل المتعلق بالميزانية على وجه التحديد، تستطلع الخيارات المتاحة

(51) انظر الحاشية 38 فيما تقدم. وتلك واحدة من أدوات التحليل التي وضعها القسم لمراقبة تنفيذ بنود الميزانية وإسداء المشورة إلى المدّعية العامة سهراً على إدارة الموارد التي تخصصها الجمعية لتحقيق غايات مكتب المدّعي العام إدارة سليمة.

للتوظيف المحلي ضمن البلد وتستعين على نحوٍ حصيفٍ بالمهنيين المستقلين عندما يمكن ضمان الجودة وأمن المعلومات.

239. إن الجمعية أقرت فيما يخص عام 2020 وظيفة مراجع (للغة العربية) للنهوض بأود عبء العمل المتزايد المقدار والمتعاظم الصعوبة للترجمة من العربية إلى كلتا لغتي العمل ومن هاتين اللغتين إلى العربية، ما يتطلب فهماً للجوانب الثقافية واللغوية المتنوعة لعالم اللغة العربية المتعددة اللهجات المستعملة في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في دارفور بالسودان والحالة في مالي والحالة في ليبيا وفي إطار عملية التدارس الأولي للحالة في فلسطين التي ينظر فيها مكتب المدّعي العام. ويطلب استمرار تمويل هذه الوظيفة. إن المهمة الأساسية لشاغل هذه الوظيفة تتمثل في تطبيق المعايير المناسبة والمتسقة لجودة الترجمة والمصطلحات تكفلاً بإمكان التعويل على ترجمات المكتب المستخدمة في اتّباع مناحي التحقيق وتقديم الأدلة في الوقت المناسب وبشكل جاهز للعرض في قاعات المحكمة في مرحلة المقاضاة. وعند إعداد هذه الوثيقة كانت وحدة الخدمات اللغوية قد أنجزت أعمالها في مجال الترجمة التحريرية وإعداد المحاضر تحضيراً لمحاكمة *الحسن*. ونظراً إلى حجم الأدلة الواجب تجهيزها وما تتسم به من تعقيد وإلى الطائفة الواسعة من اللغات المستعملة في هذه القضية فقد تبيَّن أن هذا المشروع يستلزم مقداراً طائلاً من الوقت ومن الموارد. وثمة أمور، منها تسليم *عبد الرحمن* إلى المحكمة مؤخراً، تجعل فريق اللغة العربية يظل مكوّناً رئيسياً من مكوّنات وحدة الخدمات اللغوية.

240. وقد واصلت وحدة الخدمات اللغوية في عام 2020 تعاونها مع وحدة تطوير الحلول المؤسسية والمستفيدين من الخدمات لتهذيب نظامها الخاص بتسلسل أعمال إعداد المحاضر والترجمة التحريرية المصمَّم خصيصاً لهذا الغرض وتبسيط الاستعانة به على المنوال المباشر. وبإتاحة المزيد من الوظائف والسمات فيه تأمل وحدة الخدمات اللغوية أن تتمكن بمواردها المتوفرة بمقاديرها الحالية من أن تلبي في المستقبل الطلبَ المتزايد دون الاضطرار إلى طلب موارد إضافية. كما استَحدثت وحدة الخدمات اللغوية قدرة على الاضطلاع بمهام أخرى لم تكن تولى لها الأولوية سابقاً وذلك من خلال الترابط مع برنامج تحليل الأدلة المسمى Ringtail وبرنامج تدبر الوثائق المسمى Records Manager (RM) للارتقاء بنجاعة تدبرها للوثائق وضوابط الاطلاع عليها، والتنسيق فيما يتعلق بالجهات المتعامَل معها، وتوفير الخدمات، ما حقق أموراً منها استبعاد الازدواج في تقديم الأدلة، وأتمتة المهام المتصلة بأمن المعلومات وبالإبلاغ، وتهيئة "لوحة قيادة" لتوفير الخدمات على المنوال الآني. وقد واصلت وحدة الخدمات اللغوية في عام 2020 تنفيذ خططها الرامية إلى المزيد من توسيع نطاق أتمتة السيرورات بالمضي في دمج مترابَطِها القائم بالفعل الخاص بإدارة الصلات واستحداث نظام مجدَّد لطلب الترجمة الشفوية والتخطيط ذي الصلة (مرتبط بنظام تخطيط المهمات الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء الذي يجري تطويره حالياً).

241. لقد تحلى قسم الخدمات بدرجةٍ كبيرة من القدرة على التكيُّف والصمود إزاء أزمة كوفيد-19. وأجرى فريق المحكمةً المعني بتدبُّر الأزمات عملياتٍ منتظمة لتقييم الإنتاجية. وقد أفادت كلٌ من وحدة التخطيط والمراقبة الماليين ووحدة الخدمات اللغوية بأنها تنهض جيداً بعبء العمل المضطلع به. وقد وُجِهت بعض المشكلات المتصلة بالمعدات وبالتوصيلية، وزاد منوالُ العمل عن بعد من الحاجة إلى ضمان محيانيةِ ودقةِ التواصل مع الأفرقة العاملة في المكتب وسائر الشركاء المؤسسيين في المحكمة.

242. وبقدر ما يتعلق الأمر بمجالات مسؤولية كلٍ من الوحدات المعنية على وجه التحديد، فإن الوضع كما يلي:

(a) *إعداد الميزانية*: إن الحصول على معظم المعلومات اللازمة للعمل على تحضير الميزانية يستلزم التواصل مع شُعبِ وأقسامِ مكتب المدّعي العام. وإزاء تعذر الاجتماع حضورياً، نظمت وحدة التخطيط والمراقبة الماليين جلسات بواسطة منصة الائتمار عن بعد المسماة WebEx، وأجرت مكالمات هاتفية، وعمليات تبادلٍ للملفات من أجل جمع المعلومات. وقد أحدث منوال العمل هذا

ضغطاً أعلى من المعتاد على وحدة التخطيط والمراقبة الماليين فيما يخص جمعَ طلبات الشُعب للموارد ودمجَها ضمن إطار ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة وتقديمَ المقترح. والحال أن وحدة التخطيط والمراقبة الماليين كانت قد عزَّزت بالفعل تكثيف استخدام تبادل الوثائق والملفات المشتركة الإلكتروني في نظام تدبُّر الوثائق المسمى Records Manager (RM) قبل أزمة كوفيد-19. إن اتّباع الوحدة هذا النهج الاستباقي جعل المسائل الحقيقية التي وُوجِهت في بادئ الأمر مرتبطة بمشكلاتِ توصيلية الإنترنت أكثر من ارتباطها بالإجراءات التي تطبّقها الوحدة. فالفريق يتمتع بالمهارات اللازمة للعمل عن بعد. فقدرته على أن يستعمل موارده الاستعمالَ الأمثل تتوقف في نهاية الأمر على قدرة شركائه في العمل في شتى وحدات المكتب على تقديم الوثائق في شكل رقمي.

(b) *التوفيق بين الحسابات*: إن الحصول على الوثائق الداعمة للتقرير المتعلق بالمصروفات المتصلة بالسفر يستلزم عادةً تفاعلاً مع مختلف موظفي مكتب المدّعي العام وتلقي تعقيبات منهم مع تقديم ورقة نهائية. كما إن الوثائق الداعمة للتقارير المتعلقة بالمصروفات الاشتغالية تستند بوجه عام إلى مواد ورقية. وللتكفل بإعداد تقرير كامل تستلزم العمليات المعنية بعض التفاعل مع الموظفين المشاركين في المهمات المعنية، ومسؤول (مسؤولي) التنسيق، وماسك (ماسكي) حسابات وثائق الالتزام المتنوعة. وإزاء تعذر التواصل وجهاً لوجه، جرى التفاعل عبر البريد الإلكتروني لضمان تقديم التقرير المتعلق بالمصروفات المتصلة بالسفر والتقارير المتعلقة بالمصروفات الاشتغالية في الآجال المحدَّدة المعتادة. وقد استحدثت وحدة التخطيط والمراقبة الماليين ملفات جديدة في نظام تدبُّر الوثائق (RM) عوضاً عن تقديم نسخ ورقية. إنها تواءمت بسهولة مع استعمال برمجيات Nitro ونظام RM عوضاً عن تقديم وثائق ورقية. وخلال عملية التكيُّف قُبِلت صور الإيصالات بمثابة مستندات داعمة كما قُبِل الإقرار عبر البريد الإلكتروني بدلاً من التوقيع، أو التوقيع الإلكتروني على الوثائق المقدَّمة بنسق PDF عندما تعذر الاستنساخ الإلكتروني. وواجهت الجهات التي تتعامل معها الوحدة بعض المصاعب في تقديم التقارير بسبب الافتقار إلى طابعات وناسخات في المنزل أو تعذُّر إرسال الوثائق الأصلية من المكاتب القُطرية (وهي تلزم في إطار جمع الأدلة والإفادات أو التقارير). وعندما قامت مشكلات أمكن في جميع الحالات الاستعانة بالبريد الإلكتروني أو بالهاتف لاستيضاح الأمور وظل يحدو وحدةَ التخطيط والمراقبة الماليين الحرصُ على إسداء المشورة ودعم الأعمال بدرجة عالية من الجودة.

(c) *الإبلاغ عن التنفيذ ومتابعته*: استُعيض عن اجتماعات تخطيط الأعمال المتعلقة بالميزانية وغيرها من الاجتماعات المحدَّدة الطابع باجتماعات عن بعد عبر منصات WebEx وWhatsApp وSkype؛ واستعيض عن أشكال التفاعل الأخرى بالتراسل الإلكتروني. ويُضمن بالتواصل المستمر توزيعُ التقارير ضمن الآجال المحدَّدة المعتادة. إن النظامَ الداخلي للطلبات الإلكترونية الخاص بمكتب المدّعي العام، الذي طوَّرته وحدة التخطيط والمراقبة الماليين، والنهجَ المركزي الذي يتّبعه المكتب يتيحان تقديمَ الجهات الطالبة بصورة إلكترونية جميعَ الطلبات المتصلة بالموارد البشرية (المساعدة المؤقتة العامة، وعقود الخدمات الخاصة، وعقود التعيين لفترة قصيرة) والشؤون غير المتصلة بالعاملين (الاستعانة بجهات خارجية لتوفير الخدمات، والشراء، إلخ)، فتقوم وحدة التخطيط والمراقبة الماليين بتجهيز هذه الطلبات وتصديقها. أما الاستيضاحات والتوضيحات فتجري عند اللزوم بواسطة نظام الطلبات الإلكتروني نفسه، أو بالبريد الإلكتروني أو الهاتف في بعض الحالات. ويتيح النفاذُ من خلال نظام Citrix إلى نظام الطلبات الإلكتروني الخاص بوحدة التخطيط والمراقبة الماليين ونظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP ونظام تدبُّر الوثائق (RM) الاضطلاعَ بهذه الأنشطة على نحوٍ سلس.

(d) *الترجمة التحريرية وإعداد المحاضر*: إن جميع السيرورات التقنية لعمل أفرقة الترجمة التحريرية وإعداد المحاضر، سواءٌ أكانت داخلية ضمن وحدة الخدمات اللغوية أو قائمةً على التفاعل مع جهات خارجية (مثل الأفرقة المتكاملة أو وحدة المعلومات والأدلة أو الجهات الخارجية التي تقدم الخدمات)، تدار بصورة كاملة تقريباً عن طريق نُظُم تكنولوجيا المعلومات، مثل نظام تدبُّر الوثائق (RM) وبرنامج تحليل الأدلة المسمى Ringtail ونظام طلب الخدمات اللغوية (LSRS) والبريد الإلكتروني والنظام المسمى SharePoint. ولم يستلزم ذلك أية تعديلات كبرى. وفي ظل تعذر عقد جلسات حضورية، تُدبِّر أمر التواصل مع موظفي وحدة الخدمات اللغوية وغيرهم من موظفي مكتب المدّعي العام وسائر شركاء المحكمة والشركاء/المقاولين الخارجيين بواسطة الطائفة المتاحة من وسائل تكنولوجيا المعلومات مثل الهاتف والبريد الإلكتروني ومنصة Signal/WhatsApp، ومنصة WebEx. وتكيُّفاً مع نقص الإنتاجية الناجم عن جائحة كوفيد-19 (المعزو مثلاً إلى مسائل العناية بالأطفال/تربيتهم)، وتدبُّراً لأمر النهوض بعبء الطلبات الثقيل، ثابر فريق إعداد المحاضر وفريق الترجمة التحريرية على إيلاء الأولوية للعمل الجاري على أساس أهم أنشطة المكتب (وهي عادةً أعماله المتصلة بأنشطة جلسات المحكمة). وقد انصبَّت موارد وحدة الخدمات اللغوية انصباباً كاملاً على مهامها التي يتعيَّن عليها النهوض بها في المقام الأول نظراً إلى ارتفاع الطلب الدائم وغير المنقطع على الخدمات الأساسية في مجال إعداد المحاضر والترجمة التحريرية (المقترن بالضغط من أجل التقيد بالآجال، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بمحاكمة *الحسن* ومحاكمة *بكاتوم وانْغَيْسونا* وأنشطة التحضير لجلسة اعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن*). أما النقص في القدرة الداخلية في مجال الترجمة التحريرية وإعداد المحاضر فقد تُدبِّر أمره من خلال الاستعانة على نحوٍ دقيق الاستهداف بجهات خارجية توفِّر هذه الخدمات. وقد ساعد أحد مترجمي وحدة الخدمات اللغوية قسمَ الخدمات اللغوية التابع لقلم المحكمة في ترجمة مستعجلة لمواد غير سرية تتعلق بجائحة كوفيد-19 من اللغة الهولندية إلى اللغة الإنكليزية. لقد ثبت أن سيرورات الترجمة التحريرية وإعداد المحاضر مقاومةٌ للصدمات إلى حدٍ كبيرٍ جداً. وفي إطار تحسين السيرورات المستمر يسدي فريق إعداد المحاضر حالياً المشورة إلى شُعب المكتب بشأن الجوانب العملية للتنفيذ والجدوى والممارسة الفضلى فيما يتعلق بإعداد المحاضر انطلاقاً من المقابلات المسجَّلة المجراة عن بعد. إن بعض المناويل المحدَّدة الطابع لعمل المترجمين التحريريين ومعدي المحاضر أثارت في بعض الحالات مصاعب معيَّنة تبيَّن أنها تسبب مشكلات كما أفيد به في تقرير تقييم الأثر الذي قُدِّم إلى فريق تدبُّر الأزمات (مثل مشكلات عرض الحروف وطقومها في بيئة Citrix، وعدم تكامل برمجيات إعداد المحاضر والعتاد ذي الصلة (الدوَّاسات)، وصِغَر الشاشات أو عدم توفر شاشة ثانية، وتعذُّر طبع الوثائق). ويضاف إلى ذلك أن بعض الموظفين الذين يتولون مسؤوليات في التواصل مع جهات خارجية (منهم موظفون عاملون في فريق الترجمة التحريرية وفريق إعداد المحاضر) ليس لديهم هواتف محمولة من الهواتف التي توفِّرها المحكمة للتواصل على النحو الأسرع والأكثر فعاليةً مع الجهات الخارجية المتعاقد معها لتوفير خدمات الترجمة وإعداد المحاضر، ما يمكن أن يفضي إلى إبطاء تسليم الأعمال المعنية. وينجم عن ذلك حالياً أن التواصل يجري إلى حدٍ كبير عن طريق التفاعل بالبريد الإلكتروني الذي يُعتبر وسيلة أبطأ.

(e) *الترجمة الشفوية*: إن معظم مهمات الترجمة الشفوية المؤداة في الميدان توقفت بمفعول فوري بعد اعتماد التدابير المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وعلى العكس من ذلك تزايد الطلب على الترجمة الفورية المؤداة عن بعد (عن طريق الهاتف عادةً). ولذا فإن طلبات الخدمات التي قدمتها الأفرقة المتكاملة حتى تاريخه لُبِّيت جميعها على نحو كامل بواسطة النُظُم والإجراءات المعمول بها بالفعل. واستباقاً لاستمرار وجوه التعقيد التي تعتري السفر، يواصل فريق الترجمة الشفوية إيلاء الأولوية لتمييز مهنيي الترجمة الفورية العاملين ضمن

البلدان المعنية/على الصعيد المحلي في بلد الوجهة (وذلكم اعتبارٌ للأجل الطويل مأخوذٌ به بالفعل لأسباب مالية). ويواصل فريق الترجمة الفورية الاتصال النشط مع الأفرقة المتكاملة والتراجمة الميدانيين (بواسطة الهاتف، والبريد الإلكتروني، ومنصة Signal/WhatsApp، ومنصة WebEx) لاستبانة الاحتياجات مسبقاً والسهر على التأهب على أفضل وجه ممكن لأداء المهمات عند استئنافها. وقد سبق لفريق الترجمة الشفوية منذ بضع سنوات خلت أن توقَّع الحاجة إلى سياسةٍ وممارسةٍ فيما يتعلق بزيادة الطلب على أعمال ترجمةٍ شفويةٍ مؤداة عن بعدٍ أكثرَ عدداً (وأكثرَ تعقيداً). إنه يظل يتشاور باستمرار مع الأفرقة المتكاملة ويسدي حالياً المشورة لشُعب المكتب بشأن التنفيذ العملي، والجدوى، والممارسة الفضلى، فيما يتعلق بالترجمة الشفوية للمقابلات المجراة عن بعد. وفي المنحى ذاته يواصل فريق الترجمة الشفوية توسيع نطاق المواد الجديدة للاختبار عن بعد ووسائل أداء أعمال التوظيف عن بعد وتطوير هذه المواد والوسائل.

الموارد من الموظفين **4 902.7 ألف يورو**

243. ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها 126.2 ألف يورو (5.3 في المئة). وينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة على زيادة مقدارها 356.9 ألف يورو (17.6 في المئة). إن الزيادات المعنية تعزى إلى أثر تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد إذ ليست هناك طلبات جديدة لتوفير المزيد من الموظفين. وسيتألف ملاك قسم الخدمات في عام 2021 من 26 وظيفة ثابتة، و27 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة يمثل تمويلها متطلباً متكرّراً منها وظائف تراجمة يعملون في الميدان (20.76 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *2 521.0 ألف يورو*

244. يتألف قسم الخدمات من وحدتين ويشرف عليه المدير الرئيسي (من الرتبة ف-5).

245. ويرأس وحدة التخطيط والمراقبة الماليين موظف معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-3)، ويتألف ملاكها من الوظائف التالية البيان:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
موظف معني بالشؤون الإدارية	ف-3	1
موظف معاون معني بالشؤون الإدارية	ف-2	1
مساعد معني بالشؤون المالية والإدارة العامة	خ ع – رأ	3
المجموع		**5**

246. ويرأس وحدة الخدمات اللغوية منسق لغوي (من الرتبة ف-4)، ويتألف ملاكها من الوظائف التالية البيان:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
منسِّق لغوي	ف-4	1
مراجع (واحد للغة الإنكليزية وواحد للغة الفرنسية)	ف-4	2
منسِّق للترجمة الشفوية	ف-3	1
مترجم (للغة الإنكليزية)	ف-3	1
مترجم (للغة الفرنسية)	ف-3	1
مترجم (للغة العربية)	ف-3	1
مترجم معاون (للغة الإنكليزية)	ف-2	1

مترجم معاون (للغة الفرنسية)	ف-2	1
مترجم معاون (للغة العربية)	ف-2	1
مساعد معني بالخدمات اللغوية	خ ع – رأ	3
منسِّق رئيسي معني بالمحاضر	خ ع – رأ	1
منسِّق ومدقِّق للمحاضر	خ ع – رأ	1
مدقِّق للمحاضر	خ ع – رأ	4
مساعد معني بإعداد المحاضر	خ ع – رأ	1
المجموع		**20**

المساعدة المؤقتة العامة *2 381.7 ألف يورو*

247. يظل قسم الخدمات يحتاج إلى موارد توفَّر في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل الترجمة، وإعداد المحاضر، والترجمة الشفوية الميدانية، وطائفة واسعة من الخدمات المالية والتخطيطية والإدارية التي تقدَّم بمثابة دعم مباشر لأنشطة المكتب. وعليه فإن من الضروري مواصلة توفير الموارد الحالية.

248. ويقوم القسم، من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع الجهات التي يتعامل معها، بتحليلٍ وتقييمٍ دقيقين لأفضل السبل الكفيلة بقرن النجاعة والفعالية في توفيره خدماته ضمن حدود الموارد المقرّة.

249. وتتوزع وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لعام 2021 كما يلي، بحسب الترتيب التنازلي للرتب في القسم. إن الوظائف المعنية تمثل متطلباً متكرّراً لسنوات متعددة، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*	*المدة بالشهور*	*المكافئ بمعادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل*	
مراجع (للغة العربية)	ف-4	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معني بالترجمة	ف-3	1	12	1.00	متطلب مستمر
مترجم	ف-3	7	84	7.00	متطلب مستمر
مترجم معاون	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
منسِّق معاون معني بالترجمة الشفوية	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معاون معني بالشؤون الإدارية	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
مترجم مساعد	ف-1	2	24	2.00	متطلب مستمر
مساعد إداري	خ ع – رأ	1	12	1.00	متطلب مستمر
مدقِّق للمحاضر	خ ع – رأ	3	36	3.00	متطلب مستمر
مساعد معني بالخدمات اللغوية	خ ع – رأ	1	12	1.00	متطلب مستمر
ترجمان ميداني	خ ع – رأ	8	38	3.16	متطلب مستمر
المجموع		**27**	**266.0**	**22.16**	

الموارد غير المتصلة بالعاملين **633.1 ألف يورو**

250. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 308.3 آلاف يورو (32.7 في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف اللوازم والمواد. إن الموارد المطلوبة تمثل مطلباً متكرِّراً، ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

251. ويستمر المكتب على معاملته المركزية لبعض بنود الميزانية غير المتصلة بالعاملين - مثل بند "الخبراء الاستشاريون" وبند "اللوازم والمواد" وبند "الأثاث والعتاد" وبند "التدريب"[(52)] - بحيث يتسنى له التحرك بسرعة ومرونة لتلبية الاحتياجات المتغيِّرة التي قد تطرأ خلال تنفيذ الميزانية. إن الموارد المطلوبة في إطار ميزانية عام 2021 تلزم لتوفير الدعم والمواد اللذين تستلزمهما الأنشطة المضطلع بها في إطار أعمال برامج فرعية أخرى ضمن المكتب.

(52) يُدرج ما يخص التدريب والخبراء الاستشاريين ضمن إطار البرنامج الفرعي 2110 (ديوان المدّعي العام). ويُدرج بعض الاعتمادات الخاصة باللوازم والمواد، وبالأثاث والعتاد، في البرنامج الفرعي 2160 (قسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة).

السفر *245.6 ألف يورو*

252. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 168.8 ألف يورو (40.7 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. إن البعثات إلى الميدان تستلزم سفر التراجمة محلياً ودولياً لتقديم الدعم اللازم للأنشطة المتصلة بالتحقيق والأنشطة المتصلة بالمقاضاة خلال مرحلة التدارس الأولي ومرحلة التحقيق والمرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية. وكذلك يشمل بند الميزانية المعني اعتمادات تخصَّص لعدة بعثات إلى بلدان الحالات تُجرى لتقييم وحشد التراجمة الميدانيين.

الخدمات التعاقدية *360.0 ألف يورو*

253. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 137.0 ألف يورو (27.6 في المئة).

254. وقد تواصلت وحدة الخدمات اللغوية مع سائر أصحاب الشأن الداخليين في مواصلة نشدان خيارات قابلة للتطبيق من أجل أتمتة وتسريع جزءٍ على الأقل من عملية إعداد المحاضر وتقليص تكاليف هذا الجزء؛ ولئن كانت التكنولوجيا في الوقت الراهن لا تزال غير مكتملة بصورة كافية لتلبية كل المتطلبات اللغوية المعقدة الواسعة النطاق المتأتية عن أنشطة مكتب المدّعي العام فإن وحدة الخدمات اللغوية اتفقت مؤخراً مع الأفرقة المتكاملة العاملة في الطليعة ميدانياً بشأن مجموعة أبسط من المبادئ التوجيهية لإعداد المحاضر من شأنها أن تبسّط عملية إعداد المحاضر نفسها وأن تؤتي منافع في سيرورة الترجمة التحريرية لاحقاً.

255. ويُحتاج إلى الخدمات التعاقدية لرفد مشاريع داخلية أو لتوفير موارد من أجل المتطلبات الخاصة وحالات الارتفاع الكبير في مقدار الأنشطة التي يتعذر النهوض بأودها على نحو فعّال وفي الوقت المناسب بموارد داخلية. وتلكم هي الحال مثلاً فيما يخص الاستعانة بمترجمين ومعدي محاضر خارجيين رفداً للقدرات الداخلية في المكتب، عندما لا يتعارض ذلك مع مقتضيات السرية. والأهم أن ذلك يلزم لمواجهة حالات بلوغ النشاط أوجَهُ بفعل أعباء عمل متصلة بالقضايا على وجه التحديد يتوجب النهوض بها في آجال معيَّنة، وحالات المواد التي تتعين ترجمتها أو إعداد محاضر لها بلغة لا توجد ولا تُطلب قدرة داخلية على إعداد المحاضر بها أو على الترجمة منها أو إليها.

اللوازم والمواد *27.5 ألف يورو*

256. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 2.5 ألف يورو (8.3 في المئة). إن بند الميزانية هذا بند يعامل بصورة مركزية؛ وتستخدم الاعتمادات المعنية للأغراض الاشتغالية.

257. ويُخصَّص قسط من الاعتمادات في إطار بند الميزانية هذا (20.0 ألف يورو) لتجديد الاشتراكات السنوية في مجلات تخص مكتب المدّعي العام على وجه التحديد وغيرها من الاشتراكات المهنية (مثل الاشتراك في الرابطة الدولية للمدّعين العامين)، ولشراء مجلدات مرجعية هامة تلزم لدعم أنشطة المكتب الأساسية. أما الاشتراكات في قواعد البيانات والخدمات والمجلات المتاحة على الإنترنت والمشتركة بين جميع وحدات المحكمة فتعامَل معاملة مركزية ضمن مكتبة المحكمة وقسم خدمات تدبر المعلومات.

258. ويُطلب المقدار الباقي البالغ 7.5 آلاف يورو لاستبدالِ وإضافةِ بعض المواد واللوازم الخاصة (مثل الصور التي تلتقطها السواتل، والأكياس التي يوضع فيها الرفات البشري، والقفافيز المطاطية، والمستهلَكات، والأجهزة) التي تستلزمها أعمال البحث الجنائي العلمي المتعلقة بمسارح الجرائم التي تُجرى في إطار عمليات التحقيق.

الجدول 15: البرنامج الفرعي 2120: ميزانية عام 2021 المقترحة

2120 قسم الخدمات	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية	1 484.8		1 839.2	1 616.2	131.4	8.8	1 616.2
الموظفون من فئة الخدمات العامة	910.0		1 065.6	904.8	(5.2)	(0.6)	904.8
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*2 394.8*	-	*2 904.8*	*2 521.0*	*126.2*	*5.3*	*2 521.0*
المساعدة المؤقتة العامة	2 024.8	0.2	2 863.2	2 381.7	356.9	17.6	2 381.7
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	1.1	-	1.1	-	-	-	-
العمل الإضافي	0.0	-	0.0	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*2 024.8*	*0.2*	*2 864.3*	*2 381.7*	*356.9*	*17.6*	*2 381.7*
السفر	414.4	-	371.1	245.6	(168.8)	(40.7)	245.6
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	497.0	-	-	360.0	(137.0)	(27.6)	360.0
التدريب	-	-	9.6	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	9.1	-	-	-	-
اللوازم والمواد	30.0	-	32.3	27.5	(2.5)	(8.3)	27.5
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*941.4*	-	*422.1*	*633.1*	*(308.3)*	*(32.7)*	*633.1*
المجموع	**5 361.0**	**0.2**	**6 647.7**	**5 535.8**	**174.8**	**3.3**	**5 535.8**

الجدول 16: البرنامج الفرعي 2120: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

2120	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – را	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	1	3	5	4	-	*13*	-	13	*13*	**26**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**1**	**3**	**5**	**4**	**-**	***13***	**-**	**13**	***13***	**26**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	0.50	7.01	3.00	2.00	*12.51*	-	7.93	*7.93*	**20.44**
المستمرة	-	-	-	-	-	1.00	8.00	3.00	2.00	*14.00*	-	8.17	*8.17*	**22.17**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**8.00**	**3.00**	**2.00**	***14.00***	**-**	**8.17**	***8.17***	**22.17**

1. البرنامج الفرعي 2160: قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة

259. منذ أن ضُمَّت ضِمْنَ قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة ("القسم") في كانون الثاني/ يناير 2019 وحدةُ المعلومات والأدلة، ووحدةُ قاعدة المعارف (التي غدت تسمى وحدة تطوير الحلول المؤسسية)، ووحدةُ تجهيز البيانات، ومجموعةُ المساعدين المعنيين بتدبر المعلومات، يواصل القسم اتخاذ التدابير على طريق التحسين الأمثل للسيرورات والنظم التي تكتنف مهام العمل الأساسية هذه.

260. ولـمّا كان مكتب المدّعي العام جهازاً تحركِّه المعلومات فإن هذا النهج الكلاني والمركزي الجديد يتيح له إيلاء العناية المؤسسية اللازمة لمعاملة المعلومات والأدلة على نحو يبوّئه مكانة استراتيجية تمكِّنه من:

(a) المثابرة على زيادة تجاوبه ومرونته وتكيفه لتلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة فيما يتعلق بتدبر المعلومات والأدلة والمعارف، مع تعزيز وتبسيط تعاونه مع قلم المحكمة في هذا المجال؛

(b) تقليص عبء تدبر المعلومات والمعارف والأدلة الواقع على عاتق شُعب المكتب وأقسامه ووحداته، ليتم بذلك تبسيط وزيادة التركيز المؤسسي ضمن مجالات عمل المكتب الأساسية؛

(c) السهر على تجسيد احتياجات المكتب الاشتغالية وغاياته الاستراتيجية تجسيداً أفضل في مبادراته في مجال استبانة احتياجات الجهات التي يتعامل معها، ومجال جمع المتطلبات، ومجال تدبر المشاريع، ومجال تمييز الحلول وتنفيذها؛

(d) زيادة المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة من خلال تفاعل الأجهزة بجعل المكتب قادراً على معاملة متطلبات تدبر المعلومات والمعارف والأدلة معاملة مركزية ومراجعتها وتقديمها إلى قسم خدمات تدبر المعلومات في شكل منسَّق وموحَّد.

261. ويعد قسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة، في إطار مشروع للتحديث يشمل سنوات متعددة، مبادراتٍ حيويةَ الأهمية على صعيد إعادة التنظيم المتصل بالموظفين يُرمى منها إلى زيادة فعاليته ونجاعته وتجاوبه وذلك اضطلاعاً منه بجانب من مهمته المتمثلة في الابتكار والتحديث والسهر على أن تُوفَّر لجميع وحدات مكتب المدّعي العام أفضل الخدمات الممكنة المتصلة بتدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة، وسعياً منه إلى زيادة التعاضد بين الأجهزة والتكفل بالتحسين الأمثل للجهود المبذولة على صعيد تمييز وتنفيذ الحلول المؤسسية. وتُنشد بالتغييرات المقترحة الاستفادةُ من مراجعة السيرورات والابتكار التكنولوجي، بالتوازي مع تنفيذ خطة المحكمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات للفترة التالية، سعياً إلى زيادة الابتكار والأتمتة على امتداد السنوات المقبلة. وستُعرض التعديلات البنيوية الضرورية المصاحبة لذلك في إطار ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترحة.

262. ويرأس قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة منسق لتدبر المعلومات، ويتألف هذا القسم من وحدتين هما وحدة المعلومات والأدلة ووحدة تطوير الحلول المؤسسية.

263. وتؤدي هاتان الوحدتان أنشطة أساسية لدعم أنشطة المكتب المؤسسية الرئيسية وعملياته اليومية يُفترض أن لا يضطلع بها غيرهما من شُعب المكتب أو أقسامه أو وحداته أو أجهزة المحكمة الأخرى، ولا يمكنها أن تضطلع بها. ويتَّبع قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة نهجاً يشمل بنطاقه القابل للتعديل المكتبَ أجمع بغية تلبية احتياجات المكتب في مجال تدبر المعلومات والمعارف والأدلة، بالتوافق مع مبدأ المحكمة الواحدة.

264. ويمثل قسمُ تدبر المعلومات والمعارف والأدلة المكتبَ في مبادرات ومشاريع تدبر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، ما يتيح له التكفلَ بأن يقدِّم بسلاسةٍ

خدمات تدبر المعلومات وتجهيز الأدلة إلى جانب سلسلة متواصلة من الأنشطة المتركزة على تلبية احتياجات الجهات المتعامَل معها بأدنى قدر من الموارد.

265. فعلى سبيل المثال ميَّز قسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة، خلال السنة الأولى من سنوات عمله، ما ليس كاملاً أو ليس ضرورياً من المبادرات على صعيد المصروفات المندرجة في عداد رأس المال المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، وتسنى له إلغاء هذه المبادرات أو تعديلها. وعلى نحوٍ مماثل تسنى للقسم في عام 2020، إثر تحليل صارم للاحتياجات وإجراءٍ للانتقاء، أن يتفادى مصروفات مقدارها 65.0 ألف يورو على امتداد السنوات الثلاث التالية ونفقات إضافية متصلة بالبرمجيات الحاسوبية مقدارها 100.0 ألف يورو. كما إن قسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة وفَّر لقلم المحكمة في أوائل عام 2020 حلاً مطوَّراً داخلياً بقيمة بلغت 75.0 ألف يورو، وقام قسم خدمات تدبُّر المعلومات بعملٍ مماثلٍ في وقتٍ لاحقٍ من السنة إذ وفَّر أداة مماثلة، قُدِّرت قيمتها أيضاً بـ75.0 ألف يورو، ما أتاح لكل من القسمين أن يتفادى النفقات المترتبة على الخدمات الاستشارية والتطوير معزِّزاً في الوقت نفسه التعاونَ بين الأجهزة فيما يتعلق بالحلول المطوَّرة داخلياً.

266. ويهدف القسم أيضاً إلى التحسين الأمثل لتوفير خدمات تدبر المعلومات وتجهيز الأدلة وتطوير الحلول على نحو أكثر توحيداً وتنسيقاً ونجاعة سواءٌ أكان ذلك ضمن النطاق الداخلي أم بالتنسيق مع قسم خدمات تدبر المعلومات.

267. إن وحدة تطوير الحلول المؤسسية، التي ضُمَّ إليها، نتيجةً لعملية الدمج الحديثة، المساعدون في مجال تدبر المعلومات الذين كانوا سابقاً ضمن ملاك شعبة التحقيق، تتولى المسؤولية عما يلي على وجه التحديد:

(a) التكفل باتّباع نهج استراتيجي منسَّق ومتوازن وشفاف على صعيد تدبر المعلومات والتطوير المؤسسي والابتكار في المكتب؛

(b) الاضطلاع نيابةً عن المدّعي(ـة) العام(ـة) بإجراء عمليات شاملة لتحليل الأعمال، وتبيان السيرورات، وتقييم الاحتياجات، وجمع المتطلبات، فيما يخص جميع قطاعات عمل المكتب؛

(c) الاضطلاع (بالتعاون الوثيق مع جميع قطاعات عمل المكتب، وقلم المحكمة، ومجلس الحوكمة المعني بتدبر المعلومات على نطاق المحكمة) بقيادة وتنسيق عمليات التطوير المؤسسي في المكتب، بما في ذلك إدارة المشاريع ومتابعتها بغية التكفل بسلاسة تقديم خدمات تدبر المعلومات والمعارف والأدلة؛

(d) الدفع قدماً لاتّباع نهج أكثر صرامة في إدارة مبادرات التطوير المؤسسي عن طريق التكفل بتقييم البرامج والمشاريع الداخلي المستمر والمتكرّر، وتبادل العبر المستخلصة في مجال تدبر المعلومات والمعارف والأدلة داخلياً وفيما بين الأجهزة؛

(e) إعداد ومسك خطة المكتب الاستراتيجية الخاصة بتدبر المعلومات والمعارف والأدلة، بما في ذلك التقييم التوقعي للتطورات المتصلة بتدبر المعلومات والمعارف والأدلة التي قد تؤثر على عمليات المكتب المؤسسية الأساسية؛

(f) دعم نظم تدبر المعلومات والمعارف القائمة وسيرورات الأعمال والاحتياجات إلى التعلم الإلكتروني ضمن المكتب وذلك بالعمل بصفة الوسيط الرئيسي المعني بالمعارف في المكتب على صعيد تدبر المعلومات والمعارف والأدلة؛

(g) استدامة تقديم الدعم الاشتغالي المباشر (المدمَج) إلى الأفرقة المتكاملة التابعة للمكتب فيما يتعلق بتدبر البيانات والمعلومات، بدءاً من عمليات التدارس الأولي فوصولاً إلى المرحلة التمهيدية.

268. وتتولى وحدة المعلومات والأدلة المسؤولية عما يلي:

(a) تدبُّر الأدلة وتجهيزها، اللذين يشملان تسجيلَ الأدلة، وتدبُّرَ سلسلة الجهات التي يُعهد إليها بحفظها، وتخزينَها المادي والرقمي، والقِوامةَ عليها، والخدماتِ المساندةَ المتعلقة بها عندما تكون أدلة رقمية، إضافة إلى الدعم الوظيفي الذي يقدَّم لتلبية الاحتياجات ذات الصلة القانونية منها والمتعلقة باستعراض الأدلة من أجل الكشف عنها؛

(b) الكشف عن الأدلة دعماً لشعبة المقاضاة التابعة للمكتب؛

(c) إسداء المشورة إلى المكتب وتقديم الدعم إليه بشأن جمع الأدلة وتناولها، بما في ذلك الكشف الإلكتروني (eDiscovery) والمراجعة المستعان فيها بالتكنولوجيا (TAR)؛

(d) تدبر السيرورات الإدارية التي تكتنف الموادَّ التي تُجمع وتقدَّم بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي؛

(e) توفير المعدات والدعم في عمليات استجواب الشهود والمهمات ذات الصلة، بما في ذلك حفظ الأدلة ونقلها الآمنان؛

(f) تنفيذ القرارات المتعلقة بالبنية الاشتغالية للمعلومات بحسب التفويض الصادر عن منسِّق تدبر المعلومات، بما في ذلك تسيير شؤون البيانات الشرحية ونماذج البيانات دعماً لنظام تدبر الأدلة ونظام الكشف عنها.

269. ويؤدي المنسق المعني بتدبر المعلومات في المكتب دوراً بالغ الأهمية في قيادة وحدتَي قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة، فيعمل من باب التوسع بمثابة منسق مركزي للمكتب فيما يخص جميع مسائل تدبر المعلومات والمعارف والأدلة. ومن المهام الأساسية التي يضطلع بها شاغل هذه الوظيفة:

(a) قيادة وحدتي قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة والسهر على كون المهام التي تضطلعان بها في إطار ولايتهما، والسيرورات المتبعة فيهما، والنواتج التي تحققانها، تؤتي بانتظامٍ ما يلزم لدعم عمل المكتب في جميع قطاعاته الاشتغالية من المعلومات والأدلة والحلول المؤسسية الناجعة والمتركِّزة على الجهات المتعامَل معها؛

(b) تنسيق وتوحيد جميع ما يخص المكتب من سيرورات تدبر المعلومات والأدلة، والنظم والمعماريات والمبادرات ذات الصلة (بالتوافق مع احتياجات المكتب الحالية والمقبلة) على نحو موضوعي شفاف حصيف؛

(c) التحسين الأمثل للتعاون والتعاضد بين الأجهزة بصفته منسِّق المكتب الذي يتوجه إليه قلم المحكمة فيما يتعلق بجميع الشؤون المتصلة بتدبر المعلومات والمعارف والأدلة؛

(d) إعداد ومسك الخطة الاستراتيجية الخاصة بتدبر المعلومات والمعارف والأدلة على نطاق المكتب والعمل على جعل هذه الخطة تنسجم مع استراتيجية قلم المحكمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء؛

(e) النهوض بالابتكار والتفكير الاستشرافي حيثما وعندما يكون ذلك ممكناً، في كل مكوّنات طيف تدبر المعلومات والمعارف والأدلة، سهراً على تبوُّؤ المكتب مكانة استراتيجية تمكّنه من أن يكون هيئة فاعلة لا هيئة منفعلة.

موارد الميزانية **3 826.6 ألف يورو**

270. ينطوي مقدار الموارد المطلوب على انخفاض مقداره 145.9 ألف يورو (3.7 في المئة).

الموارد من الموظفين **3 583.8 ألف يورو**

271. في عام 2021 سيتألف ملاك قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة من 32 وظيفة ثابتة، و12 وظيفة مموَّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة تُعتبر متطلباً متكرّراً (10.0 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *2 546.4 ألف يورو*

272. يتألف القسم من وحدتين، ويشرف عليه *منسّق لتدبر المعلومات (من الرتبة ف-5)*.

273. ويتألف ملاك وحدة تطوير الحلول المؤسسية من الوظائف التالية البيان:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
مهندس نظم	ف-4	1
موظف معني بالمعلومات (نظام الأدلة ونظام التحليل)	ف-2	2
منسّق لقواعد المعارف	ف-1	3
موظف مساعد معني بالمعلومات	ف-1	1
المجموع		**7**

274. ويتألف ملاك وحدة المعلومات والأدلة من الوظائف التالية البيان:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
رئيس وحدة المعلومات والأدلة	ف-3	1
موظف معاون معني بالمعلومات والأدلة	ف-2	1
مدير لتجهيز البيانات	ف-2	1
مساعد معني بتجهيز البيانات	خ ع – رأ	5
مساعد معني بتدبر المعلومات	خ ع – رأ	7
مساعد معني بحفظ المعلومات	خ ع – رأ	3
مساعد معني بالكشف عن المعلومات/تقصّيها	خ ع – رأ	1
مساعد رئيسي معني بالأدلة	خ ع – رأ	1
مساعد معني بالأدلة	خ ع – رأ	4
المجموع		**24**

المساعدة المؤقتة العامة *1 037.4 ألف يورو*

275. يحتاج القسم إلى وظائف تموَّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة دعماً لأنشطة المكتب. إن الموارد المطلوبة تمثل متطلباً مستمراً لسنوات عديدة، ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك. وتتوزع وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لعام 2021 التوزعَ التالي:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*	*المدة بالشهور*	*المكافئ بمعادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل*	
موظف معني بتدبر البيانات	ف-3	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معاون معني بالأدلة الإلكترونية	ف-2	2	24	2.00	متطلب مستمر

موظف مساعد معني بالمعلومات والأدلة	ف-1	2	24	2.00	متطلب مستمر
مساعد معني بالأدلة	خ ع – رأ	1	12	1.00	متطلب مستمر
منسّق معاون معني بقواعد البيانات	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معني بالمعلومات	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف معني بالتعلم	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
مساعد معني بكشف المعلومات/تقصّيها	خ ع – رأ	1	1	0.08	متطلب مستمر
مساعد تقني (معني بنظم المعلومات)	خ ع – رأ	1	12	1.00	متطلب مستمر
مساعد معني بتدبر المعلومات	خ ع – رأ	1	1	0.08	متطلب مستمر
المجموع		**12**	**122**	**10.17**	

الموارد غير المتصلة بالعاملين **242.8 ألف يورو**

276. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 18.5 ألف يورو (7.1 في المئة). إن الموارد غير المتصلة بالعاملين تمثل متطلباً متكرّراً وتُستخدم لسد تكاليف السفر، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد.

السفر *8.8 آلاف يورو*

277. يهيأ بالمقدار المطلوب البالغ 8.8 آلاف يورو لسد تكاليف عدد محدود من المهمات التي يقوم بها موظفون تقنيون لتقديم الدعم للبعثات الميدانية، وتدبر أو ترحيل أو شطب معدات ولوازم قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة الموجودة حالياً في المكاتب القُطرية، والمشاركة في ندوات ومؤتمرات مهنية.

النفقات التشغيلية العامة *7.5 آلاف يورو*

278. يُحتاج إلى المقدار المطلوب البالغ 7.5 آلاف يورو لسد تكاليف الصيانة السنوية لتطبيقات برمجيات حاسوبية خاصة بالمكتب.

اللوازم والمواد *52.5 ألف يورو*

279. إن بند الميزانية هذا بند يعامَل بصورة مركزية؛ وتُستخدم الاعتمادات المعنية للأغراض الاشتغالية.

280. ويخصَّص جزء من اعتمادات بند الميزانية هذا لشراء مستهلَكات رقمية وإلكترونية من أجل جمع الأدلة (مثل بطاقات الذاكرة، والأقراص الصلبة المشفَّرة، والبطاريات)، ولسد تكاليف أجهزة يستخدمها المحققون (من قبيل الكاميرات وأجهزة التسجيل).

الأثاث والعتاد *174.0 ألف يورو*

281. إن المبالغ المطلوبة لسد تكاليف الأثاث والعتاد لكل من البرامج الرئيسية بُحثت في اجتماعات مشتركة بين الأجهزة بغية التكفل بتماشيها مع الخطة الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات التي وضعتها المحكمة وأقرها مجلس التنسيق. أما الأرقام المتعلقة بالأثاث والعتاد المدرجة ضمن إطار البرنامج الفرعي 2160 فتخص قسط المستثمَرات في تكنولوجيا المعلومات الممولَّ في إطار ميزانية المكتب، لأن المصروفات المعنية تتصل ببنود تخصه على وجه التحديد بمثابة جانب من الاستثمارات المقرّة فيما يخص المبادرات الأساسية المرمي منها إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالمقاضاة الواردة في خطة المحكمة.

282. وتتصل هذه المبادرات بزيادة المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة المحققة داخلياً من خلال المراجعات المتمعنة لسيرورات الأعمال وتصميم و/أو تمييز حلول يُرمى منها إلى تدبر عمليات التحقيق وشؤون الشهود، وإعداد المحاضر المؤتمت، وتدبر العقود، وتنسيق الترجمة الشفوية، والاهتمام بأنساق تسلسل الأعمال لإدارة المشاريع ضمن المكتب. إن هذه المبادرات تدعم مباشرة سد الاحتياجات في مجال التحقيق وفي مجال المقاضاة كما تدعم قدرة المكتب العامة على تقديم الخدمات والمساندة للأنشطة المؤسسية الأساسية.

283. وتتمثل المجموعة الثانية من المبادرات المعنية في إعمال طقم أدوات البحث الجنائي العلمي إعمالاً واسع النطاق، وهي تتألف من ثلاثة مشاريع فرعية: منصة التقصي في الشبكة العنكبوتية المقترن بإغفال الهوية (WASP) من أجل تصفح الشبكة العنكبوتية المقترن بإغفال الهوية؛ احتيازُ البيانات في سياق التحقيق الجنائي العلمي وفرز مواد الأدلة الرقمية التي تستلزم أعمال تجهيز وتحليل ومراجعة إضافية قبل تسجيلها؛ ثم تطوير وتعزيز أدوات المكتب وقدراته في مجال جمع وتجهيز المعلومات المستقاة من المصادر المتاحة للعموم وإجراء تحقيقات على شبكة الإنترنت دعماً لأنشطته الأساسية في مجال التحقيق ومجال المقاضاة.

الجدول 17: البرنامج الفرعي 2160: ميزانية عام 2021 المقترحة

2160 قسم تدبر المعلومات والمعارف والأدلة	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروا ت)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروا ت)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				126.6 1	103.2	9.2	229.8 1
الموظفون من فئة الخدمات العامة				470.0 1	(153.4)	(10.4)	316.6 1
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*248.1 2*	-	*248.1 2*	*596.6 2*	*(50.2)*	*(1.9)*	*546.4 2*
المساعدة المؤقتة العامة	962.1	-	962.1	114.6 1	(77.2)	(6.9)	037.4 1
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	0.0	-	0.0	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*962.1*	-	*962.1*	*114.6 1*	*(77.2)*	*(6.9)*	*037.4 1*
السفر	8.9	-	8.9	17.3	(8.5)	(49.1)	8.8
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	12.4	-	12.4	-	-	-	-
التدريب	11.7	-	11.7	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	10.0	(2.5)	(25.0)	7.5
اللوازم والمواد	32.0	-	32.0	60.0	(7.5)	(12.5)	52.5
الأثاث والعتاد	152.1	-	152.1	174.0	-	-	174.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*217.0*	-	*217.0*	*261.3*	*(18.5)*	*(7.1)*	*242.8*
المجموع	**427.2 3**	-	**427.2 3**	**972.5 3**	**(145.9)**	**(3.7)**	**826.6 3**

الجدول 18: البرنامج الفرعي 2160: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

2160	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – را	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	1	1	1	4	4	*11*	-	21	*21*	**32**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**1**	**1**	**1**	**4**	**4**	***11***	**-**	**21**	***21***	**32**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	1.00	5.00	2.00	*8.00*	-	4.00	*4.00*	**12.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	1.00	5.00	2.00	*8.00*	-	2.17	*2.17*	**10.17**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**5.00**	**2.00**	***8.00***	**-**	**2.17**	***2.17***	**10.17**

2- البرنامج 2200: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون

المقدِّمة

284. تُجري شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون ("الشعبة") عمليات التدارس الأولي وتيسِّر عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام ("المكتب") بتعزيزها التعاونَ والتعاضدَ القضائي بموجب الباب التاسع من نظام روما الأساسي وتقديمها إلى المكتب الدعمَ المتصل بالعلاقات الخارجية في أداء مهامه والاضطلاع بأنشطته. ويتسم التعاون والدعم السياسي بأهمية حيوية للتكفل بالتحقيق ومقاضاة المشتبه بهم في الوقت المناسب في القضايا المعروضة على المحكمة لأنه ليس للمحكمة سلطات إنفاذ خاصة بها. كما إن التعاون والدعم السياسي يؤديان دوراً هاماً في اضطلاع المحكمة بمهامها الوقائية والتكاملية. فلذا، ولتحقيق الغايتين 1 و4 من الغايات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، تم أيضاً تمييز التحسين الأمثل للتعاون مع الشركاء باعتباره هدفاً ذا أولوية في إطار الخطة الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام للفترة 2019-2021 نظراً إلى أنه سيسهم في تحقيق غاية المكتب الاستراتيجية المتمثلة في زيادة سرعة ونجاعة وفعالية أنشطته الأساسية (الغاية الاستراتيجية 2). إن لكل من الحالات والقضايا متطلَّباتها الفريدة في مجال التعاون. ويشمل ما تضطلع به الشعبة من المهام المتصلة بالتعاون القضائي والتعاون العام والعلاقات الخارجية إقامةَ وتدبرَ علاقات مع الدول (بما فيها سلكها الدبلماسي وهيئاتها القضائية وأجهزتها التي تتولى إنفاذ القانون) والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب الشأن. ويتمثل الهدف النهائي للشعبة في تيسير اضطلاع المكتب بمهامه في مجال التحقيق ومجال المقاضاة على نحو فعال وفي شحذ الدعم العام لعمله عن طريق الانخراط في الترويج وإبلاغ الرسائل الأساسية.

285. وكذلك تتولى الشعبة المسؤولية عن إجراء عمليات التدارس الأولي لجميع الحالات المعروضة على المكتب، سواء أكان نظر المحكمة فيها متأتياً عن قيام دول أطراف بإحالتها إليها أم عن قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهذه الإحالة أم عملاً بالمادة 15 من نظام روما الأساسي على أساس البلاغات الواردة والمعلومات المستقاة من المصادر المتاحة للعموم. وهكذا تتولى الشعبة ضمن المكتب المسؤولية عن استلام وتحليل جميع البلاغات المقدَّمة بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، وتقييم مسائل الاختصاص والمقبولية ومصالح العدالة فيما يخص جميع الحالات التي تخضع للتدارس الأولي، بغية تمكين المدّعية العامة من أن تتخذ على نحو مستنير قرارات بشأن إمكان مباشرة عمليات تحقيق جديدة. وتتفاعل الشعبة، في إطار أنشطتها على صعيد التدارس الأولي، مع طائفة عريضة من أصحاب الشأن، بمن فيهم مرسلو البلاغات بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية، والدول. إن التحسين الأمثل لعمليات التدارس الأولي يمثل هدفاً أساسياً آخر يتوافق مع الغاية 1 من الغايات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء والغاية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام، وسيعمل المكتب للمزيد من الاستفادة من الطابع القيِّم لهذه العمليات وللبناء على ما تؤتيه من زخم.

286. وتتألف شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون من قسمين: قسم التعاون الدولي وقسم التدارس الأولي.

287. وترد أدناه لمحة عامة عن ثلاثة المجالات الرئيسية لنشاط قسم التعاون الدولي، أو مكوّناته، التي ينسِّقها رئيسه وتخضع لإشرافه العام. وهي (أ) التعاون المتعلق بالحالات على وجه التحديد ضمن أفرقة متكاملة؛ (ب) التعاون القضائي المستعرِض؛ (ج) التعاون العام والعلاقات الخارجية.

288. *التعاون المتعلق بالحالات على وجه التحديد ضمن أفرقة متكاملة:* يوفِّر قسم التعاون الدولي الخبرة في مجال التعاون لكل من الأفرقة المتكاملة عن طريق مستشار معني بالتعاون الدولي تغدو له صفة العضوية الكاملة في الفريق المتكامل المعني. ويتولى المستشار المعني بالتعاون الدولي التيسيرَ فيما يتعلق بتلبية جميع الاحتياجات

إلى التعاضد القضائي وكلِّ طلبات التعاون الموجَّهة من الفريق المتكامل إلى الشركاء في التعاون؛ وتعبئةَ واستدامةَ الدعم المتصل بالحالات على وجه التحديد، والنهوضَ بالإحاطة بعمل المكتب فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة في كل قضية تُسند إليه؛ وإقامةَ مراكز للتنسيق الاشتغالي بحيث يظل متاحاً للفريق المتكاملِ النفاذُ إلى ما يخص القضية من أراض وأدلة مادية وشهود؛ والتحركَ الاستجابي السريع بشأن كلِ ما قد يتبيَّنه الفريق المتكامل أو السلطات الوطنية من مشكلات، وتقديمَ معلوماتٍ تعقيبيةٍ عن ذلك. لقد ازداد عدد الحالات الخاضعة للتحقيق في السنوات الأخيرة، ما آتى عبء عمل أثقل ومتطلبات صعبة على صعيد التعاون. كما شهد عدد طلبات التعاون الواردة زيادة في السنوات الأخيرة، ما أحدث ارتفاعاً آخر في عبء العمل الواقع على عاتق القسم. وينبغي التنويه إلى أن القسم لم يطلب في السنوات الأخيرة موارد إضافية على الرغم من عبء العمل الأثقل الذي يقع على عاتقه. ولـمّا كان التعاون يتسم بأهمية حيوية قصوى فيما يخص عمليات التحقيق فإن الافتقار إلى ملاك الموظفين الكافي ضمن القسم يمكن أن يمثِّل عائقاً لتيسير التعاون الملموس الآتي في حينه من أجل إجراء عمليات التحقيق على نحو فعال. إن هذه الحقائق والمصاعب في مجال الاشتغال تجعل من الضروري لقسم التعاون الدولي ضرورةً قصوى أن يتاح له فيما يخص عام 2021 نفس المقدار من الموارد الذي أُتيح له فيما يخص عام 2020 على الأقل.

289. *التعاون القضائي المستعرض:* يتولى هذا المكوّنَ من مكوّنات عمل القسم مستشارٌ معني بالتعاون القضائي (من الرتبة ف-4)، ومساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ) ومساعد معني بالتعاون القضائي (من الرتبة خ ع-رأ). إن هؤلاء الموظفين يقومون، تبعاً للمعايير والإجراءات ذات الصلة، بإسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية والاشتغالية إلى المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي المعهود إليهم بالحالات ويقدمون الدعم والإرشاد إليهم، بغية التكفل بمراقبة جودة جميع طلبات المساعدة القضائية والردود المرسلة نيابةً عن الأفرقة المتكاملة، وإبلاغ هذه الطلبات والردود، والمتابعة فيما يتعلق بها. إنهم مسؤولون، بالتشارك مع كل من المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي، عن التتبع فيما يخص الامتثال ومسك جميع السجلات المتصلة بطلبات المساعدة الصادرة وطلباتها الواردة في قاعدة البيانات. كما إنهم يؤدون دوراً رائداً في وضع الاستراتيجيات المرمي منها إلى تعزيز وتوسيع شبكة الشركاء المستعرضة وفي الإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجيات، بوسائلَ منها مثلاً التباحثُ بشأن الاتفاقات المتعلقة بالتعاون عند اللزوم، وتيسير تبادل المعلومات والتعاون من أجل أمور منها تحقيق الغاية 6 من الغايات الاستراتيجية للمكتب، بغية تعزيز قدرة المكتب وشركائه على سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب. إن المكوّن المعني بالتعاون القضائي من مكوّنات قسم التعاون الدولي يؤدي أيضاً، بالتضافر مع سائر الزملاء في قسم التعاون الدولي وفي شعبة التحقق، دوراً بالغ الأهمية في وضع الاستراتيجيات والمنهجيات المحسَّنة لزيادة معدَّل القبض على الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر بإلقاء القبض لـمّا تُنفَّذ، ما أُعلن عنه باعتباره الغاية 3 من الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمكتب؛

290. *التعاون العام والعلاقات الخارجية:* يتولى هذا المكوّنَ من مكوّنات عمل القسم مستشارٌ معني بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-4) يتناول العلاقات الخارجية ومستشارٌ معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-3). إنهما مسؤولان عن إسداء المشورة الاستراتيجية غير المتعلقة بالحالات على وجه التحديد إلى المدّعية العامة والإدارة العليا للمكتب وعن تقديم الدعم إليهما فيما يتعلق بالتعاون العام والعلاقات الخارجية. فبغية القيام على الخصوص بشحذ الدعم السياسي، وتحسين التعاون التحسينَ الأمثل، والارتقاء بالتواصل مع الدول الأطراف وسائر أصحاب الشأن، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، تنفيذاً للخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء والخطة الاستراتيجية للمكتب، يقدم هذا الفريق الصغير الدعم إلى المكتب في وفائه بالتزاماته الدبلماسية وغيرها من الالتزامات في نطاق التعاون العام؛ ويسهر على إقامةِ وإدارةِ العلاقات الخارجية للمكتب مع الدول وسائر الشركاء وينسِّق هذه العلاقات؛ ويمثِّل المكتبَ خلال المباحثات بشأن شتى المسائل المعروضة على الجمعية و/أو هيئاتها الفرعية لكي تنظر فيها، عندما تؤثر هذه المسائل على عمل المكتب.

291. وضمن شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون يسدي مستشار قانوني (من الرتبة ف-4) المشورة القانونية بشأن مسائل معيَّنة متعلقة بالاختصاص والتكامل والتعاضد القضائي منبثقة عن عمل المحللين المعنيين بالحالات والمستشارين المعنيين بالتعاون الدولي في الحالات الخاضعة للتدارس الأولي والتحقيق. إن المستشار القانوني الرئيسي يقدم الدعم أيضاً إلى الشعبة والأفرقة المتكاملة بشأن التقاضي والاستراتيجية فيما يتعلق بالاختصاص والمقبولية والتعاضد القضائي وما يتصل بذلك من مجالات القانون الدولي العام مثل قوانين الأمن الوطني، وحصانة رؤساء الدول، والكشف عن المعلومات المصنَّفة بصفتها معلومات السرّية، والعمل إلى جانب قسم المقاضاة وقسم الاستئناف والتنسيق القانوني للمقاضاة بشأن الدفوع الكتابية والشفوية بحسب اللزوم. وعلاوة على ذلك يتفاوض المستشار القانوني بشأن اتفاقات التعاون ومذكرات التفاهم مع الأطراف الفاعلة الوطنية، والمنظمات الدولية، وكيانات حفظ السلام، ويبرم هذه الاتفاقات والمذكرات دعماً لعمليات المكتب، ويحضر جميع اجتماعات اللجنة التنفيذية التي تُعقد مع الأفرقة المتكاملة وقسم التدارس الأولي بشأن ما يجري من عمليات التحقيق/أعمال المقاضاة وعمليات التدارس الأولي.

292. ويُجري قسم التدارس الأولي عمليات التدارس الأولي ويسدي المشورة بشأن الأمور المعقَّدة من الناحية الوقائعية ومن الناحية القانونية فيما يتعلق بالاختصاص والمقبولية، وتقييم مصالح العدالة، ولا سيّما عندما يتعلق الأمر بمصالح المجني عليهم. ويمثِّل إجراء عمليات التدارس الأولي واحداً من ثلاثةِ الأنشطة الرئيسية للمكتب، إلى جانب إجراء عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة. ولا يقتصر شأن عمليات التدارس الأولي على أهميتها الحاسمة للبت فيما إذا كانت تجب مباشرة عمليات تحقيق جديدة بل يتعدى هذه الأهمية إلى كونه يفيد أيضاً في إرساء أساس راسخ للتعاون في الحالات التي يباشَر فيها مثل عمليات التحقيق هذه في نهاية المطاف. وإضافةً إلى ذلك يمكن أن يكون لعمليات التدارس الأولي أثر وقائي وأن تفيد في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل التحقيق والمقاضاة، ويُحتمل أن تغني عن تحقيق يجريه المكتب. ثم إن حصيلة العمل التحليلي الحاسم الذي يجريه قسم التدارس الأولي تندرج ضمن نطاق التحليل ذي الأهمية الكبيرة لنجاح عمليات التحقيق، عندما تقرّر المدّعية العامة فتح تحقيق في الحالة المعنية.

293. وتشمل مهام قسم التدارس الأولي، التي غدت مُدمَجَة على نحوٍ وثيق مع نشاطَي المكتب الأساسيين المتمثلين في التحقيق والمقاضاة، ما يلي:

(a) استلام وتجهيز المعلومات المتعلقة بالجرائم المدَّعى بارتكابها التي تُقدَّم بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، بما في ذلك تكوين قواعد بيانات التحليل؛

(b) الاستعلام من عدد من المصادر الممكن التعويل عليها للتحقق من إمكان التعويل على المعلومات التي بحوزته فيما يخص الجرائم المدَّعى بارتكابها، وللاستيضاح عن تنفيذ الإجراءات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها البعثات الميدانية؛

(c) إجراء أعمال تحليل سياقي ووقائعي وقانوني لجميع المعلومات المتوفرة بغية تقييم الاختصاص والمقبولية والحجج الممكن تقديمها، ومصالح المجني عليهم؛

(d) التفاعل مع طائفة واسعة من الشركاء بغية جمع المعلومات وتقييم ما يُجرَى على الصعيد الوطني من عمليات تحقيقٍ وأعمال مقاضاة و/أو التشجيع على إجرائها؛

(e) تقديم تقارير عن النتائج إلى المدّعية العامة وشرح عمليات التدارس الأولي التي يجريها المكتب لأصحاب الشأن المعنيين وللجمهور العام.

294. ويضطلع بأداء كل هذه المهام (المتعلقة بعمليات تدارس أولي يصل عددها حتى 10 وما متوسطه 500 من البلاغات الجديدة كل عام) فريق صغير مؤلف من ثلاثة محللي حالات وستة محللي حالات معاونين واثنين من محللي الحالات المساعدين ورئيس قسم واحد. ولم تخصَّص للقسم أي موارد إضافية منذ عام 2014، على الرغم من استمرار تزايد عبء العمل الواقع على عاتقه، ولا سيما المقادير الكبيرة من المعلومات المطلوب تجهيزها في بعضٍ من أكثر الحالات تعقيداً.

موارد الميزانية **214.9 4 ألف يورو**

295. تُطلب موارد لمواصلة تمويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي سبق أن أُقرت في إطار ميزانية عام 2020. فالموارد المعنية تتسم بأهمية حاسمة لتمكين الشعبة من مواصلة الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو فعال في عام 2021. وينطوي مقدار الاعتمادات المطلوب على زيادة مقدارها 185.4 ألف يورو (4.6 في المئة). وهذا يمثل الأثر المتجمع لتطبيق المعدَّلات الجديدة لنظام الأمم المتحدة الموحَّد ولتقليصٍ في ميزانية السفر.

الموارد من الموظفين **909.2 3 آلاف يورو**

296. ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها 258.9 ألف يورو (8.1 في المئة). وينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة على زيادة مقدارها 39.9 ألف يورو (9.3 في المئة). إن الزيادة في الموارد المطلوبة لسد تكاليف الموظفين تمثِّل أثر تطبيق المعدَّلات الجديدة لنظام الأمم المتحدة الموحَّد. ويتألف ملاك الشعبة من 30 وظيفة ثابتة وأربع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (3.50 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *441.9 3 ألف يورو*

297. يترأس الشعبة مديرها (من الرتبة مد-1)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

298. ويقود قسمَ التعاون الدولي رئيسُه (من الرتبة ف-5)، ويتألف ملاكه من 16 وظيفة ثابتة:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
رئيس قسم التعاون الدولي	ف-5	1
مستشار معني بالتعاون الدولي	ف-4	2
مستشار معني بالتعاون القضائي	ف-4	1
مستشار معني بالتعاون الدولي	ف-3	6
مستشار معني بالعلاقات الخارجية	ف-3	1
مستشار معاون معني بالتعاون الدولي	ف-2	1
مساعد معني بالتعاون القضائي	خ ع – رأ	2
مساعد إداري	خ ع – رأ	2
المجموع		**16**

299. ويرأس قسم التدارس الأولي رئيسه (من الرتبة ف-5)، ويتألف ملاكه من 12 وظيفة ثابتة:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
رئيس قسم التدارس الأولي	ف-5	1
محلِل حالات	ف-3	3
محلِل حالات معاون	ف-2	6
محلِل حالات مساعد	ف-1	2
المجموع		**12**

المساعدة المؤقتة العامة *467.3 ألف يورو*

300. تُطلب في إطار ميزانية عام 2021 مواصلة تمويل أربع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (3.5 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لدعم عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات المتوقع إجراؤها في عام 2021، وتقديم الدعم الإداري والاشتغالي للنهوض بعبء العمل المستمر التزايد المتعلق بالتعاون. إن كلاً من المستشارين المعنيين بالتعاون مُنتدَب رسمياً للعمل في فريق متكامل معيَّن لكنه يمكن أن يعمل في بعض الأحيان بصفة رديف لفريق آخر. كما يمكن أن تتغير المهمة التي يُنتدَب المستشار المعني بالتعاون للاضطلاع بها إذا استلزمت ذلك حالات قائمة أو حالات جديدة، بل يمكن أحياناً أن يُعنى المستشار المعني بالتعاون بأكثر من حالة واحدة إذا أتاح له ذلك عبء العمل الواقع على عاتقه.

301. وفيما سبق كان هذا التحلي بالمرونة في استعمال الموارد يتيح للشعبة ولإدارة قسم التعاون الدولي تعظيم النجاعة في تخصيص الموارد المتوفرة عندما كانت تتغير المتطلبات فيما يتعلق بالحالات. بيد أن الزيادة في عدد الحالات، معطوفةً على تزايد التعقيد الذي تتسم به متطلبات التعاون، جعلت عمل كثير من المستشارين المعنيين بالتعاون الدولي يشمل بانتظام حالات متعددة في آن معاً، ما يحد من إمكان تطبيق مثل هذه المرونة في المستقبل.

302. وتتوزع وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة التوزع التالي:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*	*المدة بالشهور*	*المكافئ بمعادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل*	
مستشار معني بالتعاون الدولي	ف-3	1	12	1.0	متطلب مستمر
محلِّل حالات	ف-3	2	24	2.0	متطلب مستمر
موظف قانوني (يعمل لدى الأمم المتحدة في نيويورك)	ف-3	1	6	0.5	متطلب مستمر
المجموع		**4**	**42**	**3.5**	

303. إن مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية يستبقي الموظف القانوني الذي يعمل لدى الأمم المتحدة في نيويورك (من الرتبة ف-3) (0.51 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، المستمر تمويل وظيفته للعمل لقسم التعاون الدولي، بصفته موظفاً من موظفي الأمم المتحدة يتولى ضمن منظومة الأمم المتحدة تجهيز وتنسيق جميع طلبات المساعدة الصادرة عن مكتب المدّعي العام للمحكمة. وذلكم عنصر أساسي من عناصر التمكين من تنفيذ جميع الطلبات بصورة ناجعة وفي الوقت المناسب. ولـمّا كان

شاغل هذه الوظيفة يتناول أيضاً طلبات المساعدة التي يرسلها رئيس قلم المحكمة نيابةً عن الدوائر أو عن محامي الدفاع فإن باقي تكاليفها سيُتقاسم مع ديوان رئيس القلم.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **305.7 آلاف يورو**

304. ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الموارد غير المتصلة بالعاملين على انخفاض مقداره 113.4 ألف يورو (27.1 في المئة). إن الموارد المعنية مخصَّصة للسفر ويمثِّل تمويلها متطلباً متكرّراً.

السفر *305.7 آلاف يورو*

305. إن موظفي شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون يقومون بمهمات تتعلق بالحالات الخاضعة للتدارس الأولي أو للتحقيق لتأمين وتعزيز التعاون أو لجمع المعلومات والمشاركة في لقاءات هامة مع مسؤولي الدول. كما إن موظفي الشعبة سيظلون يرافقون المدَّعية العامة فيما تقوم به من مهمات متصلة بالحالات. وسيواصَل فيما يخص هذه المهمات الاستهداف والتخطيط على نحو يتيح استعمال ميزانية السفر بأقصى قدر ممكن من النجاعة، ما يتيح تخفيضاً في مقدار الميزانية المطلوب بفضل زيادة النجاعة، وذلك على الرغم من زيادة عدد المهمات المعتزم القيام بها.

الجدول 19: البرنامج 2200: ميزانية عام 2021 المقترحة

2200 شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
الموظفون من الفئة الفنية				833.0 2	260.9	9.2	093.9 3
الموظفون من فئة الخدمات العامة				350.0	(2.0)	(0.6)	348.0
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*981.0 2*	-	*981.0 2*	*183.0 3*	*258.9*	*8.1*	*441.9 3*
المساعدة المؤقتة العامة	663.7	-	663.7	427.4	39.9	9.3	467.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*663.7*	-	*663.7*	*427.4*	*39.9*	*9.3*	*467.3*
السفر	238.0	-	238.0	419.1	(113.4)	(27.1)	305.7
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	7.7	-	7.7	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*245.8*	-	*245.8*	*419.1*	*(113.4)*	*(27.1)*	*305.7*
المجموع	**890.4 3**	-	**890.4 3**	**029.5 4**	**185.4**	**4.6**	**214.9 4**

الجدول 20: البرنامج 2200: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

2200	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	1	2	3	10	7	2	25	-	5	5	**30**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**1**	**2**	**3**	**10**	**7**	**2**	**25**	**-**	**5**	**5**	**30**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	3.50	-	-	3.50	-	-	-	**3.50**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	3.50	-	-	3.50	-	-	-	**3.50**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3.50**	**-**	**-**	**3.50**	**-**	**-**	**-**	**3.50**

3- البرنامج 2300: شعبة التحقيق

المقدِّمة

306. إن شعبة التحقيق توائم عملها مع الغايات المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام للفترة 2019-2021 على النحو التالي: (1) تحقيق معدل نجاح عالٍ في المرافعات أمام المحكمة، والسهر على علوّ درجة جودة عمليات التحقيق، وتنمية ثقافة نقدية فيما يتعلق بالمعايير التحقيقية وممارسة مراقبة منهجية للجودة فيما يخص الأدلة والأنشطة التحقيقية؛ (2) زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التحقيق من خلال التقيد بمعايير التوظيف العالية الجودة الواجب تطبيقها، وإدارة وتخطيط الأنشطة التحقيقية، ووضع الجديد من الإجراءات والأدوات التحقيقية والمعايير التقنية؛ (3) زيادة معدَّل إلقاء القبض على المشتبه بهم الفارين من خلال أنشطة محدَّدة الطابع لتتبعهم؛ (4) تهذيب وتعزيز النهج المتبع فيما يخص المجني عليهم من خلال تدابير لدعمهم على الصعيد النفسي الاجتماعي وصعيد الرفاه وصعيد الأمن، ولا سيما فيما يخص الأطفال والمجني عليهم في الجرائم الجنسية وسائر الشهود من المجني عليهم الضعيفي الحال.

307. وفي عام 2020 تسنى لقسم التحقيق تكييف عملياته ومواصلتها على نحو يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-19 وذلك بمبادرته إلى اتخاذ عدد من التدابير: (1) عمل الموظفين عن بعد من خلال النفاذ المصون الأمن ومنصات التواصل؛ (2) زيادة عدد عمليات التحقيق المجراة بواسطة الإنترنت؛ (3) زيادة العمل التحليلي، لتعزيز استغلال الأدلة المجموعة؛ (4) استجواب الشهود عن بعد بالاستعانة بالتكنولوجيا والمبادئ التوجيهية المناسبة؛ (5) زيادة نشر المحققين في الميدان وجعله أكثر تكاملاً؛ (6) تطبيق استراتيجيات محسَّنة للتواصل عن بعد مع الجماعات المتضرّرة؛ (7) تحسين التنسيق مع الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون وغيرها من الشركاء المحليين. وللتكيُّف مع هذه البيئة الجديدة أعادت شعبة التحقيق تخصيص الموارد، ووضعت مبادئ توجيهية جديدة ووفرت تدريباً إضافياً بحسب الاقتضاء. كما إن شعبة التحقيق قادت إسهام مكتب المدّعي العام في فريق تدبُّر الأزمات الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء، فقدمت الدعم بالإدلاء بخبرتها الاشتغالية والإدارية والتحليلية. إن هذه التدابير يرجَّح أن تلزم في عام 2021 أيضاً، ما سيتيح للمكتب مواصلة إجراء تحقيقاته على نحوٍ فعال في إطار "الوضع الطبيعي الجديد" المتوقع.

308. وتظل شعبة التحقيق تعمل من أجل تحقيق تحسينات في عدة مجالات: مشروع "التحقيقات 3-0" الذي تُجمَع في إطاره مساهمات الموظفين والإدارة لرسم مستقبل عمليات التحقيق التي تجريها الشعبة؛ مراجعة وتحيين إجراءات العمل القياسية الخاصة بجمع الأدلة وتحليلها؛ إجراء بحوث بشأن التقنيات التحقيقية والسوابق القضائية بالتعاون مع شركاء خارجيين (وكالات إنفاذ القانون الوطنية والدولية، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية)؛ زيادة التنسيق والتدريب مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (INTERPOL) والمنظمة الأوروبية للشرطة الجنائية (EUROPOL)، والوحدات الوطنية المعنية بجرائم الحرب، بالتعاون مع شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون بحسب الاقتضاء؛ زيادة التعاون مع القائمين بالتحرك الاستجابي الأول لإسداء المشورة إليهم بشأن أفضل المعايير المتعلقة بالأدلة وتشجيع مساهماتهم؛ إعمال موارد جديدة من أجل التدريب الداخلي بواسطة الإنترنت ومجموعة الموارد المتقاسَمة عبر شبكة التواصل الداخلي؛ المزيد من دعم العمل للنهوض بحسن حال الموظفين، بما في ذلك إنشاء فريق عامل معني بالمسائل الجنسانية وتنظيم إحاطات لتدبُّر مسائل الصحة والإجهاد في سياق جائحة كوفيد-19.

309. وتتألف شعبة التحقيق من مكتب مديرها والأقسام الأربعة التالية البيان:

(1) قسم التحقيق الذي يتكفل بجمع الأدلة وسائر الأنشطة التحقيقية اللازمة. ويقوم رؤساء الأفرقة والمحققون بوضع الاستراتيجيات التحقيقية، وتخطيط الأنشطة التحقيقية وتنفيذها، بما في ذلك تناول شؤون الشهود وإجراء المقابلات

معهم، وجمع سائر أنواع الأدلة. ويُجري المحققون عمليات ميدانية حيث يتفاعلون أيضاً مع السلطات المحلية والشركاء الخارجيين بحسب اللزوم؛

(2) قسم تحليل عمليات التحقيق الذي يتكفل بالتحليل الوقائعي للمعلومات والأدلة من أجل عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة، بما في ذلك أنماط الجريمة، والبُنى والشبكات التنظيمية، والاتصالات، وإعمال قاعدة بيانات تحليل الوقائع (وهي قاعدة بيانات تُجمَع من كل المصادر لدعم عمليات التحقيق)؛

(3) قسم البحث الجنائي العلمي الذي يتكفل بجمع وتحليل أدلة البحث الجنائي العلمي ويضم ثلاث وحدات: وحدة التحقيق الجنائي العلمي المعنية بدراسة مسارح الجريمة، وعمليات الانتباش، وعمليات التشريح، والتدارس السريري وعلم التحقيق الجنائي؛ والوحدة السيبرانية المعنية بالبحث الجنائي العلمي الرقمي وعمليات التحقيق التخصصي المُجرى بواسطة الإنترنت؛ ووحدة الصور المعنية بنُظُم المعلومات الجغرافية، وتبيان مجرى الجرائم عن طريق تمثيل الأدوار فيها مع الاستعانة بالوسائل الثلاثية الأبعاد، والصور الملتقطة بواسطة السواتل وبواسطة الطائرات اليعسوبية وغيرها من تقنيات التصوير؛

(4) قسم التخطيط والعمليات الذي يضم أربع وحدات: الوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليَين التي توفر الدعم الاشتغالي والأمني للبعثات الميدانية؛ ووحدة استراتيجيات الحماية التي تتولى حماية الشهود وغيرهم من الأشخاص الذين يتفاعلون مع المكتب؛ والوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلِق والجرائم المرتكبَة بحق الأطفال التي تتولى مساعدة ضعيفي الحال من الشهود وتحقق في الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلِق والجرائم المرتكبَة بحق الأطفال؛ وفريق التسيير والتخطيط الذي يقدِّم الدعم الإداري.

310. ويتولى رئيس شعبة التحقيق القيادة في المجالات التي تستلزم تعاوناً استراتيجياً فيما بين أقسام الشعبة مثل عمليات التحقيق بواسطة الإنترنت، وتتبع المشتبه بهم الفارين، وبعض الأفرقة العاملة من أجل التجديد، والتكيُّف مع البيئة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

311. إن عدد عمليات التحقيق التي ستُجرَى في آنٍ معاً يبقى دون تغيير (تسع عمليات)، كما ستدعم شعبة التحقيق فريقين معنيين بالإجراءات الابتدائية وفريقاً معنياً بالإجراءات التمهيدية، ما يظل له وقع ثقيل على توزيع الموارد على الأفرقة، وعلى سرعة عمليات التحقيق، وعلى حسن حال الموظفين.

موارد الميزانية **19 865.5 ألف يورو**

312. ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 82.6 ألف يورو (0.4 في المئة).

313. وعلى غرار السنوات السابقة بذلت الشعبة جهداً كبيراً في استبانة ما يمكن تحقيقه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات، وتتوخى تحقيق وفورات يقارب مبلغها 400.0 ألف يورو. إنها واصلت طيلة عام 2020، بالتنسيق مع سائر شُعب المكتب وسائر أجهزة المحكمة، العمل على تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة عن طريق التدابير التالية البيان عندما يكون اتخاذها ممكناً وأكثرَ جدوى: إعمال قدرات دائمة على التحقيق في الميدان؛ وزيادة القدرة على العمل عن بعد، بما في ذلك استغلال المعلومات والأدلة المتوفرة في المستودعات الإلكترونية؛ وإجراء المقابلات التحقيقية عن بعد حيثما أمكن ذلك، وإعداد حملات توعوية رامية إلى التواصل مع الجماعات المتضرّرة من بعيد؛ وجعل الشهود المقيمين في أوروبا يسافرون إلى مقر المحكمة لإجراء المقابلات معهم؛ والاعتماد على السلطات الوطنية لإجراء أو دعم بعض الأنشطة التحقيقية حيثما أمكن ذلك.

314. إن القدرة التي يهيئها الملاك الحالي لجميع الأقسام أقل بكثير من الاحتياجات المستبانة. وتتمثل التبعات الدائمة لنقص التجهيز بالموظفين فيما يلي: استلزام إنجاز الأنشطة المخطَّط لها مزيداً من الوقت؛ تعذر التجاوب المناسب مع الأحداث الهامة غير المرتقبة دون نقل موارد مخصَّصة لأنشطة أخرى ذات أولوية أو تقليص هذه الموارد بصورة ذات شأن؛ عدم كفاية تحليل الأدلة المجموعة وتراكم الأعمال المتأخِّر إنجازُها فيما يتعلق بقواعد بيانات التحاليل؛ الاعتماد على المتدربين والمهنيين الزائرين للقيام بمهام مهمة؛ نقص القدرة على إجراء عمليات استخلاص العبر ووضع المعايير والتكفل بالتدريب الملائم؛ محدودية القدرة على تتبع ومراقبةِ المشتبه بهم الفارّين وعلى وضع استراتيجيات للقبض عليهم؛ اضمحلال القدرة على تناول القضايا "الساكنة"، ولا سيما ما يلزم من استدامةٍ للصلة مع الشهود ومن استبانةٍ لفرص جمع أدلة جديدة.

315. وتظل الوحدة السيبرانية التي يضمها قسم البحث الجنائي العلمي تنهض بعبءٍ ثقيلٍ يتخطى طاقتها وتفتقر وحدة التحقيق الجنائي العلمي ووحدة الصور اللتان يضمهما هذا القسم إلى القدرة الأساسية. ولا تتوفر حالياً خبرة داخلية في مجال الطب الشرعي، بما فيه المراقبة الطبية للشهود، ولا في مجال التحليل الشرعي لمقاطع الفيديو والصور (بما فيه التحقق من صحتها)، الذي استُبين أنه ضروري لدعم عمليات التحقيق أو لتدبُّر الجودة المتخصِّص.

316. وتظل وحدة استراتيجية الحماية التي يضمها قسم التخطيط والعمليات تنهض بعبء عملٍ يفوق طاقتها لكنها واصلت تدبُّر عبء العمل الأبهظ والبيئات الأصعب من منظور حماية الشهود وتدبُّر شؤونهم. أمّا ضمن وحدة الأخطار والدعم الاشتغاليين فإن المكوّن المعني بالعمل الميداني يقتصر على مجرَّد الحد الأدنى إن لم يكن أقل منه، وبينما حدَّت الجائحة من قدرة المكتب على نشر البعثات (عندما سيُستأنَف بصورة كاملة) فلن تتوفر إلا قدرة محدودة جداً على التحرك السريع حيال البيئات المعقدة والتي يكتنفها التغيُّر من الناحية الاشتغالية. وتظل الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلَق والجرائم المرتكبَة بحق الأطفال تُمسك كما في السنوات السابقة قائمةً بالخبراء النفسيين الاجتماعيين، الذين تعاقدت معهم هذه الوحدة من أجل الحالات التي تستلزم فيها أنشطةٌ تحقيقيةٌ مجراة في نفس الوقت دعماً متزامناً يتخطى قدراتها. وقد بُذِل جهدٌ لتمييز المزيد من الخبراء المحليين، ما يقلِّص الحاجة إلى سفر الخبراء وبالتالي يقلِّص تكاليف السفر ذات الصلة. إن الفريق الصغير المعني بالتسيير والتخطيط يستطيع حالياً النهوض بأود الدعم الإداري؛ والجزء الأساسي من جمع وتوليف وإعداد المعلومات التدبرية؛ ومتابعة تدبر مسائل النجاعة والمخاطر؛ ودعم المشاريع ذات الأولوية؛ والمساعدة في سد احتياجات الشعبة المعقدة على صعيد إدارة الموارد. ولا تُطلب أية موارد إضافية لعام 2021.

الموارد من الموظفين **18 364.6 ألف يورو**

317. ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها 4.606 آلاف يورو (4.8 في المئة) وينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة على زيادة مقدارها 329.3 ألف يورو (6.9 في المئة). وتنجم الزيادة في المبلغين المعنيَيْن عن تطبيق المعدلات الجديدة لنظام الأمم المتحدة الموحَّد. ويتألف ملاك الشعبة لعام 2021 مما مجموعه 128 وظيفة ثابتة و53 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (53 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) يمثِّل تمويلها متطلباً متكرّراً، أي ما مجموعه 181 موظفاً (181 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف *الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة* *13 235.0 ألف يورو*

318. يرأس الشعبةَ مديرُها (من الرتبة مد-1)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

319. ويرأس قسمَ التحقيق منسِّق لعمليات التحقيق (من الرتبة ف-5) ويتألف ملاكه مما مجموعه 56 وظيفة:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
منسِّق لعمليات التحقيق	ف-5	1
رئيس فريق	ف-4	3
محقِّق رئيسي	ف-4	6
محقِّق	ف-3	21
محقِّق معاون	ف-2	25
المجموع		**56**

320. ويرأس قسمَ تحليل عمليات التحقيق رئيسُه (من الرتبة ف-5) ويتألف ملاكه مما مجموعه 20 وظيفة:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
رئيس قسم تحليل عمليات التحقيق	ف-5	1
محلِّل (معني بأنماط الإجرام)	ف-4	1
محلِّل	ف-3	6
محلِّل معاون	ف-2	6
محلِّل معاون (معني بتحليل البيانات)	ف-2	1
مساعد معني بتجهيز البيانات	خ ع – ر أ	3
مساعد معني بالتحليل	خ ع – ر أ	2
المجموع		**20**

321. ويرأس قسمَ البحث الجنائي العلمي رئيسه (من الرتبة ف-5) ويتألف ملاكه مما مجموعه تسع وظائف:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
رئيس قسم البحث الجنائي العلمي	ف-5	1
موظف معني بالبحث الجنائي العلمي	ف-3	2
محقِّق معني بالبحث الجنائي العلمي السيبراني	ف-3	3
محلِّل معاون (معني بنظم المعلومات الجغرافية)	ف-2	1
محلِّل معاون	ف-2	1
مساعد معني بحفظ المعلومات	خ ع – ر أ	1
المجموع		**9**

322. ويرأس قسمَ التخطيط والعمليات رئيسُه (من الرتبة ف-5) ويتألف ملاكه مما مجموعه 41 وظيفة:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
رئيس قسم التخطيط والعمليات	ف-5	1
رئيس وحدة استراتيجيات الحماية	ف-4	1
موظف معني باستراتيجيات الحماية	ف-3	1
موظف معاون معني باستراتيجيات الحماية	ف-2	1
مساعد معني باستراتيجيات الحماية	خ ع – را	5
رئيس الوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليين	ف-4	1
موظف معني بالعمليات	ف-3	2
موظف معني بالعمليات (من الناحية الأمنية)	ف-3	1
موظف معني بأخطار العمليات والعمل في الميدان	ف-3	4
محلِّل معلومات	ف-2	2
مساعد معني بالتحليل	ف-1	1
منسِّق للعمليات الميدانية	خ ع – را	5
مساعد معني بالعمليات الميدانية	خ ع – را	2
مساعد معني بالعمليات	خ ع – را	2
مساعد معني بتدبر شؤون الشهود	خ ع – را	1
مساعد إداري	خ ع – را	3
خبير معني بشؤون المجني عليهم	ف-4	1
خبير معاون معني بشؤون المجني عليهم	ف-2	3
مساعد إداري	خ ع – را	4
المجموع		**41**

المساعدة المؤقتة العامة *5 129.6 ألف يورو*

323. تظل شعبة التحقيق تحتاج إلى توفير مساعدة مؤقتة عامة دعماً لأنشطة المكتب المزيدة. وفيما يخص عام 2021 سيتألف ملاك الشعبة من وظائف مساعدة مؤقتة عامة يكافئ عددها 50.67 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل. إن كل موارد المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة تمثِّل متطلباً مستمراً لسنوات متعددة. أما تفاصيل الموارد المطلوبة للبرنامج 2300 في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام 2021 فهي كما يلي:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*	*المدة بالشهور*	*المكافئ بمعادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل*	
قسم التحقيق					
محقّق رئيسي	ف-4	1	12	1.0	متطلَّب مستمر
محقّق	ف-3	12	96	8.0	متطلَّب مستمر
محقِّق معاون	ف-2	12	96	8.0	متطلَّب مستمر
مساعد معني بالتحقيق في حالات معيَّنة	خ ع – رأ	6	72	6.0	متطلَّب مستمر
قسم تحليل عمليات التحقيق					
محلِّل	ف-3	7	84	7.0	متطلَّب مستمر
محلِّل مساعد	خ ع – رأ	8	85	7.08	متطلَّب مستمر
قسم البحث الجنائي العلمي					
رئيس الوحدة السيبرانية	ف-4	1	12	1.0	متطلَّب مستمر
موظف معني بالبحث الجنائي العلمي	ف-3	2	24	2.0	متطلَّب مستمر
وحدة استراتيجيات الحماية					
موظف معاون معني باستراتيجيات الحماية	ف-2	4	48	4.0	متطلَّب مستمر
الوحدة المعنية بالأخطار والدعم الاشتغاليين					
موظف معني بأخطار العمليات والعمل في الميدان	ف-3	1	1	0.08	متطلَّب مستمر
منسِّق للعمليات الميدانية	خ ع – رأ	4	48	4.0	متطلَّب مستمر
الوحدة المعنية بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم بحق الأطفال					
خبير نفساني - اجتماعي	ف-2	1	6	0.50	متطلَّب مستمر
فريق التسيير والتخطيط					
موظف معني بالمشاريع	ف-3	1	12	1.0	متطلب مستمر
موظف مساعد معني بالتخطيط والمراقبة	ف-1	1	12	1.0	متطلب مستمر
المجموع		**53**	**608**	**50.67**	

الموارد غير المتصلة بالعاملين 1 500.9 ألف يورو

324. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 853.1 ألف يورو (36.2 في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف السفر والنفقات التشغيلية العامة. إن الموارد المطلوبة تمثِّل متطلباً متكرّراً ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

السفر 1 068.4 ألف يورو

325. إن المبلغ المطلوب فيما يخص عام 2021 أقل بمقدار 655.6 ألف يورو (38.0 في المئة) عن نظيره المقر فيما يخص عام 2020.

326. وتظل شعبة التحقيق تولي عناية وافية لاستبانة ما يمكن تحقيقه من مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات متصلة بالأسفار. ولسوء الحظ ظلت الميزانيتان اللتان اعتُمدتا لهذا البند فيما يخص عام 2019 وعام 2020 أقل من المتطلبات الفعلية. ويضاف إلى ذلك أنه يصعب في الوقت الحاضر تقدير كلِّ أثر جائحة كوفيد-19 وتبعاتها على قدرة الشعبة على نشر بعثاتها بصورة كاملة. ويُرتقب أن يكون السفر الدولي أكثر تعقيداً وربما أكبر كلفةً أياً كان تطور الجائحة وأياً كان التصدي العالمي لها بما في ذلك إمكان استحداث لقاحات مضادة. بيد أن الشعبة اتخذت، في تصديها للجائحة، طائفةً من

التدابير (بُيِّنت فيما سبق - ويُقتصر هنا بذكر اثنين منها على سبيل المثال هما زيادة عمليات التحقيق بواسطة الإنترنت وإجراء المقابلات عن بعد) لإتاحة مواصلة النشاط وتحقيق بعض التخفيض في تكاليف السفر. وبفضل هذه التدابير، إلى جانب التركيز على الأسفار الأساسية إلى البلدان المأذون بالسفر إليها وإطالة مدة البعثات المعنية، سيتسنّى للشعبة تخفيض مقدار ميزانيتها الخاصة بالسفر بنسبة 38 في المئة. ولئن كانت التدابير المعنية ربما طُبِّقت بصورة أكثر صرامة لمواجهة القيود الحالية المتأتية عن جائحة كوفيد-19 فهي في الواقع تمثِّل سيرورة مستمرة منذ عام 2017 لتقييم وتخفيض التكاليف، وتكييف تصميم العمليات، وتحسين ظروف العمل. كما واصلت الشعبة تخفيض تكاليف السكن وبدل المعيشة اليومي في بلدان الحالات التي تُنشر فيها الأفرقة الذاهبة في بعثات. وستساعد زيادة الحضور الميداني واتّباع نهج يتسم بالمزيد من المرونة في استعمال الموارد على تعويض التخفيض في مدى نشر البعثات. ويُتوقع أن يتسنى باستدامة اتّباع هذا النهج في عام 2021 تحقيق وفورات في التكاليف الاشتغالية. إن تطور الجائحة وأثره على البنية التحتية العالمية للأسفار سيؤثران على مسارات الأسفار، وتواترها، وتكاليفها، ما لـمّا يزل أمراً غير معروف. لكن التدابير التي أعملتها الشعبة ستضمن بقاء المكتب على أكبر قدرٍ ممكنٍ من النجاعة، مكيّفاً ترتيبات السفر للحفاظ على التوازن الأكثر فعالية بين تكاليف الرحلات الجوية وبدل المعيشة اليومي ونجاعة عمليات التحقيق التي يجريها وتقدُّمها.

النفقات التشغيلية العامة *432.5 ألف يورو*

327. إن المبلغ المطلوب أقل بمقدار 197.5 ألف يورو (31.3 في المئة) عن نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة.

328. ويخص بند الميزانية هذا تكاليف متكرّرة لا مناص من تكبُّدها متصلة بحضور الشهود لكي يُستجوبوا وبواجب المكتب المتمثل في العناية بالشهود خلال كل مراحل الأنشطة (عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، والمحاكمات، وباقي القضايا اللاحقة). ولئن أمكن أن يكون إجراء المقابلات عن بعد وتحسين التنسيق مع الشركاء المحليين قد أتاحا للشعبة تخفيض ميزانيتها الخاصة بالسفر فيُقدَّر أن البيئة المتأتية عن جائحة كوفيد-19 يمكن أن تُحدِث أثراً سلبياً على التكاليف ذات الصلة المرتبطة بشؤون الشهود. ولا تُسَدّ هذه التكاليف من المخصَّصات لقسم المجني عليهم والشهود التابع لقلم المحكمة، لأنها تتأتى عن التفاعل بين مكتب المدّعي العام والشهود (مثل تكاليف سفر الشاهد وسكناه عندما يأتي من أجل استجوابه، حتى إذا جرى عن بعد)، وعن تدابير أمنية متدنية التكاليف/خفيفة الأثر يتخذها المكتب بالنظر إلى اللَحَق المبرم بينه وبين قسم المجني عليهم والشهود.

329. وستُسد بجزء من الاعتمادات المطلوبة في بند النفقات التشغيلية العامة تكاليفُ العقد الخاص بالسكن في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يهيئ حلاً اقتصادياً بالقياس إلى التكاليف الباهظة المترتبة على النزول في الفنادق إبان العمليات الجارية. كما يوفِّر السكن المعني بيئةً سالمة وسليمة ومنظَّمة للموظفين في مكانٍ لا يوجد فيه إلا عددٌ محدودٌ جداً من المرافق الطبية. ونظراً إلى مرحلة التحقيق وإلى التدابير التي أعملتها الشعبة لتعظيم نجاعة الأسفار فقد خُفِّضت تكاليف عقد السكن بمقدار 73.2 ألف يورو (33.0 في المئة).

الجدول 21: البرنامج 2300: ميزانية عام 2021 المقترحة

2300 شعبة التحقيق	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				10 784.4	770.8	7.1	11 555.2
الموظفون من فئة الخدمات العامة				1 844.2	(164.4)	(8.9)	1 679.8
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*13 829.0*	-	*13 829.0*	*12 628.6*	*606.4*	*4.8*	*13 235.0*
المساعدة المؤقتة العامة	4 455.0	-	4 455.0	4 800.3	329.3	6.9	5 129.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	0.1	-	0.1	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*4 455.0*	-	*4 455.0*	*4 800.3*	*329.3*	*6.9*	*5 129.6*
السفر	1 819.1	-	1 819.1	1 724.0	(655.6)	(38.0)	1 068.4
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	30.0	-	30.0	-	-	-	-
التدريب	85.0	-	85.0	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	889.2	-	889.2	630.0	(197.5)	(31.3)	432.5
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*2 823.4*	-	*2 823.4*	*2 354.0*	*(853.1)*	*(36.2)*	*1 500.9*
المجموع	**21 107.4**	-	**21 107.4**	**19 782.9**	**82.6**	**0.4**	**19 865.5**

الجدول 22: البرنامج 2300: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

2300	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – را	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	1	4	13	40	40	1	*99*	-	29	*29*	**128**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**1**	**4**	**13**	**40**	**40**	**1**	***99***	**-**	**29**	***29***	**128**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	1.75	16.54	12.17	1.00	*31.46*	2.00	15.67	*17.67*	**49.13**
المستمرة	-	-	-	-	-	2.00	18.08	12.50	1.00	*33.58*	-	17.08	*17.08*	**50.67**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2.00**	**18.08**	**12.50**	**1.00**	***33.58***	**-**	**17.08**	***17.08***	**50.67**

4- البرنامج 2400: شعبة المقاضاة

المقدِّمة

330. تؤدي أنشطة شعبة المقاضاة ("الشعبة") دوراً محورياً في اضطلاع المحكمة بمهمتها الأساسية، ألا وهي إجراء أعمال مقاضاة عادلة وفعالة وسريعة وفقاً لنظام روما الأساسي. وتتألف الشعبة من قسم المقاضاة وقسم الاستئناف والتنسيق القانوني لأعمال المقاضاة. وهي تتولى، بإدارة عامة من مديرها، المسؤولية عن إسداء الإرشاد القانوني إلى المحققين؛ والترافع في القضايا التي تنظر فيها دوائر ثلاثِ الشُعبِ القضائية في المحكمة جميعاً؛ وتُعِد جميعَ الدفوع الكتابية التي تتضمنها العرائض وغيرها من المذكرات التي تقدَّم إلى الدوائر؛ وتشارك في أنشطة التحقيق وأنشطة تحضير القضايا في نطاق الأفرقة المتكاملة. كما يُعهد إلى وكلاء الادّعاء الرئيسيين المعنيين بالإجراءات الابتدائية ضمن قسم المقاضاة بمهمة قيادة الأفرقة المتكاملة وإسداء الإرشاد العام بشأن التحقيق في القضايا، وقيادة الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية أمام دوائر المحكمة. وتتولى شعبة المقاضاة توظيفَ وكلاء الادّعاء المعنيين بالإجراءات الابتدائية ووكلاء الادّعاء المعنيين بإجراءات الاستئناف والموظفين القانونيين ومنظِّمي ملفات القضايا والمساعدين المعنيين بدعم الإجراءات الابتدائية، وتدريبَهم، ومراقبةَ أدائهم.

331. لقد غُيِّر في بداية عام 2020 اسم "قسم الاستئناف" فأصبح "قسم الاستئناف والتنسيق القانوني لأعمال المقاضاة". وقد أذنت المدّعية العامة بهذا التغيير لتجسيد العمل الذي يؤديه قسم الاستئناف تجسيداً أفضل يتخطى ولايته المحددة الطابع المتعلقة بالتقاضي في دعاوى الاستئناف، فيشمل المهام البالغة الأهمية المتمثلة في السهر على اتساق وسلامة المواقف القانونية التي تقدمها أفرقة شعبة المقاضاة، وتزويد جميع الأفرقة بالمشورة القانونية القيّمة بشأن الجوانب القانونية الفنية والإجرائية. ويتولى قسم الاستئناف والتنسيق القانوني لأعمال المقاضاة، الذي يقوده وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف، الترافع في جميع دعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي أمام دائرة الاستئناف؛ وإعداد جميع طلبات الإذن بالاستئناف والردود على طلبات الإذن بالاستئناف التي يودعها الدفاع وغيره من الأطراف أمام الدوائر الابتدائية؛ وصوغ نصوص أهم الوثائق التي تودَع في المرحلة الابتدائية من الإجراءات، ولا سيّما الوثائق التي تشمل مسائل هامة وجديدة من مسائل القانون الجنائي الدولي والقوانين الإجرائية؛ وإسداء المشورة القانونية إلى أفرقة قسم المقاضاة وإلى سائر مكوّنات المكتب بحسب الاقتضاء.

332. كما إن قسم المقاضاة وقسم الاستئناف والتنسيق القانوني لأعمال المقاضاة ينظّمان تدريباً ومحاضرات مستفيضين للعاملين في شعبة المقاضاة وغيرها من مكوّنات المكتب بشأن مواضيع من قبيل المرافعات الكتابية، والمرافعات الشفوية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي. ومن ذلك اجتماعٌ قانوني لجميع العاملين في الشعبة حيث تناقَش المستجدات القانونية والإجرائية ذات الصلة بالشعبة، وتدريبٌ داخلي على المرافعة يُعقد بانتظام، منه تدريب على المرافعة الشفوية وتدريب على استجواب الشهود، بالفرنسية وبالإنكليزية.

333. ويتولى مدير شعبة المقاضاة (من الرتبة مد-1) قيادتها وإدارتها، فيشرف على الاستعانة الفعالة بالموارد وعلى توحيد نسق تحضير الملفات وإيداع الوثائق. وعلاوةً على ذلك يؤدي مدير الشعبة دوراً حيوياً في المواءمة والتنسيق مع سائر شُعب مكتب المدّعي العام وأقسامه. كما يتولى مدير الشعبة، يساعده في ذلك وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-5)، مراجعة معظم ما يودَع من وثائق وعرائض قبل أن يتم تقديمها إلى المحكمة بغية التيقن من أنها متّسقة من الناحية القانونية ومحرَّرة بصورة مقنعة. ويسدي مدير الشعبة المشورة بشأن القضايا إلى أفرقة التحقيق والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية، وذلك غالباً بشأن مسائل يُطلب تناولها في أجل قصير. ويساند مديرَ الشعبة مساعدٌ خاص (معني بأعمال المقاضاة) (من الرتبة ف-3) ومنسقٌ لعمل منظِّمي ملفات القضايا (من الرتبة ف-2)، من أجل التخطيط والتنسيق في الشعبة. كما إن لمدير الشعبة مساعداً شخصياً (من الرتبة خ ع-رأ) ومساعدَين إداريين

(من الرتبة خ ع-رأ) يساندان الشعبة في تنفيذ كافة الأعمال الإدارية، بما في ذلك معاملة المطالبات المتصلة بالسفر وطلبات الإجازات.

334. وتتولى الأفرقة المتكاملة المسؤولية عن التحقيق والمقاضاة في القضايا المعروضة على المحكمة. وقبل اتخاذ قرار الشروع في عملية التحقيق يكون قانونيو شعبة المقاضاة قد انخرطوا بالفعل في السيرورة المجراة بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، التي تقودها شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون. وقد أُرسيت هذه الممارسة بغية تناول المسائل القانونية التقنية وأنشطة صون الأدلة في أبكر وقت ممكن خلال السيرورة. وخلال الأشهر الستة الأولى من مدة التحقيق (الفترة الاستهلالية) يُركَّز رئيسياً في أنشطة المكوّن (الصغير) المعني بالمقاضاة من الفريق المتكامل على صوغ المنحى المفترَض للقضية. ويقوم فريق المقاضاة بإسداء الإرشاد القانوني والاستراتيجي من أجل التحقيق، وبتحليل الأدلة، وبوضع الأساس النظري للقضية، وبالمشاركة في الأنشطة التحقيقية (بما فيها أعمال الاستجواب الذي يُجرى بموجب المادة 55(2) من نظام روما الأساسي)، وبالتحضير لكشف المعلومات والوثائق، وبإعداد مشاريع الوثائق ذات الصلة بما فيها جميع الوثائق التي قد يلزم إيداعها في مرحلة التحقيق. ويتولى منظِّم ملفات القضايا والمساعد المعني بالدعم في الإجراءات الابتدائية تدبر الأدلة والمعلومات والوثائق المراد إيداعها، ومساندة وكلاء الادّعاء في مهامهم.

335. وعندما يكون التحقيق قد شهد تقدماً كافياً فتم صوغ منحى القضية المفترَض بصورة راسخة، تزيد شعبة المقاضاة قدرتها فتشكل فريق تحقيق يُعنى بالمرحلة التمهيدية من الإجراءات. وتبدأ المرحلة التمهيدية بقيام الفريق المتكامل بالتحضير للانتقال من التحقيق إلى المرحلة الابتدائية بتهذيب الجوانب القانونية للمنحى المفترَض للقضية وإعداد طلبات إصدار أوامر بالقبض على المشتبه بهم فيها. ويشتمل التحضير لطلب إصدار أمر بإلقاء القبض أو أمر بالمثول ("بالحضور") على استعراض شامل للأدلة (ينخرط فيه موظفون من مكتب المدّعي العام ليسوا أعضاء في الفريق المسنَد إليه إجراء التحقيق أو المقاضاة)، بغية التمحيص في مدى كفاية الأدلة طبقاً للمعايير الخاصة بالمرحلة المعنية من الإجراءات. وقد أُعيد النظر في سيرورة استعراض الأدلة هذه في عام 2019 فنُفِّذت تعديلات عليها. وأُصدرت في كانون الأول/ديسمبر 2019 المبادئ التوجيهية المعدَّلة الخاصة بجلسات استعراض الأدلة. فإذا أُصدر أمر بالقبض على مشتبه فيه أو أمر بمثوله أمام المحكمة فإن رئيس قلم المحكمة، بالتشاور مع المدّعية العامة، يحيل الأمر بالقبض على الشخص المعني وتقديمه إلى المحكمة بموجب المادتين 89 و91 من نظام روما الأساسي إلى كل دولة قد يوجد هذا الشخص على أراضيها. وبعد القبض على المشتبه فيه المعني أو تقديمه إلى المحكمة يُفترض عادة أن يمثُل مثولَه الأول أمام المحكمة في غضون 48 إلى 96 ساعة اعتباراً من زمن وصوله إلى مقر المحكمة. وتقضي القاعدة 121(1) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بأن تحدِّد الدائرة التمهيدية، عند أول مثول للمشتبه فيه أمام المحكمة، موعد عقد جلسة اعتماد التهم الموجَّهة إليه. إن الأشهر التي تنتهي بعقد جلسة اعتماد التهم (زهاء أربعة أشهر إلى ستة بدءاً من تاريخ المثول الأول) تمثل مرحلة تستلزم من شعبة المقاضاة موارد طائلة. ففي الفترة الفاصلة بين المثول الأول أمام المحكمة وموعد انعقاد جلسة اعتماد التهم، يبدأ فريق المقاضاة بكشف الوثائق والمعلومات للدفاع، ما يمثل عملية كثيفة تشمل استعراض المواد المعنية وإجراء عملية حجب ما يجب حجبه فيها من المعلومات، وإعداد الوثيقة المتضمنة للتهم، والعريضة الممهدة لاعتماد التهم، وقائمة الأدلة. ويُجرى عند اللزوم استعراض إضافي للأدلة، ويُنظر فيما إذا كان يتعين الاستناد إلى المادة 56 من نظام روما الأساسي. ويصدر القرار المتعلق باعتماد التهم في غضون 60 يوماً اعتباراً من تاريخ انعقاد جلسة اعتمادها. وبعد اعتماد التهم تحال القضية إلى الدائرة الابتدائية. وقبل إعداد البيانات الافتتاحية سيقوم فريق المقاضاة بتحيين وتنجيز ما سيكشف عنه وبإعداد الوثائق الرئيسية التي ستُوْدَع في إطار المحاكمة مثل المذكرة التمهيدية وقائمة الشهود وقائمة الأدلة والطلبات المتعلقة بتدابير الحماية ضمن المحكمة، وسيُجرى اختبار داخلي للدفوع الشفوية (سيراجعها أقران أو "لجنة مساجِلين").

336. إن الاهتمام بكل قضية تبلغ المرحلة التمهيدية أو المرحلة الابتدائية يستلزم فريقاً مؤلفاً في المتوسط من ثمانية وكلاء ادّعاء معنيين بالإجراءات الابتدائية، ومنظم لملفات القضية، ومساعد قانوني، ومساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية، يقودهم وكيل ادّعاء رئيسي معني بالإجراءات الابتدائية. وقد بينت التجربة أنه يلزم المزيد من الموارد في الأشهر الفاصلة بين المثول الأول وانعقاد جلسة اعتماد التهم. ويقوم وكلاء الادّعاء، يقودهم وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بالإجراءات الابتدائية، بتنظيم وتحضير الحجج التي تساق في القضية خلال المرحلتين التمهيدية والابتدائية. فيجمعون الأدلة المدينة والأدلة المبرِّئة؛ ويتدبرون شؤون الشهود،؛ ويسدون الإرشاد فيما يخص عمليات التحقيق الإضافية؛ ويتدبرون كشف المعلومات والوثائق؛ ويعدون نصوص كل الوثائق والعرائض المراد إيداعها أمام الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية؛ ويشاركون في الجلسات؛ ويتدخلون خلال جلسة اعتماد التهم وخلال المحاكمة، فيستجوبون شهود الادّعاء وشهود الدفاع ويقدِّمون الحجج. ويقوم منظم ملفات القضية والمساعد المعني بدعم الإجراءات الابتدائية بتنظيم الأدلة والمعلومات والوثائق المودعة ويقدمون الدعم لوكلاء الادّعاء في الاضطلاع بمهامهم. وبحسب الافتراضات المتعلقة بالميزانية سيشهد عام 2021 قضيتين في المرحلة الابتدائية، أي نفس العدد من القضايا الذي تُوُقّع فيما يخص عام 2020. إن تكوين الأفرقة المبيَّن في هذه الفقرة مناسب في معظم القضايا التي تتناولها المحكمة في هذه المرحلة. لكن يمكن أن تشهد عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة تبايناً متأتياً عن درجة التعقيد الذي تتسم به القضية وعدد المشتبه بهم فيها والمتهمين في إطارها، مثل زيادة قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأوسع والأكثر تعقيداً وتقليص قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأقل تعقيداً.

337. وفيما يخص المرحلة الابتدائية، بينت الخبرة المتجمعة أن العمل على القضايا لا يتوقف بعد آخر يوم من أيام انعقاد جلسات المحكمة فيما يخصها وتقديم البيانات الختامية بل يستمر حتى صدور الحكم في جوهر القضية والحكم القاضي بالعقوبة. فمن الأنشطة التي يتعيَّن الاضطلاع بها في إطار القضايا المعنية خلال هذه الفترة الردُ على طلبات الدفاع لكشف المعلومات والوثائق، واستعراض صيغ المحاضر والإفادات المحجوب فيها من المعلومات قدرٌ أقلُّ، وإيداع الصيغة العلنية المحجوبة فيها معلومات من العريضة الختامية والردود ذات الصلة. ويضاف إلى ذلك أن الفريق يبدأ عند الإمكان مراجعة السيرورات التي اتُّبعت والخبرات التي اكتُسبت بغية استخلاص العبر من أجل المكتب والإعداد لتسليم القضية إلى قسم الاستئناف والتنسيق القانوني لأعمال المقاضاة. وبناءً عليه يُحتاج وظيفياً إلى استدامة فريق أساسي من وكلاء الادّعاء في شعبة المقاضاة مكلفين بالاهتمام بالقضية حتى إنجاز جميع المهام المتصلة بها.

338. ويدير قسمَ الاستئناف والتنسيق القانوني لأعمال المقاضاة وكيلُ ادّعاء رئيسي معني بإجراءات الاستئناف (من الرتبة ف-5). ويتألف ملاك العاملين فيه حالياً من ثمانية وكلاء ادّعاء معنيين بإجراءات الاستئناف (وكيل ادّعاء رئيسي معني بإجراءات الاستئناف من الرتبة ف-5، وثلاثة وكلاء ادّعاء معنيين بإجراءات الاستئناف من الرتبة ف-4، وثلاثة وكلاء ادّعاء معنيين بإجراءات الاستئناف من الرتبة ف-3، ووكيل ادّعاء معاون معني بإجراءات الاستئناف من الرتبة ف-2)، ومنظِّم لملفات القضايا، ومساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية. إن قسم الاستئناف والتنسيق القانوني لأعمال المقاضاة كان على امتداد سنوات يُجري مقداراً متزايداً من العمل المعقد المتعلق بدعاوى الاستئناف، سواء في الوثائق الكتابية التي يتم إيداعها أم في الجلسات الشفوية في دعاوى الاستئناف النهائي ودعاوى الاستئناف التمهيدي التي تنظر فيها دائرة الاستئناف، ما يُتوقع أن يستمر في عام 2021 وما بعده. ويمتد نطاق ذلك ليشمل الأعمال اللاحقة للاستئناف من قبيل إجراءات جبر الأضرار، والتعويض، وإعادة النظر، وإنفاذ العقوبات، وتخفيض العقوبات، والتقاضي الفرعي مثل ما يتعلق بالمادتين 19 و53 من نظام روما الأساسي. كما إن القسم، كما يبيّنه اسمه الجديد، هو قسم المكتب المعني في المقام الأول بإسداء المشورة القانونية وبالتنسيق القانوني من أجل جميع الأفرقة المعنية بإجراءات المحاكمة في عملها في المرحلة التمهيدية وفي المرحلة الابتدائية؛ ولقسم التدارس الأولي في عدة جوانب من تدارسه الأولي وعمله المتعلق بالمادة 15 من نظام روما الأساسي؛ ومن أجل شعبة التحقيق في جوانب عملها التحقيقية. ويشمل العمل في

مجال إسداء المشورة القانونية والتنسيق القانوني من أجل الأفرقة المعنية بإجراءات المحاكمة إسداء المشورة القانونية بشأن المسائل المعقدة، وتحديد التهم وإعداد الوثائق المتضمِّنة للتهم، وحضور جلسات الاستعراض الرسمي للأدلة، وإعداد نصوص بشأن مسائل قانونية وإجرائية متعددة ضمن العريضة التمهيدية والعريضة الختامية والمذكرات التي تقدَّم أثناء المحاكمة، وتنسيق المواقف القانونية فيما بين الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية. كما إن هذا القسم، بصفته مركز البحوث القانونية في المكتب، يثابر على تحيين مجموعة المختارات من القرارات الصادرة في القضايا عن الدوائر الثلاث (التي تستعملها الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية في عملها)؛ ويحلِّل قرارات الدوائر؛ ويقدِّم مذكرات بشأن المسائل الإجرائية والمسائل الجوهرية؛ وينظم دورات التدريب في المجال القانوني والاجتماعات من أجل القائمين بأعمال المقاضاة والمحققين وغيرهم من العاملين في المكتب. ولتمكين القسم من أداء هذا الدور المستمر التنامي في مجال التنسيق القانوني، وممارسته الشاغلة في مجال دعاوى الاستئناف وما بعد هذه الدعاوى، أُقِرَّت في إطار ميزانية العام الماضي وظيفة وكيل استئناف رئيسي ثانٍ من الرتبة ف-5. ولـمّا يوظَّف من يشغل هذه الوظيفة بسبب الحجر المتصل بجائحة كوفيد-19 وترتيبات العمل بالوسائل الافتراضية، لكن يُعتزم توظيف من يشغلها في الأشهر المقبلة بحيث يتسنى للقسم مواصلة النهوض بمسؤولياته الكثيرة والثقيلة ضمن المكتب.

339. ولـمّا كان التقاضي أمام الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف يتزايد من حيث حجم العمل الذي تنطوي عليه القضايا وما تتسم به من تعقيد فإن الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية تحتاج حاجة ماسة إلى المشورة القضائية والمواقف المنسَّقة، والمساعدة في إعداد الدفوع الكتابية. ويتزايد أكثر منه في أي وقت مضى طلب الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية المساعدةَ في أداء هذه المهام من وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف ووكلاء الادّعاء الذين يضمهم ملاك القسم. وفي الوقت نفسه ما انفك ما يضطلع به القسم من أعمال متصلة بدعاوى الاستئناف وما بعدها يتزايد حجماً وقدّاً وتعقيداً: فيُتوقع أن يتناول القسم في عام 2020 على نحو يستمر لفترة من عام 2021 عدة دعاوى استئنافٍ نهائي (دعاوى استئناف في قضية *أنتاغَندا (Ntaganda)* في جرائم منصوص عليها في المادتين 74 و76 من نظام روما الأساسي، ودعوى استئناف في قضية *غْبَغْبو (Gbagbo) وانليه غوديه (Blé Goudé)* في جرائم منصوص عليها في المادة 74 من النظام الأساسي، وعلى الأرجح دعاوى استئناف في قضية *أُنغوين (Ongwen)*) وشؤوناً معقدة تتعلق بدعاوى الاستئناف التمهيدي وما بعدها. كما إن القسم يتابع ما يصدر كلَّ عام من قرارات المحكمة العديدة والتي غالباً ما تكون فائقة الطول، ويراجع هذه القرارات لأغراض دعاوى الاستئناف التي قد تُرفع، ويودع طلبات الإذن بالاستئناف بحسب اللزوم، ويرد على طلبات الدفاع. إن دائرة الاستئناف غدت تعقد جلسات استئناف شفوية مديدة فيما يخص معظم دعاوى الاستئناف النهائي والاستئناف التمهيدي، على نحو يشمل مسائل كثيرة تثار قبل انعقاد الجلسات وخلالها، وذلك أيضاً يزيد من العمل الذي يتناوله وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف وغيره من وكلاء الادّعاء الذين يضمهم القسم. ويُعِد القسم أيضاً وثائق السياسات والمبادئ التوجيهية التي يصدرها القسم، ويقدم مساهمة كبيرة فيما يخصها. وبناءً على طلب مدير شعبة المقاضاة يُعِدُّ القسم مبادئ توجيهية داخلية شاملة بشأن توجيه الاتهام ستستعملها شعبة المقاضاة وشعبة التحقيق بوجه أعم. كما إن القسم غالباً ما يتولى القيادة، بالتشارك مع زملائه من شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون وشعبة التحقيق وقسم المشورة القانونية، في إعداد وثائق سياسات أكبر أهمية لمكتب المدّعي العام. فعلى سبيل المثال يترأس وكيل الاستئناف الرئيسي وعدة وكلاء استئناف فريقاً عاملاً معنياً باستراتيجيةٍ لإنجاز تناول الحالات المعروضة على المحكمة ويشاركون في أعماله. ويضاف إلى ذلك أن وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف، بصفته عضواً في اللجنة التنفيذية لمكتب المدّعي العام، يشارك في المناقشات وفي اتخاذ القرار فيما يتعلق بجميع الشؤون القانونية والسياساتية والاستراتيجية في المكتب، ويراجع أهم الوثائق التي يجري إيداعها وغيرها من الوثائق التي يقدمها جميع الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية، وقسم التدارس الأولي، وسائر أقسام المكتب. كما إن وكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات الاستئناف يعمل بصفة نائب لمدير شعبة المقاضاة، فيضطلع في إطار هذا الدور بمهام إضافية في مجال مراجعة الوثائق التي

تعدها الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية ووظائف تدبرية فيما يتعلق بتسيير الشعبة، والسهر على توفير التدريب للموظفين، والمشاركة في مختلف الأفرقة العاملة التي تُعيَّن لتحسين الأداء ضمن شعبة المقاضاة، سواء في القضايا التي يجري تناولها وفيما يتعلق بتنمية قدرات الموظفين.

340. وفي عام 2021 ستظل الشعبة منخرطةً في أنشطة المرحلة الابتدائية في قضية *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)* وقضية *الحسن* وفي أنشطةٍ من أنشطة المرحلة التمهيدية في قضية *عبد الرحمن*. وستبقى أفرقة شعبة المقاضاة منخرطة في الأنشطة التحقيقية المجراة في الحالة في جورجيا والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية) والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في ليبيا والحالة في دارفور بالسودان والحالة في بوروندي والحالة في مالي والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في ميانمار والحالة في أفغانستان. وسيتعيَّن على قسم الاستئناف والتنسيق القانوني لأعمال المقاضاة تناول دعاوى استئناف نهائي قد تُرفَع في إطار المحاكمات التي تنتهي في عام 2019 وعام 2020، بالإضافة إلى دعاوى استئناف تمهيدي في قضايا أخرى (مثل ما يتعلق بالمقبولية وغيرها من المسائل التي قد تثار).

341. وفي الوقت الحاضر ليس مُتأكَّداً من مدى تأثير الأزمة المتصلة بجائحة كوفيد-19 على الأنشطة الأساسية للمحكمة في عام 2021. لكن المكتب شرع بالفعل في عام 2020 في تنفيذ تغييرات يُسعى بها إلى تقليل أثر أزمة جائحة كوفيد-19 على قدرة المحكمة على بدء المحاكمتَيْن المقرَّر عقدهما. ففيما يخص كلتا القضيتين، بذل المكتب قصاراه للتكفل بأن لا تحرف القيود المفروضة حالياً على السفر بداية الإجراءات فعلاً وقد سعى بنشاط إلى إيجاد حلول قابلة للتطبيق. ولهذه الأغراض أعاد المكتب ترتيب تقديم الأدلة لكي يبدأ مع الشهود الذين يمكن أن تتواصل معهم المحكمة أو يكون بإمكانهم السفر قريباً (وهم بصورة أساسية الشهود الموجودون في أوروبا)، وهو يستطلع شتى الخيارات المتاحة للتكفل بتلقي شهادات الشهود الموجودين في الميدان، إما عن طريق الروابط الفديوية عن بعد وإما، عند الاقتضاء، بتلقي إفادات كتابية، وفقاً للإطار القانوني للمحكمة.

342. وتواصل شعبة المقاضاة استطلاع الوسائل الخلاقة للنجاح في تقديم حججها أمام المحكمة، بما في ذلك مضيُّها في استعمال التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في قاعات جلسات المحكمة.

343. وتسهر شعبة المقاضاة أيضاً على تطبيقها الملائم لشتى أشكال إسناد المسؤولية الجنائية التي تجيزها المادة 25 من نظام روما الأساسي (المسؤولية الجنائية الفردية) والمادة 28 منه (مسؤولية القادة والرؤساء الآخرين). وتماشياً مع السياسات النافذة تسعى شعبة المقاضاة إلى التكفل بأن تشمل التهم التي توجّهها أفرقتُها الجرائمَ الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائمَ المرتكبة بحق الأطفال، حيثما يكون مثل هذه الجرائم قد وقع في الحالة الخاضعة للتحقيق، وأشكالَ الجناية الأكثر تمثيلاً في الحالة المعنية. وتولي شعبة المقاضاة عنايةً خاصة لأشكال الجناية التي درج القضاء الدولي أو القضاء الوطني على عدم المقاضاة عليها إلى الحد اللازم.

344. وقد استحدثت شعبة المقاضاة آليات تنسيق داخلي وأفرقة عاملة، وهي منخرطة في إطار المبادرات المتخذة على نطاق المكتب التي تتناول مجالات أولويات المكتب والمحكمة مثل توحيد السيرورات، والتدريب على الترافع، وتدبر المعلومات، وحُسن حال العاملين. ثم إن شعبة المقاضاة حسَّنت نظام المراجعات الداخلية للأدلة (ومراجعات الحالات التي تميَّزت بأهميتها من بين حالات تقديم الحجج أمام المحكمة ومراجعة الوثائق البالغة الأهمية) لإجراء عمليات التقييم النقدي المستمر لجودة عملها وضمان إيتائه ناتجاً عالي درجة الجودة. وتمضي شعبة المقاضاة في تقييس سيرورات أساسية أخرى فيها، مثل إجراءات الاتهام وإجراءات الكشف عن المعلومات والوثائق، وفي تحسين هذه السيرورات التحسينَ الأمثل. لكن يجب التنويه إلى أن للضغط المزيد على الموارد أثراً وخيماً على وتيرة التقدم في مشاريع تحسين الجودة. فالتقليص الفعلي للموارد يُحدِث ضغطاً مزيداً على الفريق لكي يقوم بالمزيد بموارد أقل. ويُحدِثُ ذلك

أثراً تراكمياً يتمثل في إتاحة زمنٍ أقل للشعبة لكي تركِّز على مشاريع الارتقاء بالجودة ورفاه الموظفين.

موارد الميزانية **11 796.3 ألف يورو**

345. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 26.5 ألف يورو (0.2 في المئة).

346. إن أنشطة شعبة المقاضاة تتميز بالاستعانة فيها بمهنيين مختصين في القانون الجنائي الدولي وبتوقفها على الاستعانة بهم. ولذا فإن معظم ميزانية الشعبة (98.3 في المئة منها) يتركّز في بند الموارد من الموظفين. وبالتالي تركِّز الشعبة على تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات في التكاليف من خلال تحفيز زيادة الإنتاجية، واستبعاد الطالح من السيرورات، وإعادة تدارس الإجراءات الداخلية، وتبسيط التعاون مع سائر الشُعب والأطراف، حيثما أمكن ذلك. وإضافةً إلى التدابير الداخلية المحدَّدة أعلاه تعتمد الشعبة وموظفوها أيضاً على شبكتها المتينة الواسعة المطال حيثما أمكن الأمر. وتبني الشعبة شبكتها بوسائل منها على سبيل المثال إلقاء محاضرات وخطب أمام المهنيين والطلبة في شتى المؤسسات.

347. وعلى الرغم من وجوب أن يُعتبر أن عبء العمل الواقع على عاتق شعبة المقاضاة يتحدد معظمه بالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي والأوامر الصادرة عن الدوائر فإنها حريصة على مواصلة استطلاع سبل تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات. وقد كرّست الشعبة طيلة السنوات الأخيرة موارد ووقتاً لاستبانة إمكان تحقيق المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات. ويؤمل أن يخفِّف تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ضغط العمل الواقع على كاهل موظفي الشعبة وأن يقلِّص ساعات العمل المستفيض الذي ينهضون به.

348. وإذ تضع الشعبة في اعتبارها أثر جائحة كوفيد-19 على الدول الأطراف فإنها لا تطلب موارد بشرية إضافية فيما يخص عام 2021. ويضاف إلى ذلك أنها ستواصل تركيز جهودها على زيادة حراك الموظفين ضمنها حيثما أمكن ذلك والمضي في التحسين الأمثل للطرائق البديلة لتناول مسائل الموارد البشرية. وفي هذا الصدد تعرب الشعبة عن بالغ امتنانها للدعم الذي قدمته بالفعل عدة حكومات عن طريق برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين وعن طريق اتفاقات الإعارة الفردية.

349. وتعي شعبة المقاضاة الأثر الوخيم للتقليص البيّن لمواردها. ولـمّا كان عمل الشعبة يتحدد بدرجة كبيرة بالالتزامات والآجال القضائية فليس متاحاً لها إلا قدرٌ محدودٌ من المرونة في إجراء تعديلات لحجم هذا العمل أو وتيرته. وينبغي أن لا تجد الشعبة نفسها في وضع يحول فيه نقص الموارد دون تحقيق ما يُتوّخى من جودة عملها في الإجراءات القضائية. فعلى سبيل المثال يَحُدُّ تقليص الموارد المتوفرة من الخيارات المتاحة للشعبة لإعمال موارد إضافية على نحوٍ فعّالٍ عند اللزوم. ويضاف إلى ذلك أنه حصل بالفعل في عام 2019 وعام 2020 أن أفضت التخفيضات في الاعتمادات إلى إقلال فرص تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم. ويمكن أن يتبين أن ذلك يؤتي نتائج عكسية في الأمد الطويل لأنه يَحُدُّ من إمكانات تحسين النوعية على مستوى الشعبة وعلى المستوى الفردي. فسيأتي وقتٌ يُحتاج فيه إلى الاستثمارات في المزيد من تنمية قدرات الشعبة وقدرات موظفيها.

350. وتواظب الشعبة على مراجعة احتياجاتها إلى الموظفين، بما في ذلك بنية الموارد اللازمة للاهتمام بالأحداث المتوقعة على نحو استباقي. فستطبَّق في الشعبة مواءمة صغيرة. وتخص هذه المواءمة تسمية الوظائف ورتبها لكي تجسد على نحو أفضل المهام المعهود بها إلى الموظفين، وهي لا تؤدي إلى أي زيادة في الاعتمادات اللازمة (أي أنها صفرية الأثر فيما يخص الميزانية).

351. وتحتاج شعبة المقاضاة أيضاً إلى موارد غير متصلة بالعاملين للنهوض بأود أنشطتها. إن معظم الخدمات التي تستلزم تخصيص موارد غير متصلة بالعاملين توفّر (ويهيأ لها في الميزانية) ضمن مكتب المدّعي العام في إطار البرامج الفرعية 2110

و2120 و2160. بيد أنه أُقر تحصيص مبلغ خاص من أجل سد تكاليف السفر يُدرج في إطار ميزانية شعبة المقاضاة. وينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 142.4 ألف يورو (41.7 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة.

الموارد من الموظفين **11 597.2 ألف يورو**

352. يُلْحَق نائب المدّعية العامة (مساعد أمين عام) بشعبة المقاضاة لأغراض الميزانية فقط، بالنظر إلى تخصيص وظيفته الأصلي. بيد أن دوره يتمثل في التفرغ للعمل نائباً للمدَّعية العامة. وبهذه الصفة يكون نائب المدّعية العامة مسؤولاً أمامها عن تنسيق شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون وشعبة التحقيق وشعبة المقاضاة. كما إن المساعد الشخصي لنائب المدّعية العامة مُلْحَق بشعبة المقاضاة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *9 546.5 ألف يورو*

353. لا تُطلب أية وظائف ثابتة إضافية.

354. إن ملاك شعبة المقاضاة يتألف من الوظائف التالية البيان:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*
نائب المدّعية العامة (المقاضاة)	امين عام مساعد	1
مدير شعبة المقاضاة	مد-1	1
وكيل ادّعاء رئيسى معنى بالإجراءات الابتدائية	ف-5	8
وكيل ادّعاء رئيسي معني بإجراءات الاستئناف	ف-5	1
وكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية	ف-4	11
وكيل ادّعاء معني بإجراءات الاستئناف	ف-4	3
وكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية	ف-3	14
موظف قانوني	ف-3	1
وكيل ادّعاء معني بإجراءات الاستئناف	ف-3	3
وكيل ادّعاء معاون معني بالإجراءات الابتدائية	ف-2	19
موظف قانوني مساعد	ف-1	10
منظِّم لملفات القضايا	ف-1	8
مساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية	خ ع – رأ	5
مساعد إداري	خ ع – رأ	2
مساعد شخصي	خ ع – رأ	1
المجموع		**88**

المساعدة المؤقتة العامة *2 050.7 ألف يورو*

355. لتمكين شعبة المقاضاة من الاضطلاع على نحو فعال بأنشطتها المهيأ لها في إطار الافتراضات المتعلقة بالميزانية، تُطلب 19 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (16.92 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) بمثابة متطلب مستمر لسنوات متعددة، على النحو التالي:

التسمية	*الرتبة*	*العدد*	*المدة بالشهور*	*المكافئ بمعادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل*	
وكيل ادّعاء رئيسي معني بإجراءات الاستئناف	ف-5	1	1	0.08	متطلب مستمر
وكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية	ف-4	4	48	4.00	متطلب مستمر
وكيل ادّعاء معني بالإجراءات الابتدائية	ف-3	2	24	2.00	متطلب مستمر
مساعد خاص (معني بأعمال المقاضاة)	ف-3	1	12	1.00	متطلب مستمر
وكيل ادّعاء معاون معني بالإجراءات الابتدائية	ف-2	2	24	2.00	متطلب مستمر
وكيل ادّعاء معاون معني بإجراءات الاستئناف	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
منسِّق لتنظيم ملفات القضايا	ف-2	1	12	1.00	متطلب مستمر
موظف قانوني مساعد	ف-1	4	36	3.00	متطلب مستمر
منظِّم لملفات القضايا	ف-1	1	12	1.00	متطلب مستمر
مساعد شخصي لنائب المدّعية العامة	خ ع - رر	1	12	1.00	متطلب مستمر
مساعد معني بدعم الإجراءات الابتدائية	خ ع - رأ	1	10	0.83	متطلب مستمر
المجموع		**19**	**203**	**16.92**	

356. إن كل الموارد المتوفرة قد خُصّصت للاضطلاع بمهام متصلة بالقضايا والحالات، منها استيعاب الاحتياجات المتأتية عن عمليات التحقيق الجديدة إلى أقصى حد ممكن.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **199.1 ألف يورو**

357. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 142.4 ألف يورو (41.7 في المئة). إن معظم الموارد غير المتصلة بالعاملين اللازمة للنهوض بأود أنشطة شعبة المقاضاة توفَّر (ويهيأ لها في الميزانية) في إطار البرنامجين الفرعيين 2110 و2120 ضمن مكتب المدّعي العام. بيد أن المخصَّصات لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين المتمثلة في تكاليف السفر تُدرج في ميزانية شعبة المقاضاة.

السفر *199.1 ألف يورو*

358. يسافر العاملون في شعبة المقاضاة بانتظام في مهام ضمن إطار الأفرقة المتكاملة لكي يدعموا عمليات التحقيق الجارية. كما تلزم أسفار موظفي شعبة المقاضاة في المرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية من مراحل القضايا، لأغراض منها جمع الإعلانات بموجب المادة 68 من نظام روما الأساسي، وإعداد الشهود، ودعم الشهود الذين يدلون بإفاداتهم عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية. كما يُخصَّص اعتماد لنائب المدّعية العامة، ومدير شعبة المقاضاة، ووكيل الادّعاء الرئيسي المعني بإجراءات

الاستئناف، من أجل ما يقومون به من مهام اضطلاعاً بوظائفهم التمثيلية الرامية إلى توسيع نطاق الإحاطة بأنشطة مكتب المدّعي العام والتعاون فيما يخصها. إن تكاليف السفر تمثل متطلباً متكرّراً.

الجدول 23: البرنامج 2400: ميزانية عام 2021 المقترحة

2400 شعبة المقاضاة	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات) ت)	التغيّر في الموارد مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروا ت)
الموظفون من الفئة الفنية	049.7 9				9.6	0.1	059.3 9
الموظفون من فئة الخدمات العامة	560.0				(72.8)	(13.0)	487.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*384.5 9*	-	*384.5 9*	*609.7 9*	*(63.2)*	*(0.7)*	*546.5 9*
المساعدة المؤقتة العامة	902.6 1	-	902.6 1	871.6 1	179.1	9.6	050.7 2
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*902.6 1*	-	*902.6 1*	*871.6 1*	*179.1*	*9.6*	*050.7 2*
السفر	206.0	-	206.0	341.5	(142.4)	(41.7)	199.1
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	6.9	-	6.9	-	-	-	-
التدريب	41.9	-	41.9	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	69.3	-	69.3	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*324.0*	-	*324.0*	*341.5*	*(142.4)*	*(41.7)*	*199.1*
المجموع	**611.2 11**	**-**	**611.2 11**	**822.8 11**	**(26.5)**	**(0.2)**	**796.3 11**

الجدول 24: البرنامج 2400: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

2400	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	1	-	1	9	14	18	19	18	*80*	-	8	*8*	**88**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**1**	**-**	**1**	**9**	**14**	**18**	**19**	**18**	***80***	**-**	**8**	***8***	**88**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	0.42	4.00	3.00	2.75	5.00	*15.17*	0.50	0.50	*1.00*	**16.17**
المستمرة	-	-	-	-	0.08	4.00	3.00	4.00	4.00	*15.08*	1.00	0.83	*1.83*	**16.92**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.08**	**4.00**	**3.00**	**4.00**	**4.00**	***15.08***	**1.00**	**0.83**	***1.83***	**16.92**

جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

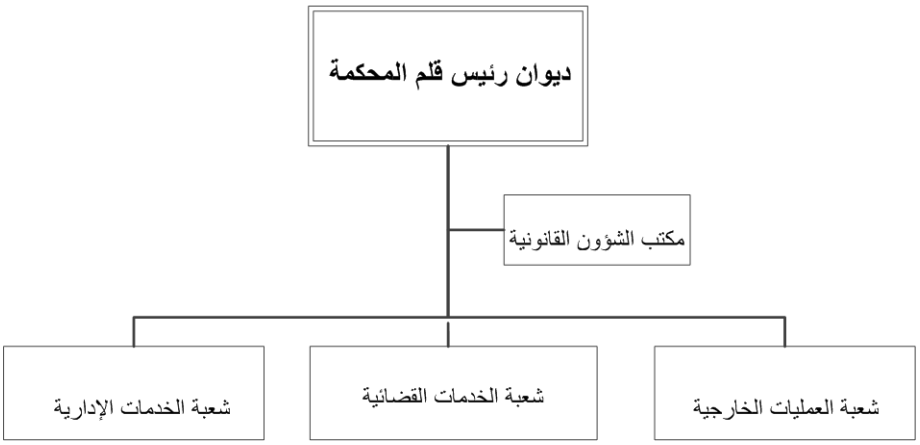

المقدِّمة

359. يترأس قلمَ المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") رئيسُه، الذي يُعتبر المسؤول الإداري الرئيسي في المحكمة، ويُعتبر قلم المحكمة الجهاز المسؤول فيها عن الجوانب غير القضائية لتسيير شؤونها وتقديم الخدمات فيها. وينقسم قلم المحكمة إلى ثلاث شعب هي شعبة الخدمات الإدارية وشعبة الخدمات القضائية وشعبة العمليات الخارجية التي يؤدي كل منها دوراً حاسماً في التكفل بعدالة الإجراءات القضائية وسرعتها وشفافيتها وفي دعم عمليات التحقيق والجهات التي يتعامل معها قلم المحكمة. ويضم مكتب رئيس قلم المحكمة ديوانَه الذي يساعده في اضطلاعه الاستراتيجي بتوجيه جميع شُعب القلم وأقسامه والتنسيق فيما بينها وإرشادها، بينما يتولى مكتب الشؤون القانونية التابع للقلم النهوض بأود أداء المهام القانونية المنوطة برئيس القلم.

360. إن الإجراءات القضائية تمثِّل المحور الرئيسي لعمل المحكمة ولا يمكن أن تسير بدون الخدمات الضرورية التي يقدِّمها قلم المحكمة والمهام التي يؤديها. فالقلم مسؤول، بصفته منصة مساندة محايدة، عن دعم الإجراءات القضائية من خلال اضطلاعه بوظائف منها تدبُّر الأعمال القضائية والملفات، وتيسيرُ إدلاء الشهود بإفاداتهم، وتيسيرُ مشاركة المجني عليهم في الإجراءات، وتسييرُ شؤون المساعدة القانونية ومساندة المحامين، وتوفيرُ خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية للأعمال القضائية، وتدبُّرُ تكنولوجيا المعلومات، والسهرُ على الأمن، وإدارةُ مرافق الاحتجاز، وتيسيرُ التعاون والتعاضد القضائيين، والسهرُ على علنية الإجراءات، والتواصلُ (ولا سيما مع الجماعات المتضررة)، وإجراءُ العمليات الميدانية دعماً لعمل القضاة والأطراف في القضايا والمشاركين فيها. ولولا اضطلاع قلم المحكمة بهذه الوظائف لتعذر سير الإجراءات القضائية لأن المشاركين في الإجراءات (بمن فيهم القضاةُ ومكتبُ المدّعي العام والدفاعُ والمجنيُّ عليهم والشهودُ) كانوا لولاها سيفتقدون ما يلزم من هياكل الدعم التقني والاشتغالي واللغوي أو سيفتقدون عند الانطباق هياكل الدعم المالي اللازمة لضمان عدالة الإجراءات القضائية وسرعتها. إن احتياجات قلم المحكمة من الموارد للاضطلاع بهذه الوظائف تتحدَّد مباشرة بالتطورات القضائية والتطورات على صعيد المقاضاة.

361. وتُناط بالخدمات الإدارية والتدبرية التي يقدمها قلم المحكمة أهمية حاسمة فيما يخص سلاسة عمل المحكمة جمعاء. ويتولى قلم المحكمة تدبر الموارد البشرية، والميزنة، والشؤون المالية، والمشتريات، والمرافق، والسفر، والأمن، والعناية بالعاملين، وينسِّق المهام التنفيذية على نطاق المحكمة مثل تدبر المخاطر، وإبلاغ هيئات التوجيه، والمراجعة، والوفاء بالقواعد والمعايير. ويضاف إلى ذلك أن الخدمات الإدارية التي يقدمها قلم المحكمة تدعم أيضاً سير الإجراءات القضائية على نحو سريع فيما يخص نقل الشهود، والأمن في قاعات جلسات المحكمة، ومعدات قاعات المحكمة التي

يحتاج إليها الأطراف. ولئن كانت المتطلبات من الموارد فيما يتصل بهذه الوظائف التي يضطلع بها قلم المحكمة تتوقف بصورة مباشرة على مقدار الاحتياجات إلى الخدمات في جميع وحدات المحكمة فإن قلم المحكمة استدام على مر السنين قدرة ثابتة نسبياً على النهوض بأود الاحتياجات المستجدة.

لمحة عامة عن متطلبات ميزانية قلم المحكمة لعام 2021

362. تبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره 75 917.7 ألف يورو وتبلغ نسبة فارقه عن نظيره في ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة 0.0 في المئة أي أنه مماثل له.

363. فإزاء الآثار الخطيرة لجائحة كوفيد-19 وإمكان استمرار أثرها الاقتصادي على نطاق العالم لفترة من عام 2021، ضاعف قلم المحكمة جهوده لتقديم ميزانية مقترحة لعام 2021 تبين اهتمامه باستمرار الضغوط الواقعة على مالية الدول الأطراف مع السهر في الوقت نفسه على أن لا ينال ذلك بأي صورة من الصور من عمليات المحكمة الأساسية في مجال القضاء وفي مجال المقاضاة. وقد أحدث هذا السياق الشاق عدداً من التحديات، منها على الخصوص ضرورة إعادة تقييم مدى مناسبة بعض نماذج وبُنى عمل قلم المحكمة لواقعها الجديد الذي يكتنفه المزيد من القبود. ونظراً إلى هذه التحديات استرشد قلم المحكمة في المقام الأول والأهم بالخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2019-2021، مُكمَّلةً بالخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة ذاتها، واضعاً نصب عينيه إعداد ميزانية لعام 2021 تكون على أكبر قدرٍ ممكنٍ من التقتير. وعليه فإن الأولوية الاستراتيجية لقلم المحكمة المتمثلة في تمييز فرص استمرار التحسين تستند إلى الغاية 9 من الغايات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء فيما يتعلق بالأداء المؤسسي، وهي: "إدارة الموارد على نحو فعال متماسك شفاف مسؤول قابل للتكيف، والمضي في تنمية استدامة المحكمة وصمودها حيال المخاطر المستبانة". وبعبارة أخرى اهتُدي في إعداد ميزانية عام 2021 المقترحة بالتدابير الرامية إلى تكييف عمليات قلم المحكمة وإجراءاته ونُظُمه مع متطلبات تعزيز المرونة وقابلية تعديل النطاق، بغية التكفل باستدامة المؤسسة وصمودها. ولئن كان بعض الحلول المعتزم الأخذ بها سيستلزم تغييراً وتطويراً تدريجيَيْن فإن قلم المحكمة يعتمد بدءاً من عام 2021 طرائق ستهيئ فرصاً لتحسين المرونة وقابلية تعديل النطاق.

364. وقد حُدِّد عاملان رئيسيان باعتبار أن لهما أكبر الأثر فيما يخص المتطلبات المزيدة في قلم المحكمة لعام 2021: زيادة في تكاليف الموظفين يقارب مقدارها 2 500.0 ألف يورو ناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد؛ وزيادة في المتطلبات من الموارد يقارب مقدارها 2 000.0 ألف يورو للنهوض بأود مستجدات في الأنشطة القضائية، منها جلسات اعتماد التهم التي ستُعقد طيلة عام 2021 في قضيتين، هما قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)*، والإجراءات التمهيدية في قضية جديدة هي قضية علي محمد علي عبد الرحمن *("عبد الرحمن")*[(53)]. وقد بادر قلم المحكمة إلى السعي إلى تخفيف أثر حالات الارتفاع الكبير المتوقع أن تشهده المتطلبات من الموارد بإعماله مجموعةً من التدابير الرامية إلى زيادة المرونة وقابلية تعديل النطاق، وبإعادته تقييم المقدار اللازم من دعم الأنشطة المعتزم الاضطلاع بها في عام 2021، إلى جانب إعادة تحديده أولويات تحسينات البنية الأساسية بصورة مؤقتة.

365. وسعياً إلى تحديد أهداف داخلية من شأنها أن تزيد المرونة على مر الزمن عن طريق النهوض بسيرورات يُرمى منها إلى تعزيز إمكانية تعديل مقدار الموارد ونطاق العمليات، زِيدَ في ميزانية عام 2021 المقترحة لقلم المحكمة معدَّلُ شغور الوظائف

(53) تقابل الزياداتُ التي يقارب مبلغُها 2 000.0 ألف يورو زيادةً مقدارها 1 283.3 ألف يورو في تكاليف المساعدة القانونية لسد المتطلبات في قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم وانْغَيْسونا* وقضية *عبد الرحمن*؛ وزياداتٍ اشتغاليةً في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم للتهيئة لتمثيل المجني عليهم المشاركين في الإجراءات؛ ومتطلباتٍ إضافيةً تتعلق بالدعم اللغوي وبتدبُّر الأعمال القضائية وبمشاركة المجني عليهم وبالأمن وبدعم الشهود لجلسات محاكمة مخطَّط لها تدوم 200 يوم.

المعمول به فيه من 10 في المئة إلى 12 في المئة. وبهذا التدبير سيتسنّى لقلم المحكمة أن يستفيد، بحسب الاقتضاء، من الشواغر الحالية والمستجدة بغية تصميم سبل أنسب وأكثر استدامة لتوفير الخدمات وإجراء العمليات على نحو يتوافق مع واقع العمل الذي تواجهه المحكمة. إن صافي أثر هذا التدبير في ميزانية عام 2021 المقترحة يتمثل في تخفيض يقارب مقداره 100.0 1 ألف يورو. وكذلك أخذ قلم المحكمة في إطار تخطيطه بحقيقة أن القيود القائمة في عام 2020، ولا سيما فيما يتعلق بالسفر والتدريب، يمكن أن تظل ذات أثر في عام 2021. وعليه فإن قلم المحكمة طبَّق تخفيضات في تكاليف السفر وتكاليف التدريب بنسبة 15 في المئة تشمل شتى الوحدات. وتبلغ التخفيضات المحققة عن طريق بلوغ هذه المرامي في بند السفر وبند التدريب مبلغاً يقارب 260.0 ألف يورو و120.0 ألف يورو على الترتيب. وعلى نحو مماثل طُبِّقت تخفيضات يقارب مقدارها 200.0 1 ألف يورو في ضوء تقلُّص المتطلبات الاشتغالية المقدَّر أن يشهده عام 2021 فيما يتعلق بالمكاتب القُطرية، والأنشطة المجراة ضمن البلدان المعنية، وحماية الشهود ودعمهم. وعلاوة على ذلك حُققت أيضاً تخفيضات في قلم المحكمة بإرجاء عددٍ من تحسينات البُنى الأساسية المخطط لتحقيقها، في المكاتب القُطرية وفي المقر (زهاء 120.0 1 ألف يورو)، وبتقليص أو إلغاء تمويل بعض الوظائف في عام 2021 (زهاء 700.0 ألف يورو).

366. إن هذه التخفيضات، التي يبلغ مقدارها زهاء 435.4 4 ألف يورو، أتاحت لقلم المحكمة أن يعوّض تعويضاً كاملاً زيادة إجمالية مقدارها 436.2 4 ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة، ناجمة رئيسياً عن العاملَيْن المبينَيْن أعلاه. فطلبات الموارد الإضافية محدودة جداً ولا تُقدَّم إلا عندما تكون ضروريةً ضرورةً صارمة لأغراض إجراء أنشطة قلم المحكمة الواجب الاضطلاع بها في إطار ولايته ضمن سياق ما يخص عام 2021 من الافتراضات والأولويات المتعلقة بالميزانية، وذلك، كما تم إثباته، بعد بذل قصارى الجهود لتمويل المتطلبات الإضافية عن طريق ما يتحقق داخلياً من الوفورات والتخفيضات وإعادة تخصيص الموارد.

الجدول 25: حساب الفوارق الكبيرة بالاستناد إلى المقادير التقريبية للزيادات والتخفيضات في ميزانية عام 2021 المقترحة لقلم المحكمة

الزيادات	
أثر تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد في تكاليف الموظفين المقترحة لعام 2021	2.5 مليون يورو
النهوض بأود المستجدات في الإجراءات القضائية في محاكمتين جديدتين والإجراءات التمهيدية في قضية واحدة	2.0 مليون يورو
المجموع الفرعي	*4.5 ملايين يورو*
التخفيضات	
التدابير الرامية إلى زيادة المرونة	
زيادة معدَّل الشغور المعمول به إلى 12 في المئة	1.1 مليون يورو
الوظائف غير الممولة والتخفيضات الأخرى في تكاليف الموظفين	0.7 مليون يورو
التدابير المتخذة لمراعاة استمرار أثر القيود الاشتغالية في عام 2021	
تخفيض في ميزانية السفر بنسبة 15 في المئة يشمل شتى وحدات القلم	0.3 مليون يورو
تخفيض في ميزانية التدريب بنسبة 15 في المئة يشمل شتى وحدات القلم	0.1 مليون يورو
سائر التخفيضات	
انخفاض متطلبات العمل في المكاتب القَطرية والأنشطة الميدانية وحماية الشهود	1.2 مليون يورو
تأجيل تحسين البنية التحتية المخطط له	1.1 مليون يورو
المجموع الفرعي	*4.5 ملايين يورو*
الفارق الصافي	**0.0 مليون يورو**

367. وكما ترد تفاصيله في المرفق السادس عشر، مُيَّز في إطار عملية تحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة المعمول بها في المحكمة إمكان تفادي تكاليف يقارب مقدارها 0.8 مليون يورو فيما يخص عام 2020 وعام 2021 واستبانة مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات وتكاليف غير متكرّرة تم بها تقليص المقدار الأساسي المرجعي لميزانية قلم المحكمة بمقدار 0.3 مليون يورو. إن الجهود التي بذلها قلم المحكمة لتقديم ميزانية مقترحة مماثلة لميزانية السنة الماضية مع السهر على تقديم الدعم المناسب للنهوض بأود الزيادات في النشاط في مجال القضاء ومجال المقاضاة أفضت بالإدارة إلى إعمال حلولٍ للأجل القصير، يوازَن بها بين الأخطار الاشتغالية والأخطار الاستراتيجية فيما يخص عام 2021. بيد أن هذه الحلول القصيرة الأمد لا يمكن استدامتها في الأمد الطويل وبالتالي لا يُفاد بها باعتبارها مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات بنيوية الطابع كما حددته لجنة الميزانية والمالية فيما يخص العملية المعنية المجراة على نطاق المحكمة.

دعم الأنشطة القضائية

368. سيُطلب من قلم المحكمة في عام 2021 مقدار مزيد من دعم الأنشطة القضائية، ولا سيما فيما يخص تقديم المساعدة القانونية، وتمثيل المجني عليهم، وتدبر الأعمال القضائية، ودعم الشهود، والدعم اللغوي. وستظل هذه الخدمات تلزم فيما يخص قضايا في المرحلة الابتدائية[54] وفي المرحلة التمهيدية فيما يخص قضية *عبد الرحمن*. كما سيظل لأنشطة قضائية أخرى متصلة بدعاوى الاستئناف وإجراءات جبر الأضرار أيضاً أثرٌ كبير على مقدار الموارد المطلوبة. وكما أشير إليه أعلاه في المقدَّمة (الفقرة 364) ستظل المحكمة منخرطة باهظ الانخراط في دعاوى الاستئناف النهائي ودعاوى الاستئناف التمهيدي، ما سيستلزم تقديم الدعم لأفرقة الدفاع ولأنشطة جلسات المحكمة. ويضاف إلى ذلك أن عام 2021 سيشهد إجراءات لجبر الأضرار في طور

(54) قضية *الحسن*، وقضية *بِكاتوم و أُنغَيْسونا*.

التنفيذ في أربع قضايا، ما يستلزم من قلم المحكمة توفير محامين للمجني عليهم، ودعم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (بما في ذلك دعم أنشطة ميدانية)، وتقديم المساعدة للدوائر عند الاقتضاء[55].

369. ويُتوقع أن يشهد مقدار أنشطة دعم جلسات المحكمة زيادةً في عام 2021 ببلوغ عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة المخطط لها 200 يوم. وقد سُعي إلى إيجاد حلول ابتكارية عديدة بغية مواءمة الزيادة في عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة مع المتطلبات من الموارد في قلم المحكمة، والسهر في الوقت ذاته على استمرارية العمليات. ويظل قلم المحكمة يعمل على نحو استراتيجي لإيلاء الأولوية لتحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ما سيتيح له مواصلة تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية في عام 2021 وتنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2019-2021. ولن يهيأ في ميزانية عام 2021 لسد تكاليف فريقٍ ثانٍ من الأفرقة المعنية بأنشطة جلسات المحكمة.

تقديم الدعم لعمليات التحقيق الناشط وغيرها من الأنشطة الميدانية بما في ذلك جبر الاضرار

370. في عام 2021 سيواصل قلم المحكمة العمل في معظم الحالات التي تتناولها المحكمة. ويُتوقع أن يركِّز مكتب المدّعي العام جهوده على عمليات التحقيق الناشط في تسع حالات، يُتوقع إنجاز اثنتين منها في النصف الأول من عام 2021، ما يفضي إما إلى أنشطة تمهيدية أو إلى إنهاء أعمال التحقيق المعنية بحلول النصف الثاني من عام 2021. إن الحالات التي يجري مكتب المدعي العام فيها عمليات تحقيق ناشط وغيرها من الحالات ستظل تستلزم دعماً من قلم المحكمة، سواء في المقر أم في بلدان الحالات، في مجالات من قبيل مساندة المجني عليهم والشهود، ومشاركة المجني عليهم، وجبر الأضرار، والتواصل بالجماعات المتضررة، والخدمات اللغوية، والمساندة الأمنية والإمدادية. وسيستديم قلم المحكمة مكاتبه القُطرية في سبع مدن - هي كِنْشاسا وبونيا (في جمهورية الكونغو الديمقراطية) وبَنْغي (في جمهورية أفريقيا الوسطى) وأبيجان (في كوت ديفوار) واتْبيليسي (في جورجيا) وباماكو (في مالي) وكمبالا (في أوغندا) - لكنه بدأ أيضاً اتخاذ تدابير لتقليص عمليات بعض مكاتبه وتخفيض مواردها تدريجياً، مثل مكتبيه في كنشاسا وأبيجان.

371. ويُرى إلى المكاتب القُطرية باعتبارها وحداتٍ ظرفيةَ الوجودِ ذاتَ قدٍّ قابل للتكيف وتتحلى بالمرونة اللازمة لمواءمة متطلباتها مع مدى ضرورات العمل في الميدان. وقد أتاح هذا النهج لقلم المحكمة إعادة تخصيص موارده من الموظفين بنقلها من وحدة قُطرية إلى أخرى، على نحو يتوافق مع التحوُّل على صعيد أولويات العمل والأمن في بلدان الحالات. ويشار في هذا الصدد إلى أنه، على الرغم من زيادة المتطلبات فيما يخص دعم الأنشطة القضائية والأنشطة التحقيقية في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، نجم تخفيضٌ كبير عن تقليصِ قَدِّ المكتب القُطري القائم في كنشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وعن استخدام الموارد على أساس درجات الأولوية في المكتب القائم في كوت ديفوار. وسيقلِّص المكتبان القُطريان القائمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية حضورهما بحيث يبقى مكتبٌ في كِنْشاسا له قدُّ الحد الأدنى اللازم وسينشران مواردهما من الموظفين ومواردهما غير المتصلة بالعاملين حيث يُحتاج إليها في أمكنة عمل أخرى، منها أمكنة عمل في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. وثمة تخفيضات أخرى ناجمة عن اتباع نهج صارم فيما يتعلق بالمصروفات قائم على تحليل الاتجاهات على صعيد المصروفات بانتظام على امتداد السنوات الثلاث الماضية، وعلى تدابير تستبق استمرار القيود المتأتية عن أثر جائحة كوفيد-19 في عام 2021 على العمليات المجراة ضمن البلدان المعنية وعلى دعم البعثات إليها.

الاستثمار في أهم مشاريع تحسين تكنولوجيا المعلومات على نطاق المحكمة

---

[55] إن قضية *لوبَنْغا* وقضية *كاتَنْغا* وقضية *المهدي* ستكون في مرحلة جبر الأضرار، كما قد تَبْلُغ قضية *اُنْتاغَنْدا* وقضية *أُنْغوين* هذه المرحلة في عام 2021 رهناً بصدور قرارين نهائيين فيهما.

372. أجرت المحكمة تحليلاً وافياً للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات القائمة في مختلف أجهزتها وما يرتبط بها من المتطلبات الفورية والمتطلبات الطويلة الأجل. فمنذ بدء المحكمة عملها قبل أكثر من خمس عشرة سنة أُجري عدد من الاستثمارات الهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات دعماً لأعمالها القضائية والتحقيقية والإدارية. وثمة عدد من هذه النظم تقادم عهده أو يُنتظر أن يغدو عتيقاً في المستقبل القريب إذ إنها تشارف على نهاية عمرها الاستعمالي. وعلاوة على ذلك تنامى قدُّ المحكمة إلى حد كبير منذ إنشائها، وترتب عن ذلك أثر على متطلباتها فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وعلى مقدار ما يُنشأ فيها من بيانات. ويشار على وجه التحديد إلى أن ثمة متطلبات لا تفي بها النظم القائمة إلا جزئياً في مجالات من قبيل جمع الأدلة الرقمية، وأمن المعلومات، وتدبر المعلومات.

373. ولمواجهة هذه التحديات اعتُمدت في شباط/فبراير 2017 الاستراتيجية الـخَمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات في المحكمة جمعاء سهراً على اتّباع نهج كلاني فيما يخص تكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات، وتدبر المعلومات، بغية سد الاحتياجات الأساسية للمحكمة مع استدامة تحسين مراقبة الموارد المستثمَر فيها وتعظيم أثرها.

374. وستواصل المحكمة في عام 2021 تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات، التي ستكون حينذاك في سنتها الخامسة والأخيرة. وقد حُدِّدت مجالات التحسين التالية البيان في شتى وحدات المحكمة فيما يخص عام 2021:

- إعمال منتَج الحد الأدنى القابل للتطوير فيما يخص منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية؛
- مشاريع لتحسين احتياز بيانات البحث الجنائي العلمي وتدبُّر الأدلة من أجل مكتب المدّعي العام؛
- تحقيق تحسينات أخرى لأمن المعلومات من قبيل تحسين تدبُّر ممارسة ذوي الحقوق الخاصة في الاطّلاع على المعلومات لهذه الحقوق، وحماية البيانات المحفوظة بوسائل الحوسبة السَحابية، وتحسين كشف التهديدات والتصدي لها.

375. وسيواصل قسم خدمات تدبُّر المعلومات إعداد استراتيجية لتدبُّر المعلومات ومواءمتها مع تخطيط المحكمة الاستراتيجي استشرافاً للفترة 2022-2024. وقد بدأ العمل التمهيدي بشأن تقييم التغيرات التكنولوجية على ضوء ما يُتوقع من احتياجات المحكمة في المستقبل؛ وسيتوقف إنجازه على الأهداف الاستراتيجية للمحكمة. ومن المجالات الرئيسية المشمولة بذلك السهرُ على كون استبدال البُنى التحتية الخاصة بالمحكمة المشارفة على انتهاء عمرها الاشتغالي مستداماً من ناحية التكنولوجيا ومن ناحية التكاليف الإجمالية للملكية؛ وتسخيرُ استثمار المحكمة في مجال التكنولوجيات الأساسية لتبسيط السيرورات الاشتغالية والقضائية؛ ومواصلةُ تحقيق تحسينات في أمن المعلومات لحماية العاملين في المحكمة، والأطراف في الإجراءات القضائية والمشاركين فيها، وسلامة السيرورات والمعلومات.

الأولويات الاستراتيجية لعام 2021 وارتباطها بميزانيته البرنامجية المقترحة

376. نشر قلم المحكمة في عام 2019 خطته الاستراتيجية للفترة 2019-2021. ويُستمر على الاسترشاد بالأولويات الاستراتيجية المبيَّنة في هذه الخطة فيما يخص ميزانية عام 2021 المقترحة لقلم المحكمة. ويشار على الخصوص إلى أن قلم المحكمة شرع، عملاً بالخطة المعنية، في تنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات لتعظيم الإنتاجية ونشدان الامتياز في جميع الخدمات الأساسية التي يقدمها إلى المحكمة. ويتأتى هذا النهج عن الخطة الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، التي تنص على أن المحكمة مؤسسة تسعى من أجل التحسين المستمر: يتمثل الهدف المشترك في غرس ثقافةٍ وتهيئة بيئة عملٍ يحفزان جميع الموظفين ويمكِّنانهم من تحقيق أهدافهم بالمثابرة على استبانة ما يمكن تحقيقه من مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ومن وفورات. إن هذا المبدأ الأساسي يُطبَّق أيضاً في قلم المحكمة. ولبلوغ هذه الغايات، يُنظِّم برنامج قلم المحكمة الممتد تنفيذه لثلاث سنوات حول ثلاثِ الأولوياتِ الاستراتيجيةِ التاليةِ البيان:

(a) التحسين المستمر (الامتياز)؛

(b) التزام الموظفين (تغيرُ ذهنياتهم، وإنتاجيتُهم)؛

(c) التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

377. ويؤخذ بهذه الأولويات ضمن نطاق أهداف الشُعب فيما يخص ميزانية عام 2021 المقترحة، إلى جانب مؤشرات الأداء الرئيسية التي وُضعت وفقاً لمبادئ الخطة الاستراتيجية بغية تحديد أثر التعديلات المنفَّذة. إن الظروف الحالية المتأتية عن الجائحة تستتبع إمكان إعادة تحديد درجات الأولوية المسندة إلى الأهداف لكن الغاية العامة تظل تتمثل في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة تنفيذاً كاملاً بحلول نهاية عام 2021.

الخلاصة

378. تمثل ميزانية قلم المحكمة المقترحة لعام 2021 نتيجةً لاتباع نهجٍ صارمٍ عُوِّضت به آثار جميع الضغوط الإضافية المرتبطة ببعض البنود تعويضاً كاملاً عن طريق تخفيضاتٍ ووفوراتٍ ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة في بنودٍ أخرى. ويُنَوَّه على الخصوص إلى أن قلم المحكمة ما انفك منذ عام 2018 يخفض مقدار ميزانيته البرنامجية وأنَّ مقدار ميزانيته المقترحة لعام 2021 غدا أدنى من مقدار ميزانيته المعتمدة لعام 2017.

الجدول 25 مكرَّراً: البرنامج الرئيسي الثالث: ميزانية عام 2021 المقترحة

البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				710.0 27	221.9 1	4.4	931.9 28
الموظفون من فئة الخدمات العامة				108.4 19	(718.4)	(3.8)	390.0 18
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*525.7 48*	*-*	*525.7 48*	*818.4 46*	*503.5*	*1.1*	*321.9 47*
المساعدة المؤقتة العامة	968.1 3	171.5	139.6 4	577.8 3	201.3	5.6	779.1 3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	204.9	60.6	265.5	189.3	172.5	91.1	361.8
العمل الإضافي	226.4	259.2	485.7	209.5	13.7	6.5	223.2
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*399.4 4*	*491.3*	*890.8 4*	*976.6 3*	*387.5*	*9.7*	*364.1 4*
السفر	499.2 1	279.0	778.2 1	058.2 2	(559.4)	(27.2)	498.8 1
الضيافة	3.0	-	3.0	4.0	-	-	4.0
الخدمات التعاقدية	657.0 1	197.5	854.5 1	785.5 2	297.9	10.7	083.4 3
التدريب	463.0	-	463.0	642.8	(118.1)	(18.4)	524.7
الخبراء الاستشاريون	748.5	44.9	793.4	260.8	246.0	94.3	506.8
محامو الدفاع	446.0 3	678.7	124.7 4	167.5 3	856.2	27.0	023.7 4
محامو المجني عليهم	199.1 1	88.4	287.5 1	300.0 1	427.1	32.9	727.1 1
النفقات التشغيلية العامة	056.6 11	127.2	183.8 11	584.5 12	291.4) (1	(10.3)	293.1 11
اللوازم والمواد	877.1	4.3	881.4	126.0 1	(106.5)	(9.5)	019.5 1
الأثاث والعتاد	560.3 1	14.2	574.4 1	192.6 1	(642.0)	(53.8)	550.6
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*22 509.8*	*1 434.2*	*23 944.0*	*25 121.9*	*(890.2)*	*(3.5)*	*24 231.7*
المجموع	**75 435.5**	**1 925.5**	**77 360.5**	**75 916.9**	**0.8**	**0.0**	**75 917.7**

الجدول 25 مكرَّراً ثانياً: البرنامج الرئيسي الثالث: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

البرنامج الرئيسي لثالث	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – را	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	1	-	3	22	44	83	90	5	*248*	15	312	*327*	**575**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	(1)	-	-	*(1)*	-	-	-	**(1)**
المقترحة لعام 2021	**-**	**1**	**-**	**3**	**22**	**44**	**82**	**90**	**5**	***247***	**15**	**312**	***327***	**574**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	1.00	4.50	12.00	2.50	*20.00*	8.47	27.00	*35.47*	**55.47**
المستمرة	-	-	-	-	-	1.00	5.00	12.00	1.00	*19.00*	3.00	25.00	*28.00*	**47.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	1.25	1.00	1.67	*3.92*	3.38	0.92	*4.30*	**8.22**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**6.25**	**13.00**	**2.67**	***22.92***	**6.38**	**25.92**	***32.30***	**55.22**

1- البرنامج 3100: مكتب رئيس قلم المحكمة

المقدِّمة

379. يضم مكتبُ رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") ديوانَ رئيس قلمها، ومكتبَ الشؤون القانونية.

380. ويقدِّم ديوان رئيس قلم المحكمة الدعم مباشرة إلى رئيس القلم في توجيهه الاستراتيجي لجميع شُعب القلم وأقسامه ومكاتبه وفي اضطلاعه بالتنسيق فيما بينها وإرشاده إياها، وفي إدارة قلم المحكمة بأجمعه والإشراف عليه. كما إن ديوان رئيس القلم ييسِّر ورودَ المعلومات إلى شُعب القلم وصدورَها منها، ويسهر على التنسيق السليم الرفيع المستوى مع سائر أجهزة المحكمة، ومع أصحاب الشأن الخارجيين. إنه يدعم رئيس القلم في أداء وظائفه التنفيذية وينسِّق شؤون باقي الوظائف التنفيذية المفوَّضة إلى مديري شُعب القلم.

381. ويتولى مكتب الشؤون القانونية المسؤولية عن أداء الوظائف القانونية المتأتية عن المهام المعهود بها إلى رئيس قلم المحكمة بموجب الإطار القانوني للمحكمة، بمثابة محكمةٍ جنائية وبمثابة منظمةٍ دولية. إنه يسهر على جودةٍ واتِّساقِ النهوج القانونية المتّبعةً في شتى وحدات قلم المحكمة والمتعلقة بطائفة من الأمور. وهو ينسِّق في قيامه بذلك الإطارَ القانوني لقلم المحكمة. إن مجالات عمله، التي تقابل على الإجمال عمل الشُعب الثلاث لقلم المحكمة، هي الشؤون التنظيمية والتقيد بالقواعد واللوائح، والأمور القضائية، والعمليات الخارجية. فمكتب الشؤون القانونية يتناول على سبيل المثال مسائل تقاضي الموظفين ويسدي المشورة فيما يتعلق بشؤون الشراء والتعاميم الإدارية. كما إنه ينسِّق دفوع قلم المحكمة التي تُقدَّم في الإجراءات القضائية ويسدي المشورة فيما يتعلق بشؤون الاحتجاز وشؤون المحامين. وعلاوةً على ذلك يتفاوض مكتب الشؤون القانونية بشأن الاتفاقات والترتيبات التي تُبْرَم بين المحكمة والغير ويقوم بإعداد نصوصها، ويسدي المشورة بشأن تفسير وتطبيق أحكام اتفاق المقر وغيره من الاتفاقات.

بيئةُ العمل والأولوياتُ

382. سيظل ديوان رئيس قلم المحكمة يسهر على تمتع القلم بأجمعه بالقدرة على الاضطلاع على نحو ناجح بالمهام الإدارية والاشتغالية المطلوب منه أداؤها في عام 2021. وعلى هذه الصعيد يسهر ديوان رئيس القلم على التنسيق فيما بين الأجهزة على النحو المناسب، ويقدم الدعم اللازم لعمل فريق إدارة القلم، ويمكِّن رئيسَ القلم من التكفل بتوفير خدمات عالية درجة الجودة لأجهزة المحكمة، والنهوض بمسؤولياته الفنية فيما يخص أموراً من قبيل حماية الشهود، والمساعدة القانونية، ودعم المحامين، والتوعية. وإضافةً إلى هذه المهام سيولي ديوان رئيس قلم المحكمة في عام 2021 الأولوية الرئيسية في عمله لدعم رئيس القلم في تحقيق الأهداف والتعهدات المبيّنة في الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021 باعتباره أولوية رئيسية.

383. ومن الأولويات الاستراتيجية لمكتب الشؤون القانونية فيما يخص عام 2021، عدا توفير الخدمات القانونية المعتادة لشتى وحدات قلم المحكمة، مواصلةُ مراجعة الإطار القانوني الإداري للمحكمة بما فيه على سبيل الأولوية الآلياتُ البديلة لحل المنازعات مع الموظفين. كما إن مكتب الشؤون القانونية سينجِّز إعداد الإجراء التأديبي الجديد الخاص بالمحكمة الذي يواءم به بين دور آلية الرقابة المستقلة ودور المجلس الاستشاري التأديبي.

موارد الميزانية 1 666.2 ألف يورو

384. ينطوي المبلغ المقترح على انخفاضٍ إجمالي مقداره 31.8 ألف يورو (1.9 في المئة)، ناجمٍ عن انخفاضٍ في تكاليف الموظفين مقداره 20.9 ألف يورو

(1.3 في المئة) وانخفاضٍ في التكاليف غير المتصلة بالعاملين مقداره 10.9 آلاف يورو (23.6 في المئة) نتيجةً لتخفيضاتٍ في بند السفر وبند التدريب.

الموارد من الموظفين **1 630.9 ألف يورو**

385. يتألف ملاك مكتب رئيس قلم المحكمة من 13 وظيفة ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *1 630.9 ألف يورو*

386. ينطوي المبلغ المقترح لسد تكاليف الوظائف الثابتة على انخفاضٍ إجمالي مقداره 20.9 ألف يورو (1.3 في المئة) ناجمٍ عن انخفاضٍ في تكاليف الموظفين مقداره 117.5 ألف يورو يُعزى إلى إعادة تخصيص المساعد الخاص لرئيس قلم المحكمة بنقله من ديوان رئيس القلم إلى مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية. ويعوَّض هذا الانخفاض جزئياً بزيادةٍ مقدارها 96.6 ألف يورو تُعزى إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **35.3 ألف يورو**

387. ينطوي المبلغ الإجمالي المطلوب لسد تكاليف الموارد غير المتصلة بالعاملين لمكتب رئيس قلم المحكمة على انخفاض مقداره 10.9 آلاف يورو (23.6 في المئة). فبسبب القيود الحالية في مجال الميزانية، حُقِّقت تخفيضات في المخصَّصات في بند السفر وفي بند التدريب لتقليل المقدار المطلوب. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين.

السفر *19.5 ألف يورو*

388. ينطوي مبلغ الموارد المقترح في بند السفر ضمن إطار مكتب رئيس قلم المحكمة على انخفاض مقداره 14.7 ألف يورو (43.0 في المئة) يقابل انخفاضاً للمخصَّصات فيه ضمن إطار ديوان رئيس القلم وضمن إطار مكتب الشؤون القانونية.

389. وينطوي مبلغ الميزانية المقترحة في بند السفر لديوان رئيس قلم المحكمة على انخفاض مقداره 9.3 آلاف يورو (44.3 في المئة) بالقياس إلى نظيره لعام 2020. إن الموارد المعنية تلزم لتمكين رئيس قلم المحكمة من السفر لكي يشحذ على أعلى المستويات دعمَ وتعاونَ الدول الأطراف والشركاء الخارجيين الرئيسيين، مثل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية. كما يعتزم رئيس قلم المحكمة زيارة واحد من المكاتب القُطرية في إطار استراتيجيته القائمة على التزام العاملين ومن أجل تعزيز علاقات المحكمة مع بلدان الحالات والسلطات المحلية بغية ضمان تعاونها مع المحكمة دون عقبات.

390. وينطوي المبلغ المطلوب لمكتب الشؤون القانونية على انخفاض مقداره 5.4 آلاف يورو (40.9 في المئة). وستُسَد بميزانية السفر المقترحة لمكتب الشؤون القانونية البالغة 7.8 آلاف يورو تكاليف السفر والنفقات ذات الصلة المتكبَّدة في اضطلاعه بمهامه، بما في ذلك: '1' المشاركة في اجتماع سنوي للمستشارين القانونيين للوكالات المتخصِّصة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة؛ '2' المشاركة في اجتماعات معنية بالقانون الإداري الدولي؛ '3' إسداء المشورة وتقديم المساعدة في تصديق الإفادات السالفة التسجيل (خارج هولندا) عملاً بالقاعدة 68(2)(ب) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

الضيافة *4.0 آلاف يورو*

391. لا تغيُّر في المقدار المطلوب من أجل الضيافة. فقد اقترح رئيس قلم المحكمة بذل جهود محدودة في مجال الضيافة يُرمى منها إلى زيادة الدعم والتعاون اللذين تقدِّمهما الدول الأطراف والشركاء الخارجيون الرئيسيون. إن الموارد المعنية تمثِّل متطلباً متكرِّراً.

التدريب *6.8 آلاف يورو*

392. يشهد المبلغ المطلوب في بند التدريب انخفاضاً مقداره 1.2 ألف يورو (15.0 في المئة). ويلزم المبلغ المقترح لسد الاحتياجات إلى تدريب موظفي مكتب الشؤون القانونية. وبالنظر إلى ما تتسم به المهام المنوطة بهذا القسم من تعقيد واتساع فلا بد من الاستثمار في التدريب الفني والتدريب التقني، ولا سيما التدريب الرامي إلى تحسين المهارات في مجال إعداد النصوص القانونية. إن توفير الموارد المعنية يمثِّل متطلباً متكرّراً.

الخبراء الاستشاريون *5.0 آلاف يورو*

393. إن المبلغ المقترح، الذي لا ينطوي على أي تغيير بالقياس إلى نظيره في ميزانية العام السابق، يظل يلزم في مكتب الشؤون القانونية لسد تكاليف الخبراء الاستشاريين وما يلزم من خبرة قانونية معيَّنة في المقر وفي الميدان، ولا سيّما فيما يخص الشؤون التي تستتبع تناول التشريعات الوطنية واختصاصات الهيئات القضائية الوطنية. فتأمين ما يتعلق بهذه المسائل من المشورة والمساعدة القانونيتين، الدقيقتين والسليمتين والآتيتين في الوقت المناسب، أمر أساسي لضمان تدبر المحكمة للمخاطر القانونية والدفاع عن موقفها في الدعاوى القانونية. إن توفير الموارد المعنية يمثِّل متطلباً متكرّراً.

الجدول 26: البرنامج 3100: ميزانية عام 2021 المقترحة

3100 مكتب رئيس قلم المحكمة	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروا ت)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروا ت)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				500.0 1	(19.3)	(1.3)	480.7 1
الموظفون من فئة الخدمات العامة				151.8	(1.6)	(1.1)	150.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*567.3 1*	-	*567.3 1*	*651.8 1*	*(20.9)*	*(1.3)*	*630.9 1*
المساعدة المؤقتة العامة	136.9	-	136.9	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*136.9*	-	*136.9*	-	-	-	-
السفر	53.1	-	53.1	34.2	(14.7)	(43.0)	19.5
الضيافة	3.0	-	3.0	4.0	-	-	4.0
الخدمات التعاقدية	5.0	-	5.0	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	8.0	(1.2)	(15.0)	6.8
الخبراء الاستشاريون	213.6	-	213.6	-	5.0	-	5.0
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	0.6	-	0.6	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*275.2*	-	*275.2*	*46.2*	*(10.9)*	*(23.6)*	*35.3*
المجموع	**979.4 1**	-	**979.4 1**	**698.0 1**	**(31.8)**	**(1.9)**	**666.2 1**

الجدول 27: البرنامج 3100: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

3100	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	1	-	-	2	2	5	2	-	*12*	1	1	*2*	**14**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	(1)	-	-	*(1)*	-	-	-	**(1)**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**1**	**-**	**-**	**2**	**2**	**4**	**2**	**-**	***11***	**1**	**1**	***2***	**13**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

2- البرنامج 3200: شعبة الخدمات الإدارية

المقدِّمة

394. إن شعبة الخدمات الإدارية تقدِّم خدمات إدارية وتدبرية دعماً لعمل المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") جمعاء. ويقود شعبة الخدمات الإدارية ("الشعبة") مديرها، وهي تتألف من مكتبه ومن قسم الموارد البشرية وقسم الميزانية وقسم المالية وقسم الخدمات العامة وقسم الأمن والسلامة.

395. ويتولى مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المسؤولية عن التوجيه العام والتخطيط الاستراتيجي وعن توفير كل الدعم الإداري والتدبري لقلم المحكمة وللمحكمة جمعاء. إنه مسؤول عن مهام تنفيذية حاسمة عديدة منها تخطيط ومراقبة الموارد الاستراتيجيان، وتدبُّر المخاطر، والإبلاغُ عن الأداء المؤسسي. وهو ينسِّق العمل للتقيد بالتوصيات التي تقدَّم في سياق المراجعة في جميع وحدات المحكمة والجهود الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء المبذولة للوفاء بمتطلبات إبلاغ هيئات الإشراف بما فيها لجنة الميزانية والمالية ولجنة المراجعة. وهو يهيئ، عن طريق الفريق المعني بنظام المحكمة لتخطيط الموارد المؤسسية (ERP) ببرمجيات SAP، الإطارَ الاستراتيجي والدعمَ الاشتغالي لاستعانة المحكمة بهذا النظام، ويدعم تنفيذ المشاريع المتصلة به الهادفة إلى أتمتة سيرورات العمل. كما ينهض مكتب مدير الشعبة بتأدية واجب العناية بالموظفين عن طريق سياسات وبرامج تضمن حسن حالهم الجسماني والنفساني والوجداني من خلال وحدة الصحة المهنية.

396. وتقدِّم الشعبة طائفة واسعة من الخدمات في مجال إدارة الموارد البشرية، من قبيل إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن مسائل الموارد البشرية، ووضع السياسات ذات الصلة، وتظلمات الموظفين، والتوظيف، وتدبر شؤون الوظائف، وتسيير شؤون العقود (العقود الخاصة بالعاملين والعقود غير المتصلة بهم)، والتعويضات، والمستحقات وكشوف الرواتب، وشؤون التأمين والمعاشات التقاعدية. كما يُركِّز على تدبر الأداء، وتدريب الموظفين، والتطوير الإداري. وسيواصل قسم الموارد البشرية، بدعم من الفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP، تبسيط وأتمتة الإجراءات المتصلة بالموارد البشرية، مثل أتمتة تقديم المدفوعات إسهاماً في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، لتحقيق المزيد من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة. وفيما يتعلق بسيرورة إعداد وتنفيذ ميزانية المحكمة، تتولى الشعبة الإشراف المركزي على الميزانية وتسهر على تعظيم النجاعة في استخدام الموارد. ويشمل ذلك تنسيق وإعداد الميزانية البرنامجية السنوية، والميزانيات التكميلية، والإخطارات بإمكان لزوم استخدام مبالغ من صندوق الطوارئ؛ ومراقبة الأداء فيما يتعلق بالميزانية؛ والإبلاغ عن المسائل المتصلة بالميزانية. كما تتولى الشعبة المسؤولية عن مراقبة تنفيذ الميزانية وتقييمه والتنبؤ به.

397. وعلاوة على ذلك تقدم الشعبة خدمات التدبر المالي وتقوم بتنسيق وإعداد البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم. إنها تدير جميع أموال المحكمة وتراقبها وتقوم بالإبلاغ بشأنها. وهي تتولى أيضاً المسؤولية عن الاضطلاع بكل أعمال الإنفاق، وإدارة الاشتراكات المقرَّرة والتبرعات، وعمليات الخزينة بما فيها عمليات تقدير التدفق النقدي بغية مراقبة المخاطر المتعلقة بالسيولة، والمحاسبة، والإبلاغ المالي. وإضافةً إلى ذلك تقدم الشعبة المساعدة وتسدي الإرشاد إلى شتى وحدات المحكمة فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات المالية.

398. وفي مجال الخدمات العامة تتولى الشعبة المسؤولية عن الاستعمال اليومي لمبنى المقر، بما في ذلك تدبر الخدمات الخفيفة مثل خدمات الإطعام، والتنظيف، والمرتفقات، والخدمات التي تقدَّم لمجمَّع المؤتمرات، فضلاً عن الخدمات الثقيلة مثل صيانة المباني، وأعمال التصليح، وأعمال الاستبدال. وتتولى الشعبة في الميدان تقييم المحالّ وتكييفها. إنها توفِّر، من خلال وحدتها المعنية بالشراء، سلعاً وخدمات جيدة المردود بالقياس إلى تكاليفها تحتاج إليها المحكمة وغيرَها من الخدمات في المجالات

التالية: إدارة مجموعة المَرْكَبات، والشحن، والنقل (بما فيه دعم نقل الشهود الذي يقدَّم في مقر المحكمة)، وعمليات البريد، وتدبر الممتلكات، وإدارة شؤون المستودعات. كما ترتِّب الشعبة جميعَ الأسفار الرسمية للعاملين في المحكمة، وخدماتِ استصدار التأشيرات والأذون بالإقامة في لاهاي، والمهامَّ الإدارية المتصلة بالامتيازات والحصانات.

399. وتهيئ الشعبة بيئة عمل سالمة وآمنة في المقر وتحمي جميع الأشخاص الذين يقع على عاتق المحكمة واجب العناية بهم، كما تحمي ممتلكات المحكمة المادية وغير المادية. وتتولى الشعبة المسؤولية عن إعداد السياسات المتعلقة بالأمن والسلامة، في الميدان وفي المقر، وتتصل بالدولة المضيفة فيما يخص المسائل المتصلة بالأمن. وفي المقر تقدِّم الشعبة خدمات الأمن والسلامة على مدار الساعة دون انقطاع طيلة أيام الأسبوع السبعة، بما في ذلك ما يلزم لانعقاد جلسات المحكمة على نحو آمن ولا يعتريه الخلل.

بيئة العمل

400. لقد تسنى للشعبة أن تتكيف على نحو فعال مع بيئتها المتغيرة واحتياجاتها الاشتغالية المتطورة. وقد أجرت الشعبة تسويات مكّنتها من احتواء أثر الزيادات في التكاليف التعاقدية، مثل التكاليف المتصلة بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد وبأسعار السلع والخدمات التي تخص المحكمة جمعاء وتندرج ضمن مجالات عمل الشعبة.

401. وستظل شعبة الخدمات الإدارية تقدِّم الخدمات في مجال الميزانية ومجال المالية ومجال الموارد البشرية ومجال الخدمات العامة ومجال الأمن والسلامة. كما ستواصل الشعبة تنسيق توفير المعلومات لهيئات الإشراف وسائر أصحاب الشأن، بمن فيهم فريق لاهاي العامل، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة المراجعة، والمراجع الخارجي، ومكتب المراجعة الداخلية، لكي يتسنى لهم أداء المهام المنوطة بهم في إطار ولاياتهم على نحو ناجع وفعال.

الأولويات الاستراتيجية لعام 2021 وارتباطها بميزانيته البرنامجية المقترحة

402. يتمثَّل الهدف العام لشعبة الخدمات الإدارية في توفير الخدمات الإدارية والاشتغالية اللازمة للمحكمة جمعاء. ولهذه الغاية ستركِّز الشعبة في عام 2021 على الحلول اللازمة لتعزيز ما تقدِّمه من الخدمات دعماً لتحقيق المحكمة أولوياتها الرفيعة لعام 2021 فيما يتعلق بإجراء الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة. وستركِّز الشعبة أيضاً على دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021. وستواصل الشعبة في هذا الصدد العمل على الأولويات الثلاث لقلم المحكمة: التحسين المستمر، وتعزيز التزام الموظفين وتحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وسيشمل ذلك مشاريع لتبسيط السيرورات والإجراءات، وتعزيز ضوابط المراقبة الداخلية، وتحسين السيرورات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء مثل إجراءات الشراء وإجراءات السفر وإجراءات التوظيف. وكذلك ستدعم الشعبة قلم المحكمة في تنفيذ أعماله ذات الأولوية المتعلقة بالمهام المنوطة به والمهام المنوطة بالمحكمة، كما ستدعم استمرار تحسين وتعزيز التزام الموظفين والتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

الأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة في عام 2021 والتركيز فيها على المهام المنوطة بالمحكمة وقلمها بموجب ولايتيهما

403. إضافةً إلى توفير الخدمات الإدارية للمحكمة جمعاء (في المقر وفي الميدان) كما بُيِّن في المقدِّمة الواردة آنفاً، ستوفِّر شعبة الخدمات الإدارية الدعم المباشر للأنشطة القضائية وأعمال المقاضاة. وستدعم الشعبة الأنشطة المتعلقة بدعاوى الاستئناف النهائي والأنشطة المتعلقة بالإجراءات الابتدائية في قضيتين. وستستلزم القضايا المعنية توفير الخدمات الأمنية اللازمة من أجل سير جلسات المحكمة على نحو آمن ولا يعتريه الخلل؛ ونقل الشهود على الصعيد المحلي لحضور جلسات المحاكمة؛ وترتيب أسفار الشهود؛

وترتيب أسفار محامي الدفاع ومحامي المجني عليهم وتراجمة جلسات المحكمة والصحفيين الذين يحضرونها، والمتطلبات المتعلقة بحصولهم على تأشيرات؛ وتدبر شؤون المرتفقات في المقر (بما في ذلك تدبر قاعات جلسات المحكمة) والمرافق القائمة في الميدان. ثم إن عام 2021 سيشهد استمرارَ تنفيذ جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* وقضية *كاتَنْغا* وقضية *المهدي* وبدءَ تنفيذه في قضية *أنْتاغَنْدا*، ما سيستلزم من الشعبة توفير الدعم من المقر (مثل ما يتعلق بالخدمات المتصلة بالأسفار والخدمات المالية والخدمات المتصلة بالشراء) ومن الميدان (مثل النقل المحلي وتدبر المرافق)، بما في ذلك ما يخص الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

404. كما إن عملياتِ التحقيق الناشط التي سيواصل مكتب المدّعي العام إجراءها في عام 2021 ستستلزم من شعبة الخدمات الإدارية تقديم الدعم لترتيب الأسفار في مهمات رسمية وتوفير الخدمات الطبية، بما في ذلك ما يخص المحققين والمحللين؛ وشحن المعدات (مثل معدات البحث الجنائي العلمي)؛ وتدبر شؤون مَرْكَبات المحكمة في أماكن المكاتب القُطرية سهراً على أمن ونجاعة عمليات المحكمة في بيئات العمل المحفوفة بالمصاعب. وثمة جهات فاعلة أخرى، مثل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ستعتمد أيضاً على المساعدة التي ستقدمها الشعبة لإجراء عملياتها. وعلى نحو مماثل سيستلزم استمرارُ تقلب الظروف الأمنية في بلدان الحالات التي تعمل فيها المحكمة تقديمَ الشعبة دعماً مباشراً لوضع مبادئ توجيهية بشأن الأمن والسلامة تفي باحتياجات المحكمة ذات الصلة في شتى مجالات عملها.

التحسين المستمر

405. ستظل شعبة الخدمات الإدارية تؤدي دوراً رائداً في تمييز وتنفيذ المقترحات الرامية إلى تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات في مختلف مجالات الخدمات الإدارية، بوسائل أهمها تبسيطُ السيرورات وأتمتتها ومراقبتها. ويشار في هذا الصدد إلى أن الشعبة ستستفيد أفضل فائدة من برمجيات التدبر المستعملة في المحكمة (برمجيات SAP).

406. ولدعم تنفيذ استراتيجية التحسين المستمر هذه، ستعمل الشعبة على تحسين السيرورات الإدارية وتنفيذ المبادرات في مجال الأتمتة. ويشار في هذا الصدد إلى أن هدف الشعبة يتمثل في مراجعة وتبسيط ورقمنة السيرورات الإدارية القائمة على الوثائق المطبوعة، وزيادة النجاعة عن طريق رفع درجة الأتمتة، وتعزيز ضوابط المراقبة الداخلية. وسيُركَّز بوجه خاص على السيرورات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء مثل السيرورات المتعلقة بالشراء، والسفر، والتوظيف، على النحو المحدَّد في إطار الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021.

407. وستواصل شعبة الخدمات الإدارية في عام 2021 تقديم المساعدة في تنفيذ استراتيجية المحكمة الخَمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات، التي ستؤتي تحسينات في عدد من المجالات. وتشمل هذه المجالات نظم المعلومات الخاصة بتسيير شؤون الموارد البشرية والشؤون المالية وشؤون الميزانية. وفي عام 2020 بدأت الشعبة إعداد خريطة طريقٍ لتنفيذ ترقية كبيرة للصيغة الحالية من نظام SAP، يُخطَّط لإجرائها بين عام 2025 وعام 2027. ولـمّا كان سيُتخلى عن الصيغة الحالية لنظام SAP تدريجياً بحلول عام 2027 فإن إعمال أحدث صيغه (SAP S/4HANA) يستلزم تحليلاً مفصَّلاً للآثار المترتبة عليه وخريطة طريقٍ واضحةٍ للتنفيذ. فالترقية انتقالاً إلى أحدث صيغ نظام SAP لن يقتصر أثرها على إدارة شؤون المحكمة بل ستستلزم أيضاً استبدال عتاد نظام SAP وقواعد البيانات الخاصة به التي يديرها قسم خدمات تدبُّر المعلومات. ونظراً إلى قَدِّ هذا المشروع وأثره فستخصَّص في عام 2021 موارد داخلية لإعداد خريطة الطريق المفصَّلة الخاصة بإعمال أحدث صيغ نظام SAP (SAP S/4HANA) واستبدال عتاده وقواعد بياناته بمثابة متطلبٍ مسبقٍ لإعمال صيغته هذه.

تعزيز التزام الموظفين وتحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين

408. سيشتمل تحسينُ التزام الموظفين وبثُّ روح العمل الجماعي على الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى توثيق التماسك وتيسير التواصل الداخلي؛ وتنفيذ ما يلزم لأداء المهام الفعال من برامج التدريب (بما فيها برامج تدريب المديرين)؛ والاهتمام بمسائل رعاية الموظفين لزيادة تحمسهم وإنتاجيتهم والتوازن لديهم بين شؤون العمل وهموم الحياة. ويتمثل الهدف من ذلك في تحفيز الموظفين لكي يؤدوا مهامهم على أفضل وجه، حيث يؤدي التواصل والتعقيب المستمر دوراً رئيسياً في تحديد المنجَزات، ومواطن القوة، والجوانب التي يجب تطويرها، وبالتالي وضع خطط العمل التي تساعد قلمَ المحكمة والمحكمةَ جمعاء على تحسين أدائهما المؤسسي بصورة مستمرة.

409. كما تشمل المبادرات المتصلة بالتزام الموظفين وحسن حالهم مشروعَ الوقاية من الصدمات الثانوية، وإعدادَ وتنفيذَ السياسات المتعلقة بالموارد البشرية، ومراجعةَ إجراءات التوظيف.

موارد الميزانية **18 151.7 ألف يورو**

410. على الرغم من الزيادات المتصلة بأثر تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد والزيادات المتصلة بمؤشر أسعار السلع والخدمات التي تُعتبر شعبة الخدمات الإدارية جهةً توفِّرها على نطاق المحكمة، تدبرت الشعبة أمر تحقيق تخفيض إجمالي مقداره 1 047.6 ألف يورو (5.5 في المئة). وقد تسنى لشعبة الخدمات الإدارية إيجاد حلول لتناول التغيرات في الاحتياجات الاشتغالية من خلال تخصيص الموارد على نحو ناجع. فقد بلغ ما حُقِّق من الوفورات، والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة، والتكاليف غير المتكرِّرة، مبلغاً مقداره 219.2 ألف يورو، كما ترد تفاصيله في المرفق السادس عشر.

الموارد من الموظفين **14 525.9 ألف يورو**

411. فيما يخص عام 2021، تقترح شعبة الخدمات الإدارية ملاكاً لموظفيها يتألف من 179 وظيفة ثابتة و7 وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (7.0 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *13 562.5 ألف يورو*

412. ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الموظفين على زيادةٍ طفيفةٍ مقدارها 7.1 آلاف يورو (0.1 في المئة) نتيجةً لتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد.

المساعدة المؤقتة العامة *760.2 ألف يورو*

413. نظراً إلى الاحتياجات الاشتغالية المتوقعة فيما يخص عام 2021، يُطلب أن تُموَّل للسنة بكاملها وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تمثِّل متطلباً مستمراً. ويفضي تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد إلى اقتراح زيادة صافية في هذا البند مقدارها 52.4 ألف يورو (7.4 في المئة).

414. *موظف معني بالموارد البشرية (الشؤون القانونية وشؤون السياسات) (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة).* يلزم الموظف المعني بالموارد البشرية لمواصلة النهوض بأود وضع سياسات المحكمة، والعمل بصفة أمينٍ للهيئة الاستشارية المعنية بمطالبات التعويض، ودعم الحل المبكر للمنازعات المتصلة بالعقود. إن المسؤولية عن أداء هذه المهام نُقلت من مكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة في عام 2018.

415. *موظف معاون مختص بنظم تخطيط الموارد المؤسسية (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة).* تظل هذه الوظيفة لازمة للمساعدة في تنفيذ مشاريع في إطار الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات، التي أقرها مجلس الحوكمة المعني بتدبر المعلومات؛ وتنفيذ مشاريع الأتمتة ببرمجيات SAP؛ وتدبُّر المعارف وتوفير التدريب في مجالها ببرمجيات SAP بما في ذلك نشر مواد

التدريب المتعلقة بنظام SAP في النظام الجديد لتدبُّر التعلُّم تسهيلاً للتعلُّم على تخطيط الموارد المؤسسية بواسطة برمجيات SAP على الإنترنت وعن بعد. وإضافة إلى ذلك يلزم عملٌ تحضيري لنقل قاعدة بيانات Oracle الحالية إلى قاعدة بيانات HANA، ما يمثل متطلباً مسبقاً للانتقال إلى المنصة الجديدة لنظام SAP (SAP S/4HANA). ويوصى بهذا الانتقال فيما يخص جميع مستعملي برمجيات SAP لأن نظام تخطيط الموارد المؤسسية الحالي سينتهي عمره الاشتغالي بين عام 2025 وعام 2027، ولن يعود مورّده بعد ذلك يوفِّر خدمات الصيانة ذات الصلة. فصيغة نظام SAP الجديدة (SAP S/4HANA) يُتوقع أن تدعم على نحوٍ أفضل سيرورات الأعمال الإدارية موفِّرةً المزيد من وظائف الاستعمال ووسائل الأداء.

416. *موظف معاون معني بالشراء (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظيفة بالنظر إلى نقل وظيفة أمين لجنة استعراض المشتريات من مكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة إلى وحدة الشراء، ولزوم متابعة العقود، وتوسيع وتحسين قاعدة بيانات المورّدين، وتزايد عدد سيرورات الشراء المعقدَّة (بما فيها سيروراته المتعلقة بجبر الأضرار).

417. *موظف إداري معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظيفة لمواصلة دعم أنشطة مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية، بما فيها الأنشطة المتصلة بالتنسيق والتوجيه والإشراف فيما يتعلق بالتقيد بالتوصيات المقدَّمة في إطار المراجعات، والتخطيط الاستراتيجي للموارد، وإعداد الميزانية السنوية، وتدبر المخاطر؛ وتقديم الدعم في تلبية متطلبات أصحاب الشأن الخارجيين مثل لجنة الميزانية والمالية، وفريق لاهاي العامل، وجمعية الدول الأطراف، والمراجع الخارجي، ولجنة المراجعة.

418. *مستشار نفسي اجتماعي للموظفين (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. تلزم هذه الوظيفة بمثابة وظيفة إضافية في ملاك وحدة الصحة المهنية لتنفيذ مشروع الوقاية من الصدمات الثانوية. فثمة كثير من الموظفين يتعرضون، إذ يؤدون مهماتهم ويضطلعون بمسؤولياتهم، تعرضاً مباشراً أو غير مباشر لأدلة على الجرائم المرتكبَة في القضايا التي تنظر فيها المحكمة أو لروايات عن حيثيات هذه الجرائم. وقد بينت الدراسات أن التعرض الشديد لمواد يحتمل أن تكون صادمة يمكن أن يؤدي إلى ظهور أعراض نفسية أو بدنية مماثلة للأعراض التي يسببها الاكتراب اللاحق للصدمات، مثل الخَدَر، والحزن، والغم، ومشكلات النوم والتركيز أو أوجاع العضل والصداع. ويجري في إطار التدابير المتخذة لأداء واجب المحكمة القاضي بالعناية بموظفيها، تنفيذ مشروع للوقاية من الصدمات الثانوية على ثلاث مراحل: (أ) الإعداد لإجراء دراسة استقصائية وتسيير شؤونها؛ (ب) تحليل البيانات، والتباحث بشأن التدابير التخفيفية، وإعداد التقرير؛ (ج) إعمال التدابير الرامية إلى تقليص أخطار الإصابة بالاكتراب اللاحق للصدمات، بوسائل منها التدريب وتنظيم حلقات العمل في هذا المضمار. ولتنفيذ هذا المشروع تعتمد المحكمة على خبرة سائر منظمات الأمم المتحدة في هذا المجال وهي ستتشارك بصدده مع جامعات فيما يخص الدعم التقني (تحليل البيانات والطرائق الإحصائية).

419. *ممرض رئيسي (من الرتبة خ ع-رر) ومساعد طبي يعمل في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 12 شهراً لكل منهما (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. سيهتم الممرض الرئيسي بالمسائل الصحية العاجلة وتنفيذ البرامج والتدابير الوقائية، ويعمل رديفاً حينما يكون الموظفون الطبيون العاملون في وحدة الصحة المهنية في إجازة سنوية أو يتلقون تدريباً إلزامياً لاستدامة تصديق مهاراتهم. أما المساعد الطبي العامل في الميدان فسيقوم بصيانة وتدبر المعدات الطبية، والمستحضَرات الصيدلانية والبنية التحتية المعنية في إطار العمليات الميدانية؛ وسيساعد في البعثات إلى الأصقاع النائية (التي تنطوي على خطر كبير)، وسيدرّب الموظفين الميدانيين على أعمال الإسعاف وقواعد العمل في حالات الطوارئ؛ وسيتولى إعداد ومسك إجراءات العمل القياسية فيما يخص الدعم الطبي الميداني؛ وسيعد التقارير وعروض المستجدات بحسب اللزوم.

420. إن كلتا هاتين الوظيفتين الأخيرتَي الذكر من وظائف المساعدة المؤقتة العامة تتسم بأهمية أساسية لاستمرارية أعمال وحدة الصحة المهنية ولتوفير الخدمات في مجال الصحة المهنية في الوقت المناسب وعلى نحو ناجع في المقر وفي الميدان. وقد أسهمتا في زيادة قدرة هذه الوحدة على توفير ما يلزم من الخدمات الطبية والخدمات المتعلقة بالعناية بالموظفين، ما أفضى إلى أنساق لتسلسل الأعمال ناجعة جديدة. لقد كان لتوظيف مساعد طبي ميداني داخلي أثر إيجابي في المحكمة، لأن بمقدوره أن يتحرك سريعاً وعلى نحوٍ ناجعٍ عندما تقوم طوارئ طبية في الميدان أو عندما تُجرى مهمات بالغة الأهمية.

العمل الإضافي *203.2 آلاف يورو*

421. ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة طفيفة مقدارها 8.7 آلاف يورو (4.5 في المئة). إن الموارد المطلوبة في إطار بند العمل الإضافي تمثِّل متطلباً متكرّراً ويتباين مقدارها بحسب احتياجات العمل الذي يتعيَّن النهوض بأوده. ويعاد تقييم الاحتياجات إلى العمل الإضافي سنوياً.

422. وفي مجال الخدمات العامة، تلزم المخصَّصات للعمل الإضافي بصورة رئيسية لسد تكاليف الخدمات التي يقدمها السائقون خارج أوقات الدوام الرسمي، لكنها تلزم أيضاً فيما يخص العاملين المعنيين بالمرافق، والمساعدين المعنيين بشؤون السفر، وتلزم أحياناً للموظفين المعنيين بالشراء. إن العمل الإضافي سيظل يلزم بصورة رئيسية للنقل المحلي لتسعين شاهداً يُتوقع أن يمثُلوا في جلساتٍ أمام المحكمة في عام 2021. وينطوي مبلغ الموارد المعنية، التي يمثِّل توفيرها متطلباً متكرّراً، على تخفيض مقداره 16.0 ألف يورو (17.8 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة.

423. وتشهد المتطلبات في بند العمل الإضافي فيما يخص قسم الأمن والسلامة زيادة مقدارها 25.2 ألف يورو (25.7 في المئة) تعزى إلى جلسات المحكمة المعتزم عقدها في عام 2021 (جلسات غير متزامنة مدتها 200 يوم). ويلزم العمل الإضافي '1' لتوفير خدمات الأمن والسلامة خلال الوقت المزيد الذي تستغرقه جلسات المحكمة في عام 2021؛ '2' لتوفير خدمات الأمن والسلامة خلال العطل القضائية الرسمية؛'3' لتعويض فارق العمل الليلي للموظفين من الرتبة خ ع-رأ الذين يعملون مساءً وليلاً. فخيار العمل الإضافي هو السبيل المفضَّل والأنجع بالقياس إلى تكاليفه من أجل توفير الخدمات المعنية.

424. وينطوي المقدار المطلوب في إطار هذا البند لقسم الميزانية ولقسم المالية كليهما على انخفاض طفيف يجعله يبلغ 6.0 آلاف يورو، وهو يظل يلزم لسد تكاليف أنشطة يجب أن يُضطلع بها في مواعيد محدَّدة من قبيل إعداد الميزانيات السنوية البرنامجية المقترحة والمعتمدة، وإقفال فترات المحاسبة، والإبلاغ المالي، والمراجعة الخارجية.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **3 625.8 ألف يورو**

425. تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف الخبراء الاستشاريين، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد. إن الموارد المطلوبة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين في شعبة الخدمات الإدارية تشمل المخصَّصات المتصلة بعقود السلع والخدمات التي تُوفَّر للمحكمة جمعاء وتخضع للتسويات المتصلة بمؤشر أسعار السلع الاستهلاكية. وينطوي جميع بنود الميزانية معاً على انخفاض إجمالي مقداره 115.8 1 ألف يورو (23.5 في المئة).

السفر *129.7 ألف يورو*

426. يمثِّل المبلغ المطلوب متطلباً متكرّراً وهو ينطوي على انخفاض مقداره 78.5 ألف يورو (37.7 في المئة).

427. ويلزم المقدار البالغ 9.0 آلاف يورو لوحدة الصحة المهنية بغية تلبية طلبات خدمةٍ واردة من المكاتب القُطرية، ومكتب المدّعي العام، والجهات التي يتعامل معها قلم المحكمة، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم. ويتعين على المساعد الطبي العامل في الميدان أن يتفقد المكاتب القُطرية وأن يساعد فيما يتعلق بمهمات البحث الجنائي العلمي، والعمليات التي تشمل الشهود في الميدان (روابط التواصل عن بعد بالوسائل الفيديوية، والنقل) ومهام أخرى بالغة الأهمية من قبيل مرافقة كبار المسؤولين إبان زيارات الشخصيات المرموقة. وسيقوم المسؤول الطبي والممرض الرئيسي بزيارة المكتب القُطري القائم في جورجيا والمرافق الطبية القائمة في يوهانسبرغ من أجل تقييم المخاطر الصحية اللاحق لجائحة كوفيد-19.

428. وستُسَد بالمقدار المقترح البالغ 17.7 ألف يورو تكاليف السفر لحضور اجتماعاتٍ لشبكات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة المعنية بالشؤون المالية (معايير المحاسبة/المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، خدمات الخزينة، إلخ)، والميزانية، والمستجدات على صعيد الإدارة والموارد البشرية، واجتماعاتٍ مع هيئات الأمم المتحدة المختصة من أجل مواكبة أحدث المستجدات فيما بين الوكالات بشأن مشاريع تخطيط الموارد المؤسسية، والمبادرات المتعلقة ببرمجيات SAP والجهود المبذولة لزيادة النجاعة، ولا سيما من أجل التحضير لانتقال المحكمة إلى المنصة الجديدة لنظام SAP (SAP S/4HANA). وفيما يخص الاجتماعات الجامعة للوكالات، سيُنظر في الطرائق البديلة للمشاركة من قبيل الائتمار عن بعد بواسطة الوسائل الفيديوية وتبادل المعلومات الكتابية.

429. وسيسافر موظفو قسم الخدمات العامة في عام 2021 إلى مواقع ميدانية لإجراء جرد مادي لمحوزات المحكمة الموجودة في المكاتب القُطرية، وإجراء تقييمٍ للمرافق وصيانةٍ لمجموعة المَرْكَبات من أجل التخطيط لاستبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال والتكفل بصيانة المَرْكَبات على نحوٍ يفي بمعايير الجودة النافذة.

430. وينطوي المبلغ المطلوب فيما يخص الأمن على انخفاض مقداره 50.0 ألف يورو (37.5 في المئة). إن قسم الأمن والسلامة يظل يسهر على النهوض بأود أمن هيئة الرئاسة والمدّعية العامة ورئيس قلم المحكمة خلال أسفارهم الرسمية إلى بلدان الحالات وغيرها من الأصقاع. ويضاف إلى ذلك أنه ستُسَد بالموارد المعنية تكاليف سفر منسق الأمن الميداني إلى المكاتب القُطرية لأغراض الدعم الاشتغالي لعمليات التفتيش، والتحقق من التقيد بالقواعد والمعايير والتيقن من تطبيق السياسات، والسفر للمشاركة في الاجتماعات المعنية بتدبُّر الأمن وتنسيقه مع إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن، وشبكة إدارة الأمن المشتركة بين الوكالات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. إن توفير الموارد المعنية يمثِّل متطلباً متكرّراً.

الخدمات التعاقدية *240.4 ألف يورو*

431. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 150.1 ألف يورو (38.4 في المئة) يعزى رئيسياً إلى تخفيضات في عدد مشاريع تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP المزمع تنفيذها والتي يتعين أن يديرها فريق تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP على النحو المبيَّن في الخطة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات.

432. وفيما يخص الخدمات العامة، يلزم المقدار المقترح البالغ 94.0 ألف يورو لسد تكاليف تجديد جوازات سفر الأمم المتحدة، والتعاقد مع جهة توفِّر الدعم في مجال المؤتمرات والدعم الإمدادي (ما خُفِّضت المخصَّصات له من 50.0 ألف يورو إلى 30.0 ألف يورو بالنظر إلى التقليص المتوقع لخدمات المؤتمرات اللازمة في الوضع اللاحق لجائحة كوفيد-19)؛ وصيانة برمجيات إدارة المباني؛ والطبع الخارجي وتكاليف الإرسال بالبريد. إن توفير الموارد المعنية يمثل متطلَّباً متكرّراً.

433. وتلزم موارد مقدارها 33.7 ألف يورو لأن مشاريع تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP تستلزم طائفة من الخبرات الوظيفية والتقنية لا تتوفر داخلياً على الدوام. إن معظم هذه الموارد يلزم من أجل سد تكاليف خبرة تقنية لدعم نقل قواعد بيانات نظام SAP الحالي إلى قواعد بيانات منصة HANA، وتكاليف بعض العمل الإضافي للمضي في تعزيز طرائق العمل عن بعد والعمل بالوسائل الرقمية لتلبية الطلبات المتزايدة في مجال العمل عن بعد.

434. وفيما يخص الأمن، تلزم موارد لدفع الرسم السنوي بموجب الاتفاق الرسمي المعقود بين المحكمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (12.0 ألف يورو)، وتكاليف خدماتٍ متصلةٍ بحفظ مفاتيح منازل المسؤولين المنتخَبين، وإيجار ميدان الرمي الذي يُجرى فيه التدريب على استعمال الأسلحة النارية والاختبار الرامي إلى تصديق مهارات موظفي الأمن والسلامة. فيقترح مبلغ مقداره 24.0 ألف يورو. إن توفير الموارد المعنية يمثل متطلّباً متكرّراً.

435. ويتّسم النظام الرقمي لحفظ الوثائق الطبية (برمجيات تدبُّر العناية الصحية)، الذي تبلغ تكلفته 20.0 ألف يورو، بأهمية أساسية لإجراء عمليات تقييم المخاطر الصحية (الذي يُعتبر من المهام الرئيسية المعهود بها إلى وحدة الصحة المهنية) وبالتالي للتوصية ببرامج وقائية لتخفيف المخاطر المستبانة، وللتمكن بذلك من تزويد الإدارة بمعلومات محيَّنة ومصدَّقة.

436. وتعمل شبكة مديري المرافق الطبية التابعة للأمم المتحدة على إعمال الممارسات الفضلى والمبادئ التوجيهية الدولية ضمن منظومة الأمم المتحدة والوكالات المنتسبة إليها. إن المحكمة عضوٌ في هذه الشبكة، ويتعين عليها أن تدفع مساهمةً سنويةً لتقاسم التكاليف مقدارها 4.1 آلاف يورو.

437. ثم إن الشعبة تحتاج إلى مبلغ مقداره 43.3 ألف يورو يلزم في المقام الأول لسد التكاليف الإدارية المترتبة على رد الضرائب التي تجبيها الولايات المتحدة الأمريكية من رعاياها وتكاليف التقييم الاحتسابي الإلزامي اللازم لمطابقة البيانات المالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التدريب *364.3 ألف يورو*

438. ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 2.9 ألف يورو (0.8 في المئة). ويُطلب مبلغ مقداره 231.3 ألف يورو لأغراض تخص الموارد البشرية سيُستخدم بصورة رئيسية لسد تكاليف برامج التدريب المؤسسي الذي توفره المحكمة، بما في ذلك منصة تعلم على الإنترنت تهيئ مكتبة إلكترونية وبرامج توجيه أولي مرنة وناجعة بالقياس إلى تكاليفها بلغات مختلفة يراد بها مساعدة الدارسين على تحقيق غاياتهم الشخصية والمهنية؛ وتنمية المهارات القيادية؛ والتدريب على تدبر الأداء، والتدريب في مجال اللغات. كما إن المبلغ المطلوب يشمل برنامج المحكمة الخاص بتوجيه الموظفين الجدد عند توليهم مهامهم. وتواصل المحكمة توفير معظم التدريب المؤسسي الذي تجريه وتبادل المعارف على شبكة الإنترنت، ويشمل المبلغ المعني ميزانية التدريب التقني لقسم الموارد البشرية بغية التكفل بتحديث المهارات التقنية لدى العاملين في مجال الموارد البشرية. إن توفير الموارد المعنية يمثل متطلّباً متكرّراً.

439. ويلزم مبلغ مقداره 93.6 ألف يورو للتكفل بتوفير التدريب الإلزامي لموظفي الأمن وغيرهم من الموظفين المنخرطين في أنشطة التحرك الاستجابي في حالات الطوارئ، على نحو يتوافق تماماً مع الأنظمة المعمول بها في المحكمة وفي الدولة المضيفة. ويشمل التدريب الإلزامي المعني مواضيع تخصُّصية، من قبيل نقل المتهمين والحماية اللصيقة، إضافةً إلى التدريب على الإسعاف، وإطفاء الحرائق، والتحرك إزاء الطوارئ، والأسلحة النارية. ويضاف إلى ذلك أنه سيواصل توفير التدريب على نهوج السلامة والأمن في البيئات الميدانية بالتعاون مع جيش الدولة المضيفة.

440. ويلزم مبلغ مقداره 22.4 ألف يورو من أجل وحدة الصحة المهنية. فيتعين على المسؤول الطبي والممرض الرئيسي والممرض المعني بالصحة المهنية والمساعد الطبي الميداني أن يستديموا اعتماد مهاراتهم الطبية، والتراخيص، والمهارات، والتسجيل في سِجل مهنيي الصحة في هولندا (BIG). ويُيَسَّر ذلك بالمشاركة في عدة دورات تدريبٍ متخصصٍ إلزامي.

441. ويلزم مبلغ مقداره 3.8 آلاف يورو للانتقال المرتقب إلى نظام تخطيط الموارد المؤسسية الجديد SAP S/4HANA. ويُحتاج إلى تدريبٍ تقني لواحدٍ من أعضاء الفريق المعني بنظام SAP. فذلك سيمكِّن المحكمة من الاستفادة من الممارسات الفضلى والعبر المستخلصة عند التحضير للانتقال إلى منصة SAP S/4HANA.

442. كما يلزم مبلغ مقداره 13.2 ألف يورو من أجل تدريبٍ متخصصٍ على الإبلاغ المالي، ومسائل الإدارة، وتحسيناتٍ لنميطة مَيْزنة الوظائف ومراقبتها (PBC) التي يعتزم قسم الميزانية إعمالها في عام 2021، وتدريبٍ إلزامي للسائقين.

الخبراء الاستشاريون *25.5 ألف يورو*

443. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 7.5 آلاف يورو (22.7 في المئة).

444. وفيما يخص قسم الموارد البشرية، ينطوي المقدار البالغ 24.0 ألف يورو على انخفاض مقداره 6.0 آلاف يورو (20 في المئة). ويلزم المبلغ المطلوب فيما يخص عام 2021 لسد تكاليف خبير استشاري من أجل تقديم الدعم في تسيير برامج تأمين المحكمة، واستهلال الانتقال إلى وضع وصف لسمات الوظائف وتبيان للكفاءات أكثر اتساماً بالطابع العام على نحوٍ يدعم التخطيط في مجال العاملين وحراكهم الذي يستلزمه اتّسام ملاكهم بالمرونة. إن توفير الموارد المعنية يمثل متطلَّباً متكرّراً.

445. ويلزم مبلغ مقداره 1.5 ألف يورو للاستعانة بخبرةٍ خارجيةٍ محدودة من أجل المساعدة في الوظائف التنفيذية لمكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية.

النفقات التشغيلية العامة *623.6 2 ألف يورو*

446. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض إجمالي مقداره 454.7 ألف يورو (14.8 في المئة). إن توفير جميع الموارد المبيَّنة أدناه يمثِّل متطلباً متكرّراً.

447. وفيما يخص الخدمات العامة، يلزم مبلغ مقداره 057.4 2 ألف يورو لاستعمال المبنى القائم في لاهاي واستعمال محالّ المكاتب القُطرية، بما في ذلك تكاليف التنظيف في المقر (715.0 ألف يورو)؛ والمرتفَقات (829.0 ألف يورو)؛ وصيانة معدات منها المَرْكَبات (68.5 ألف يورو)؛ وعقود تأمين تجاري (157.0 ألف يورو)؛ ويلزم الباقي لسد نفقات متفرقة من قبيل تكاليف خدمات الناقلين الخاصين، والشحن، والتخليص البريدي، والوقود، ولوازم لإدارة المرافق، والعمليات الإمدادية.

448. وينطوي المقدار المطلوب البالغ 332.2 ألف يورو من أجل نُظُم تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP على انخفاضٍ مقداره 20.3 ألف يورو (5.8 في المئة) بالقياس إلى نظيره لعام 2020، يُعزى رئيسياً إلى إعادة التفاوض بشأن رسوم الاشتراك السنوي في منصة الخدمات السحابية لنظام SAP المسماة SuccessFactors ("عوامل النجاح") من أجل التوظيف وتدبُّر الأداء. إن الموارد المعنية تلزم لسد التكاليف الثابتة المتصلة بصيانة برمجيات SAP ورسوم الاشتراك في منصة الخدمات السحابية لنظام SAP المسماة SuccessFactors. إن التكاليف المعنية ثابتة وتمثل متطلباً متكرّراً، متصلاً بصورة مباشرة بعدد المستعملين في المحكمة، ومُرَشَّداً على أساس اختيار نوع ترخيص الاستعمال الأكثر اقتصاداً بحسب سمات المستعمل.

449. وينطوي المقدار المطلوب من أجل الأمن البالغ 164.0 ألف يورو على زيادة مقدارها 51.2 ألف يورو (45.4 في المئة). وستُسَد بالمبلغ المطلوب رسوم العضوية

في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (114.0 ألف يورو، ما يزيد بمقدار 29.0 ألف يورو بالقياس إلى عام 2020، بسبب أعداد الموظفين العاملين في الميدان) والتكاليف المتصلة بالتفتيش الإلزامي لمعدات المراقبة الأمنية. وتخصَّص موارد من أجل الصيانة الوقائية والتصحيحية لمعدات المراقبة الأمنية (أجهزة الكشف بالأشعة السينية، وممرات الكشف عن المعادن، وكاشفات المعادن المحمولة يدوياً)؛ وصيانة الأسلحة النارية ومعدات الأمن والتدريب؛ وصيانةِ وتحيينِ نظام (التدريب على) أجهزة الكشف بالأشعة السينية المستعان فيه بالحاسوب اللازمين من أجل إعادة تصديق كفاءات ضباط الأمن (27.0 ألف يورو كما في عام 2020).

450. وأُدرِجت أيضاً في ميزانية عام 2021 مخصَّصات لسد التكاليف المتصلة باستعمالِ وصيانةِ وترقيةِ شبكة الأمن والاتصال والتحليل (SCAAN) (22.0 ألف يورو). وهذه الشبكة هي تطبيقٌ يوفر حلاً رقمياً شاملاً يمكن التعويل عليه من أجل التواصل مع الموظفين في كل وضع يكونون فيه، ولا سيما إبان الطوارئ أو الكوارث، ومساعدتهم، في الوقت المناسب وعلى نحو فعال وناجع.

451. ويظل يلزم مبلغ مقداره 70.0 ألف يورو لسد الرسوم والنفقات المصرفية.

اللوازم والمواد *232.2 ألف يورو*

452. ينطوي المبلغ المقترح على انخفاض مقداره 59.4 ألف يورو (20.4 في المئة). إن كل المتطلبات من الموارد متطلباتٌ متكرّرة ويعاد تقييمها كل عام.

453. ويلزم مبلغ مقداره 169.0 ألف يورو فيما يخص الخدمات العامة من أجل العقد الإطاري الذي يشمل لوازم، منها لوازم مكتبية وخراطيش حبر وورق؛ ولوازم تتعلق بإدارة المباني؛ وعتاد لإدارة المباني وإمدادات بالكهرباء؛ وبذلات رسمية للسائقين وغيرهم من موظفي قسم الخدمات العامة؛ وورقٍ للطابعات؛ ووقود ولوازم للمَرْكَبات؛ وجُبَب تُرتَدَى خلال جلسات المحكمة. وثمة تخفيضٌ في تكلفة الملابس الآمنة والإمدادات بالعتاد.

454. وتبلغ الموارد المتصلة بالأمن والسلامة مبلغاً مقداره 63.3 ألف يورو وهي تلزم لتجديد عُدَد الإسعاف وصيانة معدات الطوارئ (مقاعد الإجلاء، إلخ). ويواصل قسم الأمن والسلامة استبدال معدات الحماية (السترات غير المرئية الواقية من الرصاص من أجل ضباط الأمن العاملين في المقر والموظفين المشاركين في الاتصال أو في الحماية اللصيقة في بلدان الحالات) لأنها تشارف على نهاية عمرها الاشتغالي.

455. وتلزم أيضاً موارد لإفراد مخصَّصاتٍ أساسية لمكتب الشارات والتحقق من الهوية من أجل سد تكاليف إصدار الشارات، وتكاليف اللوازم والمواد الخاصة بالتدريب على استعمال الأسلحة النارية، وتكاليف استبدال البذلات الرسمية وأحذية السلامة وغيرها من المواد والمعدات التي يستخدمها ضباط الأمن.

الأثاث والعتاد *10.0 آلاف يورو*

456. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 368.5 ألف يورو (97.4 في المئة). إن كل الموارد المعنية تمثل متطلباً متكرّراً وهي تلزم لاستبدال الأثاث في المقر وفي الميدان.

الجدول 28: البرنامج 3200: ميزانية عام 2021 المقترحة

3200 شعبة الخدمات الإدارية	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية	13 611.0	-	13 611.0	13 869.1	247.2	6.4	13 116.3
الموظفون من فئة الخدمات العامة	9 686.3		9 686.3	9 686.3	(240.1)	(2.5)	9 446.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*13 611.0*	*-*	*13 611.0*	*13 555.4*	*7.1*	*0.1*	*13 562.5*
المساعدة المؤقتة العامة	602.5	-	602.5	707.8	52.4	7.4	760.2
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	205.2	259.2	464.4	194.5	8.7	4.5	203.2
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*807.7*	*259.2*	*1 066.9*	*902.3*	*61.1*	*6.8*	*963.4*
السفر	143.1	42.1	185.2	208.2	(78.5)	(37.7)	129.7
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	248.4	-	248.4	390.5	(150.1)	(38.4)	240.4
التدريب	229.2	-	229.2	361.4	2.9	0.8	364.3
الخبراء الاستشاريون	144.7	-	144.7	33.0	(7.5)	(22.7)	25.5
النفقات التشغيلية العامة	2 851.0	-	2 851.0	3 078.3	(454.7)	(14.8)	2 623.6
اللوازم والمواد	155.6	-	155.6	291.7	(59.4)	(20.4)	232.3
الأثاث والعتاد	123.5	-	123.5	378.5	(368.5)	(97.4)	10.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*3 895.5*	*42.1*	*3 937.7*	*4 741.6*	*(1 115.8)*	*(23.5)*	*3 625.8*
المجموع	**18 314.2**	**301.4**	**18 615.6**	**19 199.3**	**(1 047.6)**	**(5.5)**	**18 151.7**

الجدول 29: البرنامج 3200: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

3200	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	مجموع موظفي *الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	مجموع موظفي *فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	1	5	9	11	6	-	*32*	8	139	*147*	**179**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**1**	**5**	**9**	**11**	**6**	**-**	***32***	**8**	**139**	***147***	**179**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	2.00	3.00	-	*5.00*	1.00	1.00	*2.00*	**7.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2.00**	**3.00**	**-**	***5.00***	**1.00**	**1.00**	***2.00***	**7.00**

3- البرنامج 3300: شعبة الخدمات القضائية

المقدِّمة

457. تتولى شعبة الخدمات القضائية ("الشعبة") المسؤولية عن تقديم الدعم فيما يخص الإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") وتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات على النطاق المؤسسي، والخدمات اللغوية. وهي تتألف من مكتب مديرها، وقسم تدبر الأعمال القضائية، وقسم خدمات تدبر المعلومات، وقسم الاحتجاز، وقسم الخدمات اللغوية، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم دعم المحامين، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، ومكتب المحامي العمومي للدفاع.

458. وتقدم شعبة الخدمات القضائية عدداً من الخدمات الحاسمة الأهمية لتنفيذ الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المحكمة. فهي تقوم في إطار دعمها للإجراءات القضائية بتدبر شؤون قاعات جلسات المحكمة وبتنظيم هذه الجلسات، بما في ذلك الجلسات التي تُعقد عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية. وإضافة إلى ذلك تتولى الشعبة المسؤولية عن تدبر الوثائق القضائية وعن عمل نظام المحكمة الإلكترونية (eCourt). وتساعد المجني عليهم على المشاركة في شتى مراحل الإجراءات القضائية، بما فيها إجراءات جبر الأضرار، وتيسِّر تعيين الخبراء في مجال جبر الأضرار عند الاقتضاء. وتسعى الشعبة إلى زيادة فعالية سيرورة جمع طلبات المجني عليهم، بوسائل منها المساعدة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات. كما تقوم الشعبة، عن طريق قسم دعم المحامين، بتدبر شؤون المساعدة القانونية التي تقدَّم للمعوزين من المجني عليهم ومن المدّعى عليهم وبتنسيق كل المساعدة التي تقدمها المحكمة إلى المحامين. ويسهر قسم الاحتجاز على تهيئة ظروف سالمة وآمنة وإنسانية للمحتجَزين في عهدة المحكمة ويسهر على سلاسة عمل مرافق الاحتجاز وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

459. ولا تقتصر الخدمات التي تقدمها شعبة الخدمات القضائية على ما يخص أنشطة جلسات المحكمة. إنها توفر نوعين من الخدمات المؤسسية (خدمات اللغات وخدمات الدعم فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وتدبُّر المعلومات) إلى المحكمة جمعاء والأطراف في الإجراءات أمام المحكمة والمشاركين فيها، في سياق أنشطة جلسات المحكمة وفي السياق الإداري. وعملاً بالمادة 87(2) من نظام روما الأساسي تُوفَّر خدمات الترجمة من أكثر من 30 لغة وإليها من أجل التعاون القضائي، ما يمكّن المحكمة من إحالة طلباتها إلى الدول الأطراف. وتُوفَّر خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية للمساعدة في سير إجراءات المحكمة، ولصون حقوق المشتبه بهم والمتهمين في فهم الإجراءات وحقوق الشهود في الإدلاء بشهاداتهم باللغة التي يختارونها. ويجري بخدمات تكنولوجيا المعلومات ونُظُمها دعم جميع أنشطة المحكمة اليومية في مجال القضاء وفي المجال الإداري وفي مجال التحقيق وفي مجال التوجيه. وتُعَد خدماتُ المكتبة المتاحة لجميع موظفي المحكمة وللمحامين الخارجيين جانباً من المهام المنوطة بالشعبة في إطار ولايتها. وبالنظر إلى طبيعة أنشطة المحكمة يمثل السهر على أمن المعلومات، الذي يصان به أمن نُظُم تكنولوجيا المعلومات في المحكمة، نوعاً هاماً من أنواع الدعم الذي تقدمه الشعبة. وتتولى الشعبة المسؤولية عن تعريف كبار مسؤولي المحكمة المنتخَبين، وموظفيها، والأطراف في الإجراءات، بالممارسات الفضلى على صعيد أمن المعلومات. كما تتاح هذه الخدمات في المقر وفي الميدان لطائفة متنوعة من أصحاب الشأن، ومنهم محامو الدفاع والممثلون القانونيون للمجني عليهم، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم. لقد ثبت أن إمكان تعديل نطاق تقديم الخدمات فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وتدبُّر المعلومات، المقترن بإعمال حلول سديدة وابتكارية في مجال تكنولوجيا المعلومات، يمثل ركناً من أركان قدرة المحكمة على تكييف عملياتها مع التحديات المتأتية عن جائحة كوفيد-19، ما أتاح استمرارية عمليات المحكمة وتوطيد صمودها على الإجمال.

460. ولئن كان مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم ومكتب المحامي العمومي للدفاع مكتبَيْن مستقلَّيْن من ناحية عملهما الفني فإنهما يتبعان، فيما يخص الأغراض

الإدارية فقط، لشعبة الخدمات القضائية التابعة لقلم المحكمة. إنهما يعملان ضمن إطار ولايتيهما المحدَّدتين في لائحة المحكمة فيقدمان دعماً إضافياً إلى أفرقة ممثلي المجني عليهم وأفرقة الدفاع، على الترتيب. ويمكن لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم أن يمثِّل المجني عليهم في الإجراءات القضائية عندما تعيّنه المحكمة لتمثيلهم، وتلكم ممارسةٌ يتّسِع نطاقها منذ عام 2012. ويمثل محامو هذا المكتب 6 204 مجني عليهم من مجموع المجني عليهم المشاركين في الإجراءات أمام المحكمة الذين يقارب عددهم 11 000. وثمة زهاء 5 000 مجني عليه ينفرد بالدفاع عنهم محامون خارجيون. وعندما يتعلق الأمر بالتمثيل الفعلي للمتهَمين، يؤدي مكتب المحامي العمومي للدفاع دوراً حاسماً في حماية المشتبه فيهم، وتمثيلهم، والنهوض بحقوقهم ريثما تُعَيَّن أفرقة الدفاع عنهم، ويقدِّم لأفرقةِ الدفاع هذه عندما يتم انتدابها المساعدةَ في تنظيم ملفات القضايا وإجراء البحوث القانونية طيلة الإجراءات بحسب الاقتضاء.

بيئة العمل

461. ستتأثر شعبة الخدمات القضائية في عام 2021 تأثراً مباشراً بالزيادة المتوقع أن يشهدها الدعم اللازم تقديمه فيما يخص الأنشطة القضائية ولا سيما أنشطة جلسات المحكمة. وثمة متطلبات قضائية جديدة فيما يتعلق بالإجراءات الابتدائية وبالمرحلة التمهيدية في قضيةٍ جديدةٍ واحدة (قضية *عبد الرحمن*)، لم تظهر في إطار ميزانية عام 2020، سيكون لها وقعٌ كبيرٌ على الشعبة، شأنها شأن أنشطة جلسات المحكمة التي يقدَّر أن تنعقد لمدة 200 يوم في عام 2021 كما أُشير إليه في إطار الافتراضات المتعلقة بالميزانية. وتظل الشعبة تعمل على نحو استراتيجي لإيلاء الأولوية لتحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ما سيظل يتيح لها تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية في عام 2021 وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021 في آن معاً. وسيتسنى لها القيام بذلك، كما سبق، بإيجاد حلولٍ مكيَّفة بحسب الحاجة ووضعها موضع التطبيق.

462. وكما أشير إليه في وثيقة ميزانية عام 2020 لن تُفرَد مخصَّصات لسد تكاليف فريق ثانٍ معني بأنشطة جلسات المحكمة في عام 2021. وعملاً بتوصية لجنة الميزانية والمالية بالنظر في توخي المرونة في استخدام الأفرقة المعنية بأنشطة جلسات المحكمة[56]، ستُعْمِل الشعبة تدابير لتقليص التكاليف ذات الصلة في عام 2021 كما فعلت في السنة السابقة، على الرغم من زيادة مقدار الأنشطة المعنية في عام 2021. وسيُستمر بهذه التدابير على ضمان اتساق مقدار الميزانية مع الزيادة المتوقَّع أن تشهدها المتطلبات المتعلقة بدعم أنشطة جلسات المحكمة مساعدةً في الوقت نفسه على تأمين قدرة كافية لتلبية الاحتياجات في مجال الدعم من خلال مواصلة الاستعانة بفريقٍ واحدٍ معني بأنشطة جلسات المحكمة.

463. ووفقاً للتوصية الآنفة الذكر ستظل الشعبة تحقق النتائج المتوخاة بإبقاء الفريق الثاني المعني بدعم أنشطة جلسات المحكمة غير مموَّلٍ في عام 2021[57]، مديرةً فريقاً واحداً لدعم هذه الأنشطة على نحوٍ مرن ومعيدةً تخصيص الموارد المتوفرة بحسب متطلبات عبء العمل المتوقع والتخطيط الأمثل للاستعانة بملاك العاملين المعنيين بأنشطة جلسات المحكمة. ويعتمد قلم المحكمة، كما دأب عليه، اعتماداً شديداً على استمرار قدرات موظفيه والتزامهم القوي، ما يجعل من المهم أهمية حاسمة تعزيزَ وتنميةً واستدامةَ مصدرِ الدعم الهام هذا. وتظل الشعبة تسعى، من خلال تدريب موظفيها تدريباً متنوع التخصُّصات، إلى النهوض بتعزيز التزام الموظفين (إذ سيُحتفظ بهم وسيُشجَّعون على الانخراط في العمل في شتى أقسام الشعبة) وبتحقيق أولوية قلم المحكمة الاستراتيجية المتمثِّلة في مواصلة التحسين ضمن الشعبة. وفي آخر المطاف سيُحدِث التدريب المتنوع الاختصاصات زيادةً أخرى في قدرة الموظفين على أداء

(56) *تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين*، الوثيقة ICC-ASP/18/5، الفقرة 57.

(57) استناداً إلى هذا المسوّغ أُقرّت في عام 2020 سبع وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة باعتبارها وظائف غير مموَّلة في شعبة الخدمات القضائية، وتُطلب الوظائف نفسها باعتبارها وظائف غير مموَّلة فيما يخص عام 2021.

وظائف متعددة وفي إمكان اضطلاعهم بمهام متعددة، ما يعزّز باستمرار التزامهم ويؤتي مزيداً من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ومن الوفورات، ناهضاً في الوقت نفسه بزيادة قابلية تعديل النطاق والتحلي بالمرونة في الاستعانة بالموارد المتوفرة.

الإجراءات التمهيدية (التي تشمل عمليات تحقيق)

464. إن عمليات التحقيق الناشط المتزامنة التي يجريها مكتب المدّعي العام في الحالات المعروضة على المحكمة في عام 2021 ستظل تستلزم من شعبة الخدمات القضائية دعماً يأخذ شكل تقديم الخدمات اللغوية، والمساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتدبُّر المساعدة القضائية، وتجهيز طلبات المجني عليهم.

465. ويُتوقع أن يلزم تقديم خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية دعماً للإجراءات على نحوٍ يشمل اللغات المتصلة بالحالات المعنية. كما سيلزم تقديم الدعم اللغوي، بما فيه الدعم باللغات الأقل انتشاراً، للأنشطة الميدانية في حالات أخرى (التواصل مع المجني عليهم، وحماية الشهود، إلخ). ويُتوقع أن يودع زهاء خمسُمئة مجني عليه طلباتهم للمشاركة في الإجراءات في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُتوقع أيضاً أن تودع طلبات إضافية للمشاركة في الإجراءات في حالات أخرى خاضعة للتحقيق ولـمّا تُفتح فيها قضايا، وذلك بحسب التقدم المحرز في عمليات التحقيق المعنية. وينبغي في هذا الصدد التنويه إلى اللغات المتوقع أن يلزم تقديم الخدمات بها في الإجراءات القضائية في قضية *عبد الرحمن*، ألا وهي اللغة العربية ولغة الفور ولغة الزغاوة.

الإجراءات الابتدائية

466. في عام 2021 سيظل الدعم القضائي لازماً فيما مجموعه أربع قضايا تشهد المرحلةَ الابتدائية من الإجراءات.

467. ويشار فيما يخص قضية *المدَّعي العام ضد دومينيك أُنْغوين (Dominic Ongwen)* إلى أن هذا المتهم محتجَز في عهدة المحكمة وتموَّل أتعاب فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية. ويبلغ مجموع المجني عليهم المشاركين في هذه الإجراءات 4 095 مجنياً عليه يمثِّلهم فريقان من الممثلين القانونيين: فريقٌ خارجي يمثل 2 594 مجنياً عليه وفريقٌ من مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم يمثل 1 501 مجني عليه. وسيلزم الدعم اللغوي بلغة الآشولي، ولا سيما من أجل جلسات النطق بالحكم في جوهر القضية والجلسات المتعلقة بالعقوبة (إذا قُضي بها)، التي يُتوقَّع أن تُعقد في الربع الأول من عام 2021، لكي توفَّر للمتهم خدمات ترجمة شفوية ملائمة وترجمة الوثائق القضائية والإعلامية إلى هذه اللغة.

468. ويشار فيما يخص قضية *المدَّعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود*
إلى أن هذا المتهم محتجَز في عهدة المحكمة وتموَّل أتعاب فريق الدفاع عنه من خلال نظام المساعدة القانونية. وقد عُقدت من 8 حتى 17 تموز/يوليو 2019 جلسة اعتماد التهم التي بلغ مجموع المجني عليهم الذين شاركوا فيها 882، ويُتوقع أن يطلب 800 شخص آخرون المشاركة في الإجراءات الابتدائية، المقرر أن تبدأ في 14 تموز/يوليو 2020. وفيما يخص هذه القضية سيلزم في عام 2021 الدعم اللغوي باللغة العربية ولغة البَمْبارا ولغة التماشيق لسد الاحتياجات إلى خدمات الترجمة التحريرية وخدمات الترجمة الشفوية في سياق العمل.

469. ويشار فيما يخص قضية *المدَّعي العام ضد ألفريد يكاتوم (Alfred Yekatom) وبَتْريس-إدوار انْغَيْسونا (Patrice-Edouard Ngaïssona)* إلى أن كلا هذين المتهمَين محتجَز في عهدة المحكمة ويموَّل فريقا الدفاع عنهما من خلال نظام المساعدة القانونية. ومُنِحت صفة المشارك في مرحلة الإجراءات التمهيدية لمجني عليهم بلغ مجموعهم 1 085 يندرجون في فئتين: 88 مجنياً عليه يمثلهم مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم وهم أطفالٌ سبق تجنيدهم؛ و997 مجنياً عليه يمثلهم هذا المكتب ومحامون خارجيون معاً.

ويُتوقع أن يصل عدد المجني عليهم الذين سيشاركون في الإجراءات الابتدائية في عام 2021 حتى 2 000 مجني عليه، منهم 500 على الأقل سيقدمون طلب المشاركة في عام 2021. وفيما يخص هذه القضية سيلزم في عام 2021 الدعم اللغوي بلغة السَنْغو وبالعربية لسد الاحتياجات إلى خدمات الترجمة التحريرية وخدمات الترجمة الشفوية في سياق العمل.

470. وفي قضية *المدّعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن* يُتوقع أن تجري جلسة اعتماد التهم في نهاية عام 2020 وبداية عام 2021، على أن تصدر القرارات ذات الصلة في أوائل عام 2021. وإذا اعتُمدت التهم فإن أعمال التحضير للمحاكمة يمكن أن تبدأ بعد ذلك مباشرة.

إجراءات الاستئناف

471. تنظر دائرة الاستئناف حالياً في دعاوى استئناف متأتية عن قضية *انْتاغَنْدا (Ntaganda)* وقضية *غْبَغْبو (Gbagbo) وابْليه غوديه (Blé Goudé)*.

472. ويُتوقع أن تستمر الإجراءات في قضية *انْتاغَنْدا (Ntaganda)* طيلة عام 2020 ويُرتقب أن يصدر الحكم النهائي في الربع الأول من عام 2021. وقد استمرت الإجراءات في قضية *غْبَغْبو (Gbagbo) وابْليه غوديه (Blé Goudé)* طيلة النصف الأول من عام 2020 وعُقدت جلسة استئناف شفوية في الفترة الممتدة من 22 حتى 24 حزيران/يونيو 2020 ويُتوقع أن يصدر الحكم النهائي في الربع الأول من عام 2021. ويُتوقع أن تُعرض قضية *أُنْغوين (Ongwen)* على دائرة الاستئناف في الربع الأول من عام 2021. كما يُتوقع أن تنظر دائرة الاستئناف في عدة دعاوى استئناف تمهيدي خلال عام 2021.

473. وسيتعيَّن على شعبة الخدمات القضائية أن تساعد أفرقة الدفاع وأفرقة ممثلي المجني عليهم بتقديمها المساعدة القانونية والدعم الإمدادي وباضطلاعها بالبحوث القانونية. وسيضطلع الملاك الحالي بدعم جلسات الاستئناف.

إجراءات جبر الأضرار

474. لقد بلغت مرحلةَ جبر الأضرار أربعُ قضايا: قضية *لوبَنْغا (Lubanga)*، وقضية *كاتَنْغا (Katanga)*، وقضية *المهدي* وقضية *انْتاغَندا (Ntaganda)*. ففي قضية *كاتَنْغا (Katanga)* يستمر تنفيذ جبر الأضرار. وفي قضية *المهدي* تجري أنشطة تنفيذ جبر الأضرار إثر تأييد الأمر بجبر الأضرار الصادر عن الدائرة الابتدائية الثانية في إطار دعوى استئنافه في آذار/مارس 2018، كما تجري أنشطة تنفيذ جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا (Lubanga)*. وفي قضية *انْتاغَندا (Ntaganda)* تقوم الدائرة المعنية حالياً بجمع المعلومات ذات الصلة، مستعينةً جزئياً بمن عينتهم من الخبراء المختصين بجبر الأضرار، بغية إصدار أمر بجبر الأضرار في أوائل عام 2021. كما يخضع القرار بالإدانة لدعوى استئناف يجري النظر فيها حالياً، ورهناً بذلك يُفترض أن يبدأ تنفيذ جبر الأضرار في عام 2021. وقد بلغ مجموع المجني عليهم المشاركين في الإجراءات في قضية *انْتاغَندا (Ntaganda)* 2 132 مجنياً عليه مثّلهم فريقان تابعان لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم. ويُتوقع أن يجمع قلم المحكمة في عام 2021 طلباتٍ لجبر الأضرار واردة من زهاء 1 000 مجني عليهم آخرين.

475. إن إجراءات جبر الأضرار في هذه القضايا الأربع ستسير في عام 2021. فيُتوقع أن يستمر في عام 2021 تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا (Lubanga)*، وقضية *كاتَنْغا (Katanga)*، وقضية *المهدي*. وسيحتاج قلم المحكمة إلى موارد كافية لكي يتسنى له تقديم عدد من الخدمات إلى الدوائر والصندوق الاستئماني للمجني عليهم والأطراف المشمولة بعملية جبر الأضرار. وسيستلزم التمثيل القانوني الفعال من المحامين، بمن فيهم محامو المكتب العمومي لمحامي المجني عليهم وقلم المحكمة، أن يكونوا نشيطين في الميدان، لجمع المعلومات المتعلقة بالمجني عليهم والتشاور مع موكِّليهم. وسيتعيَّن على قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم أن يميِّز المجني

عليهم الذين يطلبون جبر أضرارهم، وأن يقوم بجمع وتجهيز استمارات طلب جبر الأضرار، وأن يجري المراجعة القانونية اللازمة دعماً للصندوق الاستئماني للمجني عليهم، وأن يقدِّم التقارير الوافية وغير ذلك من أشكال المساعدة إلى الدوائر. وستتطلب الأنشطة الميدانية أيضاً دعماً لغوياً.

الأولويات الاستراتيجية لعام 2021

476. إضافةً إلى تقديم الدعم القضائي وتنفيذ الأولويات الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، يشمل ما خططت له شعبة الخدمات القضائية فيما يخص عام 2021 تنفيذ ثلاثِ الأولويات المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021 (استمرار تعزيز التزام الموظفين، وتحسين التوزع الجغرافي، وتحقيق التوازن بين الجنسين) مع مراعاة أهداف المحكمة المتعلقة بتدبُّر المخاطر. كما تلزم موارد إضافية لتعزيز تقديم الدعم على نحو ناجع وفعال لإجراءات جبر الأضرار ولتنفيذ استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات.

عقد الإجراءات القضائية ودعمها

477. ستقدم الشعبة في عام 2021 كل الدعم اللازم (لأنشطة جلسات المحكمة وللبعثات) فيما يخص الإجراءات القضائية السائرة، بما فيها جلسات المحاكمة المخطط لها في قضية *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)* وقضية *الحسن* المرتقب أن تنعقد لمدة 200 يوم. وإضافةً إلى ذلك ستواصل الشعبة تولي المسؤولية عن تدبر الوثائق القضائية وعن عمل نظام المحكمة الإلكترونية (eCourt). إنها ستظل تقوم بدعمِ وتيسيرِ مشاركة المجني عليهم في مختلف مراحل الإجراءات السائرة أمام المحكمة وستدير المساعدة القانونية للمعوزين من المجني عليهم ومن المدّعى عليهم. ويُتوقع أن يبقى قيدَ الاحتجاز طيلة عام 2021 أشخاصٌ يصل عددهم حتى ستة، وذلك يتوقف على نتيجة جلسة اعتماد التهم في قضية *عبد الرحمن*.

تنفيذ الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات

478. إن الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات للفترة 2017 - 2021، التي أقرها مجلس الحوكمة المعني بتدبر المعلومات وصادق عليها مجلس التنسيق في عام 2017، ستدخل في عام 2021 السنة الخامسة من فترة تنفيذها. ويراد بهذه الاستراتيجية تحسين جميع السيرورات المعمول بها في المحكمة لجعلها أنسبَ وأنجعَ وآمنَ وأكثرَ شفافية. ويضطلع بمعظم الأنشطة ذات الصلة قسم خدمات تدبر المعلومات لصالح جميع أجهزة المحكمة والجهات الخارجية المستفيدة من الخدمات المعنية مثل أفرقة تمثيل المجني عليهم وأفرقة الدفاع. إن القسط الأعظم من الأموال المطلوبة لعام 2021 مخصَّص لمنصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية. ويبلغ مجموع المستثمَرات اللازمة فيما يخص السنة الخامسة من السنوات المشمولة بالاستراتيجية الخمسية 1 563.0 ألف يورو في بند الموارد غير المتصلة بالعاملين في قسم خدمات تدبُّر المعلومات و158.0 ألف يورو لمدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (eCourt).

موارد الميزانية **34 892.0 ألف يورو**

479. تنطوي الميزانية المقترحة للشعبة على زيادة صافية إجمالية مقدارها 2 829.5 ألف يورو (8.8 في المئة)، يعزى معظمها إلى زيادة مقدار النشاط القضائي (متطلبات جديدة فيما يتعلق بالإجراءات الابتدائية وقضية جديدة ستكون في المرحلة التمهيدية - قضية *عبد الرحمن* - لم يهيأ لها في ميزانية عام 2020، وجلسات قضائية يقدَّر أن تنعقد لمدة 200 يوم في عام 2021 كما أشير إليه في نطاق الافتراضات المتعلقة بالميزانية) ومعدل شغور الوظائف (12 في المئة). وكما بُيِّن آنفاً، تتولى الشعبة المسؤولية عن توفير الدعم للإجراءات القضائية، ما يمثل عملَها الأساسي، إضافةً إلى تقديم الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات والخدمات اللغوية على نطاق المحكمة. ولا يتبدل الموظفون تبدُّلاً يُذْكَر نظراً إلى لزوم هذه الخدمات الأساسية

وبفضل التدريب المتنوع الاختصاصات، ما تسعى الشعبة من خلاله إلى تعزيز التزام الموظفين. كما تنطوي المتطلبات على زيادةٍ ناجمةٍ عن تطبيق إطار نظام الأمم المتحدة الموحَّد، يبلغ مقدارها 677.5 ألف يورو في ميزانية شعبة الخدمات القضائية.

480. ويبلغ مجمل المستثمَرات اللازمة ضمن الشعبة من أجل مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات في عام 2021 مبلغاً مقداره 1 721.0 ألف يورو. ويتألف هذا المبلغ من جزء مقداره 158.0 ألف يورو في بند الموارد من الموظفين (ضمن إطار المساعدة المؤقتة العامة) لسد تكاليف وظيفة مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (eCourt) في قسم تدبر الأعمال القضائية، وجزء مقداره 1 563.0 ألف يورو في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين لاستثمارات في قسم خدمات تدبر المعلومات. ويتألف المجموع البالغ 1 563.0 ألف يورو من المستثمَرات المخصَّصة للاستراتيجية في هذا البند من جزء مقداره 230.0 ألف يورو مهيأ لإعمال حلول في مكتب المدّعي العام، تتصل رئيسياً بتجهيز الأدلة وتسجيلها وتحليلها؛ وجزء مقداره 1 141.0 ألف يورو يلزم لمواصلة تطوير منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية؛ وجزء مقداره 142.0 ألف يورو يلزم لمواصلة تحسين أمن المعلومات من أجل كشف التهديدات ورصد الهجمات السيبرانية والتصدي لها وتحديث نظام المحكمة لتدبر أمن المعلومات؛ وجزء مقداره 50.0 ألف يورو لتجديد البنية التحتية الافتراضية.

481. ونتيجةً لاستبانة المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والوفورات الممكن تحقيقها على نطاق المحكمة، أُدرجت بعض الموارد الإضافية في الميزانية المقترحة لقلم المحكمة بغية تكثير الاستعانة بالموارد المتوفِّرة ضمن المحكمة.

الموارد من الموظفين **19 315.6 ألف يورو**

482. يبلغ ما يُطلب في بند الموارد من الموظفين فيما يخص عام 2021 مبلغاً مقداره 19 315.6 ألف يورو، ينطوي على زيادة صافية مقدارها 1 134.0 ألف يورو، تقابل زيادةً إجمالية مقدارها 740.2 ألف يورو في بند الوظائف الثابتة وزيادةً مقدارها 393.8 ألف يورو في بند المساعدة المؤقتة العامة وبند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات وبند العمل الإضافي. وينطوي المبلغ المطلوب في بند الموظفين من فئة الخدمات العامة على انخفاضٍ مقداره 132.4 ألف يورو. إن الزيادة في المبلغ المطلوب في بند الوظائف الثابتة تجسِّد أيضاً إعادة تخصيص وظيفة من الرتبة ف-3 بنقلها من ديوان رئيس قلم المحكمة إلى مكتب رئيس شعبة الخدمات القضائية حيث يُعتبر الدعم الذي يقدمه شاغلها بصفة منسق قضائي (من الرتبة ف-3) دعماً حاسماً في تنفيذ القرارات القضائية؛ وإسداء المشورة إلى مدير شعبة الخدمات القضائية فيما يتعلق بالإجراءات والسياسات والتوجيه المؤسسي؛ والتنسيق العام للشعبة والمشاريع ذات الأهمية الحاسمة والدعم الاستراتيجي. وينطوي المقدار المقابل لأثر تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد على الموارد المقرَّة من الموظفين لشعبة الخدمات القضائية فيما يخص عام 2021 على زيادة إجمالية مقدارها 1 079.3 ألف يورو. كما ينتج عن زيادة معدل شغور الوظائف الثابتة من 10 في المئة إلى 12 في المئة تخفيضٌ مقداره 397.0 ألف يورو.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *17 446.1 ألف يورو*

483. تبلغ الزيادة الإجمالية في المبالغ المطلوبة لسد تكاليف الموظفين 740.2 ألف يورو (4.4 في المئة)، وهي تجسِّد زيادةً مقدارها 622.7 ألف يورو متأتية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد مع انخفاض ناجم عن زيادة معدل شغور الوظائف ليبلغ 12 في المئة. ويزداد العدد الإجمالي للوظائف الثابتة ضمن الشعبة من 187 إلى 188 نتيجةً لإعادة تخصيص وظيفةٍ من الرتبة ف-3 نظراً إلى المتطلبات الاشتغالية بنقلها المقترح من ديوان رئيس قلم المحكمة إلى مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية حيث سيقوم شاغلها بالعمل بصفة منسق قضائي (من الرتبة ف-3). ولا يُقترح أي تعديل في جدول موظفي الشعبة غير إعادة التخصيص المقترحة هذه.

484. منسق قضائي (من الرتبة ف-3) في مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية، معادٌ تخصيصُه، كان في السابق مساعداً خاصاً لرئيس قلم المحكمة (من الرتبة ف-3) يعمل في ديوان رئيس قلم المحكمة: نظراً إلى ارتفاع مقدار العمل اليومي في مجال الدعم القضائي للمحكمة، يُطلب أن يعاد توصيف الوظيفة الشاغرة حالياً للمساعد الخاص لرئيس قلم المحكمة (من الرتبة ف-3) في ديوان رئيس قلم المحكمة بحيث يغدو منسقاً قضائياً (من الرتبة ف-3) يعمل في مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية. وبذا ستعزّز هذه الوظيفة قدرة مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية على إسداء المشورة للمدير وستيسر التواصل بين المدير وأقسام الشعبة ومكاتبها. وسيتولى المنسق القضائي التنسيق الاستراتيجي والمتابعة فيما يخص النتائج والآجال المتفق عليها، وسيراجع المعلومات والوثائق التي تقدمها الأقسام. وسيؤدي شاغل هذه الوظيفة دوراً بالغ الأهمية في التنسيق بين أقسام قلم المحكمة، ولا سيما فيما يخص القرارات والأوامر القضائية التي تستلزم عملاً من جانب قلم المحكمة، وسيكون واحداً من مسؤولي التنسيق في الشعبة فيما يتعلق بالدوائر.

المساعدة المؤقتة العامة *1 572.5 ألف يورو*

485. بناءً على الزيادة المتوقع أن يشهدها النشاط القضائي في عام 2021، يقابل معظم الزيادة الصافية البالغة 301.1 ألف يورو (23.7 في المئة) في المبلغ المطلوب لسد تكاليف المساعدة المؤقتة العامة في الشعبة المتطلبات المزيدة، المبيَّنة بالتفصيل فيما يلي، في قسم الخدمات اللغوية، ومكتب المحامي العمومي للدفاع، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، وقسم تدبُّر الأعمال القضائية، وقسم الاحتجاز، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، ما يمثل متطلباً إضافياً إجمالياً مقداره 241.5 ألف يورو فوق الزيادة البالغة 59.6 ألف يورو المتأتية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد.

486. وينطوي مبلغ الموارد المطلوب في بند المساعدة المؤقتة العامة في قسم تدبُّر الأعمال القضائية على زيادة مقدارها 10.9 آلاف يورو تعزى إلى تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد. ويلزم مبلغ الموارد المطلوب في إطار المساعدة المؤقتة العامة فيما يخص قسم تدبُّر الأعمال القضائية لتمويل الوظائف المبينة فيما يلي. وينبغي التنويه إلى أنه ما من تغيير بالقياس إلى عام 2020 فيما يخص الوظائف المموَّلة المطلوبة.

487. *مدير لمشروع المحكمة الإلكترونية (من الرتبة ف-4) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*. لقد عُهد إلى قسم تدبر الأعمال القضائية بالإشراف على تسيير وإدارة نظام المحكمة الإلكترونية (eCourt). وتظل هذه الوظيفة لازمة للتكفل باستمرار تنفيذ مشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية المخطَّط لها في إطار استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات، المراد أن تتم إقامتها بحلول عام 2022. إن هذا المشروع يُعَد عنصراً أساسياً جوهرياً من عناصر الاستراتيجية ويستلزم مديراً مخصَّصاً له. وبالنظر إلى طول مدة المشروع ومداه فإن تمويل وظيفة للاضطلاع بالمهام المعنية في إطار المساعدة المؤقتة العامة يظل أنجع من حيث التكاليف من استعانة المحكمة بموارد خارجية لهذا الغرض.

488. *موظف قانوني معاون/موظف معني بأنشطة جلسات المحكمة (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، وظيفة غير ممولة)*. إن هذه الوظيفة تظل لازمةً في قسم تدبُّر الأعمال القضائية من أجل دعم أنشطة جلسات المحكمة لكنها اقتُرحت بمثابة وظيفة غير ممولة نظراً إلى عدد الأيام المخطط لانعقاد جلسات المحكمة خلالها في عام 2021.

489. وينطوي مقدار الموارد المقترح في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة لقسم خدمات تدبُّر المعلومات على انخفاضٍ مقداره 0.4 ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة.

490. *مساعد معني بتدبر المعلومات (يأخذ عمله شكل التعاون عبر الإنترنت) (من الرتبة خ ع-أ) لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر)*. تم في عام 2018، كجانب من السعي

إلى العمل التآزري على نطاق المحكمة، نقل الموظف المعني بالتصميم على الموقع الشبكي من أمانة جمعية الدول الأطراف إلى قلم المحكمة تجميعاً للخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ما أفضى إلى استحداث الوظيفة الحالية. ويتولى شاغل هذه الوظيفة المسؤولية عن صيانة نظم تكنولوجيا المعلومات التي توفر الوثائق والمعلومات لجمعية الدول الأطراف وهيئاتها الفرعية عن طريق الموقع الشبكي لأمانة الجمعية. وتلزم هذه الوظيفة للتكفل بتوفير المعلومات والوثائق لأمانة الجمعية والجمهور العام على نحو دقيق وفي الوقت المناسب، ما يشمل المعلومات المتعلقة بتعيين أعضاء هيئات الجمعية.

491. وينطوي المبلغ المطلوب في بند الموارد المموَّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة في قسم الاحتجاز على زيادة مقدارها 107.1 آلاف يورو بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة.

492. *موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب جديد، لسنوات متعددة)*. يلزم الموظف القانوني المعاون لدعم قسم الاحتجاز في تنفيذ الأوامر الثلاثة القاضية بالمراقبة النشطة. فيُحتاج إليه لمراجعة ترجمات ملخصات أو محاضر المكالمات الهاتفية غير المشمولة بمقتضيات الخصوصية، ومراقبة الزيارات غير المشمولة بهذه المقتضيات، وتقديم وثائق قانونية إلى كلٍ من الدوائر التي أصدرت الأوامر المعنية بصورة منتظمة. فيجب أن تُسترعى عنايةُ الدائرة المعنية في الوقت المناسب إلى كل ما يُشتبه بوقوعه من انتهاكات لأوامرها المتعلقة بالمراقبة النشطة للمكالمات الهاتفية غير المشمولة بمقتضيات الخصوصية والزيارات غير المشمولة بها فيما يخص الأشخاص الثلاثة المحتجَزين الذين تخصهم هذه الأوامر. ويجب إجراءُ واستدامةُ كل ما تأمر به الدوائر من عمليات حجب المعلومات والوثائق.

493. *مساعد إداري (من الرتبة خ ع-5) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يلزم المساعد الإداري لدعم قسم الاحتجاز في تنسيق وإعمال الموارد الخاصة بالترجمة الشفوية والحلول التقنية، مع إمساك سجلاتٍ مادية دقيقة ومحيَّنة في شتى قواعد البيانات امتثالاً للأوامر القضائية الثلاثة فيما يتعلق بالمراقبة النشطة للمكالمات الهاتفية غير المشمولة بمقتضيات الخصوصية والزيارات غير المشمولة بها للأشخاص المحتجَزين الثلاثة.

494. وينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة في قسم الخدمات اللغوية على زيادة مقدارها 93.1 ألف يورو (14.6 في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى لزوم أربعة تراجمة للغة السَنْغو لمدة خمسة أشهر لكل منهم، مع العلم بأن الأشهر الخمسة تمثل 100 يوم من أيام انعقاد جلسات المحكمة كما أُشير إليه في إطار افتراضات ميزانية عام 2021، إضافة إلى ثلاثة تراجمة للغة العربية. أما التكاليف المتكرّرة الأخرى المندرجة ضمن تكاليف المساعدة المؤقتة العامة فترتبط باستمرار لزوم مساعدَين لغويَين، واحد للغة السَنْغو والآخر للغة التماشيق.

495. ثلاثة *تراجمة مؤازرين (للغة السَنْغو) (من الرتبة ف-1) لمدة 5 أشهر لكل منهم (متطلب جديد) (من أجل قضية بِكاتوم وآخَرين - الملاك المعني بالأنشطة القضائية)*. يقوم فريق لغة السَنْغو بالترجمة الشفوية منها ومن الفرنسية وإليهما للمتهمين، ويقوم بهذه الخدمات خلال الإجراءات القضائية من أجل الدوائر والأطراف والمشاركين. كما يتولى أعضاء هذا الفريق مهام في مجال الترجمة التحريرية عندما لا يعملون في مقصورات الترجمة الشفوية. ولا يمكن التكفل بالترجمة الشفوية من لغة السَنْغو وإليها عن طريق فريق من التراجمة المستقلين.

496. ثلاثة *تراجمة/مترجمين للأنشطة القضائية (للغة العربية) (من الرتبة ف-3) لمدة 5 أشهر لكل منهم (متطلب جديد) (من أجل قضية الحسن - الملاك المعني بالأنشطة القضائية)*. سيُوظَّف التراجمة المعنيون من أجل الإجراءات في قضية *الحسن* بعقود تموَّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة باعتبار ذلك خياراً أكثر اقتصاداً بالقياس إلى

الاستعانة بخدمات تراجمة مستقلين. إنهم سيقومون بالترجمة الشفوية من العربية وإليها، وسيعملون على مشاريع ترجمة تحريرية ومشاريع خاصة أخرى بحسب اللزوم.

497. *مساعد لغوي (للغة التماشيق) (من الرتبة خ ع-7) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، من أجل قضية الحسن - الملاك المعني بالأنشطة القضائية).* سيواصل المساعد اللغوي (للغة التماشيق) توفير الدعم اللغوي بلغة التماشيق، بحسب اللزوم، لقسم الاحتجاز وقسم المجني عليهم والشهود. وبدون هذه الوظيفة ستتعذر مواصلة توفير الخدمات اللغوية بمقتضى الأوامر الصادرة عن الدوائر. إن توظيف مهنيين في إطار المساعدة المؤقتة العامة أنجع من حيث التكاليف من الاستعانة بهم في إطار المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات وهو يضمن على نحو أفضل توفُّر العاملين للاضطلاع بمهام أخرى من قبيل الترجمة التحريرية، بالنظر إلى الطلب العالي المستمر في هذا المجال.

498. *مساعد لغوي للغة السَنْغو (من الرتبة خ ع-7) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، من أجل قضية يكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona) – الملاك المعني بالأنشطة القضائية).* إن هذا المساعد اللغوي سيواصل توفير خدمات الترجمة الشفوية في الميدان وفي سياق العمليات وخدمات الترجمة التحريرية للنهوض بأود كثرة طلبات المساعدة بلغة *السَنْغو* الواردة من قسم الاحتجاز، وقسم المجني عليهم والشهود، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، وقسم دعم المحامين، والمكتب العمومي لمحامي المجني عليهم، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم. إن توظيف مهنيين في إطار المساعدة المؤقتة العامة أنجع من حيث التكاليف من الاستعانة بهم في إطار المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات وهو يضمن على نحو أفضل توفُّر العاملين للاضطلاع بمهام أخرى من قبيل الترجمة التحريرية، بالنظر إلى الطلب العالي المستمر في هذا المجال.

499. ويُستمر على إدراج متطلبات الترجمة الشفوية في الميدان ضمن تكاليف المساعدة المؤقتة العامة. ويلزم التراجمة المعتمَدون العاملون في الميدان وفي سياق العمليات (من الرتبة خ ع-رر أو خ ع-1/7) لمدةٍ مقدارها 40.6 شهراً، ما يمثل انخفاضاً مقداره 13 شهراً بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة. ويُوظَّف التراجمة العاملون في الميدان بعقود خدماتٍ خاصة. وقد احتُسِبت مبالغ جميع الاعتمادات المطلوبة بالاستناد إلى طلبات الخدمة الواردة من الجهات المتعامَل معها، والتي تتغير كل عام، إضافةً إلى لزوم الترجمة الشفوية المضطلَع بها في الميدان وفي سياق العمليات فيما يخص الحالات والقضايا.

500. وينطوي مبلغ المتطلبات المقترح تمويلها في إطار المساعدة المؤقتة العامة في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم على زيادةٍ مقدارها 8.8 آلاف يورو (5.0 في المئة) بالقياس إلى عام 2020. ولا يطرأ أي تغيّر على الوظائف المقترح تمويلها ضمن إطار المساعدة المؤقتة العامة في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم.

501. *موظف قانوني مساعد (من الرتبة ف-1) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر).* يتوقع قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم أن يتلقى من طلبات المجني عليهم المتعلقة بالمشاركة في الإجراءات و/أو جبر الأضرار، التي تستلزم تحليلاً قانونياً، عدداً مضاهياً لنظيره في عام 2020. ويضاف إلى ذلك أن الحاجة إلى الردود القانونية الشاملة على الطلبات الخارجية المقدَّمة إلى القسم في الحالات ذات الصلة غدت أكثر إلحاحاً بسبب ما يلي: '1' زيادة الأنشطة المجراة في مكتب المدّعي العام فيما يتعلق بالحالات؛ '2' احتياج الصندوق الاستئماني للمجني عليهم إلى خدمات التحليل القانوني في قضايا متعددة؛ '3' الدور الذي يؤديه قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم في تيسير انتداب الخبراء المختصين بجبر الأضرار الذي تأمر به المحكمة (كما عليه الحال في قضية *انْتاغَنْدا، مثلاً*). إن استمرار المساعدة التي يقدمها الموظف القانوني المساعد بصفته منجزاً أساسياً في عدد من القضايا سيكون ذا أهمية أساسية للتقيد بالآجال التي تحددها الدوائر في الشؤون المتصلة بالمجني عليهم في جميع الإجراءات السائرة.

502. *مساعد معني بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*. تظل هذه الوظيفة لازمة للقيام بأعمال التجهيز (مثل الاستنساخ الإلكتروني، والتسجيل، والإيداع)، وإدخال البيانات، وحجب ما يلزم حجبه من معلومات في الطلبات الجمّة المتوقع أن يقدمها المجني عليهم للمشاركة في الإجراءات بما فيها إجراءات جبر الأضرار. ويضاف إلى ذلك أن المساعدة المزيدة التي يقدِّمها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم إلى الصندوق الاستئماني للمجني عليهم على النحو المبيَّن فيما تقدَّم ستستلزم ملاكاً من العاملين المعنيين بتجهيز البيانات مماثلاً لنظيره لعام 2020 بغية سد احتياجات الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

503. ولا تغير في مقدار الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة في مكتب المحامي العمومي للدفاع، لكن تُقترح زيادة في الاعتمادات مقدارها 72.4 ألف يورو (118.5 في المئة) من أجل مواصلة تمويل الوظيفة التالية:

504. *موظف قانوني (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*. تطلب هذه الوظيفة بمثابة متطلب مستمر يموَّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وهي وظيفة أُقرت أولاً في إطار ميزانية عام 2016 وتظل تلزم للنهوض بأود عبء العمل المزيد. فنظراً إلى الزيادة في النشاط القضائي، الناجمة بصورة رئيسية عن بدء الإجراءات الابتدائية في قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)* وبدء الإجراءات في قضية جديدة هي قضية *عبد الرحمن*، يحتاج مكتب المحامي العمومي للدفاع إلى هذه الوظيفة لعام 2021 بكامله بغية استدامة استمرار الخدمات. إن هذه الوظيفة مهمة أهمية أساسية من أجل التقيد بالآجال في مجال تحيين كتيبات الدفاع وموارده العامة وتقديم المساعدة إلى جميع أفرقة الدفاع في الوقت المناسب. وعلى غرار السنوات السابقة سيقوم الموظف القانوني، بالتشارك مع الموظف القانوني المعاون (من الرتبة ف-2)، بالمهام المتمثلة في إجراء البحوث القانونية وإعداد الكتيبات من أجل تقديم المساعدة إلى أفرقة الدفاع، وسيؤدي مهام متعلقة بالسياسات عند اللزوم. كما سيواصل شاغل هذه الوظيفة مساعدة المحامي الرئيسي (من الرتبة ف-5) والمحامي (من الرتبة ف-4) في أداء واجباتهما المتعلقة بالسياسات والإدارة، والإشراف على نواتج عمل مكتب المحامي العمومي للدفاع والمهام التي توعز بها دوائر المحكمة، والتي غدت أكثر تواتراً في عام 2020.

505. وتنطوي المتطلبات المقترحة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم على زيادة مقدارها 9.2 آلاف يورو (9.4 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة. ولا تغير فيما يُقترح من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بالقياس إلى نظيراتها المقرة لعام 2020.

506. *موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*. تظل هذه الوظيفة (التي أُقرت في إطار ميزانية عام 2016) تُعتبر أساسية لكي يضطلع مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم بالمهام المنوطة به في إطار ولايته على نحو مُرْضٍ. وتتولى أفرقة هذا المكتب حالياً تمثيل المجني عليهم في محاكمتين سائرتين، ودعويَي استئناف، وقضيتين بلغتا مرحلة جبر الأضرار، وعدة إجراءات معيَّنة يمكن أن يقدِّم المجني عليهم ملاحظات في مراحل مبكرة منها. إن شاغل هذه الوظيفة يساعد المحامين في طائفة من الحالات والقضايا بحسب عبء العمل الواقع على عاتق الموظفين والأولويات المأخوذ بها في إطار الإجراءات. ومن المهم أهمية بالغة التذكير بأن أيام انعقاد جلسات المحكمة لا تمثل إلا غيضاً من فيض عبء العمل الواقع على عاتق مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم. فتأليف المذكرات الكتابية والعمل التحضيري المتعلق بإجراءات جبر الأضرار هما مهمتان أكثر تطلباً واستهلاكاً للوقت مما يشير إليه عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة المخطط له. ففي عام 2021 سيظل عبء العمل الواقع على عاتق موظفي مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم مماثلاً من حيث المذكرات الكتابية والمشاورات المنتظمة مع المجني عليهم بل سيزيد في واقع الأمر خلال إجراءات جبر الأضرار لأن هذا المكتب يقوم بالمساعدة في تدعيم مطالبات المجني عليهم. وعليه فإن كلاً من أفرقة مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم سيواصل العمل فيما يتعلق

بالحالات والقضايا المعهود إليه بها بالفعل (وهي أكثر من واحدة يتعين الاهتمام بها في نفس الوقت) ولن يكون بوسعه استيعاب عبء العمل المتأتي عن حالات وقضايا أخرى.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات *277.0 ألف يورو*

507. ينطوي مقدار الموارد المطلوبة في بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات على زيادة مقدارها 87.7 ألف يورو (46.3 في المئة)، تجسِّد زيادة مقدارها 97.7 ألف يورو (54.5 في المئة) في قسم الخدمات اللغوية تعزى إلى ما يستلزمه دعم أنشطة جلسات المحكمة المقدَّر أن تنعقد لمدة 200 يوم في عام 2021 وتُعوَّض جزئياً بانخفاضٍ مقداره 10.0 آلاف يورو في قسم خدمات تدبر المعلومات.

508. ولئن كان قسم الخدمات اللغوية سيظل يحتاج إلى تكملةٍ للموارد الداخلية في عام 2021 فسيواصَل أيضاً تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النَجاعة فيه: فملاك وحدة الترجمة الفرنسية يضم موظفَيْن بإمكانهما الترجمة التحريرية إلى لغات أخرى (الإنكليزية والعربية)، وسيواصل موظف آخر المساعدة في مهام ظرفية في مجال الترجمة الشفوية. فالتراجمة الداخليون سيضطلعون بالترجمة الشفوية لمعظم الفعاليات وسيستعان بالتراجمة المستقلين عند اللزوم. وتشير طلبات الخدمات إلى ضرورة توظيف مترجمين تحريريين بعقود قصيرة المدة بلغات عدة من لغات الحالات مثل اللغة العربية ولغة البَمْبارا واللغة الجورجية ولغة السَنْغو ولغة التماشيق. وستوظف وحدات الترجمة الثلاث (وحدة اللغة الفرنسية ووحدة اللغة الإنكليزية ووحدة لغات الحالات) مترجمين ومراجعين بعقود قصيرة المدة بغية استيعاب عبء العمل الإضافي في الفترات التي يبلغ فيها مقدار الأنشطة ذروته.

العمل الإضافي *20.0 ألف يورو*

509. ينطوي المبلغ المقترح على زيادة مقدارها 5.0 آلاف يورو (33.3 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. وتراد بذلك التهيئة لتحسين الممارسة المتعلقة بأمن المعلومات في قسم خدمات تدبر المعلومات المتمثلة في كشف مواطن ضعف الحال في شتى مكوّنات البُنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المحكمة، ما يستلزم المزيد من عمل تقنيي الصيانة خارج أوقات الدوام الرسمي. ويلزم المبلغ الباقي لتعويض الموظفين الذين يُحتاج إليهم لكي يضطلعوا بعمل معقَّد من قبيل ترقية نظم المحكمة الأساسية وتذليل المشكلات الأمنية مما يجب القيام به خارج ساعات العمل لكي لا يعتري أنشطةَ المحكمة أي انقطاع.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **15 576.4 ألف يورو**

510. تبلغ الزيادة الصافية المقترحة في بند الموارد غير المتصلة بالعاملين مبلغاً مقداره 1 695.5 ألف يورو (12.2 في المئة). إن هذه الزيادة تمثل نتيجةً مباشرةً لزيادةٍ في النشاط القضائي الذي سيشهده عام 2021 ويقابل معظمها زيادةً مقدارها 1 283.30 ألف يورو في المتطلبات المتعلقة بالمساعدة القانونية لسد تكاليف الإجراءات في قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم (Yekatom)* و*نْغَيْسونا (Ngaïssona)* وقضية *عبد الرحمن*، و403.0 آلاف يورو تمثل متطلبات إضافية في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم تعزى إلى زيادتين في تكاليف السفر وتكاليف الخبراء الاستشاريين، على النحو المبيَّن فيما يلي، تبلغ نسبتاهما 357.5 في المئة و223.5 في المئة على الترتيب. وثمة زيادات أخرى، منها زيادةٌ مقدارها 42.9 ألف يورو في قسم تدبُّر الأعمال القضائية من أجل دعم أنشطة جلسات المحكمة المخطط لانعقادها لمدة 200 يوم في عام 2021 وزيادةٌ مقدارها 134.6 ألف يورو في قسم خدمات تدبُّر المعلومات، عُوِّضتا بتخفيضاتٍ في بنودٍ أخرى يبلغ مجموعها 132.2 ألف يورو، منها تخفيضٌ في مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية (نسبته 31.8 في المئة)، وتخفيضٌ في قسم الاحتجاز (نسبته 6.0 في المئة)، وتخفيضٌ في مكتب المحامي العمومي للدفاع (نسبته 5.6 في المئة). ونظراً إلى أن ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة لم تشمل

أيام انعقاد جلسات المحكمة المخطط لها فإن التكاليف المعنية لم تظهر في الميزانية العادية.

511. إن معظم الموارد غير المتصلة بالعاملين اللازمة في شعبة الخدمات القضائية يُحتاج إليها لمواصلة التهيئة لسد تكاليف خدمات ونُظُم تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات في المحكمة. وقد أُدرِج مبلغ مقداره 5 070.2 ألف يورو في بند التكاليف الأساسية الاشتغالية ومبلغ مقداره 73.5 ألف يورو بمثابة استثماراتٍ غير متكرّرة في البنية التحتية المشارفة على نهاية عمرها الاشتغالي. كما يُحتاج إلى الموارد غير المتصلة بالعاملين المطلوبة لعام 2021 من أجل مواصلة استثمارات المحكمة الاستراتيجية فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات، التي يجريها قسم خدمات تدبُّر المعلومات. ويبلغ المقدار الإجمالي المخصَّص لهذه الاستثمارات مبلغاً مقداره 1 563.0 ألف يورو، منه مبلغ مقداره 230.0 ألف يورو يراد أن تُسَد به تكاليف تنفيذ حلول في مكتب المدّعي العام، تخص بصورة رئيسية تجهيز الأدلة وتسجيلها وتحليلها؛ ومبلغ مقداره 1 141.0 ألف يورو يلزم من أجل تحقيق تحسينات في السيرورة القضائية، بما في ذلك تدبر المعلومات المتصلة بالمجني عليهم؛ ومبلغ مقداره 142.0 ألف يورو يلزم لتحقيق تحسينات في أمن المعلومات، بما في ذلك الوقاية من الهجمات السيبرانية وصون أمن الاتصالات؛ ومبلغ مقداره 50.0 ألف يورو يلزم لترشيد وتجديد البنية التحتية الافتراضية.

السفر *461.2 ألف يورو*

512. ينطوي مقدار الموارد المطلوبة في بند السفر على زيادة مقدارها 136.9 ألف يورو (42.2 في المئة)، تجسِّد زيادةً في متطلباتٍ تخص رئيسياً مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (102.6 ألف يورو، أي 357.5 في المئة)، وقسم تدبُّر الأعمال القضائية (30.9 ألف يورو، أي 100.0 في المئة)، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (29.0 ألف يورو، أي 27.8 في المئة). لقد عُدِّل مبلغ الموارد التي يحتاج إليها مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم لتجسيد زيادةٍ يُتوقع أن يشهدها النشاط القضائي في عام 2021 (أن تشهدها على وجه التحديد الإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار، التي تستلزم المزيد من دعم الممثلين القانونيين) وتظل تلزم لدعم النهوض بالمهام المنوطة بمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم في إطار ولايته فيما يخص الإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف وإجراءات جبر الأضرار السائرة وإتاحة إجراء ما يلزم من المشاورات مع موكِّليه. إن هذه الزيادة تلزم لتمكين المحامين المعينين من الاضطلاع بمهامهم في إطار الإجراءات، في مقر المحكمة وفي الميدان. ويُلاحَظ أن مبلغ الموارد المطلوبة في إطار بند السفر تأثر بتطبيق تدبيرٍ شاملٍ لجميع الوحدات لتقليص تكاليف السفر بنسبة 15 في المئة في قلم المحكمة.

513. فقد اقتُرحت تخفيضات في المتطلبات لسد تكاليف السفر يبلغ مقدارها الإجمالي 32.4 ألف يورو في مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية، وقسم خدمات تدبُّر المعلومات، وقسم الاحتجاز، ومكتب المحامي العمومي للدفاع، وقسم دعم المحامين. وفيما يخص قسم خدمات تدبُّر المعلومات أفضت جائحة كوفيد-19 وضرورة استيعاب الزيادات في تكاليف الموظفين إلى إرجاء بعثاتٍ مخططٍ لإجرائها من أجل صيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في المكاتب القُطرية إلى عام 2021. إن التخفيضات المعنية تُعوَّض جزئياً بمتطلبات إضافية يبلغ مجموعها 169.3 ألف يورو في قسم تدبُّر الأعمال القضائية، وقسم الخدمات اللغوية، ومكتب مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، تمثل نتيجةً مباشرةً لزيادة الدعم القضائي المتوقع أن يلزم في عام 2021.

514. وتلزم موارد في بند السفر لقسم دعم المحامين من أجل سد تكاليف سفر أعضاء هيئات انضباط المحامين للمشاركة في جلساتٍ في لاهاي، وتكاليف بعثاتٍ راميةٍ إلى تشجيع قانونيين من بلدان الحالات على الترشّح للإدراج في قائمة محامي المحكمة والإسهام بالتالي في تقليص تكاليف التعيين في عين المكان. إن المقدار المطلوب البالغ

55.8 ألف يورو ينطوي على انخفاضٍ مقداره 21.7 ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة.

515. وتحتاج شعبة الخدمات القضائية أيضاً إلى موارد خاصة بالسفر من أجل بعثات تنظَّم لتوفير الخدمات القضائية ذات الصلة. ففي قسم تدبُّر الأعمال القضائية يُحتاج إلى موارد خاصة بالسفر مقدارها 32.0 ألف يورو لعام 2021 من أجل سبع بعثات (أربع منها تخص قضية *الحسن* وثلاث منها تخص الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى) لتمكين الشهود من الإدلاء بشهاداتهم عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها 30.9 ألف يورو (100.0 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة، تعزى إلى زيادة كبيرة في عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة. وثمة خدمات قضائية أخرى ذات صلة تستلزم أسفاراً منها خدمات الترجمة الشفوية التي يوفرها قسم الخدمات اللغوية، وخدمات تيسير مشاركة المجني عليهم في الإجراءات الذي يتولاه قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم. إن الزيادة البالغة 63.1 ألف يورو (39.3 في المئة) في الموارد المخصصة للسفر التي يحتاج اليها قسم الخدمات اللغوية تعزى إلى متطلبات للترجمة الشفوية المؤداة في الميدان.

الخدمات التعاقدية *1 716.7 ألف يورو*

516. ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 480.0 ألف يورو (38.8 في المئة) تعزى إلى زيادة مقدارها 491.0 ألف يورو في متطلبات قسم خدمات تدبُّر المعلومات تخص استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. ويقترح تخفيضٌ مقداره 11.0 ألف يورو في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم لعام 2021. أما المبلغ المقترح لقسم الخدمات اللغوية، فيما يخص المتطلبات المتعلقة بتكليف جهات خارجية بتوفير خدمات الترجمة التحريرية القضائية باللغات الرسمية ولغات الحالات، على النحو الواردة تفاصيله أدناه، فيظل مساوياً لنظيره في ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة.

517. إن المقدار المطلوب البالغ 1 456.0 ألف يورو من أجل استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات يلزم لتنفيذ مشاريع تخص مكتب المدّعي العام ومشاريع تتعلق بالأنشطة القضائية وبأمن المعلومات. وينطوي هذا الرقم على زيادة مقدارها 475.0 ألف يورو على المقدار البالغ 981.0 ألف يورو المهيأ له من أجل الاستراتيجية في عام 2020. وتعزى هذه الزيادة رئيسياً إلى الاستثمار اللازم في السنة الثالثة من سنوات تنفيذ منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية في المحكمة. أمّا تفاصيل الخدمات التعاقدية اللازمة فيما يتعلق بالاستثمارات الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات فهي كما يلي:

(a) مكتب المدّعي العام: فيما يخص عام 2021 يحتاج قسم خدمات تدبُّر المعلومات إلى مبلغ مقداره 230.0 ألف يورو لكي يموّل ثلاث مبادرات تمويلاً مشتركاً مع مكتب المدّعي العام، منه جزء مقداره 106.0 آلاف يورو من أجل استمرار تحسين تجهيز وتدبُّر أدلة البحث الجنائي العلمي؛ وجزء مقداره 64.0 ألف يورو من أجل تجهيز الأدلة المركزي؛ وجزؤه الباقي البالغ 60.0 ألف يورو من أجل أنساق تسلسل الأعمال التحقيقية، بما في ذلك تدبُّر شؤون الشهود.

(b) المجال القضائي: سيلزم في عام 2021 مبلغ مقداره 1 141.0 ألف يورو من أجل السنة الثالثة من سنوات تنفيذ منصة تسلسل الأعمال القضائية، منه جزءٌ مقداره 367.0 ألف يورو سيخصَّص لإعمال منصة التقاضي؛ وجزءٌ مقداره 132.0 ألف يورو سيخصَّص لمستودع المعلومات الموحد؛ وجزءٌ مقداره 480.0 ألف يورو سيخصَّص لمنصة تدبُّر الدفوع؛ وجزءٌ مقداره 162.0 ألف يورو سيخصَّص لـمَنْفَذ تسجيل الأدلة والدفوع.

(c) تدبُّر المعلومات: يلزم مبلغ مقداره 15.0 ألف يورو لتحسين قدرة المحكمة في مجال التقصي في السجلات القضائية المحفوظة والرجوع إليها.

(d) أمن المعلومات: يلزم مبلغ مقداره 70.0 ألف يورو من أجل مبادرتين، منه جزءٌ مقداره 50.0 ألف يورو يخص توسيع نطاق عمليات مركز عمليات الأمن في المحكمة لإعمال المراقبة على مدار الساعة خلال أيام الأسبوع السبعة بدلاً من إعمالها في ساعات العمل الرسمية فقط؛ وجزءٌ مقداره 20.0 ألف يورو يخص الخبرة الاستشارية الخارجية اللازمة لتعزيز قدرات الوحدة المعنية بأمن المعلومات على رصد التهديدات والتحرك الاستجابي عند وقوع الحوادث.

518. ويُطلب باقي الموارد في بند الخدمات التعاقدية البالغ 81.0 ألف يورو لزيادة ملاك موظفي قسم خدمات تدبر المعلومات من أجل الأنشطة الاشتغالية الجارية فيما يخص جلسات المحكمة، والشبكة، ومركز البيانات، وخدمات الأرشفة. وثمة زيادة مقدارها 16.0 ألف يورو تعزى إلى توسيع نطاق البنية التحتية الخاصة بالمحكمة من أجل التواصل الافتراضي عن بُعد. وللحد من التكاليف حيثما أمكن الأمر، يَستخدم قسم خدمات تدبر المعلومات الموارِدَ المتوفرة من الموظفين في المقام الأول لتصميم حلول تقدَّم إلى المحكمة. ويستعان بالمورِّدين الخارجيين عندما يُحتاج حاجة خاصة إلى تكنولوجيا معيَّنة لا يمكن أن تُلبى بالاقتصار على الاستعانة بالموارد المتاحة من الموظفين.

519. ويظل قسم الخدمات اللغوية يحتاج إلى مبلغ مقداره 123.7 ألف يورو لسد تكاليف خدمات الترجمة التحريرية المعهود بها إلى جهات خارجية عندما تُستنفَد كل قدرته أو عندما لا تتوفر الخدمات المعنية داخلياً بلغات معيَّنة، مثل اللغات التي يلزم استعمالها لأغراض التعاون القضائي أو بعض اللغات الرسمية ولغات الحالات مثل لغة الآشولي ولغة البَمْبارا واللغة الجورجية ولغة الكِنْيَروَندا ولغة السَنْغو واللغة السواحلية (باللهجة الكونغولية) واللغة السواحلية (الفصحى) ولغة التماشيق.

520. وينطوي المبلغ المطلوب لقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم على انخفاضٍ مقداره 11.0 ألف يورو (64.7 في المئة)، يجسِّد نقلَ بعض الموارد إلى بند النفقات التشغيلية العامة، باعتبار تخصيصها له أنسب. وتظل المخصَّصات للخدمات التعاقدية تلزم لسد تكاليف: '1' خدمات خارجية تخصُّصية تتصل ببعض جوانب تطوير قاعدة بيانات قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (تحسين البرمجيات الحاسوبية)؛ '2' خدمات تعاقدية تخصُّصية تتصل بالتفاعل مع المجني عليهم والوسطاء في البلدان المعنية.

521. ويبقى المبلغ المقترح لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (50.0 ألف يورو) مساوياً لنظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة، ويظل يلزم من أجل أنشطة هذا المكتب المضطلَع بها في إطار الإجراءات القضائية السائرة، ولنقل المجني عليهم من مكان إقامتهم إلى مكان آمن يمكنهم أن يلتقوا فيه بمحاميهم.

التدريب *60.6 ألف يورو*

522. ينطوي المبلغ المقترح على انخفاضٍ مقداره 30.5 ألف يورو (33.5 في المئة)، ناجمٍ جزئياً عن تنفيذ تخفيضٍ شاملٍ لمختلَف وحدات قلم المحكمة. إن توفير الموارد المطلوبة فيما يخص عام 2021 من أجل تدريب الموظفين يتسم بأهمية أساسية لتمكين الشعبة من النهوض بأود التغيرات في عبء عملها، ولسد تكاليف كل ما قد يلزم من الخبرة الإضافية. ويشار في هذا الصدد إلى أنه يجب أن تستديم أقسام عديدة قدراً معيَّناً من الخبرة التقنية إذا أُريد لقلم المحكمة أن يوفِّر خدمات مثلى لجميع أجهزة المحكمة، بما فيها الدوائر ومكتب المدّعي العام. فيُقترح تخصيص اعتمادات من أجل التدريب للأقسام التالية الذكر في إطار نفقاتها المتكرّرة: قسم تدبُّر الأعمال القضائية (5.2 آلاف يورو)، وقسم خدمات تدبُّر المعلومات (50.4 ألف يورو)، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (4.5 آلاف يورو)، ومكتب المحامي العمومي للدفاع (0.5 ألف

يورو). وبمثابة الحل الأنجع بالقياس إلى التكاليف، يوصى بأن يُجرى التدريب على الإنترنت أو بأن يُستعان بمدرّب يوفِّره في محالِّ المحكمة كلما أمكن ذلك. وعلى الرغم من أن بعض جوانب المهام المنوطة، على الترتيب، بمكتب مدير شعبة الخدمات القضائية وقسم الاحتجاز تستلزم تدريباً محدَّد الطابع فقد قرَّرا عدم تهيئة مخصَّصات من أجل هذا التدريب في عام 2021، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي القائم حالياً. إن التهيئة لسد التكاليف المناظرة (16.8 ألف يورو لقسم الاحتجاز و4.8 آلاف يورو لمكتب مدير شعبة الخدمات القضائية) كانت تُعتبَر متطلباً متكرّراً.

523. وينطوي المقدار البالغ 50.4 ألف يورو المقترح فيما يتعلق بتدريب موظفي قسم خدمات تدبُّر المعلومات على انخفاضٍ مقداره 8.6 آلاف يورو (14.6 في المئة) بالقياس إلى نظيره البالغ 59.0 ألف يورو في ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة. ويظل التدريب المعني يتركز على تزويد موظفي قسم خدمات تدبُّر المعلومات بالمهارات والمعارف التقنية اللازمة لاستدامة تصديق مهاراتهم، ولا سيما فيما يخص المهارات الضرورية للترقية الإلزامية لعناصر البنية التحتية الأساسية للمحكمة من قبيل الشبكة، وحاجز الحماية، والبريد الإلكتروني، ونُظُم التشغيل، ونظام SharePoint، التي تجهّز شبكةَ الترابط الداخلي في المحكمة بمستودعات المحتوى والتطبيقات المكيَّفة بحسب الحاجة. فإذا لم يثابر قسم خدمات تدبر المعلومات على تحديث تصديق مهارات الموظفين وتحديث التدريب فسيتعيَّن عليه أن يعتمد اعتماداً متزايداً على المورّدين [الخارجيين] لخدمات الصيانة والترقية العادية، ما يزيد تكاليف الخدمات التعاقدية. إن قسم خدمات تدبر المعلومات يُجري التدريب على شبكة الإنترنت أو يجريه محلياً كلما أمكن ذلك.

الخبراء الاستشاريون *470.8 ألف يورو*

524. ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 243.0 ألف يورو (106.7 في المئة). إن هذه الزيادة تعزى إلى زيادةٍ في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم مقدارها 300.4 ألف يورو (223.5 في المئة). وقد حُقِّق تخفيضان صافيان أحدهما في قسم دعم المحامين يبلغ 50.0 ألف يورو والآخر في قسم الخدمات اللغوية يبلغ 7.4 آلاف يورو.

525. ويلزم المقدار المقترح البالغ 434.8 ألف يورو لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم من أجل تعيين محامين ميدانيين يعملون في بلدان الحالات كما أوزعت به الدوائر المعنية. إن تعيين هؤلاء المحامين بالغ الأهمية لاستدامة الصلة المستمرة مع المجني عليهم الـمُمَثَّلين، لإطلاعهم على المستجدات في الإجراءات، ولتسجيل آرائهم وشواغلهم، ولجمع الأدلة ذات الصلة. ويتسم جمع الطلبات وملؤها وجمع الأدلة بأهمية خاصة في مرحلة جبر الأضرار من مراحل الإجراءات. وتُحسب التكاليف المعنية على أساس العقود المبرمة فعلاً مع الخبراء الاستشاريين.

526. أما باقي الموارد المقترحة في بند الخبراء الاستشاريين فلا يطرأ عليه تغيير وهو يلزم من أجل ما يلي: '1' متابعة القائمة اللازمة بالخبراء في مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية (5.0 آلاف يورو)؛ '2' الاستشارات المتعلقة بحالة معينة أو مشروع معين في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم المتأتية عن إسناد القضية المعنية إلى الدائرة المعنية (20.0 ألف يورو)؛ '3' توفير خدمات الدعم النفسي الاجتماعي أو الدعم في مجال التحليل النفسي من أجل حسن حال المحتجَزين في عهدة قسم الاحتجاز (6.0 آلاف يورو)؛ '4' الخبرة المتصلة بمشاركة المجني عليهم في الإجراءات أو بجبر أضرارهم في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (5.0 آلاف يورو).

محامو الدفاع *4 023.7 ألف يورو*

527. إن مقدار الاعتمادات المدرجة في هذا البند من بنود الميزانية يتوقف إلى حدٍ كبير على الافتراضات القضائية. وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 856.2 ألف يورو (27.0 في المئة) نتيجةً لتطبيق نظام المساعدة القانونية المعمول به

في المحكمة على الأنشطة القضائية المخطط للاضطلاع بها والافتراضات ذات الصلة فيما يخص عام 2021. وستُسَدُّ بالميزانية المقترحة في بند محامي الدفاع تكاليف أفرقة الدفاع عن السيد أُنْغوين (Ongwen)، والسيد الحسن، والسيد انْغَيْسونا (Ngaïssona)، والسيد يِكاتوم (Yekatom)، والسيد اغْبَغْبو (Gbagbo)، والسيد ابْليه غوديه (Blé Goudé)، والسيد انْتاغَنْدا (Ntaganda)، والسيد عبد الرحمن (على أساس ستة أشهر أخرى في المرحلة التمهيدية اعتباراً من نهاية شباط/فبراير 2021 بعد جلسة اعتماد التهم المقرَّر مؤقتاً عقدها في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2020)، وتشمل مخصَّصاتٍ لتمويل مُخفَّض في قضية السيد المهدي وقضية السيد بَنْدا.

528. ويُطلب مبلغ إضافي لسد تكاليف المحامين المناوبين والمحامين المخصوصين، الذين يعيّنهم رئيس قلم المحكمة ودوائرها، على الترتيب، وفق الشروط المحدَّدة في نظام روما الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة.

محامو المجنـي عليهم *1 727.1 ألف يورو*

529. إن مقدار الميزانية المخصَّصة في إطار هذا البند يتوقف إلى حدٍ كبير على الافتراضات القضائية. وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 427.1 ألف يورو (32.9 في المئة)، نتيجةً لتطبيق الافتراضات التي تستند إليها ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة. ويلزم المبلغ المطلوب لسد تكاليف الأفرقة الخارجية القائمة التي تتولى التمثيل القانوني للمجني عليهم المشاركين حالياً في الإجراءات أمام المحكمة. ويشمل هذا الرقم 2 599 مجنياً عليه في قضية *أُنْغوين (Ongwen)* والممثلين القانونيين المشتركين للمجني عليهم في قضية *لوبَنْغا (Lubanga)* (فريقَيْن)، وقضية *كاتَنْغا (Katanga)*، وقضية *الحسن*، وقضية *المهدي*، وقضية *يِكاتوم (Yekatom)* و*انْغَيْسونا (Ngaïssona)*. كما إنه يشمل تمويلاً مُخفَّضاً للممثلين القانونيين المشتركين للمجني عليهم في قضية بَندا.

النفقات التشغيلية العامة *2.291 6 ألف يورو*

530. يشهد المبلغ المطلوب انخفاضاً مقداره 163.8 ألف يورو (2.5 في المئة). ويعزى معظم هذا الانخفاض إلى انخفاضٍ مقترح مقداره 76.8 ألف يورو في قسم خدمات تدبر المعلومات وتخفيض مقداره 106.0 آلاف يورو في قسم الاحتجاز بالقياس إلى ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة.

531. ويشمل المقدار المقترح البالغ 6 291.2 ألف يورو مبلغاً مقداره 4 305.2 آلاف يورو يمثل الموارد اللازمة في قسم خدمات تدبر المعلومات ومبلغاً مقداره 1 956.0 ألف يورو يمثل الموارد اللازمة في قسم الاحتجاز ومبلغاً مقداره 11.0 ألف يورو يمثل الموارد اللازمة في مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم ومبلغاً مقداره 19.0 ألف يورو يمثل الموارد اللازمة في قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم.

532. ويبلغ المقدار المطلوب لقسم خدمات تدبُّر المعلومات مبلغاً مقداره 2.305 4 آلاف يورو وينطوي على انخفاضٍ نسبته 1.8 في المئة ومقداره 76.8 ألف يورو بالقياس إلى نظيره المعتمد لعام 2020 البالغ 0.382 4 ألف يورو. وتشمل الميزانية المقترحة تكاليف متكرّرة سنوية لاستئجار أثاثٍ وعتاد (142.6 ألف يورو)، وتكاليف اتصالات (010.4 1 آلاف يورو)، وتكاليف لصيانة الأثاث والعتاد (2.157 3 ألف يورو) في المقر وفي أماكن وجود المكاتب القُطرية. ويبقى مبلغ الاعتمادات اللازمة لعام 2021 من أجل سدِّ إيجار الأثاث والعتاد متّسقاً مع نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. وتنطوي المخصَّصات لسد تكاليف الاتصالات على انخفاضٍ مقداره 71.8 ألف يورو بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة، حُقِّق عن طريق التفاوض بشأن العقود المتعلقة بخدمات الإنترنت. ولا تنطوي المخصَّصات لسد التكاليف المتكرّرة السنوية المتعلقة بصيانة الأثاث والعتاد على أي زيادة وذلك على الرغم من إضافة نُظُمٍ جديدة دعماً لتنفيذ استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة

بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات، بل انخفضت فعلاً بمقدار 55.2 ألف يورو بالقياس إلى المقدار البالغ 4.212 3 ألف يورو المدرج في ميزانية عام 2020 المعتمدة.

533. وينطوي مبلغ المتطلبات الخاصة بقسم الاحتجاز على انخفاضٍ مقداره 106.0 آلاف يورو (5.1 في المئة) على الرغم من تطبيق مؤشر الأسعار السنوي على إيجار الزنازين بحسب الاتفاق بشأن هذه الأسعار. ولئن كانت هذه التكاليف المتكرّرة تزداد على العموم زيادةً تتماشى مع مؤشر الأسعار الاستهلاكية المطبَّق في هولندا فإن مركز الاحتجاز يتوقع استيعاب الزيادة المتوقعة بفضل بدء الدوائر المتخصِّصة المعنية بكوسوفو استعمال زنازين الاحتجاز في المبنى 4 في عام 2020، ما أتاح لقسم الاحتجاز تقليص عدد ما يلزم من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل المعني بحراسة السجن. وثمة تكاليف أخرى تشمل العناية الطبية وعناصر تتعلق على وجه التحديد بالسهر على احترام الخلفيات الدينية والثقافية للمحتجَزين كجانبٍ من السهر على حسن حالهم، وتكاليف تخص المحتجَزين المعوزين تلزم من أجل مكالَمتهم عائلاتهم وإجراء مكالماتٍ مشمولةٍ بمقتضيات الخصوصية مع أفرقة الدفاع عنهم. إن سد التكاليف المعنية يمثِّل متطلَّباً متكرّراً.

534. ولا تغير في المقدار المقترح في إطار هذا البند لمكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، البالغ 11.0 ألف يورو. وستُسَدُّ بالموارد المعنية تكاليف استئجار محالَّ يمكن فيها اللقاء بالمجني عليهم بأمان وعلى نحو يصون العلاقة المشمولة بمقتضيات الخصوصية بين المحامين وموكِّليهم.

535. وقد أُعيد تخصيص جزء من المتطلب البالغ 19.0 ألف يورو المقترح من أجل قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم بنقله من بند الخدمات التعاقدية (ما يبلغ مقداره 11.0 ألف يورو) بسبب تغير المتطلبات. وتلزم الموارد المعنية، ولا سيما عندما لا تستطيع المكاتب القُطرية تقديم مساعدتها، من أجل مرافق خاصة يحتاج إليها موظفو قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم لإجراء أنشطة ذات صلة خلال البعثات الميدانية مثل التواصل مع المجني عليهم وجماعاتهم في بيئةٍ ملائمةٍ مصونة الأمن. ويشمل ذلك تكاليف استئجار المرافق، والنفقات المتصلة بالأسفار ضمن البلد المعني وبشؤون المجني عليهم، وبمواد إيضاحية للمجني عليهم تتعلق بمشاركتهم وجبر أضرارهم.

اللوازم والمواد *314.6 ألف يورو*

536. ينطوي المبلغ المقترح على انخفاضٍ صافٍ مقداره 3.9 آلاف يورو (1.2 في المئة). إن معظم الموارد المطلوبة في إطار ميزانية الشعبة في بند اللوازم والمواد يلزم في قسم خدمات تدبر المعلومات (285.3 ألف يورو)، وقسم الاحتجاز (7.5 آلاف يورو)، وقسم الخدمات اللغوية (7.0 آلاف يورو) وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم (2.0 ألف يورو). ويشمل المبلغ المقترح لقسم تدبُّر الأعمال القضائية زيادة مقدارها 12.8 ألف يورو من أجل شراء خراطيش مهيَّأة للحفظ الاحتياطي اليومي للمواد المدرجة في نظام التسجيل السمعي البصري لأنشطة جلسات المحكمة وتوزيع المسجَّلات المعنية.

537. إن المبلغ المقترح لقسم خدمات تدبر المعلومات فيما يخص عام 2021 يتألف كله من المخصَّصات لسد تكاليف متكرّرة، منها 285.3 ألف يورو من أجل مواصلة توفير المراجع والموارد للمكتبة، مثل الاشتراكات في المنشورات الدورية والدراسات الأحادية الموضوع الصادرة بصيغة رقمية أو مطبوعة، التي يستعين بها يومياً مكتبُ المدّعي العام والدوائرُ وقلمُ المحكمة في البحوث القانونية. ويتألف معظم هذا المبلغ (193.8 ألف يورو) من جزء مقداره 57.5 ألف يورو يلزم لسد تكاليف منشورات دورية للمكتبة بلغات مختلفة في القانون الجنائي الدولي، وحقوق الإنسان، والدراسات المعنية بالإبادة الجماعية، والتحليلات المعنية بالدفاع والأمن، يستعملها بصورة رئيسية مكتب نائب المدّعية العامة، وشعبة التحقيق وقسم التدارس الأولي التابعان لمكتب المدعي العام، والموظفون القانونيون العاملون في الدوائر بالنيابة عن القضاة؛ وجزء

مقداره 87.6 ألف يورو لسد تكاليف اشتراكات في خدمة البحث القانوني على الإنترنت المسماة Westlaw، ومجموعة منظومة الأمم المتحدة لاحتياز المعلومات الإلكترونية (UNSEIAC) التي تضم شركة Lexis-Nexis، وقاعدة البيانات Factiva، وتقارير أكسفورد المتعلقة بالقانون الدولي (Oxford Reports on International Law)، وبرمجيات البحث القانوني المسماة LegalTrac، وقاعدة بيانات موارد القوانين الأجنبية والدولية المسماة HeinOnline، وقواعد بيانات أخرى يستعملها الموظفون والباحثون القانونيون؛ وجزء مقداره 46.2 ألف يورو لشراء كتب صادرة بصيغة مطبوعة وصيغة إلكترونية بلغات مختلفة تستعملها الدوائر والأطراف المتقاضية والمحققون من أجل إجراء البحوث القانونية؛ وجزء مقداره 2.5 ألف يورو لسد تكاليف لوازم من أجل صون محفوظات المحكمة بصيغة مطبوعة على الورق. أما باقي المخصَّصات لسد المصروفات المعنية، البالغ 91.5 ألف يورو، فسيُستخدم لسد تكاليف متطلبات أساسية من قبيل لوازم الطبع (خراطيش الحبر، والورق)، واستبدال جذاذات الذاكرة في العتاد، ولوازم أرشفة لصون تراث المحكمة الوثائقي، واللوازم السمعية البصرية الخاصة بقاعات المحكمة والمكاتب، وما يطلبه المستعملون النهائيون من لوحاتِ مفاتيح لحواسيبَ بأبجديات خاصة بلغات معيَّنة ومن أقراص مشفَّرة ومن بطارياتٍ للحواسيب المحمولة.

538. وفيما يخص قسم الخدمات اللغوية وقسم الاحتجاز وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم تبقى المبالغ المقترحة دون تغيير بالقياس إلى نظيراتها في ميزانية عام 2020 المعتمدة، ومنها على الترتيب: 7.0 آلاف يورو من أجل تحديث قواميس ومواد أخرى، و7.5 آلاف يورو من أجل البذلات الرسمية، و2.0 ألف يورو من أجل لوازم لحفظ طلبات المجني عليهم الأصلية ومواد تتعلق بالبعثات الميدانية.

الأثاث والعتاد *510.0 آلاف يورو*

539. ينطوي مقدار الموارد المقترح فيما يخص الأثاث والعتاد لعام 2021 على انخفاضٍ مقداره 249.5 ألف يورو (32.8 في المئة) بالقياس إلى المقدار البالغ 760.0 ألف يورو الذي اعتُمد لعام 2020. ويلزم المبلغ المقترح لسد تكاليف بنودٍ تلزم بمثابة متطلبٍ متكرّر تختلف من سنةٍ إلى أخرى بسبب التقادم والبِلى، واستثمارٍ غير متكرّر في مبادرات استراتيجية ضمن إطار الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات، وعناصر بنية تحتية مشارفة على نهاية عمرها الاشتغالي تعتبر متطلباً غير متكرّر.

540. وينطوي مبلغ المخصَّصات لسد التكاليف السنوية المتكرّرة المقدَّر بـ330.0 ألف يورو فيما يخص عام 2021 على زيادة تقابل انخفاضاً غير متكرّر في ميزانية عام 2020 الاشتغالية الخاصة بتوسيع أحياز التخزين واستبدال ما يلزم استبداله، في الفترة الممتدة من عام 2021 حتى عام 2025، من مكوّنات الشبكة التي ترقى إلى عهد إنشاء المباني الدائمة للمحكمة. وبالتالي فقد أُدرجت مخصَّصات للتوسيع السنوي لأحياز التخزين المعني باعتباره متطلباً متكرّراً. إن هذه الزيادة المتكرّرة في التكاليف تُعوَّض بتخفيضٍ في المخصصات لتنفيذ خطة المحكمة الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. ويتوزع المقدار الإجمالي البالغ 330.0 ألف يورو التوزع التالي:

(a) مبلغ مقداره 200.0 ألف يورو مخصَّص قصراً للاستبدال السنوي للحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة والأجهزة المتنقلة الخاصة بالمستعملين النهائيين. إن هذا المبلغ مشمول بحساب المقدار الأساسي المرجعي السنوي للتكاليف الاشتغالية. ومن المهم استدامة العمل بدورة الاستبدال هذه تخفيفاً للأخطار المرتبطة بما تقادم عهده من الحواسيب والأجهزة المتنقلة غير المتوافقة مع التحديثات الأمنية التي تستلزمها حماية نظم المحكمة وبياناتها. ولا تغير بالقياس إلى عام 2020؛

(b) مبلغ مقداره 60.0 ألف يورو يخص زيادات سنوية في قدرة خواديم المحكمة، تلزم لدعم البنية التحتية لنظم أساسية مثل نظام تدبر الوثائق ونظام تدبر الأدلة ونظام تخطيط الموارد المؤسسية (SAP) ونظام تدبر شؤون الشهود؛

(c) مبلغ مقداره 50.0 ألف يورو يخص استبدال عناصر من البنية الأساسية للشبكة ووسائل الاتصال لحق بها البِلى أو تقادم عهدها.

(d) مبلغ مقداره 20.0 ألف يورو يخص زيادةَ القدرة على تخزين المحفوظات التراتبي. وتستند هذه التوسعة إلى مدى الاستعمال السابق وإلى الاتجاه على صعيد التنامي المتوقع في مقدار البيانات.

541. ويُحتاج فيما يخص عام 2021 إلى مبلغ إجمالي مقداره 107.0 آلاف يورو بمثابة استثمارات غير متكرّرة خاصة بالمبادرات الاستراتيجية اللازمة في إطار استراتيجية المحكمة الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات. إن هذا المبلغ ينطوي على انخفاضٍ مقداره 413.0 ألف يورو بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة البالغ 520.0 ألف يورو وسيُوزع فيما بين المبادرتين التاليَتي البيان:

(a) أمن المعلومات: استثمار بمبلغ مقداره 57.0 ألف يورو من أجل برمجيات للمراقبة الأمنية المتركزة على البيانات تتيح اتِّقاء فقد البيانات وقدرات على تدبُّر الحقوق المتعلقة بالمعلومات.

(b) الترشيد في تكنولوجيا المعلومات: استثمار بمبلغ مقداره 50.0 ألف يورو يلزم لاستبدال شبكة أحياز التخزين الخاصة بالمحكمة، التي تشارف على نهاية عمرها الاشتغالي وتمثل مكوّناً بالغ الأهمية من مكوّنات البنية التحتية لوسائل التخزين في المحكمة.

542. ويبلغ المكوّن الأخير من المبلغ المقترح في بند الأثاث والعتاد لقسم خدمات تدبُّر المعلومات مبلغاً مقداره 73.5 ألف يورو يلزم لاستبدال عناصر البنية الأساسية المشارفة على انتهاء عمرها الاشتغالي، منه على وجه التحديد مبلغٌ مقداره 57.0 ألف يورو يخص حاجز الحماية الداخلي الخاص بالمحكمة ويخص الباقي البالغ 16.5 ألف يورو استبدال خادوم الاتصالات الموحد Cisco الخاص بمركز بيانات المحكمة. إن عدم استبدال عناصر البنية التحتية المشارفة على انتهاء عمرها الاشتغالي قد يعرض لخطر الانقطاع في عمليات المحكمة التي تعتمد على مكوّنات البنية التحتية المعنية.

الجدول 30: البرنامج 3300: ميزانية عام 2021 المقترحة

3300 شعبة الخدمات القضائية	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية	11 744.3	872.6	7.4	12 616.9			
الموظفون من فئة الخدمات العامة	4 961.6	(132.4)	(2.7)	4 829.2			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*18 078.2*	-	*18 078.2*	*17 446.1*	*740.2*	*4.4*	
المساعدة المؤقتة العامة	1 411.6	128.3	1 539.9	1 271.4	301.1	23.7	1 572.5
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	196.2	60.6	256.8	189.3	87.7	46.3	277.0
العمل الإضافي	13.3	-	13.3	15.0	5.0	33.3	20.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*1 621.2*	*188.9*	*1 810.0*	*1 475.7*	*393.8*	*26.7*	*1 869.5*
السفر	235.1	102.0	337.1	324.3	136.9	42.2	461.2
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	432.1	-	432.1	236.7	480.0	38.8	716.7
التدريب	115.7	-	115.7	91.1	(30.5)	(33.5)	60.6
الخبراء الاستشاريون	366.9	44.9	411.8	227.8	243.0	106.7	470.8
محامو الدفاع	3 446.0	678.7	4 124.7	3 167.5	856.2	27.0	4 023.7
محامو المجني عليهم	1 199.1	88.4	1 287.5	1 300.0	427.1	32.9	1 727.1
النفقات التشغيلية العامة	5 926.8	15.4	5 942.2	6 455.0	(163.8)	(2.5)	6 291.2
اللوازم والمواد	381.5	0.3	381.8	318.5	(3.9)	(1.2)	314.6
الأثاث والعتاد	1 362.3	14.2	1 376.5	760.0	(249.5)	(32.8)	510.5
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*13 465.5*	*943.8*	*14 409.4*	*13 880.9*	*695.5*	*12.2*	*15 576.4*
المجموع	**33 164.8**	**1 132.7**	**34 297.5**	**32 062.5**	**829.5**	**8.8**	**34 892.0**

الجدول 31: البرنامج 3300: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

3300	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	1	7	23	33	42	5	*111*	2	74	*76*	**187**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	1	-	-	*1*	-	-	-	**1**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**1**	**7**	**23**	**34**	**42**	**5**	***112***	**2**	**74**	***76***	**188**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	1.00	0.50	2.00	2.50	*6.00*	7.47	3.00	*10.47*	**16.47**
المستمرة	-	-	-	-	-	1.00	1.00	2.00	1.00	*5.00*	2.00	3.00	*5.00*	**10.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	1.25	1.00	1.67	*3.92*	3.38	-	*3.38*	**7.30**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**2.25**	**3.00**	**2.67**	***8.92***	**5.38**	**3.00**	***8.38***	**17.30**

4- البرنامج 3800: شعبة العمليات الخارجية

المقدِّمة

543. تتولى شعبة العمليات الخارجية ("الشعبة") المسؤولية عن الوظائف المنوطة بقلم المحكمة في مجالات التعاون، والتحليل، والتواصل الخارجي، وحماية الشهود ومساعدتهم، والعمليات الميدانية. وتضم الشعبة، بالإضافة إلى مكتب مديرها، ثلاثة أقسام في المقر، هي قسم المجني عليهم والشهود وقسم دعم العمليات الخارجية وقسم الإعلام والتوعية. كما تضم الشعبة الممثليات الخارجية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في بلدان من بلدان الحالات (المكاتب القُطرية) ولدى منظمة الأمم المتحدة في مقرها القائم في نيويورك.

544. إن المكاتب القُطرية للمحكمة تُنشأ بحسب الاقتضاء في بلدان من بلدان الحالات للاضطلاع بالمهام المنوطة بقلم المحكمة في نطاق ولايته فيما يتعلق بشؤون الشهود والمجني عليهم والتواصل، ولتقديم الدعم لأنشطة مكتب المدّعي العام، ومحامي الدفاع، ومحامي المجني عليهم، والصندوق الاستئماني للمجني عليهم. وفي عام 2021 سيظل للمحكمة مكاتب قُطرية في ستة بلدان من بلدان الحالات هي جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، ومالي، وأوغندا. إن قدَّ كل من المكاتب القُطرية وتشكيل ملاك موظفيه يتحددان بحسب وضعه، مع مراعاة مرحلة انخراط المحكمة في البلد المعني من بلدان الحالات وملابسات الحالة المعنية على وجه التحديد. إن المكاتب القُطرية هي ممثِّليات ظرفية الوجود في بلدان الحالات يمكن تعديل نطاقها. وثمة عوامل متعددة تؤخذ بالاعتبار في تقييم أفضل السبل إلى توفير الدعم ضمن البلد المعني للأنشطة التحقيقية والقضائية. وتتباين الوحدات المعنية، تبعاً لمرحلة الإجراءات وللحالة وللسياق القائم في الميدان، مراوحةً بين مكاتب تمثيل صغيرة وأجهزة عملٍ أكثر تعقيداً تلزم لسد متطلباتٍ متعددة الوجوه. وينهض مكتب الاتصال التابع للمحكمة القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك ("مكتب الاتصال") بأود العلاقات الخارجية مع الممثليات الدبلماسية لدى الأمم المتحدة ويدعم ما تضطلع به جميع أجهزة المحكمة من أنشطة في مجال التعاون تتعلق بالأمم المتحدة نفسها.

545. وتسهر الشعبة، من خلال التنسيق مع مقر المحكمة في لاهاي وبدعمٍ منه، على نجاعة وفعالية تناول المسائل الإدارية والإمدادية والأمنية فيما يتعلق بالممثليات الخارجية للمحكمة. ويشار في هذا الصدد إلى أن الشعبة تتولى المعاملة المركزية لقدرات المحكمة في مجال تخطيط المهمات وتدعم إجراءاتها المتعلقة بتدبر الأزمات. كما تقدِّم الشعبة للجهات التي تتعامل معها تحاليل عالية درجة الجودة ودقيقة الاستهداف بشأن الأمن والتطورات الاجتماعية السياسية ذات الصلة بعمل المحكمة. وتتولى الشعبة، عن طريق قسم المجني عليهم والشهود، المسؤولية عن تهيئة تدابير حمائية وعن القيام بترتيبات أمنية وعن تقديم مشورة اجتماعية نفسية وأشكال أخرى من المساعدة إلى الشهود والمجني عليهم الذين يمثُلون أمام المحكمة وغيرهم من الأشخاص المعرَّضين للخطر بسبب الشهادة التي يدلي بها الشهود المعنيون.

546. وتتولى الشعبة أيضاً المسؤولية عن التواصل الخارجي للمحكمة فتتكفل في هذا الصدد بالقيام في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق بتزويد أصحاب الشأن الرئيسيين والجمهور العام بمعلومات عن ولاية المحكمة وأنشطتها من خلال طائفة متنوعة من وسائل الإعلام. ويشمل ذلك على الأخص الأنشطة التوعوية المنصبّة على المجني عليهم والجماعات المتضرّرة في بلدان الحالات. كما تضطلع الشعبة بمسؤوليات قلم المحكمة وفقاً لنظام روما الأساسي فيما يخص التعاون الدولي والتعاضد القضائي، فيما يتعلق مثلاً بالقبض على الأشخاص الذين صدرت أوامر بالقبض عليهم وبتسليمهم إلى المحكمة.

بيئة العمل

547. لـمّا كان كثير من عمل شعبة العمليات الخارجية يجري بعيداً عن المقر فإنه محكومٌ إلى حدٍ بعيد بمرحلة انخراط المحكمة في الحالة المعنية. إن الدعم الاشتغالي المقدَّم خارج المقر يبدأ في حالات كثيرة على شكل دعم لعمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام، لكن الدعم المعني قد يلزم لاحقاً أن يستدام أو حتى أن يُعزَّز لأغراض أوسع نطاقاً تخص الإجراءات الابتدائية، مثل مشاركة المجني عليهم، والأنشطة التوعوية، وحماية الشهود، والمهمات وعمليات التحقيق التي يجريها الدفاع. كما قد يلزم الدعم المستمر لأنشطة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ولا سيما خلال مرحلة جبر الأضرار، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بتنفيذ الأوامر القاضية بجبر الأضرار.

548. ويشار في هذا الصدد إلى أن شعبة العمليات الخارجية ستستمر في عام 2021 على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها فتقدم الخدمات إلى الجهات التي تتعامل معها فيما يتعلق بعدد من بلدان الحالات. وستستلزم الأنشطة المزيدة وسياق العمل الصعب في الحالة في مالي والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تخصيص موارد إضافية لتلبية المتطلبات الاشتغالية. وقد استبانت الشعبة إمكان تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة، فيما يخص تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين، ضمن نطاق العمليات القائمة، بغية تعويض الزيادات الخاصة بعملها في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أتاح هذا النهج لقلم المحكمة إعادة تخصيص موارده من الموظفين بنقلها من وحدة قُطرية إلى أخرى، على نحو يتوافق مع التحوُّل على صعيد أولويات العمل والأمن فيما يخص بلدان الحالات. ويشار في هذا الصدد على وجه التحديد إلى أنه قد تحققت تخفيضات هامة في وحدات وجود قلم المحكمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكوت ديفوار، وذلك رئيسياً عن طريق إعادة تخصيص الموارد. وبذلك تسنى تمويل الزيادة اللازمة في المستثمَرات في العمليات القُطرية، ولا سيما في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يُحتاج إلى موارد إضافية بالنظر على الخصوص إلى الظروف الأمنية السائدة ومتطلبات العمل المزيدة. وبالاستعانة بالموارد الحالية لتلبية هذه المتطلبات المتزايدة، تكفَّل قلم المحكمة بتوفير قدرة كافية ويمكن استعمالها على نحو مرن للنهوض بأود دعم الإجراءات الابتدائية في قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيسونا (Ngaïssona)*. وعلاوة على ذلك ستواصل الشعبة أيضاً، من خلال مكاتبها القُطرية، دعم عمليات التحقيق الناشط التي يجريها مكتب المدّعي العام وأنشطة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم. وقد تعيَّن على الشعبة، بسبب القيود المفروضة على السفر على نطاق العالم بسبب جائحة كوفيد-19، أن تُكيّف طرائق عملها، وسيفضي ذلك إلى تحقيق وفورات في عام 2020. إن الشعبة، استباقاً منها لتواصل الجائحة في عام 2021، التزمت الحيطة في طلبها للموارد، آخذة بالاعتبار القيود المفروضة على السفر التي يمكن أن تظل سارية في عام 2021.

549. وإضافة إلى الممثليات الخارجية التي ستستديمها شعبة العمليات الخارجية في ستة من بلدان الحالات في عام 2021، تقدِّم الأقسام في المقر وفي بعض المكاتب القُطرية الدعم أيضاً لطائفة من الأنشطة - تتنوع من حماية الشهود إلى التوعية - فيما يتعلق بسائر بلدان الحالات التي لم تُقَم فيها مكاتب، وهي أفغانستان وبنغلاديش/ميانمار وبوروندي والسودان وفلسطين وليبيا. وستركِّز الشعبة على تطوير نهجها ومفهومها الاشتغالي فيما يتعلق بالحالة في السودان، حيث يمكن أن يؤدي القبض على علي محمد علي عبد الرحمن الذي جرى في حزيران/يونيو 2020 إلى المزيد من الإجراءات القضائية في عام 2021.

جمهورية أفريقيا الوسطى

550. إن المتطلبات المتعلقة بالميزانية الخاصة بعمليات قلم المحكمة المجراة في جمهورية أفريقيا الوسطى ستتحدد رئيسياً بمستلزمات محاكمة *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيسونا (Ngaïssona)*. وستلزم موارد للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بتيسير إدلاء

الشهود بإفاداتهم، والتواصل بالجماعات المتضرّرة، ومشاركة المجني عليهم. كما سيقدم المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم الأمني والإداري والإمدادي لعدد مزيد من المهمات التي تجريها الجهات المختلفة التي يتعامل معها. وسيستلزم ارتفاعُ عدد الإحالات إلى قسم المجني عليهم والشهود الصادرة عن مكتب المدّعي العام طلباً لحماية الشهود في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى استمرار الاستثمار للسهر على حمايتهم اللازمة.

551. وتظل جمهورية أفريقيا الوسطى، بوضعها الأمني المتوتر وظروفها السياسية المتقلبة، تعد واحدة من أكثر البيئات التي تعمل فيها المحكمة تطلباً. ويترتب على ذلك أثرٌ مباشرٌ على الموارد اللازمة لتدبُّر أمن الموظفين العاملين في هذا البلد والاهتمام بصحتهم وحسن حالهم، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.

مالي

552. سيستلزم مقدار الأنشطة المتوقع وجوب الاضطلاع بها في مالي في عام 2021، بالنظر إلى المحاكمة في قضية *الحسن* وإلى بيئة العمل الصعبة في هذا البلد، مواصلة استثمار موارد محدودة تندرج ضمن تكاليف الموظفين وضمن التكاليف غير المتصلة بالعاملين من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة بقلم المحكمة في إطار ولايته ودعم عمل الجهات التي يتعامل معها. وستظل حماية الشهود واحداً من أهم مسبِّبات تكاليف عمليات قلم المحكمة في مالي. وعلى نحوٍ مماثل سيستلزم بدءُ محاكمة *الحسن* قيامَ المكتب القُطري في مالي بعملٍ نشطٍ على صعيد توعية المجني عليهم والجماعات المتضرّرة، مواصلاً في الوقت ذاته إعلامَ الجمهور العام بشأن عمل المحكمة.

553. وتظل بيئة العمل في مالي تتميز بالوضع الأمني المتقلب حيث يمكن أن تَستهدف الجماعاتُ المتطرفة الأطرافَ الفاعلة الدولية. ففي عام 2021 سيواصل المكتب القائم في باماكو العمل انطلاقاً من محال "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" (MINUSMA). إن ذلك سيتيح للمكتب القُطري الاستفادة من درجة مزيدة من الأمن وسيمكِّنه من تبسيط كثير من سيروراته من خلال انتفاعه بالخدمات الإدارية للأمم المتحدة، ما سيجعله يتوصل إلى تسيير عملياته بمزيد من النجاعة.

كوت ديفوار

554. لقد راجعت شعبة العمليات الخارجية العمليات التي تجريها في كوت ديفوار بغية استخدام الموارد على أساس درجات الأولوية، وهي ستُقلِّص، نتيجةً لذلك، الموارد المتصلة على الخصوص بالنهوض بأود زيادة عبء العمل في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيظل المكتبان القُطريان القائمان في كوت ديفوار ومالي خاضعين لإشراف رئيس مكتب قُطري واحد، ما يزيد من تيسير التحلي بالمرونة في تخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات المستجدة.

555. وسيواصل المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار تقديم الدعم الإمدادي والأمني للتحقيق الناشط الذي يجريه مكتب المدّعي العام في القضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار. وفيما يتعلق بالمهام التي يتولاها قلم المحكمة في إطار ولايته، سيستمر المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار على التواصل مع الجماعات المتضرّرة والجمهور العام بشأن ولاية المحكمة وعملها في كوت ديفوار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

556. سيُقلَّص قدُّ المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا تقليصاً ذا شأن في عام 2021. بيد أن المكتب القُطري القائم في بونيا سيواصل دعم أنشطة الجهات التي يتعامل معها، وخصوصاً في الجزء الشرقي من البلد، فيما يتعلق بإجراءات جبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا (Lubanga)* وقضية *كاتَنْغا (Katanga)* وقضية *انْتاغَنْدا (Ntaganda)*. وسيُضطلَع بهذا العمل في بيئة صعبة حيث يتعين اتخاذ تدابير ملائمة للتكفل بسلامة الموظفين وأمنهم.

557. ولن يُبقى في العاصمة كِنْشاسا إلا مكتبٌ له قدُّ الحد الأدنى اللازم لتوفير الدعم للمهام اللابثة. وسيشرف رئيس هذا المكتب القُطري على المكتبَيْن القائمَيْن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمكتب القُطري القائم في أوغندا. وسيضطلع بالمهام الإدارية المتعلقة بالأمن والتوعية ومشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموظفون العاملون في كَمْبالا الذين يشمل عملُهم أوغندا أيضاً. ولا يُعتزم إدخال أي تغييرات ذات شأن على الاحتياجات الاشتغالية فيما يخص مكتب بونيا.

أوغندا

558. سيواصل المكتب القُطري القائم في أوغندا في عام 2021 التركيز على الأنشطة المتعلقة بقضية *أونغوين (Ongwen)*، إذ يُتوقع أن تُنجَز في كانون الثاني/يناير 2021 مداولاتُ الدائرة الابتدائية وكتابةُ نصوص الأحكام التي ستصدرها، ما يفضي إمّا إلى دعاوى استئناف أو إلى إجراءات لجبر الأضرار. كما سيواصل هذا المكتب القُطري تقديم الدعم الإمدادي والأمني فيما يتعلق بمشاريع المساعدة التي ينفذها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في شمال أوغندا.

559. ونظراً إلى تقليص قدِّ المكتبِ القُطري القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى الروابط الإمدادية لكَمْبالا بعمليات المحكمة المجراة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والقرب النسبي منها، سيظل رئيس المكتب القُطري القائم في كمْبالا ينفرد بالإشراف على العمليات في كلا البلدين. ويضاف إلى ذلك أنه سيُشرَف من كمْبالا على تدبُّر الأنشطة في مجال الأمن والتوعية ومشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم في أوغندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جورجيا

560. سيواصل المكتب القُطري القائم في جورجيا تقديم الدعم الإمدادي والأمني لعمليات التحقيق الناشط التي يجريها مكتب المدّعي العام في هذه الحالة، وللأنشطة المزمَع أن يجريها فيها الصندوقُ الاستئماني للمجني عليهم. كما سيواصل هذا المكتب القُطري التواصل مع الجماعات المتضرّرة والجمهور العام بشأن ولاية المحكمة وعملها في جورجيا، على نحو يواكب تطور هذه الحالة. ويُقترح إبقاء مبلغ الموارد المخصَّص لهذا المكتب القُطري على المقدار المعتدل الذي بلغه في ميزانيات السنوات السابقة نظراً إلى المرحلة التي تشهدها هذه الحالة حيث لـمّا تجرِ أي إجراءات قضائية.

مكتب الاتصال الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية القائم لدى منظمة الأمم المتحدة (في نيويورك)

561. يتكفل مكتب الاتصال التابع للمحكمة الجنائية الدولية القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك ("مكتب الاتصال") بالإفادة الدقيقة والآنية في حينها عن المستجدات ذات الصلة بعمل المحكمة ويساعد في المثابرة على إعلام البعثات الدبلماسية وغيرها من أصحاب الشأن الرئيسيين في نيويورك بالمستجدات في المحكمة. كما يدعم مكتب الاتصال عمل جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وأمانتها، ويمثِّل المحكمة في اجتماعات مكتب الجمعية وسائر هيئاتها الفرعية. وسينهض مكتب الاتصال في عام 2021 بأود احتياجات المحكمة في مجال علاقاتها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسائر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والبعثات الدبلماسية القائمة في نيويورك. ويؤدي مكتب الاتصال دوراً قيادياً من خلال استدامة صلته الوثيقة بالجهات الهامة التي يخاطبها وعن طريق تمثيله المحكمة في الاجتماعات.

الأولويات الاستراتيجية لعام 2021

562. يتمثَّل الهدف الأسمى لشعبة العمليات الخارجية في التكفل بالتنسيق الاستراتيجي للعمليات الخارجية لقلم المحكمة وفي تنفيذها الفعال. وإضافةً إلى العمل من أجل تحقيق أهداف قلم المحكمة وفقاً لخطته الاستراتيجية، ستركِّز شعبة العمليات الخارجية في عام

2021 على تعزيز دعم المحاكمتَيْن في قضية *الحسن* وقضية *يِكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)* والأنشطة المتصلة بجبر الأضرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بقضية *انْتاغَنْدا (Ntaganda)* وقضية *كاتَنْغا (Katanga)* وقضية *لوبَنْغا (Lubanga)* وفي مالي فيما يخص قضية *المهدي*، وعلى شحذ الدعم السياسي والاشتغالي وتعزيز قدرة المحكمة على التواصل الفعال بشأن ولايتها وعملها حيال الهجمات السياسية.

563. وستواصل الشعبة اتّباع نهجها الاستراتيجي فيما يتعلق بالعمليات الميدانية على نحو يتماشى مع الأولوية الاستراتيجية لقلم المحكمة المتمثلة في تنفيذ برنامج للتحسين المستمر، مع مراعاة أهداف المحكمة المتعلقة بتدبُّر المخاطر. وفيما يتعلق بعام 2021 سيظهر ذلك في إعادة تخصيص الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين بنقلها من الحالات التي تشارف فيها العمليات الميدانية على نهايتها إلى الحالات التي يتأتى فيها عن الإجراءات القضائية عبء عملٍ ثقيل. وقد اتخذت الشعبة في إطار الميزانية المقترحة الحالية تدابير لإعادة تخصيص الوظائف بنقلها من المكتبَيْن القُطريَيْن القائمَيْن في كِنْشاسا وأبيجان إلى مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، حيث ستزداد الحاجة إلى المهام المؤداة في إطار الوظائف المعنية، وستواصل الشعبة اتّباع سياساتٍ تتيح التحلي بالمزيد من المرونة في استعمال الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين مع مراعاة حسن حال الموظفين وحراكهم. إن هذا التحلي بالمرونة عامل حاسم في تمكين الشعبة من تدبر العمليات الميدانية على نحو مستدام والتكفل بتوفير قدرٍ كافٍ من أمن العمل، بما في ذلك حماية أولئك الذين يتعرضون للخطر بسبب تعاملهم مع المحكمة.

564. وستستلزم التحدياتُ الجديدة الماثلة أمام المحكمة مواصلةَ الشعبة، ضمن حدود الموارد الحالية، حثَّ جهودها لتوفير معلوماتٍ دقيقة وآتية في حينها بشأن المحكمة وعملها للجمهور العام ولأصحاب الشأن الرئيسيين. وسيقود قسم الإعلام والتوعية هذه الجهود، مستعيناً بوسائط التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية للإبلاغ عن أهمية المحكمة ومنجزاتها، بغية تعزيز سمعتها وصورتها الإيجابيتين وتصويب ما يجرُّه عليها التضليل الإعلامي. وستستهدف الجهودُ المبذولةُ على صعيد التواصل طائفةً واسعةً من مختلف مجموعات الجمهور، بما فيها الجماعات المتضرّرة في بلدان الحالات، والقانونيون، والباحثون، والطلبة، ونشطاء المجتمع المدني في البلدان المعنية وفي نطاق أوسع.

565. ويجب أن تُكَمَّل الجهود التي تبذلها المحكمة في مجال التواصل باستراتيجيات فعالة خاصة بالعلاقات الخارجية بغية تعزيز الدعم السياسي. إن قسمَ دعم العمليات الخارجية ومكتبَ الاتصال القائم في نيويورك سيؤديان في عام 2021 دوراً أساسياً في استدامة التحاور البنَّاء بين شتى أجهزة المحكمة، من جهة، والدول والمنظمات الدولية، من جهة أخرى، بغية مواصلة تعزيز الدعم السياسي للمحكمة وتمييز المجالات الملموسة للتعاون من أجل الفائدة التي تجنيها المحكمة في نهاية المطاف فيما يخص عملياتها التحقيقية وإجراءاتها القضائية. كما ستظل شعبة العمليات الخارجية تقدم الدعم إلى هيئة الرئاسة وجمعية الدول الأطراف في النهوض بالطابع العالمي لنظام روما الأساسي وبالتالي تعزيز مشروعية المحكمة.

566. إن تجربة المحكمة حتى تاريخه بيَّنت أهمية إبرام اتفاقات إطارية مع الدول بشأن إعادة توطين الشهود والإفراج المؤقت والنهائي عن المتهمين والمدانين، وأهمية دعم هيئة الرئاسة في إبرام المزيد من الاتفاقات بشأن إنفاذ العقوبات. فبدون الإطار المناسب الذي يمكِّن الدول من التعاون مع المحكمة، يتعذر على المحكمة أن تضطلع على نحو فعال بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها. كما إن لعدم التعاون تبعات شديدة في مجال الميزانية لأنه يجعل من المتعذر على الشهود الخروج من برنامج الحماية الخاص بالمحكمة. وكذلك اضطُرّ قلم المحكمة إلى وضع ترتيبات مخصوصة يترتب عليها تكبد تكاليف طائلة عندما لم تبدِ أي دولة رغبتها في قبول الأشخاص الذي يحظون بإطلاق سراحهم المؤقت على أراضيها.

567. وستظل شعبة العمليات الخارجية تركِّز أيضاً، بالتعاون مع مكتب المدّعي العام، على حشد دعم الدول من أجل القبض على المشتبه فيهم الطلقاء في الوقت الحاضر. إن النجاح الذي حُقِّق مؤخراً في عمليات القبض على مشتبه بهم في الحالة في دارفور بالسودان ونقلهم إلى المحكمة يبيّن النتائج التي يمكن إحرازها من خلال الاستثمارات المركّزة في هذا المجال وإن كانت محدودة (فيما يخص الأسفار بصورة رئيسية). لكن هناك 16 شخصاً أصدرت المحكمة أوامر بالقبض عليهم لـمّا يزالوا طلقاء، ما يستلزم استمرار بذل الجهود لتقديم الفارين من مواجهة العدالة إليها.

موارد الميزانية **1 207.8 آلاف يورو**

568. تبلغ الميزانية الإجمالية المقترحة لشعبة العمليات الخارجية فيما يخص عام 2021 مبلغاً مقداره 21 207.8 آلاف يورو، ينطوي على انخفاضٍ مقداره 1 749.3 ألف يورو (7.6 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة، مستوعِباً في الوقت ذاته أثرَ تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد المتمثل في زيادة مقدارها 874.8 ألف يورو في بند تكاليف الموظفين. وقد حُقِّق تخفيضٌ يقارب مقداره 350.8 ألف يورو نتيجةً لزيادة معدل شغور الوظائف الثابتة من 10 في المئة إلى 12 في المئة. وثمة تخفيضات صافية إضافية تبلغ 2 273.3 ألف يورو ناجمة عن تخفيضاتٍ في بند سائر تكاليف العاملين ضمن الشعبة، بما في ذلك عدمُ تمويل بعض الوظائف أو إلغاؤها.

569. وعلى الرغم من زيادة متطلبات دعم الأنشطة القضائية والتحقيقية في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، عُوّضت الزيادة المرتبطة بذلك في مقدار الموارد اللازمة في عام 2021 تعويضاً كاملاً بتقليص مقدار الموارد الإجمالية التي تطلبها الشعبة، وذلك رئيسياً بفضل إعادة تخصيص موارد بنقلها إلى المكتبَيْن القُطريين القائمَيْن في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي من مراكز عملٍ أخرى وإعادة تحديد درجات الأولوية في استخدام الموارد ضمن الشعبة. ويعزى قَسطٌ كبيرٌ من تخفيض المتطلبات من الموارد في الشعبة إلى ما يلي: (1) تقليص قَدِّ المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (2) استخدام الموارد على أساس درجات الأولوية في المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار؛ (3) اتّباع نهجٍ صارمٍ فيما يتعلق بالتكاليف قائمٍ على البيانات الفعلية وعلى القيام بانتظامٍ بتحليل الاتجاهات ذات الصلة على امتداد السنوات الثلاث الأخيرة، ما أتاح لقسم المجنيِّ عليهم والشهود تقديم ميزانية مخفَّضةٍ تخفيضاً ذا شأن؛ (4) تكييف طرائق العمل نتيجةً للخبرة المكتسبة حتى الآن خلال جائحة كوفيد-19. وستُتَّخَذ مبادرات منها اعتزام المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يقلِّص قدَّه (ليغدو مكتباً له قدُّ الحد الأدنى اللازم) وأن يعيد تخصيص الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين بنقلها إلى مراكز عملٍ أخرى حيث يُحتاج إليها، منها مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبناءً عليه يُقترح فيما يخص عدداً من الوظائف التي يضمها ملاك المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا إما أن لا تموَّل وإما أن يعاد تخصيصها بنقلها إلى مراكز عملٍ أخرى. كما يعتزم المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا الانتقال إلى محالَّ أصغر في عام 2021 وقد بدأ بالفعل التخطيط لإعادة تخصيص محوزاته، بما فيها المعدات والـمَرْكَبات، بنقلها إلى مكاتب قُطرية أخرى بغية تقليص متطلباتها من الموارد لعام 2021.

الموارد من الموظفين **16 213.6 ألف يورو**

570. ينطوي المقدار المقترح لشعبة العمليات الخارجية في بند الموارد من الموظفين على انخفاضٍ مقداره 290.3 ألف يورو (1.8 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة، يُعزى إلى زيادة الرواتب الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد، عُوّض بزيادةٍ في معدل شغور الوظائف المعمول به وتدابير أخرى رامية إلى تقليص تكاليف الموظفين.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة 14 682.4 ألف يورو

571. ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على انخفاض مقداره 222.9 ألف يورو (1.5 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة. إن زيادة الرواتب المتأتية عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد البالغ إجماليها 832.4 ألف يورو عُوِّضت بزيادة في معدل شغور الوظائف المعمول به إلى 12 في المئة وبتخفيضات كبيرة في مقادير الموارد المقترحة لسد تكاليف الوظائف الثابتة، تتمخض عن عدم تمويل تسع وظائف، وعن إلغاء وظيفة واحدة، وعن إعادة تخصيص ثماني وظائف بنقلها إلى مراكز عملٍ أخرى بسبب تعديل مقدار الموارد اللازمة في عام 2021 لتفادي طلب موارد إضافية.

572. وتقليصاً لقدِّ المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أشير إليه أعلاه، ستُبقي المحكمة في كِنْشاسا في عام 2020 على مكتبٍ قُطري له قدُّ الحد الأدنى اللازم للاضطلاع بالمهمات اللابثة، اضطلاعاً سيشرف عليه موظفون فنيون من المكتب القُطري القائم في أوغندا. فثمة بالتالي عددٌ من الوظائف التي لن تعود لازمةً في المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا. ونتيجةً لذلك يمكن إما عدم تمويل هذه الوظائف وإما إعادة تخصيصها بنقلها إلى مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا، التي ستنهض المكاتب القُطرية القائمة فيها بأود نشاط قضائي متزايد. كما يُعمَل على استخدام الموارد على أساس الأولويات في المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار ما يفضي إلى اعتزام إعادة تخصيص وظيفة واحدة من الوظائف التي يضمها ملاك هذا المكتب بنقلها إلى مالي. ويضاف إلى ذلك أنه، بفضل إعادة تنظيم طرائق عمل قسم المجني عليهم والشهود، يغدو من الممكن في عام 2021 عدمُ تمويل عددٍ من الوظائف التي يضمها ملاك موظفي قسم المجني عليهم والشهود العاملين في المقر، مع التكفل بإمكان تحقيق أهداف العمل الرئيسية بملاكٍ من الموظفين أقل عدداً. بيد أنه، بتقليص عدد الوظائف التي يضمها ملاك موظفي قسم المجني عليهم والشهود العاملين في المقر للنهوض بأود أنشطة المرحلة الابتدائية الثقيل في عام 2021، لن يبقى متسعٌ يُذكَر لزيادة النجاعة ولن يكون هناك مناصٌ من استخدام باقي الموظفين في مناصب كبيرة التطلب والأهمية. ولذا فإن قسم المجني عليهم والشهود يعتزم، إذا بقي النشاط المتصل بالإجراءات الابتدائية على نفس المقدار في عام 2022، أن يطلب من جديد في ميزانيته المقترحة لعام 2022 نفس الوظائف التي يُحْجَم عن تمويلها في إطار ميزانيته المقترحة لعام 2021.

573. واستباقاً للحاجة التي قد تطرأ إلى فتح مكاتب قُطرية في بلدان حالاتٍ أخرى أو الاضطلاع بأنشطة دعمٍ متصلة بقضايا أو حالات جديدة، يُقترح، بدلاً من إلغاء بعض الوظائف التي لم تعد لازمة في بيئة العمل الحالية، أن يُحْجَم عن تمويلها ثم أن يُستأنف تمويلها إذا استلزمتها أنشطة دعمٍ متصلة بحالاتٍ أو قضايا أخرى. وثمة وظائف أخرى تُطلب إعادة تخصيصها بنقلها إلى مراكز عملٍ أخرى بسبب زيادة النشاط في مراكز العمل هذه.

574. إن قلم المحكمة، نظراً إلى ما تقدَّم، يقترح التعديلات التالية البيان على الوظائف الثابتة في شعبة العمليات الخارجية بالقياس إلى الموارد المعتمدة فيما يخص عام 2020:

وظائف لا تموَّل

(a) موظف معني بالأمن في الميدان (من الرتبة ف-3) (كِنْشاسا)؛

(b) مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) (كِنْشاسا)؛

(c) مساعد ميداني (من الرتبة خ ع - رأ) (بونيا)؛

(d) رئيس فريق معاون (من الرتبة ف-2) (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛

(e) مساعد رئيسي معني بتنظيم ملفات القضايا (من الرتبة خ ع - رأ)؛

(f) مساعد معني بتنظيم ملفات القضايا (من الرتبة خ ع - رأ)؛

(g) مساعد رئيسي معني بحسن حال العاملين (من الرتبة خ ع - رر)؛

(h) محلِّل مساعد (من الرتبة خ ع - رر)؛

(i) موظف معاون معني بحسن حال العاملين (من الرتبة ف-2).

وظائف يعاد تخصيصها بنقلها إلى مراكز عمل أخرى للاضطلاع فيها بالمهام ذاتها

(a) إعادة تخصيص ثلاثة مساعدين معنيين بتنظيم ملفات القضايا يعملون في الميدان (من الرتبة خ ع - رأ) بنقلهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مالي؛

(b) إعادة تخصيص موظف معاون معني بحسن حال العاملين (من الرتبة ف-2) بنقله من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(c) إعادة تخصيص موظف معاون معني بالقضايا يعمل في الميدان (من الرتبة ف-2) بنقله من أوغندا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(d) إعادة تخصيص موظف يعمل في الميدان (معني بالتوعية) (من الرتبة ف-3) بنقله من كوت ديفوار إلى مالي؛

(e) إعادة تخصيص سائق (من الرتبة خ ع-رأ) بنقله من كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا.

وظيفة يعاد تخصيصها لـيُضطلع في إطارها بمهام مختلفة

575. يعاد تخصيص وظيفة موظفٍ يعمل في الميدان (معني بالتوعية) (من الرتبة ف-3) بنقلها من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية، مع إعادة تحديد سماتها لتغدو وظيفة منسقٍ ثانٍ معني بالشؤون الخارجية (من الرتبة ف-3) في مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية. فعلى وجه الإجمال يخضع مباشرةً لمدير شعبة العمليات الخارجية ثماني ممثليات خارجية (منها سبع مكاتب قُطرية ومكتب الاتصال القائم في نيويورك) وثلاثة أقسامٍ عاملة في المقر، مقابل خمسة أقسامٍ تتألف منها شعبة الخدمات الإدارية وستة أقسامٍ تتألف منها شعبة الخدمات القضائية (دون احتساب مكتب المحامي العمومي للدفاع ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، اللذين يعملان تحت إشراف مدير شعبة الخدمات القضائية فيما يخص الشؤون الإدارية فقط). إن عبء العمل المتأتي عن وجوه التعقيد المرتبطة بتسيير شؤون ثلاثة أقسام وثماني ممثِّليات خارجية، تضم أكثر من 200 موظف يعملون في المقر والمكاتب الخارجية للمحكمة، هو عبء لا يمكن أن ينفرد بالنهوض به منسقٌ واحدٌ للشؤون الخارجية. فالمنسق الثاني للشؤون الخارجية العامل في مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية سينخرط في تنسيق العمل اليومي للشعبة، بما في ذلك الدعم الاشتغالي المقدَّم إلى المكاتب القُطرية ومكتب الاتصال، وفي تقديم المساعدة والتحليل المتصلَيْن بالسياسات إلى المدير، وإعداد نصوص شتى الوثائق، وتدبُّر الأمور الإدارية.

وظيفة تُلغى

576. موظفٌ يعمل في الميدان (معني بالتوعية) (من الرتبة ف-3) (للحالة في مالي). بإعادة تخصيص وظيفة الموظف العامل في الميدان (المعني بالتوعية) (من الرتبة ف-3) بنقلها من كوت ديفوار إلى مالي لكي يتولى شاغلها الإشراف على الأنشطة التوعوية المجراة في كوت ديفوار وفي مالي، يمكن إلغاء وظيفة الموظف العامل في الميدان (المعني بالتوعية) (من الرتبة ف-3) في مالي.

المساعدة المؤقتة العامة *1 446.4 ألف يورو*

577. ينطوي مقدار الموارد المطلوبة لشعبة العمليات الخارجية في بند المساعدة المؤقتة العامة على انخفاضٍ مقداره 152.2 ألف يورو (9.5 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. وعلى الإجمال تطلب أقسام شعبة العمليات الخارجية والمكاتب القُطرية مواصلة توفير وظائف المساعدة المؤقتة العامة البالغ عددها 32 وظيفة، منها وظيفتان يُحْجَم عن تمويلهما. ويشمل هذا العدد وظيفةً يعاد تخصيصها بنقلها من المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار إلى المكتب القُطري القائم في مالي. وتُعوَّض تكاليف الموارد الجديدة المطلوبة تعويضاً كاملاً بالإحجام عن تمويل وظيفتين مقرَّتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من أجل المكاتب القُطرية. وبذلك يقترح قلم المحكمة تخفيضاً حقيقياً مقداره 194.6 ألف يورو (12.2 في المئة) في ميزانية شعبة العمليات الخارجية بالقياس إلى ميزانيتها المعتمدة لعام 2020، دون احتساب المقدار البالغ 42.4 ألف يورو المعزو إلى أثر تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد على الموارد المخصصة لهذه الشعبة في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة.

578. ونظراً إلى تعديل الموارد اللازمة لم تعد شعبة العمليات الخارجية تطلب إعتمادات لتمويل الوظيفتين التاليتَي الذكر من وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي أُقرّت لعام 2020:

(a) *سائق (من الرتبة خ ع-رأ) (أوغندا) لمدة 12 شهراً*؛

(b) *سائق (من الرتبة خ ع-رأ) (كوت ديفوار) لمدة 12 شهراً*.

579. إن الوظائف التالية البيان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (التي تكافئ 30.9 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، هي وظائف أُقرَّت فيما يخص عام 2020 وستظل تلزم في عام 2021.

580. *موظف معاون معني بالحسابات السرية والتخطيط (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*: تشمل المهام المضطلع بها في إطار هذه الوظيفة العمليات المالية السرية المتصلة بحماية المجني عليهم والشهود في الحالات التي تنظر فيها المحكمة، ولا سيما فيما يتعلق بنقل الأشخاص نقلاً دولياً. فشاغل الوظيفة المعنية يدعم عمليات إعادة التوطين العالية درجة السرّية، فيتصل بالشركاء الخارجيين ويقدم المساعدة إلى رؤساء الأفرقة والمنفِّذين خلال العمليات السرّية. لقد ثبت أن هذه الوظيفة تلزم للأمد الطويل إذ إنها حاسمة الأهمية لنجاعة عمل برنامج الحماية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، الذي يستلزم درجة السرّية العليا. إن نُظُم الحسابات السرية الذي أنشأه قسم المجني عليهم والشهود يشتمل على التفاعل المنتظم مع الأطراف الخارجية من الغير وتناول مبالغ كبيرة من الأموال السرية، باتّباع ممارسات عمل ذات حساسية تستلزم مستوىً معيَّناً من الالتزام المهني. وإضافةً إلى هذه المهام، يقدِّم شاغل هذه الوظيفة أيضاً دعماً اختُبِر على مدىً طويل يُحتاج إليه في مراقبة الأموال وتسيير شؤون الميزانية والشؤون المالية، استفاد منه قسم المجني عليهم والشهود فائدةً كبيرة في سياق العمليات المعقدة التي شهدتها السنوات السابقة من أجل تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة. فالتعقيد الذي يكتنف عمليات قسم المجني عليهم والشهود وضرورة انتهاج سياسات يمكن العمل بها لتحقيق التحسينات على الصعيد الاشتغالي يستلزمان استمرار الرصد والمراجعة والتحليل على نحو يصون السرية المطلقة في عمليات قسم المجني عليهم والشهود. وتتوافق الحاجة المستمرة إلى هذه الوظيفة مع إضفاء الطابع المركزي على جميع المهام المتصلة بالشؤون المالية وشؤون الميزانية ضمن فريق التخطيط، بما في ذلك تدبرُ الشؤون المالية في الميدان ووضعُ نهج أكثر تنظيماً فيما يتعلق بتحليل الميزانية ومراقبتها والتدابير الرامية إلى زيادة النجاعة. لقد تبينت المنافع التي تؤتيها هذه الوظيفة لقسم المجني عليهم والشهود ولقلم المحكمة من خلال تحسينها إدارة الموارد وتحقيقها تحسينات ذات شأن.

581. *موظف معاون معني بالتدريب على حماية الشهود (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*: يدعم شاغل هذه الوظيفة تنفيذ خطة قسم

المجني عليهم والشهود الخاصة بالتدريب التخصصي على حماية الشهود وتنمية القدرات على ذلك. وتلزم هذه الوظيفة لتتسنى للقسم مواصلة تنفيذ استراتيجيته الخاصة بالتدريب والسهر على وضع برنامجه الخاص بالتدريب وتنسيقه واستدامته وتوفير التدريب في إطاره لجعل موظفي القسم يحيطون إحاطة راسخة بما يستلزمه تنفيذ المهام المنوطة به من مفاهيم الحماية والخطر وتدبر ملفات القضايا. ويعمل شاغل هذه الوظيفة أيضاً مع الموظفين لتطبيق إجراءات العمل القياسية المناسبة المتعلقة بحماية الشهود، ما يمثل ضرورةً نظراً إلى استمرار تغيُّر التحديات على صعيد السرية فيما يخص تقنيات حماية الشهود وتقليص المخاطر. كما ينبغي تكييف إجراءات الحماية مع التغيرات التي تشهدها الأوضاع الاجتماعية السياسية في كل من المناطق المعيَّنة التي يُعمَل فيها. وعليه فإن مواصلة تنمية القدرات المهنية لموظفي قسم المجني عليهم والشهود في مجال حماية الشهود تتسم بأهمية حاسمة فيما يخص نجاعة عمل القسم وحماية المحكمة للمجني عليهم والشهود.

582. *رئيس فريق معاون (من الرتبة ف-2) (للحالة في مالي) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*: تلزم هذه الوظيفة لكي يقدم شاغلها الدعم اللازم فيما يتعلق بتنظيم ملفات القضايا في الميدان وبشؤون الشهود والمجني عليهم المشمولين بالحماية. إن الحالة في مالي هي في الوقت الحاضر واحدةٌ من حالتين تشهدان العمل الأنشط، حيث يُنهض بعبء عمل مزيد متصل بالأنشطة المتعلقة بالمحاكمات والعمليات الميدانية، بما في ذلك دعم نُظُم التحرك الاستجابي الأولي وغيرها من آليات العمل التي تستلزمها الأنشطة التي يجريها مكتب المدّعي العام والأنشطة القضائية. وسيتولى شاغل هذه الوظيفة قيادة الفريق العامل في الميدان التابع لقسم المجني عليهم والشهود، وسيساعد رئيسَ الفريق المسؤول في المقر عن الحالة في مالي على الاضطلاع بالتدبر اليومي للمسائل المتصلة بالحماية، وسيدير نظم التحرك الاستجابي الأولي ويتابع حالات إحالة الأطراف للشهود التماساً لحمايتهم ومساندتهم. وسيُجري عمليات تقييم للتهديدات والأخطار فيما يتعلق بالاشتمال ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية ويقدم توصيات بشأن تدابير حماية الشهود، وسيقوم بجمع وتحيين المعلومات المتعلقة بالشهود من أجل المديرين الرئيسيين في المقر وللإدراج في الوثائق المراد تقديمها إلى الدوائر.

583. *محلِّل معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. تلزم موارد للاضطلاع بأعمال التحليل والبحث في قضايا الحالة في مالي وقضايا أخرى. فهذه الوظيفة تهيئ الدعم اللازم في التحليل وجمع المعلومات، ومراقبةِ واستعراضِ الوضع الأمني في بلدان الحالات. وسيساعد شاغل هذه الوظيفة الأفرقة المعنية بالحالات في استبانة الأخطار المحتملة مقدَّماً وسيسدي المشورة فيما يتعلق بعمليات الحماية. وسيدعم شاغل هذه الوظيفة أيضاً حالات أخرى غير الحالة في مالي، مثل الحالة في جورجيا والحالة في ليبيا والحالة في دارفور بالسودان والحالة في بوروندي والحالة في أفغانستان والحالة في بنغلاديش والحالات في سائر مناطق النزاعات/ما بعد النزاعات التي تعمل فيها المحكمة.

584. *رئيس فريق (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*: يقود شاغل هذه الوظيفة الفريق المعني بالحالة في جورجيا انطلاقاً من المقر. إنها إحدى الوظيفتين المخصصتين للحالة في جورجيا. ويضطلع شاغلها بمهام التنسيق وبإدارة العمليات اليومية. وتلزم هذه الوظيفة للنهوض بأود العمل المتصل بالتحقيق في الحالة في جورجيا وهي على صلة بكل الاحتياجات أو الآليات اللازمة في سياق العمل الجاري فيما يخص أنشطة مكتب المدّعي العام، والحماية، والدعم. كما يتولى شاغل هذه الوظيفة المسؤولية عن مركز عمل قسم المجني عليهم والشهود القائم في المقر المسؤول عن عمليات نقل الشهود والمجني عليهم وعن العمل التنسيقي والترتيبات اللازمة للنجاح في تنفيذ عمليات إعادة التوطين على النطاق الدولي وعن كل ما قد يحدث من حالات مثول الشهود أو المجني عليهم أمام المحكمة.

585. *رئيس فريق معاون (من الرتبة ف-2) (للحالة في جورجيا) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*: إن هذه الوظيفة هي إحدى الوظيفتين (إلى جانب وظيفة رئيس الفريق) اللتين تشتملان على مسؤوليةٍ فيما يخص الحالة في جورجيا. وهي

تلزم للنهوض بأود عبء العمل المتصل بعمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام في جورجيا، ودعم النُظُم والآليات اللازمة لأنشطة المكتب. وسيتولى شاغل هذه الوظيفة تمثيل الفريق العامل في الميدان التابع لقسم المجني عليهم والشهود في المكتب القُطري، وسيساعد رئيسَ الفريق على الاضطلاع بالتدبر اليومي للمسائل المتصلة بالحماية، وسيدير نظم التحرك الاستجابي الأولي ويتابع حالات إحالة الأطراف للشهود التماساً لحمايتهم ومساندتهم. ويُجري شاغل هذه الوظيفة عمليات تقييم للتهديدات والمخاطر فيما يخص الشمول ببرنامج الحماية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، ويقدِّم توصياتٍ بشأن تدابير حماية الشهود.

586. *موظف معاون معني بإعداد ملفات القضايا (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*: تهيئ هذه الوظيفة الاستمرارية اللازمة فيما يخص إعداد ملفات القضايا وجمع المعلومات في إطار الحالات المعروضة على المحكمة. وتلزم هذه الوظيفة الوحيدة ضمن ملاك فريق إعداد ملفات القضايا التابع لقسم المجني عليهم والشهود لدعم هذا الفريق في مراقبة ومراجعة الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجورجيا وليبيا وغيرها من مناطق النزاع/ما بعد النزاع التي تعمل فيها المحكمة. فشاغل هذه الوظيفة يأتي على وجه التحديد بالخبرة العسكرية اللازمة للسهر على تمييز الأطراف الفاعلة التي تمثل مصدر التهديد العاملة في مناطق النزاع هذه تمييزاً سليماً وعلى تحليلِ وفهمِ استراتيجياتهم وقدراتهم وطرائق عملهم، وعلى تقييم ما يمثلونه من خطر على المجني عليهم والشهود في البيئات العدوانية بناءً على ذلك.

587. أربعة تقنيين معنيين بتكنولوجيا المعلومات في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالات في أوغندا وجمهورية *أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي)، لمدة 12 شهراً لكلٍ منهم، (متطلب مستمر)*. نظراً إلى تقليص قدِّ المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وتقلُّص الأنشطة القضائية في كوت ديفوار، ستُحْجِم شعبة العمليات الخارجية عن تمويل وظيفة التقني المعني بتكنولوجيا المعلومات في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وستكفّ عن طلب الوظيفة ذاتها للمكتب القُطري القائم في كوت ديفوار. وبدلاً من ذلك يقترح أن يعاد تخصيص وظيفة التقني المعني بتكنولوجيا المعلومات في الميدان في المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار بنقلها إلى المكتب القُطري القائم في مالي دعماً لسد الاحتياجات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بمحاكمة *الحسن*، بما في ذلك تيسير إدلاء الشهود بإفاداتهم بواسطة روابط الاتصال الفيديوي عن بعد. كما سيتعين على التقني المعني بتكنولوجيا المعلومات في الميدان في المكتب القُطري القائم في مالي أن يقدِّم أيضاً الدعم لتلبية أية احتياجاتٍ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوت ديفوار. إن الوظائف المعنية تظل لازمةً للمكتبَيْن القُطريين القائمَيْن في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيقدِّم التقني المعني بتكنولوجيا المعلومات في الميدان في المكتب القُطري القائم في أوغندا الدعم التقني لتلبية الاحتياجات اللابثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكتبين القُطريين القائمَيْن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى العموم تماثل الخدمات التي يقدمها شاغلو هذه الوظائف الخدمات التي يقدمها مكتب المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات التابع لقسم خدمات تدبُّر المعلومات والمساعدون المختصون في التقنيات السمعية البصرية. فشاغلو الوظائف المعنية يدعمون الأنشطة اليومية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويسيِّرون العمل العام في مجال تذليل المصاعب، وحلّ المشكلات، وتخفيف المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشار على الخصوص إلى أنه، نظراً إلى أن المحكمة تحولت إلى العمل إلكترونياً (e-Court)، ثمة حاجة بيّنة إلى أن يكون في عداد ملاك المكاتب القُطرية تقني معني بتكنولوجيا المعلومات في الميدان لكي يدعم إجراءات المحكمة بترتيبِ ومساندةِ التباحث عن بعد بواسطة وسائل الاتصال الفيديوي من أجل الجلسات والاجتماعات مع المقر. ويضاف إلى ذلك أن وجود التقنيين المعنيين بتكنولوجيا المعلومات في الميدان أمر حاسم الأهمية للتكفل بكون الخدمات المتعلقة بتوصيلية الإنترنت وبالبيانات المُحتازة بالأجهزة المتنقلة وبالطبع (عندما يُحصَل عليها بالإيجار) مطابقة لمقتضيات العقود ذات الصلة ومتوافقة مع متطلبات عمل المكاتب

القُطرية. كما يقدم التقنيون المعنيون بتكنولوجيا المعلومات في الميدان المساعدة للموظفين المعنيين بالشؤون الإدارية والعمليات في المكاتب القُطرية على تدبر الممتلكات من وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيسدون المشورة بشأن الأجهزة المشارفة على نهاية عمرها الاشتغالي، والتخلص من هذه الأجهزة.

588. *موظف معني بالأمن في الميدان (من الرتبة ف-3) (للحالة في مالي) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*: يلزم الموظف المعني بالأمن في الميدان لكي يقود الفريق الأمني الكامل في المكتب القُطري في مالي، التي تُعتبر من أخطر البلدان التي تعمل فيها المحكمة، فيمكِّنَ هذا المكتبَ من تقديم مقدار كاف من الدعم الأمني. وسيواصل الموظف المعني بالأمن في الميدان تولي المهمة الحاسمة الأهمية المتمثلة في مراقبة الأمن وتقييم المخاطر، وتنظيم جلسات الإحاطة ودعم العمليات في الميدان. وتظل هذه الوظيفة لازمة في ظل الارتفاع الكبير في مقدار الأنشطة القضائية فيما يتعلق بمحاكمة *الحسن*، واستمرار أنشطة جبر الأضرار في قضية *المهدي*، وعمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام في مالي والتي يُتوقَّع أن تظل نشطة، وذلك كله في سياقٍ يبقى من أشقِّ الأسيقة وأقلِّها قابليةً للتنبؤ بمآله.

589. *مساعد معني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-ر أ) (للحالة في مالي) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*: تظل وظيفة المساعد المعني بالأمن المحلي الذي يعمل في المكتب القُطري القائم في مالي تلزم لكي يقدم شاغلها الدعمَ للفريق المعني بالأمن في الميدان في هذا البلد. وكما بُيِّن في معرض الحديث عن وظيفة الموظف المعني بالأمن في الميدان، ظل مقدار أنشطة المحكمة المجراة في مالي يزداد زيادة كبيرة، ويُعتبر توفير الموارد الكفيلة بإمكان إجراء هذه الأنشطة في بيئة سالمة وآمنة إلى أقصى حد ممكن أمراً أساسياً فيما يخص العمليات الميدانية. إن المساعد المعني بالأمن المحلي يقدم الدعم للعضوين الآخرَيْنِ في الفريق المعني بالأمن في الميدان في مالي.

590. *أربعة مساعدين يعملون في الميدان (من الرتبة خ ع-ر أ) (اثنان معنيان بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم واثنان معنيان بالتوعية) (للحالة في مالي) لمدة 12 شهراً لكل منهم (متطلب مستمر)*: تلزم هذه الوظائف لكي يدعم شاغلوها الموظفَيْنِ العاملَيْنِ في الميدان (فيما يخص التوعية وفيما يخص مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة ف-3) في الاضطلاع بالنشاط التوعوي الذي يجريه قلم المحكمة وفي تولي المسؤوليات المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم في قضية *المهدي* وقضية *الحسن*، بما في ذلك المثابرة على إعلام المجني عليهم والجماعات المتضرّرة بالمستجدات في الإجراءات القضائية. وكما عُرض آنفاً، سيكثّف قلم المحكمة، إثر بدء محاكمة *الحسن* المقرَّر أن يجري في 14 تموز/يوليو 2020 ومواصلة إجراءات جبر الأضرار في قضية *المهدي*، أنشطته التوعوية وتفاعله مع المجني عليهم والجماعات المتضرّرة في كلتا القضيتين في عام 2021.

591. *سائق رئيسي (من الرتبة خ ع-ر أ)، (للحالة في مالي) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*: ستكون الوظيفة المطلوبة في عداد ملاك المكتب القُطري القائم في مالي. إن الزيادة الكبيرة في الدعم الذي يقدَّم إلى البعثات تستلزم سائقاً رئيسياً يدير سائر السائقين ومجموعة المَرْكَبات وينسِّق الشؤون ذات الصلة. إن الإبقاء على وظيفة سائقٍ رئيسي في المكتب القُطري القائم في مالي سيجعل ملاك الدعم بالسائقين في هذا المكتب القُطري مماثلاً للملاك المناظر في المكاتب القُطرية القائمة في بلدان حالات أخرى. ويلزم ذلك على الخصوص بسبب زيادة النشاط القضائي المتوقع أن يشهدها عام 2021.

592. ثلاثة *سائقين (من الرتبة خ ع-ر أ)، (للحالة في مالي) لمدة 12 شهراً لكل منهم (متطلب مستمر)*: نظراً إلى زيادة في النشاط القضائي في قضية *الحسن* وقضية *المهدي* في مالي يُتوقع أن يشهدها عام 2021، تظل هذه الوظائف لازمةً للنهوض بأود تقديم خدمات النقل المعنية بغية ضمان استمرارية العمل. إن السائقين الثلاثة يقدِّمون حالياً خدمات النقل تحت إشراف السائق الرئيسي.

593. *مساعدان يعملان في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) (واحد معني بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم والآخر معني بالتوعية) (للحالة في أوغندا) لمدة 12 شهراً لكل منهما (متطلب مستمر)*: يُتوقع أنّ الفريق المعني بالأنشطة التوعوية والفريق المعني بالأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم العاملَيْن في المكتب القُطري القائم في أوغندا سيواجهان، إثر صدور قرار الدائرة الابتدائية بشأن المسؤولية الجنائية لدومينيك أنْغوين (Dominic Ongwen)، ارتفاعاً كبيراً في الأنشطة في عام 2021 بصرف النظر عن إدانة دومينيك أنْغوين أو عدمها. فالوظيفتان المعنيتان هامتان أهمية أساسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتواصل الموسَّع النطاق الرامي إلى تقديم معلومات دقيقة وآتية في حينها بصورة مستمرة إلى المجني عليهم والجماعات المتضرّرة وسائر أصحاب الشأن في شمال أوغندا على نحو يواكب الانتقال في الإجراءات من مرحلة إلى أخرى.

594. *مساعدان يعملان في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ) (فيما يخص مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) (للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى) لمدة 12 شهراً لكل منهما (متطلب مستمر)*: إن هاتين الوظيفتين هما بالفعل من ملاك الفريق المعني بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وبالتوعية العامل في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعمل شاغلاهما تحت إشرافٍ مباشرٍ من الموظف العامل في الميدان (فيما يخص مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم والتوعية) (من الرتبة ف-3) والموظف العامل في الميدان (فيما يخص مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم) (من الرتبة ف-3). فللنهوض بعبء العمل المزيد وطلبات زيادة الإنتاجية المتأتية عن الإجراءات في قضية *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيسونا (Ngaïssona)*، يحتاج المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى استدامة قدرته على النهوض على نحوٍ ملائمٍ بأود الأنشطة المتصلة بمشاركة المجني عليهم وبالتوعية في عام 2021. إن شاغلَي هاتين الوظيفتين سخَّرا قدراتهما المتعددة (على صعيد المهارات اللغوية، والتواصل مع بعض الجماعات، وتحسين تمثيل الجنسَيْن) وسيُسخِّرانها في إطار كلّ طيف الأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وبالتوعية التي يحتاج إليها المكتب القُطري لكي يؤدي المهام المنوطة به على نحو فعال.

595. سائق رئيسي (من الرتبة خ ع-رأ)، (للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى) لمدة 12 شهراً *(متطلب مستمر)*: إن هذه الوظيفة المطلوبة ستظل ضمن ملاك المكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى للتمكين من زيادة النجاعة والاقتصاد في استعمال ساعات عمل السائقين (والتوصل بذلك إلى تقليص مقدار العمل الإضافي والإجازات التعويضية) وفي استعمال وسائل النقل (إذ سيسهر شاغل الوظيفة المعنية على إجراء أعمال الصيانة والإصلاح في الوقت المناسب وعلى تمييز ما يمكن تحقيقه من مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة ووفورات ذات صلة). فالاقتصاد في تدبُّر وسائل النقل سيتسم بأهمية حاسمة في سنةٍ ستشهد مهمات خارج بَنْغي تقدَّم خدمات النقل فيما يخصها بناءً على ما يقدمه الأطراف والمشاركون في قضية *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيسونا (Ngaïssona)* من طلبات دعم لهذه المهمات التي يزيد عدد أيامها عن 250 يوماً بحسب المعلومات ذات الصلة المتوفرة عند إعداد هذه الميزانية المقترحة. إنّ شاغل هذه الوظيفة يقدِّم أيضاً دعماً كبيراً للمهمات المجراة خارج بَنْغي للاضطلاع بالأنشطة المخطط لها فيما يتعلق بمشاركة المجني عليهم وبالتوعية.

596. *مساعد معني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في جورجيا) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*: نظراً إلى عدم وجود أي موظف معني بالأمن في الميدان في المكتب القُطري القائم في جورجيا، تلزم وظيفة المساعد المعني بالأمن المحلي (من الرتبة خ ع-رأ) لتوفير الدعم الملائم في مجال الأمن والسلامة من أجل الأنشطة التي تجريها المحكمة في جورجيا. فسيقدِّم المساعد المعني بالأمن المحلي الخدمات بسهره على السلامة المادية والأمن لموظفي المحكمة العاملين بصورة دائمة في جورجيا أو الموفدين في بعثة إليها. إنّ المساعد ينظِّم جلساتٍ إطْلاعية وجلساتِ اطِّلاعية، ويجري عمليات تقييمٍ أمني، ويعدُّ نصوص الخطط الأمنية، ويتصل بإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن وغيرها من الأطراف المعنية بالأمن في الميدان.

597. *مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في جورجيا) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*: إنّ شاغل وظيفة المساعد الإداري سيواصل دعم رئيس المكتب القُطري (من الرتبة ف-5) في تسيير وإدارة المكتب القُطري القائم في اتْبيليسي، وتظل وظيفته مهمةً أهميةً أساسية من أجل نجاعة تسيير شؤون المكتب القُطري المتعلقة بالميزانية وشؤونه المالية وشؤونه التقنية. فشاغل هذه الوظيفة يقدِّم الدعم الإداري للعمل اليومي للمكتب القُطري وللبعثات التي يجريها قلم المحكمة ومكتب المدّعي العام والصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

598. *سائق (من الرتبة خ ع-رأ) (للحالة في جورجيا) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*: إن الوظيفة المعنية هي وظيفة السائق الوحيد الذي يقدم خدمات النقل لجميع موظفي المحكمة الموفدين إلى جورجيا في إطار بعثة أو العاملين فيها. وستظل وظيفة السائق هذه تتيح للمكتب القُطري تقليص مقدار الأموال اللازم لاستئجار المَرْكبات والدعم الذي يقدمه السائقون. إن شاغل هذه الوظيفة ملمٌ بمدينة اتْبيليسي والمناطق المحيطة بها، بما فيها منطقة خط الحدود الإدارية لأوسيتيا الجنوبية ومخيمات الأهالي النازحين داخلياً. كما إن السائق يفحص بانتظام مجموعة مَرْكَبات المحكمة الموجودة في اتْبيليسي، ويسهر على صيانتها على نحوٍ سليم، ويراقب استهلاك الوقود.

599. *موظف معاون معني بملفات القضايا في الميدان (من الرتبة ف-2) (للحالة في جورجيا) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر)*: تمثل هذه الوظيفة مكوّناً من مكوّنات الجهاز الأساسي المعني بالحالة في جورجيا. ويتولى شاغلها المسؤولية عن تسيير وتدبُّر الإحالات ذات الطابع المحدَّد الواردة من الأطراف التي تستدعي الأشخاص المعنيين، لكنها تُقترح بمثابة وظيفة غير مُموَّلة لعام 2021 نظراً إلى عبء العمل المتوقع أن يتعين النهوض به في الحالة في جورجيا في عام 2021.

600. لزوم سائقين: يُحتاج إلى سائقين مقاولين مقاولة فردية بموجب عقود خدمات خاصة لمدة تسعة أشهر في المكتب القُطري القائم في أوغندا ولمدة شهرين في المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات *84.8 ألف يورو*

601. يُطلب مبلغ إجمالي مقداره 84.8 ألف يورو لسد تكاليف المساعدين المعنيين بشؤون الشهود الذين يوظَّفون بعقود خدمات خاصة في إطار المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات لعام 2021. ولم تُطلب أية موارد في هذا البند لعام 2020 بسبب عدد شهود المحاكمات الذي كان يُتوقع أن يكون محدوداً. وينطوي المبلغ المطلوب لعام 2021 على انخفاضٍ نسبته 20.3 في المئة بالقياس إلى عام 2019 باعتباره سنةً مرجعيةً فيما يخص المحاكمات. وعلى الرغم من أن عدد الشهود المتوقع فيما يخص عام 2021 أكبر فإن المبلغ المطلوب زهيد ويراد به ضمان توفير ميزانية لها المقدار الأساسي الضروري من أجل الدعم اللازم المعتاد، على نحوٍ يتوقف على الخصوص على اللغات التي يستخدمها الشهود الذين يدلون بشهاداتهم خلال المحاكمة في مقر المحكمة.

602. ويُتوقع أن تتزامن محاكمة *الحسن* ومحاكمة *يِكاتوم (Yekatom) وانْغَيسونا (Ngaïssona)* في عام 2021، ما يستلزم الاستعانة النشطة بموارد من الموظفين بما في ذلك العاملون الذي يُوظَّفون بموجب عقود الخدمات الخاصة إلى جانب المساعدين المعنيين بشؤون الشهود. ويُتوقع أن تلزم وظائف المساعدين المعنيين بشؤون الشهود المستعان بهم بموجب عقود خدمات خاصة ودعمٌ أوسع نطاقاً بالموارد من العاملين بموجب عقود خدماتٍ خاصة (بدلاً من الوظائف غير المُموَّلة المقترحة لعام 2021) بحسب ملاك الموظفين الحالي، ودرجة المرونة المطبَّقة في نشر الموظفين ليُعنوا بالمهمات، والإمكانيات المتاحة نتيجة لميزانيةِ السفر المقلَّصةِ المقدار فيما يخص عام 2021.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **4 994.2 ألف يورو**

603. ينطوي المقدار المقترح للموارد غير المتصلة بالعاملين في شعبة العمليات الخارجية لعام 2021 على انخفاض مقداره 1 459.0 ألف يورو (22.6 في المئة). إن الموارد المطلوبة لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين يمثل معظمها متطلباً متكرّراً وهي تلزم من جديد فيما يخص عام 2021 لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد. إنّ هذا الانخفاض الكبير ينتج رئيسياً مما يلي: (1) اتّباع نهج صارمٍ فيما يتعلق بالمصروفات قائمٍ على البيانات الفعلية وعلى انتظام تحليل الاتجاهات على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، ما أتاح لقسم المجني عليهم والشهود تقديم ميزانية مقلّصة المقدار إلى حدٍ كبير؛ (2) تقليص قدّ المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا المقرَّر إجراؤه؛ (3) الانخفاض المتوقع أن يشهده النشاط في كوت ديفوار؛ (4) تكييف طرائق العمل نتيجةً للخبرة المكتسبة حتى الآن خلال جائحة كوفيد-19. لقد عُوّضت بالتخفيض المعني التكاليفُ المرتبطة بالزيادة المتوقع أن يشهدها النشاط في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي في عام 2021 تعويضاً كاملاً.

السفر *888.4 ألف يورو*

604. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 603.1 آلاف يورو (40.4 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. ويعزى ذلك جزئياً إلى تخفيضٍ نسبته 15 في المئة في الموارد المخصصة لقلم المحكمة في بند السفر شاملٍ لجميع وحداته، استباقاً لدرجة معيَّنة من استمرار القيود المفروضة على العمل في عام 2021. ويتعلق معظم الموارد المعنية بالمتطلبات في بند السفر في المكاتب القُطرية ومكتب الاتصال (المشار إليهما معاً بـ"المكاتب الخارجية") وفي قسم المجني عليهم والشهود. وينطوي مقدار الموارد المطلوبة للمكاتب الخارجية في بند السفر (البالغ 411.3 ألف يورو) على انخفاض مقداره 131.9 ألف يورو (24.3 في المئة)، وهو يمثل متطلباً متكرّراً ويُحتاج إليه لتوفير الدعم الاشتغالي للأطراف وللمشاركين وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم من أجل المهمات المجراة ضمن البلد المعني وخارجه، بغية إجراء عمليات التقييم الأمني وتيسير سفر موظفي المكاتب القُطرية لإجراء الأنشطة التوعوية والأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم. وتُطلب موارد إضافية، يُعوَّض مقدارها تعويضاً كاملاً بتخفيضاتٍ استبان إمكانَ تحقيقِها سائرُ المكاتب القُطرية، وذلك بصورة رئيسية من أجل المكاتب القُطرية القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية للنهوض بأود زيادة احتياج الأطراف والمشاركين في قضية *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيسونا (Ngaïssona)* إلى الدعم الإمدادي والأمني، وبأود زيادة احتياج المكتب القُطري في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إجراء أنشطة توعوية وأنشطة متعلقة بمشاركة المجني عليهم، وبأود طرائق التنفيذ اللازم اتّباعها فيما يخص المهمات المتصلة بجبر الأضرار خارج المحيط الأمني لمدينة بونيا في قضايا متعددة من قضايا الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبأود زيادة الأنشطة المتصلة بالتوعية وبجبر الأضرار في قضية *أنغوين (Ongwen)* في أوغندا.

605. ويُخصَّص من المقدار الإجمالي الذي تحتاج إليه المكاتب القُطرية جزء مقداره 34.5 ألف يورو لسد تكاليف زيارات موظفي وحدة الصحة المهنية للمكاتب القُطرية بغية مراقبة الصحة البدنية والنفسية للموظفين العاملين في الميدان وتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على حسن حال الموظفين والمرافق الطبية. ووفقاً لواجب العناية الذي يجب أن تنهض به وحدة الصحة المهنية، يُتوقع أن يزور الموظف الطبي أو المستشار النفسي الاجتماعي للموظفين العاملان في المقر كلاً من المكاتب القُطرية مرة واحدة في السنة على الأقل. ويُخطط لقيام الموظف الطبي والمستشار النفسي الاجتماعي للموظفين بهذه الزيارات وفقاً لتناوب سنوي بحيث يزور أحدهما في كل سنة المكاتب التي يكون الآخر قد زارها في السنة السابقة. إن موظفي المحكمة يعملون على الأغلب في مناطق نائية

وتتسم بخطورة متأصلة. وبالتالي فإن الموظفين المقيمين أو العاملين في هذه المناطق يتعرضون لمخاطر صحية كبيرة (جسمانية ووجدانية ونفسانية).

606. وينطوي مقدار المبالغ التي يحتاج إليها قسم دعم العمليات الخارجية (البالغ 51.6 ألف يورو) على انخفاضٍ مقداره 9.0 آلاف يورو (14.9 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة، يجسد أنشطةً متكرّرة تتعلق بالسفر للمشاركة في اجتماعات سنوية والنشر العادي لموظفي هذا القسم للعمل في بلدان الحالات وفي غيرها من البلدان بغية تنفيذ الأوامر القضائية، وإجراء عمليات التحقيق المالي، والاضطلاع بمهمات التقييم، وجمع المعلومات المحَّددة الطابع المتعلقة بالحالات وعمليات التدارس الأولي، وإعمال وإدارة القدرات في مجال برمجيات تخطيط المهمات والتدريب المتصل بذلك.

607. وينطوي مقدار الموارد المطلوب لقسم الإعلام والتوعية في بند السفر (31.6 ألف يورو) على انخفاضٍ مقداره 11.2 ألف يورو (26.2 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة، وذلك على الرغم من أن المقدار المطلوب يشمل تكاليف السفر إلى أفغانستان وفلسطين وبنغلاديش/ميانمار لإجراء أنشطة توعوية فيها. وينجم الانخفاض جزئياً عن تخطيط المهمات على أساس الأولويات القضائية. وستُخصَّص الموارد التي يطلبها قسم الإعلام والتوعية للسهر على تمكُّن الناطق باسمه والموظفين المعنيين بالتوعية من أن يتواصلوا فعلاً مع الجماعات المتضرّرة وأصحاب الشأن الرئيسيين ومع وسائل الإعلام بغية تيسير التغطية الدقيقة في بلدان الحالات التي ليس للمحكمة مكاتب قُطرية فيها، وفي جورجيا حيث لا يضم ملاك المكتب القُطري موظفين مهنيين مختصين بالتوعية.

608. وتنطوي الميزانية المقترحة لقسم المجني عليهم والشهود في بند السفر على انخفاضٍ مقداره 435.2 ألف يورو (56.6 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة وذلك على الرغم من زيادة النشاط بسبب المستجدات في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وعلى الرغم من الافتراضات المتعلقة بالأنشطة المتصلة بالمحاكمات في عام 2021 التي تشير إلى زيادة نسبة الشهادات المتوقع أن يُدلى بها عن طريق الروابط الفيديوية للتواصل عن بُعد، ومع مراعاة تنظيم ملفات القضايا الحالية والمتوقع أن تستجد. إنّ عمليات إعادة تخصيص الموظفين المطلوبة في هذه الميزانية المقترحة دعماً للأفرقة العاملة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ستقلِّص عبء العمل المتأتي عن المهمات (المتصلة بالتغطية) التي يقوم بها الموظفون.

609. وينطوي مقدار الموارد اللازمة لمكتب مدير شعبة العمليات الخارجية (60.4 ألف يورو) على انخفاضٍ مقداره 15.8 ألف يورو (20.7 في المئة) ويُحتاج إليه لتيسير نفس الأنشطة التي شملتها ميزانية السنة السابقة، بما فيها الزيارات العادية للمكاتب القُطرية، وزيارات بلدان الحالات (الجديدة) بغية إقامة واستدامة الشبكات وعقد الشراكات بين المحكمة والدول (الدول الأطراف والدول غير الأطراف)، والسفر من أجل الاتصال بوكالات الأمم المتحدة، ووكالات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية، لاستدامة تحاور المحكمة مع هذه الأطراف الفاعلة.

الخدمات التعاقدية *1 126.3 ألف يورو*

610. ينطوي مقدار الموارد المطلوب في هذا البند على انخفاض مقداره 32.0 ألف يورو (2.8 في المئة). ويظل القسط الأعظم من الموارد المطلوبة مخصصاً للمكاتب الخارجية (924.8 ألف يورو). إن للموارد المطلوبة أهمية أساسية فيما يخص التدابير الأمنية الواجب تنفيذها في المكاتب القُطرية، وخدمات النقل والحماية في إطار المهمات، والدعم الشرطي المحلي في بلدان الحالات على أساس استرداد التكاليف، وتقاسم التكاليف المُتكبَّدة محلياً فيما يتصل بنظام الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الأمنية، وما يجرى في الميدان من الأنشطة التوعوية والأنشطة المتصلة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم.

611. وتعزى الزيادة المطلوبة للمكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جائحة كوفيد-19، وبيئة العمل غير الآمنة بوجه عام، وبيئة العمل المعادية في بعض المناطق المعيَّنة، وشساعة الأماكن الجغرافية التي يقع فيها مسرح الجرائم المدَّعى بارتكابها وتقيم فيها الجماعات المتضرّرة والمجني عليهم من الأهالي في محاكمة *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيسونا (Ngaïssona)*. ويطلب المكتب القُطري القائم في مالي زيادة لسد تكاليف المزيد من الأنشطة المتصلة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم وبالتوعية في قضية *الحسن*، ومساهمة المحكمة المزيدة في ميزانية الأمم المتحدة المشتركة الخاصة بالأمن، وتكاليف الموارد الإضافية الخاصة بالتصدي لجائحة كوفيد-19. ويُرمى من الزيادة المطلوبة للمكتب القُطري القائم في جورجيا إلى تمويل الزيادة في الأنشطة التوعوية والأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم فيما يتصل بالمستجدات القضائية المحتملة وبرنامج المساعدة الذي ينفذه الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في الميدان. إن الزيادة المطلوبة تُعوَّض تعويضاً كاملاً بتخفيضٍ مقترح تحقيقه رئيسياً في المخصصات للمكاتب القُطرية القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، بسبب اعتزام نقل المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا إلى محال أصغر، وتخفيض عدد موظفي المحكمة العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقليص نطاق الأنشطة المضطلع بها في كلٍ من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

612. وينطوي مقدار الموارد المطلوبة لقسم الإعلام والتوعية (البالغ 186.5 ألف يورو) على زيادة مقدارها 17.5 ألف يورو (10.4 في المئة) تعزى إلى ضرورة التكيُّف مع بيئة العمل الجديدة واستحداث الجديد من الأدوات والمنتجات والأنشطة الرقمية التي تستلزم دعماً من شركات خارجية. وتلزم الموارد المعنية لتصميمِ واستدامةِ زيارات افتراضية مكيَّفة لتلائم الجمهور العام وأصحاب الشأن الرئيسيين من بلدان الحالات، ونشر وتعميم مقالات رأي وبيانات صحفية في جميع أنحاء العالم، ومسك قاعدة بيانات متابعة وتقييم التوعية الخاصة بالأنشطة التوعوية.

613. وينطوي المقدار المطلوب لقسم دعم العمليات الخارجية (البالغ 15.0 ألف يورو) على زيادة مقدارها 2.0 ألف يورو (15.2 في المئة) بالقياس إلى نظيره المعتمد لعام 2020. وتلزم زيادة طفيفة في الموارد للنهوض بأود المتطلبات المتعلقة بالمشتبه بهم الطلقاء وسد متطلبات التخطيط للطوارئ لما بعد جائحة كوفيد-19. إن توفير الموارد المطلوبة يمثل متطلباً متكرّراً وهي تلزم لسد تكاليف الخبرة الاستشارية فيما يتعلق بمجالات عمل قسم دعم العمليات الخارجية، ولا سيما خدمات الدعم في مجال المعلومات التي يقدِّمها الغير فيما يتعلق بالمشتبه بهم الطلقاء، واستمرار الحاجة إلى الاستعانة بشبكة الطيران العالمية لبرنامج الأغذية العالمي من أجل تناوب الموظفين وانتقالهم المتصل بمقتضيات العمل.

614. ولا تُطلب فيما يخص عام 2021 أية موارد لقسم المجني عليهم والشهود في بند الخدمات التعاقدية. فجميع الموارد اللازمة المرتبطة بمثول الشهود في قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم (Yekatom) وانْغَيسونا (Ngaïssona)* تُطلب في إطار المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات.

التدريب *93.0 ألف يورو*

615. ينطوي المقدار المطلوب في بند التدريب على انخفاض مقداره 89.3 ألف يورو (49.0 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. ويعزى هذا الانخفاض رئيسياً إلى تطبيق تخفيضٍ نسبته 15 في المئة في جميع وحدات قلم المحكمة وتدابير تخفيض التكاليف في ضوء الأولويات القضائية المركّز فيها على الأنشطة الرئيسية الواجب الاضطلاع بها في إطار ولاية شعبة العمليات الخارجية. وقد أولت الشعبة الأولوية فيما يخص عام 2021 بصورة رئيسية للتدريب الإلزامي (المتعلق بالتراخيص) اللازم لاستدامة قدرة الشعبة على النهوض بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها. وسيُخطَّط لإجراء تدريبٍ أساسيٍ آخر في عام 2022.

616. إن المقدار المطلوب للمكاتب القُطرية يلزم لتيسير التدريب الإلزامي اللازم لاستدامة القدرة في مجال الأمن، وتوفير تدريبٍ غير إلزامي على شكل دوراتٍ بالإنكليزية تُجرى على الإنترنت لكنها مهمةٌ أهميةً أساسية لإجراء عمليات المحكمة، وتدريب الموظفين المعنيين بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم على توطيد الصلح.

617. ويلزم مبادرات أخرى للتدريب التخصصي للعاملين في قسم دعم العمليات الخارجية وقسم الإعلام والتوعية في المقر في مجال التواصل ومجال التعاضد القضائي ومجال تدبر الأزمات ومجال التحليل لكي يتاح للموظفين استدامة المستوى اللازم من الخبرة من أجل أداء مهامهم على النحو الأمثل. وتُطلب الموارد من أجل أمور منها مثلاً تحليل ومتابعة ما ينشر في وسائط التواصل الاجتماعي بغية تقييم أثر المنتجات الخاصة بهذه الوسائط، وزيادة فعاليتها والتحسين الأمثل للتواصل مع مختلف مجموعات الجمهور المستهدَفة. ويضاف إلى ذلك أنه تظل تلزم موارد للتدريب على نحوٍ يتوافق مع المهام والمسؤوليات المنوطة بقسم دعم العمليات الخارجية في إطار ولايته، بما في ذلك موارد تُخصَّص للتدريب التخصصي للمحللين العاملين في وحدة التحليل القُطري، والتدريب الرامي إلى تحسين قدرة الشعبة على إجراء التحقيقات المالية، والتدريب على تدبُّر الأزمات، وتقييم المخاطر/التهديدات الأمنية، وسائر البرامج الخاصة بتصديق المهارات في المجال الأمني والتي تخص إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة على وجه التحديد.

618. ولا تُطلب موارد من أجل التدريب في قسم المجني عليهم والشهود لعام 2021. فبالنظر إلى أثر جائحة كوفيد-19، ولا سيما فيما يخص التدريب المهني على حماية الشهود في الميدان، يعتزم قسم المجني عليهم والشهود الاعتماد على موارد داخلية لتناقل المعارف إلى أقصى حدٍ ممكن، على نحوٍ يديره وينهض بأوده الموظف المعاون المعني بالتدريب على حماية الشهود الذي يضمه ملاك القسم.

النفقات التشغيلية العامة *2 378.3 ألف يورو*

619. تنطوي الميزانية المقترحة لسد النفقات التشغيلية العامة على انخفاض مقداره 672.9 ألف يورو (22.1 في المئة). وينطوي مقدار الموارد المطلوبة للمكاتب الخارجية (1 073.3 ألف يورو) على انخفاضٍ مقداره 283.4 ألف يورو (20.9 في المئة) وذلك على الرغم من تدابير تخفيف وطأة جائحة كوفيد-19 التي يجب إعمالها. إن الموارد المطلوبة تلزم رئيسياً لسد تكاليف تسيير المكاتب القُطرية، بما في ذلك إيجار محالها وتكاليف صيانتها، وتكاليف المرتفَقَات (الماء والكهرباء)، وغير ذلك من تكاليف التشغيل المتفرقة (مثل المصروفات النقدية الصغيرة، وتأمين المحال ومجموعة المَرْكَبات، وصيانة المَرْكَبات). ويعزى معظم التخفيض المقترح إلى التخفيض في تكاليف الصيانة بفضل اعتزام نقل المكتب القُطري القائم في كِنْشاسا إلى محال أصغر، وتقليص عدد مَرْكَبات المحكمة في كِنْشاسا، وتقليص المتطلبات المتعلقة بوقود المَرْكَبات وصيانتها فيما يخص المكتب القُطري القائم في كوت ديفوار المعزو إلى انخفاضٍ يُتوقع أن يشهده النشاط في كوت ديفوار، وتخفيض تكاليف صيانة محال المحكمة لدى "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" (MINUSMA) بحسب الحاجة، والتقليص الطفيف في تكاليف الصيانة اللازمة للمكتبَيْن القُطريَيْن القائمَيْن في أوغندا وجورجيا. وينطوي مقدار الموارد المطلوبة لمكتب الاتصال على زيادة مقدارها 3.0 آلاف يورو في إطار النفقات غير المتكرّرة تعزى إلى الارتفاع السنوي في مقدار الإيجار والتكاليف ذات الصلة عملاً بعقد الإيجار الخاص بمحال مكتب الاتصال.

620. وينطوي مقدار الموارد المقترح في إطار هذا البند لقسم الإعلام والتوعية (البالغ 26.0 ألف يورو) على انخفاض طفيف مقداره 3.0 آلاف يورو (10.3 في المئة)، وهو يلزم لصيانة معدات تحرير الأفلام والخواديم، ولسد تكاليف متكرّرة مثل إيجار العتاد لفعالية فتح المحكمة أبوابها للزوار في سياق اليوم الدولي المفتوح في لاهاي.

621. وينطوي المقدار المطلوب لقسم المجني عليهم والشهود في إطار هذا البند (البالغ 279.0 1 ألف يورو) على انخفاض مقداره 386.5 ألف يورو (23.2 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. إن الموارد المطلوبة ستُستخدم للنهوض بأود متطلباتٍ منها برامج النقل وإعادة التوطين في إطار برنامج الحماية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، ونُظُم التحرك الاستجابي الأولي، وتنظيم ملفات القضايا، والدعم النفسي الاجتماعي للشهود والمجني عليهم، ومثول الشهود والمجني عليهم أمام المحكمة. وقد خفّض قسم المجني عليهم والشهود ميزانية نفقاته التشغيلية العامة للسنة الثالثة على التوالي. ولا يقتصر ما أتاح التخفيض على انخفاض طلبات الإحالة من أجل الحماية الصادرة عن مكتب المدّعي العام بل يتعداه، بصورة رئيسية، إلى التدابير التي اتُّخذت في إطار الميزانية المقترحة لاعتماد نهج أكثر تقتيراً. فما سُجِّل من اتجاهٍ إلى التدني في معدل التنفيذ في الفترات السابقة (عدا عام 2019) يستتبع إمكان تقبل خطر مثل هذا التقليص، مع اعتزام استيعاب أود معظم الإحالات من أجل الدعم وتقليص المخصصات لنُظُم التحرك الاستجابي الأولي، ومع مراعاة تكاليف تنظيم ملفات القضايا والدعم المعيشي، ولا سيما فيما يخص الحالات التي تشهد نشاطاً أقل. إنه يُسعى بهذه الميزانية المقترحة، المعدة على أساس نهجٍ في الميزنة قائمٍ على الأنشطة، إلى تركيز الموارد على أهم المجالات المسببة للتكاليف، بحيث يتسنى تدبُّر أمر الأنشطة الأخرى بتخصيص الموارد لها تبعاً للأولويات في وقت التنفيذ.

622. ويُتوقع أن يبرّر هذا النهجَ مدى أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات التحقيق في سياق محدوديةٍ عدد إحالات مكتب المدّعي العام الأشخاص إلى قسم المجني عليهم والشهود طلباً لحمايتهم. ويتمثل الخطر المرتبط بهذا النهج في إمكان نقص الأموال إذا أُجريت جميع الأنشطة التي يخطط مكتب المدّعي العام لإجرائها، ما يزيد من الاحتياجات إلى الموارد ومن تكاليف تنظيم ملفات القضايا ويسبب المزيد من التأخير في إعادة توطين الأشخاص المعنيين إلى بلدان الوجهة النهائية. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تبعةٍ تتمثل في عدم قدرة قسم المجني عليهم والشهود على النهوض بأود بعض مقتضيات الإحالات والأنشطة القضائية في عام 2021 ولا سيما إذا كان معدل التنفيذ زائداً بالقياس إلى الافتراضات المتعلقة بالميزانية. وعندها سيواجه قسم المجني عليهم والشهود التحدي المتمثل في تدبُّر أمر عبء العمل الواقع على عاتقه بميزانيةٍ أقل مقداراً وفي ظروفٍ صعبة لا في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى فحسب بل أيضاً في دارفور بالسودان وبوروندي وليبيا، مع مواصلة العمل في جورجيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. إنّ قسم المجني عليهم والشهود سينسق مع مكتب المدّعي العام تنسيقاً وثيقاً فيما يخص احتياج هذا المكتب لدعم قسم المجني عليهم والشهود وسيثابر على إعلام مكتب المدّعي العام بالموارد المتوفرة لقسم المجني عليهم والشهود طيلة عام 2021 بحيث يتسنى لمكتب المدّعي العام أن يعدِّل من طلباته للخدمات وفقاً لذلك.

اللوازم والمواد *472.6 ألف يورو*

623. ينطوي مقدار الموارد المطلوب في هذا البند على انخفاض مقداره 43.2 ألف يورو (8.4 في المئة). وتحتاج المكاتب الخارجية إلى موارد (مقدارها 453.1 ألف يورو) لشراء مستهلكات دعماً للعمليات اليومية، بما في ذلك وقود المَرْكَبات ومولِّدات الكهرباء، واللوازم المكتبية، ومعدات تكنولوجيا المعلومات الصغيرة، ومكيّفات الهواء، وماء الشرب، والوجبات الخاصة بحالات الطوارئ. إنّ الزيادة المطلوبة ستُخصَّص رئيسياً للمكتبَيْن القُطريين القائمَيْن في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل شراء معداتٍ واقية من جائحة كوفيد-19 وللتمكن من النهوض بأود زيادةٍ في البعثات إلى بَنْغي ناجمة عن احتياجاتٍ كبيرة إلى الوقود ومواد التزليق. وثمة زيادة مطلوبة للمكتب القُطري القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى سببها زيادة عدد الموظفين العاملين في هذا البلد. ولئن كان عدد موظفي قلم المحكمة العاملين في الميدان لن يشهد زيادة فإن عدد الموظفين غير التابعين لقلم المحكمة العاملين في بَنْغي الذين ينهض بأودهم المكتب القُطري في جمهورية أفريقيا الوسطى سيزداد بنسبة تقارب 15 في المئة. إن الزيادة في عدد البعثات المجراة خارج بَنْغي والمتطلب الاشتغالي المرتبط بالأمن القاضي باستخدام

مَرْكَبات مصفَّحة من أجل مثل هذه البعثات كلما أمكن الأمر قد أفضيا إلى تكاليف كبيرة مرتبطة بالوقود ومواد التزليق (33 في المئة من المبلغ الإجمالي المقترح). وقد عُوّضت هذه الزيادة تعويضاً كاملاً بتخفيضٍ استُبينت إمكانية تحقيقه فيما يتعلق بالمكاتب القُطرية القائمة في مالي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا.

624. وينطوي المبلغ المطلوب لقسم الإعلام والتوعية (البالغ 9.5 آلاف يورو) على زيادة مقدارها 5.5 آلاف يورو (137.5 في المئة) تعزى إلى ترقية بعض البرمجيات الحاسوبية وتجديد الاشتراكات السنوية المتصلة بها. ولن تُطلب موارد لذلك من أجل قسم المجني عليهم والشهود لعام 2021. ويعتزم قسم المجني عليهم والشهود أن يستوعب ضمن نطاق الموارد الحالية، من خلال تدابير أخرى لتخفيض التكاليف، تكاليف الاشتراكات المتصلة بأدوات التحليل وتكاليف اللوازم الخاصة بقاعات انتظار الشهود المستخدمة في المقر خلال المحاكمة. ثم إن مقدار الموارد المطلوبة في قسم دعم العمليات الخارجية لعام 2021 ينطوي على انخفاضٍ مقداره 15.0 ألف يورو، يجسد كون الموارد الخاصة بتطبيقات برمجيات Analyst Notebook، والتشاور، والترخيص، والاستعمال، غدت تُستوعَب في قسم خدمات تدبُّر المعلومات في إطار الخدمات التعاقدية. وتظل تلزم موارد لسد تكاليف الاشتراكات في أدوات التحليل المتوفرة تجارياً التي تستخدم في شتى وحدات المحكمة.

الأثاث والعتاد *30.1 ألف يورو*

625. ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 24.0 ألف يورو (44.4 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. إن الموارد المطلوبة تلزم رئيسياً لسد تكاليف شراء أثاث وعتاد لمكان العمل في المكاتب القُطرية للنهوض بأود الأنشطة الجديدة أو لسد احتياجات الموظفين الجدد. وتلزم الموارد التي يطلبها قسم الإعلام والتوعية من أجل صيانة وشراء معدات تصوير فديوي وضوئي ضرورية لاستدامة فعالية العمليات، وسد تكاليف متكرِّرة لمعدات استنساخ وحدات الذاكرة من النوع USB.

الجدول 32: البرنامج 3800: ميزانية عام 2021 المقترحة

3800 شعبة العمليات الخارجية	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				596.6 10 ت	121.4	1.1	718.0 10 ت
الموظفون من فئة الخدمات العامة				308.7 4 ت	(344.3)	(8.0)	964.4 3 ت
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*269.3 15 ت*	*-*	*269.3 15 ت*	*905.3 14 ت*	*(222.9)*	*(1.5)*	*682.4 14 ت*
المساعدة المؤقتة العامة	817.0 1 ت	43.2	860.3 1 ت	598.6 1 ت	(152.2)	(9.5)	446.4 1 ت
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	8.7 ت	-	8.7 ت	-	84.8	-	84.8 ت
العمل الإضافي	7.9 ت	-	7.9 ت	-	-	-	- ت
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*833.6 1 ت*	*43.2*	*876.9 1 ت*	*598.6 1 ت*	*(67.4)*	*(4.2)*	*531.2 1 ت*
السفر	067.9 1 ت	134.9	202.8 1 ت	491.5 1 ت	(603.1)	(40.4)	888.4 ت
الضيافة	- ت	-	- ت	- ت	-	-	- ت
الخدمات التعاقدية	971.5 ت	197.5	168.9 1 ت	158.3 1 ت	(32.0)	(2.8)	126.3 1 ت
التدريب	118.1 ت	-	118.1 ت	182.3 ت	(89.3)	(49.0)	93.0 ت
الخبراء الاستشاريون	23.3 ت	-	23.3 ت	-	5.5	-	5.5 ت
النفقات التشغيلية العامة	278.8 2 ت	111.8	390.6 2 ت	051.2 3 ت	(672.9)	(22.1)	378.3 2 ت
اللوازم والمواد	339.4 ت	4.0	343.4 ت	515.8 ت	(43.2)	(8.4)	472.6 ت
الأثاث والعتاد	74.5 ت	-	74.5 ت	54.1 ت	(24.0)	(44.4)	30.1 ت
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*873.6 4 ت*	*448.2*	*321.8 5 ت*	*453.2 6 ت*	*(1 459.0)*	*(22.6)*	*994.2 4 ت*
المجموع	**976.5 21 ت**	**491.4**	**467.9 22 ت**	**957.1 22 ت**	**(1 749.3)**	**(7.6)**	**207.8 21 ت**

الجدول 33: البرنامج 3800: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

3800	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	مجموع موظفي *الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	مجموع موظفي *فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	1	8	9	34	40	-	*92*	4	98	*102*	**194**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	(1)	-	-	*(1)*	-	-	-	**(1)**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**1**	**8**	**9**	**33**	**40**	**-**	***91***	**4**	**98**	***102***	**193**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	2.00	7.00	-	*9.00*	-	23.00	*23.00*	**32.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	2.00	7.00	-	*9.00*	-	21.00	*21.00*	**30.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.92	*0.92*	**0.92**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2.00**	**7.00**	**-**	***9.00***	**-**	**21.92**	***21.92***	**30.92**

دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

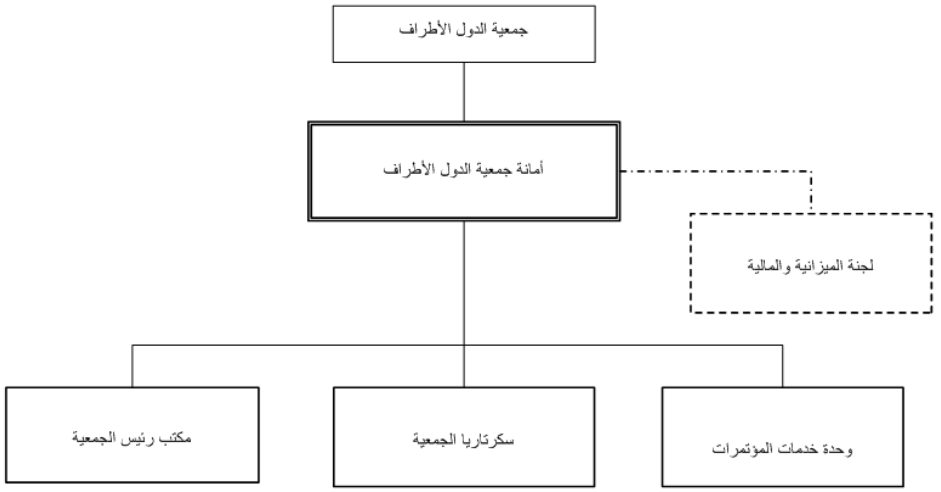

المقدِّمة

626. تقدم أمانة جمعية الدول الأطراف ("أمانة الجمعية") إلى جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") ومكتبها وهيئاتها الفرعية مساعدة إدارية وتقنية في اضطلاعها بمهامها بموجب نظام روما الأساسي[58]. ومن المهام التي تضطلع بها أمانة الجمعية في مجال خدمات المؤتمرات تخطيطُ وإعدادُ وتنسيقُ اجتماعات الجمعية وهيئاتها الفرعية، واستلامُ وثائقهما وتقاريرهما وقراراتهما، وترجمةُ هذه المواد واستنساخُها وتوزيعُها. كما تقدِّم أمانة الجمعية خدمات فنية للجمعية وهيئاتها الفرعية. ومن المهام التي تضطلع بها في مجال الخدمات الفنية تقديمُ الخدمات القانونية وخدماتِ السكرتاريا الفنية، مثل توفير الوثائق والتقارير والملخَّصات التحليلية، وإسداءِ المشورة على الصعيد الداخلي فيما يتعلق بالمسائل القانونية والتخصصية المتصلة بعمل الجمعية.

627. ويشتمل هذا البرنامج الرئيسي (أمانة جمعية الدول الأطراف) على أربعة برامج دائمة[59]: البرنامج 4100 (وحدة خدمات المؤتمرات)، والبرنامج 4200 (سكرتاريا الجمعية)، والبرنامج 4400 (مكتب رئيس الجمعية)، والبرنامج 4500 (لجنة الميزانية والمالية).

موارد الميزانية 2 837.0 ألف يورو

628. ينطوي المبلغ المطلوب لعام 2021 على انخفاض صافٍ مقداره 479.7 ألف يورو (14.5 في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام 2020 المعتمدة.

629. إن هذا الانخفاض في مقدار الموارد المطلوبة يعزى رئيسياً إلى عدد من التكاليف غير المتكرِّرة المهيأ لسدها في إطار ميزانية عام 2020، منها التكاليف المرتبطة بلجنة انتخاب المدّعي العام وبالمراجعة التي يجريها خبراء مستقلون، التي سُدَّت استثنائياً بالفائض النقدي لعام 2017. وإضافةً إلى ذلك حُقِّقت بعض الوفورات من خلال تشكيلة من التدابير، مثل إجراء تعديلات جديدة على الموارد من الموظفين بغية

[58] من هذه الهيئات مكتب جمعية الدول الأطراف، وفريقاه العاملان (القائمان في نيويورك ولاهاي)، واللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة المراجعة. إن مقر أمانة الجمعية قائم في لاهاي لكنها تقدِّم الخدمات الفنية إلى هيئة رئاسة الجمعية ومكتبها وفريقه العامل القائم في نيويورك، من خلال إعداد وثائق ما قبل الدورات ووثائق ما بعد الدورات.

[59] أُوقف البرنامج 4600 (الهيئات المنبثقة عن الجمعية لعام 2020) ولا يورَد الجدولان 44 و45 في الوثيقة الحالية إلا لأغراض الشفافية.

سد الاحتياجات الفعلية للأمانة على نحو تتوخى به المرونة المقترنة بمراعاة اعتبارات النجاعة ومفاعيل العمل التآزري.

630. ويُعزى التغير في المخصَّصات في بند الخدمات التعاقدية إلى عقد الدورة العشرين للجمعية في لاهاي. ولا يشمل المبلغ المطلوب في بند الخدمات التعاقدية تكاليف استئجار قاعات الاجتماع ومؤنة دورة الجمعية في عام 2021 لأن الدولة المضيفة ستتحمل هذه التكاليف وفقاً لرسالتها المؤرخة بـ23 نيسان/أبريل 2019[60].

631. طُلِب لعام 2020 مبلغ إجمالي مقداره 146.1 ألف يورو لسد تكاليف غير متكرِّرة في بند السفر لكنه لن يُطلَب فيما يخص عام 2021 لأن الدورة السنوية للجمعية لعام 2021 ستُعقد في لاهاي لا في نيويورك.

الموارد من الموظفين **1 911.2 ألف يورو**

632. يتألف ملاك العاملين في أمانة الجمعية من عشر وظائف ثابتة (خمس وظائف من الفئة الفنية وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة) وسبع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة من الفئة الفنية (4.75 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ونظراً إلى أن دورة الجمعية لعام 2021 ستُعقد في لاهاي فإنه يُطلب في هذه الميزانية المقترحة عددٌ من الموظفين بعقودٍ قصيرة المدة في إطار المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات. وفي بعض الحالات يتيح مزيدٌ من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وتحسينٌ لطرائق العمل النهوضَ بعبء العمل بالموارد الحالية.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *1 217.4 ألف يورو*

633. ينطوي المقدار المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها 186.9 ألف يورو (18.1 في المئة) تُعزى إلى تعديلات ناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد، وتطبيق معدَّل لشغور الوظائف مقداره صفر في المئة تماشياً مع برامج رئيسية صغيرة أخرى[61]. ويتألف ملاك العاملين في أمانة الجمعية حالياً من مديرها (من الرتبة مد-1)، والأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية (من الرتبة ف-5)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-4)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-3)، ومساعد خاص للمدير (من الرتبة ف-2)، ومساعد إداري رئيسي (من الرتبة خ ع-رر)، وموظف معني بالوثائق/المحفوظات (من الرتبة خ ع-رر)، ومساعد معني بالاجتماعات والشؤون الإدارية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدَيْن إداريين (من الرتبة خ ع-رأ). وفيما عدا الاستثناءات المذكورة في الفقرة التالية، يؤدي جميع العاملين في أمانة الجمعية مهامهم تحت إشراف مديرها. ويقدِّم العاملون فيها إلى الجمعية وإلى هيئاتها الفرعية خدمات فنية (يقدمها الموظفون القانونيون) وخدمات تقنية (يقدمها الموظفون المعنيون بدعم الائتمار وبالشؤون الإدارية).

634. ويشار فيما يخص التراتب الإداري إلى أن المساعد الخاص لرئيس الجمعية (وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة) يرفع تقاريره إلى الرئيس مباشرة. أما الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية فيرفع تقاريره إلى رئيس هذه اللجنة مباشرة. إنه، إضافةً إلى المهام المحدَّدة الطابع التي يضطلع بها بصفته الأمين التنفيذي، يواصل الاضطلاع بمهام عامة ضمن الأمانة جمعاء، وخصوصاً فيما يخص تمويلَ البرنامج الرئيسي الرابع وتسييرَ شؤونه. وبناءً على توصية من لجنة الميزانية والمالية وافقت الجمعية في عام 2015 على تعيينه أميناً للجنة المراجعة إضافةً إلى المهام الآنفة الذكر

---

[60] في رسالة مؤرخة بـ 23 نيسان/أبريل 2019، أعلمت الدولة المضيفة المحكمة بأن حكومة هولندا وبلدية لاهاي، بالتعاون المشترك مع مركز مؤتمرات المحفل العالمي (World Forum Convention Center)، قررتا مواصلة تقديم الدعم المخصَّص لتنظيم دورات جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في لاهاي في الفترة الممتدة من عام 2019 حتى عام 2021.

[61] في السنوات السابقة طُبِّق على جميع البرامج معدَّل لشغور الوظائف مقداره 10 في المئة. بيد أنه، اعتباراً من عام 2021، سيُطبَّق على البرامج الرئيسية الأصغر معدَّل لشغور الوظائف مقداره صفر في المئة.

التي يتولاها[62]. ويقدِّم الموظفان المعنيان بالشؤون الإدارية (انظر أدناه) والمساعد الإداري الرئيسي المساعدة إلى الأمين التنفيذي في عمله من أجل هاتين اللجنتين، كما يقدِّمها إليه بالقدر اللازم باقي العاملين في الأمانة.

المساعدة المؤقتة العامة *529.8 ألف يورو*

635. ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 47.7 ألف يورو (9.9 في المئة). ويضم ملاك العاملين في الأمانة حالياً أربع وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بدوام كامل، والعديد من الوظائف التي تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لأجل قصير بغية تقديم الخدمات إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية (529.8 ألف يورو). وتُعزى الزيادة المعنية إلى أثر التعديلات الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد.

636. *موظف قانوني رئيسي (من الرتبة ف-5) لمدة 0.5 شهر (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يقوم الموظف القانوني الرئيسي (من الرتبة ف-5)، خلال عدد محدود من الأيام، بتقديم الخدمات الفنية إلى الجمعية وفريقيها العاملين (إعداد وثائق ما قبل الدورة، ووثائق الدورة، ومشاريع التقارير). إن عمل هذا الموظف الإضافي يرفد عمل الموظفَيْن القانونيَيْن اللذين يضمهما ملاك الأمانة الأساسي.

637. *موظف قانوني (من الرتبة ف-4) لمدة 0.5 شهر (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يقوم الموظف القانوني (من الرتبة ف-4)، خلال عدد محدود من الأيام، بتقديم الخدمات الفنية إلى الجمعية وفريقيها العاملين (إعداد وثائق ما قبل الدورة، ووثائق الدورة، ومشاريع التقارير). إن عمل هذا الموظف الإضافي يرفد عمل الموظفَيْن القانونيَيْن اللذين يضمهما ملاك الأمانة الأساسي.

638. *موظف معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمينَ التنفيذي للجنة الميزانية والمالية في التحضير لدورتيها، وفي متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدِّمها والشؤون ذات الصلة، بما في ذلك التحضير لدورات لجنة المراجعة. كما إن وجود هذه الوظيفة يهيئ للأمين التنفيذي فرصة الاهتمام بالمزيد من اجتماعات فريق لاهاي العامل وإبلاغ لجنة الميزانية والمالية عن المسائل الرئيسية المتصلة بشؤون الميزانية والشؤون المالية والشؤون الإدارية.

639. *موظف معني بالشؤون الإدارية (من الرتبة ف-3) لمدة شهر واحد (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمينَ التنفيذي للجنة الميزانية والمالية في كتابة المحاضر وإعداد التقارير بشأن دورتَي لجنة الميزانية والمالية ودورتَي لجنة المراجعة.

640. *موظف قانوني (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يساعد شاغل هذه الوظيفة الأمانة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتصلة بشؤون الميزانية والشؤون المالية والشؤون الإدارية، ويساعد الميسِّرَ المعنيَّ بالميزانية البرنامجية المقترحة. وإضافةً إلى ذلك يسهم شاغل هذه الوظيفة أيضاً في النهوض بأود مهام أخرى منوطةٍ بالجمعية في إطار ولايتها.

641. *مساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يعمل شاغل هذه الوظيفة في نيويورك، فيساند الرئيسَ خلال زياراته لها التي تُتناول في سياقها الشؤون المتصلة بالأمم المتحدة والمتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية. إنه يقدِّم دعماً فنياً وتقنياً إلى الرئيس فيما يتعلق بإعداد بياناته، ومراسلاته، وتنسيقه مع أصحاب الشأن الرئيسيين. ويساعد هذا الموظفُ أيضاً في إعداد البلاغات الرسمية، والاهتمام بالاجتماعات المعنية بالمسائل المتصلة بالجمعية في مقر الأمم المتحدة (مثل تدوين الملاحظات)، والتواصل المستمر مع الدول المتمتعة بصفة المراقب

(62) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، 18-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015* (ICC-ASP/14/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-3، الفقرة 145.

للترويج لعالمية نظام روما الأساسي. كما يقدِّم هذا الموظف خدمات فنية إلى المكتب وإلى فريق نيويورك العامل، وإلى دورات الجمعية، وذلك بتوجيه من أمانة الجمعية. أما تقديم الخدمات التقنية فسيواصِل توليَّه مكتبُ الاتصال التابع للمحكمة القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك[63].

642. *مساعد خاص للمدير (من الرتبة ف-1) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يساعد شاغل هذه الوظيفة مدير *أمانة الجمعية* في شؤون منها التحضير الإمدادي لدورة الجمعية، ومشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية[64]، والأمور المتعلقة بوسائل الإعلام، وتنظيم الفعاليات الجانبية. كما يقدِّم هذا الموظف المساعدة باضطلاعه بأنشطة أخرى على صعيد الدعم الإمدادي طيلة السنة، وينظِّم لقاءات المدير مع مسؤولي المحكمة وممثلي الدول الأطراف.

643. *مساعدون معنيون بالتسجيل لمدة 4.5 أشهر (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*.تحتاج الأمانة إلى مساعدين معنيين بالتسجيل خلال الفترة الممتدة طيلة الأشهر السابقة للدورة السنوية للجمعية والمنتهية عند انتهاء هذه الدورة. إن المساعدين المعنيين بالتسجيل يساعدون المدير فيما يتعلق بكل الجوانب الإمدادية لجلسات الجمعية، بما في ذلك تسجيلُ الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية قبل انعقاد الدورة السنوية للجمعية وخلاله، وإصدارُ شارات النفوذ للمشاركين في الدورة السنوية، والمساعدةُ في إعداد ومسك قائمة المشاركين في الدورة السنوية، وإعدادُ الوثائق وتوزيعها، وتحديدُ المتطلبات من الأحياز والاحتياجات إلى المعدات من أجل الاجتماعات، وسائرُ أعمال التحضير الإمدادي من أجل دورة الجمعية.

644. *مساعدون إداريون لمدة شهر واحد (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*[65]. تحتاج الأمانة إلى مساعدين إداريين خلال الفترة الممتدة طيلة الأشهر السابقة للدورة السنوية للجمعية والمنتهية عند انتهاء هذه الدورة. إنهم يساعدون المدير في أعمال التحضير الإمدادي لدورة الجمعية.

645. *مساعد معني بالوثائق لمدة 0.5 شهر (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*[65]. تحتاج الأمانة إلى مساعد معني بالوثائق خلال شهر انعقاد الدورة السنوية للجمعية. إنه يساعد المدير في إعداد الوثائق من أجل دورة الجمعية.

646. *مساعد معني بالخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة شهر واحد (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*[66]. يسهر المساعد المعني بالخدمات على توفير الخدمات للدورة السنوية للجمعية على نحو سليم فيما يتعلق بعتاد وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات في المحكمة، التي يجب تركيبها في مكان انعقاد الدورة؛ مع العلم أيضاً بوجوب توفُّر عدد كافٍ من الموظفين الجاهزين للاستدعاء لتذليل كل مشكلة قد تطرأ.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات *150.0 ألف يورو*

647. ينطوي المبلغ المقترح على زيادة مقدارها 55.8 ألف يورو (59.2 في المئة) لأن دورة الجمعية ستُعقد في لاهاي حيث سيتعين أن تستأجر الأمانة خدمات التراجمة

(63) سيتولى رئيس جديد للجمعية مهام هذا المنصب عند انتهاء الدورة التاسعة عشرة للجمعية المتوقَّع أن تنعقد من 7 حتى 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، إذ سيُنتخب مكتب جديد للجمعية للفترة الممتدة من عام 2020 حتى عام 2023.

(64) في عام 2019 طلب أكثر من 900 ممثِّل للمنظمات غير الحكومية اعتماداً لحضور الدورة السنوية للجمعية. وفيما يخص دورات الجمعية التي تُعقد في لاهاي، يتعيَّن على الأمانة أن تعد جميع الشارات اللازمة للنفوذ إلى مركز المؤتمرات.

(65) يلزم هذا الدعم عندما تُعقد دورة الجمعية السنوية في لاهاي ولا يلزم عندما تُعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

(66) يلزم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات لكل دورة سنوية للجمعية تُعقد في لاهاي. فلا يُطلب هذا الدعم فيما يخص السنوات المقرَّر عقد دورة الجمعية خلالها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

الشفويين؛ كما يُحتاج إلى بعض المساعدين المؤقتين لدعم أعمال التحضير لدورة الجمعية والنهوض بأودها. ويشمل المبلغ المقترح تكاليف الترجمة الشفوية لجلسات الجمعية واجتماعات مكتبها وهيئاتها الفرعية. وينجم معظم الزيادة عن كون تكاليف الترجمة الشفوية للجمعية، خلافاً لما كانت عليه الحال في السنة السابقة، لن تُدرَج ضمن تكاليف الخدمات التعاقدية بمثابة جزءٍ من التكاليف التي تُتكبَّد مع الأمانة العامة للأمم المتحدة. وستسعى الأمانة إلى الحد من التبعات المالية للترجمة الشفوية بالتنسيق مع قلم المحكمة بغية الاستعانة بالتراجمة الداخليين في لاهاي كلما أمكن ذلك.

العمل الإضافي *14.0 ألف يورو*

648. لا يطرأ على المبلغ المقترح أي تغيير. ويُدفع تعويض عن العمل الإضافي للموظفين من فئة الخدمات العامة الذين يُطلب منهم تقديم المساعدة المذكورة أعلاه ويتوجب عليهم بالضرورة أن يعملوا، خلال دورة الجمعية ودورات اللجان وفيما يتعلق بهذه الدورات، لمدةٍ تُجاوز ساعات العمل المعتادة، وقد تمتد لتشمل عطل نهاية الأسبوع[67].

الموارد غير المتصلة بالعاملين **925.8 ألف يورو**

649. ينطوي المبلغ المقترح على انخفاضٍ مقداره 770.1 ألف يورو (45.4 في المئة)، يُعزى معظمه إلى عدم تكرُّر لزوم الموارد التي أُقرّت فيما يخص عام 2020 من أجل مراجعة عمل المحكمة التي يجريها خبراء مستقلون ومن أجل عمل اللجنة المعنية بانتخاب المدّعي العام ومن أجل سفر تسعة من أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بترشيح قضاة المحكمة إلى لاهاي. وتلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والعتاد.

السفر *377.2 ألف يورو*

650. ينطوي المبلغ المقترح في بند السفر على انخفاض مقداره 371.0 ألف يورو (49.6 في المئة) يُعزى إلى عدم تكرُّر أسفار هُيِّئ لسد تكاليف القيام بها في عام 2020 (سفر تسعة أعضاء من اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة إلى لاهاي، وسفر موظفي الأمانة إلى نيويورك لتقديم الخدمات للدورة التاسعة عشرة للجمعية[68]، وسفر تسعة خبراء مستقلين وعشرة أعضاء اللجنة المعنية بانتخاب المدّعي العام وفريق الخبراء الذين يساعدونها إلى لاهاي). إن ميزانية السفر تُهيئ لسد تكاليف أسفار أعضاء لجنة الميزانية والمالية للمشاركة في دوراتها، وأسفار رئيس هذه اللجنة للمشاركة في جلسات مع فريق نيويورك العامل وفريق لاهاي العامل ومسؤولي المحكمة، والأسفار التي يقوم بها بضعة من أعضاء هذه اللجنة لزيارة المكاتب القُطرية. كما تُسَد بالمخصَّصات في إطار هذا البند من بنود الميزانية تكاليف سفر أعضاء مكتب رئيس الجمعية، بما في ذلك زيارات مقر المحكمة في لاهاي وزيارات نيويورك[69]. وتُسَدّ بميزانية السفر أيضاً تكاليف سفر خمسة من أعضاء لجنة المراجعة إلى لاهاي.

---

(67) خلافاً لدورات الجمعية التي تُعقد في لاهاي، لا تشتمل الدورات التي تُعقد في مقر الأمم المتحدة على جلسات في أيام السبت.

(68) في السنوات الأخيرة، عقدت الجمعية دوراتها السنوية كما يلي: دورتان في لاهاي، تلتهما دورة واحدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. إن انعقاد الجمعية في نيويورك يستتبع انخفاضاً في بعض بنود الميزانية (مثل بند الخدمات التعاقدية) لكنه يستتبع زيادة في تكاليف **السفر**.

(69) إن مدة ولاية الرئيس الحالي للجمعية، السيد أو-غون كوون، البالغة ثلاث سنوات، ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر 2020، عند اختتام أعمال الدورة التاسعة عشرة للجمعية. ولن يُعرف مكان الرئيس الجديد إلا بعد تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة.

الضيافة *7.0 آلاف يورو*

651. لا تغيُّر في المقدار المطلوب من أجل الضيافة. إن المخصَّصات للضيافة تُستخدم رئيسياً من أجل دورتَي لجنة الميزانية والمالية ودورتَي لجنة المراجعة.

الخدمات التعاقدية *503.3 آلاف يورو*

652. ينطوي المبلغ المقترح على انخفاضٍ مقداره 111.9 ألف يورو (18.2 في المئة)، يُعزى معظمه إلى عدم تكرُّر متطلبات تخص عام 2020 متعلقة بتكاليف طارئة ومتفرقة مرتبطة بالخبراء المستقلين وبتكاليف عقد الدورة التاسعة عشرة للجمعية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتُسَد بالباقي تكاليف عقد الدورة العشرين للجمعية في مركز مؤتمرات المحفل العالمي في لاهاي، ومنها تكاليف خدمات متفرقة ومرافق في مكان انعقاد الجمعية، وإصدار الشارات، واستئجار المزيد من العاملين المعنيين بالأمن، وأعمال الطباعة، والمعدات، وما يُعهد به إلى جهات خارجية من خدمات الترجمة والطباعة الخارجية.

التدريب *7.4 آلاف يورو*

653. لا تغيُّر في المقدار المطلوب من أجل التدريب. وتُستخدم المخصَّصات للتدريب بغية استدامة مواكبة الموظفين للمستجدات في مجالات عملهم المحدَّدة.

النفقات التشغيلية العامة *17.4 ألف يورو*

654. ينطوي المبلغ المقترح في بند النفقات التشغيلية العامة على انخفاضٍ مقداره 5.0 آلاف يورو (22.3 في المئة) يُعزى إلى تقليصٍ في طبع الوثائق تماشياً مع النهج القائم على "التقليل من استخدام الورق". وتُسد بالمخصَّصات في إطار هذا البند المصروفات على إرسال بعض الوثائق والمطبوعات (إلى الدول الأطراف وإلى أعضاء لجنة الميزانية والمالية وإلى أعضاء لجنة المراجعة)، وإرسال معلومات متعلقة بحلقات التدارس الرامية إلى النهوض بعالمية نظام روما الأساسي في بعض المناسبات. إن هذه المواد تُرْسَل بالبريد العادي أو بالبريد المسجَّل أو بالبريد الخاص.

اللوازم والمواد *8.5 آلاف يورو*

655. ينطوي المبلغ المطلوب في بند اللوازم والمواد على انخفاضٍ مقداره 6.2 آلاف يورو (42.2 في المئة) لأن المصروفات التي تُكُبِّدت فعلاً في إطار هذا البند في عام 2019 كانت أقل من المقدار المرتقب. وتُسد بالمخصَّصات في إطار هذا البند تكاليف اللوازم المكتبية، بما فيها لوازم الكتابة التي يستخدمها موظفو الأمانة (ومنها القرطاس، وخراطيش الحبر، وأقلام الحبر، ودفاتر المذكرات، والأضابير)، ولوازم الكتابة لدورتَي لجنة الميزانية والمالية، ودورتَي لجنة المراجعة، والدورة السنوية للجمعية، والاجتماعات العادية لفريق لاهاي العامل.

الأثاث والعتاد *5.0 آلاف يورو*

656. لا تغيُّر في مقدار المخصَّصات المقترح لسد تكاليف الأثاث والعتاد. وتواصل الأمانة النهوض بالنجاعة من خلال تحقيق وفورات في تكاليف طبع النسخ الورقية من الوثائق، ونقلها، وتخزينها، وتوزيعها. إن زيادة اتّباع النهج القائم على "التقليل من استخدام الورق" والاستعانة بالموقع الشبكي للجمعية وشبكات الترابط الخارجي يمكن أن يتيحا المزيد من تقليص الحاجة إلى المواد المطبوعة في الأجل المتوسط.

الجدول 34: البرنامج الرئيسي الرابع: ميزانية عام 2021 المقترحة

البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				658.4	141.9	21.6	800.3
الموظفون من فئة الخدمات العامة				372.1	45.0	12.1	417.1
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*237.8 1*	-	*237.8 1*	*030.5 1*	*186.9*	*18.1*	*217.4 1*
المساعدة المؤقتة العامة	609.2	-	609.2	482.1	47.7	9.9	529.8
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	149.3	-	149.3	94.2	55.8	59.2	150.0
العمل الإضافي	21.7	-	21.7	14.0	-	-	14.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*780.2*	-	*780.2*	*590.3*	*103.5*	*17.5*	*693.8*
السفر	320.0	-	320.0	748.2	(371.0)	(49.6)	377.2
الضيافة	5.8	-	5.8	7.0	-	-	7.0
الخدمات التعاقدية	447.8	-	447.8	615.2	(111.9)	(18.2)	503.3
التدريب	3.3	-	3.3	7.4	-	-	7.4
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	276.0	(276.0)	(100.0)	-
النفقات التشغيلية العامة	5.2	-	5.2	22.4	(5.0)	(22.3)	17.4
اللوازم والمواد	2.8	-	2.8	14.7	(6.2)	(42.2)	8.5
الأثاث والعتاد	-	-	-	5.0	-	-	5.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*784.9*	-	*784.9*	*695.9 1*	*(770.1)*	*(45.4)*	*925.8*
المجموع	**803.0 2**	-	**803.0 2**	**316.7 3**	**(479.7)**	**(14.5)**	**837.0 2**

الجدول 35: البرنامج الرئيسي الرابع: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

البرنامج الرئيسي الرابع	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	مجموع موظفي *الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	مجموع موظفي *فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	1	1	1	1	1	-	*5*	2	3	*5*	**10**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**-**	***5***	**2**	**3**	***5***	**10**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	**0.05**	**0.05**	**2.08**	**1.00**	**1.00**	***4.18***	-	-	-	**4.18**
المستمرة	-	-	-	-	**0.04**	**0.04**	**2.08**	**1.00**	**1.00**	***4.17***	-	**0.58**	***0.58***	**4.75**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.04**	**0.04**	**2.08**	**1.00**	**1.00**	***4.17***	**-**	**0.58**	***0.58***	**4.75**

الجدول 36: البرنامج 4100: ميزانية عام 2021 المقترحة

4100 وحدة خدمات المؤتمرات	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات) المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
الموظفون من الفئة الفنية				-	-	-	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة				-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*(15.8)*	-	*(15.8)*	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	380.1	-	380.1	236.3	25.3	10.7	261.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	90.8	-	90.8	27.1	62.9	232.1	90.0
العمل الإضافي	8.3	-	8.3	9.0	-	-	9.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*479.2*	-	*479.2*	*272.4*	*88.2*	*32.4*	*360.6*
السفر	7.0	-	7.0	64.0	(64.0)	(100.0)	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	344.0	-	344.0	428.9	(75.9)	(17.7)	353.0
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	5.2	-	5.2	11.0	(5.0)	(45.5)	6.0
اللوازم والمواد	2.8	-	2.8	10.0	(5.0)	(50.0)	5.0
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*358.9*	-	*358.9*	*513.9*	*(149.9)*	*(29.2)*	*364.0*
المجموع	**822.3**	-	**822.3**	**786.3**	**(61.7)**	**(7.8)**	**724.6**

الجدول 37: البرنامج 4100: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

4100	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	0.05	0.05	1.00	-	1.00	*2.10*	-	-	-	**2.10**
المستمرة	-	-	-	-	0.04	0.04	1.00	-	1.00	*2.08*	-	0.58	*0.58*	**2.67**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.04**	**0.04**	**1.00**	**-**	**1.00**	***2.08***	**-**	**0.58**	***0.58***	**2.67**

657. لقد أُدرجت في إطار البرنامج 4100 (وحدة خدمات المؤتمرات) تكاليف الائتمار، التي تتألف من عناصر منها تكاليف دورة الجمعية، وتكاليف الاجتماعات العادية لمكتب الجمعية وفريقيه العاملين (فريق نيويورك العامل وفريق لاهاي العامل). وتشمل هذه التكاليف أيضاً تكاليف المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات وتكاليف السفر.

الجدول 38: البرنامج 4200: ميزانية عام 2021 المقترحة

4200 سكرتاريا الجمعية	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ	ت)	مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	ت)
الموظفون من الفئة الفنية				505.9	109.2	21.6	615.1
الموظفون من فئة الخدمات العامة				288.8	33.3	11.5	322.1
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*964.4*	-	*964.4*	*794.7*	*142.5*	*17.9*	*937.2*
المساعدة المؤقتة العامة	0.2	-	0.2	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	12.9	-	12.9	5.0	-	-	5.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*13.1*	-	*13.1*	*5.0*	-	-	*5.0*
السفر	47.6	-	47.6	102.1	(75.2)	(73.7)	26.9
الضيافة	-	-	-	1.0	-	-	1.0
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	2.9	0.3	10.3	3.2
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	4.7	(1.2)	(25.5)	3.5
الأثاث والعتاد	-	-	-	5.0	-	-	5.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*47.6*	-	*47.6*	*115.7*	*(76.1)*	*(65.8)*	*39.6*
المجموع	**025.1 1**	-	**025.1 1**	**915.4**	**66.4**	**7.3**	**981.8**

الجدول 39: البرنامج 4200: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

4200	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	1	-	1	1	1	-	*4*	1	3	4	**8**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام 2021	-	-	-	**1**	-	**1**	**1**	**1**	-	*4*	**1**	**3**	**4**	**8**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام 2021	-	-	-	-	-ز	-	-	-	-	-	-	-	-	-

658. لقد أدرجت في إطار البرنامج 4200 (سكرتاريا الجمعية) الموارد الخاصة بالسكرتاريا بما فيها الموارد المخصَّصة لسد التكاليف المتصلة بالخدمات والعمل

المؤدَّيَيْن من أجل مكتب الجمعية، وفريقيه العاملين (فريق نيويورك العامل وفريق لاهاي العامل).

الجدول 40: البرنامج 4400: ميزانية عام 2021 المقترحة

4400 مكتب رئيس الجمعية	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				-	-	-	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة				-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*(0.0)*	-	*(0.0)*	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	141.5	-	141.5	113.5	10.1	8.9	123.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*141.5*	-	*141.5*	*113.5*	*10.1*	*8.9*	*123.6*
السفر	51.0	-	51.0	115.7	(13.1)	(11.3)	102.6
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	12.0	(6.0)	(50.0)	6.0
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*51.0*	-	*51.0*	*127.7*	*(19.1)*	*(15.0)*	*108.6*
المجموع	**192.4**	-	**192.4**	**241.2**	**(9.0)**	**(3.7)**	**232.2**

الجدول 41: البرنامج 4400: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

4400	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	-	1.00	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	1.00	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	**1.00**	-	**1.00**	-	-	-	**1.00**

659- لقد أُدرجت في إطار البرنامج 4400 (مكتب رئيس الجمعية) التكاليف المباشرة المتصلة بمكتب رئيس الجمعية، مثل تكاليف سفر الرئيس إلى لاهاي ونيويورك وغيرهما، وتكاليف وظيفة المساعد الخاص للرئيس، وتكاليف الخدمات التعاقدية للنهوض بأود اللقاءات مع الدبلماسيين وكبار المسؤولين.

الجدول 42: البرنامج 4500: ميزانية عام 2021 المقترحة

4500 لجنة الميزانية والمالية	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				152.5	32.7	21.4	185.2
الموظفون من فئة الخدمات العامة				83.3	11.7	14.0	95.0
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*289.3*	-	*289.3*	*235.8*	*44.4*	*18.8*	*280.2*
المساعدة المؤقتة العامة	87.5	-	87.5	132.3	12.3	9.3	144.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	58.5	-	58.5	60.0	-	-	60.0
العمل الإضافي	0.5	-	0.5	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*146.5*	-	*146.5*	*192.3*	*12.3*	*6.4*	*204.6*
السفر	214.4	-	214.4	299.8	(52.1)	(17.4)	247.7
الضيافة	5.8	-	5.8	6.0	-	-	6.0
الخدمات التعاقدية	103.8	-	103.8	144.3	-	-	144.3
التدريب	3.3	-	3.3	4.5	(0.3)	(6.7)	4.2
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	11.4	-	-	11.4
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*327.3*	-	*327.3*	*466.0*	*(52.4)*	*(11.2)*	*413.6*
المجموع	**763.1**	-	**763.1**	**894.1**	**4.3**	**0.5**	**898.4**

الجدول 43: البرنامج 4500: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

4500	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	**1**	-	-	-	-	***1***	**1**	-	***1***	**2**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**1**	**-**	**-**	**-**	**-**	***1***	**1**	**-**	***1***	**2**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	1.08	-	-	*1.08*	-	-	-	**1.08**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	1.08	-	-	*1.08*	-	-	-	**1.08**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.08**	**-**	**-**	***1.08***	**-**	**-**	**-**	**1.08**

660- لقد أُدرجت في إطار البرنامج 4500 (لجنة الميزانية والمالية) التكاليف المباشرة المتصلة بلجنة الميزانية والمالية ولجنة المراجعة، مثل تكاليف الترجمة الشفوية، المحتسَبة في إطار بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات، وتكاليف الترجمة التحريرية، المحتسَبة في إطار بند الخدمات التعاقدية، وتكاليف أسفار أعضاء لجنة الميزانية والمالية وأعضاء لجنة المراجعة، وتكاليف وظيفة الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، وتكاليف وظيفة المساعد الإداري الرئيسي، وتكاليف اثني عشر شهراً من عمل الموظف المعني بالشؤون الإدارية في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وتكاليف شهر واحد من عمل الموظف المعني بالشؤون الإدارية في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وتكاليف الضيافة فيما يخص دورتَي لجنة الميزانية والمالية ودورتَي لجنة المراجعة، وتكاليف التدريب، وتكاليف الطباعة الخارجية للتوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية وعن لجنة المراجعة.

661- وبالنظر إلى أن لجنة المراجعة غدت مكلَّفة بتقديم توصيات إلى الجمعية بشأن تعيين المراجعين الخارجيين، على النحو المبين في النظام الأساسي للجنة المراجعة[70]، يشمل البرنامج 4500 أيضاً (في إطار بند الخدمات التعاقدية) الأتعاب المتقاضاة لقاء خدمات المراجعة الخارجية، وهي الأتعاب المتقاضاة لقاء مراجعةِ البيانات المالية للمحكمة ومراجعةِ بيانات الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ومراجعةٍ للأداء. وسيشمل البرنامج 4500 إجراء الشراء ذا الصلة بالمراجعين الخارجيين كما سيشمل المهمات المتصلة بموظفي التصديق، بينما ستتفاعل الجهات المراجَع لها (مثل المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم) مع المراجعين الخارجيين بشأن المسائل الفنية المتصلة بعمليات المراجعة المحدَّدة الطابع وبشأن الدعم الإمدادي خلال مهمات المراجعة.

[70] النظام الأساسي للجنة المراجعة، الفقرة 60. إنه متاح على الرابط التالي: https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP16/AC-Charter-ENG.pdf

الجدول 44: البرنامج 4600: ميزانية عام 2021 المقترحة

4600 الهيئات العاملة بتكليف من الجمعية لعام 2020	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				-	-	-	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة				-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	7.1	(7.1)	(100.0)	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	*7.1*	*(7.1)*	*(100.0)*	-
السفر	-	-	-	166.6	(166.6)	(100.0)	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	30.0	(30.0)	(100.0)	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	276.0	(276.0)	(100.0)	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	-	-	-	*472.6*	*(472.6)*	*(100.0)*	-
المجموع	-	-	-	**479.7**	**(479.7)**	**(100.0)**	-

الجدول 45: البرنامج 4600: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

4600	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – رأ	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستمرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

المقدِّمة

662- أنشئ هذا البرنامج الرئيسي لتوفير صيانة مقر المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي. وقد عُهِد إلى المقاول (شركة Heijmans) بصيانة مبنى المقر الوقائية والصيانة التصحيحية وببرنامج استبدال عناصر فيه تندرج في عداد رأس المال. وتبلغ مدة العقد المعني ثلاث سنوات تبدأ في عام 2019 مع جواز تمديدها حتى عشر سنوات.

موارد الميزانية **2 270.0 ألف يورو**

663- ضمَّنت المحكمة تقريرَها عن المستبدَلات المندرجة في عداد رأس المال، الذي قُدِّم إلى لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة والثلاثين، عرضاً مفصَّلاً عن خطة خمسية لاستبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال. بيد أن المبلغ المرتبط بهذه الخطة فيما يخص عام 2021 قُلِّص في هذه الميزانية البرنامجية المقترحة تفادياً لتخطي مقدار الموارد الذي أُقرَّ في إطار ميزانية عام 2020.

النفقات التشغيلية العامة *2 270.0 ألف يورو*

664- إن المقدار المقترح لعام 2021 يتألف من عنصرَيْن رئيسيَيْن: '1' المخصَّصات للصيانة الوقائية والتصحيحية (متطلب متكرّر) المُقدَّر أن تبلغ 1 891.0 ألف يورو؛ '2' العناصر المندرجة في عداد رأس المال المخطط لاستبدالها (متطلب متغير المقدار) بمبلغ مقداره 378.9 ألف يورو. إن الزيادة المتأتية عن تطبيق مؤشر الأسعار المقدَّر أن تبلغ نسبتها 2.5 في المئة لمراعاة التضخم في إطار عقد الصيانة الوقائية والتصحيحية ستُستوعب عن طريق تقليصٍ في المقدار المقترح للمستبدَلات المندرجة في عداد رأس المال.

665- وقد يترتب على المبلغ المخفَّض المقترح من أجل المستبدَلات المندرجة في عداد رأس المال أثرٌ وخيمٌ على قدرة المحكمة على صيانة مبانيها في لاهاي، سواءٌ من الناحية البنيوية أم من ناحية الاستعمال. لكن، توخياً للنجاعة في استعمال الموارد المحدودة جداً شديداً المتوفرة من أجل استبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال، لن تُستبدل إلا العناصر الأساسية التي يستلزمها الاستعمال اليومي للمبنى ولن يجري استبدالها إلا عندما تكون قد غدت عتيقةً وعاطلةً على نحوٍ لا رجعة عنه. إنّ المحكمة ستتخذ كل التدابير الممكنة لتخفيف الأخطار التي استُبينتْ في تقريرها الذي قُدِّم إلى لجنة الميزانية والمالية[71].

[71] الوثيقة CBF/34/10.

الجدول 46: البرنامج الرئيسي الخامس: ميزانية عام 2021 المقترحة

البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				-	-	-	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة				-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	800.0 1	-	800.0 1	270.0 2	-	-	270.0 2
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*800.0 1*	-	*800.0 1*	*270.0 2*	-	-	*270.0 2*
المجموع	**800.0 1**	-	**800.0 1**	**270.0 2**	-	-	**270.0 2**

واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

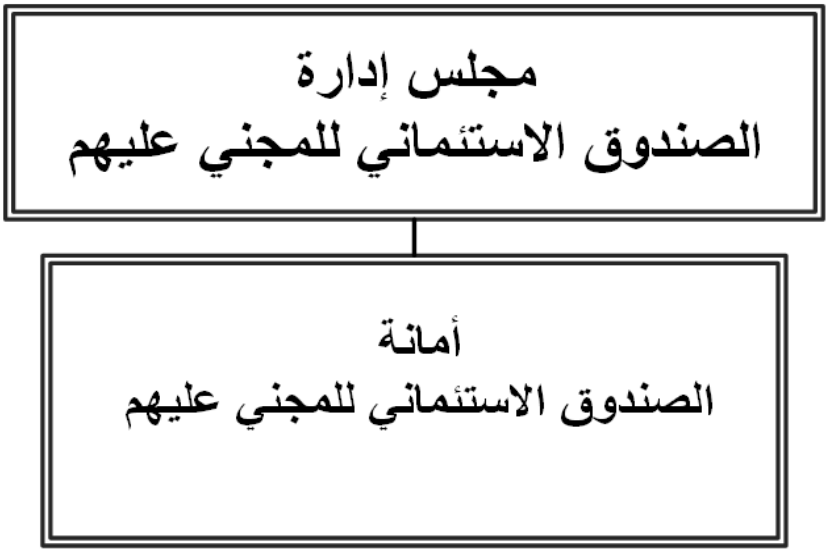

المقدِّمة

666- يعمل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لدى المحكمة الجنائية الدولية ("الصندوق الاستئماني") لرأب الأذى الناتج عن الجرائم التي تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") وذلك بالسهر على احترام حقوق المجني عليهم وأسرهم من خلال توفير تعويضات جبر الضرر وتقديم المساعدة. ويؤدّي الصندوق الاستئماني مهمتين: (1) تسيير شؤون جبر الأضرار الذي تأمر به المحكمة بحق الشخص المدان[72]، (2) تسخير موارد أخرى لصالح المجني عليهم وفقاً لأحكام المادة 79 من نظام روما الأساسي[73]. وتنصبّ الجهود المبذولة في إطار كلتا هاتين المهمتين على معالجة الأذى الذي لحق بالمجني عليهم في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان[74].

667- إن المهمتَيْن المنوطتَيْن بالصندوق الاستئماني للمجني عليهم في إطار ولايته المتمثلتَيْن في جبر الأضرار وتقديم المساعدة شهدتا المزيد من التنامي والاكتمال طيلة عام 2020، وستظلان تشهدانه في عام 2021. بيد أن مقدار ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة للبرنامج الرئيسي السادس يُبْقَى مساوياً لمقدار ميزانية عام 2020 المعتمدة.

668- وإلى جانب التحديات الاشتغالية المتعددة الوجوه المتأتية عن جائحة كوفيد-19، أوقعت هذه الجائحة على الجماعات الضعيفة الحال التي تعاني من الأذى والصدمات التي سببتها الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي أثراً أعظمَ دفع بالصندوق الاستئماني للمجني عليهم إلى تعزيز جهوده لتنفيذ تدابير لجبر أضرار المجني عليهم تكون ملائمة وتأتي في الوقت المناسب. وقد حقق الصندوق الاستئماني في عام 2020 تقدماً كبيراً بتوسيع نطاق عملياته واستهلاله الفعلي لأنشطة جديدة هامة. ويتركز العمل

---

(72) القاعدة 98(2) و(3) و(4) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

(73) القاعدة 98(5) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وللاستزادة من المعلومات عن الأساس القانوني للصندوق الاستئماني للمجني عليهم يرجى الرجوع إلى الموقع الشبكي https://www.trustfundforvictims.org/en/about/legal-basis

(74) كما يرد تعريفها في المواد 6 و7 و8 من نظام روما الأساسي.

اليومي للصندوق الاستئماني في لاهاي وفي الميدان على زيادة مفعوله الاشتغالي، وتعميق أثره فيما يخص المجني عليهم، وتحسين أدائه المؤسسي.

669- ويستلزم تحقيقُ غايات الصندوق الاستئماني الاستراتيجية على صعيد المفعولِ والأداءِ استمرارَ العناية، والاستثمار، والتحسين في القدرات المهنية وفي الإجراءات والمهارات المتصلة بتدبُّر السيرورات. إنه يستلزم أيضاً الاستثمار في العلاقات مع أصحاب الشأن الأساسيين الذين يمثلون الأساس الذي تقوم عليه نجاعة الصندوق الاستئماني وفعاليته. ويستتبع هذا المتطلبُ التجاوبَ مع أوامر المحكمة القاضية بجبر الأضرار، والتعاونَ مع قلم المحكمة، والقدرةَ على انتقاء شركاء الصندوق في التنفيذ العاملين في النطاق المحلي وعلى دعمهم وعلى متابعة شؤونهم.

670- ويبتغي الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الإسهام في بناء نظام لجبر الأضرار يتسم بالذكاء والفعالية وقابلية الاستدامة من الناحية المالية ويتركَّز على المجني عليهم آخذاً في الحسبان حقوقهم واحتياجاتهم وكرامتهم ومتبنياً قيم التكامل في مجال مساعدتهم وجبر أضرارهم. ولا يمكن النجاح في ذلك إلا إذا كان هناك تحالفٌ قويٌ مديدٌ مع المحكمة والدول الأطراف والجهات المانحة والحكومات في بلدان الحالات وكل الطائفة المتنوعة الواسعة المعنية من منظمات المجتمع المدني والشركاء في التنفيذ. فالنجاح في إقامة العدل المتمثلة في جبر الأضرار يتحدَّد بالجهود المتظافرة المبذولة لتحسين الأداء العام، على نحوٍ يتخطى صقل الترتيبات المتخذة على مستوى العمل، وبالقدرة على التكيُّف مع الظروف المتعلقة بالميزانية مع الحفاظ على روح التجاوب مع حقوق المجني عليهم وواقع أوضاعهم.

الغايات الاستراتيجية

671- تقرُّ المحكمة والصندوق الاستئماني للمجني عليهم بأن خطتَيْهما الاستراتيجيتَيْن مترابطتان ومتوائمتان. ثم إن الغايات الاستراتيجية للصندوق الاستئماني تخص على وجه التحديد المهمتَيْن المنوطتَيْن به في إطار ولايته: مساعدة المجني عليهم في الجرائم المشمولة باختصاص المحكمة، وجبر أضرارهم. ويدير الصندوقَ الاستئماني مجلسُ إدارته ("مجلس إدارة الصندوق"). ويخضع مجلس إدارة الصندوق لمساءلة مباشرة من الدول الأطراف بشأن جميع أنشطة الصندوق[75]. وتُسَدُّ تكاليف أنشطة المساعدة التي يجريها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم بالتبرعات والهبات التي تقدمها جهاتٌ خاصة. ويموَّل جبر الأضرار بما قد تأمر به المحكمة من التعويضات والغرامات والمصادَرات التي يمكن أن تُستكمل بـ "الموارد الأخرى للصندوق الاستئماني"، إذا قرَّر ذلك مجلس إدارة الصندوق[76].

672- لقد أقرَّ مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة 2019-2021 في آذار/مارس 2020 ثم جرى المزيد من تكييف هذه الخطة بالنظر إلى التوصيات ذات الصلة التي قدمتها آلية الرقابة المستقلة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019[77]، وبالنظر أيضاً إلى الأثر المؤسسي والاشتغالي لجائحة كوفيد-19.

673- وتتمثَّل رسالة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في رأب الأذى الناتج عن الجرائم التي تندرج ضمن نطاق اختصاص المحكمة وذلك بالسهر على احترام حقوق المجني عليهم وأسرهم من خلال توفير تعويضات جبر الضرر وتقديم المساعدة.

674- وتتمثَّل الغايات الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم فيما يلي:

---

(75) نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (الوثيقة ICC-ASP/4/Res.3)، البند 76.

(76) نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، البند 56.

(77) آلية الرقابة المستقلة، تقييم إدارة أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، 2019-EVA-01، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

(a) *على صعيد المفعول:* أن يتغلب المجني عليهم وأُسَرُهم على الأذى الذي لحق بهم، فيَحْيَوْن حياة كريمة، ويسهمون في التصالح وإرساء السلام ضمن جماعاتهم، نتيجةً لتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وبرامج المساعدة؛

(b) *على صعيد الأداء:* أن يتكفَّل الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، عاملاً بالتواؤم مع المحكمة، بحُسْنَ الإدارة والمساءلة والشفافية في جميع أنشطته وملبّياً في الوقت نفسه المتطلبات التي تقضي بها المهام المنوطة به في إطار ولايته، وأن تُضْمَن له الموارد الكافية للعمل تنفيذاً لبرامجه الخاصة بالمساعدة وجبر الأضرار في بلدان الحالات المعروضة على المحكمة.

675- وثمة مبتغىً آخر يتلاقى مع الغايات المنشودة على صعيد المفعول وعلى صعيد الأداء، هو أن يزداد الاعتراف الدولي بالنهج القائم على التركيز على الأذى الذي لحق بالمجني عليهم والاهتمام بهم بمقتضى نظام روما الأساسي فيما يتعلق بإقامة العدل المتمثلة في جبر الأضرار، وأن يُتبَنَّى هذا النهج باعتباره ممارسةً فضلى.

المهام المنوطة بالصندوق الاستئماني للمجني عليهم في إطار ولايته

تقديم المساعدة

676- يستمر تنفيذ برامج المساعدة في إطار الدورات البرنامجية البالغة مدتها خمس سنوات الجارية في شمال أوغندا منذ عام 2019 وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2020. وتجري في كوت ديفوار دورة برنامجية مدتها ثلاث سنوات منذ عام 2020 يراد لها أن تشمل الأنشطة المضطلَع بها دعماً لأداء البرنامج الوطني الإداري الخاص بجبر الأضرار. وقد نُفِّذ في جمهورية أفريقيا الوسطى مشروع تجريبي تلاه تنفيذ برنامج للمساعدة أكثر شمولاً في عام 2020.

677- وفيما يخص برنامج المساعدة الممكن تنفيذه في مالي، أنجز الصندوق الاستئماني للمجني عليهم تقييماً أولياً مستنداً إلى الأذى اللاحق بالمجني عليهم في النصف الأول من عام 2020. ويتوقف التنفيذ على مقدار المال الذي يمكن أن يُحْصَل عليه من الجهات المانحة. وعلى نحوٍ مماثل أُنجِزت عمليتا تقييم للبرنامج الخاص بكينيا والبرنامج الخاص بجورجيا في عام 2020 وتتوقف مواصلة العمل فيما يخصهما على مراجعة المجلس وقراره بشأن التدابير الأخرى المراد اتخاذها استناداً إلى تقييمٍ لآفاق التمويل.

678- إن أنشطة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في مجال المساعدة تقوم على مبدأ التكامل في جبر الأضرار. فالمسؤولية عن رأب الأذى اللاحق بالمجني عليهم في الجرائم الدولية تقع بصورة رئيسية على عاتق حكومة بلد الحالة المعني، التي تعمل في هذا الشأن وفقاً لقوانين هذا البلد الوطنية ولما صدَّق عليه من معاهدات دولية وللقانون الدولي العرفي. فبرامج المساعدة التي ينفذها الصندوق الاستئماني للمجني عليهم لا تأتي لجعل الحكومة المعنية في حَلٍ من المسؤولية عن رأب الأذى ولا لتنقل هذه المسؤولية عن عاتقها. وفي إطار هذا الفهم للتكامل في جبر الأضرار، يمكن بالتالي أن تأتي برامج المساعدة التي ينفذها الصندوق الاستئماني بمثابة تكملةٍ و/أو تعزيزٍ لبرامج أو أنشطة جبر الأضرار الخاصة بالحكومة المعنية.

679- وعليه فإن قرارات الصندوق الاستئماني للمجني عليهم المتعلقة بالاستثمار فيما يخص أنشطة المساعدة تتحدَّد بما يلي: '1' تقييم دقيقٍ وعميق للسياق المحلي للأذى الذي عانى منه المجني عليهم ولأشكال الاستجابة المتوفرة، بما في ذلك استجابة الحكومة المعنية؛ '2' إمكان إكمالها للتدابير القضائية القائمة أو الممكن اتخاذها في المستقبل فيما يخص جبر الأضرار؛ '3' قدرة الصندوق على الإشراف على أداء الشركاء في التنفيذ، وعلى التكفل بكفاية أدائهم، وعلى استدامة تمويل البرامج التي تُنفَّذ لمدة سنوات متعددة بقدرٍ متوافقٍ مع الأنماط الغالبة للأذى الذي لحق بالمجني عليهم.

جبر الأضرار

680- سيشارك الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عمليةٍ متنامية لجبر الأضرار، وسيقع على عاتقه عبء عملٍ كبير في عام 2021. وثمة ثلاث قضايا معروضة على المحكمة بُلغ فيها طوْر تنفيذ جبر الأضرار: قضية *المهدي* في الحالة في مالي وقضية *لوبَنْغا (Lubanga)* وقضية *كاتَنْغا (Katanga)* في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد بدأت في عام 2019 إجراءات جبر الأضرار في قضية *أنْتاغَنْدا (Ntaganda)* في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويُتوقع أن تفضي إلى صدور أمرٍ بجبر الأضرار، ما ستليه مرحلةٌ لتنفيذ الأمر بجبر الأضرار إذا أُيِّد قرار الإدانة عند استئنافه. وقد تبدأ إجراءات جبر الأضرار في قضية *أنْغوين (Ongwen)* في أوائل عام 2021 إذا أُدين المتهم.

681- إن عبء العمل الواقع على عاتق الصندوق الاستئماني للمجني عليهم فيما يتعلق بجبر الأضرار عرضةٌ لارتفاع كبير طارئ في فترات تقع ضمن ثلاث مراحل من سيرورة جبر الأضرار:

(a) *المرحلة القضائية المفضية إلى صدور أمر بجبر الأضرار*: يُطلب من الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، بصفته مشاركاً رئيسياً في الإجراءات، أن يخصِّص قدراً كبيراً من الوقت والموارد لإجراء التحليل القانوني والبحث الاشتغالي دعماً لسيرورة اتخاذ الدائرة المعنية للقرار فيما يخص كل أمرٍ بجبر الأضرار؛

(b) *مشروع خطة التنفيذ*: يمثِّل ذلك نشاطاً يستلزم مقداراً طائلاً من الموارد، ذاهباً بقسط باهظ من موارد الصندوق القانونية والاشتغالية، ويتطلب تشاوراً كثيفاً مع المجني عليهم وتعاوناً وثيقاً مع ممثليهم القانونيين وأصحاب الشأن من قلم المحكمة في الميدان وفي المقر؛

(c) *مرحلة التنفيذ الإداري*: تؤتي هذه المرحلة من سيرورة جبر الأضرار أكبر زيادة في عبء العمل الواقع على عاتق الصندوق الاستئماني، نظراً إلى المسؤولية العامة التي يتولاها وانخراطه المباشر بصفته الهيئة المعنية بتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار. وتحدُث هذه الزيادة في عبء العمل في المجالات التالية: تمييز المجني عليهم والتحقق من أوضاعهم ودفع التعويضات في حالة التعويضات الفردية؛ التشاور مع المجني عليهم وممثليهم القانونيين فيما يخص الانتفاع بتعويضات جبر الأضرار وما يفضي إليه ذلك من الدقة في تحديد التعويضات الجماعية؛ توعية المزيد من المجني عليهم وتمييزهم وفحصهم فيما يخص استحقاقهم لتعويضات جبر الأضرار الجماعي واتخاذ القرارات ذات الصلة؛ تنفيذ التعويضات الجماعية والتعويضات الرمزية؛ شراء خدمات الشركاء في التنفيذ. إن أعمال تمييز المجني عليهم وفحص أوضاعهم (الجارية في قضية *لوبَنْغا* وقضية *المهدي*) وتنفيذ التعويضات (الجارية في قضية *لوبَنْغا* وقضية *كاتَنْغا* وقضية *المهدي*) - سواءٌ أقام بها بصورةٍ مباشرةٍ موظفو الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أو قام بها بصورة غير مباشرةٍ الشركاءُ في التنفيذ – هي مهام تستلزم على الخصوص مقداراً طائلاً من الموارد وتتطلب ملاكاً عاملاً مكرَّساً لها في المكاتب القُطرية المعنية وفي المقر، وتعاوناً وثيقاً وكثيفاً مع قلم المحكمة بشأن مسائل الإجراءات والعمليات، كما أُبلِغ إلى لجنة الميزانية والمالية[78].

682- وفي شتى هذه المراحل يلاحظ الصندوق الاستئماني حالات ارتفاع كبير طارئ في عبء العمل المتصل بمجالات النشاط التالية البيان:

---

[78] *تقرير عن توزُّع المسؤوليات بين قلم المحكمة والصندوق الاستئماني في إجراءات جبر الأضرار السائرة، وعن وجوه التآزر والازدواج المحتملة*، لجنة الميزانية والمالية، الدورة الرابعة والثلاثون، الوثيقة CBF/34/12.

(a) *العمل القانوني* اللازم لإرساء أساس تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار والإرشاد فيما يخصه، بما في ذلك تمييز المجني عليهم والتحقق من أوضاعهم دعماً لمجلس إدارة الصندوق في اتخاذه القرارات الإدارية المتعلقة بالاستحقاق ومراقبة الجودة العامة وإبلاغ الدوائر عن التقدُّم المحرَز؛

(b) *شراء خدمات* الشركاء في التنفيذ والخبراء الاستشاريين (يشار على الخصوص إلى أن دقة تفاصيل عملية (شراء خدمات) تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار المحدَّدة صارمَ التحديد تستلزم نهجاً دقيقاً ومَرُوزاً لتحقيق المردود الأفضل في انتقاء الشركاء في التنفيذ من أسواق خدماتٍ غالباً ما تكون ضعيفة وعلى أساس دفتر شروطٍ على درجةٍ عاليةٍ من التفصيل)؛

(c) *الأنشطة الميدانية* التي يُضطلع بها دعماً لإعداد مشاريع خطط تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار والإشراف على تنفيذها من الناحيتين الاشتغالية والإدارية (يشتمل ذلك على إدارة الشركاء في التنفيذ ومتابعة عملهم، وعلى إعمال ضوابط مراقبة داخلية سليمة وما يتصل بها من أدوات وإجراءات، وعلى توعية المجني عليهم (الذين يمكن أن يكونوا) من المستحقين للتعويضات وتوعية جماعاتهم، وعلى إقامة واستدامة العلاقات مع سائر أصحاب الشأن، مثل سلطات الدولة المعنية الوطنية والمحلية ووكالاتها الأخرى)؛

(d) أنشطة *المتابعة والتقييم* المضطلَع بها للتحقق من مناسبةِ وفعاليةِ تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار (يشتمل ذلك على قياس درجة رضا المجني عليهم المستفيدين من التعويضات وإبلاغ الدوائر عن التقدم المحرَز والنتائج المحققة؛ ولأغراض التقييم يعتمد الصندوق الاستئماني على خدمات خبراء خارجيين لإجراء دراسات مرجعية أساسية وعمليات تقييم لاحق، وإجراء استقصاءات لقياس درجة رضا المستفيدين من خدماته)؛

(e) *جمع الأموال: الأنشطة المكثَّفة لجمع الأموال* التي يجب الاضطلاع بها فيما يخص تعويضات جبر أضرار معيَّنة للحصول على مساهمات من الدول واستجلاب هبات خاصة تخصَّص لدفع تعويضات جبر الأضرار أو دفع عناصر معيَّنة منها، إذا تعيَّن أن يستعين الصندوق الاستئماني بموارده الأخرى تكملةً للمدفوعات تعويضاً لجبر الأضرار من جرّاء إعواز الشخص المدان.

683- ويُتوقع أن يواصل الصندوق الاستئماني في عام 2021 العمل على تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا (Lubanga)* وقضية *كاتَنْغا (Katanga)* وقضية *المهدي*. وستلزم قدرات اشتغالية وقدرات قانونية لمتابعةِ وتقييمِ عملِ الشركاء في التنفيذ. وفيما يخص قضية *انْتاغَنْدا (Ntaganda)*، يعتزم الصندوق الاستئماني أن يُعِدَّ مشروع خطةٍ لتنفيذ جبر الأضرار وقد يبدأ الأنشطة ذات الصلة. وسيواصل الصندوق الاضطلاع بأنشطةٍ لجمع الأموال، بغية ضمان قدرته على تكملة التعويضات التي تقضي بها أوامر جبر الأضرار الصادرة بحق أشخاصٍ معوزين في كل القضايا الأربع.

الأمن والصحة

684- إن فعالية تنفيذ برامج المساعدة وتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار قد تتأثر بالافتقار إلى الأمن وبعوامل متصلة بالصحة، مثل مرض الإيبولا وجائحة كوفيد-19، في المناطق التي يعمل فيها الصندوق.

685- وتمثُل أمام المحكمة والصندوق الاستئماني في عمل كليهما تحديات أمنية متأصلة، لكن هذه التحديات تتسم بأهمية قصوى فيما يخص الصندوق الاستئماني، لأن اضطلاعه بمهمتيه المتمثلتين في المساعدة وجبر الأضرار يسير على أفضل وجه في سياق الاستقرار الطويل الأمد حيث يمكن أن تؤتي تدابير جبر الأضرار أُكُلها كاملاً، فتتيح للمجني عليهم وجماعاتهم التغلب على الأذى الذي لحق بهم، وإعادة بناء حياتهم، والإسهام في التعايش السلمي.

التطوير التنظيمي

686- يؤثر ما يعتري العملَ من وجوه التعقيد المتأصلة في إجراءات جبر الأضرار، والناتجة عن تحدياتٍ أمنية وصحية، على وتيرة العمليات وعلى معدل التنفيذ، بفرض عملياتٍ لإعادة تحديد درجات الأولوية وعملياتِ تكييف وبإضفاء التعقيد على انتقاءِ وإدارةِ شركاءَ في التنفيذ مناسبين. وتستتبع متطلباتُ توفُّرِ القدرة، وعبء العمل المتعلق بالميزانية الواقع على عاتق الصندوق الاستئماني في تدبُّر هذه الدرجة من التعقيد والنهوض في الوقت نفسه بالتزاماته إزاء المحكمة والمجني عليهم، وجوبَ أن تظل بنيته التنظيمية تمكِّنه من التحرك بمرونة حيال المستجدات غير المتوقعة، بوسائل منها تناوب الموظفين العاملين في الميدان ونشر موظفي المقر و/أو قلم المحكمة للعمل في مواقع ميدانية. وتوخياً للمزيد من تعزيز الإدارة والتنفيذ، يتطلع الصندوق الاستئماني إلى استدامة القدرات التنظيمية الأساسية لأمانته والاستناد إليها، كما فعل في الفترة الممتدة من أواسط عام 2019 حتى أواسط عام 2020 بتعبئة الموظفين الرئيسيين الأساسيين، بمن فيهم مديرو البرامج العاملون في الميدان والمستشار القانوني، ومرؤوسوهم المباشرون. ويتولى مديرو البرامج العاملون في الميدان إدارة برامج الصندوق الاستئماني وتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار. أما التوجيه الوظيفي (وضع المعايير، وإسداء المشورة التقنية، ومراقبة الجودة) فيتولى المسؤولية عنه شاغلو الوظائف التالية البيان: المستشار القانوني، والموظف المعني بالشؤون المالية، والموظف المعني بالمتابعة والتقييم، وإلى حدٍ أقلَّ الموظفُ المعني بجمع الأموال للصندوق وببروزه للعيان. وبإرشادٍ من الموظف المعني بالشؤون المالية ينفِّذ مديرو البرامج إجراءات إدارية، منها إجراءات رقابة داخلية، دعماً لتنفيذ البرامج. إن الموظفين القانونيين منخرطون في العمل في لاهاي وفي الميدان لتدريب الوسطاء والموظفين على التحقق من أوضاع المجني عليهم، والمساعدة في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار.

687- وفي آذار/مارس 2020 أصيب مجلس إدارة الصندوق بمصيبة وفاة رئيسه المباغتة. وقد انتخب المجلس رئيساً جديداً له في أيار/مايو 2020 للمدة الباقية من فترة ولاية الرئاسة الجارية، أي حتى كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد استهل المكتب إجراء انتخاب عضوٍ جديدٍ فيه.

علاقة العمل مع قلم المحكمة

688- يذكِّر الصندوق الاستئماني بالقرار 6 الصادر عن جمعية الدول الأطراف في دورتها السادسة عشرة[(79)]، الذي طلبت فيه الدول الأطراف إلى المحكمة والصندوق الاستئماني مواصلة توطيد شراكتهما التعاونية واضعَيْن في الاعتبار دور كلٍ منهما ومسؤولياته لتنفيذ جبر الأضرار الذي تأمر به المحكمة. وتتسم علاقة العمل بين الصندوق الاستئماني وقلم المحكمة بأهمية خاصة ويُنصُّ عليها في إطار التعاون والتعاضد الذي وُضِع في آذار/مارس 2019. وكما أُفيدت به لجنة الميزانية والمالية في حزيران/يونيو 2020، يتعاون الصندوق الاستئماني تعاوناً وثيقاً مع المكاتب القُطرية، وقسم المالية، والوحدة المعنية بالشراء، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، والوحدة المعنية بالعلاقات الخارجية وتعاون الدول، وقسم دعم المحامين، ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم، وقسم الأمن والسلامة، وقسم الإعلام والتوعية[(80)]. ويُقدِّر الصندوق الاستئماني عالي التقدير تعاون قلم المحكمة والممثلين القانونيين للمجني عليهم ومساعدتهم طيلة إعداد وتنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في السنة الماضية، ويسعى إلى تعزيز تعاونه معهم في عام 2021.

---

(79) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة عشرة، نيويورك، 4-14 كانون الأول/ديسمبر* 2017 (ICC-ASP/16/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث-ألف، القرار ICC-ASP/16/Res.6، المرفق، الفقرة 12(ج).

(80) *تقرير عن توزُّع المسؤوليات بين قلم المحكمة والصندوق الاستئماني في إجراءات جبر الأضرار السائرة، وعن وجوه التآزر والازدواج المحتملة*، لجنة الميزانية والمالية، الدورة الرابعة والثلاثون، CBF/34/12.

689- وقد عزَّز توحيد طرائق عمل الصندوق الاستئماني ووجوه التآزر في علاقته مع قلم المحكمة آفاق تحقيق المزيد من الفعالية والنجاعة في إعداد وتنفيذ أنشطة سريعةٍ ومجديةٍ لجبر أضرار المجني عليهم. ويظل الصندوق الاستئماني يسعى من أجل وضع نظامٍ لجبر الأضرار بموجب نظام روما الأساسي يكون سليماً من الناحية الإجرائية ويراعي في الوقت نفسه التحديات الماثلة على الصعيد المالي وعلى صعيد استدامة الاشتغال، ويروّج لوضع هذا النظام، تحقيقاً لنتائج ملموسة يُستجاب بها لحقوق المجني عليهم وتُلبَّى بها احتياجاتهم.

690- ويُنشد من إطار التعاون والتعاضد الذي وُضِع في عام 2019 غرضان: وضع مفهومٍ مشتركٍ لمجالات التعاون والتعاضد بين قلم المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم[81]، وتمكين قلم المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني من التخطيط لتدبُّر الموارد والقدرات على أفضل وجهٍ ممكنٍ من أجل اضطلاع كلٍ منهما على نحو فعال وناجع بالمهام المنوطة به في إطار ولايته.

691- ويبين إطار التعاون الطرائق الاشتغالية لعلاقة العمل بين أمانة الصندوق الاستئماني وقلم المحكمة، بما في ذلك الأدوات الاشتغالية (التخطيط والرصد المشتركان)؛ ومسؤولو التنسيق؛ ودورية الاجتماعات؛ وآليات التداعي على مستوىً أرفع لمعالجة المعاسر وغيرها من المشكلات سريعاً؛ واجتماعات التنسيق واستعراض التقدم على المستوى الإداري الرفيع.

692- فعلى سبيل المثال، يتّسم التعاون مع قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم والمكاتب القُطرية بأهمية بالغة في تصميم إجراءات الصندوق للتحقق من أوضاع المجني عليهم، ليتاح للمجني عليهم الذين لم يسبق تمييزهم نوال تعويضات جبر الأضرار الجماعية في قضية *لوبَنْغا (Lubanga)* وتعويضاته الفردية في قضية *المهدي*. فاستمرارُ استعداد قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم للعمل، وتجربتُه، وخبرتُه، ودورُه الداعم، أمورٌ ستعزّز قدرة الصندوق الاستئماني على تدبر هذه العمليات دون الاضطرار إلى استحداث ما يناظر الوظائف اللازمة ضمن بنيته الخاصة.

693- كما يُعوّل الصندوق الاستئماني على قسم المالية والفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية في نظام SAP والوحدة المعنية بالشراء لانتقاء الشركاء في التنفيذ ودفع تعويضات جبر الأضرار وغيرها من المبالغ، والسهر على جودة الإبلاغ المالي برفع التقارير إلى أصحاب الشأن المعنيين. ويتوخى الصندوق الاستئماني المضي في توطيد هذا التعاون في عام 2021 إذ يواصل تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار وبرامج المساعدة.

694- ويعتمد الصندوق الاستئماني على الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة للمساعدة في تقييم وتوقعِ وتخفيفِ المصاعب الأمنية التي تهدد تنفيذ برامج المساعدة والأوامر بجبر الأضرار.

695- إن إطار التعاون وما يهيئ له من متابعة وتشاور وآليات للتداعي على مستوىً أرفعَ أمورٌ يُتوقع أن تزيد من تعظيم أثر التآزر بين أمانة الصندوق الاستئماني وقلم المحكمة، بما فيه المكاتب القُطرية، زائدةً بذلك من نجاعة وفعالية عمليات الصندوق الاستئماني.

696- ومن الأمثلة على حثِّ الجهود لزيادة نجاعة وفعالية عمليات الصندوق الاستئماني، اتفق رئيس قلم المحكمة والمدير التنفيذي للصندوق الاستئماني في آذار/مارس 2020 على إنشاء فرقة عملٍ معنيةٍ بالشراء، لمدة ولايةٍ أولية تمتد حتى نهاية آب/أغسطس 2020. وتعمل فرقة العمل هذه لتحسين ما يضطلع به الصندوق الاستئماني من أنشطةٍ في مجال الشراء، وخدمات الدعم ذات الصلة التي يقدمها قلم

[81] انظر البند 19 من نظام الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (القرار ICC-ASP/4/Res.3، الذي اعتُمد في 3 كانون الأول/ديسمبر 2005): "تستشير الأمانة [رئيس قلم المحكمة] بشأن جميع المسائل الإدارية والمالية التي تتلقى مساعدة بشأنها من قلم المحكمة، مع مراعاة استقلاليتها".

المحكمة، والحلول الإجرائية فيما يتعلق باحتياجات أعمال الصندوق الاستئماني المحدَّدة الطابع. وقد أفادت أمانة الصندوق الاستئماني في تموز/يوليو 2020 عن إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم الصادر عن آلية الرقابة المستقلة، والتي أقرها مجلس إدارة الصندوق في آذار/مارس 2020.

موارد الميزانية **3 226.1 ألف يورو**

697- يُبقي على المقدار المطلوب مساوياً للمقدار الاسمي الذي أُقِرَّ في إطار ميزانية عام 2020 المعتمدة. وتُستوعب في إطار الميزانية المقترحة الزيادة التدرُّجية في تكاليف الموظفين وفقاً لنظام الأمم المتحدة الموحَّد. وإضافةً إلى ذلك حُقِّقت تخفيضات في المخصصات ضمن إطار بنودٍ للتكاليف غير المتصلة بالعاملين، منها على الخصوص بند السفر وبند الخدمات الاستشارية وبند التدريب.

698- ولا تُقترح أي وظائف جديدة.

الموارد من الموظفين **2 913.5 ألف يورو**

699- ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة على زيادة مقدارها 77.4 ألف يورو (6.9 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. وينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة على زيادة مقدارها 149.1 ألف يورو (9.5 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. أما الزيادة في الموارد من الموظفين فمعظمها متصل بتطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد ولا تجسِّد أي زيادة في ملاك الموظفين.

700- وفي عام 2021 سيتألف ملاك الصندوق الاستئماني من 9 وظائف ثابتة، و18 وظيفة ممولَة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (15.13 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويبلغ المقدار المطلوب لسد تكاليف الوظائف الثابتة 1 191.1 ألف يورو. ويبلغ المقدار المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة 1 722.4 ألف يورو.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *1 191.1 ألف يورو*

701- يتولى إدارة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم مديرٌ تنفيذي (من الرتبة مد-1) ويتألف ملاكه من الوظائف التالية:

702- مستشار قانوني (من الرتبة ف-4): يسدي شاغل هذه الوظيفة إلى المدير التنفيذي للصندوق وإلى مجلس إدارة الصندوق المشورة القانونية التخصصية فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الأنشطة المندرجة ضمن إطار مهمتَي الصندوق المتمثلتين في تقديم المساعدة وجبر الأضرار. ويندرج في إطار مسؤولية شاغل هذه الوظيفة الاضطلاعُ بدور نائب المدير التنفيذي للصندوق وإسداءُ المشورة الرفيعة المستوى بشأن وضع استراتيجيتَي الصندوق القانونية والمؤسسية، وإدارة سيرورة إعداد الوثائق القانونية والتقارير التي تقدَّم إلى المحكمة، وتمثيل الصندوق خارجياً، والتوجيه الوظيفي لتنفيذ أوامر المحكمة القاضية بجبر الأضرار.

703- ثلاثة مديري برامج (من الرتبة ف-4): يعمل واحد من شاغلي هذه الوظائف في المكتب القُطري القائم في كمبالا (أوغندا) وآخر في المكتب القُطري القائم في بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والثالث في المكتب القُطري القائم في أبيجان (كوت ديفوار). إن شاغلي هذه الوظائف مسؤولون ومساءَلون فيما يتعلق بتصميم برامج الصندوق وتعويضات جبر الأضرار وتنفيذ هذه البرامج والتعويضات والإشراف التدبري عليها. وهم مسؤولون مباشرة أمام المدير التنفيذي.

704- موظف معني بالمتابعة والتقييم (من الرتبة ف-3): يعمل شاغل هذه الوظيفة في لاهاي. وهو يؤدي دوراً محورياً في تنسيق البرامج، ويرفع التقارير إلى المدير التنفيذي

أو إلى المستشار القانوني أو إلى المفوَّضة إليه مهامهما. إنه يتولى المسؤولية عن توجيه جميع أنشطة متابعة البرامج وتقييمها والإبلاغ عنها وضمان مراقبة جودتها. كما يتولى المسؤولية عن وضع معايير للمتابعة والتقييم من خلال خطة مراقبة أداء الصندوق.

705- موظف معني بالشؤون المالية (من الرتبة ف-3): يسهر شاغل هذه الوظيفة على تعزيز الرقابة والإبلاغ والمراقبة (الداخلية) والتطابق فيما يتعلق بالشؤون المالية ضمن إطار إجراءات الصندوق الاستئماني، ويسدي الإرشادَ إلى مديري البرامج العاملين في الميدان فيما يتعلق بالشركاء في التنفيذ. ويتولى شاغل هذه الوظيفة أيضاً إدارةَ ومواصلةَ تطويرِ نظامِ تدبر المنح في إطار نظام تخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP، والسياسات المالية المتصلة بمهام الصندوق وأنشطته. كما يركِّز شاغل هذه الوظيفة على تنسيق وتنفيذ عمليات الشراء، بصفته المسؤول الرئيسي عن تنسيق عمليات الشراء المتصلة بالمساعدة وجبر الأضرار.

706- مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ): يتولى شاغل هذه الوظيفة الدور البالغ الأهمية المتمثل في النهوض بعبء العمل الإداري الملازم لحسن اشتغال مجلس إدارة الصندوق الاستئماني وأمانته.

707- مساعد معني بالبرامج (من الرتبة خ ع-رأ): يقدِّم شاغل هذه الوظيفة إلى الموظف المعني بالشؤون المالية وإلى فريق إدارة البرامج في لاهاي الدعم في وضع وتنفيذ برامج المساعدة وتعويضات جبر الأضرار.

المساعدة المؤقتة العامة *1 722.4 ألف يورو*

708- ينطوي المبلغ المطلوب لسد تكاليف وظائف المساعدة المؤقتة العامة على زيادة مقدارها 149.1 ألف يورو (9.5 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. وكما بُيّن آنفاً، تلزم هذه الزيادة للنهوض بأود زيادة تكاليف الموظفين الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد وإعادة تخصيص وظيفة الموظف المعاون المعني بالبرامج في الميدان بنقلها من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز القدرة على تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار في ثلاث قضايا.

709- وفي عام 2020 كان ملاك الصندوق يضم 18 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (15.13 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، يُقترح مواصلة تمويلها لعام 2021.

في المقر

710- *موظف معني بجمع الأموال للصندوق وببروزه للعيان (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يتلازم شحذ الوعي وجمع الأموال ليؤتي تضافرهما أساساً سياسياً ومالياً أقوى لإنجاز المهام المنوطة بالصندوق في إطار ولايته وتحقيق رسالته وغاياته. ويظل الصندوق الاستئماني يسعى إلى تنويع مكوّنات دخله الأساسي. فشحذ الوعي وتنمية الموارد مهمتان استراتيجيتان من مهام الصندوق تستلزمان قدرة مخصَّصة لهما، سيكون بوسع الموظف المعني بجمع الأموال للصندوق وببروزه للعيان توفيرها.

711- *موظف تنفيذي معاون (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يسهر شاغل هذه الوظيفة على سلاسة عمل المكتب التنفيذي، ما يشتمل على تقديم الدعم وإسداء المشورة إلى المدير التنفيذي للصندوق ومجلس إدارته، والإشراف على وظائف الدعم الإداري في أمانة الصندوق، ومساندة المستشار القانوني والموظف المعني بالشؤون المالية والموظف المعني بجمع الأموال للصندوق وببروزه للعيان. إن الموظف التنفيذي المعاون يشارك في تدبر العلاقات مع أصحاب الشأن الخارجيين الرفيعي المستوى المعنيين بالصندوق ويقوم، مع الموظف المعني بجمع الأموال للصندوق وببروزه للعيان، بتنظيم فعاليات يُرمى منها إلى زيادة بروز الصندوق

في الأوساط العامة، والتشجيع على زيادة التبرعات والهبات التي تقدمها إلى الصندوق جهات خاصة.

712- *موظف معاون معني بالبرامج (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*. يعمل شاغل هذه الوظيفة في لاهاي. إنه يدعم عمل مدير البرامج فيما يخص برامج الصندوق الخاصة بتقديم المساعدة وبرامجه الخاصة بجبر الأضرار، ويعمل بتعاون وثيق مع الموظف المعني بالشؤون المالية (من الرتبة ف-3) فيما يخص المسائل ذات الصلة بتسيير البرامج (بما في ذلك عمليات الشراء)، ويعمل شاغل الوظيفة أيضاً بتعاون وثيق مع الموظف المعني بالمتابعة والتقييم (من الرتبة ف-3)، ويتولى المسؤولية عن دعم إعداد برامج الصندوق والإشراف عليها والإبلاغ عن نتائجها في إطار مهمتيه المتمثلتين في جبر الأضرار وتقديم المساعدة في بلدان الحالات. ويستديم شاغل هذه الوظيفة علاقات عملٍ مباشرة مع مديري البرامج والموظفين المعاونين المعنيين بالبرامج في الميدان، ويدعم وضع الأطر البرنامجية، أي عمليات التقييم (في إطار المهمة المتمثِّلة في تقديم المساعدة) ووضع مشاريع خطط التنفيذ (في إطار المهمة المتمثِّلة في جبر الأضرار) الذي يضطلع به موظفو الصندوق العاملون في الميدان. كما ييسر شاغل هذه الوظيفة تحقيق النجاعة والفعالية والشفافية في ما يقوم به الصندوق من عمليات ضمن إطار البرامج، والإبلاغ الشامل والدقيق والآتي في حينه بشأن نتائج البرامج، وإفادة أصحاب الشأن الخارجيين بهذه النتائج على نحو ملائم.

713- *موظفان قانونيان معاونان (من الرتبة ف-2) لمدة 12 شهراً لكل منهما (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*: يلزم الموظفان القانونيان المعاونان لكي يقوما بأنشطة بحث وتحرير وإبلاغ طيلة مرحلة جبر الأضرار، ولكي يستديما علاقات العمل مع الأطراف والمشاركين في إجراءات جبر الأضرار ومع الموظفين المعنيين في المحكمة، بمن فيهم العاملون في الهيئة القضائية وفي قلم المحكمة. إن المهمات المسنَدة إلى شاغلي هذه الوظائف ستكون مرتبطة بالقضايا في إجراءات جبر الأضرار السائرة. وستشمل هذه المهمات على وجه التحديد البحث المتعلق بالوثائق والتقارير القانونية الخاصة بالصندوق الاستئماني وإعداد نصوص هذه الوثائق والتقارير؛ وتنفيذ سيرورات تمييز المجني عليهم والتحقق من أوضاعهم، بما في ذلك تدريب الموظفين العاملين في الميدان؛ وتناول تسيير الإجراء المعمول به في الصندوق الاستئماني لتمييز المجني عليهم والتحقق من أوضاعهم، بوسائل منها تنظيم ملفات المجني عليهم؛ وتدبر علاقات العمل المتصلة بجبر الأضرار مع أصحاب الشأن المعنيين ضمن المحكمة وخارجها؛ ودعم اتخاذ المجلس للقرارات المتعلقة بالاستحقاق ورفع التقارير ذات الصلة إلى الدوائر الابتدائية. ومن المسؤوليات الأخرى التي سيتولاها الموظفان القانونيان المعاونان متابعة القضايا في المرحلة الابتدائية، لكي يكون الصندوق الاستئماني على درجة مناسبة من الاطّلاع والتأهب عند بداية مرحلة جبر الأضرار. ويرفع الموظفان القانونيان المعاونان تقاريرهما إلى المستشار القانوني.

714- *مساعد معني بالشؤون المالية (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 12 شهراً منهما (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*: يقدِّم شاغل هذه الوظيفة الدعم اللازم في تنفيذ برامج المساعدة وعمليات جبر الأضرار. إنه يساند الموظف المعني بالشؤون المالية (من الرتبة ف-3) في تسيير الأنشطة المتعلقة بالجانب المالي، بما فيها ما يتعلق بتخطيط الموارد المؤسسية ببرمجيات SAP، وفي مساندة الأفرقة المعنية بالبرامج. وإضافةً إلى ذلك يهيئ المساعد المعني بالشؤون المالية قدرةً على الدعم في المجال المالي فيما يتعلق بالشركاء في التنفيذ العاملين في إطار الولاية المتعلقة بتقديم المساعدة، وذلكم متطلبٌ تبينه جيداً الزيادة المتوقع أن يشهدها عدد هؤلاء الشركاء في التنفيذ (في إطار ستة برامج خاصة بالمساعدة في ستةٍ من بلدان الحالات: في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أوغندا وفي كوت ديفوار وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جورجيا وفي مالي). كما تلزم القدرة على تقديم الدعم في المجال المالي للنهوض بأود الزيادة المتوقع أن تشهدها الأنشطة المتعلقة بالشؤون المالية في إطار المهمة المتمثلة في جبر الأضرار في عام 2021 بسبب الزيادة الكبيرة المقدَّر أن تشهدها أنشطة تقديم تعويضات جبر

الأضرار الفردية والجماعية في قضية *لوبَنْغا* (*Lubanga*) وقضية *كاتَنْغا* (*Katanga*) وقضية *المهدي* وقضية *انْتاغَنْدا* (*Ntaganda*).

715- *مساعد معني بالبرامج (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر)*: يدعم شاغل هذه الوظيفة الفريق المعني بإدارة البرامج في لاهاي (الموظف المعني بالمتابعة والتقييم، والموظف المعاون المعني بالبرامج) في وضع وتنفيذ برامج المساعدة وتقديم تعويضات جبر الأضرار. ثم إن شاغل هذه الوظيفة يقدم الدعم اللازم للأفرقة المعنية بالبرامج في بلدان الحالات فيما يتعلق بتنفيذ برامج المساعدة وعمليات جبر الأضرار.

إدارة البرامج والعملياتُ الميدانية

716- *مدير برامج (من الرتبة ف-4) لمدة 0.5 شهر (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*: يعمل شاغل هذه الوظيفة في مالي. إن تنفيذ جبر الأضرار في قضية *المهدي* (الحالة في مالي) يستلزم من الصندوق الاستئماني أن ينفذ برامجَ لجبر الأضرار واسعةً ومعقدةً وحساسةً من الناحية القضائية في سياق أمني بالغ التغير. كما سيتعين على الصندوق الاستئماني النظر في إمكانية توسيع نطاق برامجه الخاصة بالمساعدة ليشمل مالي. وسيُحتاج إلى الإشراف المهني المناسب في عين المكان من أجل إعداد عمليات تدخل معقدة في ظروف تتأثر بالنزاعات ومراقبة هذه العمليات. وبسبب الاعتبارات المتعلقة بالميزانية أُرجئ توظيف وتعبئة من يشغل هذه الوظيفة حتى نهاية عام 2021 بغية تخفيف معدل نمو الميزانية في عام 2021. وحتى ذلك الحين يتولى مديرُ برامج الصندوق الذي يعمل في أبيجان مهمةَ الإشراف على الأنشطة المتصلة بجبر الأضرار في مالي وعلى كل ما قد يُجرى فيها من الأنشطة المتصلة بالمساعدة.

717- *سبعة موظفين معاونين معنيين بالبرامج في الميدان (من الرتبة ف-2)، لمدة 12 شهراً لكل منهم (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يعمل شاغلو هذه الوظائف في المكاتب القُطرية: يعمل ثلاثة منهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية (*منهم الموظف المعاد تخصيصه بنقله من أوغندا*)، وواحدٌ يعمل في أوغندا، وواحدٌ يعمل في مالي، وواحدٌ يعمل في كوت ديفوار، وواحدٌ يعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن شاغلي الوظائف المعنية يمثلون جزءاً من ملاك الصندوق الاستئماني الأساسي العامل في الميدان للأمد الطويل تحت إشراف مديري البرامج (من الرتبة ف-4). وهم يساعدون على ضمان الاستمرارية والاتساق ومراقبة الجودة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ برامج المساعدة وتعويضات جبر الأضرار. إنهم يقدمون دعماً حاسم الأهمية فيما يتعلق بالتحقق من أوضاع المجني عليهم وإجراء البحوث الاشتغالية مساندةً في إعداد برامج المساعدة وعمليات جبر الأضرار والتخطيط لها، بما في ذلك ما يتعلق بأسواق الخدمات المحلية من أجل إجراءات الشراء الرامية إلى انتقاء الشركاء في التنفيذ.

718- *مساعد معني بالبرامج في الميدان (من الرتبة خ ع-5)، لمدة 12 شهراً (للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يعمل شاغل هذه الوظيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للنهوض بأود تنفيذ الأمرين بجبر الأضرار في قضية *لوبَنْغا* وقضية *كاتَنْغا* والبرنامج الخاص بالمهمة المتمثلة في تقديم المساعدة. فيُحتاج إلى تعزيز القدرات على هذا النحو للتكفل بالاضطلاع بالمهام الأساسية لدعم البرامج في الميدان ومساندة الموظفين المعنيين بالبرامج بجمع وتسجيل وحفظ المعلومات المتعلقة بأنشطة التنفيذ، وإعداد التقارير المرحلية وتقارير تبيان الحال، والسهر على توافق أعمال مراقبة جودة نشاط الشركاء في التنفيذ مع قواعد الصندوق وإجراءاته، وتقديم الدعم الإداري إلى فريق العمل الميداني التابع للصندوق.

719- *مساعدان معنيان بالمتابعة والتقييم (من الرتبة خ ع-5) لمدة 0.5 شهر لكل منهما (للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. إن هاتين الوظيفتين حاسمتا الأهمية للنهوض بأود أعمال تحليل البيانات والتحقق منها المتصلة بمتابعة تنفيذ برامج المساعدة والأوامر القاضية بجبر الأضرار (في قضية *لوبَنْغا* وقضية *كاتَنْغا* وقضية *المهدي* وقضية *انْتاغَنْدا*) والإبلاغ عن هذا التنفيذ وتقييمه،

بما في ذلك دعم الاستقصاءات المجراة لاستطلاع مدى رضا المستفيدين من البرامج المعنية. ويوجّه عملَ شاغلَي هاتين الوظيفتين من الناحية الوظيفية الموظفُ المعني بالمتابعة والتقييم العامل في لاهاي دعماً لاتساق وتماسك ممارسة الصندوق في مجال المتابعة والإبلاغ والتقييم، وفقاً للمعايير والقواعد الواردة في خطة مراقبة أداء الصندوق. وبسبب الاعتبارات المتعلقة بالميزانية أُرجئ توظيف وتعبئة من يشغل هاتين الوظيفتين حتى نهاية عام 2021. وحتى ذلك الحين يؤدي هذه المهام مؤقتاً، بدرجة مخفَّضة، موظفون عاملون في الميدان، وقد يستعان من أجلها بخبراء استشاريين.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **312.6 ألف يورو**

720- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين من أجل سد تكاليف السفر وتكاليف الضيافة وتكاليف الخدمات التعاقدية وتكاليف التدريب وتكاليف الخبراء الاستشاريين والنفقات التشغيلية العامة وتكاليف اللوازم والمواد. وينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 226.5 ألف يورو (42.0 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020 المعتمدة. ويجسِّد هذا الانخفاضُ استمرارَ اتّباع نهج متحفظ بالنظر إلى زيادة مقادير النشاط، مع بدء دورةٍ جديدةٍ لتنفيذ برامج المساعدة إلى جانب تنفيذ أوامر بجبرٍ للأضرار جارٍ حالياً في ثلاث قضايا، ويمكن أن يجري في أربع قضايا، وربما يتعين تنفيذ أمر بجبرٍ الأضرار في قضيةٍ واحدةٍ أخرى (يتوقف الأمر على نتائج الإجراءات الابتدائية في قضية *أُنغوين*). إن توفير الموارد المعنية غير المتصلة بالعاملين يمثل متطلَّباً متكرّراً.

السفر *144.9 ألف يورو*

721- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 156.1 ألف يورو (51.9 في المئة) وهو سيلزم رئيسياً فيما يتعلق بأنشطة برامج الصندوق الاستئماني (في إطار مهمتيه المتمثلتين في تقديم المساعدة وفي جبر الأضرار)، وأنشطته على صعيد البروز للعيان/جمع الأموال، والمبادرات المتصلة بمجلس إدارته. ونظراً إلى القيود المفروضة حالياً على السفر بسبب جائحة كوفيد- 19 العالمية، تُراعى في حساب هذا المبلغ زيادة عدد ما يُعقد عن بُعد من اجتماعات مجلس إدارة الصندوق الاستئماني وأمانته؛ والاجتماعات مع الجهات المانحة وغيرها من أصحاب الشأن الخارجيين المعنيين بالصندوق؛ والفعاليات المعنية بالبروز للعيان وبجمع الأموال؛ والمداولات المتعلقة بتصميم البرامج؛ والتواصل مع الشركاء في التنفيذ، والسلطات وسائر أصحاب الشأن المعنيين بالبرامج؛ والاجتماع السنوي للعاملين في الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

الضيافة *1.0 ألف يورو*

722- لا تغيُّر في المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف التواصل مع الغير على نحو فعال في سياق تدبُّر الصندوق لعلاقاته الخارجية.

الخدمات التعاقدية *99.3 ألف يورو*

723- إن المبلغ المطلوب، المنطوي على انخفاض مقداره 45.7 ألف يورو (31.5 في المئة) سيلزم لسد تكاليف الطبع الخارجي في الميدان وفي المقر، وتكاليف نميطة برمجيات SAP الخاصة بدعم تدبُّر المنح، بما في ذلك خدمات دعم الأعمال، وتكاليف إعداد الفعاليات والمواد الخاصة بجمع الأموال، وتكاليف إيجار المحالّ في الميدان، وأتعاب المراجع الخارجي، وتكاليف اجتماعات مجلس إدارة الصندوق، وتكاليف الترجمة الإنكليزية - الفرنسية المعهود بها إلى مترجمين خارجيين.

التدريب *19.2 ألف يورو*

724- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 13.0 ألف يورو (40.4 في المئة). إنه يلزم لسد تكاليف توفير التدريب الذي يحتاج إليه الموظفون الحاليون

والموظفون الجدد العاملون في لاهاي وفي المكاتب القُطرية ضمن ملاك أمانة الصندوق ببنيته الموسَّعة حديثاً.

الخبراء الاستشاريون *40.2 ألف يورو*

725- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 11.7 ألف يورو (22.5 في المئة). ويلزم الخبراء الاستشاريون للمساعدة في المتابعة والتقييم، وفي كتابة التقارير التقنية وإعداد نصوص التقارير المرحلية والمقترحات. وقد يُحتاج إليهم للنهوض بالأنشطة المتعلقة ببروز الصندوق للعيان وجمع الأموال، ولإسداء المشورة التخصصية بشأن جبر الأضرار.

النفقات التشغيلية العامة *5.0 آلاف يورو*

726- لا تغير في المبلغ المطلوب. إنه يلزم لسد تكاليف حلقات العمل والاجتماعات التي تُعقد في المكاتب القُطرية وتكاليف مواد اتصال وتكاليف إرسال بالبريد.

اللوازم والمواد *3.0 آلاف يورو*

727- لا تغير في المبلغ المطلوب. إنه يلزم لسد تكاليف اللوازم المكتبية الأساسية وغيرها من المستهلكات المكتبية.

الجدول 47: البرنامج الرئيسي السادس: ميزانية عام 2021 المقترحة

البرنامج الرئيسي السادس أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				976.7	78.2	8.0	1 054.9
الموظفون من فئة الخدمات العامة				137.0	(0.8)	(0.6)	136.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*947.2*	-	*947.2*	*1 113.7*	*77.4*	*6.9*	*1 191.1*
المساعدة المؤقتة العامة	1 269.4	-	1 269.4	1 573.3	149.1	9.5	1 722.4
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	0.1	-	0.1		-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*1 269.5*	-	*1 269.5*	*1 573.3*	*149.1*	*9.5*	*1 722.4*
السفر	366.7	-	366.7	301.0	(156.1)	(51.9)	144.9
الضيافة	0.0	-	0.0	1.0	-	-	1.0
الخدمات التعاقدية	138.0	-	138.0	145.0	(45.7)	(31.5)	99.3
التدريب	12.0	-	12.0	32.2	(13.0)	(40.4)	19.2
الخبراء الاستشاريون	67.6	-	67.6	51.9	(11.7)	(22.5)	40.2
النفقات التشغيلية العامة	0.7	-	0.7	5.0	-	-	5.0
اللوازم والمواد	2.0	-	2.0	3.0	-	-	3.0
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*587.0*	-	*587.0*	*539.1*	*(226.5)*	*(42.0)*	*312.6*
المجموع	**2 803.8**	-	**2 803.8**	**3 226.1**	-	-	**3 226.1**

الجدول 48: البرنامج الرئيسي السادس: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

البرنامج الرئيسي السادس	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	خ ع – رر	خ ع – رأ	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	1	-	4	2	-	-	*7*	-	2	*2*	**9**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**1**	**-**	**4**	**2**	**-**	**-**	***7***	**-**	**2**	***2***	**9**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	0.04	1.00	11.00	-	*12.04*	-	3.08	*3.08*	**15.13**
المستمرة	-	-	-	-	-	0.04	1.00	11.00	-	*12.04*	-	3.08	*3.08*	**15.13**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.04**	**1.00**	**11.00**	**-**	***12.04***	**-**	**3.08**	***3.08***	**15.13**

زاي- البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة

المقدِّمة

728- في عام 2008 قبلت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") عرض الدولة المضيفة منحها قرضاً خاصاً بمشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى 200 مليون يورو كحد أقصى، يُرَدّ على امتداد فترة مقدارها 30 سنة بمعدّل فائدة يبلغ 2.5 في المئة[82].

729- وتلبيةً لطلب لجنة الميزانية والمالية وطلب الجمعية، أنشأت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، في إطار ميزانيتها المعتمدة لعام 2011، البرنامج الرئيسي السابع-2 للإبلاغ عن مقدار الفائدة المتوقَّع أن تُدفع على مبالغ القرض التي تستلمها المحكمة من أجل مشروع المباني الدائمة[83].

730- ولا تترتَّب التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-2 إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة أو لم تسدِّد بصورةٍ كاملةٍ مبلغَ الدفعة الواحدة المستحق عليها[84].

731- وينص الاتفاق المبرَم بين الدولة المضيفة والمحكمة بشأن القرض على وجوب أن تدفع المحكمة في موعد الاستحقاق (أي في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة تقويمية) مبلغ الفائدة المستحقة عليها للدولة المضيفة عن السنة التقويمية السابقة و/أو كل مقدار قد يُسنَد إلى السنوات التقويمية السابقة في إطار تسديد مبلغ القرض[85].

732- ويبيَّن في الجدول الوارد أدناه بمزيد من التفصيل أثر ذلك فيما يخص السنوات المقبلة.

الجدول 49: أثر دفع الفوائد المستحقة عن القرض وتسديد مبلغه على مدى السنوات المقبلة (باليوروات)

	2019	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*
أقساط رد القرض					
المدفوعات تسديدا لمبلغ القرض وللفوائد المستحقة عنه	127 585 3	127 585 3	127 585 3	127 585 3	127 585 3
مجموع المدفوعات	**127 585 3**	**127 585 3**	**127 585 3**	**127 585 3**	**127 585 3**

733- لقد بدأ رد القرض بعد إنهاء عقود استئجار المباني المؤقتة في 30 حزيران/يونيو 2016. وسيستحق في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير 2021 دفعُ المبلغ المستحق تسديداً لمبلغ القرض وللفوائد المستحقة عنه فيما يخص الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

---

(82) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، 14-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2008* (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/7/Res.1، الفقرة 2 والمرفق الثاني.

(83) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة، نيويورك، 6-10 كانون الأول/ديسمبر 2010* (ICC-ASP/9/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، القسم زاي، الفقرة 466.

(84) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، 14-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2008* (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث.

(85) الاتفاق المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ 23 آذار/مارس 2009، الفقرة 6-1.

الجدول 50: البرنامج الرئيسي السابع-2: ميزانية عام 2021 المقترحة

البرنامج الرئيسي السابع-2: قرض الدولة المضيفة	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				-	-	-	-
الموظفون من فئة الخدمات العامة				-	-	-	-
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	-	-	-
قرض الدولة المضيفة	*585.1 3*	-	*585.1 3*	*585.1 3*	-	-	*585.1 3*
المجموع، شاملاً قرض الدولة المضيفة	**585.1 3**	-	**585.1 3**	**585.1 3**	-	-	**585.1 3**

حاء- البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة

المقدِّمة

734- أنشأت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") البرنامج الرئيسي السابع-5 (آلية الرقابة المستقلة) في دورتها الثامنة[86] وفقاً للمادة 112(4) من نظام روما الأساسي. وقد اعتمدت الجمعية في دورتها الثانية عشرة ولاية آلية الرقابة المستقلة المشتملة على الاضطلاع بالمهام المتمثِّلة في التفتيش والتقييم والتحقيق وذلك بقرارها ICC-ASP/12/Res.6 [87]. ويتمثل غرض آلية الرقابة المستقلة في طمأنة جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") إلى مراقبة المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") مراقبةً فعالة شاملة بغية تعزيز نجاعة عملها والاقتصاد في نفقاتها. وتقوم آلية الرقابة المستقلة بعمل تقييمي وتفتيشي بناء على طلب مباشر من الجمعية أو رؤساء أجهزة المحكمة، وتُجري عمليات تحقيق استناداً إلى سلطتها التقديرية فيما تُبلَّغ عنه من مخالفات أو انتهاكات لقواعد المحكمة ولوائحها، بما في ذلك التحقيق بشأن المسؤولين المنتخَبين، عملاً بالقاعدة 26 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

موارد الميزانية **739.5 ألف يورو**

735- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 34.8 ألف يورو (4.9 في المئة)، تجسِّد رئيسياً تعديل المخصصات لسد تكاليف الموظفين الناجم عن زيادة رواتبهم. أما المبلغ المطلوب لسد التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيشهد تخفيضاً نسبته 18.0 في المئة سعياً إلى الحد من الزيادة الإجمالية في الميزانية.

الموارد من الموظفين **684.4 ألف يورو**

736- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 46.4 ألف يورو (7.3 في المئة) بالقياس إلى نظيره في ميزانية عام 2020، تجسِّد زيادةً في الرواتب والمستحقات تبعا لما تطبِّقه لجنة الخدمة المدنية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *526.4 ألف يورو*

737- فيما يخص عام 2020 يتألف ملاك موظفي آلية الرقابة المستقلة من رئيسها (من الرتبة ف-5)، واختصاصي رئيسي معني بالتقييم (من الرتبة ف-4)، ومحقق معاون (من الرتبة ف-2)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-أ).

المساعدة المؤقتة العامة *158.0 ألف يورو*

738- محقق رئيسي *(من الرتبة ف-4) لمدة 12 شهراً (متطلب مستمر، لسنوات متعددة)*: يقدم المحقق الرئيسي الدعم للأنشطة التحقيقية التي تجريها آلية الرقابة المستقلة. إن بنية آلية الرقابة المستقلة، كما اعتُمدت في بادئ الأمر في قرار الجمعية القاضي بإنشاء هذه الآلية، لم تكن تتضمن إلا موظفاً واحداً من الرتبة ف-2 مخصصاً لعمليات التحقيق على أساس التفرغ. وقد حدَّ ذلك من قدرة آلية الرقابة المستقلة على التحرك بناءً على ما يُدَّعى بارتكابه من المخالفات، بما فيها المخالفات المُدَّعى بأن مرتكبيها مسؤولون منتخَبون، وأفضى إلى استمرار الحاجة إلى الاستعانة بعاملين إضافيين بعقود قصيرة المدة. وقد أقرَّت الجمعية بهذا الوضع، والتحديات المتأتية عنه التي تواجهها آلية الرقابة المستقلة، في القرار الذي اعتمدت به ميزانية عام 2020،

---

(86) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهاي، 18-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009* (ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني، القرار ICC-ASP/8/Res.1.

(87) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثانية عشرة، لاهاي، 20-28 تشرين الثاني/نوفمبر* 2013، (ICC-ASP/12/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/12/Res.6، المرفق، الفقرة 5.

حيث أُقِرَّت هذه الوظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. إن الوظيفة المعنية تظل لازمة فيما يخص عام 2021.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **55.1 ألف يورو**

739- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاضٍ مقداره 11.6 ألف يورو (17.4 في المئة)، يجسِّد تخفيضاتٍ في المخصصات في جميع البنود (بند السفر، وبند التدريب، وبند الخبراء الاستشاريين، وبند النفقات التشغيلية العامة، وبند الأثاث والعتاد).

السفر *16.2 ألف يورو*

740- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاضٍ مقداره 1.4 ألف يورو (8.0 في المئة) لأن معظم العمل الذي ستضطلع به آلية الرقابة المستقلة في عام 2021 يُرجَّح أن يجري في المقر. ويتعذر التنبؤ على نحوٍ دقيق بعدد عمليات التحقيق التي ستُجرى ولا بمواقع إجرائها، لكنه يُفترض في الطلب المعني أنه ستُجرى بعثةٌ ميدانيةٌ اشتغاليةٌ واحدة لتقديم الدعم المباشر لأعمال الرقابة، وأنه سيُسافَر لحضور اجتماعات سنوية للمهنيين المختصين في التقييم والتحقيق.

التدريب *10.7 آلاف يورو*

741- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 5.7 آلاف يورو (34.8 في المئة)، وهو يلزم لتمكين موظفي الآلية من المشاركة في تدريب رامٍ إلى استدامة مهاراتهم الفنية، والتكفل بإحاطتهم بأفضل الممارسات الدولية في مجالات اختصاصهم، والمساعدة على استدامة تأهلهم المهني في المجال المعني. وقد حُسب المبلغ المطلوب على أساس الاستفادة الكاملة من الحسوم الممنوحة في الأتعاب المهنية، ومحافل التدريب بتكاليف مخفَّضة أو التدريب المجاني لدى المؤسسات الدولية، وفرص التدريب الذي تُوفِّره جهات محلية.

الخبراء الاستشاريون *25.2 ألف يورو*

742- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 0.5 ألف يورو (1.9 في المئة). وتلزم الموارد من الخبراء الاستشاريين لكي يقدِّموا الدعم عندما يُحتاج إلى مجموعات مهارات تخصصية إضافية محدَّدة الطابع أو عندما لا تكفي الموارد المتوفرة للنهوض بأود عبء العمل المزيد. وتلكم هي الحال على وجه الخصوص فيما يتعلق بعمليات التحقيق التي يتعذر التنبؤ على نحو دقيق بمقدار العمل الذي تنطوي عليه وبالموارد اللازمة للقيام به نظراً إلى قصر الوقت الذي انقضى منذ أن أصبحت آلية الرقابة المستقلة مجهَّزة بملاك كامل من الموظفين وعاملة على نحو كامل. إن من المهم أهمية بالغة أن تكون آلية الرقابة المستقلة، من أجل اضطلاعها بواجباتها القاضية بطمأنة الدول، قادرة على النهوض بأود الزيادات غير المتوقعة في عبء العمل الواقع على عاتقها دون أن تُضطر إلى طلب الدعم من أجهزة أخرى من أجهزة المحكمة، لأن طلب مثل هذا الدعم قد يُضرُّ باستقلالها في عملها الذي يتسم بأهمية قصوى فيما يخص اضطلاعها بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها أو قد يبدو وكأنه يُضرُّ بهذا الاستقلال.

النفقات التشغيلية العامة *1.0 ألف يورو*

743- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 1.0 ألف يورو (50.0 في المئة). إنه يلزم لشراء لوازم ومواد من أجل دعم أنشطة الآلية. فنجاعة استخدام مرافق المحكمة المتوفِّرة بالفعل تظل تتيح تخفيضاً كبيراً في مقدار المصروفات المتوقَّع تكبُّدها.

الأثاث والعتاد *2.0 ألف يورو*

744- ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره 3.0 آلاف يورو (60.0 في المئة). إن مبلغ الحد الأدنى هذا يلزم لإجراء صيانةٍ وتحديثٍ يخصان آلية الرقابة

المستقلة، بالاستعانة بمعدات رقابة تخصصية تضمن العمل المهني على نحوٍ أكثر نجاعة وفعالية.

الجدول 51: البرنامج الرئيسي السابع - 5: ميزانية عام 2021 المقترحة

البرنامج الرئيسي السابع-5 آلية الرقابة المستقلة	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				414.8	35.9	8.7	450.7
الموظفون من فئة الخدمات العامة				76.1	(0.4)	(0.5)	75.7
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*497.3*	-	*497.3*	*490.9*	*35.5*	*7.2*	*526.4*
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	147.1	10.9	7.4	158.0
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	*147.1*	*10.9*	*7.4*	*158.0*
السفر	12.6	-	12.6	17.6	(1.4)	(8.0)	16.2
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	1.1	-	1.1	-	-	-	-
التدريب	3.8	-	3.8	16.4	(5.7)	(34.8)	10.7
الخبراء الاستشاريون	6.3	-	6.3	25.7	(0.5)	(1.9)	25.2
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	2.0	(1.0)	(50.0)	1.0
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	0.6	-	0.6	5.0	(3.0)	(60.0)	2.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*24.3*	-	*24.3*	*66.7*	*(11.6)*	*(17.4)*	*55.1*
المجموع	**521.6**	-	**521.6**	**704.7**	**34.8**	**4.9**	**739.5**

الجدول 52: البرنامج الرئيسي السابع - 5: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

البرنامج الرئيسي السابع-5	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	خ ع – رر	خ ع – را	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	**مجموع الموظفين**
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	1	1	-	1	-	*3*	-	1	*1*	**4**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**1**	**1**	**-**	**1**	**-**	***3***	**-**	**1**	***1***	**4**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادِلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	1.00	-	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	1.00	-	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المقترحة لعام 2021	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1.00**	**-**	**-**	**-**	***1.00***	**-**	**-**	**-**	**1.00**

طاء- البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية

المقدِّمة

745- إن مكتب المراجعة الداخلية ("المكتب") يساعد المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والاشتغالية بمراجعته الصارمة للنظم والعمليات في شتى وحدات المحكمة. وتهدف المراجعات (عمليات التدقيق) التي يجريها إلى تبيُّن مدى جودة تدبُّر التهديدات والعوارض (المخاطر) المحتملة، بما في ذلك استبانة ما إذا كان معمولاً بالبنى والسياسات والسيرورات الأكثر اتّساماً بالفعالية وما إذا كان يُتقيَّد بالإجراءات المُقَرّة. كما يقدِّم المكتب خدمات في مجال إسداء المشورة بناءً على طلب من إدارة المحكمة.

إن المكتب سيضطلع في عام 2021 بما يلي:

(أ) إعداد خطة عمله العامة وخطة عمله الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالاستناد إلى خطط المحكمة الاستراتيجية وتحليل المخاطر التي يمكن أن تؤثِّر على تحقيق أهداف المحكمة؛

(ب) تنفيذ تسع مهمات على الأقل؛

(ج) القيام مرتين خلال السنة باستعراض حال تنفيذ التوصيات، بالتشاور مع مديري وحدات العمل في المحكمة، والإبلاغ عن التقدم المحرَز على هذا الصعيد؛

(د) توفير خدمات إسداء المشورة لمديري وحدات المحكمة بناء على طلبهم؛

(ه) تنفيذ وتحديث برنامج ضمان الجودة والتحسين؛

(و) إعداد شتى التقارير الواجب رفعها إلى لجنة المراجعة وحضور اجتماعات هذه اللجنة.

موارد الميزانية **756.5 ألف يورو**

746- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 35.5 ألف يورو (4.9 في المئة).

الموارد من الموظفين **716.8 ألف يورو**

747- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 54.9 ألف يورو (8.3 في المئة). ويتألف ملاك العاملين في مكتب المراجعة الداخلية من أربع وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (1.0 من معادِلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ولا يطلب المكتب أية وظائف ثابتة إضافية لكنه يحتاج إلى مواصلة تمويل وظيفة المساعدة المؤقتة العامة التي يضمها ملاكه حالياً.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة *583.3 ألف يورو*

748- مدير لمكتب المراجعة الداخلية (من الرتبة مد-1)، يتولى المسؤولية عن تدبر شؤون المكتب الإدارية، ووضع خطة المراجعة المستندة إلى تقييم المخاطر، والإشراف على أعمال المراجعة التي يقوم به المراجعون، واستدامة البرنامج الخاص بضمان الجودة والتحسين. ويهيئ المدير ما يطمئن رؤساء أجهزة المحكمة الثلاثة إلى فعالية ونجاعة الإدارة وتدبر المخاطر والضوابط الداخلية. وإضافةً إلى ذلك يعد المدير التقارير المرمي منها إلى إعلام لجنة المراجعة.

749- مراجع رئيسي (من الرتبة ف-4) ومراجع داخلي (من الرتبة ف-3) يُجريان المراجعات، ويسديان خدمات المشورة، ويستعرضان تنفيذ التوصيات، ويضطلعان بمهام إضافية بناءً على طلب المدير.

750- مساعد معني بالمراجعة الداخلية (من الرتبة خ ع-رأ) يقدِّم الدعم الإداري للمكتب ويسهم في إجراء المراجعات. كما يساند المساعدُ المعني بالمراجعة الداخلية المديرَ في تدبُّر برنامج ضمان الجودة والتحسين وفي إعداد التقارير المراد رفعها إلى لجنة المراجعة.

المساعدة المؤقتة العامة *133.5 ألف يورو*

751- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 11.4 ألف يورو (9.3 في المئة). *مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات (من الرتبة ف-3) لمدة 12 شهراً (متطلَّب مستمر، لسنوات متعددة)*. يعمل في مكتب المراجعة الداخلية مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات (من الرتبة ف-3)، هو خبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومراجعة ما يخصها. إن شاغل هذه الوظيفة يقوم بإعدادِ وتحديث الخطة السنوية للعمل المتصل بالأنشطة المجراة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويُجري عمليات المراجعة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويقدِّم خدمات استشارية في هذا المجال. كما إنه يقوم بالمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقدَّمة في إطار المراجعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي لا يمكن أن يقوم بها على نحو فعال سائرُ المراجعين الذين يشغلون وظائف ثابتة بسبب افتقارهم إلى المعارف التقنية في هذا المجال. ويسهم هذا المراجع (المعني بتكنولوجيا المعلومات) أيضاً في المراجعات التي يجريها سائر المراجعين عندما تشمل مهماتهم المعنية أنشطة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الموارد غير المتصلة بالعاملين **39.7 ألف يورو**

752- تلزم الموارد غير المتصلة بالعاملين لسد تكاليف السفر وتكاليف التدريب. وينطوي المبلغ المطلوب على انخفاضٍ مقداره 19.6 ألف يورو (33.1 في المئة) لأنه لا تلزم مخصصات لموارد إضافية في بند الخبراء الاستشاريين لعام 2021.

السفر *10.9 آلاف يورو*

753- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 0.1 ألف يورو (0.9 في المئة) يراد بها تمكين المكتب من إجراء مراجعات في المكاتب القُطرية وفقاً لخطة المراجعة لعام 2021 (متطلَّب متكرِّر).

التدريب *28.8 ألف يورو*

754- ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها 0.3 ألف يورو (1.1 في المئة) (متطلَّب متكرّر). فيتعيَّن أن يتدرَّب المراجعون بانتظام من أجل استدامة كفاءتهم المهنية. إن كلّ مراجعي مكتب المراجعة الداخلية الأربعة معتمَدو المهارات في مجال المراجعة الداخلية أو مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات. فـ"معهد المراجعين الداخليين" (IIA) و"رابطة مراجعةِ ومراقبةِ نظم المعلومات" (ISACA) يطلبان أن يتابع المراجعون المصدَّق على تمتعهم بالمهارات 40 ساعة من التدريب المهني المستمر كل عام لاستدامة صلاح شهاداتهم. ويجب أن تكون دورات التدريب المعنية متصلة على وجه التحديد بعمل المراجعين المعنيين ومهاراتهم وخبرتهم. ولا توفِّر المحكمة حالياً دورات تدريب في مجال الإدارة، ومجال تدبر المخاطر، ومجال المطابقة، ومجال المراجعة العامة، ومجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات، ومجال تدبر الضوابط الداخلية، وغير ذلك من مجالات اهتمام مراجعي المكتب.

755- وتبلغ تكاليف دورة التدريب التي توفَّر في إطارها 25 ساعة من التدريب المهني المستمر مبلغاً يقارب 5.0 آلاف يورو، بحسب المكان المعني في أوروبا. وقد نظر

المكتب في جميع الخيارات المتاحة للوفاء على نحو ناجع بالمتطلب القاضي بمتابعة 40 ساعة من التدريب المستمر. فقد نُظر في دورات التدريب الذي يُوفَّر ضمن المحكمة، وحضور المؤتمرات، ودورات التدريب الإلكتروني على الإنترنت، ودورات التدريب التي لا تنظَّم إلا في هولندا. والحال أن ثمة قيوداً على هذه الحلول البديلة (كأن لا توفَّر الدورات المعنية إلا بالهولندية وأن لا تتناول إلا عدداً محدوداً من المواضيع). أما منصة المحكمة الخاصة بالتدريب على شبكة الإنترنت فلا يمكن أن يستخدمها فريق مكتب المراجعة الداخلية إلا من أجل دورات التدريب غير المتصلة بالمراجعة. ولا تُمنح شهادة بمتابعة الدورات التي تُتابع على هذه المنصة، في حين تلزم شهادات لاستدامة التصديق على المهارات المعنية.

الجدول 53: البرنامج الرئيسي السابع - 6: ميزانية عام 2021 المقترحة

البرنامج الرئيسي السابع-6 مكتب المراجعة الداخلية	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			ميزانية عام 2020 المعتمدة (بآلاف اليوروات)	التغيّر في الموارد		ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)
	المجموع	المصروفات من صندوق الطوارئ	المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				463.7	43.9	9.5	507.6
الموظفون من فئة الخدمات العامة				76.1	(0.4)	(0.5)	75.7
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*547.0*	-	*547.0*	*539.8*	*43.5*	*8.1*	*583.3*
المساعدة المؤقتة العامة	101.5	-	101.5	122.1	11.4	9.3	133.5
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*101.5*	-	*101.5*	*122.1*	*11.4*	*9.3*	*133.5*
السفر	10.1	-	10.1	10.8	0.1	0.9	10.9
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	27.6	-	27.6	28.5	0.3	1.1	28.8
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	20.0	(20.0)	(100.0)	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*37.7*	-	*37.7*	*59.3*	*(19.6)*	*(33.1)*	*39.7*
المجموع	**686.3**	-	**686.3**	**721.2**	**35.3**	**4.9**	**756.5**

الجدول 54: البرنامج الرئيسي السابع - 6: ملاك الموظفين المقترح لعام 2021

البرنامج الرئيسي السابع-6	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	خ ع – رر	خ ع – را	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
الوظائف الثابتة														
المقرة لعام 2020	-	-	-	1	-	1	1	-	-	3	-	1	*1*	**4**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المستعادة/المعادة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام 2021	-	-	-	**1**	-	**1**	**1**	-	-	**3**	-	**1**	***1***	**4**
وظائف المساعدة المؤقتة العامة (معادلاتها بدوام كامل)														
المقرة لعام 2020	-	-	-	-	-	-	1.00	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
المستمرة	-	-	-	-	-	-	1.00	-	-	*1.00*	-	-	-	**1.00**
الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التخصيص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعادة التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحوَّلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المقترحة لعام 2021	-	-	-	-	-	-	**1.00**	-	-	***1.00***	-	-	-	**1.00**

المرفقات

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية

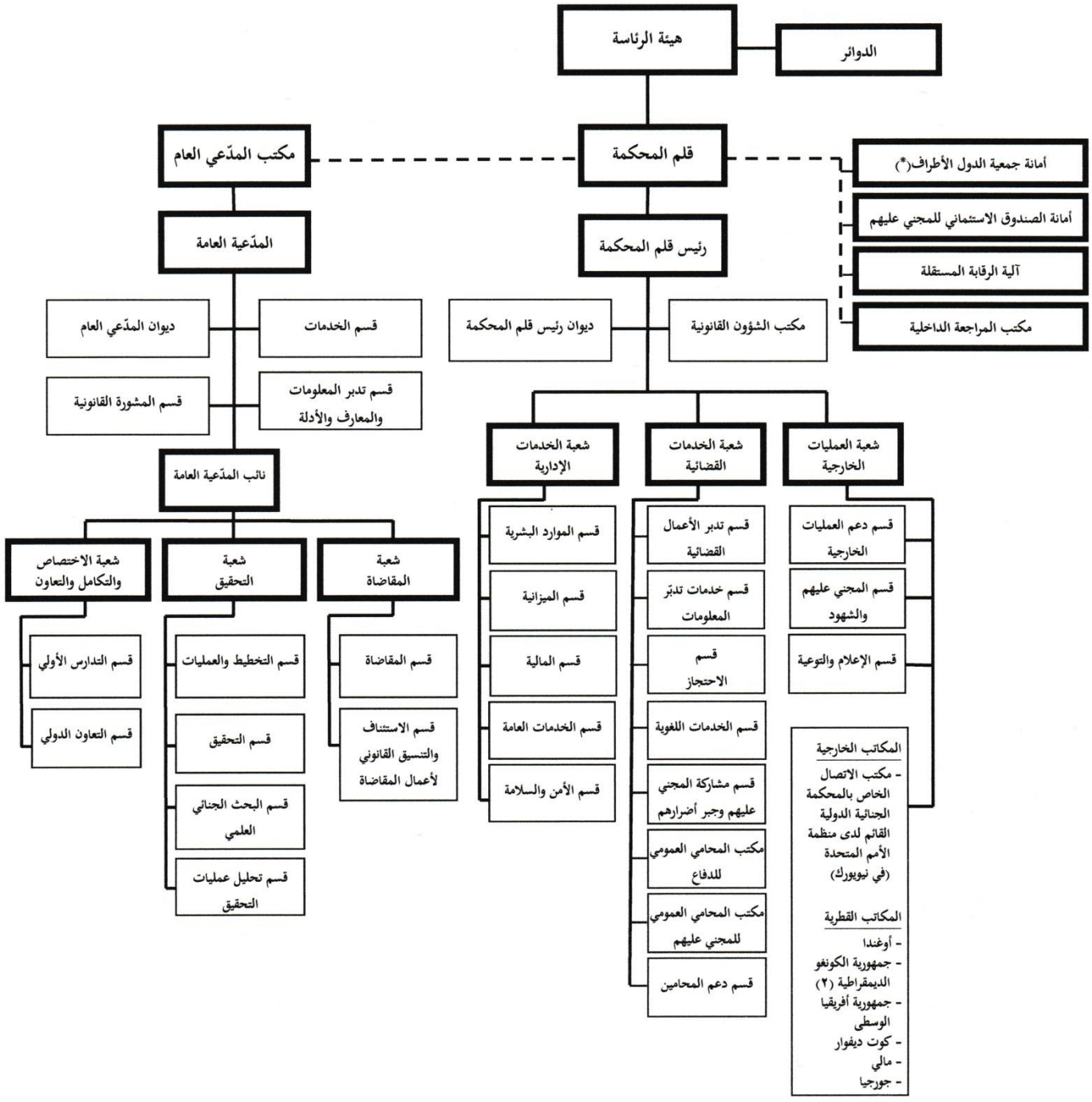

(*) تشرف جمعية الدول الأطراف إشرافاً كاملاً على عمل أمانتها، التي تكون مسؤولة أمامها مباشرة. وتُعتبر أمانة جمعية الدول الأطراف جزءاً لا يتجزأ من المحكمة الجنائية الدولية، وتتبع هي والعاملون فيها لقلم المحكمة فيما يخص الأغراض الإدارية.

المرفق الثاني

الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

	المعطى	*الافتراض*	*الوصف*
-1	عدد ايام انعقاد جلسات المحكمة	200	100 يوم للحالة الثانية في جمهورية افريقيا الوسطى- القضية ب (*بِكاتوم وانغَيْسونا*)، و100 يوم للحالة في مالي - القضية 2 (قضية *الحسن*).
-2	عدد الحالات الخاضعة للتحقيق	13	الحالة في بوروندي، والحالتان الأولى والثانية في جمهورية افريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في كينيا، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي، والحالة في ميانمار، والحالة في أفغانستان، والحالة في أوغندا
-3	عدد عمليات التحقيق الناشط	9[1]	الحالة في بوروندي، والحالة الثانية في جمهورية افريقيا الوسطى، والحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا، والحالة في ليبيا (القضية الثالثة)، والحالة في مالي، والحالة في في ميانمار، والحالة في أفغانستان
-4	عدد الأوامر بإلقاء القبض التي رُفعت عنها أختام التحريز ولـمّا يزل يُنتظر تنفيذها	16	القضية الأولى مكرَّرا في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ والقضايا الاولى (1) والثانية (2) والرابعة (1) والخامسة (1) في دارفور بالسودان؛ والقضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ وقضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (3)؛ والقضايا الأولى (1) والثانية (1) والثالثة (2) في الحالة في ليبيا؛ وأمران (2) بإلقاء القبض في الحالة في أوغندا
-5	عدد عمليات التدارس الأولي	9	الحالة في كولومبيا، والحالة في غينيا، والحالة في العراق/المملكة المتحدة، والحالة في نيجيريا، والحالة في فلسطين[2]، والحالة في الفلبين، والحالة في أوكرانيا، والحالة في فنزويلا (القضيتان 1و2).
-6	عدد الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية (للدوائر)[3]	6	الدائرة الابتدائية السادسة الناظرة في جبر الاضرار (*انْتاغَندا*)؛ الدائرة الابتدائية التاسعة (*أُنْغوين*)؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار (*لوبَنْغا و كاتَنْغا*)؛ الدائرة الابتدائية الثامنة الناظرة في جبر الأضرار (*المهدي*)؛ الدائرة الابتدائية العاشرة (*الحسن*)؛ الدائرة الابتدائية الخامسة (*بِكاتوم و انْغَيْسونا*)؛
-7	عدد الأفرقة (التابعة لمكتب المدّعي العام) المعنية بالإجراءات الابتدائية	3	الحالة الثانية في في جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية ب (*بِكاتوم وانْغَيْسونا*)؛ والحالة في مالي - القضية الثانية (*الحسن*)؛ والحالة في دارفور بالسودان (*عبد الرحمن*)
-8	عدد افرقة الدعم التابعة لقلم المحكمة المعنية بجلساتها	1	
-9	عدد أفرقة الدفاع المموَّلة في إطار نظام المساعدة القانونية	11	في الإجراءات التمهيدية: *القذافي* (نشاط مقلص)، *عبد الرحمن*؛ في الإجراءات الابتدائية: *الحسن*، *بِكاتوم*، *انْغَيْسونا*، *بندا* (نشاط مقلَّص)؛ في إجراءات الاستئناف: *انْتاغَندا*، *أُنْغوين*، *اغْبَغْبو*، *ابْليه غوديه*؛ في إجراءات جبر الأضرار: *المهدي* (نشاط مقلَّص)
-10	عدد ممثِّلي المجني عليهم المموَّلين في إطار نظام المساعدة القانونية	9	في الإجراءات التمهيدية: *عبد الرحمن* [4] في الإجراءات الابتدائية: *الحسن*، *بِكاتوم و انْغَيْسونا*، *بندا* (نشاط مقلَّص)؛ في إجراءات جبر الأضرار: *كاتَنْغا*، *لوبَنْغا (القضية الأولى)*، *لوبَنْغا (القضية الثانية)*، *المهدي*، *أُنْغوين*
-11	عدد افرقة الممثلين القانونيين للمجني عليهم التابعة للمكتب العمومي لمحامي المجني عليهم	9	*أُنغوين* (1)، *كاتَنْغا* (1)، *لوبَنْغا* (1)، *انْتاغَندا* (2)، *بِكاتوم و انْغَيْسونا* (2)، *اغْبَغْبو و ابْليه غوديه (1)*، إجراءات أخرى (1)[5]
-12	عدد اللغات المنهوض باود تقديم الخدمات بها في جلسات المحكمة	6	1- لغة الآشولي، 2- الإنكليزية،3- الفرنسية، 4- لغة البَمْبارا، 5- العربية، 6- لغة السَنْغو

[1] تسع عمليات تحقيق ناشط، لكن لن تدوم كلها طيلة السنة: التحقيق في القضية أ في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (ستة أشهر) والتحقيق في الحالة في جورجيا (6 أشهر).

[2] يُنتظر صدور قرار ذي صلة عن الدائرة التمهيدية.

[3] الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية هي أفرقة تابعة للدوائر يمكن أن تُنتدب للإعداد لما سيُعقد مستقبلاً من المحاكمات وجلسات انعقادها وجلسات النطق بالعقوبة والجلسات الخاصة بجبر الأضرار.

[4] يجب تحديد نوع التمثيل القانوني (ما إذا كان مموَّلاً في إطار نظام المساعدة القانونية أو كان يضطلع به ممثلون قانونيون للمجني عليهم): الأمر الذي يجب إبقاء متَّسع لأخذه بالحسبان في عملية الميزنة مستقبلاً.

[5] يُعنى هذا الفريق بالإجراءات اللابثة التي ينخرط في العمل عليها مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (المقبولية في قضية *القذافي*، والاستئناف في الحالة في *جزر القُمُر*، إلخ).

	المعطى	*الافتراض*	*الوصف*
13-	عدد اللغات المتصلة بالقضايا المنهوض بأود تقديم الخدمات بها	36	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- الأشولي، 4- العربية، 5- العربية (السودانية)، 6- السواحلية (الكونغولية)، 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا، 8- لغة اللِنْغالا، 9- لغة الديولا، 10- لغة البُمْبارا، 11- لغة الموريه، 12- لغة الأتيسو، 13- لغة الألور، 14- لغة السَنْغو، 15- لغة الزغاوة، 16- لغة الفور، 17- لغة التماشيق، 18- الجورجية، 19- الروسية، 20- لغة السُنْغاي، 21- لغة اللِندو، 22- لغة الغيريه، 23-لغة اللَنْغو، 24- لغة التِغرينيا، 25- لغة الفُلْفُلْدِ، 26- لغة الداري، 27- لغة البَشْتو، 28- لغة الكيرُنْدي، 29- الأمهرية، 30- معلومة سرّية مصنَّفة (ألف)، 31- العبرية، 32- الأوكرانية، 33- البورمية، 34- البنغالية، 35- لغة الروهنجيا، 36- معلومة سرّية مصنَّفة (باء)
14-	عدد اللغات المنهوض بأود تقديم الخدمات بها من أجل المراسلة مع الدول الأطراف	8	1- الإنكليزية، 2- الفرنسية، 3- العربية، 4- الإسبانية، 5- الهولندية، 6- الإيطالية، 7- البرتغالية، 8- لغة السَنْغو
15-	عدد دعاوى الاستئناف النهائي	4	قضية *انتاغندا* (الجرائم المنصوص عليها في المادة 74 من النظام الأساسي والجرائم المنصوص عليها في المادة 76 منه)؛ قضية *اغْبَغْبو وابْليه غوديه* (الجرائم المنصوص عليها في المادة 74 من النظام الأساسي)؛ *قضية أُنْغوين* (الجرائم المنصوص عليها في المادة 74 من النظام الأساسي)[6]
16-	عدد الشهود الذين يمثلون للإدلاء بشهاداتهم	90	قضية *الحسن* (50)، وقضية *بِكاتوم* و *انْغَيْسونا* (40)
17-	المدة القصوى المتوقعة لمكوث كل شاهد	10	3 ايام للتحضير + يومان للإلمام بالامور + يومان للجلسات + 3 ايام لعطلة نهاية الاسبوع/ الاستراحة = 10 أيام بمثابة متوسط لكل شاهد
18-	عدد المجني عليهم الذين يطلبون المشاركة في الإجراءات/ جبر الأضرار	7 800[7]	الحالة الثانية في جمهورية افريقيا الوسطى (500)، والحالة في مالي (800)، والحالة في أفغانستان (500)، والحالة في ميانمار (500)، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1 000)، والحالة في أوغندا (2 500)، والحالة في دارفور بالسودان (2 000)
19-	عدد الشهود والمجني عليهم المشمولين بالحماية	75	هم الشهود/المجني عليهم وغيرُهم من المعرّضين للخطر بسبب شهادتهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود بمن فيهم المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبغير ذلك من أشكال الحماية
20-	عدد الأشخاص المشمولين بالحماية	470	هم الشهود/المجني عليهم ومعالوهم الذين قد تشملهم الحماية والرعاية اللتان يقدمهما قسم المجني عليهم والشهود في عام 2021
21-	عدد المشتبه فيهم/المتهمين الذين يمثلون أمام المحكمة[8]	8	*الحسن*، *انْتاغَنْدا*، *أُنْغوين*، *بِكاتوم*، *انْغَيْسونا*، *اغْبَغْبو*، *ابْليه غوديه*، *عبد الرحمن*
22-	عدد المحتجَزين من المشتبه فيهم أو المتهمين أو المدانين	6	*الحسن*، *انْتاغَنْدا*، *أُنْغوين*، *بِكاتوم*، *انْغَيْسونا*، *عبد الرحمن*
23-	عدد الزنازين اللازمة	6	نموذج استئجار الزنازين: مجموعات كلّ منها تتالف من ست زنازين او 12 زنزانة (فمن اجل ستة محتجزين تُستأجر مجموعة واحدة من ست زنازين)
24-	عدد المكاتب/الوحدات القُطرية	8	واحد في جمهورية افريقيا الوسطى (بَنغي)، وواحد في كوت ديفوار (ابيجان)، واثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا وبونيا)، وواحد في جورجيا (تْبيليسي)، وواحد في مالي (باماكو)، وواحد في أوغندا (كمبالا)، يضاف إليها مكتب الاتصال القائم لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك

(6) إن لإجراء الاستئناف من طبيعته ما يجعل من المتعذر تأكيد أنه ستقدَّم دعوى استئناف نهائي في قضية *أُنْغوين* قبل أن يصدر حكم فيها عن الدائرة الابتدائية. لكن يُرجَّح كبيرَ الترجيح أن قرار الدائرة الابتدائية في هذه القضية سيُستأنف (سواء أكان حكماً بالإدانة أم حكماً بالتبرئة).

(7) الأرقام المعنية تمثل عدد الطلبات الفردية المتوقَّع أن تُستلم. وتُحسب طلبات المشاركة وطلبات جبر الأضرار على حدة. كما تُحسب على حدةٍ الإفاداتُ بمعلومات إضافية فيلزم تقييمٌ كامل لمدخلات بيانات قلم المحكمة وتقييمٌ قانوني ذو صلة (عندما تُستلم استمارة إضافية مثلاً).

(8) من أجل هذه الوثيقة فقط يشمل مصطلح "المتهم" الأشخاص الذين قُضي في الدرجة الابتدائية بتبرئتهم أو بإدانتهم ويُنتظر في قضاياهم البت في دعاوى الاستئناف النهائي. إنه لا يشمل بنطاقه الأشخاص الذين لا يمثُلون أمام المحكمة إلا فيما يخص جلسات النظر في جبر الأضرار.

المرفق الثالث

قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

1. المستجدات الإجرائية التي تفضي إلى تأخير في الدعاوى القائمة، ومنها:

(أ) حالات التأخير في الإجراءات بسبب عوائق غير متوقَّعة متعلقة بالأدلة (مثل تعذّر حضور الشهود (مؤقتاً))؛

(ب) المسائل التي هي عرضة للطعن فيها بدعاوى استئناف تمهيدي أمام دائرة الاستئناف: كل دعوى استئناف تمهيدي (يُطلب أن يكون له أثر إيقافي) في القضايا المحاكَم فيها تؤخر سير الإجراءات فيما يخص جوهر القضايا المعنية؛

(ج) إيقاف الإجراءات المؤقت بسبب تعذر مشاركة قاض أو طرفٍ في الدعوى (أو الممثل الرئيسي لهذا الطرف) جرّاء أمور منها تنحيته، أو انسحابه، أو مرضه الخطير، أو وفاته.

2. المستجدات غير المرتقبة حالياً، ومنها:

(أ) القبض على أشخاص من المطلوبين لدى المحكمة أو تقديمهم إليها بموجب أمر بالقبض عليهم؛

(ب) مباشرة المدّعية العامة من تلقاء نفسها التحقيق في حالات جديدة (بعد أن تكون قد التمست إذناً بالقيام بذلك من الدائرة التمهيدية وتكون هذه الدائرة قد منحتها هذا الإذن)؛

(ج) إحالة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حالات إلى المحكمة؛

(د) إحالة الدول الأطراف حالات إلى المحكمة.

المرفق الرابع

الغايات الاستراتيجية

المرفق الرابع (أ)

قائمة الغايات المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة 2019 - 2021)

ألف - الاداء في مجال القضاء وفي مجال المقاضاة	*باء - التعاون والتكامل*	*جيم - الاداء المؤسسي*
الغاية 1: زيادة سرعة ونجاعة الأنشطة الأساسية للمحكمة المتمثلة في عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات وأعمال جبر الأضرار، مع الحفاظ على اتّسام إجراءاتها بالاستقلال والعدالة وأرفع درجات الامتياز القانوني والجودة، وحماية سلامة ورفاه الأشخاص المعنيين، ولا سيما المجني عليهم والشهود	الغاية 4: مواصلة تعزيز الدعم السياسي وتطوير أشكال التعاون والمساعدة الاشتغالية لجميع الأطراف فيما يخص عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وحماية الشهود، وتنفيذ الأوامر بإلقاء القبض، والإجراءات القضائية	الغاية 6: المضي في زيادة التمرس المهني والتفاني والنزاهة في جميع عمليات المحكمة
الغاية 2: المضي في تطوير نهج المحكمة إزاء المجني عليهم في جميع مراحل الإجراءات القضائية بما فيها مرحلة جبر الأضرار (بالتعاون مع الصندوق الاستئماني للمجني عليهم فيما يخص مرحلة الإجراءات الأخيرة الذكر)	الغاية 5: التباحث مع الدول وسائر أصحاب الشأن فيما يتعلق بالاستراتيجيات الجديدة لزيادة قدرة منظومة نظام روما الأساسي على النهوض بالمسؤولية المشتركة عن سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب، وتصميم هذه الاستراتيجيات، بوسائل منها تشجيع الدول الأطراف على تنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني واتخاذ سائر التدابير التكاملية (بما في ذلك تقديم الدعم والمساعدة إلى المجني عليهم)، ووضع استراتيجية لإنجاز تناول الحالات الخاضعة للتحقيق	الغاية 7: تهيئة وضمان بيئة عمل سالمة ومصونة الأمن محورها رفاه الموظفين وتحسين مهاراتهم المستمر
الغاية 3: المضي في تعميم الأخذ بالمنظور الجنساني في جميع جوانب عمل المحكمة في المجال القضائي وفي مجال المقاضاة		الغاية 8: التوصل إلى تمثيل جغرافي وتوازن بين الجنسين أكثر إنصافاً، ولا سيما في الوظائف من الفئات العليا
		الغاية 9: إدارة الموارد على نحو فعال متماسك شفاف مسؤول قابل للتكيف، والمضي في تنمية استدامة المحكمة وصمودها حيال المخاطر المستبانة
		الغاية 10: وضع استراتيجية لإنجاز تناول الحالات الخاضعة للتحقيق

المرفق الرابع (ب)

قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام (للفترة 2019 - 2021)

1. الارتقاء بجودة الأداء فيما يتعلق بالأنشطة الأساسية التي يضطلع بها المكتب:

(a) *الغاية الاستراتيجية 1:* تحقيق معدَّل نجاح عال في الترافع أمام المحكمة،

(b) *الغاية الاستراتيجية 2:* زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة؛

(c) *الغاية الاستراتيجية 3:* القيام مع الدول بوضع استراتيجيات ومنهجيات محسنَّة لزيادة معدَّل القبض على الأشخاص الذين لـمّا تنفَّذ أوامر بالقبض عليهم صادرة عن المحكمة؛

(d) *الغاية الاستراتيجية 4: تهذيب وتعزيز نهج المكتب تجاه المجني عليهم ولا سيما ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال أو الماسة بهم*؛

2. الارتقاء بالممارسات الإدارية السليمة:

(a) *الغاية الاستراتيجية 5: زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة*؛

3. الإسهام في عمل منظومة نظام روما الأساسي على نحو فعال:

(أ) *الغاية الاستراتيجية 6: المضي في تعزيز قدرة المكتب وشركائه على سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب.*

المرفق الرابع (ج)

قائمة الغايات الاستراتيجية المبيَّنة في الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة (للفترة 2019 - 2021)

1. نظراً إلى الخدمات الأساسية التي يقدمها قلم المحكمة إلى المحكمة، يجب عليه السهرُ على توظيف أقدر الأشخاص المستعدين للعمل وأكثرهم إنتاجيةً والسعيُ إلى الامتياز في كل ما يفعله. وبغية تعظيم الإنتاجية باشر قلم المحكمة برنامجاً مدته ثلاث سنوات يُرمى منه إلى تعزيز التزام الموظفين. كما إن قلم المحكمة، نشداناً منه إلى الامتياز بشتى وجوهه، بدأ برنامجاً مدته ثلاث سنوات من أجل تحسين المهارات المستمر.

2. إن المحكمة حريصة على تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في مجموعة موظفيها. ولـمّا كان قلم المحكمة مكوّن المحكمة الذي يستخدم أكبر عدد من موظفيها فإن عليه طبعاً أن يولي الأولوية لهذه المسألة. وبناءً عليه فإن قلم المحكمة يشرع في برنامج عمل مدته ثلاث سنوات لتحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، مركِّزاً فيما يخص التوازن الأخير الذكر تركيزاً رئيسياً على الوظائف من الفئة العليا.

3. وعليه فإن لقلم المحكمة ثلاث أولويات هي:

(a) التحسين المستمر؛

(b) تعزيز التزام الموظفين؛

(c) التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

المرفق الرابع (د)

البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الأهداف 1-4 (الغايات الاستراتيجية 1-3)		
1- الاضطلاع الفعال بالتخطيط فيما يتعلق بهيئة الرئاسة، وتقديم الدعم من أجل نجاعة تدبر الإجراءات القضائية	• استبانة المسائل التي يمكن أن تقوم وتدبرها على نحو فعال	• 100%
	• مدى جودة أعمال التحضير لاجتماعات هيئة الرئاسة واجتماعات القضاة وجودة دعم هذه الاجتماعات	• حظوه بالرضا التام
	• نجاعة تنظيم الطلبات/الوثائق التي تودع لدى هيئة الرئاسة	• صدور جميع القرارات في غضون الآجال المقرَّة
	• مدى التقيد بالمواعيد وتوخي الجودة في المشورة التي تقدَّم إلى الرئيس وإلى نائبيه بشأن مسائل التسيير والإدارة	• حظوه بالرضا التام
2- التنفيذ والعمل بالتوافق مع مؤشّرات الأداء المناسبة فيما يخص السيرورات القضائية والدعم القضائي ذي الصلة	• مواصلة جمع البيانات ذات الصلة في المجالات الرئيسية لمبادرة مؤشرات الأداء فيما يتعلق بالسيرورات التي يشمل نطاقها المحكمة جمعاء وبالسيرورات الخاصة بالهيئة القضائية	• 100%
	• تطبيق مؤشرات الأداء في السيرورات التي يشمل نطاقها المحكمة جمعاء وفي السيرورات الخاصة بالهيئة القضائية	• حظوه بالرضا التام
3- تنفيذ الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف على نحو عادل وسريع، مع الاحترام الكامل لحقوق المتهمين والاعتبار الواجب لحماية المجني عليهم والشهود	• تقليص الآجال الفاصلة بين مراحل الإجراءات دون المساس بحقوق الأطراف والمشاركين والمجني عليهم في أن تُوفَّر لهم العدالة والحماية بحسب الحال	• تحقيق تحسين قابل للقياس بالمقارنة بالقضايا الأسبق
4- الدفع قُدُماً باستعراض العبر المستخلصة من السيرورات القضائية، بالتشاور مع أصحاب الشأن بحسب الاقتضاء، مع التركيز على التغييرات التي لا تستلزم إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات	• مواصلة تعزيز اتّساق الممارسة القضائية	• بحلول نهاية عام 2021
الأهداف 5-8 (الغايتان الاستراتيجيتان 4-5)		
5- الشفافية والفعالية في التواصل وتبادل المعلومات بين الهيئة القضائية والأفرقة العاملة التابعة للجمعية	• عدد اجتماعات فريق لاهاي العامل/فريق الدراسة المعني بالحوكمة التي يشارك فيها ممثل لهيئة الرئاسة/للمحكمة بحسب الاقتضاء	• تمثيلهما كلما كان ذلك مناسبا
6- تعزيز الثقة، والالتزام، والدعم، فيما بين أصحاب الشأن الخارجيين المعنيين بالمحكمة من خلال تبادل المعلومات في الاجتماعات، والمؤتمرات، وغيرها من المناسبات فيما يتعلق بجهود المحكمة وحرصها على إقامة العدل على نحو سريع ورفيع درجة الجودة	• عدد ما يعقده الرئيس/هيئة الرئاسة من الاجتماعات الرفيعة المستوى مع ممثلي الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني	• أكثر من 100 اجتماع
	• مشاركة هيئة الرئاسة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف، وفريق لاهاي العامل، وفريق الدراسة المعني بالحوكمة، ولجنة الميزانية والمالية، وجلسات الإحاطة الخاصة بالدبلوماسيين وبالمنظمات غير الحكومية، إلخ	• كلما لزم ذلك
7- انضمام المزيد من الدول إلى نظام روما الأساسي والاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها أو تصديقها عليهما وتعزيز تواصل وتعاون الدول غير الأطراف مع المحكمة	• تنسيق الجهود مع سائر أصحاب الشأن لاسترعاء العناية إلى أهمية عالمية نظام روما الأساسي والاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات وتشجيع الدول التي لم تصدِّق عليهما أو تنضم إليهما على القيام بذلك	• انضمام/تصديق دولة واحدة أخرى إلى/على النظام الأساسي ودولة واحدة أخرى إلى/على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات
8- إبرام المزيد من الاتفاقات مع الدول بشأن إنفاذ العقوبات	• إبرام اتفاقات متعلقة بإنفاذ العقوبات	• 1

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الأهداف 9-11 (الغايات الاستراتيجية 6-9)		
9- المضي في تحسين تدبر أداء الموظفين	• التقيد التام في البرنامج الرئيسي الأول بنظام تقييم الأداء في المحكمة، بما في ذلك تقديم مديري الوحدات والقضاة مساهمات مناسبة	• 100%
	• تقديم التقارير والمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وعلى نحو شفاف	• 100%
10- النهوض بأود قدوم القضاة الجدد ومغادرة نظرائهم من القضاة المنتهية ولايتهم	• تنظيم توجيه القضاة في المحكمة لتعريفهم بإجراءات المحكمة وموظفيها ومرافقها • ضمان التدبر المناسب للفترة الانتقالية فيما يتعلق بالقضاة المغادرين	• حظوه بالرضا التام
11- إدارة الموارد على نحو فعال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير زيادة النجاعة الممكن اتخاذها	• وجوه التحسن في تنظيم مواعيد الإجراءات القضائية من خلال تنفيذ التعديلات المتأتية عن العبر المستخلصة	• تحقيق تحسينات يمكن قياسها
12- تحقيق النجاعة في الاستعانة بموارد الدوائر من الموظفين من خلال إدارتهم بصورة مركزية وتوخي المرونة في إعمالهم لمواجهة التغير في عبء العمل المتصل بالقضايا الذي يتعيّن النهوض به	• اضطلاع رئيس الدوائر (موظف من الرتبة ف-5) بإدارة مواردها إدارة مركزية فعالة	• 100%

المرفق الرابع (ه)

البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام

ألف- البرنامج 2100: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

1- البرنامج الفرعي 2110: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 1 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام ("المكتب"): تحقيق معدَّل نجاح عال في الترافع أمام المحكمة	التكفل بجودة عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة	مؤشرات الأداء 1-1 و1-2 و1-3: نتائج المقاضاة	
		تنجيز مشروع المراجعة	إقرار اللجنة التنفيذية للتقرير المتعلق بمراجعة عمليات التحقيق
الغايتان 1 و10 من غايات المحكمة			
الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة	زيادة سرعة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب	
		تنجيز المقترحات	إقرار اللجنة التنفيذية للتقرير المرمي منه إلى تحسين الاتساق بين عبء العمل والموارد المتاحة
		الدعوة في الوقت المناسب إلى عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية وتجهيز نصوص القرارات	عقد اجتماعات أسبوعية للجنة التنفيذية، وإعداد نصوص قراراتها وتوزيعها على أصحاب الشأن الداخليين في الأسبوع نفسه
		تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة	تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المكتب تبلغ نسبتها 1%
	وضع خطة لإنجاز تناول الحالات المنظور فيها ينفذها المكتب وشتى وحدات المحكمة	تنجيز إعداد مقترحٍ عالي درجة الجودة بشأن استراتيجية إنجاز تناول الحالات المنظور فيها	إنشاء أفرقة عاملة تابعة للمكتب وأفرقة عاملة على نطاق المحكمة، ووضع أطر اختصاصها، وعقد المشاورات ذات الصلة، وإعداد مسوَّدة المقترح

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغايتان 2 و3 من غايات المحكمة			
الغاية 4 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تهذيبُ وتعزيزُ نهج المكتب تجاه المجني عليهم ولا سيما ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسّة بهم	أن يرُكِّز من باب الأولوية في جميع عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة على الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم	مؤشر الأداء 4-8: الاهتمام بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والسياسة الخاصة بالأطفال	
		الدأب على تمييز واستعراض هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية	إظهارُ جميع التقارير المتعلقة بالأنشطة الأساسية بذلَ جهد كاف في هذا الصدد وتحقيقَ نتائج في شأن هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية
	تطبيق السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والسياسة المتعلقة بالجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم تطبيقاً كاملاً	التدابير المعمول بها مقابل مجموعة التدابير المبينة في وثائق هاتين السياستين	%100
	الإسهام في وضع نهج محسَّن فيما يتعلق بالمجني عليهم وذلك في إطار المراجعة الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء	تنجيز المقترح	أن تقر اللجنة التنفيذية التقرير المتعلق بالنهج المحسَّن وأن يؤخذ به في سائر وحدات المحكمة
الغايات 6 و7 و8 و9 من غايات المحكمة			

الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة	الإدارة المسؤولة والخاضعة للمساءلة	مؤشرات الأداء 11-1 حتى 11-4: التخطيط والأداء والتقيد بالقواعد والمعايير في المجال المالي	
	تحسين مستوى الرفاه	مؤشرات الأداء 8-1 حتى 8-5: الموارد البشرية - أداء الموظفين وتنمية قدراتهم	أن لا تفضي الطعون الإدارية إلى أي استنتاجات سلبية كبيرة الشأن
	المضي في تطبيق نهج التحسين المستمر	التقيد بلائحة الموظفين ونظامهم	أن يُتاح لأصحاب الشأن تقرير عن الأداء مبسَّط ومدمج
	تحسين التواصل مع أصحاب الشأن	وضع وتنفيذ نظام جديد للإبلاغ بشأن الأداء	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
	تحسين التوازن بين الجنسين/التوازن الجغرافي		أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
	تدريب الموظفين تدريباً ملائماً لأدائهم مهامهم	وضع إطار للمهارات القيادية (على نطاق المحكمة)	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
		وضع إطار لرفاه الموظفين (على نطاق المحكمة) ومتابعة نتائج الاستقصاءات المتعلقة بالتزام الموظفين	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة (كأن تُجرى عملية واحدة على الأقل من عمليات استخلاص العبر بعد كل فعالية كبرى من فعاليات التحقيق أو المقاضاة، وأن تزيد نسبة أعضاء هيئة الإدارة الذين يشاركون في تدريب القياديين عن 50%)
		توفير تدريب للتوعية بقضايا الجنسين	
		النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	إقرار اللجنة التنفيذية للتقرير المتعلق باستراتيجية التواصل الجديدة والنموذج ذي الصلة
		النتائج المحقَّقة/المزمَع تحقيقها فيما يخص المشاريع ذات الأولوية	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
		النتائج المرحلية المحقَّقة/المزمَع تحقيقها في إطار خطة العمل الخاصة بالتوازن بين الجنسين/ التوازن الجغرافي	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
		عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم مقابل عددهم الإجمالي	أن يكون أكثر من 90% من الموظفين قد تابعوا التدريب الإلزامي

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغاية 4 من غايات المحكمة			
الغاية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: القيام مع الدول بوضع استراتيجيات ومنهجيات محسَّنة لزيادة معدَّل القبض توليد الأفكار وحشد الدعم على الأشخاص الذين لـمّا تنفَّذ والتعاون أوامر بالقبض عليهم صادرة عن المحكمة	دعم ومراجعة وإقرار المقترحات كما يقدمها المكتب نشدانـاً لتحقيق هذه الغاية	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب مؤشر الأداء 4-7: التعاون الدولي	
		الرد في الوقت المناسب على طلب إقرار المقترحات	أن يبلغ معدَّل الرد على الطلبات المتلقاة (إيجاباً أو سلباً) في غضون أسبوعين 100%
		المشاركة في المباحثات الرفيعة المستوى ذات الصلة، بما في ذلك المباحثات الجارية في سياق تيسير التعاون	أن يبلغ معدَّل الرد على الطلبات 100%
		مواصلة العمل الدعوي أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي المنتديات الدبلماسية الأخرى، وفي إطار التواصل مع الدول	أن يجري العمل الدعوي في أربع جلسات إحاطة يعقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعقد سنوياً (وإبان فرص أخرى تتاح للدعوة إلى المزيد من التعاون في شأن القبض على المطلوبين وتبادل الأفكار بشأن ضرورة القبض عليهم والاستراتيجيات المتعلقة بالقبض عليهم)
الغاية 5 من غايات المحكمة			
الغاية 6 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تعزيز قدرة المكتب وشركائه على سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب	دعم ومراجعة وإقرار المقترحات كما يقدمها المكتب نشدانـاً لتحقيق هذه الغاية	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب مؤشرات الأداء 5-1 حتى 5-4: جودة التفاعل مع المكتب	
		الرد في الوقت المناسب على طلبات إقرار المقترحات	أن يبلغ معدَّل الرد على الطلبات المتلقاة (إيجاباً أو سلباً) في غضون ثلاثة أسابيع 100%

2- البرنامج الفرعي 2120: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة		مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب	
	تنجيز عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات في الوقت المناسب	النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	السهر على قدرة الوحدات على تقديم الخدمات للمكتب في الوقت المناسب وعلى نحو ناجع (تقليص مدى البعد عن تحقيق هذا المرمى بحيث يكون أقل من 5%؛ وذلك بالقياس إلى الوقت والجهد المحدَّدين في إطار السيرورات والإجراءات المتَّفق عليها)
	زيادة سرعة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات	تنجيز المقترحات	تقديم الدعم اللغوي بحسب الجدول الزمني المتَّفق عليه لما تبلغ نسبته 98% من الوقت
		تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة	الإسهام في إعداد التقرير عن تحسين التواؤم بين عبء العمل والموارد المراد أن تقرّه اللجنة التنفيذية الإسهام في تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المكتب نسبتها 1%

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغايات 6 و7 و8 و9 من غايات المحكمة			
الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة	الإدارة المسؤولة والخاضعة للمساءلة المضي في تطبيق نهج التحسين المستمر تحسين مستوى الرفاه	مؤشرات الأداء 11-1 حتى 11-4: التخطيط والأداء والتقيد بالقواعد والمعايير في المجال المالي مؤشرات الأداء 8-1 حتى 8-5: الموارد البشرية - أداء الموظفين وتنمية قدراتهم التقيد بالقواعد المالية والنظام المالي تطبيق النظام الجديد للإبلاغ عن الأداء النتائج المحقَّقة/المزمَع تحقيقها فيما يخص المشاريع ذات الأولوية عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم مقابل عددهم الإجمالي	عدم خلوص المراجعين إلى أي استنتاجات سلبية كبيرة الشأن التقيد الكامل بالقواعد المالية والنظام المالي واستخدام أموال الصناديق (الميزانية المعتمدة وصندوق الطوارئ) استخداماً سليماً مندرجاً ضمن إطار المعدَّلات المستهدَفة المتفق عليها الإسهام في إعداد التقرير المبسَّط المدمَج المتعلق بالأداء المراد إتاحته لأصحاب الشأن أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة أن تزيد مشاركة الموظفين في الاستقصاءات عن 80% إعداد وتنفيذ خطة العمل التي توضع بناءً على نتائج الاستقصاءات أن تكون جميع استمارات تقييم الأداء قد مُلئت في الوقت المحدد أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة أن يكون أكثر من 90% من الموظفين قد تابعوا التدريب الإلزامي تحيين سجل المخاطر الذي يمسكه القسم
	تدريب الموظفين تدريباً ملائماً لأدائهم مهامهم تحسين تدبر المخاطر		

3- البرنامج الفرعي 2160: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة	زيادة سرعة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب تنجيز المقترحات تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة	الإسهام في إعداد التقرير عن تحسين التواؤم بين عبء العمل والموارد المراد أن تقرّه اللجنة التنفيذية الإسهام في تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المكتب نسبتها 1%
الغايات 6 و7 و8 و9 من غايات المحكمة			

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة		مؤشرات الأداء 11-1 حتى 11-4: التخطيط والأداء والتقيد بالقواعد والمعايير في المجال المالي	
	الإدارة المسؤولة والخاضعة للمساءلة	مؤشرات الأداء 8-1 حتى 8-5: الموارد البشرية - أداء الموظفين وتنمية قدراتهم	
	المضي في تطبيق نهج التحسين المستمر	تطبيق النظام الجديد للإبلاغ عن الأداء	الإسهام في إعداد التقرير المبسَّط المدمَج المتعلق بالأداء المراد إتاحته لأصحاب الشأن
	تحسين مستوى الرفاه	النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
	تحسين تدبر المعلومات	النتائج المحقَّقة/المزمَع تحقيقها فيما يخص المشاريع ذات الأولوية	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
	تدريب الموظفين تدريباً ملائماً لأدائهم مهامهم	النتائج المحقَّقة/المزمَع تحقيقها فيما يخص المشاريع ذات الأولوية	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
		عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم مقابل عددهم الإجمالي	إنشاء مجلس معني بإدارة البيانات تابع للمكتب يتولى تقييسَ المسائل المتصلة بتدبر البيانات والمعلومات والبتَ فيها إقامة منصة للتعلم الإلكتروني من أجل توفير التدريب داخلياً تسجيل الأدلة والكشف عنها في الوقت المناسب وعلى نحو فعال (ضمن المدى المتفق عليه) أن يكون أكثر من 90% من الموظفين قد تابعوا التدريب الإلزامي

باء- البرنامج 2200: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 1 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تحقيق معدَّل نجاح عالٍ في الترافع أمام المحكمة	التكفل بجودة عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة	مؤشرات الأداء 1-1 و1-2 و1-3: نتائج المقاضاة نتائج ضوابط مراقبة الجودة (مثل مراجعة القضايا)	تمييز ومعالجة كل ما قد يقوم من مشكلات هامة تتعلق بالجودة

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة	تنجيز عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات في الوقت المناسب زيادة سرعة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها تنجيز المقترحات تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة	تمييز ومعالجة كل تأخير كبير الشأن يعزى إلى المكتب التوصل قبل نهاية فترة ولاية المدّعية العامة إلى البت في شأن جميع عمليات التدارس الأولي - ما إذا كان يتعيَّن المضي قدماً أو إصدار تقرير مفصَّل عن الوضع إعداد وتعميم وإقرار الخطط السنوية الخاصة بالتعاون والعلاقات الخارجية، وتحديد الخطوات اللازم اتخاذها من أجل تنفيذها في الفترة المعنية، وتحقيق معدَّل لتنفيذها يزيد عن 80% توسيع شبكة مسؤولي تنسيق العمل لتشمل ثلاثة شركاء أن يُرد خلال الفترة المعنية على أكثر من 75% من طلبات التدابير الإضافية الإسهام في تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المكتب نسبتها 1%
الغاية 4 من غايات المحكمة			
الغاية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: القيام مع الدول بوضع استراتيجيات ومنهجيات محسَّنة لزيادة معدَّل القبض على الأشخاص الذين لـمّا تنفَّذ أوامر بالقبض عليهم صادرة عن المحكمة	زيادة القدرة على كشف أماكن وجود المشتبه فيهم الطلقاء وعلى القبض عليهم	مؤشر الأداء 4-7: التعاون الدولي النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها توسيعُ وتبييضُ شبكاتِ وأدواتِ التعاون المتاحة لتسهيل التتبع	كون شبكة التعاون مبيَّنة ويجري استعمالها إعمال أدوات التتبع توسيع شبكة تتبع الشركاء بحيث تشمل شريكين إضافيين على الأقل
الغايتان 2 و3 من غايات المحكمة			
الغاية 4 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تهذيبُ وتعزيزُ نهج المكتب تجاه المجني عليهم ولا سيما ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسّة بهم	أن يرُكَّز من باب الأولوية في جميع عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة على الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم	مؤشر الأداء 4-8: الاهتمام بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والسياسة الخاصة بالأطفال الدأب على تمييز واستعراض هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية	إظهارُ جميع التقارير المتعلقة بالأنشطة الأساسية بذلَ جهد كاف في هذا الصدد وتحقيقَ نتائج في شأن هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغايات 6 و7 و8 و9 من غايات المحكمة			
الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة	الإدارة المسؤولة والخاضعة للمساءلة	مؤشرات الأداء 11-1 حتى 11-4: التخطيط والأداء والتقيد بالقواعد والمعايير في المجال المالي	الإسهام في إعداد تقرير عن الأداء يتاح لأصحاب الشأن
	المضي في تطبيق نهج التحسين المستمر	مؤشرات الأداء 8-1 حتى 8-5: الموارد البشرية - أداء الموظفين وتنمية قدراتهم	المساهمة في الجهود المبذولة لتعزيز تواصل المكتب مع أصحاب الشأن الخارجيين
	تحسين مستوى الرفاه	النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	مواصلة متابعة النتائج الأساسية للاستقصاء بشأن التزام الموظفين، بوسائل منها اجتماعات الشُعَب
			إعمال الترتيبات بشأن المرونة في ساعات العمل بعد تجريبها
الغايتان 5 و10 من غايات المحكمة			
الغاية 6 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تعزيز قدرة المكتب وشركائه على سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب	دعم جهود مكاتب التحقيق والمقاضاة الوطنية عند الطلب	مؤشرات الأداء 5-1 حتى 5-4: جودة التفاعل مع المكتب	
	الإسهام في وضع الاستراتيجية الخاصة بالمكتب والشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء المتعلقة بإنجاز تناول الحالات المنظور فيها	الرد في الوقت المناسب على طلبات المعلومات [بشأن الدفوع والمعايير ذات الصلة]	إرسال جميع الردود الأولية (الإيجابية أو السلبية) على الطلبات في غضون ثلاثة أشهر؛ وإرسال 80% من الردود الجوهرية في غضون ستة أشهر
	القيام مع الشركاء بالمتابعة فيما يتعلق بمعايير صون الأدلة	تنجيز وضع استراتيجية المكتب على هذا الصعيد	التشاور، والمتابعة مع الشركاء، وإعداد المشروع، وموافقة اللجنة التنفيذية عليه
		تنظيم الاجتماع مع الشركاء	تنظيم ندوة مائدة مستديرة واحدة

جيم- البرنامج 2300: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 1 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تحقيق معدّل نجاح عال في الترافع أمام المحكمة		مؤشرات الأداء 1-1 و1-2 و1-3: نتائج المقاضاة	تمييز ومعالجة كل ما قد يقوم من مشكلات هامة تتعلق بالجودة
	التكفل بجودة عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة	نتائج تطبيق ضوابط مراقبة الجودة (مثل مراجعة الدفوع)	إقرار اللجنة التنفيذية للتقرير المتعلق بمراجعة عمليات التحقيق
		تنجيز مشروع المراجعة	
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة		مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب	
	تنجيز عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات في الوقت المناسب	النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	تمييز ومعالجة كل تأخير كبير الشأن يعزى إلى المكتب
	زيادة سرعة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات	تنجيز المقترحات	إقرار اللجنة التنفيذية للتقارير المرمي منها إلى تعظيم سرعة ونجاعة كل من الأنشطة الأساسية
			إقرار اللجنة التنفيذية للتقرير المرمي منه إلى تحسين التواؤم بين عبء العمل والموارد المتاحة
			وضع الاستراتيجية الخاصة بإنجاز تناول حالتين من الحالات المنظور فيها
		تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة	الإسهام في تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المحكمة نسبتها 1%
الغاية 4 من غايات المحكمة			
الغاية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: القيام مع الدول بوضع استراتيجيات ومنهجيات محسَّنة لزيادة معدّل القبض على الأشخاص الذين لـمّا تنفَّذ أوامر بالقبض عليهم صادرة عن المحكمة	زيادة القدرة على كشف أماكن وجود المشتبه فيهم الطلقاء وعلى القبض عليهم	مؤشر الأداء 4-7: التعاون الدولي	القيام في الوقت المناسب بتطبيق تدابير تحسين العمل الداخلي
		النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	إقرار اللجنة التنفيذية للتقرير
		أن يتم بالعمل مع الشركاء تنجيز المقترح الخاص بالاستراتيجية والنموذج المتعلقين بالقبض على المشتبه بهم وتتبعهم في المستقبل	

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغايتان 2 و3 من غايات المحكمة			
الغاية 4 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تهذيبُ وتعزيزُ نهج المكتب تجاه المجني عليهم ولا سيما ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسّة بهم		مؤشر الأداء 4-8: الاهتمام بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والسياسة الخاصة بالأطفال	
	أن يرُكِّز من باب الأولوية في جميع عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة على الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم	الدأب على تمييز واستعراض هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية	إظهارُ جميع التقارير المتعلقة بالأنشطة الأساسية بذلَ جهد كاف في هذا الصدد وتحقيقَ نتائج في شأن هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية
	تطبيق السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والسياسة المتعلقة بالجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم تطبيقاً كاملاً	التدابير المعمول بها مقابل مجموعة التدابير المبينة في وثائق هاتين السياستين	%100
الغايات 6 و7 و8 و9 من غايات المحكمة			
الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة		مؤشر الأداء 11-1 حتى 11-4: التخطيط والأداء والتقيد بالقواعد والمعايير في المجال المالي	
		مؤشر الأداء 8-1 حتى 8-5: الموارد البشرية - أداء الموظفين وتنمية قدراتهم	
	الإدارة المسؤولة والخاضعة للمساءلة	تطبيق النظام الجديد للإبلاغ عن الأداء	أن يتاح لأصحاب الشأن التقرير المبسَّط المدمج المتعلق بالأداء
	المضي في تطبيق نهج التحسين المستمر	النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
	تحسين مستوى الرفاه	النتائج المحقَّقة/المزمَع تحقيقها فيما يخص المشاريع ذات الأولوية	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
	تدريب الموظفين تدريباً ملائماً لأدائهم مهامهم	عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم مقابل عددهم الإجمالي	أن يكون أكثر من 90% من الموظفين قد تابعوا التدريب الإلزامي
الغايتان 5 و10 من غايات المحكمة			
الغاية 6 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تعزيز قدرة المكتب وشركائه على سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب	دعم جهود مكاتب التحقيق والمقاضاة الوطنية عند الطلب	مؤشر الأداء 5-1 حتى 5-4: جودة التفاعل مع المكتب	
	تقليص لزوم تدخل المكتب	تنجيز إعداد مقترح رفيع درجة الجودة	أن تُحدَّد استراتيجية إنجاز تناول حالتين من الحالات المنظور فيها

دال- البرنامج 2400: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 1 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تحقيق معدَّل نجاح عال في الترافع أمام المحكمة	التكفل بجودة عمليات التحقيق وأعمال المقاضاة	مؤشرات الأداء 1-1 و1-2 و1-3: نتائج المقاضاة	
		نتائج تطبيق ضوابط مراقبة الجودة (مثل مراجعة الدفوع)	تمييز ومعالجة كل ما قد يقوم من مشكلات هامة تتعلق بالجودة
		تنجيز إرشادات الاتّهام	نشر إرشادات الاتّهام في شعبة المقاضاة
			العمل بالدليل الموحَّد بشأن العبر المستخلصة في شعبة المقاضاة
			إنجاز التدريب المتواصل الرامي إلى إكساب المهارات الفنية والمهارات العملية
الغاية 1 من غايات المحكمة			
الغاية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة سرعة ونجاعة وفعالية عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة	تنجيز عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات في الوقت المناسب	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب	
		النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	تمييز ومعالجة كل تأخير كبير الشأن يعزى إلى المكتب
			تنجيز إعداد دليل الكشف عن المعلومات
	زيادة سرعة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق والمحاكمات	تنجيز المقترحات	إقرار اللجنة التنفيذية للتقرير المرمي منه إلى تحسين التواؤم بين عبء العمل والموارد المتاحة
			وضع الاستراتيجية الخاصة بإنجاز تناول حالتين من الحالات المنظور فيها
		تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة	الإسهام في تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة على نطاق المكتب نسبتها 1%
الغاية 4 من غايات المحكمة:			
الغاية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: القيام مع الدول بوضع استراتيجيات ومنهجيات محسَّنة لزيادة معدَّل القبض على الأشخاص الذين لـمّا تنفَّذ أوامر بالقبض عليهم صادرة عن المحكمة	زيادة القدرة على كشف أماكن وجود المشتبه فيهم الطلقاء وعلى القبض عليهم	مؤشر الأداء 4-7: التعاون الدولي	
		النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	القيام في الوقت المحدَّد بتنفيذ تدابير تحسين العمل الداخلي (الاندماج مع حلقة الأفرقة والإرشاد الاستراتيجي)
			تنفيذ استراتيجية القبض على المشتبه بهم وتتبعهم
		أن يتم بالعمل مع الشركاء تنجيز المقترح الخاص بالاستراتيجية والنموذج المتعلقين بالقبض على المشتبه بهم وتتبعهم في المستقبل	

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغايتان 2 و3 من غايات المحكمة			
الغاية 4 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تهذيبُ وتعزيزُ نهج المكتب تجاه المجني عليهم ولا سيما ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسّة بهم		مؤشر الأداء 4-8: الاهتمام بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والسياسة الخاصة بالأطفال	
	أن يرُكَّز من باب الأولوية في جميع عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وأعمال المقاضاة على الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم	الدأب على تمييز واستعراض هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية	إظهارُ جميع التقارير المتعلقة بالأنشطة الأساسية بذلَ جهد كاف في هذا الصدد وتحقيقَ نتائج في شأن هذه الجرائم المهتم بها على سبيل الأولوية
	تطبيق السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والسياسة المتعلقة بالجرائم المرتكَبة بحق الأطفال أو الماسة بهم تطبيقاً كاملاً	التدابير المعمول بها مقابل مجموعة التدابير المبينة في وثائق هاتين السياستين	100%
الغايات 6 و7 و8 و9 من غايات المحكمة			
الغاية 5 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: زيادة قدرة المكتب على إدارة موارده على نحو فعال ومسؤول وخاضع للمساءلة		مؤشرات الأداء 11-1 حتى 11-14: التخطيط والأداء والتقيد بالقواعد والمعايير في المجال المالي	
	الإدارة المسؤولة والخاضعة للمساءلة	مؤشرات الأداء 8-1 حتى 8-5: الموارد البشرية - أداء الموظفين وتنمية قدراتهم	أن يُتاح لأصحاب الشأن تقرير مبسَّط مدمج متعلق بالأداء
	المضي في تطبيق نهج التحسين المستمر	تطبيق النظام الجديد للإبلاغ عن الأداء	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
	تحسين مستوى الرفاه	النتائج المرحلية المحقَّقة/ المزمَع تحقيقها	أن يُحقَّق كل النتائج المرحلية المنشودة
	تدريب الموظفين تدريباً ملائماً لأدائهم مهامهم	النتائج المحقَّقة/المزمَع تحقيقها فيما يخص المشاريع ذات الأولوية	أن يكون أكثر من 90% من الموظفين قد تابعوا التدريب الإلزامي
		عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم مقابل عددهم الإجمالي	

الغاية الاستراتيجية	*النتائج المتوخّاة*	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الغايتان 5 و10 من غايات المحكمة			
الغاية 6 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام: تعزيز قدرة المكتب وشركائه على سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقاب	دعم جهود مكاتب التحقيق والمقاضاة الوطنية عند الطلب	مؤشرات الأداء 5-1 حتى 5-4: جودة التفاعل مع المكتب	
	تقليص لزوم تدخل المكتب	الرد في الوقت المناسب على طلبات المعلومات [المتعلقة بالدفوع والمعايير ذات الصلة]	تقديم الردود على الطلبات في الوقت المناسب

المرفق الرابع (و)

البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

ألف- مكتب رئيس قلم المحكمة

مكتب رئيس قلم المحكمة: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
- إسداء المشورة السديدة قانونيا والمنصبّة على الجهات المتعامَل معها	- النسبة المئوية من المشورات المسداة في غضون الآجال المتفق عليها	- 95%
- القيام في الوقت المناسب بإعداد وتقديم وثائق رفيعة مستوى الجودة	- نسبة الوثائق المودعة التي تكون قد قدِّمت في غضون الآجال المحددة	- 100%

باء- شعبة الخدمات الإدارية

شعبة الخدمات الإدارية: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
- توفير بيئة جيدة من برمجيات تخطيط الموارد المؤسسية في نظام SAP من خلال تذليل المسائل التقنية في الوقت المناسب	- متوسط عدد الأيام التي يستغرقها تذليل المشكلات المبلغ عنها بواسطة بطاقات الخدمة ضمن نظام SAP	- 5 أيام عمل لمعالجة حوادث نظام SAP - 10 أيام عمل لحل المشكلات المبلغ عنها بواسطة بطاقات الخدمة ضمن نظام SAP
- تقليص المخاطر الصحية التي يتعرض لها الموظفون خلال العمل (وحدة الصحة المهنية)	- النسبة المئوية لغياب الموظفين (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد)	- حتى 3%
- تهيئة بيئة عمل سالمة ومصونة الأمن في مباني المحكمة	- عدد الحوادث المتعلقة بالأمن والسلامة ذات الأثر السلبي على استعمال مباني المحكمة أو التي تسبب حالات تأخير في الإجراءات القضائية (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد)	- أن لا يقع أكثر من حادث واحد في عام 2021
- اتسام إجراء التدقيق الأمني بالفعالية وإنجازه في الوقت المناسب	- النسبة المئوية لحالات التدقيق الأمني المنجَزة في الوقت المحدَّد	- 90%
- تقديم سجلات محاسبة دقيقة وكاملة في الوقت المناسب	- أن لا ينطوي الرأي المُبدى في إطار المراجعة المالية على أي "تحفظات" لأسباب تندرج ضمن إطار سيطرة قسم المالية	- تلقي رأي لا تحفظ فيه مُبدى في إطار مراجعة البيانات المالية لعام 2020
- تبسيط الإجراءات المالية	- عدد الإجراءات التي يتم تبسيطها، بوسائل منها الأتمتة من خلال نظام SAP	- تبسيط إجراءين
- تقديم وثيقة ميزانية متقَنة في الوقت المناسب	- عدد ما يُصدر من تصويبات (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد) - مدى التقيد بالمواعيد في تقديم الوثيقة - عدد الأشهر الذي يستغرقه إعداد الميزانية	- 1 - عدم حدوث تأخير - 6 أشهر (شباط فبراير حتى تموز/يوليو)
- تقديم تقارير دقيقة وآتية في حينها عن تنفيذ الميزانية والتوقعات المتعلقة بها	- النسبة المئوية للتقارير المقدمة في الوقت المناسب	- 90%
- المشتَريات: القيام بشراء السلع والخدمات بأسعار مناسبة من خلال إجراء منصف وشفاف	- النسبة المئوية لقيمة المشتريات بأوامر شراء مستند فيها إلى استدراج عروض تنافسية - النسبة المئوية للمشتريات من مصدر وحيد المبرَّرة والموثَّقة بصورة كاملة	- 60%-70% - 90%-95%

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
- المباني: صيانة المباني الدائمة للمحكمة على نحو سليم واستعمالها بصورة ناجعة، فيما يخص جميع المنتفعين بها	- النسبة المئوية للطلبات الموجَّهة إلى مكتب المساعدة التابع لوحدة إدارة المرافق التي تُلبى في يوم العمل المتفق عليه - عدد الحالات التي يكون فيها جزء من المبنى غير قابل للاستعمال بصورة كاملة - النسبة المئوية للموظفين الراضين	- 95% - 5 - 95%
- الأسفار في مهام رسمية: القيام في الوقت المناسب بترتيب الأسفار في مهام رسمية	- النسبة المئوية للتقارير عن نفقات السفر التي يُنجز إعدادها في غضون ثلاثة أيام عمل من استلام خطة السفر المنجَزة تماماً	- 90%
- تدبُّر الأصول: صيانة قاعدة بيانات الأصول المسجَّلة بحيث تكون دقيقة وكاملة	- النسبة المئوية للأصول المسجَّلة في قاعدة البيانات في غضون ثلاثة أيام عمل من إنجاز إعداد التقرير عن السلع المستلَمة في نظام SAP	- 90%
- توظيف العاملين في الوقت المناسب وبصورة ناجعة بالقياس إلى التكاليف وعلى نحو جامع	- المدة التي يستغرقها التوظيف (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد) - التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في مجموعة الموظفين (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد)	- تقليص متوسط المدة التي يستغرقها التوظيف (من تاريخ نشر إعلان شغور الوظيفة المعنية إلى تاريخ موافقة المسؤول الرئيسي) بمقدار 5 أيام - تحقيق زيادة نسبتها 10% في متوسط عدد المرشَّحين لكل وظيفة من رعايا البلدان غير الممثَّلة ضمن مجموعة موظفي المحكمة والبلدان المنقوصة التمثيل فيها، وزيادة نسبتها 10% في متوسط عدد المرشَّحات لكل وظيفة من الوظائف من الرتبة ف-4 وما فوقها
- النهوض بثقافة التزام الموظفين الشديد	- الاستقصاء المتعلق بالتزام الموظفين (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد)	- 67%
- النهوض بسياسة الثقة القائمة على استمرار التباحث بشأن أداء الموظفين وتنمية قدراتهم	- النسبة المئوية لحالات التباحث بشأن الأداء وتقارير استعراضه المنجزة في الوقت المحدَّد	- 96%

جيم- شعبة الخدمات القضائية

شعبة الخدمات القضائية: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
- القيام في الوقت المناسب بتوفير ترجمات عالية درجة الجودة للوثائق التي تستلزمها الإجراءات القضائية وعمل المحكمة الإداري	- النسبة المئوية للإجراءات أو غيرها من أنشطة المحكمة التي تُلغى بسبب الافتقار إلى الترجمة	0%
- توفير الترجمة الشفوية العالية درجة الجودة للإجراءات القضائية والفعاليات غير القضائية المجراة في المقر وفي الميدان	- النسبة المئوية للإجراءات أو الفعاليات التي تُلغى بسبب عدم توفر الترجمة الشفوية	0%
- التقييم الدقيق للمستحقات في إطار نظام المساعدة القانونية	- معدّل النجاح في دعاوى الاستئناف	50%
- الرد في الوقت المناسب على طلبات الدفاع للمساعدة	- النسبة المئوية للحالات التي يُرد فيها على هذه الطلبات في غضون الأجل المتفق عليه	80%

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
ـ استدامة توفر النظم الآساسية	ـ النسبة المئوية لتوفر النظم الآساسية، بما فيها النسبة المئوية للحوادث التي تُذلّل في الآجال المتفق عليها من بين الحوادث التي تقع في قاعات المحكمة	99.8% خلال ساعات العمل
ـ التحرك دون إبطاء حيال الحوادث المتعلقة بأمن المعلومات لتقليل الأذى وتقليص احتمال الانتهاكات الأمنية في المستقبل	ـ معدّل التحرك في الوقت المناسب (محسوبا بالدقائق) فيما يخص الحوادث التي تحظى بالدرجة الأولى من الأولوية (الحوادث الحرجة) والحوادث التي تحظى بالدرجة الثانية من الأولوية (الحوادث العالية درجة الخطورة)	عدم وقوع أي حادث؛ التحرك في غضون ساعة (خلال ساعات العمل)
ـ استدامة سلامة المحتجزين وصون أمنهم	ـ النسبة المئوية لمحاولات الفرار أو الإصابات (المجموع السنوي)	عدم فرار أي محتجَز. عدم زيادة عدد الإصابات على 12 إصابة في السنة لكل شخص محتجَز تقع بسبب ممارسته الرياضة
ـ المحتجزون الذين يصلون إلى المحكمة في الوقت المحدد	ـ عدد حالات التأخير في الإجراءات القضائية الناجم عن التأخر في القدوم من مركز الاحتجاز (الاتجاه السنوي على هذا الصعيد)	قدوم 90% منهم في الوقت المحدد
ـ القيام على نحو دقيق وفي الوقت المناسب بتمييز المجني عليهم من أجل مشاركتهم في الإجراءات القضائية النشطة	ـ النسبة المئوية لطلبات المجني عليهم للمشاركة في الإجراءات التي تكون قد حُلّلت فقُبلت مقابل العدد الإجمالي لوثائق طلبات المجني عليهم التي تكون قد أحيلت	100%
ـ القيام في الوقت المناسب بإيداع وثائق قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	ـ النسبة المئوية للوثائق التي تودَع في الأجل الذي تكون الدائرة المعنية قد حددته	100%
ـ توفر قاعات المحكمة لعقد الجلسات فيها	ـ عدد الجلسات التي تُلغى بسبب عدم توفر موظفي الدعم الرئيسيين ـ عدد الجلسات التي تُلغى بسبب عدم النشر في جدول مواعيد المحكمة (نظام المحكمة الإلكترونية، وشبكة التواصل الداخلي، والموقع الشبكي للمحكمة) ـ عدد الجلسات التي تُلغى بسبب عدم قيام أفرقة قسم تدبر الأعمال القضائية بالتجريب اللازم	0% 0% 0%
ـ توفر الوثائق العلنية، ووثائق الأدلة والمحاضر، على موقع المحكمة الشبكي الخارجي	ـ النسبة المئوية للوثائق التي تتاح في الآجال المتفق عليها	100%
ـ قيام مكتب المحامي العمومي للدفاع بتوفير الخدمات القانونية لأفرقة الدفاع في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية من طلبات الدفاع للمساعدة التي تُلبّى على نحو مُرْضٍ لأول وهلة في غضون 24 ساعة عمل	100%
ـ قيام مكتب المحامي العمومي للدفاع بإيداع الوثائق في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية للوثائق التي تودَع في الآجال المحدَّدة	100%
ـ قيام مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم بتوفير الخدمات لمحامي المجني عليهم في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية لما يقدمه محامو المجني عليهم من طلبات تُلبّى على نحو مرضٍ في غضون الآجال المتفق عليها	100%
ـ قيام مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم بإيداع الوثائق في الوقت المناسب	ـ النسبة المئوية للوثائق التي تودَع في الآجال المحدَّدة	100%

دال- شعبة العمليات الخارجية

شعبة العمليات الخارجية: النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
ـ إدلاء الشهود الذين يُدعون إلى المثول أمام الدوائر بإفادتهم في الوقت المحدد	ـ النسبة المئوية للحلول الإمدادية الضرورية وتقارير التقييم التي تُقدَّم إلى المحكمة في الآجال المتفق عليها	ـ 100%

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
ـ تقليص المخاطر على الشهود والمجني عليهم تقليصاً فعلياً	ـ الوقت الذي تستغرقه إعادة توطين الشهود والمجني عليهم وتكاليفها	- في غضون 6 أشهر[1] - يراوح مبلغ التكاليف المعنية بين 30 000 و100 000 يورو في السنة الأولى من إعادة التوطين[2]
ـ القيام في الوقت المناسب بتقديم تقارير التقييم التحليلي المتكاملة	ـ النسبة المئوية للتنفيذ ضمن الآجال المتفق عليها (تقارير تقييم عدم إيداع الوثائق المطلوبة، تقارير تبيان الوضع، التحديثات الخاصة بالسودان/ليبيا وخلية التحليل المشتركة) ـ النسبة المئوية للتنفيذ ضمن الآجال المفروضة (إيداع الوثائق القضائية وإحاطات الإدارة العليا) ـ عدد المواد التي يتطلب إعدادُها تعاوناً جوهرياً يتخطى حدود وحدة التحاليل القُطرية، مثل التبادل مع المكاتب القُطرية و/أو الأقسام والشُعب والأجهزة في المقر	- 80% - 100% - 180:
ـ الزيادة في عدد اتفاقات التعاون؛ والنهوض بعالمية نظام روما الأساسي[3]، [4]	ـ عدد الدول المنخرطة في التفاوض بشأن اتفاقات تعاون جديدة و/أو في إبرامها ـ عدد الدول المنخرطة في التصديق على نظام روما الأساسي/ في الانضمام إليه أو التي تتخذ خطوات من أجل التصديق عليه/ الانضمام إليه	- 27 - 24

[1] ستُنجز عمليات إعادة توطين الشهود في غضون ستة أشهر بعد تحديد الدولة المستقبِلة وقبولها حالة إعادة التوطين على أراضيها. إن الآجال ذات الصلة تحدَّد مسبقاً بالنظر إلى الوضع فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على قدرة موظفي قسم المجني عليهم والشهود على السفر في شتى أنحاء المعمورة، ما يفضي إلى إمكان تمديد الأجل المرمي إلى إنجاز العملية فيه (بفعل أثر جائحة كوفيد-19) حتى 12 شهراً.

[2] يُتوقع أن يبقى متوسط تكاليف إعادة التوطين يراوح بين 30 ألف و100 ألف يورو في السنة الأولى من إعادة التوطين، بحسب قِدَم الأسرة المعنية، ومدى تعقيد متطلباتها ومتطلبات الدولة المستقبِلة.

[3] يستلزم التصديق على نظام روما الأساسي وتوقيع اتفاقات التعاون عدة عمليات تفاعل بين المحكمة والدول. إن هذا المؤشر يبيّن عدد حالات التواصل (الرسائل الإلكترونية، والمذكرات الشفوية، والرسائل، والمكالمات الهاتفية، والاجتماعات، والبعثات، إلخ) المجراة في السنة المعنية والتي تفضي إلى إمكان (أ) التصديق على نظام روما الأساسي و(ب) التوقيع على اتفاقات تعاون جديدة.

[4] الأثر الممكن أن يترتب على جائحة كوفيد-19 في عام 2021: لقد تعلَّم قسم دعم العمليات الخارجية في عام 2020 العمل بنجاح عن بعد وبأدوات افتراضية بشأن اتفاقات التعاون وعالمية نظام روما الأساسي؛ لكن ينبغي أن يلاحَظ أن من شأن استمرار محدوديةِ أو انعدامِ القدرة على السفر والمشاركة في اجتماعات وفعاليات رفيعة المستوى في عام 2021 للترويج لهاتين النتيجتين أن يعوق إمكان توصل قسم عمليات دعم العمليات الخارجية إلى تحقيق المرامي المحددة فيما يخص عام 2021، وذلك بحسب تطور الوضع المتصل بالجائحة.

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
- تعاون الدول الأطراف وغيرها من الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية تعاوناً يأتي في الوقت المناسب[5]	- عدد المسائل الداعية إلى إصدار طلبات التعاون التي يُرد عليها رداً إيجابياً - الوقت الذي ينقضي بين إحالة طلب التعاون وتلقي الجواب النهائي - النسبة المئوية للعمليات التي تُنجز بنجاح (القبض على المشتبه فيهم، وتقديمهم إلى المحكمة، والزيارات التي تُجرى في عين المكان/الجلسات، وتقييمات بلدان الحالات الجديدة)	- 50% - 60 يوماً[6] - 90%
- تخطيط المهمات المتكامل الفعال والأسفار الآمنة	- النسبة المئوية للمهمات التي تُقر مع خطط السفر	- 95%-98%[7]
- النهوض باطلاع الجمهور على عمل المحكمة	- عدد المتابعين الجدد السنوي لكل منصات وسائط التواصل الاجتماعي - عدد زيارات المحكمة - عدد زائري الموقع الشبكي للمحكمة	- 100 000 - 450 مجموعة / 20 000 زائر - 2.5 مليون
- إعلام المجني عليهم والجماعات المتضررة في بلدان الحالات بالأنشطة القضائية ذات الصلة بهم	- عدد الأشخاص الذين يحضرون الأنشطة التوعوية في بلدان الحالات	- 110 000
- تلقي جميع الجهات المتعامَل معها دعماً إمدادياً وأمنياً مناسباً من المكاتب القُطرية	- عدد المهمات المدعومة[8]	- جمهورية الكونغو الديمقراطية: 145 أوغندا: 170 جمهورية أفريقيا الوسطى: 141 كوت ديفوار: 40 مالي: 118 جورجيا: 20 مكتب الاتصال القائم في نيويورك: 7
	- عدد ما يُعَد من التقارير المتعلقة بالأمن والتقارير التقييمية[9]	- جمهورية الكونغو الديمقراطية: 482 أوغندا: 646 جمهورية أفريقيا الوسطى: 141 كوت ديفوار: 65 مالي: 61 جورجيا: 40

(5) كما نوّه إليه آنفاً، تعلَّم قسم دعم العمليات الخارجية في عام 2020 العمل بنجاح عن بعد وبأدوات افتراضية، على الرغم من جائحة كوفيد-19، من أجل بلوغ المرامي المبتغاة في مجال التعاون، بما في ذلك نجاحه في عملية نقل أجريت في عام 2020؛ لكن ينبغي التنويه إلى أنه إذا استمرت طيلةَ عام 2021 القيودُ المفروضة على القدرة على السفر فإنها يمكن أن تؤثر على تحقيق المرامي المحددة فيما يخص عام 2021، ولا سيما فيما يتعلق بتناول بعض جوانب التعاون وتنفيذ العمليات بنجاح. كما ينبغي التنويه إلى أن تحقيق المرامي المعنية يتوقف إلى حد كبير على الدعم الذي يقدمه الشركاء الخارجيون.

(6) متوسط الوقت (محسوباً بالأيام) الذي يظل الطلب المعني خلاله مفتوحاً.

(7) إن عدد ما يقدَّم من الخطط المتعلقة بالمهمات سيتوقف كثيراً جداً على كل ما قد يكون هناك من قيود مستمرة متعلقة بالسفر، بالتصاحب مع التطورات المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

(8) يمكن أن تؤثر الميزانية المعتمدة وجائحة كوفيد-19 والوضع الأمني على القدرة على تحقيق المرامي المبتغاة على صعيد الأداء بأشكال عديدة، منها عجز الموظفين، والقيود التي تفرضها الدول المضيفة، والخطر اللابث الذي لا يمكن للهيئة المعنية بالمهمة أن تقبل التعريض له.

(9) يمكن أن تؤثر الميزانية المعتمدة وجائحة كوفيد-19 والوضع الأمني على القدرة على تحقيق المرامي المبتغاة على صعيد الأداء بأشكال عديدة. فعلى سبيل المثال قد يحول دون توليف التقارير عجزُ الموظفين أو عدم القدرة على الاطّلاع على المعلومات اللازمة.

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
ـ رد سلطات الدولة المضيفة وسائر أصحاب الشأن في الوقت المناسب على طلبات التعاون الصادرة عن المحكمة	ـ عدد المسائل الداعية إلى إصدار طلبات التعاون التي يُرد عليها رداً إيجابياً	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 75% أوغندا: 75% جمهورية أفريقيا الوسطى: 25%[10] كوت ديفوار: 90% مالي: 90% جورجيا: 90% مكتب الاتصال القائم في نيويورك: 90%
	الوقت الذي ينقضي بين إحالة طلب التعاون وتلقي الجواب النهائي	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 60 يوماً أوغندا: 21 يوماً جمهورية أفريقيا الوسطى: 60 يوماً كوت ديفوار: 15 يوماً مالي: 10 أيام جورجيا: 30 يوماً مكتب الاتصال القائم في نيويورك: 30 يوماً
ـ إتاحة الاحتكام إلى القضاء للمجني عليهم والجماعات المتضررة	ـ عدد الفعاليات المزمَع إجراؤها مع المجني عليهم والجماعات المتضررة[11]	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 70 أوغندا: 396 جمهورية أفريقيا الوسطى: فعالية واحدة / 6 أشهر[13] كوت ديفوار: 33 مالي: 22 جورجيا: 20
	ـ عدد الجماعات المتضررة المتواصَل معها من خلال التوعية المباشرة والتوعية غير المباشرة[12]	ـ جمهورية الكونغو الديمقراطية: 4 500 تُووصل معهم بصورة مباشرة و23 مليوناً تُووصل معهم بصورة غير مباشرة أوغندا: 97 680 تُووصل معهم بصورة مباشرة و27 مليوناً تُووصل معهم بصورة غير مباشرة جورجيا: 300 تُووصل معهم بصورة مباشرة و300 000 تُووصل معهم بصورة غير مباشرة جمهورية أفريقيا الوسطى: الأرقام ذات الصلة غير معروفة[14] كوت ديفوار: 5 000 تُووصل معهم بصورة مباشرة و10 ملايين تُووصل معهم بصورة مباشرة وغير مباشرة مالي: 300 تُووصل معهم بصورة مباشرة و7 ملايين تُووصل معهم بصورة غير مباشرة

(10) حُدِّد هذا المرمى بالاستناد إلى تحليل البيانات المتعلقة بالفترات السابقة. لكن ينبغي التنويه إلى أن بلوغه أو عدم بلوغه خارجان إلى حد بعيد عن سيطرة المكتب القُطري.

(11) إن الأرقام المقدَّرة تشمل الأنشطة المتعلقة بالتواصل والأنشطة المتعلقة بمشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم.

(12) تُجرى أنشطة التوعية أيضاً بصورة غير مباشرة عن طريق البرامج التلفازية و/أو الإذاعية.

(13) فعالية توعية واحدة تُجرى كل ستة أشهر في مكان وجود كلٍ من الجماعات المتضررة التي يتم تمييزها.

(14) ما من طريقة دقيقة لرصد مطال البث الإذاعي في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالمكتب القُطري القائم فيها سينفذ برامج لما لا يقل عن 18 محطة إذاعية محلية، ولمحطة الإذاعة الوطنية، ولمجموعة منتقاة من محطات الإذاعة التجارية مُمثِّلة جغرافياً.

المرفق الرابع (ز)

البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الهدف 1 الائتمار على النحو المقرَّر	- سير الاجتماعات على نحو سلس، واختتامها في الموعد المحدد؛ واعتماد التقارير ذات الصلة - النظر في جميع بنود جدول الأعمال - تلقي المشاركين دعماً فنياً وإمدادياً في الاجتماعات، بما في ذلك المساعدة في التسجُّل وتقديم الوثائق وتوفير الخدمات اللغوية - رضا المشاركين في الجلسات عن الترتيبات ذات الصلة وعما يُقدَّم من معلومات	- غ/م
الهدف 2 تحرير الوثائق وترجمتها بإتقان وإصدارها من أجل تجهيزها واستنساخها وتوزيعها في الوقت المناسب	- توفير خدمات المؤتمرات الجيدة للدول ورضاها عن هذه الخدمات بما فيها خدمات تحرير الوثائق وترجمتها وإصدارها في الوقت المناسب، بأربع لغات رسمية[15]، على نحو يهيئ لها دعماً كاملاً في مهامها - تقديم المساعدة إلى الدول على النحو اللازم، ولا سيّما تزويدها بالمعلومات والوثائق المتعلقة بالجمعية وبالمحكمة	- غ/م
الهدف 3 إسداء المشورة الجيدة إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية	- تقديم خدمات قانونية فنية إلى الدول، منها تزويدها بوثائق، تسهِّل عملها وتدعمها فيه - رضا المشاركين في الجمعية وأعضاء الهيئات ذات الصلة عن الجلسات	- غ/م
الهدف 4 القيام على نحو فعال بتعميم الوثائق والمعلومات على الدول الأطراف (بواسطة شبكة الإنترنت وغيرها من الوسائل)	- كثيرا ما يستعان في ذلك بالمواقع الشبكية وشبكات التواصل الخارجي الخاصة بالجمعية وبمكتبها وبلجنة الميزانية والمالية وبلجنة المراجعة	- غ/م

(15) اعتباراً من عام 2009 لا تُصدر الوثائق الرسمية للجمعية إلا بأربع لغات رسمية هي الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

المرفق الرابع (ح)

البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة

النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الهدف 1 الإسهام في الرقابة الفعالة للمحكمة من خلال إجراء عمليات تحقيق في المخالفات المدّعى بها في الوقت المناسب وعلى نحو مهني	- النسبة المئوية للقضايا التي يتم تناولها في غضون ستة أشهر من الإبلاغ عنها	- 60%
الهدف 2 الإسهام في الرقابة الفعالة للمحكمة من خلال إجراء عمليات تقييم مستقل في الوقت المناسب وعلى نحو مهني	- إنجاز إعداد تقرير (تقارير) التقييم بحسب نطاق التفويض المتعلق بالتقييم ووفقاً للآجال المحدّدة	- 100%

المرفق الرابع (ط)

البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية

النتائج المتوخّاة ومؤشّرات الأداء والمرامي لعام 2021

النتائج المتوخّاة	*مؤشّرات الأداء*	*المرامي لعام 2021*
الهدف 1 الإسهام في تحقيق ما تنشده المحكمة من أهداف استراتيجية واشتغالية بتهيئة ما يطمئن الإدارة إلى نجاعة وفعالية الحوكمة وأطر المراقبة الداخلية وتدبّر المخاطر من خلال أعمال المراجعة/إسداء المشورة	عدد ما يؤدّى من مهمات المراجعة وإسداء المشورة مقابل عدد مهماتهما التي تقضي بأدائها الخطة المقرّة لعمل مكتب المراجعة الداخلية	تسع مهام كحد أدنى (من مهام المراجعة ومهام إسداء المشورة إجمالاً)

المرفق الخامس

معلومات عن ملاك موظفي المحكمة

المرفق الخامس (أ)

ملاك موظفي المحكمة المقترح لعام 2021 بحسب البرامج الرئيسية

المحكمة جمعاء	*وكيل أمين عام*	*أمين عام مساعد*	*مد-2*	*مد-1*	*ف-5*	*ف-4*	*ف-3*	*ف-2*	*ف-1*	*مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها*	*خ ع-رر*	*خ ع-را*	*مجموع موظفي فئة الخدمات العامة*	***مجموع الموظفين***
البرنامج الرئيسي الأول	-	-	-	-	3	3	21	12	-	39	1	11	12	**51**
البرنامج الرئيسي الثاني	1	1	-	3	18	36	77	79	25	240	1	79	80	**320**
البرنامج الرئيسي الثالث	-	1	-	3	22	44	82	90	5	247	15	312	327	**574**
البرنامج الرئيسي الرابع	-	-	-	1	1	1	1	1	-	5	2	3	5	**10**
البرنامج الرئيسي السادس	-	-	-	1	-	4	2	-	-	7	-	2	2	**9**
البرنامج الرئيسي السابع - 5	-	-	-	-	1	1	-	1	-	3	-	1	1	**4**
البرنامج الرئيسي السابع - 6	-	-	-	1	-	1	1	-	-	3	-	1	1	**4**
المجموع العام	**1**	**2**	**-**	**9**	**45**	**90**	**184**	**183**	**30**	**544**	**19**	**409**	**428**	**972**

المرفق الخامس (ب)

تعديلات جدول الموظَّفين

عدد الوظائف	*الرتبة*	*تسمية الوظيفة*	*من ميزانية عام 2020 المعتمدة*	*إلى ميزانية عام 2021 المقترحة*
1	ف-3	مساعد خاص لرئيس قلم المحكمة بصفة منسِّق قضائي	ديوان رئيس قلم المحكمة	مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية
1	ف-3	موظف عامل في الميدان (معني بالتوعية) بصفة منسِّق للشؤون الخارجية	مكتب قطري (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية
1	ف-3	موظف عامل في الميدان (معني بالتوعية)	مكتب قطري (كوت ديفوار)	مكتب قطري (مالي)
1	خ ع-3	سائق	مكتب قطري (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	مكتب قطري (أوغندا)
مجموع الوظائف المعاد تخصيصها ضمن قلم المحكمة: **4**				

المرفق السادس

الرواتب والمستحقات لعام 2021 (بآلاف اليوروات)

المرفق السادس (أ)

رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام 2021 (بآلاف اليوروات)

	التكاليف
هيئة الرئاسة	
الأبدال الخاصة للرئيس ونائبيه	28.0
المجموع الفرعي لهيئة الرئاسة	*28.0*
الدوائر:	
تكاليف الرواتب القياسية - لأربعة عشر قاضياً متفرغاً	901.9 2
المعاشات التقاعدية للقضاة - لأربعة عشر قاضياً متفرغاً*	921.9
المجموع الفرعي للدوائر	*823.8 3*
المتطلبات الإضافية:	
المستحقات عن الإجازات السنوية المتجمِّعة	126.0
المستحقات المتصلة بالقدوم (الاستقدام) من الوطن/العودة (الإعادة) إلى الوطن	225.0
مقدَّر نفقات إجازات زيارة الوطن ومِنَح التعليم	287.5
التأمين على الإصابات بسبب الخدمة - متطلب المحكمة	36.0
مقدَّر تكاليف تعيين القضاة الحديثي الانتحاب	184.7
المجموع الفرعي للمتطلبات الإضافية	*859.2*
مجموع رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام 2021	**711.0 4**
تعديل رواتب القضاة (رهناً ببت الدول الأطراف في هذا الشأن) **	580.9
مجموع رواتب القضاة ومستحقاتهم المعدَّلة لعام 2021	**292.9 5**

* سيكون لسمات القضاة الذين ستنتخبهم جمعية الدول الأطراف أثر على مبالغ أقساط المساهمة الخاصة بتقاعدهم.

** إن هذا المبلغ، الذي يتوافق مع المبالغ المعدَّلة المدرجة في الميزانيات المقترحة للأعوام 2017 و 2018 و2019 و2020 من شأنه أن يجعل رواتب القضاة متوائمة مع رواتب قضاة محكمة العدل الدولية والمحاكم الدولية الأخرى.

المرفق السادس (ب)

التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام 2021 (بآلاف اليوروات)

رتبة الوظيفة	*صافي الراتب*	*تكاليف الموظفين العامة بدل التمثيل*	*المجموع*
	(1)	*(2)*	*(3)*	*(4)=(3)+(2)+(1)*
وكيل عام	أمين عام	187.7	78.5	4	270.2
أمين مساعد		172.2	72.0	3	247.2
مد-1		152.4	63.7		216.1
ف-5		130.6	54.6		185.2
ف-4		111.4	46.6		158.0
ف-3		94.1	39.9		133.5
ف-2		75.8	31.7		107.5
ف-1		75.8	31.7		107.5
خ ع-رر		67.0	28.0		95.0
خ ع-رأ		53.4	22.3		75.7

فعل عوامل تأخير التوظيف:

(أ) أثرها على ما في البرنامج الرئيسي الأول من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 5 في المئة

(ب) أثرها على ما في البرنامج الرئيسي الثاني من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 8 في المئة

(ج) أثرها على ما في البرنامج الرئيسي السادس من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 10 في المئة

(د) أثرها على ما في البرنامج الرئيسي الثالث من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 12 في المئة

(هـ) أثرها على ما في البرامج الرئيسية الرابع والسابع-5 والسابع-6 من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: 0 في المئة

فعل عوامل تأخير التوظيف					
رتبة الوظيفة	*(0%)*	*(5%)*	*(8%)*	*(10%)*	*(12%)*
وكيل أمين عام	270.2	256.7	248.6	243.2	237.8
أمين عام مساعد	247.2	234.8	227.4	222.5	217.5
مد-1	216.1	205.3	198.8	194.5	190.2
ف-5	185.2	175.9	170.4	166.7	163.0
ف-4	158.0	150.1	145.4	142.2	139.0
ف-3	133.5	126.8	122.8	120.2	117.5
ف-2	107.5	102.1	98.9	96.8	94.6
ف-1	107.5	102.1	98.9	96.8	94.6
خ ع-رر	95.0	90.3	87.4	85.5	83.6
خ ع-رأ	75.7	71.9	69.6	68.1	66.6

المرفق السابع

ميزانية عام 2021 المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي

1. وفقاً للقسم التاسع من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/9/Res.4[1] لم تخصَّص موارد لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة. فإذا حدث أن وافق الاتحاد الأفريقي على طلب المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") فتح مكتب اتصال في أديس أبابا فإن المحكمة ستخطر لجنة الميزانية والمالية بلزوم استخدام مبلغ من صندوق الطوارئ يصل حتى المقدار ذي الصلة المدرج في ميزانية المحكمة المقترحة لعام 2021 البالغ 396 700 يورو من أجل المضي إلى إنشاء المكتب المعني.

	مصروفات عام 2019 (بآلاف اليوروات)			*ميزانية عام 2020*	*التغيّر في الموارد*		
1320 مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي	*المجموع*	*المصروفات من صندوق الطوارئ*	*المجموع بما فيه المصروفات من صندوق الطوارئ*	*المعتمدة (بآلاف اليوروات)*	*مقداره (بآلاف اليوروات)*	*نسبته المئوية*	*ميزانية عام 2021 المقترحة (بآلاف اليوروات)*
القضاة							
الموظفون من الفئة الفنية							194.5
الموظفون من فئة الخدمات العامة							68.1
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين							*262.6*
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	15.2
الضيافة	-	-	-	-	-	-	1.0
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	15.6
التدريب	-	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-
النفقات التشغيلية العامة	-	-	-	-	-	-	49.6
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	5.0
الأثاث والعتاد	-	-	-	-	-	-	47.7
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	-	-	-	-	-	-	*134.1*
المجموع	-	-	-	-	-	-	**396.7**

([1])*الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة، نيويورك، 6-10 كانون الأول/ديسمبر 2010* (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/9/Res.4.

المرفق الثامن

بيان الإيرادات المقدَّرة لعام 2021

الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً (باليوروات)

مقدّر الإيرادات لعام 2021	
تبرعات المانحين	20 000
المجموع الفرعي للإيرادات	*20 000*
مقدّر المصروفات لعام 2021	
تكاليف السفر	17 400
تكاليف الإدارة	2 600
المجموع الفرعي للمصروفات	*20 000*
صافي الإيرادات لعام 2021	**0**

المرفق التاسع

تكنولوجيا المعلومات

المرفق التاسع (أ)

تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات في المحكمة الجنائية الدولية: الاستراتيجية الخمسية للفترة 2017-2021

1. تضمَّنت ميزانية عام 2019 البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، التي قُدِّمت إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تنظر فيها خلال دورتها الحادية والثلاثين في أيلول/سبتمبر 2018، بناءً على طلب هذه اللجنة في دورتها الثلاثين، عرضاً كاملاً يبين الاستثمار المُجرى على نطاق المحكمة في إطار المخصَّصات لسد تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين لاستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. ويأتي هذا المرفق، المعد استناداً إلى ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة، بلمحة عامة مُحيَّنة عن الاستثمار الإجمالي للفترة الممتدة من عام 2017 حتى عام 2021، والمقادير المتوقَّعة للنفقات التشغيلية السنوية المُتكبَّدة في إطار قسم خدمات تدبر المعلومات لدعم النظم ذات الصلة خلال تنفيذ الاستراتيجية وبعد تنفيذها، وتوزُّع الموارد اللازمة من أجل مشاريع الاستراتيجية في عام 2021. وستقدَّم ضمن تقرير منفصل معلومات عن مشاريع معيَّنة من مشاريع الاستراتيجية والمصروفات الفعلية المتصلة بها فيما يخص عام 2019 إلى لجنة الميزانية والمالية في دورتها الخامسة والثلاثين لكي تنظر فيها. ويُقتصر في المعلومات المقدَّمة في هذا المرفق على الاستثمار الإجمالي المتصل بالاستراتيجية بحسب بند التكاليف/كيان تسجيلها المركزي والاستثمار الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء المطلوب بحسب مجال العمل في إطار الاستراتيجية.

2. إن الجدول التالي أُعدَّ بالاستناد إلى الأرقام الفعلية لعام 2017 وعام 2018 وعام 2019 والتوقعات المعادة الحساب الخاصة بميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة وميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة. وسيثابَر على تحيين التوقعات سنوياً وستفاد بها لجنة الميزانية والمالية مع تعليل مفصَّل للمصروفات الفعلية. وسيتضمن التقرير المقدَّم مسبقاً إلى هذه اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين تفاصيل عن المصروفات الفعلية بحسب المشروع ومقدارِ ما يخصه من المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة أو الأرباح.

الجدول 1: مجمل المستثمَرات في إطار الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء للفترة 2017-2021 (بآلاف اليوروات)

بند التكاليف/كيان تسجيلها المركزي	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*المجموع لمدة تنفيذ الاستراتيجية*
تكاليف الموظفين							
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة							
شعبة الخدمات الإدارية	-	100.0	98.6	98.3	107.5		405.8
شعبة الخدمات القضائية	-	146.5		147.1	158.0	158 0.	609.6
مجموع تكاليف الموظفين	-	246.5	98.6	245.4	265.5	158.0	1014.0
فارق تكاليف الموظفين عنها للسنة السابقة	-	246.5	(147.9)	145.4	(20.1)	(107.5)	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين							
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	-	135.0	146.0	180.0	174.0		635.0
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة							
شعبة الخدمات القضائية	664.0	824.0	364.0 1	601.0 1	563.0 1		016.0 6
شعبة الخدمات الإدارية	-	225.0	0.0	20.0	50.0		295.0
المجموع للبرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	664.0	049.0 1	364.0 1	621.0 1	613.0 1		311.0 6
مجموع المبالغ المأذون بترحيلها			307.0				307.0
مجموع التكاليف غير المتصلة بالعاملين	664.0	184.0 1	817.0 1	801.0 1	787.0 1		253.0 7
فارق التكاليف غير المتصلة بالعاملين عنها للسنة السابقة	-	520.0	633.0	(121.0)	(14.0)		-
مجموع الاستثمارات للمحكمة جمعاء	664.0	430.5 1	915.6 1	046.4 2	052.5 2	158.0	267.0 8
فارق المجموع عنه للسنة السابقة	-	766.5	485.1	130.8	(6.1)	-	-

3. لقد بلغ الاستثمار المقر للاستراتيجية فيما يخص المحكمة جمعاء في عام 2019 مبلغاً مقداره 2 168.5 ألف يورو منه 1 922.0 ألف يورو في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين و246.5 ألف يورو في بند تكاليف الموظفين. وبلغ الاستثمار الفعلي في إطار الاستراتيجية على نطاق المحكمة في عام 2019 مبلغاً مقداره 1 915.6 ألف يورو، يقل بمقدار 252.9 ألف يورو عن المبلغ المعتمد المخصَّص للاستراتيجية. وشمل ذلك مبلغاً مقداره 1 608.6 ألف يورو من المصروفات لسد تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين مع مبلغ آخر مقداره 307.0 آلاف يورو رخَّصت جمعية الدول الأطراف بترحيله لكي يُستخدم في عام 2020. ويتألف المقدار البالغ 252.9 ألف يورو الذي لم تنفقه المحكمة من جزء مقداره 146.5 ألف يورو يندرج في عداد تكاليف الموظفين التي لم تُتكبَّد جراء عدم شغل وظيفة شاغرة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (eCourt) وجزء آخر مقداره 105.0 آلاف يورو في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين. ويتألف المقدار البالغ 105.0 آلاف يورو من جزء مقداره 35.0 ألف يورو يمثل وفورات في مجال المشتريات وجزء آخر مقداره 70.0 ألف يورو يعزى إلى عدم إنجاز عملية شراء. وترد في الجدول 1 أعلاه الأرقام الفعلية بحسب بند التكاليف/كيان تسجيلها المركزي مع تحديثات للفوارق بين مقادير المصروفات الفعلية المتكبَّدة في عام 2017 وعام 2018 وعام 2019 والتوقعات المعاد حسابها فيما يخص عام 2020 ومقدار الاستثمار المقترح إجراؤه على نطاق المحكمة لعام 2021.

4. ويتألف مبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة لقسم خدمات تدبر المعلومات مما يلي:

(a) التكاليف الأساسية البالغة مبلغاً مقداره 9 735.5 ألف يورو، يتألف من جزء مقداره 4 570.0 ألف يورو يندرج في بند تكاليف الموظفين، وجزء مقداره 96.1 ألف يورو يندرج في بند سائر تكاليف العاملين، وجزء مقداره 5 069.2 ألف يورو يندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين. إن هذه التكاليف تزيد بمقدار 119.5 ألف يورو عن المبلغ الذي سبق توقعه، ويعزى

جزء من هذه الزيادة مقداره 78.9 ألف يورو إلى زيادات في تكاليف الموظفين ويعزى باقيها البالغ 40.6 ألف يورو إلى نظم إضافية مشمولة بالاستراتيجية استُوعبت تكاليفها ضمن إطار الميزانية الاشتغالية لقسم خدمات تدبُّر المعلومات؛

(b) الجزء الخاص بقسم خدمات تدبر المعلومات من مقدار الاستثمار المقترح في استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات لعام 2021 البالغ مبلغاً مقداره 563.0 1 ألف يورو، يقل بمقدار 200.0 ألف يورو عن المبلغ المتوقع الذي قُدِّم سابقاً الخاص بتعويض الإنفاق الزائد الذي سُجِّل في عام 2018؛

(c) استثمار غير متكرّر مقداره 73.5 ألف يورو لاستبدال البنية التحتية المنتهي عمرها الاشتغالي فيما يخص حاجز الحماية والبنية التحتية لمركز البيانات.

5. ويبلغ المبلغ الإجمالي المقترح للاستثمار على نطاق المحكمة في مشاريع الاستراتيجية لعام 2021 مبلغاً مقداره 052.5 2 ألف يورو، منه جزء مقداره 265.5 ألف يورو يندرج في بند تكاليف الموظفين وجزء مقداره 787.0 1 ألف يورو يندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين. إن المبلغ المطلوب يقل بمقدار 507.0 آلاف يورو عن المقدار المتوقع البالغ 559.5 2 ألف يورو وذلك بسبب تخفيضات في مجال العمل القضائي لاستيعاب الانفاق الزائد الذي سُجِّل في عام 2018 ومبلغ مقداره 370.0 ألف يورو يُعزى إلى إرجاء مشروع HANA من نظام تخطيط الموارد المؤسسية (SAP) في مجال الإدارة. ويجب توزيع المبلغ الإجمالي بين مكتب المدّعي العام (174.0 ألف يورو)، وشعبة الخدمات الإدارية التابعة لقلم المحكمة (157.5 ألف يورو)، وشعبة الخدمات القضائية التابعة لقلم المحكمة (1 721.0 ألف يورو)، التي تضم قسم تدبر الأعمال القضائية (158.0 ألف يورو) وقسم خدمات تدبر المعلومات (1 563.0 ألف يورو). ويبين الجدول أدناه توزع تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين لكلٍ من مجالات العمل المشمولة بالاستراتيجية بحسب بند التكاليف/كيان تسجيلها المركزي.

الجدول 2: بيان وجيز بالمستثمَرات في مشاريع الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء لعام 2021 (بآلاف اليوروات)

التمويل الخاص بالاستراتيجية لعام 2021	*البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام*	*البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة*		*المجموع للمجال المعني*
		شعبة الخدمات الإدارية	*شعبة الخدمات القضائية*	
تكاليف الموظفين				
المتعلقة بالعمل القضائي	-	-	158.0	158.0
المتعلقة بالعمل الإداري	-	107.5	-	107.5
مجموع تكاليف الموظفين	-	107.5	.158.0	265.5
التكاليف غير المتصلة بالعاملين				
المتعلقة بالمقاضاة	174.0	-	230.0	404.0
المتعلقة بالعمل القضائي		-	141.0 1	141.0 1
المتعلقة بالعمل الإداري		50.0	-	50.0
المتعلقة بتدبر المعلومات		-	15.0	15.0
المتعلقة بأمن المعلومات		-	127.0	127.0
المتعلقة بالترشيد في تكنولوجيا المعلومات		-	50.0	50.0
مجموع التكاليف غير المتصلة بالعاملين	174.0	50.0	563.0 1	801.0 1
المجموع	174.0	157.5	721.0 1	052.5 2

6. إن المقدار البالغ 1 563.0 ألف يورو المطلوب لميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات يشمل مشاريع استراتيجية تندرج في شتى مجالات العمل المتمثلة في المجال القضائي ومجال تدبر المعلومات ومجال أمن المعلومات ومجال الترشيد في تكنولوجيا المعلومات. ويشارك في تمويل المشاريع الاستراتيجية الخاصة بمكتب المدعي العام قسمُ خدمات تدبر المعلومات الذي يسهم بمبلغ مقداره 230.0 ألف يورو ومكتبُ المدّعي العام الذي يسهم بمبلغ مقداره 174.0 ألف يورو. وتنفرد شعبة الخدمات الإدارية بتمويل الشق الخاص بمجال العمل الإداري لعام 2021، الذي تتوزع تكاليفه إلى جزء يمثِّل تكاليف الموظفين وآخر يمثِّل التكاليف غير المتصلة بالعاملين. ويظل قسم تدبر الأعمال القضائية يحتاج إلى مخصَّصات لسد تكاليف الموظفين التي يتكبدها لكي يواصل تمويل وظيفة المساعدة المؤقتة العامة لمدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (eCourt) فيما يتصل بالعمل على منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية.

7. وتُعرَض في الجدول 3 أدناه فرادى المشاريع الاستراتيجية الخاصة بكل مجالٍ من مجالات العمل لعام 2021 يستلزم استثماراً في بند الموارد من الموظفين وبند الموارد غير المتصلة بالعاملين:

(a) ما يخص مكتب المدّعي العام: تتألف خطة العمل لعام 2021 من ثلاثة مشاريع مقترحة، يموّلها مكتب المدّعي العام (174.0 ألف يورو) وشعبة الخدمات القضائية (230.0 ألف يورو) لتنفيذ التحسينات الإضافية المراد تحقيقها في عمليات التحقيق التي يجريها مكتب المدّعي العام، والمزيد من تحسين القدرات والإمكانيات على صعيد جمع وتدبُّر أدلة البحث الجنائي العلمي، والمضي في تحسين تناول الأدلة الرقمية في مكتب المدّعي العام؛

(b) في مجال العمل القضائي: يخص مقدار الاستثمار المطلوب البالغ 299.0 1 ألف يورو مواصلة تهيئة منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية، ومنه مبلغ مقداره 158.0 ألف يورو يلزم لسد تكاليف وظيفة مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية ويلزم باقيه البالغ 141.0 1 ألف يورو لتطوير المنصة وفقاً لمتطلبات المحكمة؛

(c) في مجال العمل الإداري: يخص مقدار الاستثمار المطلوب البالغ 157.5 ألف يورو (107.5 آلاف يورو تندرج في بند تكاليف الموظفين

و50.0 ألف يورو تندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين) مواصلة تنفيذ مشاريع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات للمضي في أتمتة الأعمال الإدارية ورقمنتها؛

(d) في مجال أمن المعلومات: تتألف خطة العمل المقترحة لعام 2021 من الاستثمارات التي أجرتها المحكمة في الفترة الممتدة من عام 2017 حتى عام 2020 فيما يخص منصة الاستخبار عن التهديدات بغية توسيع نطاق المراقبة لإجرائها على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع السبعة واستمرار تعزيز قدرات وحدة أمن المعلومات على كشف التهديدات السيبرانية والتصدي لها وإعمال ضوابط متركزة على البيانات من قبيل اتِّقاء فقدان البيانات وتدبُّر الحقوق المتعلقة بالمعلومات؛

(e) في مجال الترشيد في تكنولوجيا المعلومات: يتمثل المشروع الوحيد في مواصلة استبدال معدات التخزين التي تقادم عهدها وفقاً لنموذج التخزين التراتبي المعمول به في المحكمة (تنفيذ استثمار عام 2017 في إطار الاستراتيجية).

الجدول 3: توزُّع المستثمَرات في مشاريع الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء لعام 2020 (بآلاف اليوروات)

		البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام		*البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة*				*المجموع*
				شعبة الخدمات الإدارية		*شعبة الخدمات القضائية*		
	المبادرة	*تكاليف الموظفين*	*التكاليف غير المتصلة بالعاملين*	*تكاليف الموظفين*	*التكاليف غير المتصلة بالعاملين*	*تكاليف الموظفين*	*التكاليف غير المتصلة بالعاملين*	
القضاء	تحسينُ سيرورة عمل مكتب المدّعي العام على صعيد جمع الأدلة والتحقيق وزيادةُ نجاعته	60.0				54.0	114.0	114.0
القضاء	تحسينُ قدرات وإمكانات مكتب المدّعي العام على صعيد التحقيق والبحث الجنائي العلمي	106.0				60.0	166.0	166.0
القضاء	تحسين قدرات مكتب المدّعي العام على صعيد تناول الأدلة الرقمية	64.0				60.0	124.0	124.0
	المجموع الفرعي	*174.0*				*230.0*	*404.0*	*404.0*
القضاء	منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية - مستودع المعلومات الموحَّد					132.0	132.0	132.0
القضاء	منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية - منفذ الأدلة وسجلات القضايا				158.0	162.0	320.0	320.0
القضاء	منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية - منصة التقاضي					367.0	367.0	367.0
القضاء	منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية - منصة تنظيم ملفات القضايا					*480.0*	*480.0*	*480.0*
	المجموع الفرعي				*158.0*	*141.0* 1	*299.0* 1	*1299.0*
الإدارة	إدارة إقرار الأسفار (حالة الخدمة الذاتية للموظفين/للمديرين)	107.5		50.0			157.5	157.5
	المجموع الفرعي	*107.5*		*50.0*			*157.5*	*157.5*
تدبُّر المعلومات	نظام الأرشفة الممكن فيه تقصي الأدلة ووثائق المحكمة					15.0	15.0	15.0
	المجموع الفرعي					*15.0*	*15.0*	*15.0*
أمن المعلومات	ضوابط الأمن المتركزة على البيانات - اتقاء فقدان البيانات/الحقوق المتعلقة بالمعلومات					57.0	57.0	57.0
أمن المعلومات	تصديق المهارات فيما يخص أمن المعلومات (تدريب وحدة أمن المعلومات فيما يخص نُظم استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات)					20.0	20.0	20.0
أمن المعلومات	زيادة مدة التصدي للتهديدات السيبرانية (وصولاً إلى جعله مستمراً على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع السبعة)					50.0	50.0	50.0
	المجموع الفرعي					*127.0*	*127.0*	*127.0*
التكنولوجيا الجديدة	تجديد البنية التحتية الافتراضية					50.0	50.0	50.0
	المجموع الفرعي					*50.0*	*500.00*	*500.00*
المجموع		**174.0**		**107.5**	**50.0**	**158.0**	**563.0** 1	***052.5*** 2

المرفق التاسع (ب)

تكاليف تكنولوجيا المعلومات وتدبر المعلومات على نطاق المحكمة جمعاء

1- قدمت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") أرقام التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات على نطاق المحكمة إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تنظر فيها خلال دورتها الحادية والثلاثين التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2018[(1)]. وأوصت لجنة الميزانية والمالية في تقريرها اللاحق بأن تقدم المحكمة بمثابة مرفق بوثيقة ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة بياناً بتوزع تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين المُتكبَّدة في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات في المحكمة جمعاء[(2)]. وترد في المرفق الحالي تفاصيل المصروفات المندرجة في بند تكاليف الموظفين والمصروفات المندرجة في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات ضمن إطار شتى البرامج الرئيسية للمحكمة، وهو يتضمن أرقام المصروفات الفعلية لعام 2017 ولعام 2018 ولعام 2019. لقد استُقيت أرقام عام 2020 من ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة، وأرقام عام 2021 من ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة؛ أما أرقام عام 2022 فهي أرقام متوقعة على أساس متطلبات المحكمة البرنامجية والاشتغالية المعروفة حالياً. إن الأرقام الواردة في هذا المرفق هي الأرقام التي قدمها كلٌ من أقسام المحكمة إلى قسم خدمات تدبُّر المعلومات لكي يجري توليفها وتحليلها، وهي تُعْرَض هنا بالشكل الذي قُدِّمت به.

2- ومن النفقات الأساسية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات تكاليفُ الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة في ملاك قلم المحكمة وملاك مكتب المدّعي العام التي تلزم لدعم نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات في المحكمة. وتتضمن ميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات مخصَّصات لسد تكاليف المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات وتكاليف العمل الإضافي. وتُعرَّف النفقات الأساسية في إطار التكاليف غير المتصلة بالعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات باعتبارها تتمثل في جميع المصروفات اللازمة لدعم عمليات المحكمة وأنشطتها في حالها الراهنة؛ ويشمل ذلك المصروفات لسد تكاليف الخدمات التعاقدية، والنفقات التشغيلية العامة (المتعلقة بالاتصالات، واستئجار الأثاث والعتاد، وصيانة الأثاث والعتاد، إلخ) والمصروفات لسد تكاليف اللوازم، وتكاليف الأثاث والعتاد، وتكاليف التدريب، وتكاليف السفر المتصل على وجه التحديد بصيانة نظم تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات في المحكمة.

الجدول 1: مجموع التكاليف بحسب بنودها/كيانات تسجيلها المركزي للمحكمة جمعاء (بآلاف اليوروات)

بند التكاليف/كيان تسجيلها المركزي	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*المجموع*
التكاليف الأساسية							
تكاليف الموظفين	887.5 5	946.1 5	535.4 6	227.7 6	350.0 6	350.0 6	296.7 37
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	930.0 5	459.2 6	726.8 5	894.9 5	031.2 6	953.9 6	996.0 36
مجموع التكاليف الأساسية	*817.5 11*	*405.3 12*	*262.2 12*	*122.6 12*	*381.2 12*	*303.9 13*	*292.7 74*
فارق المجموع عنه للسنة السابقة		*+587.8*	*-143.1*	*-139.6*	*+258.6*	*+922.7*	
استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات							
تكاليف الموظفين		246.5	98.6	245.4	265.5	158.0	014.0 1
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	664.0	184.0 1	817.0 1	801.0 1	787.0 1	0.0	253.0 7
المجموع للاستراتيجية	*664.0*	*430.5 1*	*915.6 1*	*046.4 2*	*052.5 2*	*158.0*	*267.0 8*

(1) تقرير المحكمة بشأن خطتها الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات (الوثيقة CBF/31/12/Rev.3).

(2) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12كانون الأول/ديسمبر 2018* (ICC-ASP/17/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-2، الفقرة 108.

بند التكاليف/كيان تسجيلها المركزي	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*المجموع*
المجموع لتكنولوجيا المعلومات/تدبّر المعلومات للمحكمة جمعاء	**481.5 12**	**835.8 13**	**177.8 14**	**169.0 14**	**433.7 14**	**461.9 13**	**559.7 82**
فارق المجموع عنه للسنة السابقة (بما فيه ما يخص الاستراتيجية)	-	*+354.3 1*	*+342.0*	*-8.8*	*+264.7*	*-971.8*	-

3- إن الجدول 1 يأتي بلمحة عامة إجمالية رفيعة المستوى عن التكاليف الفعلية المُتكبَّدة والتكاليف المتوقَّع تكبُّدها في المحكمة جمعاء فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات وذلك على أساس ما يلي: ميزانيات عام 2017 وعام 2018 وعام 2019 البرنامجية المعتمدة (فيما يخص تكاليف الموظفين) والمصروفات الفعلية (فيما يخص التكاليف غير المتصلة بالعاملين)؛ وميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة؛ وميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة؛ والتوقعات فيما يخص عام 2022. ثم يرد في الجدول 2 بيان بالتكاليف بحسب بنودها/الكيانات التي تسجَّل ضمنها بصورة مركزية. ويشهد المقدار المتوقع لتكاليف تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات للمحكمة جمعاء في عام 2020 انخفاضاً طفيفاً مقداره 8.8 آلاف يورو عن نظيره لعام 2019 البالغ 177.8 14 ألف يورو. وتتوقع المحكمة أن يبلغ مجموع تكاليف تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات في بند تكاليف الموظفين وبند التكاليف غير المتصلة بالعاملين في عام 2021 أوجاً مقداره 433.7 14 ألف يورو لكنه سيشهد أيضاً في عام 2022 انخفاضاً إلى المستوى الذي بلغه قبل عام 2019 إذ سيبلغ 461.9 13 ألف يورو بعد إنجاز تنفيذ الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. ويمكن تلخيص المعلومات التي يتضمنها الجدول 1 كما يلي:

(a) في عام 2017 بلغت تكاليف تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات في المحكمة جمعاء مبلغاً مقداره 481.5 12 ألف يورو، منه جزء مقداره 664.0 ألف يورو يمثل المصروفات الفعلية المتصلة بالاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات وجزء مقداره 817.5 11 ألف يورو يمثل التكاليف الأساسية (منه 887.5 5 ألف يورو تمثل تكاليف الموظفين و930.0 5 ألف يورو تمثل التكاليف غير المتصلة بالعاملين)؛

(b) في عام 2018 بلغ مجموع تكاليف تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات التي تكبدتها المحكمة مبلغاً مقداره 835.8 13 ألف يورو، منه جزء مقداره 430.5 1 ألف يورو استُثمر في السنة الثانية من السنوات المشمولة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات. أما باقيه البالغ 405.3 12 ألف يورو فمنه 946.1 5 ألف يورو تمثل تكاليف الموظفين و459.2 6 ألف يورو تمثل التكاليف غير المتصلة بالعاملين.

(c) يشمل المجموع البالغ 177.8 14 ألف يورو فيما يخص عام 2019 مقدار المستثمَرات الفعلي البالغ 915.6 1 ألف يورو في السنة الثالثة من السنوات المشمولة بالاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. إن هذا الرقم أقل من الرقم الوارد في ميزانية عام 2019 البرنامجية المعتمدة بسبب عدم شغل وظيفة شاغرة هي وظيفة مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (eCourt) في قسم تدبُّر الأعمال القضائية ونقص الإنفاق في إطار بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين فيما يخص مشاريع استراتيجية لمكتب المدّعي العام. أما باقي التكاليف فيما يخص عام 2019 فيتألف من مخصَّصات الميزانية المعتمدة لسد تكاليف الموظفين البالغة 535.4 6 ألف يورو والمقدار الفعلي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين البالغ 726.8 5 ألف يورو؛

(d) يبلغ مجموع التكاليف المتوقع أن تتكبدها المحكمة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات في عام 2020 مبلغاً مقداره

14 169.0 ألف يورو منها المقدار المقترح للمستثمَرات البالغ 2 046.4 ألف يورو في السنة الرابعة من السنوات المشمولة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات، ما يقل بمقدار 1.1 ألف يورو عن المقدار المقر لعام 2020 البالغ 2 047.5. أما باقي المصروفات المتوقعة البالغ 12 122.6 ألف يورو فمنه 6 227.7 ألف يورو تمثل تكاليف الموظفين و5 894.9 ألف يورو تمثل التكاليف غير المتصلة بالعاملين؛

(e) يبلغ مجموع التكاليف المتوقع فيما يخص عام 2021 مبلغاً مقداره 14 433.7 ألف يورو، منه 2 052.5 ألف يورو تمثل تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتصلة بالعاملين للسنة الخامسة من السنوات المشمولة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات. أما الباقي من المقدار المتوقع البالغ 12 381.2 ألف يورو للمصروفات الـمُتكبَّدة في المحكمة جمعاء فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات فيتألف من 6 350.0 ألف يورو تمثل تكاليف الموظفين و6 031.2 ألف يورو تمثل التكاليف غير المتصلة بالعاملين؛

(f) طلبت لجنة الميزانية والمالية في دورتها الحادية والثلاثين أن يُقدَّم إليها المبلغ المتوقع لتكاليف تكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات على نطاق المحكمة بعد تنفيذ الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات (2017-2021). ولئن لم يكن مبلغ تكاليف الموظفين معروفاً على وجه الدقة فإن الرقم المتوقع لعام 2022 هو 13 461.9 ألف يورو، منها 6 350.0 ألف يورو في بند تكاليف الموظفين الأساسية و6 953.9 ألف يورو في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين ومبلغ إضافي مقداره 158.0 ألف يورو يمثل تكاليف الموظفين المتأتية عن تمديد فترة شغل وظيفة مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (eCourt)[3]. ويشمل المقدار المتوقع أن تبلغه التكاليف غير المتصلة بالعاملين في قسم خدمات تدبُّر المعلومات مصروفات مترتبة على استبدال عناصر تندرج في عداد رأس المال مقدارها 600.0 ألف يورو وذلك لاستبدال بنية تحتية تقادم عهدها.

الجدول 2: مجموع تكاليف الموظفين الأساسية للمحكمة جمعاء بحسب البرنامج الرئيسي/الكيان الذي تسجَّل ضمنه بصورة مركزية (بآلاف اليوروات)

البرنامج	*2017 (المقادير الفعلية)*	*2018 (المقادير الفعلية)*	*2019 (المقادير الفعلية)*	*2020 (الميزانية المعتمدة)*	*2021 (المقادير المتوقعة)*	*2022 (المقادير المتوقعة)*	*المجموع*
تكاليف الموظفين							
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	767.7	783.5	773.2	963.5	1 051.3	1 051.3	5 390.5
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة							
شعبة الخدمات القضائية – قسم خدمات تدبر المعلومات	4 358.9	4 444.7	5 011.1	4 552.9	4 651.9	4 651.9	27 671.4
شعبة الخدمات القضائية – قسم تدبر الأعمال القضائية	190.8	196.8	196.8	137.0	133.2	133.2	987.8
شعبة الخدمات القضائية – قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	87.7	90.0	88.7	88.5	94.6	94.6	544.1
شعبة الخدمات الإدارية – نظام SAP	298.8	306.2	304.6	315.4	317.3	317.3	1 859.60

[3] سهراً على الاتساق في الإبلاغ عن التكاليف الإجمالية المترتبة على تنفيذ المحكمة للاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات فإن تكاليف وظيفة المساعدة المؤقتة العامة المتمثلة في وظيفة مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (من الرتبة ف-4) الخاصة بمشروع منصة أنساق تسلسل الأعمال القضائية تحتسب بمثابة مخصّص للاستراتيجية كمبلغ متوقع لعام 2022 لا بمثابة تكاليف أساسية.

البرنامج	*2017 (المقادير الف علية)*	*2018 (المقادير الف علية)*	*2019 (المقادير الف علية)*	*2020 (الميزانية الم عتمدة)*	*2021 (المقادير المتو قعة)*	*2022 (المقادير المتو قعة)*	*المجموع*
شعبة العمليات الخارجية – المكاتب القُطرية	110.7	124.9	161.0	170.4	101.7	101.7	770.4
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	72.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	72.9
مجموع تكاليف الموظفين	*887.5 5*	*946.1 5*	**535.4 6**	**227.7 6**	**350.0 6**	**350.0 6**	**296.7 37**
فارق المجموع عنه للسنة السابقة	-	*58.6+*	*589.3+*	*307.7-*	*122.3+*	*0.0*	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين							
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	389.4	95.9	73.4	73.4	73.4	253.4	958.9
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة							
شعبة الخدمات القضائية – قسم خدمات تدبر المعلومات	492.0 4	496.1 5	858.80 4	970.10 4	142.70 5	792.70 5	752.4 30
شعبة الخدمات القضائية – قسم تدبر الأعمال القضائية	0.0	34.7	8.9	12.8	12.8	12.8	82.0
شعبة الخدمات القضائية – قسم الخدمات اللغوية	31.3	5.3	0.0	0.0	0.0	0.0	36.6
شعبة الخدمات القضائية – قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم	0	5.7	1.4	0.0	3.0	0.0	10.1
شعبة الخدمات القضائية – قسم الاحتجاز	21.6	21.6	18.0	18.0	18.0	18.0	115.2
شعبة الخدمات الإدارية – نظام SAP	454.0	382.0	380.0	441.2	365.9	390.0	413.1 2
شعبة الخدمات الإدارية – قسم الموارد البشرية				33.0	63.0	63.0	159.0
شعبة الخدمات الإدارية – قسم الخدمات العامة	82.5	50.3	100.0	50.2	56.8	40.2	380.0
شعبة الخدمات الإدارية – قسم الأمن والسلامة	15.8	78.5	63.6	63.6	63.6	63.6	348.7
شعبة العمليات الخارجية – المكاتب القُطرية	54.7	33.1	67.8	64.7	65.3	48.9	344.5
شعبة العمليات الخارجية – قسم دعم العمليات الخارجية	12.1	23.3	12.5	15.2	16.1	17.1	96.4
شعبة العمليات الخارجية – قسم المجني عليهم والشهود	202.7	161.4	30.8	37.7	0.0	0.0	432.6
شعبة العمليات الخارجية – قسم الإعلام والتوعية	59.8	69.4	81.6	80.0	50.5	154.1	495.5
المجموع للبرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	426.5 5	361.4 6	623.4 5	786.5 5	857.8 5	600.5 6	656.1 35
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني الخاص بالمجني عليهم	114.1	1.9	30.0	35.0	100.0	100.0	381.0
مجموع التكاليف غير المتصلة بالعاملين	930.0 5	459.2 6	726.8 5	894.9 5	031.2 6	953.9 6	996.0 36
فارق المجموع عنه للسنة السابقة	-	*529.2+*	*732.4-*	*168.1+*	*136.3+*	*922.7+*	-

4- إن ما يؤديه قسم خدمات تدبر المعلومات من مهام وما يوفره من خدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات وما يؤديه ويوفره منهما سائر الأقسام لا يتداخلان، مع العلم بأن توزُّع المسؤوليات المعنية يبيَّن في جدول بغية تفادي أي ازدواج أو ثغرة في دعم النظم والخدمات ذات الصلة. ويقوم قسم خدمات تدبر المعلومات، ومكتب المدّعي العام، وقسم تدبر الأعمال القضائية، وشعبة الخدمات الإدارية، وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، بتوثيق تقديم الدعم الاشتغالي اليومي (الخدمات الأساسية) بواسطة جدول من الجداول المسماة RACI (مختصر إنكليزي لكلمات تشير إلى المسؤولية والمساءلة والتشاور والاطّلاع). وتمثل هذه الجداول وثائق قابلة للتحديث تُحيَّن فيما يخص النظم أو الخدمات الجديدة. وإذا بقي نطاق الخدمات والنظم المدعومة في شتى وحدات المحكمة ثابتاً فلا يُتوقع أن تطرأ زيادة في ملاك الوظائف الثابتة أو وظائف المساعدة المؤقتة العامة لسد احتياجات العمل اليومية. ولئن كانت المحكمة لا ترتقب أي زيادة في عدد العاملين بسبب الاستراتيجية الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات فإن مجموعة مهارات الموظفين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات في قسم خدمات تدبر المعلومات وغيره من الأقسام سيتعين أن تتطور لتُجاري التغيرات التكنولوجية.

5- أما توقُّع مقدار التكاليف غير المتصلة بالعاملين فهو مهمة أشق، ولا سيما توقُّع مقدارها قبل تكبُّدها بما لا يقل عن ثلاث سنوات. ولئن كانت المحكمة تستعين بالعقود التي تبلغ مدتها عدة سنوات للتحكم بالتكاليف غير المتصلة بالعاملين المُتكبَّدة في مجال تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات، وتستفيد بقدر الإمكان من عقود أخرى من عقود نظام الأمم المتحدة الموحَّد للحصول على أسعار وشروط تجارية أكثر ملاءمة فإن سوق الأعتدة والبرامج الحاسوبية تشهد تغيراً سريعاً. فعندما تنتهي مدة العقود فيَحِين موعد تجديدها، أو عندما تُحتاز مشتريات أخرى في السوق لها أثر على الأعتدة والبرامج الحاسوبية المستخدَمة في المحكمة، غالباً ما تتغير بنية الأسعار وبالتالي التكاليف، وذلك باتجاه الزيادة عادة. وعليه فإن من الصعب التنبؤ على نحو مطلق اليقين بمقدار التكاليف التشغيلية قبل تكبُّدها بسنوات عدة. وسيواظَب على تحيين التوقعات عند كل دورة من دورات تخطيط الميزانية وفقاً للنظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات المعمول به في المحكمة والتزاماتها التعاقدية المرتبَط بها لصيانة النظم المعنية.

6- إن معظم التكاليف غير المتصلة بالعاملين يندرج في ميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات (الميزانية المركزية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات). وفي عام 2017 مثَّلت ميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات 76 في المئة من مجموع المصروفات المعنية. وفي عام 2018 ازداد هذا الرقم فبلغ 85 في المئة، نظراً إلى المزيد من المعاملة المركزية في إطار عملية التآزر بين شتى وحدات المحكمة. ويُتوقع أن تبقى هذه النسبة المئوية ثابتة لكل المدة المشمولة بالتوقعات إلى عام 2022، باستثناء عام 2022، الذي يُتوقع أن تنخفض فيه طفيفاً إلى 83 في المئة من مجموع التكاليف الأساسية غير المتصلة بالعاملين المُتكبَّدة في المحكمة جمعاء. إن قسم خدمات تدبر المعلومات يخطط للمصروفات وينسِّقها سنوياً مع مكتب المدّعي العام ومع فريق نظام SAP التابع لشعبة الخدمات الإدارية. وعندما يُجمع بين هذه الكيانات الثلاثة باعتبارها مراكز لتسجيل التكاليف فإن المصروفات المُعامَلة والمنسَّقة مركزياً تبلغ كنسبة مئوية من التكاليف غير المتصلة بالعاملين: 90 في المئة و92 في المئة استناداً إلى الأرقام الفعلية لعام 2017 و2018، على الترتيب؛ 93 في المئة من الأرقام الفعلية لعام 2019؛ 93 في المئة من أرقام ميزانية عام 2020 المعتمدة؛ 93 في المئة من المقدار المتوقع لعام 2021 والمقدار المتوقع لعام 2022. ويُعْرَض هذا الاتجاه بيانياً في الشكل 1 أدناه.

الشكل1: النسبة المئوية للتكاليف الأساسية لتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات غير المتصلة بالعاملين المعامَلة مركزياً ضمن قسم خدمات تدبر المعلومات (الخط

المتقطع) والمنسَّقة مركزياً مع مكتب المدّعي العام وفريق نظام SAP التابع لشعبة الخدمات الإدارية

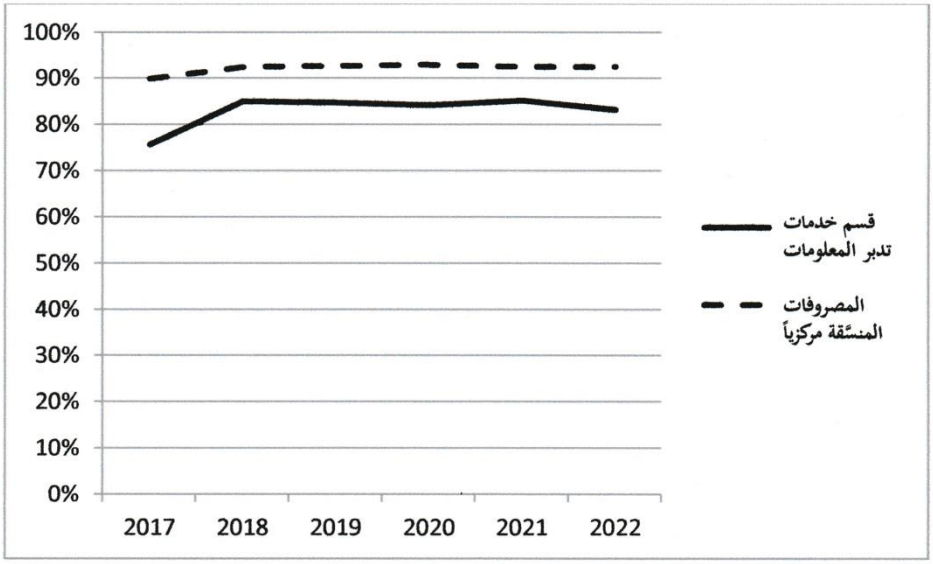

7- إن المصروفات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات والتي لا تُنسَّق بين قسم خدمات تدبر المعلومات ومكتب المدّعي العام وفريق SAP التابع لشعبة الخدمات الإدارية تندرج في فئتين رئيسيتين. وتضم الفئة الأولى تكاليف أعتدة تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات ولوازمها المشتراة محلياً لكي تستعملها المكاتب القُطرية والمعدات واللوازم التخصصية التي تخص على وجه التحديد خدمات لا يدعمها قسم خدمات تدبر المعلومات دعماً مركزياً. فعلى سبيل المثال تستخدم وحدة الإنتاج السمعي البصري في قسم الإعلام والتوعية نظام تشغيل ماكنتوش (Mac)، وهو المعيار الصناعي فيما يخص الإنتاج السمعي البصري. ويشتري قسم الإعلام والتوعية الأعتدة والبرامج الحاسوبية المتوافقة ويتدبرها طيلة العمر الاشتغالي للمعدات المعنية. وتندرج في الفئة الثانية الاشتراكات في خدمات البرمجيات الحاسوبية التي تشتمل عليها عمليات قسم من الأقسام ولا تستلزم من قسم خدمات تدبر المعلومات أي دعم للبنية التحتية، ولذا تبقى مندرجة في إطار الميزانية الاشتغالية السنوية للقسم المعني. ومن الأمثلة البارزة على مثل هذه الحلول نظامُ الإخطار الجماعي الذي يستخدمه قسم الأمن والسلامة لاستدامة إعلام الموظفين إذا حصل طارئ، ونظامُ بلانون (Planon) الذي يستخدمه قسم الخدمات العامة لدعم مرافقه وعملياته الإمدادية. إن أكبر المصروفات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات والخارجة عن نطاق مراكز التكاليف المنسَّقة مركزياً تُكُبِّدت في عام 2017 وعام 2018 في قسم المجني عليهم والشهود لشراء نظم لدعم إدارة شؤون الشهود ومتابعتها والإبلاغ عنها على نحو محسَّن. أما فيما يخص التوقعات لعام 2021 وعام 2022 فثمة أيضاً زيادة في تكاليف الاشتراكات في البرمجيات الحاسوبية الخاصة بالصندوق الاستئماني للمجني عليهم تعزى إلى احتياجه إلى نظام للمعلومات التدبرية من أجل تتبّع وتدبُّر تنفيذ البرامج.

8- وإلى جانب التكاليف الأساسية تمثِّل المستثمَرات في خطة المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات (2017-2021) المكوّن الآخر للمصروفات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات/ تدبُّر المعلومات المُتكبَّدة في المحكمة جمعاء. ويبين الجدول 3 أدناه، للمدة المشمولة بالاستراتيجية، توزُّعَ المستثمَرات بحسب الكيان الذي تسجَّل فيه التكاليف مركزياً. وقد حُيِّنت الأرقام الخاصة بعام 2018 لأخذ المصروفات الفعلية بالحسبان. إن الأرقام الخاصة بعام 2019 أقل من نظيراتها في الميزانية المعتمدة وذلك بسبب بقاء وظيفة مدير مشاريع المحكمة الإلكترونية (eCourt) في قسم تدبر الأعمال القضائية شاغرة طيلة الأشهر السبعة الأولى من السنة، ويُتوقّع

أن تظل شاغرة حتى عام 2022. وقد قُلِّص مقدار التكاليف المناظرة المتوقع لعام 2020 تقليصاً طفيفاً بالقياس إلى المقدار الذي حُدِّد توقعاً في عام 2018. ويرد في المرفق التاسع(أ) المزيد من التفاصيل عن الاستثمارات الاستراتيجية المقترحة لعام 2021 بحسب المشروع. ويبلغ مجمل المستثمَرات المتوقَّع مبلغاً مقداره 8 267.0 ألف يورو، يقل بمقدار 403.9 آلاف يورو عن الرقم الذي قُدِّم سابقاً البالغ 8 670.9 ألف يورو على امتداد السنوات الخمس. وسيقدَّم إلى لجنة الميزانية والمالية قبل دورتها الخامسة والثلاثين تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات.

الجدول 3: مجموع المستثمَرات في إطار استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبُّر المعلومات الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء (في بند تكاليف الموظفين وفي بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين) (بآلاف اليوروات)

بند التكاليف/كيان تسجيلها المركزي	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*المجموع*
تكاليف الموظفين							
قسم تدبُّر الأعمال القضائية		146.5		147.1	158.0	158.0	609.6
شعبة الخدمات الإدارية		100.0	98.6	98.3	107.5		404.4
مجموع تكاليف الموظفين التي تخص الاستراتيجية		*246.5*	*98.6*	*245.4*	*265.5*	*158.0*	*1014.0*
التكاليف غير المتصلة بالعاملين							
قسم خدمات تدبّر المعلومات	664.0	824.0	1364.0	1601.0	1563.0		6016.0
شعبة الخدمات الإدارية		225.0	0.0	20.0	50.0		295.0
مكتب المدّعي العام		135.0	146.0	180.0	174.0		635.0
المبلغ المأذون بترحيله			*307.0*[4]				*307.0*
مجموع التكاليف غير المتصلة بالعاملين التي تخص الاستراتيجية	*664.0*	*1 184.0*	*1 817.0*	*1 801.0*	*1 787.0*		*7 253.0*
مجموع المستثمَرات في إطار الاستراتيجية	664.0	1 430.5	1 915.6	2 046.4	2 052.5	158.0	8 267.0
فارق المجموع عنه للسنة السابقة	*-*	*766.5*	*485.1*	*130.8*	*6.1*		*-*

9- يبيّن الشكل 2 أدناه أثر الاستثمار في إطار استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات على ميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات (الميزانية المركزية لتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات). فالخط الظاهر في أسفل الرسم البياني يبيّن ما يندرج في بند تكاليف الموظفين وما يندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين من المستثمَرات على نطاق المحكمة في إطار الاستراتيجية لكل مدتها. أما الخطان الظاهران في الأعلى فلا يخصان إلا ميزانية قسم خدمات تدبر المعلومات. ويبيّن الخط الأعلى ذو اللون الرمادي الفاتح الميزانية الإجمالية لقسم خدمات تدبر المعلومات بما فيها جميع التكاليف الأساسية المندرجة في بند تكاليف الموظفين (للوظائف الثابتة، ووظائف المساعدة المؤقتة العامة، والمساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات، والعمل الإضافي) والمندرجة في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين. إن أرقام التكاليف الأساسية أعلى من نظيراتها التي قُدمت إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تنظر فيها خلال دورتها الحادية والثلاثين، لأن الأرقام السابقة لم تشتمل على تكاليف المساعدة المؤقتة العامة وتكاليف المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات وتكاليف العمل الإضافي. بيد أن ذلك لم يؤثر على الأرقام الإجمالية لقسم خدمات تدبر المعلومات.

[4] جزء مقداره 150.0 ألف يورو يندرج في بند الشؤون الإدارية وجزء مقداره 157.0 ألف يورو يندرج في بند التكاليف غير المتصلة بالعاملين يخص أمن المعلومات أُقِرَّ ترحيلهما من 2019 إلى 2020: القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم O، الصفحة 11 [من الأصل الإنكليزي: يرد نص هذا القرار مترجَماً إلى العربية في الجزء الثالث من النسخة المسبَّقة للوثيقة ICC-ASP/18/20، حيث رُقِّم القسم المعني خطأ بـ "عين" بدلاً من "سين" التي تقابل الـ "O" في الأبجدية اللاتينية].

الشكل 2: مقادير ميزانية قسم خدمات تدبّر المعلومات، والمقادير الأساسية فيما يخص تكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات، والاستثمار في هذا المجال ضمن إطار الاستراتيجية الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء

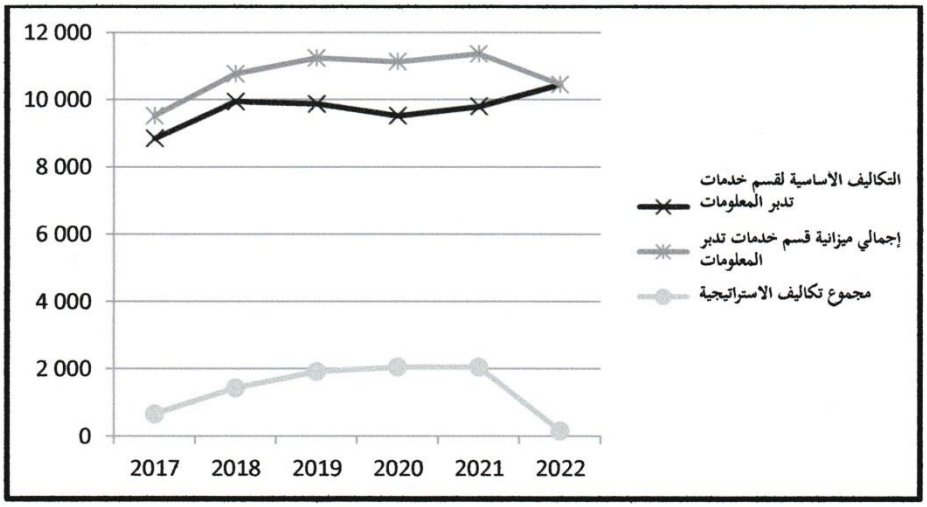

المرفق العاشر

المقادير المرجعية الأساسية لميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

1- تماشياً مع توصية لجنة الميزانية والمالية[1]، تقدِّم المحكمة أدناه جدولاً يبيِّن الميزانية المخصَّصة في عام 2020 مقارنةً بميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة. ويتمثَّل الغرض من الجدول في مقارنة المقادير المرجعية الأساسية للموارد بين عام 2020 وعام 2021. وتبيِّن الأعمدة الأولى المبالغ المخصَّصة في إطار ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة، ومبالغ صندوق الطوارئ المخطَر حتى تاريخ بلزوم استخدامها فيما يخص عام 2020، ومبالغ أثر الزيادة التي شهدها نظام الأمم المتحدة الموحَّد، التي تمثِّل تكاليف إضافية بالنسبة إلى المقادير المرجعية الأساسية لميزانية المحكمة المعتمدة لعام 2020. ويُخفَّض حاصل ذلك بما يعادل انخفاض المقادير المرجعية الأساسية بفضل الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة التي استُبين إمكان تحقيقها على نطاق المحكمة كما يفاد به في المرفق السادس عشر. وتقارَن المقادير المرجعية الأساسية الإجمالية لعام 2020 بالمقادير المرجعية الأساسية لميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة، ويُظْهِر الفرق بين هذه وتلك نقصاناً إجمالياً في مبلغ الميزانية المرجعية الأساسية المطلوبة مقداره 703.3 آلاف يورو.

[1] الوثيقة ICC-ASP/18/5، الفقرة 15.

الجدول 1: مقارنة بين المقادير المرجعية الأساسية لعام 2020 ونظيراتها لعام 2021

البرنامج الرئيسي	ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة*	الموارد الإضافية (من صندوق الطوارئ)**	تخفيضات المقادير المرجعية الأساسية***	تغيرات نظام الأمم المتحدة الموحَّد	الفارق في معدَّل شغور الوظائف	تغيرات نظام الأمم المتحدة الموحَّد - المعدَّل الجديد لشغور الوظائف	المقادير المرجعية الأساسية	ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة	فارق ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة عن المقادير المرجعية الأساسية	فارق ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة عن ميزانية عام 2020 البرنامجية المعتمدة
	[أ]	[ب]	[ج]	[د]	[ه]	[و=د+ه]	[ز=أ+ب+ج+و]	[ح]	[ط=ح-ز]	[ي=ح-أ]
1100- هيئة الرئاسة	290.8 1	-	(29.5)	76.3	-	76.3	337.6 1	367.6 1	30.0	76.8
1200 - الدوائر	790.7 10	-	(990.5)	429.8	-	429.8	230.0 10	414.2 10	184.2	(376.5)
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	*081.5 12*	*-*	*020.0 1)*	*506.1*	*-*	*506.1*	*567.6 11*	*781.8 11*	*214.2*	*(299.7)*
2100 - ديوان المدّعي العام	748.2 11	127.0	-	565.2	-	565.2	440.4 12	511.9 11	(928.5)	(236.3)
2200- شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	029.5 4	-	-	298.8	-	298.8	328.3 4	214.9 4	(113.4)	185.4
2300- شعبة التحقيق	782.9 19	184.1	(555.8)	252.7 1	-	252.7 1	663.9 20	865.5 19	(798.4)	82.6
2400- شعبة المقاضاة	822.8 11	141.3	-	968.9	-	968.9	933.0 12	796.3 11	136.7 1)	(26.5)
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام	*383.4 47*	*452.4*	*(555.8)*	*085.6 3*	*-*	*085.6 3*	*365.6 50*	*388.6 47*	*977.0 2)*	*5.2*
3100- مكتب رئيس قلم المحكمة	698.0 1	-	(10.2)	136.7	(40.1)	96.6	824.5 1	666.2 1	(158.3)	(31.8)
3200- شعبة الخدمات الإدارية	453.1 18	70.0	(219.2)	333.0	(297.3)	35.7	636.9 18	402.3 17	234.6 1)	050.8 1)
3300- شعبة الخدمات القضائية	062.5 32	089.3 2	-	079.3 1	(397.0)	682.3	231.1 35	892.0 34	(339.1)	829.5 2
3800- شعبة العمليات الخارجية	703.3 23	187.6	(32.0)	907.5	(359.7)	547.8	766.4 24	957.2 21	809.2 2)	746.1 1)
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	*916.9 75*	*346.9 2*	*(261.4)*	*456.5 2*	*094.1 1)*	*362.4 1*	*458.9 80*	*917.7 75*	*541.2 4)*	*0.8*
4100- وحدة خدمات المؤتمرات	786.3	-	-	21.9	-	21.9	808.2	724.6	(83.6)	(61.7)
4200 - سكرتاريا الجمعية	915.4	-	(77.8)	48.8	93.7	142.5	886.4	981.8	95.4	66.4
4400 – مكتب رئيس الجمعية	241.2	-	(29.0)	10.1	-	10.1	222.3	232.2	9.9	(9.0)
4500- لجنة الميزانية والمالية	894.1	-	(25.4)	28.7	28.0	56.7	897.4	898.4	1.0	4.3
البرنامج الرئيسي الرابع: امانة جمعية الدول الأطراف	*837.0 2*	*-*	*(132.2)*	*109.5*	*121.7*	*231.2*	*814.3 2*	*837.0 2*	*22.7*	*-*
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	*270.0 2*	*-*	*-*	*-*	*-*	*-*	*270.0 2*	*270.0 2*	*-*	*-*
البرنامج الرئيسي السادس: امانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	*226.1 3*	*-*	*(73.1)*	*180.8*	*-*	*180.8*	*333.8 3*	*226.1 3*	*(107.7)*	*-*
البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة	*585.1 3*	*-*	*-*	*-*	*-*	*-*	*585.1 3*	*585.1 3*	*-*	*-*
البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة	*704.7*	*-*	*-*	*46.4*	*-*	*46.4*	*751.1*	*739.5*	*(11.6)*	*34.8*
البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية	*721.2*	*-*	*-*	*54.9*	*-*	*54.9*	*776.1*	*756.5*	*(19.6)*	*35.3*
المحكمة الجنائية الدولية جمعاء	***725.9 148***	***799.3 2***	***042.5 2)***	***439.8 6***	***(972.4)***	***467.4 5***	***922.5 155***	***502.3 148***	***420.2 7)***	***(223.6)***

* لا تشمل الأرقامُ المعنيةُ الموارِدَ التي وافقت الجمعية بصورة استثنائية في عام 2020 على أن تُسَدَّ بها تكاليف المراجعة التي يجريها خبراء مستقلون وتكاليف اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام، البالغ مجموعها 479.7 ألف يورو، والممولَة على سبيل الاستثناء من فوائض سبق تحقُّقها.

** تشمل الأرقام المعنية مبالغ صندوق الطوارئ المخطَر باستخدامها من أجل قضية *غُبَغْبو (Gbagbo) واتْليه غودِيه (Blé Goudé)* وقضية *يِكاتوم (Yekatom) وانْغَيْسونا (Ngaïssona)*.

*** نتيجة الوفورات، والتكاليف غير المتكرّرة، وتخفيضات التكاليف الإضافية.

المرفق الحادي عشر

تطور الأنشطة القضائية الحركي الاستراتيجي بحسب الحالة

تبيّن الأرقام الواردة في الجدولين أدناه تخصيص الموارد بحسب الحالات على نطاق المحكمة.

الجدول 1: تطور الأنشطة القضائية الحركي الاستراتيجي بحسب الحالة (بآلاف اليوروات)

الميزانية بحسب الحالة: بآلاف اليوروات (1) (2)	*الدعم الإشتغالي (أنشطة جلسات المحكمة والعمليات الميدانية)*	*أوغندا*	*جمهورية الكونغو الديمقراطية*	*دارفور بالسودان*	*جمهورية أفريقيا الوسطى*	*كينيا*	*ليبيا*	*كوت ديفوار*	*مالي*	*جورجيا*	*بوروندي*	*ميانمار*	*أفغانستان*
2016 المعتمدة	826.4 32	373.9 4	287.4 8	519.4	372.3 8	826.9 4	733.6	699.3 5	186.1 4	-	-	-	-
	(22 قضية)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(4 قضايا)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(3 قضايا)	(قضيتان)				
2017 المعتمدة	157.9 33	010.5 3	660.8 6	399.9 1	447.3 8	362.7 2	568.0 1	390.0 6	483.1 2	666.0 3	-	-	-
	(23 قضية)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(4 قضايا)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(قضية واحدة)			
2018 المعتمدة	226.1 36	024.5 3	969.4 6	270.3 1	822.7 8	965.7	689.5 1	104.7 6	313.8 2	168.1 3	-	-	-
	(23 قضية)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(4 قضايا)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(قضية واحدة)			
2019 المعتمدة	276.0 36	681.1 2	869.1 1	364.0 1	425.7 7	268.2	286.9 2	876.8 5	316.0 3	614.5 3	159.8 2	159.8 2	159.8 2
	(23 قضية)	(قضيتان)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(4 قضايا)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)
2020 المعتمدة	782.6 32	597.5 2	549.3 5	293.3 1	639.7 7	32.4	687.5 3	639.2 5	701.9 3	371.3 4	314.3 3	-	-
	(21 قضية)	(قضيتان)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)		
2021 المقترحة	174.8 31	264.5 2	192.6 3	499.4 2	331.9 8	0.0	475.5 2	142.8 5	819.8 3	521.6 3	794.5 2	487.0 2	662.9
	(22 قضية)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(4 قضايا)	(3 قضايا)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)	(قضية واحدة)

(1) لا تشمل الأرقام المعنية التكاليف المعزوّة إلى أنشطة جلسات المحكمة لكنها تشمل التكاليف المعزوّة إلى العمليات المجراة إبان جلسات المحكمة.

(2) لا تشمل الأرقام المعنية مبالغ صندوق الطوارئ المخطّر بلزوم استخدامها.

الموارد من الموظفين بحسب الحالة[1] [2]	الدعم الاشتغالي (أنشطة جلسات المحكمة والعمليات الميدانية)				أوغندا				جمهورية الكونغو الديمقراطية				دارفور بالسودان				جمهورية أفريقيا الوسطى				كينيا				ليبيا				كوت ديفوار				مالي				جورجيا				بورندي				ميانمار				أفغانستان			
	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]	وظائف[3]	ثابتة[3]	عامة	مساعدة مؤقتة[4]
2016 المعتمدة	210	39	78.90	17.47	55	12.65	4	1.12	43	25.13	24	3.94	1	1.00	38	8.03	12	8.41	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
			(22 قضية)	(3 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(4 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)																															
2017 المعتمدة	303	24	60.60	7.91	42	3.11	19	7.30	56	17.39	6	0.55	14	4.30	45	11.19	2	5.55	21	18.44	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
			(23 قضية)	(3 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(4 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)																													
2018 المعتمدة	287	28	61.87	6.52	52	4.10	10	1.43	57	15.10	-	1.08	10	5.00	46	9.87	20	5.98	18	18.41	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
			(23 قضية)	(3 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(4 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)																													
2019 المعتمدة	277	25	70.60	9.96	45	4.75	7	2.33	43	17.00	2	-	14	5.33	42	12.08	11	16.40	19	13.50	14	5.50	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
			(23 قضية)	(قضيتان)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(4 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)																											
2020 المعتمدة	272	25	55.67	7.55	50	8.13	9	1.17	35	15.58	-	0.04	19	11.16	39	12.73	16	16.11	22	18.23	18	8.23	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
			(21 قضية)	(قضيتان)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)																											
2021 المقترحة	263	24	56.92	4.94	34	5.60	18	3.53	47	19.29	-	-	13	6.40	39	8.67	18	16.97	21	14.54	16	7.38	9	10.67	5	2.03	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
			(22 قضية)	(قضيتان)		(قضية واحدة)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(4 قضايا)		(3 قضايا)		(قضيتان)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)		(قضية واحدة)																					

(1) لا تشمل الأرقام المعنية الموارد من الموظفين المعزوّة إلى النشطة جلسات المحكمة لكنها تشمل الموارد المعزوّة إلى العمليات المجراة إبان جلسات المحكمة.

(2) لا تشمل الأرقام المعنية الوظائف التي تُمد تكاليفها من مبالغ صندوق الطوارئ المخطّر بلزوم استخدامها.

(3) استناداً إلى أعداد هذه الوظائف المبيَّنة في الميزانية بحسب الحالة.

(4) استناداً إلى ما يكافئ هذه الوظائف من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، المبيَّنة في الميزانية بحسب الحالة.

الجدول 2: توزُّع الموظفين بحسب تخصيصهم للحالات

المرفق الثاني عشر

مخصَّصات الميزانية لعمليات التحقيق الناشط في إطار البرنامج الرئيسي الثاني (بآلاف اليوروات)

	الحالة	*مقدّرُ مخصَّص ميزانية 2021*	*مخصَّصُ ميزانية 2020*
1	الحالة في أفغانستان	658.3	
2	الحالة في بنغلاديش/ميانمار	2.444.8	
3	الحالة في بوروندي	658.2 2	215.9 3
4	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ والقضية ب)*	805.3 4	757.3 3
5	الحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)	297.8 3	289.1 3
6	الحالة في دارفور بالسودان **	412.7 2	223.3 1
7	الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية		359.9 1
8	الحالة في جورجيا	745.6 2	466.7 3
9	الحالة في ليبيا (القضية الثالثة) ***	392.6 2	591.5 3
10	الحالة في مالي	360.1 1	336.1 1

* في عام 2020 كانت القضية ب في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى لـمّا تزل في المرحلة التمهيدية ريثما تُعتمد التهم. فمبالغ الميزانية ذات الصلة تخصَّص في إطار محاكمة *بِكاتوم والْنَغَيْسونا* (المحاكمة 3 في الحالة 4).

** سيُجري مكتب المدعي العام على سبيل الأولوية في عام 2021 ما مجموعه تسع عمليات تحقيق ناشط في الحالات التالية: الحالة في أفغانستان، والحالة في بنغلاديش/ميانمار، والحالة في بوروندي، والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (خلال نصف السنة الأول فقط)، والحالة في كوت ديفوار، والحالة في دارفور بالسودان، والحالة في جورجيا (خلال نصف السنة الأول فقط)، والحالة في ليبيا، والحالة في مالي. إن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه مستقاة من البيانات المدرَجة في نظام الميزانية: منصة تخطيط وإدماج الأعمال (BPC) ببرمجيات SAP. بيد أن نظام الميزانية لا يتيح تخصيص نفس الموارد لعمليات تحقيق ناشط متعددة خلال السنة نفسها. ولذا فإن الجدول يهيئ صورة آنية للوضع كما هو في بداية السنة. فالمقادير المعنية لن تبقى على حالها طيلة عام 2021. بل أنه، بدءاً من النصف الثاني من عام 2021، سيعاد تخصيص الموارد المفردة للتحقيق الناشط المجرى في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ) والحالة في جورجيا بتوزيعها لعمليات تحقيق ناشط أخرى.

*** يخطِّط مكتب المدعي العام للتركيز في عام 2021 على مجموعة من عمليات التحقيق في الحالة في ليبيا (القضية الثالثة)، لكنه سيواصل مراقبة تطور جميع قضايا هذه الحالة ويقوم بصونِ وتحليلِ وتقييمِ الأدلة التي تُجمَع في إطار مجموعات عمليات تحقيق أخرى مجراة في ليبيا.

المرفق الثالث عشر

الزيادات السنوية في الميزانيات البرنامجية المعتمدة للأعوام 2014 حتى 2020 (بآلاف اليوروات)

البرنامج الرئيسي	*الميزانية المعتمدة لعام 2014*	*الميزانية المعتمدة لعام 2015*	*الميزانية المعتمدة لعام 2016*	*الميزانية المعتمدة لعام 2017*	*الميزانية المعتمدة لعام 2018*	*الميزانية المعتمدة لعام 2019*	*الميزانية المعتمدة لعام 2020*	*الزيادة في الفترة 2014 - 2020*
البرنامج الرئيسي الأول : الهيئة القضائية								
المجموع	045.8 10	034.1 12	430.6 12	536.0 12	712.0 12	107.6 12	081.5 12	035.7 2
الفارق عن السنة السابقة	(652.1)	988.3 1	396.5	105.4	176.0	(604.4)	(26.1)	
الفارق عن السنة السابقة بالـ%	(%6.1)	%19.8	%3.3	%0.8	%1.4	(%4.8)	(%0.2)	%20.3
المصروفات الفعلية	529.8 10	023.8 11	702.8 12	232.3 12	168.7 12	592.6 11	840.8 11	311.0 1
معدّل الإنفاق بالـ%	%104.8	%91.6	%102.2	%97.6	%95.7	%95.7	%98.0	بالمتوسط 98.0%
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام								
المجموع	220.0 33	612.6 39	233.7 43	974.2 44	991.8 45	802.5 46	383.4 47	163.4 14
الفارق عن السنة السابقة	954.3 4	392.6 6	621.1 3	740.5 1	017.6 1	810.7	580.9	
الفارق عن السنة السابقة بالـ%	%17.5	%19.2	%9.1	%4.0	%2.3	%1.8	%1.2	%42.6
المصروفات الفعلية	723.7 32	581.2 40	960.3 41	432.0 44	735.0 43	447.1 46	919.7 46	196.0 14
معدّل الإنفاق بالـ%	%98.5	%102.4	%97.1	%98.8	%95.1	%99.2	%99.0	بالمتوسط 98.6%
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة								
المجموع	293.0 66	025.9 65	759.2 72	632.6 76	142.5 77	651.2 76	916.9 75	623.9 9
الفارق عن السنة السابقة	772.2 1	)267.2 1(	733.3 7	873.4 3	509.9	(491.3)	(734.3)	
الفارق عن السنة السابقة بالـ%	%2.7	(%1.9)	%11.9	%5.3	%0.7	(%0.6)	(%1.0)	%14.5
المصروفات الفعلية	738.0 65	988.3 67	278.6 73	811.5 78	956.2 75	360.5 77	688.5 74	950.5 8
معدّل الإنفاق بالـ%	%99.2	%104.6	%100.7	%102.8	%98.5	%100.9	%98.4	بالمتوسط 100.7%
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم								
المجموع	585.8 1	815.7 1	884.5 1	174.5 2	541.5 2	130.3 3	226.1 3	640.3 1
الفارق عن السنة السابقة	5.8	229.9	68.8	290.0	367.0	588.8	95.8	
الفارق عن السنة السابقة بالـ%	%0.4	%14.5	%3.8	%15.4	%1.4	%1.4	%1.4	%103.4
المصروفات الفعلية	425.7 1	542.9 1	640.7 1	704.3 1	031.3 2	803.8 2	094.4 3	668.7 1
معدّل الإنفاق بالـ%	%89.9	%85.0	%87.1	%78.4	%79.9	%89.6	%95.9	بالمتوسط 86.5%

* أرقام مصروفات عام 2020 هي أرقامها المتوقّعة في حزيران/يونيو منه.

المرفق الرابع عشر

ما يُقترح من الاستثمارات فيما يندرج في عداد رأس المال للفترة 2021-2024

1- كما طلبته لجنة الميزانية والمالية، حدَّدت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") تكاليف استثماراتها فيما يندرج في عداد رأس المال وعرضتها على جمعية الدول الأطراف سهراً على الإحاطة الأفضل بآثارها الشاملة بنطاقها المحكمة جمعاء، وتفادياً لأي مفاجآت عندما يحل أجل تسديد مبلغ مميَّز بوضوح[1]. ويهيئ الجدول الوارد أدناه لمحة عامة عن هذه التكاليف للفترة الممتدة من عام 2021 حتى عام 2024. وتماشياً مع الممارسة السابقة، نُظِّمت المبالغ اللازمة للاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال ضمن إطار ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة للمحكمة بحسب درجة الأولوية وخُفِّضت إلى الحد الأدنى.

2- إن ما تشمله هذه التقديرات من المستثمَرات المندرجة في عداد رأس المال المتعلقة بمباني المحكمة قد حُدِّد وعُرِض في تقرير قُدِّم إلى لجنة الميزانية والمالية[2]. وتقدِّم المحكمة في التقرير المعني خطة خمسية تبيِّن ما يخص المباني الدائمة من تقديرات تكاليف المُستبدَلات المندرجة في عِداد رأس المال.

الجدول 1: خطة الاستثمارات فيما يندرج في عداد رأس المال لمدة الأربع سنوات 2021-2024 (المبالغ مبيَّنة باليوروات)

الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال	*2021*	*2022*	*2023*	*2024*
المَرْكَبات	-	420 250	425 000	430 000
المستبدَلات المندرجة في عِداد رأس المال من تجهيزات المباني الدائمة	475 854 1	605 034	409 670 1	162 858
المستثمَرات المتعلقة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات	50 000		-	-
سائر مستثمَرات تكنولوجيا المعلومات المندرجة في عِداد رأس المال	73 500	600 000	900 000	900 000
مجموع المستثمَرات فيما يندرج في عداد رأس المال	**599 354 1**	**625 284 1**	**734 670 2**	**492 858 1**

ألف - المَرْكَبات

3- حُسِبَت التكاليف المبيَّنة في الجدول أعلاه بالاستناد إلى خطة استبدال المَرْكَبات المستخدمة في الميدان للسنوات 2021 حتى 2024. ويجري توزيع المركبات وتناقلها فيما بين المكاتب القُطرية وفقاً للاحتياجات الاشتغالية.

باء - المستبدَلات المندرجة في عِداد رأس المال من تجهيزات المباني الدائمة القائمة في لاهاي

4- إن تقديرات المستبدَلات المندرجة في عِداد رأس المال المبينة في الجدول 1 تمثل جزءاً من الخطة المتجددة التي عُرضت في التقرير الآنف الذكر الذي قُدِّم إلى لجنة الميزانية والمالية[3].

جيم - الاستثمارات المتعلقة باستراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/ تدبر المعلومات

5- استناداً إلى معايير الصناعة يقدَّر عمر مكوّنات وسائل التخزين والبنية التحتية الافتراضية بثلاث سنوات إلى خمس ويتعيَّن استبدالها في غضون هذه الفترة. وكما يبيَّن في وثيقة استراتيجية المحكمة الخمسية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/تدبر المعلومات،

---

(1) *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة العاشرة، نيويورك، 12-21 كانون الأول/ديسمبر* 2011 (ICC-ASP/10/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-2، الفقرة 22.

(2) الوثيقة CBF/34/10.

(3) المرجع السابق الذكر.

يلزم استثمار فيما يندرج في عداد رأس المال مقداره الإجمالي 600.0 ألف يورو من أجل شبكة أحياز التخزين (SAN)، التي تمثِّل جزءاً لا يتجزَّأ من منظومة تخزين البيانات الخاصة بالمحكمة، يُوزَّع على السنوات 2019 (50.0 ألف يورو) و2020 (500.0 ألف يورو) و2021 (50.0 ألف يورو)، لتجديد البنية التحتية الافتراضية للمحكمة.

دال - سائر مستثمَرات تكنولوجيا المعلومات المندرجة في عِداد رأس المال

6- لقد اقترحت المحكمة استثماراً يندرج في عِداد رأس المال مقداره 73.5 ألف يورو في عام 2021 لاستبدال حاجز الحماية المنتهي عمره الاشتغالي والبنية التحتية في مركز البيانات. وتتوقع المحكمة أن تُجري في عام 2022 استثماراً مقداره 600.0 ألف يورو، ثم استثماراً آخر مقداره 900.0 ألف يورو في كلٍ من عام 2023 وعام 2024، لاستبدال العتاد المنتهي عمره الاشتغالي الخاص بشبكة المحكمة ومركز بياناتها وقاعات عقد الجلسات فيها. فهذه المكوّنات الأساسية للبنية التحتية للمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا أُقيمت عندما انتقلت المحكمة إلى مبانيها الجديدة ويراوح عمرها الاشتغالي بين خمس سنوات وعشر. وتعتزم المحكمة توزيع مقدار الاستثمار على سنوات متعددة. وقد أُدرج ذلك ضمن المقدار الإجمالي المتوقَّع أن تبلغه تكاليف تكنولوجيا المعلومات في شتى وحدات المحكمة الواردة تفاصيله في المرفق التاسع(ب). إن الأرقام المعنية هي تقديرات وُضعت بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة حالياً. وستُنَجِّز المحكمة في عام 2021 إعدادَ تصميم الشبكة ومركز البيانات والمتطلبات ذات الصلة وستؤكِّد مقدار الاستثمار اللازم من أجل استبدال العتاد المنتهي عمرُه الاشتغالي.

المرفق الخامس عشر

تكاليف صيانة مباني المحكمة وتكاليف استعمالها والخطة المتوسطة الأجل لاستبدال عناصر فيها مما يندرج في عداد رأس المال لعام 2021 (بآلاف اليوروات)

1- يلزم العمل الإضافي الذي يضطلع به تقنيو إدارة المرافق الذين يُستدعَون في حالات الطوارئ للقيام بأعمال مثل أعمال التصليح أو العمليات العاجلة خارج ساعات العمل.

2- من تكاليف صيانة المباني تكاليفُ التنظيف، والبستنة، وأعمال التعديل في المباني، وتدبر النفايات، ومكافحة الآفات.

3- تشمل تكاليف المرتفقات تكاليف الكهرباء والتدفئة/التبريد ورسوم الصرف الصحي.

4- تشتمل صيانة الأثاث والمعدات على إصلاح الأثاث والمفروشات النسيجية.

5- تشمل اللوازم والمواد الأواني وأدوات المائدة المستخدمة في المقصف، ولوازم أعمال التصليح الصغيرة التي يقوم بها مباشرة موظفو إدارة مرافق المحكمة.

6- يُستبدل الأثاث عند عطبه عطباً يتعذر رأبه. إن المبلغ المعني يخص مبنى المقر الرئيسي فقط.

قسم الخدمات العامه	
العمل الإضافي	206.0
صيانة المباني	881.0
المرتفقات	829.0
صيانة الأثاث والعتاد	30.0
اللوازم والمواد	9.0
الأثاث	10.0
المجموع الفرعي لقسم الخدمات العامة	*965.0 1*
البرنامج الرئيسي الخامس (المباني)	
عمليات استبدال ما يندرج في عداد رأس المال لعام 2021	378.9
الصيانة الوقائية والتصحيحية	891.1 1
المجموع الفرعي للبرنامج الرئيسي الخامس (المباني)	*270.0 2*
المجموع	**235.0 4**

المرفق السادس عشر

ما تحقَّق في عام 2020 من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ومقدَّرات ما سيتحقَّق منها في عام 2021

وفقاً للطلبين اللذين تقدمت بهما جمعية الدول الأطراف ولجنة الميزانية والمالية، تُقدَّم في هذا المرفق معلومات مفصَّلة عن الوفورات، والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والتكاليف غير المتكرّرة، وتخفيضات التكاليف الإضافية. وفيما يخص منطلق هذه المبادرة، يرجى الرجوع إلى الأقسام ذات الصلة بالطلبات المتعلقة بالوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة[1].

ألف- الوفورات

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة)	*الوفورات لعام 2020 (بآلاف اليوروات)*	*تقليص المقادير المرجعية الأساسية لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*
جرى تغيير للجهة التي توفر المعاشات التقاعدية للقضاة أدى إلى انخفاض في مقادير أقساط المساهمة الخاصة بتقاعدهم التي تُدفع لعام 2021. أما القيمة الدقيقة لذلك فهي تتوقف على سمات القضاة الذين يُنتخبون في كانون الأول/ديسمبر 2020 وبموعد الطلب منهم أن يتفرغوا للخدمة في المحكمة.	انخفاض في مقادير أقساط المساهمة الخاصة بتقاعد القضاة.		353.4	
المقابلات في مقر المحكمة والمقابلات المجراة عن بعد: في شعبة التحقيق، يسافر شهود مقيمون في أوروبا إلى المقر بدلاً من أن يسافر محققان وترجمان واحد إلى مكان وجود هؤلاء الشهود، بدءاً من عام 2018 (على أن تتيح ذلك الظروفُ الأمنية). فيما يخص عام 2020 وعام 2021 تشمل التوقعات المقابلات المجراة عن بعد.	بلغ عدد المقابلات التي أجريت في عام 2019 في مقر المحكمة 27 مقابلة وتبلغ القيمة المتوقعة أصلاً لهذا العدد فيما يخص عام 2020 عشرين مقابلة. أما العددان المتوقعان المعدلان فيما يخص عام 2020 وعام 2021 فهما 20 مقابلة في المقر و15 مقابلة تُجرى عن بعد (التقديرات الموضوعة بحلول أيار/مايو 2020، إذ كانت 13 مقابلة قد أُجريت بالفعل في المقر).	220.1	220.1	
زيادة الحضور الميداني: في شعبة التحقيق، استُحدثت قدرة على التحقيق في الميدان بدءاً من عام 2018 (على أن تتيح ذلك الظروف الأمنية).	انخفض مقدار الأموال اللازمة للسفر، ما أفضى إلى وفورات مقدارها 175.0 ألف يورو في عام 2019. وقد قُلِّص الآن المقدار المتوقع أصلاً فيما يخص عام 2020. أما فيما يخص عام 2021 فإن الأسفار ستعود إلى حالها المعتادة.	180.2	303.7	
أجريت مراجعة لتواتر عمليات جمع النفايات وتُفُووض تفاوضاً وافياً بشأن أحكام عقد ذي صلة أُبرم عن طريق إجراءٍ لاستدراج العروض بغية التوصل إلى تقليص تكاليف تدبُّر النفايات من 40.0 ألف يورو إلى 25.0 ألف يورو في عام 2021.	حُقِّقت وفورات عن طريق مراجعة وتفاوض بشأن عقد أقل تكلفة من خلال إجراء استدراج للعروض توصلاً إلى تقليص تكاليف تدبُّر النفايات.		15.0	

[1] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة عشرة، لاهاي، 16-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016* (ICC-ASP/15/20)، المجلَّد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/15/Res.1، القسم لام، الفقرتان 1 و2؛ والوثيقة ICC-ASP/16/10، الفقرات 38 حتى 51، ومرفقها العاشر؛ والقرار ICC-ASP/16/Res.1، القسم كاف، الفقرة 2؛ والوثيقة ICC-ASP/17/5، الفقرة 17.

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة)	*الوفورات لعام 2020 (بآلاف اليوروات)*	*تقليص المقادير المرجعية الأساسية لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*
تتفاوض المحكمة مع شركة التنظيف لتقليص تكاليف تنظيف المقر اليومي من خلال إعادة دراسة الأولويات المحددة لكل حيّز، يمكن تحقيقه عن طريق التخطيط اللاحق. إن المقدار المقترح لسد تكاليف التنظيف لعام 2021 البالغ 715.0 ألف يورو ينطوي على انخفاض بالقياس إلى نظيره لعام 2020 البالغ 900.0 ألف يورو.	تأتي الوفورات المعنية نتيجة التفاوض على شروط عقد أقل تكلفة وإعادة دراسة أولويات العقود المعنية مع موفر الخدمات المعنية.		185.0	
المساعدة على تحليل الأعمال من أجل مشروع منصة تسلسل الأعمال القضائية: تؤدى هذه الوظيفة داخلياً دون الاستعانة بخبراء خارجيين، وتسهم في هذا الجهد وحدة تدبُّر المعلومات القضائية المعنية بـ"المحكمة الإلكترونية" (eCourt) التابعة لقسم تدبُّر الأعمال القضائية.	يُتفادى تكبُّد التكاليف عن طريق تقليص الحاجة إلى خبراء استشاريين خارجيين. كما إن الاستعانة بالموظفين الداخليين تزيد النجاعة، بالاستفادة مما يتوفر من معرفة بسيرورات عمل المحكمة.	105.0		
في عام 2019 تفاوض المكتب القطري القائم في أوغندا مع دائرة الأمم المتحدة المعنية بالسلامة والأمن بشأن إمكان تقليص ميزانية التكاليف المتقاسَمة بسبب احتمال الانخفاض في الأنشطة القضائية في بلد الحالة هذا.	قُلِص مقدار الأموال اللازمة لسد تكاليف الأمن المتقاسَمة، ما أفضى إلى وفورات.	9.0	1.8	
في نيسان/أبريل 2020 بدأ تدريب على اللغة الفرنسية على شبكة الإنترنت لجميع الموظفين، استُغني به عن حضور الموظفين العاملين في أوغندا دورات قائمة على التدريس في صفوفٍ تكاليفُها أعلى نسبياً، ولا يتمكن الموظفون المعنيون دائماً من حضورها بسبب عبء العمل والأولويات الاشتغالية.	نظرا إلى أن التدريب يجري على شبكة الإنترنت فإنه يوفّر به الوقت الذي يستغرقه الانتقال من المكتب القُطري إلى مكان التدريب. إن التكاليف الإجمالية للتدريب على شبكة الإنترنت أقل من تكاليف التدريب الذي توفره معاهد قائمة في أوغندا.		0.8	
أرسلت بيانات بالمستجدات في قضية *أنغوين* بواسطة الرسائل النصية الهاتفية القصيرة منذ إعمال المنصة في عام 2019. وقد انضم إليها أكثر من 11 000 مشترك. وأفضى ذلك إلى تقليص في المبلغ المنفق على البرامج الإذاعية والتلفازية والبلاغات الإشهارية، الباهظة الكلفة والتي تبلغ عدداً من الناس أقل.	قلص مقدار الأموال اللازمة لسد تكاليف البرامج الإذاعية والتلفازية، ما أفضى إلى انخفاض في التكاليف في عام 2020 ووفورات إضافية متوقع تحقيقها في عام 2021.	4.1	1.6	
يقدم المكتب القطري القائم في أوغندا الدعم للبعثات القائمة في شمال أوغندا. ويُوظَّف سائقون (متعاقدون) في شمال أوغندا. وعندما تنظم بعثة، يُنقل الأشخاص المعنيون المسافرون بمركبة واحدة عائدة للمحكمة (يقودها سائق واحد من سائقي المحكمة) من كمْبالا إلى كافو (الواقعة في منتصف الطريق بين غولو وكمْبالا). ويأخذ السائق الموظف في شمال أوغندا المسافرين فينقلهم من كافو إلى غولو ويدعم البعثة في المنطقة. ولا يتعين أن يُدفع له بدل معيشة يومي لأنه يعمل في منطقته.	تفادي دفع تكاليف بدل المعيشة اليومي.	3.0		10.3

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة)	*الوفورات لعام 2020 (بآلاف اليوروات)*	*تقليص المقادير المرجعية الأساسية لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*	*التكاليف المتفاداة لعام 2021 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*
في آذار/مارس 2019 قرّر المكتب القُطري القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مدينة بونيا الكفَّ عن استئجار مركبة قوة التحرك السريع المخصَّصة لهذا المكتب، كما دُرج عليه منذ الأول من آذار/مارس 2009. ومنذئذ يعتمد المكتب القُطري القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم إيتوري على قوة التحرك السريع التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO)، طبقاً لمقتضيات نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة.	تحقيق وفورات فيما يتعلق بالمقادير المرجعية الأساسية ناجمة عن عدم استئجار مركبة قوة التحرك السريع في بونيا منذ آذار/مارس 2019 وكذلك في عام 2021.	25.7	25.7	
منذ آذار/مارس 2018 طلب من جميع موظفي المحكمة المسافرين البقاء في مجمع المحكمة. فلم تعد تترتب على سكناهم أية تكاليف وقُلِّصت مبالغ بدل المعيشة اليومي التي تدفع للموظفين المسافرين إلى بونيا بنسبة 50%.	تقليص تكاليف السفر على أساس مقدَّرٍ عددٍ ليالي المبيت فيما يخص عام 2020 وعام 2021.	6.5		21.7
لم تعد الشركة الأمنية المتعاقد معها فيما يتعلق بالمكتب القُطري القائم في بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية تتقيد بمقتضيات أحدث استقصاء أمني أجرته إدارة السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة. فأنشأ المكتب القُطري القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة الشراء التابعة لقسم الخدمات العامة فرقة عمل عُهِد إليها بالبحث عن بدائل من أجل التوصل إلى الحل الأنجع من حيث التكاليف والتطابق مع المقتضيات الأمنية. وبعد عدة محاولات للتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمورّدين المحليين، مُيِّزت خدمة التعاون الأكثر جاذبية فضُمنت عن طريق المورّد المتمثل في شركة TopSIG "الشركة المتميزة لخدمات الحراسة الدولية" بالاعتماد على الاتفاق الطويل الأجل المبرم مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.	تقليص تكاليف الخدمات التعاقدية.	0.9	1.8	
من خلال تحليل صارم للاحتياجات وإجراء للانتقاء، تسنى أيضاً لقسم تدبُّر المعارف والأدلة تفادي تكبُّد مصروفات مقدارها 65.0 ألف يورو على امتداد السنوات الثلاث التالية فيما يخص حلاً في مجال البرمجيات الحاسوبية فقلّص المصروفات الإضافية على البرمجيات الحاسوبية بمقدار 100.0 ألف يورو.	تفادي تكاليف تتمثل في مصروفات على البرمجيات الحاسوبية فيما يخص عام 2020 وعام 2021.	121.7		21.7
		676.1	**108.9 1**	**53.7**

باء- المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

الوصف (في ميزانية عام 2020 البرنامجية المقترحة)	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة)	*المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة لعام 2020*	*التكاليف المتفادادة لعام 2020 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*
غدت إجراءات إيداع الوثائق أكثر نجاعة بفضل تحديث للملفات/النظام الإلكتروني لتدبُّر الأعمال القضائية (eCOS) بغية إتاحة الإيداع الإلكتروني للوثائق. وبذا قُلِّص الزمن الذي تستلزمه جميع أنواع عمليات إيداع الوثائق: (أ) الوثائق السرية، (ب) الوثائق الإدارية، (ج) الوثائق المتعلقة بجبر الأضرار/ المادة 85 من النظام الأساسي/إنفاذ العقوبات.	غدت عمليات إيداع الوثائق السرية أسرع بمقدار ثلاث مرات في حين تحسن أمن عمليات التسجيل تحسناً كبيراً. ويضاف إلى ذلك أنه استُغني بفضل تطبيق النظام الإلكتروني لتدبُّر الأعمال القضائية عن بعض الخطوات وبُسِّطت الإجراءات (على سبيل المثال لم يعد يجري ختم للوثائق، ولا إرسال لإخطارات خاصة بالبريد الإلكتروني، ولا تخزين للملفات بشكلها المادي). وكان يمكن أن يفضي كلٌ من هذه الخطوات إلى مشكلة أمنية بإتلافه وثيقة أو بفرضه حقوق اطّلاع فردي أو محدود على الوثائق المعنية. وغدت عمليات إيداع الوثائق الإدارية أسرع بنسبة تقارب 25% وحُسِّنت عمليات إيداع الوثائق المتعلقة بجبر الأضرار/المادة 85 من النظام الأساسي/إنفاذ العقوبات من حيث الدقة والبيانات الشرحية، ما أفضى إلى مكسب نسبته 25% في الوقت اللازم لإجراء عمليات الإيداع المعنية.	21.4	
زيدت نجاعة إجراء الكشف عن المعلومات والوثائق بواسطة نظام تدبُّر سجلات المحكمة: فباعتماد الأداة الخاصة بالدفاع غدا جميع الموظفين المنخرطين في عمل المحكمة الإلكترونية (eCourt) يمضون وقتاً أقل في كشف المعلومات والوثائق، على نحو يقترن بتحسن في مراقبة الإجراء.	تقليص في مقدار الوقت الذي يستلزمه تدبُّر ملفات الدفاع تقارب نسبته 12%.	12.9	
نميطة لمراجعة المحاضر: أداة جديدة تزيد من نجاعة عملية مراجعة المحاضر/تصويبها لجميع المنخرطين في الأمر. إن اعتماد هذه الأداة زاد من درجة الدقة وقلّص الزمن الذي تستلزمه عملية مراجعة المحاضر وتصويبها.	عُهد على أن يستغرق تصويبٌ واحدٌ يقوم به منسق معني بالمحاضر (من الرتبة خ ع-أ) في قسم تدبُّر الأعمال القضائية 15 إلى 30 دقيقة. وقد قُلِّص هذا الزمن بنسبة مقدارها 30%. وعلى نحو مماثل أتاحت وظيفة مراجعة ترتيب خطوات الاستعراض التي أُخذ بها في إطار الأداة الجديدة لمعدّي المحاضر القضائية (من الرتبة ف-2) تقليصاً في الزمن المقضي للاضطلاع بأنشطة التدقيق تقارب نسبته 75%.	275.0	
الدفع قدما بإعمال نميطة جديدة من نمائط تخطيط الموارد المؤسسية في نظام SAP، مع قسم الموارد البشرية والفريق المعني بتخطيط الموارد المؤسسية، وتحسين تخطيط تكاليف الموظفين. وسيتيح نظام ميزنة الوظائف ومراقبتها إدراج التكاليف المسبق في دفاتر المحاسبة في نظام SAP، ما يمكّن من تسهيل السيرورات المتعلقة بكشوف الرواتب والتوقعات المتصلة بالموظفين.	نظرا إلى درجة الحساسية العالية التي يتسم بها الإجراء المتعلق بكشوف الرواتب، هُيئ لفترة اختبار طويلة لهذا الجهد الرامي إلى زيادة النجاعة. ويُتوقع أن تكون سنة 2021 سنةً انتقالية، لمدة الأشهر الستة الأولى منها على الأقل، تُجرى خلالها السيرورات القديمة والسيرورات الجديدة في آن معاً. وعليه فإن ناتج ذلك فيما يخص عام 2021 سيكون محدوداً لكنه يتوخى أن يفضي إلى تحقيق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة، وتحسينات ووفورات في عام 2022. ويتوخى فرع الموارد البشرية أن يحقق مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة يقارب مقدارها يومين من أيام عمل الموظف من الرتبة خ ع.		

الوصف (في ميزانية عام 2020 البرنامجية المقترحة)	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة)	*المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة لعام 2020*	*التكاليف المتفاداة لعام 2020 (دون تغيير المقادير المرجعية الأساسية) (بآلاف اليوروات)*
انتداب تراجمة موظفين للغة الإنكليزية والفرنسية للعمل في معظم الفعاليات التي كان من المقرّر سابقاً أن يوفر خدمات الترجمة الشفوية فيها تراجمة مستقلون. فقد تابع قسم الخدمات اللغوية على نحو دقيق جدول جلسات الاستماع وتوفّر الموظفين الداخليين، للاستعانة بهم على سبيل الأولوية، ما يخفف من الحاجة إلى توظيف تراجمة مستقلين.	في عام 2019 وفر التراجمة الموظفون من قسم الخدمات اللغوية ما يمثل 11 يوماً من الفعاليات غير القضائية، تعادل زهاء 62.5 ألف يورو. وفي عام 2020 وفّر التراجمة الموظفون بالفعل، من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، ما يعادل أربعة أيام من الفعاليات غير القضائية (مثل اجتماعات مكتب جمعية الدول الأطراف، واجتماعات مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، والفعاليات المتعلقة بالتعريف بالدبلماسيين الجدد) ما أفضى إلى تقليص في التكاليف مقداره 22.7 ألف يورو. وعلى هذا الصعيد يُتوقع أن يساوي المقدار الإجمالي لعام 2020 نظيره لعام 2019.	-	62.4
تحسين قاعدة البيانات الخاصة بالمجني عليهم التي يمسكها قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، ونظام تدبُّر طلبات المجني عليهم من أجل: (1) تخزين المعلومات، (2) تلبية احتياجات التجهيز الخاصة، (3) زيادة نجاعة السيرورات والوظائف الحالية، (4) إنشاء تقارير عامة/خاصة بالقضايا على وجه التحديد، (5) إتاحة النفاذ إلى نظام تدبُّر طلبات المجني عليهم عن طريق نظام Citrix الذي يتيح ترتيبات عمل مرنة. زيادة موصولية العاملين الميدانيين التابعين لقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم بقاعدة البيانات الخاصة بنظام تدبُّر طلبات المجني عليهم.	توفير وقت وجهد يعادلان عشر ساعات من عمل الموظف الواحد العامل بدوام كامل من الرتبة ف-4 ومن الرتبة ف-2/1 على الترتيب في الشهر. توفير وقت وجهد يعادلان خمس ساعات من عمل الموظف الواحد العامل بدوام كامل من الرتبة ف-4 ومن الرتبة ف-2/1 على الترتيب في الشهر.	15.4	
تستخدم المحكمة القدرات في مجال تصميم البرمجيات الحاسوبية استخداماً أكثر نجاعة، مستفيدة في ذلك من البرمجيات الحديثة الإعمال ومن التدريب الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء.	وفر قسم تدبُّر المعلومات والمعارف والأدلة لقلم المحكمة في أوائل عام 2020 حلاً مصمماً داخلياً بقيمة مقدارها 75.0 ألف يورو، وقام قسم خدمات تدبُّر المعلومات بعمل مماثل في وقت لاحق من السنة بتوفيره أداة مماثلة، تقدّر قيمتها أيضاً بـ75.0 ألف يورو.	75.0	
		399.7	**62.4**

جيم- التكاليف غير المتكرِّرة

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة)	*الأثر في المقادير المرجعية الأساسية لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*
إن المخصصات لسد تكاليف السفر في نطاق مختلف البرامج الكبرى من أجل دورة جمعية الدول الأطراف التي ستعقد في نيويورك في عام 2020 لم يعد سارياً في عام 2021.	تقليص في تكاليف السفر.	296.2
		296.2

دال- تخفيضات التكاليف الإضافية

الوصف	الناتج المحقق (في ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة)	*الأثر في المقادير المرجعية الأساسية لعام 2021 (بآلاف اليوروات)*
تقليص في عدد القضاة الذين سيُدْعَون إلى تولي مناصبهم يعني تخفيضاً في مقدار رواتب القضاة (وتقليصاً لمقدار أقساط المساهمة الخاصة بتقاعدهم). وقد يزيد المقدار المعني في السنوات المقبلة إذا دُعي إلى تولي الخدمة مزيد من القضاة.	تخفيض في التكاليف المتمثلة في رواتب القضاة.	637.1
		637.1

المرفق السابع عشر

الافتراضات والمعطيات للفترة 2017-2021 من فترات الخمس سنوات المتعاقبة المأخوذ بها في المحكمة

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة: 2017-2021

	المعطى	المُقرر والفعلي لعام 2017		المُقرر والفعلي لعام 2018		المُقرر والفعلي لعام 2019		المُقرر لعام 2020	المُقترَح لعام 2021
		المُقرر	الفعلي	المُقرر	الفعلي	المُقرر	الفعلي	المُقرر	المُقترَح
		الوصف		الوصف		الوصف		الوصف	الوصف
1	عدد أيام انعقاد جلسات المحكمة	440	298	400	93	294	94	0	200
		قضية *غَبَغبو وابْليه غوديه* (103)؛ قضية *أُنَتاغَنْدا* (77)؛ قضية *أُنغوين* (113)؛ قضية *بمبا وآخرين* (1)؛ قضية *كاتنغا* (1)؛ قضية *البشير* (1)؛ قضية *المهدي* (1)؛ قضية لوبَنْغا (1)		قاعتا جلسات: الحالة في كوت ديفوار: 160 يوماً؛ الحالة في أوغندا: 160 يوماً؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: 80 يوماً لاستكمال ترافع الدفاع		قضية *غَبَغبو وابْليه غوديه* (كوت ديفوار)[1]: 3 أيام؛ قضية *أُنغوين* (أوغندا)[2]: 58 يوماً؛ قضية *الحسن* (القضية الثانية في الحالة في مالي): 8 أيام؛ قضية *أُنَتاغَنْدا* (جمهورية الكونغو الديمقراطية): 4 أيام؛ قضية *لوبَنْغا* (جمهورية الكونغو الديمقراطية): يوم واحد؛ قضية *بمبا* (جمهورية أفريقيا الوسطى): يوم واحد؛ قضية *بمبا وآخرين* (جمهورية أفريقيا الوسطى): يومان؛ قضية *البشير* (دارفور بالسودان): يوم واحد؛ قضية *القذافي* (ليبيا): يومان؛ الحالة في جزر القمر: يومان؛ قضية *كاتنغا* و *أُنغيسونا* (الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى): يوم واحد؛ قضية *بكاتوم* و *أُنغيسونا* (الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى): 7 أيام؛ الحالة في أفغانستان: 3 أيام؛ قضية بَنْدا (الحالة في دارفور بالسودان): يوم واحد		100 يوم للحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى- القضية ب (*بكاتوم وأُنغيسونا*)؛ و100 يوم للحالة في مالي - القضية 2 (قضية *الحسن*)
2	عدد الحالات الخاضعة للتحقيق	11	11	10	11	11	12	11	13
		الحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ الحالة في كوت ديفوار؛ الحالة في دارفور بالسودان؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في كينيا؛ الحالة في ليبيا؛ الحالة في مالي؛ الحالة في أوغندا؛ الحالة في جزر القمر		الحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ الحالة في كوت ديفوار؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في كينيا؛ الحالة في ليبيا؛ الحالة في مالي؛ الحالة في دارفور بالسودان؛ الحالة في أوغندا		الحالة في بوروندي؛ الحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ الحالة في كوت ديفوار؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ الحالة في دارفور بالسودان؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في كينيا؛ الحالة في ليبيا؛ الحالة في مالي؛ الحالة في أوغندا؛ الحالة في بنغلاديش/ميانمار[3]؛		الحالة في بوروندي؛ الحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ الحالة في كوت ديفوار؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ الحالة في دارفور بالسودان؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في كينيا؛ الحالة في ليبيا؛ الحالة في مالي؛ الحالة في أوغندا		الحالة في بوروندي؛ الحالتان الأولى والثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ الحالة في كوت ديفوار؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ الحالة في دارفور بالسودان؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في كينيا؛ الحالة في ليبيا؛ الحالة في مالي؛ الحالة في ميانمار؛ الحالة في أفغانستان؛ الحالة في أوغندا

[1] في قضية *غَبَغْبو وابْليه غوديه*، وافقت الدائرة الابتدائية الأولى على التماسات الدفاع للتبرئة من جميع التهم الموجَّهة إلى المتهمين.

[2] في قضية *أُنغوين*، ألغت الدائرة الابتدائية التاسعة جلسات الاستماع بسبب مسائل دعم إمدادي تتعلق بمثول الشهود.

[3] أذنت الدائرة التمهيدية في كانون الأول/ديسمبر بالتحقيق في الحالة في بنغلاديش/ميانمار.

		مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة: 2017-2021									
	المعطى	المُقرر والفعلي لعام 2017		المُقرر والفعلي لعام 2018		المُقرر والفعلي لعام 2019		المُقرر لعام 2020		المُقترح لعام 2021	
		المُقرر	الفعلي	الوصف	المُقرر	الفعلي	الوصف	المُقرر	الوصف	المُقترح	الوصف
3	عدد عمليات التحقيق الناشط	6	6	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ (سيليكا))؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب (أنتي - بالاكا))؛ الحالة في ليبيا (القضية الثالثة)؛ الحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في دارفور بالسودان	6	7	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ (سيليكا))؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب (أنتي - بالاكا))؛ الحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في ليبيا (القضية الثالثة)؛ الحالة في مالي	8	الحالة في بوروندي؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ (سيليكا))؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب (أنتي - بالاكا))؛ الحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)؛ الحالة في دارفور بالسودان؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في ليبيا (القضيتان الثالثة والرابعة)؛ الحالة في بنغلاديش/ميانمار[3]	9	9[4]	الحالة في بوروندي؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية أ (سيليكا))؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب (أنتي - بالاكا))؛ الحالة في دارفور بالسودان[5]؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية[6]؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في ليبيا (القضيتان الثالثة والرابعة)؛ الحالة في مالي[7]	9[8]	الحالة في بوروندي؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ الحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية)؛ الحالة في دارفور بالسودان؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ الحالة في جورجيا؛ الحالة في ليبيا (القضية الثالثة)؛ الحالة في مالي)؛ الحالة في ميانمار؛ الحالة في أفغانستان
4	عدد الأوامر بالقاء القبض التي رُفعت عنها أختام التحريز ولـمّا يزل يُنتظر تنفيذها	13	14[9]	القضية الأولى في الحالة في ليبيا (1)؛ القضية الثانية في الحالة في ليبيا (1)؛ القضية الرابعة في الحالة في ليبيا (1)؛ القضايا الأولى والثانية والرابعة في الحالة في دارفور بالسودان (4)[10]؛ القضية الثالثة في الحالة في دارفور بالسودان (1)؛ القضية الأولى- مكرَّراً في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ القضيتان الثالثة والرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (3)؛ القضية الأولى في الحالة في أوغندا (1)	14	15	القضية الأولى في الحالة في ليبيا (1)؛ القضية الثانية في الحالة في ليبيا (1)؛ القضية الرابعة في الحالة في ليبيا (1)؛ القضايا الأولى والثانية والرابعة في الحالة في دارفور بالسودان (4)[10]؛ القضية الثالثة في الحالة في دارفور بالسودان (1)؛ القضية الأولى- مكرَّراً في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ القضيتان الثالثة والرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (3)؛ القضية الأولى في الحالة في أوغندا (1)	16	القضية الأولى في الحالة في ليبيا (1)؛ القضية الثانية في الحالة في ليبيا (1)؛ القضية الرابعة في الحالة في ليبيا (1)؛ القضية الأولى في الحالة في دارفور بالسودان (2)؛ القضيتان الثانية والثالثة في الحالة في دارفور بالسودان (2)؛ القضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (3)؛ القضايا الأولى (1) والثانية (1) والثالثة (2) في الحالة في ليبيا؛ الحالة في أوغندا (2)	16	القضية الأولى مكرّرا في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ القضايا الأولى (1) والثانية (2) والرابعة (1) والخامسة (1) في الحالة في دارفور بالسودان؛ القضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (3)؛ القضايا الأولى (1) والثانية (1) والثالثة (2) في الحالة في ليبيا؛ الحالة في أوغندا (2)	16	القضية الأولى مكرّرا في الحالة في كوت ديفوار (1)؛ القضايا الأولى (1) والثانية (2) والرابعة (1) والخامسة (1) في الحالة في دارفور بالسودان؛ القضية الرابعة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)؛ قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في كينيا (3)؛ القضايا الأولى (1) والثانية (1) والثالثة (2) في الحالة في ليبيا؛ الحالة في أوغندا (2)

(4) تسع عمليات تحقيق ناشط لكن العمليتين اللتين تجريان في الحالة في دارفور بالسودان والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يُحتسب لهما معاً 12 شهراً.

(5) للربع الأول من عام 2020 فقط.

(6) بدءاً من الربع الثاني من عام 2020.

(7) ليست الحالة الثانية (القضية أ) في جمهورية أفريقيا الوسطى مشمولة بهذا البيان. فكما ورد في الوثيقة التي تتضمن الأولويات الرفيعة فيما يتعلق بالميزانية ومسبّبات التكاليف، يُرجَّح أن يعاد تصنيف هذه الحالة، لتدرج مثلاً في عداد الحالات المحقَّق فيها ريثما يُقبض على المشتبه بهم فيها، على نحو يتوقف على المستجدات في عام 2019.

(8) تسع عمليات تحقيق لكن العمليتين اللتين تجريان في الحالة الثانية (القضية أ) في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في جورجيا يُحتسب لكل منها 6 أشهر.

(9) تعزى الزيادة من 13 إلى 15 إلى القضية الأولى في الحالة في ليبيا: سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي (لـمّا ينفذ الأمر بالقبض على ثاني الذكر وقد كان قد قُضي بأن الدعوى عليه أمام المحكمة غير مقبولة)؛ القضية الثانية في الحالة في ليبيا: التهامي محمد خالد؛ القضية الرابعة في الحالة في ليبيا: محمود مصطفى بوسيف الورفلّي.

(10) ضم القضايا الأولى والثانية والرابعة في الحالة في دارفور بالسودان.

		مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة: 2017-2021										
	المعطى	المُقرّ لعام 2017		المُقرّ والفعلي لعام 2017		المُقرّ والفعلي لعام 2018		المُقرّ والفعلي لعام 2019		المُقرّ لعام 2020		المُقترَح لعام 2021	
		المُقرّ	الفعلي	الوصف	المُقرّ	الفعلي	الوصف	المُقرّ	الفعلي	الوصف	المُقرّ	الوصف	المُقترَح	الوصف
5	عدد عمليات التدارس الأولي	10	10	الحالة في أفغانستان؛ الحالة في بوروندي؛ الحالة في كولومبيا؛ الحالة في غابون؛ الحالة في غينيا؛ الحالة في العراق/المملكة المتحدة؛ الحالة في نيجيريا؛ الحالة في فلسطين؛ الحالة في جزر القمر؛ الحالة في أوكرانيا؛	8 إلى10	11	الحالة في أفغانستان؛ الحالة في كولومبيا؛ الحالة في غابون؛ الحالة في غينيا؛ الحالة في العراق/المملكة المتحدة؛ الحالة في نيجيريا؛ الحالة في فلسطين؛ الحالة في أوكرانيا؛ حالتان تاسعة وعاشرة لمّا تحدَّدا	9	9	الحالة في كولومبيا؛ الحالة في غينيا؛ الحالة في العراق/ المملكة المتحدة؛ الحالة في نيجيريا؛ الحالة في فلسطين؛ الحالة في الفلبين؛ الحالة في أوكرانيا؛ الحالة في فنزويلا؛ الحالة في بنغلاديش/ميانمار	9	الحالة في كولومبيا؛ الحالة في غينيا؛ الحالة في العراق/ المملكة المتحدة؛ الحالة في بنغلاديش/ميانمار؛ الحالة في نيجيريا؛ الحالة في فلسطين؛ الحالة في الفلبين؛ الحالة في أوكرانيا؛ الحالة في فنزويلا	9	الحالة في كولومبيا؛ الحالة في غينيا؛ الحالة في العراق/المملكة المتحدة؛ الحالة في نيجيريا؛ الحالة في فلسطين[11]؛ الحالة في الفلبين؛ الحالة في أوكرانيا؛ الحالة في فنزويلا (القضية 1)؛ الحالة في فنزويلا (القضية 2)
6	عدد الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية[12] (للدوائر)	3 أفرقة لجلسات الاستماع وفريق واحد لجلسات النطق بالعقوبة و3 أفرقة للإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار	3 أفرقة لجلسات الاستماع وفريق واحد لجلسات النطق بالعقوبة و3 أفرقة للإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار	الدائرة الابتدائية الأولى (*غُبَغْبو وائليه غوديه*)؛ الدائرة الابتدائية السادسة (*أُنْتاغَدا*)؛ الدائرة الابتدائية التاسعة (*أُنْغوين*)؛ الدائرة الابتدائية السابعة (*بمبا وآخرين*)؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار (*لوبَنْغا وكاتَنْغا*)؛ الدائرة الابتدائية الثالثة الناظرة في جبر الأضرار (بمبا)؛ الدائرة الابتدائية الثامنة الناظرة في جبر الأضرار (*المهدي*)	5	7	الدائرة الابتدائية الأولى (*غُبَغْبو وائليه غوديه*)؛ الدائرة الابتدائية السادسة الناظرة في جبر الأضرار (*أُنْتاغَدا*)؛ الدائرة الابتدائية التاسعة (*أُنْغوين*)؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار (*لوبَنْغا*)؛ الدائرة الابتدائية الثالثة الناظرة في جبر الأضرار (بمبا)؛	6	6	الدائرة الابتدائية الأولى (*غُبَغْبو وائليه غوديه*)؛ الدائرة الابتدائية السادسة الناظرة في جبر الأضرار (*أُنْتاغَدا*)؛ الدائرة الابتدائية التاسعة (*أُنْغوين*)؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار (*لوبَنْغا وكاتَنْغا*)؛ الدائرة الابتدائية الثامنة الناظرة في جبر الأضرار (المهدي)؛ الحسن	4	الدائرة الابتدائية السادسة؛ الدائرة الابتدائية التاسعة (*أُنْغوين*)؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار (*لوبَنْغا وكاتَنْغا*)؛ الدائرة الابتدائية الثامنة الناظرة في جبر الأضرار (*المهدي*)	6	الدائرة الابتدائية السادسة الناظرة في جبر الأضرار (*قضية أُنْتاغَدا*)؛ الدائرة الابتدائية التاسعة (*أُنْغوين*)؛ الدائرة الابتدائية الثانية الناظرة في جبر الأضرار (*لوبَنْغا وكاتَنْغا*)؛ الدائرة الابتدائية الثامنة الناظرة في جبر الأضرار (*المهدي*)؛ الدائرة الابتدائية العاشرة (*الحسن*)؛ الدائرة الابتدائية الخامسة (*بِكاتوم وأُنْغَيْسونا*)
7	عدد الأفرقة (التابعة لمكتب المدّعي العام) المعنية بالإجراءات الابتدائية	3	3	الحالة في كوت ديفوار (*غُبَغْبو وائليه غوديه*)؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (*أُنْتاغَدا*)؛ الحالة في أوغندا (*أنغوين*)	3	3	الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (*أُنْتاغَدا*)؛ الحالة في كوت ديفوار (*غُبَغْبو وائليه غوديه*)؛ الحالة في أوغندا (*أنغوين*)	3	3	الحالة في أوغندا (*أنغوين*)؛ الحالة في مالي- القضية الثانية (*الحسن*)؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى- القضية ب (*بِكاتوم وأُنْغَيْسونا*)	2	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى- القضية ب (*بِكاتوم وأُنْغَيْسونا*)؛ الحالة في مالي - القضية 2 (*الحسن*)	3	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى- القضية ب (*بِكاتوم وأُنْغَيْسونا*)؛ الحالة في مالي - القضية 2 (*الحسن*)؛ الحالة في دارفور بالسودان (*عبد الرحمن*)
8	عدد أفرقة الدعم التابعة لقلم المحكمة المعنية بجلساتها	فريقان	فريقان	اثنان من الأفرقة الكاملة المعنية بجلسات المحكمة لضمان الحد الأقصى لاستعمال سعة قاعات جلسات المحكمة مع الحد الأدنى من الزيادات في الموارد المطلوبة	2	2	اثنان من الأفرقة الكاملة المعنية بجلسات المحكمة لضمان الحد الأقصى لاستعمال سعة قاعات جلسات المحكمة مع الحد الأدنى من الزيادات في الموارد المطلوبة	2	1	نظرًا إلى انخفاض الأنشطة القضائية لزم أقل من فريقين معنيين بجلسات المحكمة لتقديم الدعم اللازم	1		1	

(11) يُنتظر صدور قرار ذي صلة عن الدائرة التمهيدية.

(12) الأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية هي أفرقة تابعة للدوائر يمكن أن تنخرط في الإعداد لما سيُعقد مستقبلاً من المحاكمات وجلسات انعقادها وجلسات النطق بالعقوبة وجلسات جبر الأضرار.

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة: 2017-2021

المعطى	المُقرّر لعام 2017	الوصف	الفعلي	المُقرّر لعام 2018	الوصف	الفعلي	المُقرّر لعام 2019	الوصف	الفعلي	المُقرّر لعام 2020	الوصف	المُقترَح	المُقترَح لعام 2021	الوصف
9 عدد أفرقة الممثلين القانونيين للمجني عليهم التابعة للمكتب العمومي لمحامي المجني عليهم	7	في الإجراءات الابتدائية: *أغنيغبو وابتليه غوديه* (1)؛ *وانتاغندا* (2)؛ *وانغوين* (1)؛ في إجراءات جبر الأضرار: *بمبا* (1)؛ *ولوبتّغا* (1)؛ *وكاتتّغا* (1)	7	في الإجراءات الابتدائية: *أغنيغبو وابتليه غوديه* (1)؛ *وانتاغندا* (2)؛ *وانغوين* (1)؛ في إجراءات جبر الأضرار: *بمبا* (1)؛ *ولوبتّغا* (1)؛ *وكاتتّغا* (1)	6	8	في الإجراءات التمهيدية: *بكاتوم وانغيسونا* (2)؛ في الإجراءات الابتدائية: *انغوين* (1)؛ في الإجراءات الابتدائية ثم في إجراءات الاستئناف: *أغنيغبو وابتليه غوديه* (1)؛ في الإجراءات الابتدائية ثم في إجراءات الاستئناف ثم في إجراءات جبر الأضرار: *انتاغندا* (2)؛ في إجراءات جبر الأضرار: لوبتّغا (1)؛ *وكاتتّغا* (1)	4	*انغوين* (1)؛ *كاتتّغا* (1)؛ *لوبتّغا* (1)؛ إجراءات أخرى (1)	9	*انغوين* (1)؛ *كاتتّغا* (1)؛ *لوبتّغا* (1)؛ *انتاغندا* (2)؛ *بكاتوم وانغيسونا* (2)؛ *أغنيغبو وابتليه غوديه* (1)؛ إجراءات أخرى (1)[13]
10 عدد اللغات المنهوض بأود تقديم الخدمات بها في جلسات المحكمة	10	1- الإنكليزية؛ 2- الفرنسية؛ 3- السواحلية الكونغولية؛ 4- الكِنْيَرْوَندا؛ 5- لغة الأشولي؛ 6- لغة الديولا؛ 7- لغة المالنكيه 8- لغة اللنغالا؛ 9- العربية؛ 10- لغة الكيلندو	10	1- الإنكليزية؛ 2- الفرنسية؛ 3- السواحلية الكونغولية؛ 4- الكِنْيَرْوَندا؛ 5- لغة الأشولي؛ 6- لغة الديولا؛ 7- لغة اللنغالا؛ 8 -لغة الأتيسو؛ 9 -لغة اللنغو	10	10	1- العربية؛ 2- الإنكليزية؛ 3- الفرنسية؛ 4- السواحلية الكونغولية؛ 5- الكِنْيَرْوَندا؛ 6- لغة الأشولي؛ 7- لغة السَنْغو؛ 8- لغة اللنغالا؛ 9- لغة الأتيسو؛ 10- لغة اللنغو	3	1- لغة الأشولي؛ 2- الإنكليزية، 3- الفرنسية	6	1- لغة الأشولي؛ 2- الإنكليزية؛ 3- الفرنسية؛ 4- لغة البَمْبارا؛ 5- العربية؛ 6- لغة السَنْغو
11 عدد اللغات المتصلة بالقضايا المنهوض بأود تقديم الخدمات بها	26	1- لغة التماشيق 2- لغة الزغاوة 3- السواحلية (الفصحى) 4- السواحلية (الفصحى) 5- لغة الكِنْيَرْوَنْدا 6- الأشولي 7- لغة الديولا 8- لغة البَمْبارا 9- لغة اللنغالا 10- لغة الألور 11- العربية (الفصحى) 12- العربية (السودانية) 13- لغة الأتيسو 14- لغة الغيريه 15- لغة الفُلْفُلْد 16- لغة اللندو 17- لغة اللَنْغو 18- لغة اللو 19- لغة السَنْغو 20- الروسية 21- الجورجية 22- الأوسيتية 23- لغة السُنْغاي 24- لغة الداري 25- لغة البَشْتو 26- لغة الكيرُنْدي	22	1- لغة التماشيق 2- لغة الزغاوة 3- السواحلية (الفصحى) 4- السواحلية (الفصحى) 5- لغة الكِنْيَرْوَنْدا 6- الأشولي 7- لغة الديولا 8- لغة البَمْبارا 9- لغة اللنغالا 10- لغة الألور 11- العربية (الفصحى) 12- العربية (السودانية) 13- لغة الأتيسو 14- لغة الغيريه 15- لغة الفُلْفُلْد 16- لغة اللندو 17- لغة اللَنْغو 18- لغة اللو 19- لغة السَنْغو 20- الروسية 21- الجورجية 22- الأوسيتية 23- لغة السُنْغاي 24- لغة الداري 25- لغة البَشْتو 26- لغة الكيرُنْدي	29	32	1- الإنكليزية 2- الفرنسية 3- الأشولي 4- العربية 5- العربية (السودانية) 6- السواحلية (الكونغولية) 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا 8- لغة اللنغالا 9- لغة الديولا 10- لغة البَمْبارا 11- لغة الأتيسو 12- لغة الألور 13- لغة السَنْغو 14- لغة الزغاوة 15- لغة التماشيق 16- الجورجية 17- الروسية 18- لغة السُنْغاي 19- لغة اللندو 20- لغة الغيريه 21- لغة اللَنْغو 22- لغة التغرينيا 23- لغة الفُلْفُلْد 24- لغة الداري 25- لغة البَشْتو 26- لغة الكيرُنْدي 27- لغة الكيهيما 28- لغة الموريه 29- لغة التورا	27	1- الإنكليزية 2- الفرنسية 3- الأشولي 4- العربية 5- العربية (السودانية) 6- السواحلية (الكونغولية) 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا 8- لغة اللنغالا 9- لغة الديولا 10- لغة البَمْبارا 11- لغة الأتيسو 12- لغة الألور 13- لغة السَنْغو 14- لغة الزغاوة 15- لغة التماشيق 16- الجورجية 17- الروسية 18- لغة السُنْغاي 19- لغة اللندو 20- الهولندية 21-لغة اللَنْغو 22- البورمية 23- لغة البنغالا (البنغالية) 24- لغة الداري 25- لغة البَشْتو 26- لغة الكيرُنْدي 27- لغة الروهنجيا	33	1- الإنكليزية 2- الفرنسية 3- الأشولي 4- العربية 5- العربية (السودانية) 6- السواحلية (الكونغولية) 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا 8- لغة اللنغالا 9- لغة الديولا 10- لغة البَمْبارا 11- لغة الأتيسو 12- لغة الألور 13- لغة السَنْغو 14- لغة الزغاوة 15- لغة التماشيق 16- الجورجية 17- الروسية 18- لغة السُنْغاي 19- لغة اللندو 20- لغة الغيريه 21- لغة اللَنْغو 22- لغة التغرينيا 23- لغة الفُلْفُلْد 24- لغة الداري 25- لغة البَشْتو 26- لغة الكيرُنْدي 27- لغة الموريه 28- لغة الأمهرية 29- معلومة سرّية مصنَّفة (ألف) 30- العبرية 31- الأوكرانية 32- معلومة سرّية مصنَّفة (باء)	36	1- الإنكليزية 2- الفرنسية 3- الأشولي 4- العربية 5- العربية (السودانية) 6- السواحلية (الكونغولية) 7- لغة الكِنْيَرْوَنْدا 8- لغة اللنغالا 9- لغة الديولا 10- لغة البَمْبارا 11- لغة الموريه 12- لغة الأتيسو 13- لغة الألور 14- لغة السَنْغو 15- لغة الزغاوة 16- لغة الفور 17- لغة التماشيق 18- الجورجية 19- الروسية 20- لغة السُنْغاي 21- لغة اللندو 22- لغة الغيريه 23-لغة اللَنْغو 24- لغة التغرينيا 25- لغة الفُلْفُلْد 26- لغة الداري 27- لغة البَشْتو 28- لغة الكيرُنْدي 29- اللأمهرية 30- معلومة سرّية مصنَّفة (ألف) 31- العبرية 32- الأوكرانية 33- البورمية 34- البنغالية 35- لغة الروهنجيا 36- معلومة سرّية مصنَّفة (باء)
12 عدد اللغات المنهوض بأود تقديم الخدمات بها من أجل المراسلة مع الدول الأطراف	6	1- الفرنسية، 2- الإنكليزية؛ 3- العربية؛ 4- البرتغالية؛ 5- الألمانية، 6- الإسبانية	10	1- الإنكليزية؛ 2- الفرنسية؛ 3- العربية؛ 4- الإسبانية؛ 5- الهولندية؛ 6- الألمانية؛ 7- البرتغالية؛ 8- الجورجية	8	9	1- الإنكليزية؛ 2- الفرنسية؛ 3- لغة السَنْغو، 4- الإسبانية؛ 5- الإيطالية؛ 6- البرتغالية؛ 7- الجورجية	7	1- الإنكليزية 2- الفرنسية 3- العربية 4- الإسبانية 5- الهولندية 6- الجورجية 7- الروسية	8	1- الإنكليزية 2- الفرنسية 3- العربية 4- الإسبانية 5- الهولندية 6- الإيطالية 7- البرتغالية 8- لغة السَنْغو

(13) يُعنى هذا الفريق بالإجراءات اللاحقة التي ينخرط في العمل عليها مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم (المقبولية في قضية *القذافي*، والاستئناف في الحالة في *جزر القُمُر*، إلخ).

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة: 2017-2021										
المعطى	المُقرر لعام 2017		المُقرر والفعلي لعام 2018		المُقرر والفعلي لعام 2019		المُقرر لعام 2020		المُقترَح لعام 2021	
	المُقرر	الفعلي	الوصف	المُقرر	الفعلي	الوصف	المُقرر	الوصف	المُقترَح	الوصف
13 عدد دعاوى الاستئناف النهائي	2[14]	6[15]	في قضية *بمبا وآخرين* (جرائم منصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي) - استئناف الحكم بالإدانة والقرار المتعلق بالعقوبة؛ في قضية *بمبا* (القضية الرئيسية) - استئناف الحكم بالإدانة والقرار المتعلق بالعقوبة؛ في قضية *كاتّنغا* - استئناف القرار المتعلق بجبر الأضرار؛ في قضية المهدي - استئناف القرار المتعلق بجبر الأضرار	9[16]	8[17]	في قضية *بمبا* (القضية الرئيسية) - استئناف الحكم بالإدانة والقرار المتعلق بالعقوبة؛ في قضية *بمبا وآخرين* (جرائم منصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي) - استئناف الحكم بالإدانة والقرار المتعلق بالعقوبة؛ في قضية *انْتاغَندا* (دعوى استئناف مرتقبة)؛ في قضية *كاتّنغا* - استئناف القرار المتعلق بجبر الأضرار؛ في قضية المهدي - استئناف القرار المتعلق بجبر الأضرار؛ في قضية *لوبنْغا* - استئناف القرار المتعلق بجبر الأضرار؛ يُحتمل أن تُقدَّم دعوى استئناف أخرى لقرار متعلق بجبر الأضرار	5[18]	5	في قضية *انْتاغندا* (الجرائم المنصوص عليها في المادة 74 من النظام الأساسي والجرائم المنصوص عليها في المادة 76 منه)؛ في قضية *غْبَغْبو واتْليه غوديه* (الجرائم المنصوص عليها في المادة 74 من النظام الأساسي)؛ في قضية *بمبا وآخرين* (الجرائم المنصوص عليها في المادة 76 من النظام الأساسي)؛ في قضية *لوبنْغا*	1[19]	في قضية *بمبا وآخرين* (الجرائم المنصوص عليها في المادة 76 من النظام الأساسي)	4	قضية *انْتاغندا* (*الجرائم المنصوص عليها في المادة 74 من النظام الأساسي والجرائم المنصوص عليها في المادة 76 منه*)؛ قضية *غْبَغْبو واتْليه غوديه* (*الجرائم المنصوص عليها في المادة 74 من النظام الأساسي*)؛ قضية *أُنْغوين* (الجرائم المنصوص عليها في المادة 74 من النظام الأساسي)[20]

[14] عدد ما يُستأنف من الأحكام الصادرة عن الدوائر الابتدائية.

[15] عدد ما يُستأنف من الأحكام الصادرة في الدرجة الابتدائية. لقد بلغ مجموع دعاوى الاستئناف التي رفعها الأطراف 16 دعوى تتعلق بالقرارات التالية الذكر: في قضية *بِمْبا* الرئيسية (يستأنف المتهم القرار القاضي بإدانته؛ ويستأنف المتهم والمدّعية العامة قرار النطق بالعقوبة)؛ في قضية *بمبا وآخرين* المتعلقة بجرائم منصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي (يستأنف خمسة متهمين القرار القاضي بالإدانة؛ ويستأنف ثلاثة متهمين والمدّعية العامة قرار النطق بالعقوبة)؛ في قضية *كاتّنْغا* (يستأنف المتهم ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم والممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار)؛ في قضية *المهدي* (يستأنف الممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار).

[16] عدد ما يُستأنف من الأحكام الصادرة في الدرجة الابتدائية. لقد بلغ مجموع دعاوى الاستئناف التي رفعها الأطراف 18 دعوى تتعلق بالقرارات التالية الذكر: في قضية *بِمْبا* الرئيسية (يستأنف المتهم قرار الحكم بإدانته؛ ويستأنف المتهم والمدّعية العامة القرار القاضي بالعقوبة؛ ورُفعت دعوى استئناف واحدة للقرار المتعلق بجبر الأضرار)؛ في قضية بِمْبا وآخرين المتعلقة بجرائم منصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي (يستأنف خمسة متهمين القرار القاضي بالإدانة؛ ويستأنف ثلاثة متهمين والمدّعية العامة قرار النطق بالعقوبة)؛ في قضية انْتاغَنْدا (يُرتقب أن تُرفع دعوى استئناف واحدة)؛ في قضية كاتّنْغا (يستأنف المتهم ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم والممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار)؛ في قضية المهدي (يستأنف الممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار).

[17] عدد ما يُستأنف من الأحكام الصادرة في الدرجة الابتدائية. لقد بلغ مجموع دعاوى الاستئناف التي رفعها الأطراف فيما يتعلق بهذه القرارات 19 دعوى: في قضية *بمبا* الرئيسية (يستأنف المتهم القرار القاضي بإدانته؛ ويستأنف المتهم والمدّعية العامة القرار المتعلق بالعقوبة)؛ في قضية *بِمْبا وآخرين* المتعلقة بجرائم منصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي (يستأنف خمسة متهمين القرار القاضي بالإدانة؛ ويستأنف ثلاثة متهمين والمدّعية العامة القرار المتعلق بالعقوبة؛ ويستأنف أحد الأطراف القرار المتعلق بإعادة النطق بالعقوبة)؛ في قضية *كاتّنْغا* (يستأنف المتهم ومكتب المحامي العمومي للمجني عليهم والممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار)؛ في قضية *المهدي* (يستأنف الممثلون القانونيون للمجني عليهم القرار المتعلق بجبر الأضرار)؛ في قضية لوبنْغا (يستأنف طرفان القرار المتعلق بجبر الأضرار).

[18] عدد ما يُستأنف من الأحكام الصادرة في الدرجة الابتدائية. ويمكن أن يَستأنف حكماً معيَّناً أكثرُ من طرف واحد، ما ينجم عنه عبء عمل أكبر.

[19] إن لإجراء الاستئناف من طبيعته ما يجعل من المتعذر تأكيد أنه ستقدَّم دعوى استئناف نهائي في قضية *أُنْغوين* قبل أن يصدر حكم فيها عن الدائرة الابتدائية. لكن يُرجَّح كبيرَ الترجيح أن قرار الدائرة الابتدائية في هذه القضية سيُستأنف (سواء أكان حكماً بالإدانة أم حكماً بالتبرئة).

[20] إن لإجراء الاستئناف من طبيعته ما يجعل من المتعذر تأكيد أنه ستقدَّم دعوى استئناف نهائي في قضية *أُنْغوين* قبل أن يصدر حكم فيها عن الدائرة الابتدائية. لكن يُرجَّح كبيرَ الترجيح أن قرار الدائرة الابتدائية في هذه القضية سيُستأنف (سواء أكان حكماً بالإدانة أم حكماً بالتبرئة).

	مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة: 2017-2021											
	المعطى	المُقرر لعام 2017		الوصف	المُقرر والفعلي لعام 2018		الوصف	المُقرر والفعلي لعام 2019		الوصف	المُقرر لعام 2020		الوصف	المُقترح لعام 2021	
		المُقرر	الفعلي		المُقرر	الفعلي		المُقرر	الفعلي		المُقرر			المُقترح	الوصف
14	عدد الشهود الذين يمثلون للإدلاء بشهاداتهم	81	134	134 شاهدا فيما يخص 3 محاكمات: في قضية *أنتاغندا* (29)؛ في قضية اغْبَغْبو وأبْليه غوديه (52)؛ في قضية أُنغوين (53).	132	39	مدة متوسطها: 3 أيام لكل شاهد	103	44	اثر الحكم القاضي بالبراءة في قضية *اغْبَغْبو وأبْليه غوديه* تأثيراً كبيراً على العدد الفعلي بالقياس إلى التقديرات التي كانت قد وُضعت إبّان إعداد الميزانية؛ وناهز متوسط مدة الإدلاء بالشهادة يوماً ونصف اليوم	0	يُتوقع ان ينتهي مثول الشهود بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2019	90	*قضية الحسن (50)؛ وقضية بِكاتوم وأُنْغيسونا (40)*
15	المدة القصوى المتوقعة لمكوث كل شاهد	15	15	5 أيام للتحضير + 5 أيام للجلسات + 3 أيام للإلمام بالأمور + يومان (عطلة نهاية الأسبوع) = 15 يوماً بمثابة متوسط لكل شاهد	14	12	8 أيام للتحضير و/أو الإلمام بالأمور + 3 أيام للجلسات + 3 أيام (عطلة نهاية الأسبوع/ الاستراحات التي قد تلزم) = 14 يوماً بمثابة متوسط لكل شاهد	10	16	5 أيام للتحضير و/أو للإلمام بالأمور + يومان للجلسات + 3 أيام (عطلة نهاية الأسبوع/ الاستراحات التي قد تلزم) = 10 أيام في المتوسط لكل شاهد؛ لقد مكث شاهد من الخبراء 16 يوماً؛ أما أطول مدة للمكوث فيما يخص شهود الوقائع فقد بلغت 12 يوماً؛ إن الشاهد الخبير وشاهد الوقائع المعنيان مَثَلا كلاهما في قضية *أنغوين*	10	3 أيام للتحضير + يومان للإلمام بالأمور + يومان للجلسات + 3 أيام (عطلة نهاية الأسبوع/ الاستراحات التي قد تلزم) = 10 أيام بمثابة متوسط لكل شاهد	10	3 أيام للتحضير + يومان للإلمام بالأمور + يومان للجلسات + 3 أيام (عطلة نهاية الأسبوع/ الاستراحات التي قد تلزم) = 10 أيام بمثابة متوسط لكل شاهد
16	عدد المجني عليهم الذين يطلبون المشاركة في الإجراءات/ جبر الاضرار	7100	4109	قضية انتاغندا: 7؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية *("سيليكا")*): 0؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية *("انتي-بالاكا")*): 0؛ قضية *اغْبَغْبو و أبْليه غوديه*: 53؛ الحالة في كوت ديفوار (القضية *الثانية*): 1702؛ الحالة في مالي: 183؛ الحالة في جورجيا: 1؛ قضية *لوبَنْغا* (جبر الأضرار): 323؛ قضية *موداكومورا*: 0؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: 1؛ الحالة في ليبيا: 1؛ الحالة في أفغانستان: 1831 (استمارة تمثيل)؛ الطلبات غير المتصلة بحالة من الحالات: 7	7400	5624[21]	قضية انتاغندا: 2100؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية *("سيليكا")*): 1200؛ الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب *("انتي-بالاكا")*): 1100؛ الحالة في كوت ديفوار (القضية *الثانية*): 3000	7500	5134	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية ب): 1251؛ الحالة في مالي (القضية *الثانية*): 986؛ الحالة في بنغلاديش/ميانمار: 339؛ الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى: 2248؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: 328	4250[22]	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى: 2000؛ الحالة في كوت ديفوار (القضية *الثانية*): 1000؛ الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: 500؛ الحالة في مالي: 250؛ الحالة في أوغندا: 500	7800[23]	الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى (500)؛ والحالة في مالي (800)؛ والحالة في أفغانستان (500)؛ والحالة في ميانمار (500)؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1000)؛ والحالة في أوغندا (2500)؛ والحالة في دارفور بالسودان (2000)

(21) يشمل هذا العدد أي نوع من المعلومات المتلقاة من المجني عليهم (مثل استمارات طلب المشاركة و/أو جبر الأضرار، واستمارات التمثيل، ووثائق المتابعة التي تكمل فئتي الاستمارات).

(22) الأرقام المعنية تمثل عدد الطلبات الفردية المتوقَّع أن تُستلم. وتُحسب طلبات المشاركة وطلبات جبر الأضرار على حدة. كما تُحسب على حدةٍ الإفاداتُ بمعلومات إضافية التي يلزم عند تقديمها إدخالُ كل البيانات الخاصة بقلم المحكمة وإجراءُ تقييمٍ قانوني ذي صلة (عندما تُستلم استمارة إضافية مثلاً).

(23) الأرقام المعنية تمثل عدد الطلبات الفردية المتوقَّع أن تُستلم. وتُحسب طلبات المشاركة وطلبات جبر الأضرار على حدة. كما تُحسب على حدةٍ الإفاداتُ بمعلومات إضافية التي يلزم عند تقديمها إدخالُ كل البيانات الخاصة بقلم المحكمة وإجراءُ تقييمٍ قانوني ذي صلة (عندما تُستلم استمارة إضافية مثلاً).

		مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة: 2017-2021										
	المعطى	المُقرّ لعام 2017		المُقرّ والفعلي لعام 2017		المُقرّ والفعلي لعام 2018		المُقرّ والفعلي لعام 2019		المُقرّ لعام 2020		المُقترَح لعام 2021	
		المُقرّ	الفعلي	الوصف	المُقرّ	الفعلي	الوصف	المُقرّ	الفعلي	الوصف	المُقرّ	الوصف	المُقترَح	الوصف
17	عدد الشهود والمجني عليهم المشمولين بالحماية	110	86	هذان هما عددا الشهود المشمولين بحماية قسم المجني عليهم والشهود التابع للمحكمة بمن فيهم: الشهود المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبعمليات النقل المساعد وبتدابير الحماية المؤقتة وبعمليات التقييم ذات الصلة؛ ويشمل هذان الرقمان أيضاً 50 شاهداً من الشهود المعاد توطينهم دولياً الذين يعتني بهم طرف من الغير ويخضعون لمتابعة يقوم بها قسم المجني عليهم والشهود التابع للمحكمة	100	130	الشهود/المجني عليهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود بمن فيهم: الأشخاص المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبعمليات التقييم من أجل النقل المساعد وبغير ذلك من أشكال الدعم	90	75	قلّ العدد الفعلي عن العدد المُقر بفضل النجاح في تنفيذ تدابير الحد من المخاطر المرمي منها إلى حماية الشاهد أو المجني عليه	170	الشهود/المجني عليهم وغيرهم من المعرَّضين للخطر بسبب شهادتهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود بمن فيهم الأشخاص المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبغير ذلك من أشكال الدعم	75	الشهود/المجني عليهم وغيرهم من المعرَّضين للخطر بسبب شهادتهم المشمولون بحماية قسم المجني عليهم والشهود بمن فيهم الأشخاص المشمولون ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وبغير ذلك من أشكال الدعم
18	عدد الأشخاص المشمولين بالحماية	575	518	يشمل هذا الرقم المستفيدين الرئيسيين من تدابير الحماية ومعاليهم؛ ويستفيد من الحماية والرعاية اللتين يقدمهما قسم المجني عليهم والشهود حالياً 518 شخصاً (86 شاهداً و432 من معاليهم) في 22 بلداً	575	518	يشمل هذا الرقم المستفيدين الرئيسيين من تدابير الحماية ومعاليهم؛ ويستفيد من الحماية والرعاية اللتين يقدمهما قسم المجني عليهم والشهود حالياً 518 شخصاً (86 شاهداً و432 من معاليهم) في 22 بلداً	450	388	قلّ العدد الفعلي عن العدد المُقر بفضل النجاح في تنفيذ تدابير الحد من المخاطر المرمي منها إلى حماية الشاهد أو المجني عليه	650	إن الحماية والرعاية اللتين يقدمهما قسم المجني عليهم والشهود في عام 2020 قد تشملان زهاء 170 شاهداً/مجنياً عليهم و480 من معاليهم	470	الشهود/المجني عليهم ومعالوهم الذين قد تشملهم الحماية والرعاية اللتان يقدمهما قسم المجني عليهم والشهود في عام 2021
19	عدد المشتبه فيهم/المتهمين الذين يمثلون أمام المحكمة[24]	9	9	بمبا؛ كيلولو؛ أريدو؛ مَنْغَنْدا؛ بابالا؛ انْتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين	9	9	بمبا؛ كيلولو؛ أريدو؛ مَنْغَنْدا؛ بابالا؛ انْتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين	8	8	الحسن؛ بمبا؛ انْتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين؛ يكاتوم؛ *انْغَيْسونا*	0		8	*الحسن*؛ *انْتاغَنْدا*؛ *أنغوين*؛ *يكاتوم*؛ *انْغَيْسونا*؛ *اغْبغبو* (لوران)؛ *ابْليه غوديه*؛ *عبد الرحمن*
20	عدد المحتجَزين من المشتبه فيهم أو المتهمين أو المدانين	6	6	بمبا؛ انْتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين؛ المهدي	6	6	بمبا؛ انْتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين؛ المهدي	5	7	انتاغندا؛ اغْبغبو (لوران)؛ إبْليه غوديه؛ أنغوين؛ الحسن؛ يكاتوم؛ انْغَيْسونا	1	انغوين	6	الحسن؛ إنْتاغَنْدا؛ أنْغوين؛ يكاتوم؛ أنْغَيْسونا؛ عبد الرحمن
21	عدد الزنازين اللازمة	6	6	مجموعات كل منها تتألف من ست زنازين	6	6[25]	نموذج استئجار الزنازين: مجموعاتٌ كلٌ منها تتألف من 6 زنازين أو 12 زنزانة؛ فمن أجل خمسة محتجزين تُستأجر مجموعة من ست زنازين	6	12	تنفيذ القرارات القضائية والقرارات الإدارية	6	نموذج استئجار الزنازين: مجموعاتٌ كلٌ منها تتألف من 6 زنازين أو 12 زنزانة؛ فمن أجل محتجز واحد تُستأجر مجموعة من ست زنازين	6	نموذج استئجار الزنازين: مجموعاتٌ كلٌ منها تتألف من 6 زنازين أو 12 زنزانة؛ فمن أجل ستة محتجزين تُستأجر مجموعة من ست زنازين

(24) من أجل هذه الوثيقة فقط يشمل مصطلح "المتهم" الأشخاص الذين قُضي في الدرجة الابتدائية بتبرئتهم أو بإدانتهم ويُنتظر في قضاياهم البت في دعاوى الاستئناف النهائي. إنه لا يشمل بنطاقه الأشخاص الذين لا يمثُلون أمام المحكمة إلا فيما يخص جلسات النظر في جبر الأضرار.

(25) نتيجةً لقرار صادر عن إحدى الدوائر تعيَّن استئجار زنازين إضافية لمدة تناهز الخمسة أشهر أثناء السنة؛ بيد أن عدد الزنازين بلغ 6 في بداية السنة وعند نهايتها.

مقارنة بين الافتراضات والمعطيات للفترة: 2017-2021

	المعطى	*المُقرّ والفعلي لعام 2017*		*المُقرّ والفعلي لعام 2018*		*المُقرّ والفعلي لعام 2019*		*المُقرّ لعام 2020*		*المُقترَح لعام 2021*	
		المُقرّ	*الفعلي*	*المُقرّ*	*الفعلي*	*المُقرّ*	*الفعلي*	*المُقرّ*	*الوصف*	*المُقترَح*	*الوصف*
22	عدد افرقة الدفاع المموَّلة في إطار نظام المساعدة القانونية	14	14	14	14	10	11	11	في الإجراءات الابتدائية: الحسن؛ بكاتوم؛ أنْغَيْسونا؛ في إجراءات الاستئناف: إنْتاغَنْدا؛ أنْغوين؛ اغْبَغْبو؛ ابْليه غوديه؛ في الإجراءات الابتدائية (نشاط مقلَّص): بَنْدا؛ في إجراءات جبر الأضرار (نشاط مقلَّص): المهدي؛ كاتَنْغا؛ لوبَنْغا	11	في الإجراءات التمهيدية: القذافي (نشاط مقلَّص)، عبد الرحمن؛ في الإجراءات الابتدائية: الحسن؛ بكاتوم؛ أنْغَيْسونا؛ بَنْدا (نشاط مقلَّص)؛ في إجراءات الاستئناف: إنْتاغَنْدا؛ أنْغوين؛ اغْبَغْبو؛ ابْليه غوديه؛ في إجراءات جبر الأضرار: المهدي (نشاط مقلَّص)
23	عدد ممثِلي المجني عليهم المموَّلين في إطار نظام المساعدة القانونية	6	6	6	6	5	7	7	*كاتَنْغا*؛ *لوبَنْغا* (القضيتان *الأولى والثانية*)، *المهدي*؛ *أنغوين*؛ *الحسن*؛ *بكاتوم/أنْغَيْسونا*	9	في الإجراءات التمهيدية: عبد *الرحمن*[26] في الإجراءات الابتدائية: *الحسن*؛ *بكاتوم و أنْغَيْسونا*؛ *بندا* (نشاط مقلَّص)؛ في إجراءات جبر الأضرار: *كاتَنْغا*؛ *لوبَنْغا* (القضيتان *الأولى والثانية*)؛ *لوبَنْغا*؛ *المهدي*؛ *أنغوين*
24	عدد المكاتب/ الوحدات القُطرية[27]	8	7	8	7	7[28]	7	8	واحد في جمهورية افريقيا الوسطى (بَنْغي)؛ واحد في كوت ديفوار (أبيجان)؛ اثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا وبونيا)؛ واحد في جورجيا (اتْبيليسي)؛ واحد في مالي (باماكو)؛ واحد في أوغندا (كمبالا)؛ يضاف إليها مكتب الاتصال القائم في نيويورك	8	واحد في جمهورية افريقيا الوسطى (بَنْغي)؛ واحد في كوت ديفوار (أبيجان)؛ واثنان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كِنْشاسا وبونيا)؛ واحد في جورجيا (اتْبيليسي)؛ واحد في مالي (باماكو)؛ واحد في أوغندا (كمبالا)؛ يضاف إليها مكتب الاتصال القائم في نيويورك

(26) يجب تحديد نوع التمثيل القانوني (ما إذا كان مموَّلاً في إطار نظام المساعدة القانونية أو كان يضطلع به ممثلون قانونيون للمجني عليهم): الأمر الذي يجب إبقاء متَّسع لأخذه بالحسبان في عملية الميزنة مستقبلاً.

(27) أعيدت تسمية "المكاتب الميدانية" فأصبحت تسمّى "المكاتب القُطرية" اعتباراً من ميزانية 2019 البرنامجية المقترحة.

(28) بإدراج مكتب الاتصال القائم في نيويورك في عِداد المكاتب القُطرية عام 2019، أصبح العدد الإجمالي للمكاتب القُطرية ثمانية.

المرفق الثامن عشر

تخصيص الموارد في إطار البرنامج الرئيسي الثاني بحسب الحالة

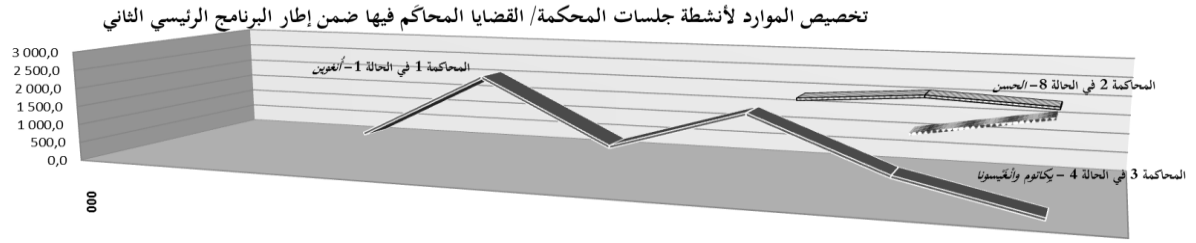

	المجموع لعام 2014	المجموع لعام 2015	المجموع لعام 2016	المجموع لعام 2017	المجموع لعام 2018	المجموع لعام 2019	المجموع لعام 2020	المجموع لعام 2021 - ميزانيته البرنامجية المقترحة
أنشطة جلسات المحكمة (أ ج م) - المحاكمة 1-أنغوين في الحالة 1: أوغندا ■			1 085,9	2 692,6	1 126,1	2 099,1	831,5	98,9
أ ج م - المحاكمة 3 - يكاتوم وانغيسونا في الحالة 4: الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى ▪:							1 404,6	1 961,8
أ ج م - المحاكمة 2 - الحسن في الحالة 8: مالي ☐						1 774,1	2 003,8	1849,9

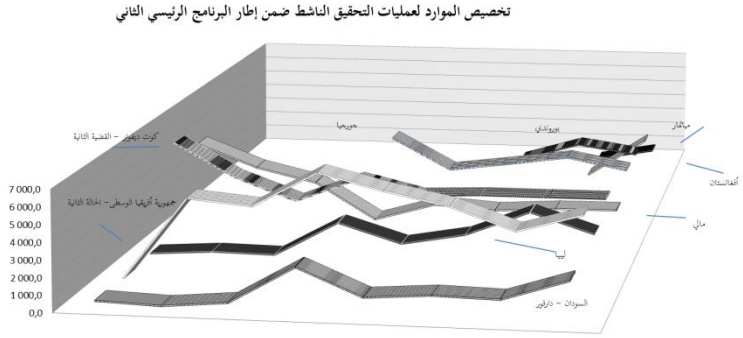

	المجموع لعام 2014	المجموع لعام 2015	المجموع لعام 2016	المجموع لعام 2017	المجموع لعام 2018	المجموع لعام 2019	المجموع لعام 2020	المجموع لعام 2021 - ميزانيته البرنامجية المقترحة
العمليات الميدانية - الحالة 3: دارفور بالسودان ▣	326,3	167,1	486,4	2 645,2	1 065,3	1 319,9	1 223,3	2 412,7
العمليات الميدانية - الحالة 4 - الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى □	229,8	5 075,5	4 722,3	6 790,7	5 854,0	5 077,6	3 757,3	4 805,3
العمليات الميدانية - الحالة 6: ليبيا ■	361,1	594,4	528,7	2 589,7	1 455,7	2 119,2	3 591,5	2 392,6
العمليات الميدانية - القضية الثانية في الحالة 7: كوت ديفوار ▥	5 987,1	3 932,8	2 579,1	4 029,7	3 149,3	3 291,3	3 289,1	3 297,8
العمليات الميدانية - القضية الثانية في الحالة 8: مالي ▣	4 821,4	3 407,9	2 548,2	308,9	1 376,0	1 116,2	1 336,1	1 360,1
العمليات الميدانية - الحالة 9: جورجيا ▨				4 427,2	2 458,3	2 938,9	3 466,7	2 745,6
العمليات الميدانية - الحالة 11: بوروندي ▩						2 118,7	3 215,9	2 658,2
العمليات الميدانية - الحالة 12: ميانمار ■							-	2 444,8
العمليات الميدانية - الحالة 13: أفغانستان ■							-	658,3

تخصيص الموارد للدعم الأساسي ولدعم العمليات في إطار أنشطة جلسات المحكمة ولدعم العمل الميداني

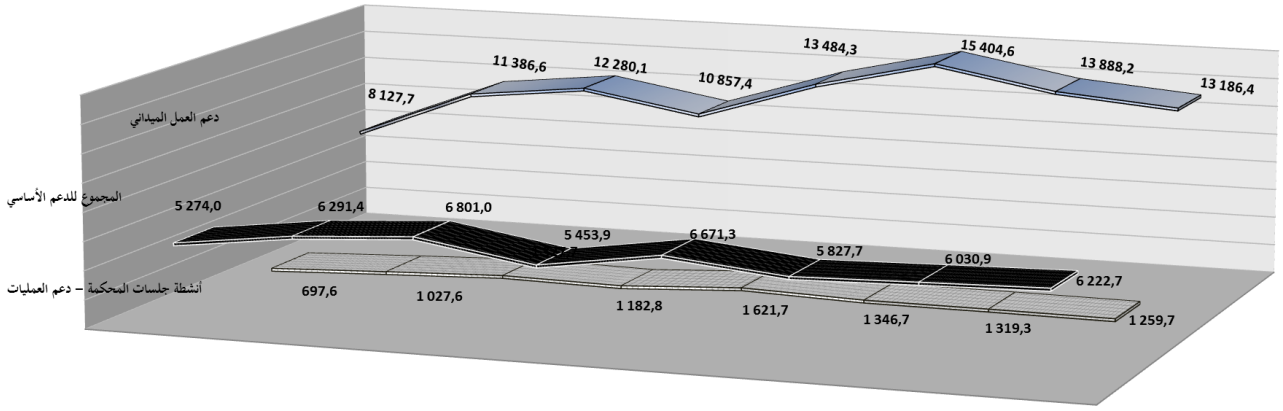

	المجموع لعام 2014	المجموع لعام 2015	المجموع لعام 2016	المجموع لعام 2017	المجموع لعام 2018	المجموع لعام 2019	المجموع لعام 2020	المجموع لعام 2021 - ميزانيته البرنامجية المقترحة
المجموع للدعم الأساسي ■	5 274,0	6 291,4	6 801,0	5 453,9	6 671,3	5 827,7	6 030,9	6 222,7
أنشطة جلسات المحكمة (أ ج م) - دعم العمليات □	697,6	1 027,6	1 327,7	1 182,8	1 621,7	1 346,7	1 319,3	1 259,7
دعم العمل الميداني □	8 127,7	11 386,6	12 280,1	10 857,4	13 484,3	15 404,6	13 888,2	13 186,4

معلومات تقنية عن تخصيص الموارد في إطار ميزانية عام 2020

الحالات	فئة التصنيف الراهن/الشرح	وصف المحاكمة/القضية
الإجراءات الابتدائية بعامة	أنشطة جلسات المحكمة - دعم العمليات	أنشطة جلسات المحكمة - دعم العمليات
أوغندا	أنشطة جلسات المحكمة - المحاكمة 1 في الحالة 1	أنشطة جلسات المحكمة - الحالة في أوغندا - قضية *أنغوين*
جمهورية أفريقيا الوسطى	أنشطة جلسات المحكمة - المحاكمة 3 في الحالة 4	أنشطة جلسات المحكمة - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى - قضية *يكاتوم وانغيسونا*
مالي	أنشطة جلسات المحكمة - المحاكمة 2 في الحالة 8	أنشطة جلسات المحكمة - الحالة في مالي - قضية *الحسن*
المحكمة بعامة	الدعم الأساسي	الدعم الأساسي على نطاق المحكمة
الدعم المقدَّم في الحالات بعامة	العمليات الميدانية	دعم العمل الميداني
أفغانستان	العمليات الميدانية - أفغانستان	دعم العمل الميداني في أفغانستان
بوروندي	العمليات الميدانية - بوروندي	دعم العمل الميداني في بوروندي
جمهورية أفريقيا الوسطى	العمليات الميدانية - جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية - القضية أ	دعم العمل الميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى (قضية سيليكا)
جمهورية أفريقيا الوسطى	العمليات الميدانية - جمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية - القضية ب	دعم العمل الميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى (قضية أنتي - بالاكا)
كوت ديفوار	العمليات الميدانية - كوت ديفوار - القضية الثانية	دعم العمل الميداني في كوت ديفوار (القضية الثانية)
جورجيا	العمليات الميدانية - جورجيا	دعم العمل الميداني في جورجيا
ليبيا	العمليات الميدانية - ليبيا	دعم العمل الميداني في ليبيا
مالي	العمليات الميدانية - مالي - القضية الثانية	دعم العمل الميداني في مالي (القضية الثانية)
ميانمار	العمليات الميدانية - ميانمار	دعم العمل الميداني في بنغلاديش/ميانمار
السودان	العمليات الميدانية - السودان	دعم العمل الميداني في السودان (دارفور)

الجزء باء
التقريران المقدمان من لجنة الميزانية والمالية
1- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين، أيار/مايو و حزيران/يونيو 2019*

* صدر سابقاً تحت الرقم: ICC-ASP/19/5

جدول المحتويات

الملخَّص العام *226*

أولاً- المقدِّمة *227*

ألف- افتتاح الدورة 227

باء- انتخاب هيئة المكتب 227

جيم- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل 227

دال - مشاركة المراقبين 228

ثانياً- النظر في المسائل المدرجة على جدول أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين *229*

ألف- تعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد 229

باء- عمل المحكمة إبّان جائحة كوفيد-19 229

1- أثر الجائحة على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك تنفيذ ميزانية عام 2020 المعتمدة 230

2- السيولة النقدية وحال الاشتراكات 232

3- إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة 234

جيم- الأمور الأخرى 235

1- بنود جدول الأعمال المرجأ النظر فيها 235

2- انتحاب القضاة 235

3- الدورات القادمة للجنة 235

المرفق الأول: حال الاشتراكات بتاريخ 31 آذار/مارس 2020 ..... *236*

المرفق الثاني: حال الاشتراكات بتاريخ 31 أيار/مايو 2020 ..... *239*

المرفق الثالث: قائمة بنود جدول الأعمال المرجأ النظر فيها *242*

المرفق الرابع: قائمة الوثائق *243*

الملخَّص العام

1- اجتمعت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") بواسطة رابط للاتصال عن بعد يومَي 18 و19 أيار/مايو ويومَي 11 و12 حزيران/يونيو 2020. فركَّزت في دورتها هذه على أثر جائحة كوفيد-19 على عمل المحكمة، وغيره من الأمور التي لا تحتمل التسويف، مثل الوضع على صعيد السيولة النقدية وتعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد. ونظراً إلى القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، تعيَّن إرجاء النظر في مجموعة من بنود جدول الأعمال، ستتناولها اللجنة بقدر المستطاع في دورتها الخامسة والثلاثين.

2- **لقد نظرت اللجنة في أثر جائحة كوفيد-19 على عمل المحكمة**، ولا سيما: أ) أثرها على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك إنفاق ميزانية عام 2020 المعتمدة؛ ب) الوضع على صعيد السيولة النقدية وحال الاشتراكات؛ ج) إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة.

أ) **أثر جائحة كوفيد-19 على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك إنفاق ميزانية عام 2020 المعتمدة**: أُعلِمت اللجنة بأنه، على الرغم من نقص الإنفاق بسبب جائحة كوفيد-19، تتوقع المحكمة تسجيل معدَّل مرتفع جداً لإنفاق ميزانيتها لعام 2020. ويعزى ذلك رئيسياً إلى ضرورة استيعاب الزيادات في تكاليف الموظفين بموجب نظام الأمم المتحدة الموحَّد.

لقد وجدت اللجنة أن تحرُّك المحكمة حيال الأزمة ضَمِنَ استمرار عمل المحكمة وتدبُّر شؤونها المالية على نحو مسؤول. كما رأت اللجنة أنه عُمِل بقدرٍ كافٍ من المرونة المالية لتدبُّر الأمور إبّان الأزمة، ولتفادي الإنفاق الزائد في إطار ميزانية عام 2020. وقد أوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة إعادة تحديد درجات أولوية الأنشطة ووضع خطط للطوارئ بغية استئناف العمل والتخفيف من أثر الجائحة.

ب) **الوضع على صعيد السيولة النقدية وحال الاشتراكات**: في ضوء ما قُدِّم إلى اللجنة من معلومات عن المستجدات، تظل مسألة السيولة النقدية شاغلاً من شواغلها الكبيرة. لقد شدَّدت اللجنة على أهمية دفع الاشتراكات المقرَّرة بكاملها وفي الوقت المحدَّد لذلك.

ج) **إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة**: رحَّبت اللجنة بالجهود التي تبذلها المحكمة للتقيد بالآجال المتعلقة بإعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة، على الرغم من الوضع الراهن العَصِيّ على التنبؤ. وأوصت اللجنة بأمور منها أن تستبين المحكمة الإمكانيات السديدة لتحقيق الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة بغية التوصل إلى اقتراح ميزانية تتسم بأقصى قدر ممكن من التقتير. كما أوصت اللجنة المحكمة بإجراء تقييم لأثر توفير المقدار اللازم من الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين في مجالات معيَّنة من مجالات أنشطتها الاشتغالية.

وسيظل هناك وقتَ تقديم الميزانية قدر من عدم اليقين فيما يخص بنوداً شتى من بنودها. ولذا رأت اللجنة أنه ينبغي في هذه الحالات المحدودةِ العددِ أن يقدَّم إلى اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين المزيد من المعلومات المقترنة بمسوّغات دقيقة، وذلك عندما يكون الوضع قد تغيَّر فأصبح أكثر وضوحاً.

3- لقد تلقت اللجنة عرضاً من ميسِّر فريق لاهاي العامل المعني بالميزانية أحال فيه إلى اللجنة بالنيابة عن الدول الأطراف استفسارات وملاحظات متصلة بالميزانية. وقد أخذت اللجنة هذه الاستفسارات والملاحظات بالحسبان في تفاعلها مع المحكمة وفي إعداد هذا التقرير.

4- وفيما يخص **تعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد**، أيَّدت اللجنة توصيات لجنة المراجعة وأذنت لرئيس قلم المحكمة بالتعاون مع هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا لإجراء الترتيبات التي يستلزمها التعاقد معها على تقديمها خدمات المراجعة الخارجية، رهناً بموافقة الجمعية.

5- واستشرافاً لانتخاب ستة قضاة جدد للمحكمة رحَّبت اللجنة بمبادرة رئيس المحكمة فيما يتعلق بوجاهة العمل بالمادة 35(3) من نظام روما الأساسي فيما يخص سلاسة تناقل المهام فيما بين القضاة.

6- وقد قُرِّر عقد دورة اللجنة الخامسة والثلاثين من 14 حتى 25 أيلول/سبتمبر في لاهاي، إذا أتاحت ذلك الترتيبات المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

أولاً- المقدِّمة

ألف- افتتاح الدورة

7- انعقدت الدورة الرابعة والثلاثون للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في أربع جلسات بواسطة رابط للتواصل عن بعد يومَي 18 و19 أيار/مايو ويومَي 11 و12 حزيران/يونيو 2020.

8- وكان من المقرَّر في بادئ الأمر أن تعقد الدورة من 4 حتى 8 أيار/مايو 2020[1] في مقر المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي لكن تعيَّن تغيير موعدها فعُقدت عن بعد بسبب ما فرض من جرّاء جائحة كوفيد-19 من قيود على السفر وغيرها من القيود.

9- وألقى رئيس المحكمة، القاضي تشيلي إيبوي-أُسوجي (Chile Eboe-Osuji)،كلمة ترحيبية عند افتتاح هذه الدورة.

باء- انتخاب هيئة المكتب

10- انتخبت اللجنة، وفقاً للقاعدة 10 من نظامها الداخلي، السيدة مونيكا سانشيز إزكيردو (Mónica Sánchez Izquierdo) (الإكوادور) رئيسة لها والسيد ويرنر ادْرُمْل (Werner Druml) (النمسا) نائباً لرئيستها.

11- كما عينت اللجنة السيد أُرْميت لي (Urmet Lee) (إستونيا) مقرِّراً وذلك وفقاً للقاعدة 13 من نظامها الداخلي.

12- وعمل السيد فخري الدجاني، الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، أميناً للجنة. فساعد الأمينُ التنفيذي وفريقُه في توفير خدمات الائتمار فنياً وإدارياً.

جيم- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

13- حالت جائحة كوفيد-19 دون سفر أعضاء اللجنة إلى لاهاي للمشاركة في الدورة. فاستُعيض عن الجلسات الحضورية بجلسات افتراضية رُتِّبت بواسطة منصة WebEx للائتمار الفيديوي المصونة الأمن الخاصة بالمحكمة. وبسبب نطاق الاختلاف بين مناطق التوقيت المعنية، تعين حدُّ الجلسات بساعتي عمل في اليوم. كما تعذر ترتيب خدمات الترجمة الفورية ضمن نطاق نظام WebEx إبان انعقاد جلسات الدورة، وعانى بعض الأعضاء من مشكلات انقطاع مؤقت في التوصيل بشبكة الإنترنت. وقد جعل ذلك ظروفَ عمل اللجنة في هذه الدورة ظروفاً غير مألوفة أبداً.

14- لقد أعد الأمين التنفيذي، بالتشاور مع الرئيسة، جدول أعمال مؤقتاً وبرنامج عمل لدورة اللجنة الرابعة والثلاثين. وقد اعتمدت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال التالي:

1) افتتاح الدورة

(a) الكلمة الترحيبية لرئيس المحكمة

(b) انتخاب هيئة المكتب

(c) اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

[1] القرار ICC-ASP/18/Res.6، المرفق الأول، الفقرة 19(أ).

(d) مشاركة المراقبين

2) تعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد

3) عمل المحكمة إبّان جائحة كوفيد-19

أ) أثر الجائحة على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك تنفيذ ميزانية عام 2020 المعتمدة

ب) السيولة النقدية وحال الاشتراكات

ج) إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

4) الأمور الأخرى

15- أعربت اللجنة عن كبيرِ تقديرها لأعضائها المنتهية ولايتهم، السيد خيرد سوب (Gerd Saupe) / ألمانيا، والسيدة هيلين وارن (Helen Warren) / المملكة المتحدة، والسيد فرانسوا زُندي (François Zoundi) / بوركينا فاسو، لما اضطلعوا به من عمل خلال السنوات السابقة. إنها رحَّبت أيضاً بأعضائها الجدد، السيد ورنر ادْرُمْل (Werner Druml) / النمسا، والسيد لودون أوفرسون ماتيّا (Loudon Overson Mattiya) / مالاوي، والسيد دانييل مَكْدونيل (Daniel McDonnell) / المملكة المتحدة، والسيد اكْلاوس اشْتاين (Klaus Stein) / ألمانيا، الذين انتُخبوا في دورة الجمعية الثامنة عشرة.

16- وحضر دورة اللجنة الرابعة والثلاثين أعضاؤها التالي ذكرهم:

1) السيد ورنر ادْرُمْل (Werner Druml) / النمسا؛

2) **السيدة** كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (Carolina María Fernández Opazo) / المكسيك؛

3) **السيد** فوزي غرايبة (Fawzi A. Gharaibeh) / الأردن؛

4) السيد هيتوشي كوزاكي (Hitoshi Kozaki) / اليابان؛

5) السيد أُرْميت لي (Urmet Lee) / إستونيا؛

6) السيد لودون أوفرسون ماتيّا (Loudon Overson Mattiya) / مالاوي؛

7) السيد دانييل مَكْدونيل (Daniel McDonnell) / المملكة المتحدة؛

8) **السيدة** مونيكا سانشيز إزكيردو (Mónica Sánchez Izquierdo) / الإكوادور؛

9) **السيدة مَرْغَريت وَنْبوي انْغوجي شافا** (Margaret Wambui Ngugi Shava) **/ كينيا؛**

10) **السيدة** إلينا سُبكوفا (Elena Sopková) /سلوفاكيا؛

11) السيد اكْلاوس اشْتاين (Klaus Stein) / ألمانيا؛

12) السيد ريشار فينو (Richard Veneau) / فرنسا.

دال - مشاركة المراقبين

17- توجَّه ممثلون لهيئة الرئاسة ولمكتب المدّعي العام ولقلم المحكمة بكلمات إلى اللجنة وشاركوا في دورتها. كما توجَّه بكلمة إلى اللجنة ميسِّرُ فريق لاهاي العامل المعني بالميزانية، السفير أندريس تيران بارال (Andrés Terán Parral) / الإكوادور. فأعربت اللجنة عن شكرها للمراقبين لإسهامهم في مناقشاتها.

18- ونقل ميسِّر فريق لاهاي العامل المعني بالميزانية إلى اللجنة بالنيابة عن الدول الأطراف، في إطار العرض الذي قدمه إلى اللجنة، عدداً من الاستفسارات والملاحظات المتصلة بالميزانية. فأعربت اللجنة عن امتنانها لهذه المساهمات وأخذتها بالحسبان في تفاعلها مع المحكمة وفي إعداد هذا التقرير.

19- وطلب ممثل لمراجع الحسابات الخارجي المشاركة في جلسات اللجنة بصفة مراقب. فدعت اللجنة هذا الممثل إلى المشاركة في تبادل للآراء فيما يتعلق بمهمة التقييم التي عهدت بها الجمعية إلى مراجع

الحسابات الخارجي[2]. والحال أنه، بعد نقاش غير رسمي مع مراجع الحسابات الخارجي وممثلي اللجنة فيما يخص الجوانب الإجرائية لمهمة التقييم، رأى ممثل مراجع الحسابات الخارجي أن تُجمع آراء اللجنة من خلال مشاركة أعضائها في حلقة عمل، يمكن أن يرتِّب مراجع الحسابات الخارجي لعقدها في الأشهر المقبلة بعد توزيع وثيقةِ مراجَعةٍ تمهيدية على أعضاء اللجنة[3].

[2] إن الجمعية، في الفقرة 6 من القسم طاء من قرارها ICC-ASP/18/Res.1، "تطلب إلى المراجع الخارجي أن يجري تقييماً لهيئات الرقابة التابعة للمحكمة كجزء من عمله في عام 2020 بدلاً من مراجعة الأداء، وأن يوصي بالإجراءات الممكن اتخاذها بشأن ولاية كل منها وتسلسل الإبلاغ، مع الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة ككل".

[3] [ترجمة عن الإنكليزية] "مراجعة تمهيدية لتنظيم ترتيبات الرقابة في المحكمة (الولايات، والموارد من الموظفين وموارد الميزانية، وتسلسل الإبلاغ)، وتقييمٌ لتطابقها مع المعايير والممارسات الفضلى المعمول بها في منظمات دولية أخرى"؛ اقتباساً من وثيقة لمراجع الحسابات الخارجي عنوانها "إطار التفويض المتعلق بتقييم تنظيم الرقابة في المحكمة الجنائية الدولية ومقترحاتٌ ذات صلة" (Terms of Reference Assessment and proposals on the oversight organisation of the ICC) (18 آذار/مارس 2020).

ثانياً- النظر في المسائل المدرجة على جدول أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين

ألف- تعيين مراجع الحسابات الخارجي الجديد

20- يقضي النظام الأساسي للجنة المراجعة[4] بأن ولايتها تشمل تقديمها توصيات إلى الجمعية فيما يتعلق بتعيين مراجع الحسابات الخارجي. إن فترة تكليف مراجع الحسابات الخارجي كانت ستنتهي بنظره في البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم لعام 2019، بيد أن الإجراء المفصَّل الذي بوشر في عام 2019 للتعاقد مع مراجع جديد للحسابات لم يفضِ إلى نتيجة مرضية. ولذلك أوصت لجنة المراجعة في دورتها العاشرة التي عُقدت في عام 2019 بأن تُمدَّد فترة تكليف مراجع الحسابات الخارجي الحالي (ديوان المحاسبة [الفرنسي]) سنة أخرى. وبناءً عليه مدَّدت الجمعية في دورتها الثامنة عشرة فترة تكليف ديوان المحاسبة [الفرنسي] بحيث تشمل إجراءه مراجعة البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للمجني عليهم للسنة المنتهية في عام 2020[5]. كما أحاطت الجمعية علماً بأن ثمة إجراءً للتعاقد مع مراجع حسابات خارجي سيُنجز في الوقت المناسب لانعقاد دورتها التاسعة عشرة في كانون الأول/ديسمبر 2020[6].

21- وتلقت لجنة المراجعة في دورتها الحادية عشرة التي عُقدت في آذار/مارس 2020 من الأمين التنفيذي ورئيس وحدة الشراء في المحكمة تحييناً عن الخطوات التي اتخذتها المحكمة في عام 2020 للتعاقد مع مراجع حسابات خارجي. لقد أُعلِمت لجنة المراجعة بأن هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا (وهي الجهة الوطنية العليا لمراجعة الحسابات فيها)، قدَّمت بيان اهتمام بتوفير خدمات المراجعة الخارجية للحسابات. فاستعرضت لجنة المراجعة بيان الاهتمام الذي قدمته هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا، فخلصت إلى أنه مطابق لمتطلبات الجمعية والمحكمة وأن السعر المعروض فيه لقاء الخدمات المعنية مقبول. ويضاف إلى ذلك أن لجنة المراجعة ذكَّرت بأن الإجراء الشامل الذي بوشر في عام 2019 للتعاقد على الخدمات المعنية لم يؤتِ نتيجة مرضية، فأشارت بالتالي إلى أن المضي في اتباع الطريقة الرسمية لاستدراج العروض كما يبيَّن في النظام المالي والقواعد المالية لن يخدم مصلحة المحكمة أفضل خدمة[7]. ولاحظت لجنة المراجعة أيضاً أنه بموجب القاعدة 110-18(ب) من النظام المالي والقواعد المالية "يجوز [لرئيس قلم المحكمة]، إلى الحد [الذي تأذن به] لجنة الميزانية والمالية، أن يتعاون مع حكومة دولة [طرف]؛ أو مع أي منظمة دولية عامة أخرى؛ أو منظمة غير حكومية أو مؤسسة اختصاصية خاصة، بشأن الأنشطة الشرائية؛ وأن يبرم مع أي من هذه الهيئات اتفاقات لتحقيق هذه الغايات، حسب الاقتضاء".

22- وعليه فقد أوصت لجنة المراجعة[8] بأن تعيّن الجمعية هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا باعتبارها المراجع الخارجي لحسابات المحكمة للسنوات المالية 2021-2024. وإضافة إلى ذلك أوصت لجنة المراجعة[9] بأن تأذن لجنة الميزانية والمالية لرئيس قلم المحكمة بالتعاون مع حكومة جمهورية كوريا فيما يتعلق بالتعاقد بهذا الشأن.

23- وأيَّدت اللجنة التوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة وأذنت لرئيس قلم المحكمة بالتعاون مع هيئة المراجعة والتفتيش في جمهورية كوريا بغية إجراء الترتيبات اللازمة للحصول منها على خدمات المراجعة الخارجية، رهناً بموافقة الجمعية.

24- ولاحظت اللجنة أنه فيما يخص عمليات تعيين مراجع الحسابات الخارجي مستقبلاً، سيكون من الحصيف مرة أخرى أن تباشَر سيرورة التعاقد ذات الصلة قبل التعيين المتوقَع بسنتين، وذلك لإتاحة الوقت الكافي لإجراءٍ قد يطول.

---

(4) النظام الأساسي للجنة المراجعة، الفقرة 60.

(5) القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم طاء، الفقرة 2.

(6) القرار ICC-ASP/18/Res.1، القسم طاء، الفقرة 3.

(7) النظام المالي والقواعد المالية، القاعدة 110-17(أ)'5'.

(8) الوثيقة AC/11/5، الفقرة 54.

(9) المرجع السابق الذكر.

باء- عمل المحكمة إبّان جائحة كوفيد-19

25- تلقَّت اللجنة من المحكمة تحييناً عن عملها إبّان جائحة كوفيد-19. وعلى الخصوص بيَّنت المحكمة التدابير المتخذة لحماية صحة وسلامة موظفيها والتقيد بالمبادئ التوجيهية المعمول بها في الدولة المضيفة مع تمكين المحكمة في الوقت نفسه من مواصلة الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها. وقد أُعلِمت اللجنة بأن المحكمة أنشأت فريقاً معنياً بتدبُّر الأزمات مشتركاً بين الأجهزة، كان يسدي الإرشاد ويقدِّم توصيات في شأن التدابير العملية اللازمة لتدبُّر أزمة جائحة كوفيد-19 وتنظيم أنشطة المحكمة على نحو منسَّق.

1- أثر الجائحة على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة بما في ذلك تنفيذ ميزانية عام 2020 المعتمدة

26- فيما يخص أثر الجائحة على الأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك تنفيذ ميزانية عام 2020 المعتمدة، أُعلِمت اللجنة بأنه، على الرغم من الأزمة المتأتية عن جائحة كوفيد-19، تتوقع المحكمة أن تسجِّل معدَّلاً مرتفعاً جداً لإنفاق ميزانيتها المعتمدة لعام 2020. ويُعزى ذلك رئيسياً إلى ضرورة استيعاب الزيادات في الرواتب وتكاليف التسوية المتصلة بمكان العمل، وتكاليف التأمين الطبي، بموجب نظام الأمم المتحدة الموحَّد. وتبلغ التكاليف المعنية مبلغاً إجمالياً مقداره 5.1 ملايين يورو. وقد تُكبِّدت مصروفات إضافية في بنود من قبيل بند تكنولوجيا المعلومات بلغ مقدارها الإجمالي 380 ألف يورو أتت كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد-19، وذلك سهراً على توفر الأدوات اللازمة لتمكين جميع الموظفين من العمل عن بعد على نحو ناجع ومصون الأمن. وقد خُطِّط لتعويض هذه المصروفات الإضافية تعويضاً جزئياً بنقص الإنفاق في بنود منها بند السفر وبند التدريب وبند الخدمات التعاقدية وبند الخبراء الاستشاريين وبند النفقات التشغيلية العامة، نقصاً يقارب مبلغه الإجمالي 4.2 ملايين يورو. وبذلك يبقى فارق مقداره 1.3 مليون يورو (انظر توزعه على البرامج الرئيسية في الجدول 1 الوارد أدناه)، يتعيَّن سده عن طريق توخي الحذر في الإدارة المالية للمحكمة. وإضافةً إلى ذلك أُعلِمت اللجنة بأن الوضع المالي للمحكمة في عام 2020 يظل يتغيَّر بسبب استمرار عدم اليقين المتأتي عن جائحة كوفيد-19 والمصروفات غير المتوقَّعة التي قد يتعيَّن تكبُّدها للاضطلاع بأنشطة إضافية.

الجدول 1: الاعتمادات غير المنفقة والتكاليف غير المهيأ لها في الميزانية التي يجب أن تسدها المحكمة في عام 2020

		التكاليف غير المهيأ لها في الميزانية التي يجب سدها في عام 2020			الاعتمادات غير المنفقة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19								
ميزانية عام 2020 المعتمدة	ميزانية عام 2020 البرنامجية المقترحة	أثر التغييرات في نظام الأمم المتحدة الموحَّد على تكاليف الموظفين	أثر زيادة كلفة التأمين الطبي	**المجموع**	تكاليف السفر	التدريب	الخدمات التعاقدية / الخبراء الاستشاريون	النفقات التشغيلية العامة	اللوازم والمواد	الأثاث والعتاد	**المجموع**	إجمالي النفقات الإضافية: التكيف مع مقتضيات العمل عن بعد	**الأثر الصافي**
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	12 081.5	296.0	27.4	**323.3**	(20.0)	-	-	-	-	-	**(20.0)**	-	**303.3**
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام	47 383.4	2 139.9	207.6	**2 347.5**	(1 500.0)	-	-	-	-	-	**(1 500.0)**	-	**847.5**
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	75 916.9	1 924.5	241.5	**2 166.0**	(800.0)	(63.0)	(140.0)	(1 330.0)	(60.0)	(20.0)	**(1 330.0)**	380.0	**133.0**
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف)	3 316.7	63.7	7.3	**71.0**	(25.0)	(7.0)	-	-	-	-	**(32.0)**	-	**39.0**
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	2 270.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	3 226.1	107.4	9.4	**116.8**	(200.0)	-	-	-	-	-	**(200.0)**	-	**(83.2)**
البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة	704.7	33.0	3.4	**36.4**	-	-	-	-	-	-	-	-	**36.4**
البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية	721.2	35.6	3.4	**39.0**	-	-	-	-	-	-	-	-	**39.0**
المجموع الفرعي	*145 620.5*	*4 600.0*	*500.0*	***5 100.0***	*(2 545.0)*	*(70.0)*	*(140.0)*	*(1 330.0)*	*(60.0)*	*(20.0)*	***(4 165.0)***	*380.0*	***1 315.0***
البرنامج الرئيسي السابع-2: قرض الدولة المضيفة	3 585.1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع للمحكمة	**148 135.1**	**4 600.0**	**500.0**	**5 100.0**	**(2 545.0)**	**(70.0)**	**(140.0)**	**(1 330.0)**	**(60.0)**	**(20.0)**	**(4 165.0)**	**380.0**	**1 315.0**

27- بيد أن اللجنة وجدت، في هذه الآونة، أن تحرُّك المحكمة حيال الأزمة قد ضمن استمرار عمل المحكمة وتدبُّر شؤونها المالية على نحو مسؤول. ورأت اللجنة أيضاً أنه عُمِل بدرجة كافية من المرونة المالية لتدبُّر الأمور إبّان الأزمة، ولتفادي الإنفاق الزائد من ميزانية عام 2020. وذلك **أولاً** لأنه لا يُعتزم تحقيق وفورات أو مكاسب متأتية عن زيادة النجاعة كما يظهر من الجدول 1. وقد أعلمت المحكمة اللجنة أيضاً بأن أي تقليص في المصروفات، ولا سيما من خلال تدبُّر تكاليف الموظفين عن طريق إرجاء التوظيف، أو النصح بأخذ إجازة دون راتب، أو عدم شغل وظائف شاغرة، سيُخصَّص ما يقابله لسد العجز في بند تكاليف الموظفين، والمبالغ المشمولة بالإخطارات باستعمال صندوق الطوارئ في عام 2020. إن الأثر المالي لهذه التدابير بدوره ليس مدرجاً في الجدول 1. و**ثانياً** ثمة مجال يمكن فيه تعويض بعض الضغط على ميزانية عام 2020 المعتمدة هو مجال استبدال ما يندرج في عداد رأس المال للأجل الطويل، لأن اللجنة أُعلِمت بأن المحكمة قرّرت أن تنتقل في هذا الصدد من نهجها الأصلي القائم على الاستباق إلى نهج أكثر اتساماً بالطابع الاستجابي ضمن نطاق خطة استبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال، وأن تصُبَّ تركيزها على المنظومات الأضعف حالاً فقط. وتعتقد المحكمة أنه قد يتسنى لها، برفع درجة المخاطرة المقبولة، الذي يمكن أن يستلزم

التعامل مع بعض حالات الانقطاع في العمل، ادخار قسط من المخصَّصات للخطة المعتمدة لاستبدال العناصر التي تندرج في عداد رأس المال. وقد أُعلِمت اللجنة بأنه، بحلول 11 حزيران/يونيو 2020، كانت قد استُعمِلت نسبة مقدارها 20 في المئة من المقدار الإجمالي البالغ 425 ألف يورو المخصَّص لاستبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال في إطار الميزانية المعتمدة. و**ثالثاً** كان نقص الإنفاق بسبب جائحة كوفيد-19 في بعض البنود متدنياً نسبياً بالقياس إلى الميزانية المعتمدة (انظر في الجدول 2 ما يخص التدريب مثلاً) ما يمكن أن يهيئ متسعاً إضافياً معيَّناً لإرجاء تكبُّد التكاليف.

الجدول 2: تأثير جائحة كوفيد-19 في الإنفاق لسد التكاليف غير المتصلة بالموظفين قياساً إلى الميزانية المعتمدة

نقص الإنفاق في عام 2020 نتيجة للوفورات / المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة ولجائحة كوفيد-19 (بملايين اليوروات)[10]		المبلغ المخصَّص لهذا البند في ميزانية عام 2020 المعتمدة (بملايين اليوروات)	النسبة المئوية لنقص إنفاق المبلغ المخصَّص لهذا البند في ميزانية 2020 المعتمدة
تكاليف السفر	2.55-	6.33	40.2%-
التدريب	0.07-	1.05	6.7%-
الخدمات التعاقدية والخبراء الاستشاريون	0.14-	4.77 = 0.7 + 4.07	2.9%-
النفقات التشغيلية العامة	1.33-	15.52	8.6%-
اللوازم والمواد	0.06-	1.23	4.9%-
الأثاث والعتاد	0.02-	1.37	1.5%-
المجموع الفرعي	**4.17-**	**30.27**	

28- إن من المهم التنويه إلى أن نقص إنفاق الاعتمادات بسبب أزمة جائحة كوفيد-19 لا يمكن أن يُعتبر "وفورات". فالأموال المعنية متاحة بصورة استثنائية ومؤقتة لمواجهة الضغوط المتعلقة بالميزانية الناجمة عن تطبيق نظام الأمم المتحدة الموحَّد في عام 2020. وقد استفسرت اللجنة أيضاً من رئيس قلم المحكمة عن إمكان المزيد من التغييرات في بنية التكاليف الدائمة على غرار ما تقضي به القرارات القاضية بتخفيض الموارد البشرية في جميع الوحدات، لكنها علمت أن القرارات العامة في مجال الموارد البشرية ليست خياراً صالحاً من أجل تقليص التكاليف لأن مخاطر التقاضي ذات الصلة تفوق المكاسب المالية الممكن تحقيقها عن هذا الطريق ومن شأنها أن تؤثر سلباً على قدرة المحكمة على العمل الطبيعي عندما يغدو ممكناً.

29- وفيما يخص مكتب المدّعي العام أُعلِمت اللجنة بأن المكتب يتَّبع المبادئ التوجيهية التي وضعها فريق تدبُّر الأزمات لكنه وضع أيضاً خططاً للطوارئ لكي يكون متأهباً لاستئناف عملياته النظامية الطابع فور تغيُّر الوضع. وأُعلِمت اللجنة كذلك بأن القضايا والحالات الجاري التحقيق فيها أو التي بلغت المرحلة الابتدائية تأثرت بالأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. إن الانتقال إلى العمل عن بعد في مكاتب افتراضية في الميدان وفي لاهاي زاد من تقليص القدرة على جمع الأدلة في الميدان. فقد غدا الاطّلاع على قواعد البيانات أصعب، شأنه شأن أنشطة أخرى تُجرى من المنزل. وقد طُلب من جميع الأفرقة أن تعيد تحديد درجات أولوية سائر الأنشطة التي لا تستلزم السفر. وتُكبِّدت مصاريف تشغيلية ناجمة عن إجراء المقابلات مع الشهود عن بعد، من قبيل الحلول التقنية واستئجار أمكنة آمنة لإجراء هذه المقابلات.

30- لقد أوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة، عن طريق فريق تدبُّر الأزمات، إعادة تحديد درجات أولوية الأنشطة ووضع خطط للطوارئ بغية استئناف العمليات وتخفيف أثر الجائحة. وطلبت اللجنة أيضاً أن يُدْرَج قلم المحكمة في التقارير الشهرية عن الوضع المالي مرفقاً إضافياً يتضمن بيانات محيَّنة عن نقص الإنفاق والتكاليف الإضافية المتأتية عن جائحة كوفيد-19، إلى حين انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين للجنة. وطلبت اللجنة تضمين التقرير نصف السنوي عن تنفيذ الميزانية الذي سيقدَّم إليها في دورتها الخامسة والثلاثين،

[10] يمثل ذلك الوفورات/المكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة والاعتمادات غير المنفَقة بسبب جائحة كوفيد-19.

بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بأثر كوفيد-19، معلوماتٍ عمّا حُقِّق وما يُتوقع تحقيقه من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة فيما يخص عام 2020.

31- وأُعلِمت اللجنة بإمكان أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على المحكمة، كما أُعلن في 11 حزيران/يونيو 2010. وأعلمت المحكمةُ اللجنةَ أيضاً بأنه يظل يتعيَّن النظر في ما يمكن أن يترتب على هذه العقوبات من أثر على ميزانية المحكمة.

2- السيولة النقدية وحال الاشتراكات

32- استعرضت اللجنة حال الاشتراكات بتاريخ 31 آذار/مارس (انظر المرفق الأول)، استعراضاً يمثِّل إجراءً قياسياً فيما يخص دورتها السنوية التي تعقد في الربيع:

(a) حال الاشتراكات المقرَّرة في ميزانية عام 2020 المعتمدة البالغ مقدارها 140.8 145 ألف يورو[11]؛

(b) حال الاشتراكات المتعلقة بالبرنامج الرئيسي السابع-2 (قرض الدولة المضيفة) البالغ مقدارها 585.1 3 ألف يورو، من أجل المباني الدائمة.

33- وأحاطت اللجنة علماً بأنه، في 31 آذار/مارس 2020، كان ما مقداره 67.31 مليون يورو من الاشتراكات العادية (46 في المئة منها) لـمّا يسدَّد فيما يخص ميزانية عام 2020 المعتمدة البالغ مقدارها (الذي لا يشمل ما يخص قرض الدولة المضيفة ولا جزء الميزانية المقرّة الخاص بالبرنامج الرئيسي الرابع الذي مُوّل بالفائض النقدي لعام 2017) 145.14 مليون يورو. وفي التاريخ ذاته، بلغ مقدار ما لم يسدَّد من الاشتراكات الخاصة بتجديد موجودات صندوق الطوارئ والاشتراكات المتعلقة بالمباني الدائمة المستحقة على الدول الأطراف الجديدة التي انضمت بعد عام 2015 مبلغاً مقداره 5.4 آلاف يورو. وعاينت اللجنة أنه ليس بين الدول الأطراف البالغ عددها 123 إلا 45 دولة كانت قد دفعت اشتراكاتها بكاملها عند نهاية آذار/مارس 2020.

34- إن مقدار الاشتراكات غير المسدَّدة/غير المدفوعة عن السنوات السابقة (عدا ما يخص قرض الدولة المضيفة) بلغ 22 مليون يورو في 31 آذار/مارس 2020.

35- وقد طُلب من الدول الأطراف التي لم تكن أخذت بخيار الدفعة الواحدة[12] أن تَسُدَّ الدفعات المستحقة عن قرض الدولة المضيفة. وبلغت الاشتراكات غير المسدَّدة المستحقة عن قرض الدولة المضيفة، بما فيها ما يخص السنوات السابقة، 2.13 مليون يورو في 31 آذار/مارس 2020.

المستجدات في الوضع بحلول 31 أيار/مايو 2020

36- إن إرجاء الدورة من جرّاء القيود التي فُرضت بسبب جائحة كوفيد-19 أدى أيضاً إلى تلقي اللجنة من المحكمة معلومات محيَّنة عن حال الاشتراكات بتاريخ 31 أيار/مايو 2020 (انظر المرفق الثاني).

37- وببالغ القلق أحاطت اللجنة علماً بأنه، في 31 أيار/مايو 2020، بلغ المجموع العام للاشتراكات غير المسدَّدة عن جميع السنوات، بما فيها الاشتراكات المستحقة عن قرض الدولة المضيفة، مبلغاً إجمالياً مقداره 70.45 مليون يورو. إن هذا الرقم يمثِّل 47 في المئة من ميزانية عام 2020 المعتمدة. لقد ذكَّرت اللجنة بأن من الضروري ضرورةً قصوى أن تدفع الدول الأطراف اشتراكاتها في الأجل المحدَّد. فعدم قيامها بذلك يمكن أن يفضي إلى نقص في التدفق النقدي، ما من شأنه أن يعيق الأنشطة والعمليات الأساسية التي تضطلع بها المحكمة وأن يُحيج المحكمة إلى الاستعانة بموجودات صندوق رأس المال العامل عند نهاية السنة.

38- إن نظام روما الأساسي يقضي في الفقرة 8 من المادة 112 منه بأنه "لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو [زائداً عنها]".

---

(11) انظر الفقرات 1 حتى 3 من القسم ألف من القرار ICC-ASP/18/Res.1. إن هذا الرقم لا يشمل قرض الدولة المضيفة ولا جزء الميزانية المعتمدة الخاص بالبرنامج الرئيسي الرابع البالغ مقداره 479.7 ألف يورو، الذي كان يتعيَّن تمويله من الفائض النقدي لعام 2017.

(12) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014 كانت 65 دولة طرفاً قد أخذت بخيار الدفعة الواحدة الكاملة إسهاماً في تشييد المباني الدائمة الجديدة وهي معفية من وجوب دفع ما يتصل برد القرض وفوائده.

39- وقد لاحظت اللجنة أنه، في 31 أيار/مايو 2020، كانت اثنتا عشرة دولة من الدول الأطراف متأخرة عن تسديد اشتراكاتها وبالتالي لم يكن يحق لها التصويت، بمقتضى الفقرة 8 من المادة 112 من النظام الأساسي. وأحيطت اللجنة علماً بأن أمانة الجمعية كانت قد أرسلت في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى جميع الدول الأطراف المتأخرة في تسديد اشتراكاتها إخطارات أعلمتها فيها بمبلغ الحد الأدنى اللازم تسديده لتفادي تطبيق مقتضيات الفقرة 8 من المادة 112 من النظام الأساسي عليها، وبالإجراء الواجب اتّباعه لطلب الإعفاء من فقدان حق التصويت.

40- لقد كان دفع الدول الأطراف اشتراكاتها في الوقت المحدَّد إبّان الجائحة شاغلاً مشتركاً تناوله رئيس المحكمة ورئيس قلمها والميسِّر المعني بالميزانية في الملاحظات التي أبدوها أمام اللجنة. وإذ تؤخذ في الحسبان حال الاشتراكات كما هي مبيَّنة في الفقرات أعلاه فإن مسألة السيولة النقدية تظل تمثل شاغلاً للجنة أيضاً. وقد لاحظت اللجنة ببالغ القلق أن المحكمة لن تتمكن، إذا أُخذ لحساب إيرادات عام 2020 بمناحي الدفع المسجَّلة في عام 2019، من الوفاء بالتزاماتها المالية خلال الربع الأخير من السنة المالية. وعليه فقد **شدَّدت اللجنة على أهمية دفع الاشتراكات المقرَّرة بكاملها وفي الوقت المحدَّد لذلك**.

41- إن الجدول 3 الوارد أدناه يهيئ تحليلاً للاتجاهات على صعيد المتأخرات يشتمل على تقدير فيما يخص عام 2020 موضوعٍ بناءً على المعلومات المتوفرة في 31 آذار/مارس 2020.

الجدول 3: تحليل الاتجاهات على صعيد المتأخرات

	الميزانية البرنامجية	الاشتراكات غير المسدَّدة عند نهاية الفترة السنوية (بما فيها ما يخص السنوات السابقة)	الاشتراكات غير المسدَّدة بالنسبة المئوية
2008	382.10 90	557.5	%0.62
2009	229.90 101	093.00 1	%1.08
2010	623.30 103	254.90 6	%6.04
2011	607.90 103	791.60 2	%2.69
2012	800.00 108	569.30 6	%6.04
2013	120.30 115	980.20 6	%6.06
2014	656.20 121	489.30 14	%11.91
2015	665.00 130	785.70 20	%15.91
2016	590.60 139	405.00 18	%13.18
2017	587.30 144	047.90 31	%21.47
2018	431.90 147	121.90 21	%14.33
2019	135.10 148	771.80 25	%17.40
البرنامج 2020*	205.60 149	111.68 29	%19.51

** تستند التوقعات لعام 2020 إلى الاتجاهات على صعيد الاشتراكات المحصَّلة لعام 2019. وبحسب ما أفادت به المحكمة في تقريرها الشهري عن الوضع المالي بتاريخ 31 أيار/مايو 2020 لـمّا يزل يُنتظر تلقي المعلومات المتعلقة بدفع 57.8 ملايين يورو من الاشتراكات غير المسدَّدة.*

الشكل 1: الاشتراكات غير المسدَّدة بالنسبة المئوية

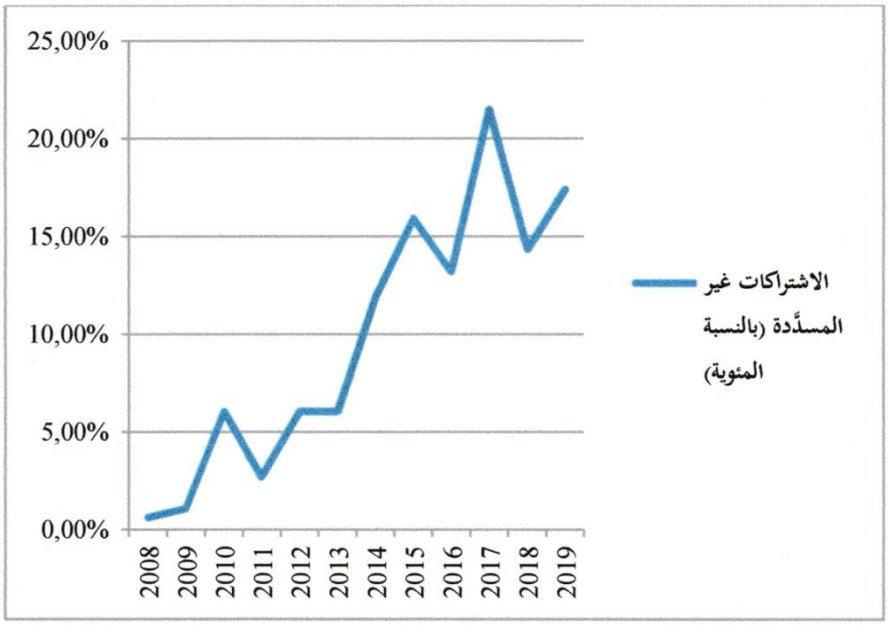

الشكل 2: الاشتراكات غير المسدَّدة عند نهاية الفترة السنوية

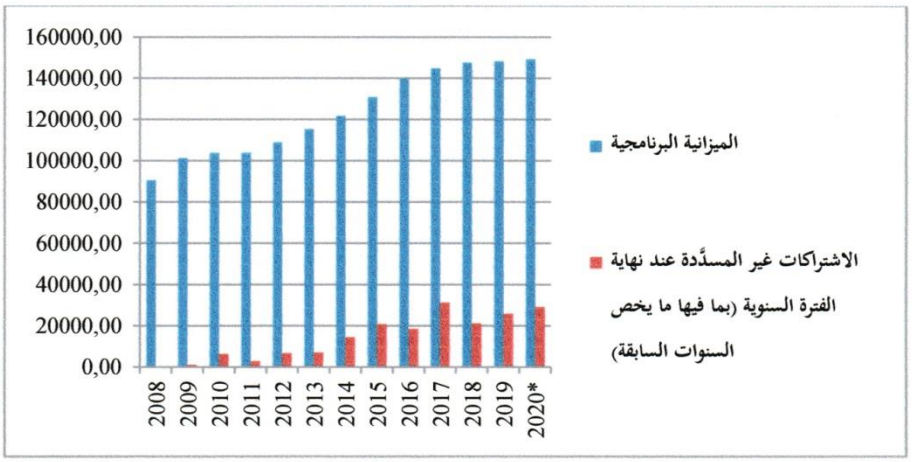

3- إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة

42- تلقت اللجنة من المحكمة تحييناً بشأن إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة على ضوء جائحة كوفيد-19. وقد رحَّبت اللجنة بالمعلومات التي مفادها أن المحكمة كانت، على الرغم من الوضع الراهن العَصِي على التنبؤ به، تبذل قصاراها للتقيد بآجال إعداد ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة.

43- وفي الفترة المفضية إلى عام 2021 تواجه المحكمة ارتفاعاً في التكاليف الثابتة الأساسية. فالتغييرات المتتابعة في جدول الرواتب المعمول به في نظام الأمم المتحدة الموحَّد زاد من ضغط التكاليف على ميزانية المحكمة. ويُعوَّض هذا الضغط في عام 2020، إلى حدٍ ما، بتقليص مؤقت في المصروفات لسد التكاليف التي يُعتبر تكبُّدها استنسابياً ويمكن أن يخضع للمرونة، مثل تكاليف التدريب وتكاليف السفر. ويُتوخى أن تستأنف المحكمة، عندما تَلِج في عام 2021 وتُخفَّف القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، بعضَ أعمالها اللازمة في مجال التدريب والسفر العاديين، إذا لم تَستأنف هذه الأعمالَ كلَّها. وتعي اللجنة أنه، حيال عدم اليقين الذي يشوب الأفقَ الاقتصادي فيما يخص الدول الأطراف، يمكن أن تستلزم ميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة لعام 2021 ممارسةً شاقة قائمة إلى حد كبير على العمل على أساس الأولويات. وقد بيَّنت المحكمة للجنة أنها

تستعرض العبر التي استخلصتها من جائحة كوفيد-19، فيما يتعلق بأساليب العمل وبرنامج استبدال العناصر المندرجة في عداد رأس المال، تخفيفاً لما تواجهه من ضغوط على الميزانية. **فأوصت اللجنة بأن تستبين المحكمة الإمكانيات السديدة لتحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة من أجل اقتراح ميزانية متهاودة المقدار ومتّسمة بالتقتير في الفترة المفضية إلى عام 2021.**

44- وأوصت اللجنة المحكمةَ بإجراء تقييم لأثر ما يلزم من الموارد من الموظفين والموارد غير المتصلة بالعاملين لميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة في مجالات معيَّنة من مجالات أنشطتها الاشتغالية. وأوصت اللجنة كذلك بأن تقدِّم المحكمة جدولاً تبيَّن فيه بوضوح المجالاتُ التي حُقِّقت فيها تخفيضات والمواردُ المعاد تخصيصها لتعويض الزيادات. وأوصت اللجنة أيضاً بأن تبيّن المحكمةَ العبر المستخلصة والتحسينات التي يمكن تطبيقها في المستقبل للتكفل بالمزيد من المرونة وقابلية تعديل النطاق في عملياتها.

45- وعلاوة على ذلك كان من الواضح للجنة أنه، عندما ستُقدَّم الميزانية إلى الدول الأطراف لكي تنظر فيها، قد يظل قسط من عدم اليقين يعتري بعض بنود الميزانية. ولذا **رأت اللجنة أنه في مثل هذه الحالات المحدودة لا حاجة إلى تضمين الميزانية البرنامجية المقترحة عروضاً مفصَّلة عن هذه البنود وينبغي أن يقدَّم إلى اللجنة بدلاً من ذلك المزيدُ من المعلومات المقترنة بمسوّغات دقيقة خلال تدارسها ميزانية عام 2021 البرنامجية المقترحة في دورتها الخامسة والثلاثين، عندما يكون الوضع قد تغيَّر فتهيَّأ المزيدُ من الوضوح.**

جيم - الأمور الأخرى

1- بنود جدول الأعمال المرجأ النظر فيها

46- استعرضت اللجنة قائمة بنود جدول الأعمال التي كان من المقرر في بادئ الأمر النظر فيها خلال دورتها الرابعة والثلاثين لكن أُرجئ النظر فيها بسبب القيود المفروضة من جرّاء جائحة كوفيد-19. وترد قائمة بهذه البنود في هذا التقرير (المرفق الثالث). وقد قررت اللجنة تناول البنود المرجأ النظر فيها خلال دورتها الخامسة والثلاثين بقدر المستطاع. ورأت اللجنة أن ذلك لن يتسنّى إلا إذا تحسَّن الوضع تحسناً كافياً يتيح عقد جلسات حضورية في لاهاي.

2- انتخاب القضاة

47- بالنظر إلى انتخاب ستة قضاة من قضاة المحكمة، الذي سيجري في دورة الجمعية التاسعة عشرة، لاحظت اللجنة أنه وفقاً للمادة 35(3) من نظام روما الأساسي، يجوز لهيئة رئاسة المحكمة أن تبتَّ، بالاستناد إلى عبء العمل وبالتشاور مع الزملاء القضاة، في المدى الذي يُطلب فيه من كل قاضٍ ليس عضواً في هيئة الرئاسة أن يعمل على أساس التفرغ.

48- وأحاطت اللجنة علماً بالرسالة الواردة من رئيس المحكمة، المؤرخة بـ9 حزيران/يونيو 2020، والموجَّهة إلى رئيس الجمعية فيما يتعلق بانتخاب القضاة المقبل. فرحبت اللجنة بمبادرة هيئة رئاسة المحكمة هذه، التي تتوافق مع توصيتها التي قدمتها في دورتها الحادية والثلاثين فيما يخص انتخابات القضاة.

3- الدورات القادمة للجنة

49- قُرّر عقد دورة اللجنة الخامسة والثلاثين من 14 حتى 25 أيلول/سبتمبر 2020 في لاهاي. وستواظب اللجنة على استعراض الوضع على ضوء التطورات فيما يتلق بجائحة كوفيد-19.

***

المرفق الأول: حال الاشتراكات بتاريخ 31 آذار/مارس 2020

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[1]	المجموع العام	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة		جميع الصناديق	
1	أفغانستان	-	-	-	706	514 14	-	220 15	2020
2	الأرجنتين	-	-	145 233 2	-	995 432 2	-	140 666 4	2020-2019
3	الأردن	-	-	-	-	861 55	-	861 55	2020
4	إسبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
5	أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-
6	إستونيا	-	-	-	-	-	-	-	-
7	إكوادور	-	-	-	-	776 212	-	776 212	2020
8	ألبانيا	-	-	-	-	336 21	-	336 21	2020
9	ألمانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
10	أنتيغوا وباربودا	-	372	927 21	186	370 5	-	855 27	2020-2015
11	أندورا	-	-	-	-	353 13	-	353 13	2020
12	أوروغواي	-	-	-	-	354 231	-	354 231	2020
13	أوغندا	-	-	-	850	514 14	-	364 15	2020
14	آيرلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
15	آيسلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
16	إيطاليا	-	-	-	-	501 793 8	-	501 793 8	2020
17	باراغواي	-	-	977 15	423 1	526 42	-	926 59	2020-2019
18	البرازيل	-	882 416	104 059 10	882 416	909 838 7	-	777 731 18	2020-2018
19	بربادوس	-	-	-	-	-	-	-	-
20	البرتغال	-	-	-	-	548 552	-	548 552	2020
21	بلجيكا	-	-	-	-	-	-	-	-
22	بلغاريا	-	-	-	-	-	-	-	-
23	بليز	-	-	-	143	613 2	-	756 2	2020
24	بنغلاديش	-	-	-	-	-	-	-	-
25	بنما	-	-	369	749	596 119	-	714 120	2020-2019
26	بنن	-	-	-	430	983 7	-	413 8	2020
27	بوتسوانا	-	-	-	269 2	156 37	-	425 39	2020
28	بوركينا فاسو	-	-	-	-	921 7	-	921 7	2020
29	البوسنة والهرسك	-	-	-	-	-	-	-	-
30	بولندا	-	-	-	-	-	-	-	-
31	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	-	-	353 42	-	526 42	-	879 84	2020-2019
32	بيرو	-	-	346 13	621 16	217 404	-	184 434	2020-2019
33	ترينيداد وتوباغو	-	-	811 105	-	388 106	-	199 212	2020-2019
34	تشاد	393	523	122 47	154	595 10	-	787 58	2020-2015

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[1]	المجموع العام	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة		جميع الصناديق	
35	تشيكيا	-	-	-	-	-	-	-	-
36	تونس	-	-	-	112 5	474 66	-	586 71	2020
37	تيمور – ليشتي	-	-	-	-	370 5	-	370 5	2020
38	الجبل الأسود	-	-	-	-	-	-	-	-
39	جزر القمر	8	514	186 24	143	613 2	46	510 27	2020-2007
40	جزر كوك	-	-	-	143	613 2	-	756 2	2020
41	جزر مارشال	-	-	-	123	613 2	-	736 2	2020
42	جمهورية أفريقيا الوسطى	8	486	571 10	143	613 2	-	821 13	2020-2015
43	الجمهورية الدومينيكية	-	-	395 4	392 6	932 140	-	719 151	2020-2019
44	جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	383	32	514 14	-	929 14	2020-2019
45	جمهورية تنزانيا المتحدة	-	-	-	893	514 14	-	407 15	2020
46	جمهورية كوريا	-	-	-	-	-	-	-	-
47	جمهورية مولدوفا	-	-	-	-	983 7	-	983 7	2020
48	جنوب أفريقيا	-	-	-	-	-	-	-	-
49	جورجيا	-	-	-	-	-	-	-	-
50	جيبوتي	-	-	-	-	576 2	-	576 2	2020
51	الدانمرك	-	-	-	-	-	-	-	-
52	دولة فلسطين	-	-	-	706	336 21	-	042 22	2020
53	دومينيكا	-	-	-	143	613 2	-	756 2	2020
54	رومانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
55	زامبيا	37	885 2	659 56	850	514 14	-	945 74	2020-2016
56	ساموا	-	-	-	-	-	-	-	-
57	سان فنسنت وغرينادين	-	-	129	143	613 2	-	885 2	2020-2019
58	سان مارينو	-	-	-	-	370 5	-	370 5	2020
59	سانت كيتس ونيفيس	-	143	602 2	143	613 2	-	501 5	2020-2019
60	سانت لوسيا	-	-	-	-	-	-	-	-
61	السلفادور	-	-	-	-	764 31	084 5	848 36	2020
62	سلوفاكيا	-	-	-	-	-	-	-	-
63	سلوفينيا	-	-	-	-	-	-	-	-
64	السنغال	-	700 1	008 27	850	514 14	-	072 44	2020-2017
65	سورينام	-	882	971 27	441	353 13	-	647 42	2020-2018
66	السويد	-	-	-	-	047 409 2	-	047 409 2	2020
67	سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
68	سيراليون	-	143	518 3	143	613 2	-	417 6	2020-2018
69	سيشيل	-	-	-	143	370 5	-	513 5	2020
70	شيلي	-	-	-	-	170 082 1	-	170 082 1	2020
71	صربيا	-	-	-	-	-	-	-	-

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[1]	المجموع العام	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة		جميع الصناديق	
72	طاجيكستان	-	-	-	430	595 10	-	025 11	2020
73	غابون	-	-	-	793 1	914 39	-	707 41	2020
74	غامبيا	-	-	-	143	613 2	-	756 2	2020
75	غانا	-	-	222 4	986 1	914 39	-	122 46	2020-2019
76	غرينادا	-	-	-	143	613 2	-	756 2	2020
77	غواتيمالا	-	-	968	836 3	793 95	-	597 100	2020-2019
78	غيّانا	-	-	-	-	-	-	-	-
79	غينيا	134	514	119 32	143	983 7	84	977 40	2020-2011
80	فانواتو	-	-	-	143	613 2	-	756 2	2020
81	فرنسا	-	-	-	694 794	645 771 11	-	339 566 12	2020
82	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	-	118 320	445 453 8	087 89	743 935 1	-	393 798 10	2020-2014
83	فنلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
84	فيجي	-	-	-	430	983 7	-	413 8	2020
85	قبرص	-	-	-	-	-	-	-	-
86	كابو فيردي	-	143	602 2	143	613 2	-	501 5	2020-2019
87	كرواتيا	-	-	-	-	-	-	-	-
88	كمبوديا	-	-	-	-	-	-	-	-
89	كندا	-	-	-	-	-	-	-	-
90	كوت ديفوار	-	-	-	-	770 24	-	770 24	2020
91	كوستاريكا	-	-	-	-	-	-	-	-
92	كولومبيا	-	-	-	-	163 46	-	163 46	2020
93	الكونغو	335	538 2	837 91	706	965 15	73	454 111	2020-2012
94	كيريباتي	-	-	-	-	-	-	-	-
95	كينيا	-	-	-	-	355 48	-	355 48	2020
96	لاتفيا	-	-	-	-	-	-	-	-
97	لكسمبرغ	-	-	-	-	-	-	-	-
98	ليبيريا	-	405	599 7	143	613 2	-	760 10	2020-2016
99	ليتوانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
100	ليختنشتاين	-	-	-	-	-	-	-	-
101	ليسوتو	-	-	-	-	168	-	168	2020
102	مالطة	-	-	-	-	-	-	-	-
103	مالي	-	-	-	574	595 10	-	169 11	2020
104	مدغشقر	-	-	-	390	595 10	-	985 10	2020
105	مقدونيا الشمالية	-	-	-	136 1	578 18	-	714 19	2020
106	المكسيك	-	-	-	-	483 435 3	-	483 435 3	2020
107	ملاوي	-	-	-	287	370 5	-	657 5	2020
108	مليف	-	-	-	143	595 10	-	738 10	2020

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[1]	المجموع العام	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة		جميع الصناديق	
109	المملكة المتحدة	-	-	-	-	912 107 9	-	912 107 9	2020
110	منغوليا	-	-	-	-	-	-	-	-
111	موريشيوس	-	-	-	-	-	-	-	-
112	ناميبيا	-	-	-	-	948 23	-	948 23	2020
113	ناورو	-	-	-	-	171	-	171	2020
114	النرويج	-	-	-	-	-	-	-	-
115	النمسا	-	-	-	-	-	-	-	-
116	النيجر	30	031 1	566 41	287	370 5	92	376 48	2020-2009
117	نيجيريا	-	785 12	068 675	785 12	745 664	-	383 365 1	2020-2018
118	نيوزيلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
119	هندوراس	-	-	037 2	136 1	948 23	-	121 27	2020-2019
120	هنغاريا	-	-	-	-	-	-	-	-
121	هولندا	-	-	-	-	-	-	-	-
122	اليابان	-	-	-	-	442 124 14	-	442 124 14	2020
123	اليونان	-	-	-	-	169 973	-	169 973	2020
	المجموع	**945**	**064 762**	**039 008 22**	**514 367 1**	**234 312 67**	**379 5**	**175 456 91**	

1) ما يتعلق بالمبالغ المستحقة من الاشتراكات المقرَّرة '1' لصندوق الطوارئ و'2' لحساب المباني الدائمة للدول الأطراف الجديدة التي انضمت إلى المحكمة بعد عام 2015.

2) لا يشمل الجدول أعلاه إجمالي الرصيد غير المسدَّد البالغ 553 3 يوروأ المستحق على بوروندي (وهي دولة منسحبة) عن قرض الدولة المضيفة، الفترة 2021-2046.

المرفق الثاني: حال الاشتراكات بتاريخ 31 أيار/مايو 2020

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[2]	المجموع العام لجميع الصناديق	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة[1]			
1	أفغانستان	-	-	-	-	-	-	-	-
2	الأرجنتين	-	-	145 233 2	-	995 432 2	-	140 666 4	2020-2019
3	الأردن	-	-	-	-	861 55	-	861 55	2020
4	إسبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
5	أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-
6	إستونيا	-	-	-	-	-	-	-	-
7	إكوادور	-	-	-	-	776 212	-	776 212	2020
8	ألبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
9	ألمانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
10	أنتيغوا وباربودا	-	372	927 21	186	370 5	-	855 27	2020-2015
11	أندورا	-	-	-	-	-	-	-	-
12	أوروغواي	-	-	-	-	354 231	-	354 231	2020
13	أوغندا	-	-	-	850	514 14	-	364 15	2020
14	آيرلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
15	آيسلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
16	إيطاليا	-	-	-	-	-	-	-	-
17	باراغواي	-	-	977 15	423 1	526 42	-	926 59	2020-2019
18	البرازيل	-	882 416	104 059 10	882 416	909 838 7	-	777 731 18	2020-2018
19	بربادوس	-	-	-	-	-	-	-	-
20	البرتغال	-	-	-	-	-	-	-	-
21	بلجيكا	-	-	-	-	-	-	-	-
22	بلغاريا	-	-	-	-	-	-	-	-
23	بليز	-	-	-	143	613 2	-	756 2	2020
24	بنغلاديش	-	-	-	-	-	-	-	-
25	بنما	-	-	369	749	596 119	-	714 120	2020-2019
26	بنن	-	-	-	430	983 7	-	413 8	2020
27	بوتسوانا[5]	-	-	-	269 2	156 37	-	425 39	2020
28	بوركينا فاسو	-	-	-	-	348 3	-	348 3	2020
29	البوسنة والهرسك	-	-	-	-	-	-	-	-
30	بولندا	-	-	-	-	-	-	-	-
31	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	-	-	353 42	-	526 42	-	879 84	2020-2019
32	بيرو	-	-	346 13	621 16	217 404	-	184 434	2020-2019
33	ترينيداد وتوباغو	-	-	811 105	-	388 106	-	199 212	2020-2019
34	تشاد	393	523	122 47	154	595 10	-	787 58	2020-2015
35	تشيكيا	-	-	-	-	-	-	-	-
36	تونس	-	-	-	112 5	474 66	-	586 71	2020
37	تيمور – ليشتي	-	-	-	-	370 5	-	370 5	2020
38	الجبل الأسود	-	-	-	-	-	-	-	-
39	جزر القمر	8	514	186 24	143	613 2	46	510 27	2020-2007
40	جزر كوك	-	-	-	-	-	-	-	-
41	جزر مارشال	-	-	-	123	613 2	-	736 2	2020
42	جمهورية أفريقيا الوسطى	8	486	571 10	143	613 2	-	821 13	2020-2015

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[2]	المجموع العام لجميع الصناديق	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة[1]			
43	الجمهورية الدومينيكية	-	-	395 4	392 6	932 140	-	719 151	2020-2019
44	جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	383	32	514 14	-	929 14	2020-2019
45	جمهورية تنزانيا المتحدة	-	-	-	893	514 14	-	407 15	2020
46	جمهورية كوريا	-	-	-	-	-	-	-	-
47	جمهورية مولدوفا	-	-	-	-	-	-	-	-
48	جنوب أفريقيا	-	-	-	-	-	-	-	-
49	جورجيا	-	-	-	-	-	-	-	-
50	جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-
51	الدانمرك	-	-	-	-	-	-	-	-
52	دولة فلسطين	-	-	-	706	336 21	-	042 22	2020
53	دومينيكا	-	-	-	-	-	-	-	-
54	رومانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
55	زامبيا	37	885 2	659 56	850	514 14	-	945 74	2020-2016
56	ساموا	-	-	-	-	-	-	-	-
57	سان فنسنت وغرينادين[4]	-	-	129	143	613 2	-	885 2	2020-2019
58	سان مارينو	-	-	-	-	-	-	-	-
59	سانت كيتس ونيفيس	-	143	602 2	143	613 2	-	501 5	2020-2019
60	سانت لوسيا	-	-	-	-	-	-	-	-
61	السلفادور	-	-	-	-	-	-	-	-
62	سلوفاكيا	-	-	-	-	-	-	-	-
63	سلوفينيا	-	-	-	-	-	-	-	-
64	السنغال	-	700 1	008 27	850	514 14	-	072 44	2020-2017
65	سورينام	-	882	971 27	441	353 13	-	647 42	2020-2018
66	السويد	-	-	-	-	-	-	-	-
67	سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
68	سيراليون[4]	-	143	518 3	143	613 2	-	417 6	2020-2018
69	سيشيل	-	-	-	143	370 5	-	513 5	2020
70	شيلي	-	-	-	-	170 082 1	-	170 082 1	2020
71	صربيا	-	-	-	-	-	-	-	-
72	طاجيكستان	-	-	-	430	595 10	-	025 11	2020
73	غابون	-	-	-	793 1	914 39	-	707 41	2020
74	غامبيا	-	-	-	143	613 2	-	756 2	2020
75	غانا	-	-	222 4	986 1	914 39	-	122 46	2020-2019
76	غرينادا	-	-	-	-	-	-	-	-
77	غواتيمالا	-	-	968	836 3	793 95	-	597 100	2020-2019
78	غيّانا	-	-	-	-	-	-	-	-
79	غينيا	134	514	119 32	143	983 7	84	977 40	2020-2011
80	فانواتو	-	-	-	143	613 2	-	756 2	2020
81	فرنسا[4]	-	-	-	694 794	645 771 11	-	339 566 12	2020
82	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	-	118 320	445 453 8	087 89	743 935 1	-	393 798 10	2020-2014
83	فنلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
84	فيجي	-	-	-		556 3	-	556 3	2020
85	قبرص	-	-	-	-	-	-	-	-
86	كابو فيردي	-	143	602 2	143	613 2	-	501 5	2020-2019

الاشتراكات غير المسدَّدة

	الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				الصناديق الأخرى[2]	المجموع العام لجميع الصناديق	الفترة غير المسدَّد عنها
			السنوات السابقة		سنة 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية غير المشتملة على قرض الدولة المضيفة[1]			
87	كرواتيا	-	-	-	-	-	-	-	-
88	كمبوديا	-	-	-	-	-	-	-	-
89	كندا	-	-	-	-	-	-	-	-
90	كوت ديفوار	-	-	-	-	770 24	-	770 24	2020
91	كوستاريكا	-	-	-	-	-	-	-	-
92	كولومبيا	-	-	-	-	163 46	-	163 46	2020
93	الكونغو	335	538 2	837 91	706	965 15	73	454 111	2020-2012
94	كيريباتي	-	-	-	-	-	-	-	-
95	كينيا	-	-	-	-	355 48	-	355 48	2020
96	لاتفيا	-	-	-	-	-	-	-	-
97	لكسمبرغ	-	-	-	-	-	-	-	-
98	ليبيريا	-	405	599 7	143	613 2	-	760 10	2020-2016
99	ليتوانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
100	ليختنشتاين	-	-	-	-	-	-	-	-
101	ليسوتو	-	-	-	-	168	-	168	2020
102	مالطة	-	-	-	-	-	-	-	-
103	مالي	-	-	-	574	595 10	-	169 11	2020
104	مدغشقر	-	-	-	390	595 10	-	985 10	2020
105	مقدونيا الشمالية	-	-	-	136 1	578 18	-	714 19	2020
106	المكسيك	-	-	-	-	483 435 3	-	483 435 3	2020
107	ملاوي	-	-	-	287	370 5	-	657 5	2020
108	ملديف	-	-	-	143	595 10	-	738 10	2020
109	المملكة المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-
110	منغوليا	-	-	-	-	-	-	-	-
111	موريشيوس	-	-	-	-	-	-	-	-
112	ناميبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
113	ناورو	-	-	-	-	-	-	-	-
114	النرويج	-	-	-	-	-	-	-	-
115	النمسا	-	-	-	-	-	-	-	-
116	النيجر	30	031 1	566 41	287	370 5	92	376 48	2020-2009
117	نيجيريا[5]	-	785 12	068 675	785 12	745 664	-	383 365 1	2020-2018
118	نيوزيلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
119	هندوراس	-	-	037 2	136 1	948 23	-	121 27	2020-2019
120	هنغاريا	-	-	-	-	-	-	-	-
121	هولندا	-	-	-	-	-	-	-	-
122	اليابان	-	-	-	-	442 124 14	-	442 124 14	2020
123	اليونان	-	-	-	-	169 973	-	169 973	2020
	المجموع	**945**	**064 762**	**039 008 22**	**949 365 1**	**372 311 46**	**295**	**664 448 70**	

1) الحصص غير المسدَّدة محسوبة بعد انضمام كيريباتي إلى نظام روما الأساسي في 1 شباط/فبراير 2020.
2) ما يتعلق بالمبالغ المستحقة من الاشتراكات المقرَّرة '1' لصندوق الطوارئ و'2' لحساب المباني الدائمة للدول الأطراف الجديدة التي انضمت إلى المحكمة بعد عام 2015.
3) لا يشمل الجدول أعلاه إجمالي الرصيد غير المسدَّد البالغ 553 3 يوروا المستحق على بوروندي (وهي دولة منسحبة) عن قرض الدولة المضيفة، للفترة 2021-2046.
4) دُفع في حزيران/يونيو 2020 كل مبلغ الاشتراكات التي لـمّا تكن قد سُدِّدت.
5) دُفع في حزيران/يونيو 2020 جزء من مبلغ الاشتراكات التي لـمّا تكن قد سُدِّدت.

المرفق الثالث: قائمة بنود جدول الأعمال المرجأ النظر فيها

1- حلقة عمل بشأن إدارة أمور الميزانية

أ) عملية إعداد الميزانية، والوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وتأثيرها على المقدار الأساسي المرجعي[13]

ب) ميزنة التكاليف غير المتصلة بالعاملين

ج) تحليل الموارد الكلي في المحكمة[14]

2- أساليب عمل لجنة الميزانية والمالية

أ) تعديل النظام الداخلي للجنة الميزانية والمالية

3- سائر المسائل المالية ومسائل الميزانية

أ) أداء البرامج فيما يخص ميزانية عام 2019 والربع الأول من عام 2020

ب) التوظيف لشغل وظائف مساعدة عامة غير مقرة[15]

ج) حال صرف التزامات المحكمة غير المصفّاة[16]

4- الموارد البشرية

أ) التقرير السنوي عن إدارة الموارد البشرية

ب) التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين

ج) الإجازة المَرَضية[17]

د) إطار الحراك الداخلي وترتيب تبادل الموظفين ضمن نظام الأمم المتحدة الموحَّد

ه) سياسة عدم التسامح المطلَق حيال التحرش[18]

5- المساعدة القانونية

أ) التقرير السنوي عن المساعدة القانونية لعام 2019

ب) تفاصيل المصروفات المرتبطة بالمساعدة القانونية لكل قضية معروضة على المحكمة[19]

ج) إصلاح نظام المساعدة القانونية[20]

6- الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

أ) توزيع المسؤوليات بين البرنامج الرئيسي الثالث والبرنامج الرئيسي السادس[21]

7- الأمور الأخرى

---

[13] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 كانون الأول/ديسمبر 2018* (ICC-ASP/17/20)، المجلَّد الثاني، الجزء باء-2، الفقرة 26.

[14] الوثيقة ICC-ASP/18/5، الفقرة 32.

[15] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 37.

[16] الوثيقة ICC-ASP/18/5، الفقرة 54.

[17] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 224.

[18] المرجع السابق الذكر، الفقرة 106.

[19] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 276.

[20] المرجع السابق الذكر، الفقرة 213.

[21] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 126.

أ) حال عملية إنشاء آليات بديلة لتسوية المنازعات في المحكمة والآثار المالية المترتبة عليها [22]

ب) إعادة توزيع الموظفين في إطار البرنامج الرئيسي الثاني [23]

ج) حال القضايا المعروضة على المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية ومجلس الاستئناف [24]

---

[22] المرجع السابق الذكر، الفقرة 151.

[23] الوثيقة ICC-ASP/18/15، الفقرة 59.

[24] المرجع السابق الذكر، الفقرة 267.

المرفق الرابع: قائمة الوثائق

رقم وثيقة اللجنة	*عنوانها*	رقمها بصيغتها المصدرة باعتبارها وثيقة للجمعية (عند الاقتضاء)
CBF/34/1	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين	
CBF/34/9/Rev.1	تقرير عن أداء المحكمة الجنائية الدولية على صعيد تنفيذ ميزانيتها بحلول 31 آذار/مارس 2020	
AC/11/5	تقرير لجنة المراجعة	

2- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين، أيلول/سبتمبر 2020.

المحتويات

ملخص تنفيذي *246*

أولاً مقدمة *248*

ألف افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين 248

باء إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 248

جيم مشاركة المراقبين 249

ثانياً النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 ..... *250*

ألف المشاكل المتعلقة بالميزانية عبر البرامج الرئيسية 250

1- الملاحظات العامة والتحليل الكلي 250

2- تحديث للوضع فيما يتعلق بكوفيد-19 252

3- نسب التكلفة 253

4- خط الأساس للميزانية 253

5- المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة 254

6- الإجازات المرضية 254

7- تعديلات الميزانية التي أوصت بها اللجنة 254

باء البرنامج الرئيسي الأول: القضاء 255

1- ملاحظات وتحليلات عامة 255

2- رواتب ومستحقات القضاة 255

3- تكاليف الموظفين 255

4- تكاليف غير الموظفين 255

5- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الأول 256

6- مراجعة رواتب القضاة 256

جيم البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام 256

1- ملاحظات وتحليلات عامة 256

2- تكاليف الموظفين 256

3- تكاليف غير الموظفين 257

4- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الثاني 257

دال البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة 257
-1 ملاحظات وتحليلات عامة 257
-2 تكاليف الموظفين..... 257
-3 إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات الخمسية 258
-4 المساعدة القانونية..... 260
-5 تكاليف غير الموظفين..... 261
-6 الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الثالث 261
هاء البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف..... 261
-1 ملاحظات وتحليلات عامة 261
-2 الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الرابع 261
واو البرنامج الرئيسي الخامس: المباني 261
-1 ملاحظات وتحليلات عامة 261
زاي البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا 264
-1 ملاحظات وتحليلات عامة 264
-2 تكاليف الموظفين..... 265
-3 تكاليف غير الموظفين..... 265
-4 الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السادس 265
-5 مسائل السياسات المتعلقة بالصندوق الاستئماني للضحايا..... 265
هاء البرنامج الرئيسي السابع-2: المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة 266
-1 ملاحظات وتحليلات عامة 266
.2 الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع-2..... 267
طاء البرنامج الرئيسي السابع -5: آلية الرقابة المستقلة..... 267
-1 ملاحظات وتحليلات عامة 267
-2 الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع-5..... 267
ياء البرنامج الرئيسي السابع - 6: مكتب المراجعة الداخلية 267
-1 ملاحظات وتحليلات عامة 267
-2 الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع-6..... 268

ثالثاً المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية الأخرى 268

ألف حالة الاشتراكات في الميزانية المنتظمة والصندوق الاحتياطي وصندوق رأس المال المتداول وقرض الدولة المضيفة 268
باء الدول التي عليها متأخرات 271
جيم الاحتياطيات الإحترازية 271
-1 مسألة السيولة..... 271

2- صندوق رأس المال العامل 272
3- الصندوق الاحتياطي 272

دال أداء برنامج الميزانية المعتمدة لعام 2019 273
1- ملاحظات عامة 273
2- نفقات تكنولوجيا المعلومات 275
3- نفقات السفر 275
4- ساعات العمل الإضافي 275
5- نفقات المساعدة القانونية 275
6- التدريب 275
7- تحويل الأموال 275
8- إخطارات الصندوق الاحتياطي في عام 2019 276

هاء أداء الميزانية في عام 2020 277
9- أداء الميزانية في النصف الأول من عام 2020 277
10- صرف الالتزامات غير المصفاة 278
11- إخطارات الصندوق الاحتياطي في عام 2020 278

14. *رابعاً الإصلاح المؤسسي والشؤون الإدارية 278*

ألف مسائل الموارد البشرية 278
1- التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين 278

باء المسائل المتعلقة بالمراجعة 279
1- تقارير لجنة المراجعة عام 2020 280
2- المسائل المتعلقة بالمراجعة الخارجية 281

خامساً مسائل أخرى 281

ألف تقييم مخاطر الدعاوى المتعلقة بالقضايا الماثلة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومجلس الاستئناف الداخلي 281
1- الدعاوى الماثلة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية 281
2- القضايا الماثلة أمام مجلس الاستئناف الداخلي 281
3- الأحكام المتعلقة بقضايا المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والقضايا الماثلة أمام مجلس الطعون الداخلي 282
4- آلية حل النزاعات البديلة 282

باء دورات اللجنة المقبلة 282

المرفق الأول: حالة الاشتراكات حتى 31 آب/أغسطس 2020 (باليورو) 283

المرفق الثاني: نفقات المساعدة القانونية (باليورو) للدفاع والضحايا، بما في ذلك الصندوق الاحتياطي (2015-2020) 286

المرفق الثالث: الآثار المترتبة في الميزانية على توصيات اللجنة (بآلاف اليورو) 287

المرفق الرابع: طلبات استخدام الصندوق الاحتياطي (اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2020) 301

المرفق الخامس: الزيادات السنوية في الميزانيات المعتمدة والنفقات الفعلية 2013-2020 302

المرفق السادس: قائمة الوثائق 303

ملخص تنفيذي

1- عقدت لجنة الميزانية والمالية دورتها الخامسة والثلاثين عبر رابط فيديو عن بعد في الفترة من 14 إلى 25 أيلول/سبتمبر 2020. ونظرت اللجنة في عدد من المسائل بما في ذلك: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021؛ وتأثير جائحة كوفيد-19؛ وسيولة المحكمة؛ وعمل الصندوق الاستئماني للضحايا. كما تم استعراض الموضوعات الرئيسية الأخرى مثل استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات.

2- طلبت المحكمة ميزانية برنامجية قدرها 917,2 144 ألف يورو لعام 2021. وتمثل الميزانية المقترحة انخفاضاً بنسبة 0.5 في المائة (703.3 ألف يورو) عن إجمالي الميزانية المعتمدة لعام 2020. ورحبت اللجنة بقرار المحكمة الواعي بتخفيض التمويل المطلوب من الدول الأطراف خلال وقت صعب مالياً بسبب جائحة كوفيد-19.

3- ناقشت المحكمة مسائل سيولتها مع اللجنة، حيث أصبح وضع السيولة مصدر قلق للمحكمة بشكل متزايد. وأوصت اللجنة المحكمة باستخدام ومواصلة تطوير أشكال مختلفة من التفاعلات مع الدول الأطراف لتخفيض مخاطر السيولة إلى الحد الأدنى كما هو موضح في التقرير. وأوصت اللجنة كذلك بأن تقوم أمانة الجمعية العامة مرة أخرى بإخطار الدول الأطراف التي عليها متأخرات قبل الدورة التاسعة عشرة للجمعية، مع التشديد على أهمية مساهماتها في الميزانية والاستقرار المالي بالنسبة للمحكمة وللدول الأطراف أنفسهم لاستعادة حقوق التصويت الخاصة بهم.

4- ولاحظت اللجنة أن المحكمة تمكنت من استيعاب الزيادات الكبيرة في تكاليف الموظفين أثناء تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة وتوقعت تحقيق تخفيضات كبيرة في النفقات في بنود مثل بند السفر. كما كانت هناك تأخيرات مؤقتة في التوظيف والمشتريات في حين تم أيضاً اقتراح "عوامل تأخير التوظيف" المنقحة.

5- ولاحظت اللجنة أن الطبيعة الثابتة لتكاليف الموظفين ستعوض عنها بنود تقديرية أكثر مرونة مثل بند السفر. ووافقت اللجنة على أنه في ظل بيئة العمل المقيدة الحالية نتيجة لجائحة كوفيد-19، فإن هذا نهج معقول على المدى القصير. ولكن، كانت اللجنة تدرك أن الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 قد يمتد إلى ما بعد قيود السفر الحالية. لذلك طلبت اللجنة أن تقدم المحكمة في دورتها السادسة والثلاثين، معلومات محدثة عن الطريقة التي تعتزم بها إدارة واستيعاب الزيادات في أجور النظام الموحد للأمم المتحدة على المدى المتوسط.

6- لقد غير تأثير جائحة كوفيد-19 طريقة عمل المحكمة. ولكن، طموح المحكمة وأهدافها باقية كما هي. حتى الآن، أثبتت المحكمة أنها مرنة وقابلة على التكيف والمراعاة في استجابتها لجائحة كوفيد-19. لقد وضعت المحكمة طرقاً جديدة للعمل للتيقن من استمرارها في العمل بطريقة هادفة. ولاحظت اللجنة قدرة المحكمة على التكيف وترحب بقيام المحكمة بعمل تقييم لكيفية استفادتها على المدى الطويل من هذه التدابير.

7- وافقت اللجنة مع المحكمة على أنه ينبغي تمديد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات حتى عام 2022، وذلك لتتمكن من إكمال العمل الذي تأخر بسبب جائحة كوفيد-19. كما طلبت اللجنة، حيثما كان ذلك ممكناً عملياً، أن توضح المحكمة كيف حققت الوفورات والكفاءات الي كانت متوقعة في الأصل وما إذا كانت هناك وفورات لم تتحقق.

8- اللجنة واثقة من أن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاستيعاب الزيادة في النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات لتكاليف الموظفين ستحقق وفورات وكفاءات أكبر من أي وقت مضى فيما يتعلق بعمليات المحكمة، سوية مع مكاسب إنتاجية تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، تتوقع اللجنة أن ترى انخفاض في خط الأساس بنسبة كبيرة لميزانية عام 2022.

9- قدمت المحكمة خططا للأمد المتوسط والطويل لاستبدال الأصول. وأوصت اللجنة بإعادة تقييمها في ضوء اعتمادات الميزانية لعام 2021، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تخفيض المخاطر التشغيلية للمحكمة وإعطاء الأولوية للصيانة بدلاً من الاستبدال أينما كان ذلك معقولاً من الناحية الاقتصادية، بما يتماشى مع مبدأ الاستدامة.

10- ولاحظت اللجنة أنه بناءً على الأنشطة القضائية المتوقعة، أعطت الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 أجور لـ 14 قاضي متفرغ وبدلاً سنوياً لأربعة قضاة منتخبين حديثاً، الذين لن يتم استدعاؤهم للعمل بدوام كامل. وأوصت اللجنة بأن تبذل المحكمة قصارى جهدها لاستيعاب جميع النفقات غير المتوقعة ضمن الميزانية المعتمدة لعام 2021.

11- تلقت اللجنة تحديثا من المحكمة فيما يتعلق باستخدام مناصب المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة. كررت اللجنة توصيتها السابقة بأن تمتنع المحكمة عن استخدام المساعدة المؤقتة غير المعتمدة وقررت مراجعة المسألة بشكل شامل بهدف توفير توجيهات السياسة العامة في دورتها السادسة والثلاثين.

12- طلبت اللجنة أن تنظر المحكمة في إمكانية التفاوض مع الدولة المضيفة على تخفيض سعر الفائدة الحالي على قرض الدولة المضيفة.

13- بعد استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمبررات المقدمة، خلصت اللجنة إلى أنه يمكن تحقيق تخفيضات إجمالية قدرها 243.3 ألف يورو من إجمالي الميزانية البرنامجية المقترحة البالغة 144 917,2 ألف يورو باستثناء قرض الدولة المضيفة. ويمثل هذا انخفاضاً إجمالياً قدره 946.6 ألف يورو (0.7 في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020 (باستثناء قرض الدولة المضيفة). لذلك، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العمومية على ميزانية قدرها 144 673,9 ألف يورو باستثناء أقساط قرض الدولة المضيفة. ترد تفاصيل الموارد الموصى بها للبرامج الرئيسية في المرفق الثالث.

أولا- مقدمة

ألف- افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين

1- عملا بالقرار الذي اتخذته جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الثامنة عشرة[1]، عُقدت الدورة الخامسة والثلاثون للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، التي تألفت من عشرة اجتماعات، عبر رابط فيديو عن بعد في الفترة من 14 إلى 25 أيلول/سبتمبر 2020.

2- وألقى رئيس المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، القاضي تشيلي إبوي أسوجي، كلمة ترحيب في الجلسة الافتتاحية للدورة.

3- وعمل الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، السيد فخري الدجاني، أمينا للجنة، وساعد أعضاء فريقه في توفير الدعم الموضوعي واللوجستي اللازم للجنة.

4- وحضر أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم الدورة الخامسة والثلاثين للجنة:

(أ) فيرنر درمل (النمسا)
(ب) كارولينا ماريا فيرنانديس أوباسو (المكسيك)؛
(ج) فوزي غرايبة (الأردن)؛
(د) هيتوشي كوزاكي (اليابان)؛
(هـ) أورمت لي (استونيا)؛
(و) لودون أوفيرسون ماتيا (ملاوي)؛
(ز) دانييل ماكدونل
(و) مونيكا سانشز إيزكويردو (إكوادور)؛
(ز) مرغاريت وامبوي نغوغي شافا (كينيا)؛
(ح) إيلينا سوبكوفا (سلوفاكيا)؛
(ط) كلاوس شتاين (ألمانيا)؛
(ي) ريشار فينو (فرنسا)[2]؛

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

5- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال التالي لدورتها الخامسة والثلاثين:

1- افتتاح الدورة
(أ) كلمة ترحيب من رئيس المحكمة؛
(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛
(ج) مشاركة المراقبين.

2- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
(أ) النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
(ب) خط الأساس للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
(ج) مرفقات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021
(أ) المدخرات والكفاءات ذات الصلة؛

---

[1] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2019* (ICC-ASP/18/20) ، المجلد الأول، الجزء الأول، القسم باء، الفقرة 48.

[2] شارك السيد فينو في الجلسة الأولى للدورة فقط.

(ب) جدول يوضح التخفيضات والموارد المخصصة لتعويض الزيادات

(د) تقييم أثر المستوى المطلوب من الموظفين والموارد من غير الموظفين على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021؛

(هـ) الدروس المستفادة والتحسينات للتيقن من مرونة العمليات وقابليتها للتوسع

3- المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية الأخرى

(أ) حالة تسديد الاشتراكات؛

(ب) الدول المتأخرة عن تسديد اشتراكاتها؛

(ج) أداء البرنامج في ميزانية 2019؛

(أ) حالة صرف الالتزامات غير المصفاة للمحكمة

(د) التقرير بشأن الأداء المالي للمحكمة حتى 30 حزيران/يونيه 2020

(هـ) الصندوق الاحتياطي

(و) مسألة السيولة

(ز) تحديث للوضع بشأن جائحة كوفيد-19

4- الإصلاح المؤسسي والمسائل الإدارية

(أ) تحديث فيما يتعلق بنسب التكلفة

(ب) التقرير المرحلي السنوي عن تنفيذ الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات

(ج) بدائل رأس المال

5- الصندوق الاستئماني للضحايا

(أ) مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم في الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020

(ب) توصية المراجع الخارجي بشأن المساهمات الطوعية

6- الموارد البشرية

(أ) التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين

(ب) استخدام المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة

7- المسائل المتعلقة بالمراجعة

(أ) تقارير لجنة المراجعة في عام 2020

(ب) البيانات المالية للمحكمة لعام 2019

(ج) البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم لعام 2019

(د) تحديث لحالة ورشة العمل فيما يتعلق بمراجعة هيئات الرقابة

8- مسائل أخرى

(أ) تقييم مخاطر التقاضي المتعلقة بجميع القضايا الماثلة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومجلس الطعون الداخلي.

(ب) إعادة توزيع الموظفين في البرنامج الرئيسي الثاني.

جيم- مشاركة المراقِبين

6- عملا بالنظام الداخلي للجمعية[3]، دعت اللجنة كبار المسؤولين بالمحكمة وممثلي هيئة الرئاسة، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة إلى المشاركة في جلسات اللجنة. كما تحدث إلى اللجنة ممثل عن المراجع الخارجي. وأعربت اللجنة عن تقديرها لجميع المراقبين الذين شاركوا في دورتها الخامسة والثلاثين.

ثانيا- النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

ألف- المسائل المتعلقة بالميزانية عبر البرامج الرئيسية

1- الملاحظات العامة والتحليل الكلي

7- تقوم اللجنة، وفقا للمادة 9 من نظامها الداخلي، باستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى الجمعية. ونظرت اللجنة في "الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2021 [4]. واستعرضت اللجنة الموارد المطلوبة للميزانية على أساس المبدأ العام لنزاهة الميزانية.

8- وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العمومية وافقت في دورتها الثامنة عشرة على ميزانية يبلغ مجموعها 205.6 149 ألف يورو لسنة الميزانية 2020[5]. وقد تم تخفيض ذلك من خلال أقساط قرض الدولة المضيفة البالغ 585,1 3 ألف يورو، والتي كانت مستحقة الدفع فقط من قبل تلك الدول التي اختارت عدم سداد دفعة "لمرة واحدة" للمباني الدائمة. لذلك، بلغت ميزانية عام 2020 التي أقرتها الجمعية، باستثناء أقساط قرض الدولة المضيفة، 620,5 145 ألف يورو[6].

9- قدمت المحكمة ميزانية برنامجية مقترحة لعام 2021 تبلغ 917,2 144 ألف يورو، باستثناء قرض الدولة المضيفة، والذي يمثل انخفاضاً قدره 703.3 ألف يورو (انخفاض بنسبة 0.5 في المائة). طُلبت زيادات فقط فيما يتعلق بما يلي: البرنامج الرئيسي الثاني (مكتب المدعي العام) بمبلغ 5.2 ألف يورو (زيادة بنسبة 0.0 في المائة)؛ البرنامج الرئيسي الثالث (قلم المحكمة) بمبلغ 0.8 ألف يورو (زيادة بنسبة 0.0 في المائة)؛ البرنامج الرئيسي السابع-5 (آلية الرقابة المستقلة) بمبلغ 34.8 ألف يورو (زيادة 4.9 في المائة)؛ و البرنامج الرئيسي السابع-6 (مكتب التدقيق الداخلي) بمبلغ 35.3 ألف يورو (زيادة بنسبة 4.9 في المائة). البرامج المتبقية إما قدمت انخفاضاً أو قدمت ميزانية بنفس المستوى كما كانت في عام 2020. وقدّم البرنامج الرئيسي الأول (القضاء) انخفاضاً بمبلغ 299.7 ألف يورو (انخفاض بنسبة 2.5 في المائة) وقدّم البرنامج الرئيسي السادس (أمانة جمعية الدول الأطراف) انخفاضاً بقيمة 479.7 ألف يورو (إنخفاض بنسبة 14.5 في المائة). تم تقديم ميزانيات البرنامج الرئيسي الخامس (المباني) و البرنامج الرئيسي السادس (أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا) بنفس المستوى كما كانت في عام 2020.

10- ورحبت اللجنة بمعلومات السلاسل الزمنية الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، والتي مكنت اللجنة من وضع الأرقام في منظورها الصحيح.

11- لاحظت اللجنة أن ميزانية المحكمة قد أصبحت مستقرة وحققت نمواً يقارب الصفر في السنوات الخمس الأخيرة (2017-2021) ، كما هو موضح في الجدول 1 أدناه. تتوفر تفاصيل إضافية عن الزيادات السنوية في الميزانيات المعتمدة والنفقات

---

[3] تنطبق المواد 42 و92 و93 من النظام الداخلي للجمعية المتعلقة بالمراقبين والمشاركين الآخرين في الدورة. وبناء على دعوة من الرئيس ورهنا بموافقة اللجنة، يجوز للمراقبين المشاركة في دورات اللجنة.

[4] الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2021 (ICC-ASP/19/10).

[5] الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة عشرة ... 2019 (ICC-ASP / 18/20) ، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP / 17 / Res.4 ، القسم ألف ، الفقرة. 1.

[6] المرجع نفسه.

الفعلية منذ عام 2013 للبرامج الرئيسية الرئيسية في الرسم البياني 1 وفي المرفق الخامس.

الجدول 1: مستوى الميزانية المعتمدة والمقترحة 2017-2021 (بآلاف اليورو)

	مستوى الموارد المعتمدة/ المقترحة	الفرق عن العام السابق (بآلاف اليورو)	الفرق عن العام السابق (%)	الفرق (2021 المقترحة مقابل 2017 المعتمدة) (بآلاف اليورو)	زيادة (%) (2021 المقترحة مقابل 2017 المعتمدة)
2021	148 502,30	)703,3(	%0,47-	3 915,0	%102,71
2020	149 205,60	1 070,5	%0,72		
2019	148 135,10	703,6	%0,48		
2018	147 431,50	2 844,2	%1,97		
2017	144 587,30				

الرسم البياني 1: الزيادات السنوية في الميزانيات المعتمدة والنفقات الفعلية 2013-2020 (بآلاف اليورو)

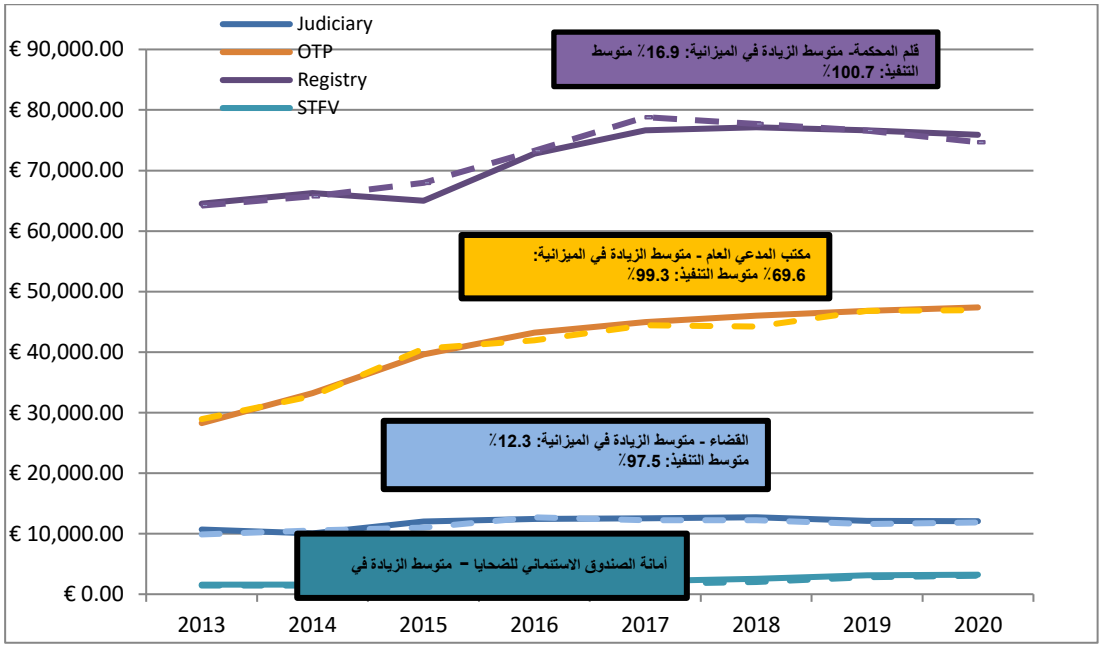

.1

12- لاحظت اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 قد تأثرت بالزيادة في تكاليف الموظفين على أثر تنفيذ النظام المشترك الموحد للأمم المتحدة في الميزانية المقترحة لعام 2021 مما أدى إلى زيادة قدرها 6.5 مليون يورو (انظر الجدول 2، زيادة في جدول تدرّج الرواتب الأساسي في عام 2021 مقارنة بعام 2020). بالإضافة إلى ذلك، تكاليف توفير الدعم من قبل قلم المحكمة في عام 2021 لدعم الإجراءات القضائية الإضافية كانت متوقعة بأن تبلغ 2.0 مليون يورو إضافية.

الجدول 2: جداول تدرّج الرواتب في الميزانية والتغييرات للفترة 2017 إلى 2021 - الموظفون المحترفون (مقياس تدرجي بآلاف اليورو)

[10]2021		[9]2020		[8]2019		[7]2018		
التدرج	%التغيير	التدرج	%التغيير	التدرج	%التغيير	التدرج	%التغيير	
270,2	%9,17	247,5	%1,84	243,0	%1,37-	246.4	%2,94-	تحت الأمين العام
247,2	%9,2	226.3	%1,83	222,2	%1,41-	225,4	%2,91-	مساعد الأمين العام
216,1	%11,11	194,5	%1,88	190,9	%0,21	190,5	%3,65-	مد-1
185,2	%9,33	169,4	%1,87	166,3	%0,18	166.0	%3,00-	ف-5
158,0	%7,41	147,1	%1,86	144,4	%1,43-	146,5	%1,98	ف-4
133,5	%9,34	122,1	%1,89	119,8	%1,45-	121,6	%0,98-	ف-3
107,5	%9,36	98,3	%0,33	98,6	%1,37-	100,0	%0,34	ف-2
107,5	%9,36	98,3	%0,33	98,6	%1,37-	100,0	%0,34	ف-3

13- لاحظت اللجنة أن المحكمة تتبع النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات **لتكاليف الموظفين، ووفقاً لذلك تساهم أيضاً في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. كانت الزيادة في تكاليف الموظفين نتيجة عامل خارجي؛ ومع ذلك، فقد استوعبت المحكمة الزيادة في ميزانية 2021.**

14- من أجل تخفيض مستوى المتطلبات من الموارد لميزانية 2021، نفذت المحكمة "عوامل تأخير التوظيف" بنسبة أعلى في البرنامج الرئيسي الثالث، من 10 إلى 12 في المائة (تخفيض 1.1 مليون يورو، معوض عنه بشكل بسيط بتغييرات في "عوامل تأخير التوظيف" في البرنامج الرئيسي الرابع)، والمزيد من التخفيض في الموارد في فئة تكاليف الموظفين بمقدار 2.8 مليون يورو من خلال الوظائف غير الممولة والتخفيضات الأخرى في تكاليف الموظفين والقضاة. علاوة على ذلك، اقترحت المحكمة إجراء تخفيضات في تكاليف غير الموظفين من خلال تخفيضات في السفر (2.1 مليون يورو)، وتكاليف أخرى لغير الموظفين (0.4 مليون يورو)، والاحتياجات التشغيلية في المكاتب القطرية والأنشطة الميدانية (1.8 مليون يورو)، وتأجيل تحسينات البنية التحتية المخطط لها (1.1 مليون يورو).

15- لاحظت اللجنة كافة الجهود التي بذلتها المحكمة للتحكم في مستوى الميزانية الإجمالي، والتي أخذت في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية والمالية للدول الأطراف في سياق جائحة كوفيد-19 المستمرة.

16- ولكن، لاحظت اللجنة أن غالبية التخفيضات في التكاليف تتعلق إما بتأجيل التوظيف أو الاستثمار في البنية التحتية، أو قيود السفر المتوقعة حتى عام 2021،

---

[7] انخفض الراتب الأساسي بنسبة 1.30 في المائة؛ انخفاض بعد التسوية بنسبة 12.46 في المائة مما أدى إلى زيادة في المضاعف بنسبة 0.96 في المائة. زاد متوسط الدرجة لـ (مد -1) و (ف -4) و (ف -2) و (ف -1) بمقدار 1. سنة الميزانية هذ ، نتيجة لإصلاح النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات ، وأن معدلات الفرد والإعالة تم التخلي عنها، مما أدى إلى انخفاض بنحو 2.71 في المائة.

[8] وزاد الراتب الأساسي بنسبة 0.97 في المائة ؛ زيادة بعد التسوية بنسبة 58.56 في المائة مما أدى إلى انخفاض في المضاعف بنسبة 2.29 في المائة. وأدى ذلك إلى انخفاض ملحوظ بنسبة 1.42 في المائة. زاد متوسط الدرجة لـ (مد -1) و (ف -5) بمقدار 1.

[9] وزاد الراتب الأساسي بنسبة 1.83 في المائة؛ انخفاض بعد التسوية بنسبة 21.29 في المائة مما أدى إلى زيادة في المضاعف بنسبة 0.04 في المائة. وأدى ذلك إلى زيادة ملحوظة بنسبة 1.87 في المائة. انخفض متوسط الدرجة لـ (ف -1) و (ف -2) بمقدار 1.

[10] وزاد الراتي الأساسي بنسبة 1.21 في المائة ؛ زيادة بعد التسوية بنسبة 22.05 في المائة مما أدى إلى زيادة في المضاعف بنسبة 8.02 في المائة. وأدى ذلك إلى زيادة ملحوظة بنسبة 9.33 في المائة. زاد متوسط درجة (مد -1) بمقدار 1 وانخفض (ف -4) بمقدار 1.

وعلى هذا النحو، اعتُبرت هذه إلى حد كبير بأنها ذات طابع لمرة واحدة، وليست نتيجة للتحسينات الهيكلة في كفاءة عمل المحكمة.

17- في ضوء ذلك، ولضمان استدامة الميزانية على المدى المتوسط، رأت اللجنة أنه ينبغي للمحكمة تحديد الطرق التي يمكنها من خلالها إدارة مواردها البشرية المتاحة بمزيد من المرونة والكفاءة (حوالي 76 في المائة من ميزانية البرنامج المقترح لعام 2021)، بما في ذلك من خلال تعبئة الموظفين بشكل أكثر فعالية من حيث التكلفة واستخدام الطرائق التعاقدية، لمواجهة التقلبات في عبء العمل في المستقبل، على النحو الموصى به في الفقرة 23 أدناه بشأن جائحة كوفيد -19.

2- آخر المستجدات بشأن الوضع فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19

18- في دورتها الرابعة والثلاثين، تلقت اللجنة تحديثاً من المحكمة فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 وأوصت المحكمة، من خلال فريق إدارة الأزمات، بمواصلة إعادة ترتيب أولويات الأعمال وتطوير خطط للطوارئ من أجل استئناف العمليات والتخفيض من تأثير هذه الجائحة. كانت اللجنة قد طلبت من رئيس قلم المحكمة أن يدرج مرفقاً إضافياً في تقارير الحالة المالية الشهرية، مع بيانات محدثة عن التكاليف غير المنفقة والتكاليف الإضافية المتعلق بجائحة كوفيد-19، حتى دورة اللجنة الخامسة والثلاثين، ورحبت باعتزام المحكمة مواصلة تحديث اللجنة والدول الأطراف بشأن التكاليف المتعلقة بجائحة كوفيد-19 على أساس شهري في سياق تقاريرها المالية. كما طلبت اللجنة من المحكمة إدراج بيانات الأثر المتعل بجائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى معلومات حول الوفورات والكفاءات التي تم تنفيذها والمتوقعة لعام 2020، في تقرير التنفيذ نصف السنوي الذي سيتم تقديمه إلى اللجنة في الدورة الخامسة والثلاثون.

19- تلقت اللجنة تحديثاً آخرا بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على عمل المحكمة، وكما ورد أعلاه، لاحظت الجهود التي تبذلها المحكمة للتحكم في التكاليف على مستوى الميزانية الإجمالي بما في ذلك العمل من المنزل والمقابلات/التحقيقات عن بعد، وزيادة الوجود الميداني من خلال الموظفين المعينين محليا.

20- لاحظت اللجنة أن المحكمة كانت واعية بشأن الآثار الضارة لجائحة كوفيد-19، وبالتالي واصلت ممارسة المرونة والتنوع في عملياتها لضمان استمرارية الأعمال، على سبيل المثال، الإدارة المالية الحكيمة، وتشجيع العمل من المنزل ، والتغييرات الطوعية في المكتب من أجل ضمان سلامة وأمن القوى العاملة.

21- كما أقرت اللجنة بعمل فريق إدارة الأزمات في سعيه لصياغة آليات شاملة تضمن أنشطة عملياتية مستدامة، والتآزر، وإطار انتقالي نحو التغييرات التدريجية في مكان العمل. بالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى أن المحكمة كانت حريصة على تنفيذ جميع المدخرات والكفاءات واستدامتها في ضوء عدم إمكانية التنبؤ بجائحة كوفيد-19 وما يتعلق بها من عدم اليقين.

22- كانت اللجنة مدركة أنه تم اعتماد طرق جديدة للعمل أثناء جائحة كوفيد-19 المستمرة. إن هذه الممارسات الجديدة، إذا تم الحفاظ عليها، فقد يكون لها تأثير إيجابي محتمل على تكاليف التشغيل في المستقبل للمحكمة.

23- طلبت اللجنة أن تقدم المحكمة خطة إلى اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين توضح كيف تعتزم المحكمة، في حدود ميزانيتها الحالية، تنفيذ هذه التغييرات

والاستفادة منها. كانت اللجنة حريصة بشكل خاص على فهم تأثير هذه التغييرات على الكفاءة وتكاليف التشغيل والمرونة والقدرة على الصمود.

3- نسب التكلفة

24- قدمت المحكمة تقريراً محدثاً عن نسب التكلفة لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين.[11] وكشف التقرير أن 76.9 في المائة من متوسط الإنفاق السنوي لمدة خمس سنوات قد استهلكته الأنشطة الأساسية للمحكمة - أي الأنشطة القضائية والادعاء العام والتحقيق - بينما كانت الحصة لجميع المجالات الأخرى 23.1 في المائة فقط.

25- في ذلك الوقت، أوصت اللجنة بأن تختار المحكمة طريقة واحدة لتقديم التحليل الكلي لاستخدام مواردها، بالإضافة إلى إجراء تحليل للاتجاهات خلال السنوات الخمس الماضية. واقترحت اللجنة إمكانية مواصلة مناقشة الموضوع في الدورة الرابعة والثلاثين خلال حلقة عمل الميزانية.

26- نظراً للوضع الصحي العالمي السائد منذ بداية عام 2020، عقدت اللجنة دورتها الرابعة والثلاثين بالفيديو عن بعد ونظرت في عدد محدود من بنود جدول الأعمال. على أي حال، المحكمة لم تقدم التقرير الموعود. لذلك، كررت اللجنة توصيتها بأن تواصل المحكمة رصد التكاليف المرتبطة بالأنشطة المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة المحكمة بإعداد تقرير عن نسب التكلفة التي تغطي عامي 2019 و 2020 للدورة السادسة والثلاثين للجنة، إذا سمحت الظروف الصحية بذلك.

4- خط الأساس للميزانية

27- كما استعرضت اللجنة وحللت أرقام خط الأساس لميزانية البرنامج المقترحة لعام 2021 كما هي واردة في المرفق العاشر[12] للميزانية وفي التصويب[13]. بلغ إجمالي التخفيضات في خط الأساس نتيجة للوفورات 042.5 2 ألف يورو مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020. كان العامل الرئيسي الذي أثر في تكوين خط الأساس لعام 2021 هو تنفيذ النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات **في عام 2020 بأثر إجمالي قدره 439.8 6 ألف يورو، والتي تم تخفيضها بمقدار 972.4 ألف يورو باستخدام "عوامل التوظيف المتأخر". أدت أزمة جائحة كوفيد-19إلى قيام المحكمة بإجراء تخفيضات استثنائية بالإضافة إلى التكاليف غير المتكررة[14] والوفورات والكفاءات و "عوامل التوظيف المتأخرة" بمبلغ 405.3 4 ألف يورو، مما أدى إلى انخفاض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 بمقدار يورو 2،420 7 ألف من خط الأساس المحسوب لميزانية 2021.**

---

(11) CBF/33/12

(12) ICC-ASP/19/10.

(13) ICC-ASP/19/10/ التصويب 1.

(14) التكاليف المدرجة في ميزانية 2020 ولكنها لم تعد قابلة للتنفيذ في عام 2021: مخصصات السفر لأمانة الجمعية العامة للسفر إلى الجمعية في نيويورك في عام 2020 (93.7 ألف يورو)، والسفر للجنة الاستشارية بشأن ترشيحات القضاة (64.0 يورو ألف)، وتكاليف اللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام واستعراض الخبراء المستقلين (479.7 ألف يورو)، يبلغ مجموعها 637.4 ألف يورو.

28- ولاحظت اللجنة واقع الاختلاف الكبير بين الميزانية المقترحة وخط الأساس للميزانية لعام 2021، وكذلك أنه لن تكون كافة التخفيضات مستدامة خلال السنوات المقبلة. إن هذا يعني أن الضغط لزيادة الميزانية يبقى قوياً في السنوات المقبلة. ومع ذلك، كانت هناك ابتكارات وتغييرات في إدارة المكاتب القطرية واستجواب الشهود، وكذلك ترتيب الاتصالات داخل المحكمة، مما أدى إلى وفورات في التكاليف. وفقاً لمسؤولي المحكمة، سيتم جعلهم مستدامين قدر الإمكان. ورحبت اللجنة بهذا الهدف وتطلعت إلى إجراء تخفيضات كبيرة في خط الأساس للميزانية للسنة المالية 2022.

29- دعت اللجنة المحكمة إلى مواصلة جمع المرفق الأساسي للميزانية البرنامجية المقترحة في المستقبل، ومن أجل تحسين قيمتها كأداة تحليلية لتحليل الميزانية، لمناقشة المحتوى والشكل، وكذلك العلاقة مع التحليلات الأخرى. الملحقات (مثل الوفورات وأوجه الكفاءة والتكاليف غير المتكررة، ومعلومات تنفيذ الميزانية، وما إلى ذلك) مع اللجنة أثناء حلقة العمل التالية المتعلقة بالميزانية، والتي ستتم أثناء الاجتماع الشخصي للجنة في دورتها السادسة والثلاثين.

5- المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة

30- أوصت اللجنة، في دورتها الثالثة والثلاثين، بأن تمتنع المحكمة عن استخدام اتفاقات المساعدة المؤقتة غير المعتمدة في المستقبل[15]، وقررت رصد هذه المسألة ومواصلة استعراضها في دورتها الخامسة والثلاثين.

31- لاحظت اللجنة بقلق أنه في النصف الأول من عام 2020 ، تم استخدام 23 عقداً من عقود المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة على مستوى المحكمة - في القضاء (4)، وفي مكتب المدعي العام (14)، وفي القلم (5)، مما يمثل زيادة قدرها أربع وظائف مقارنة لنفس الفترة من عام 2019 (19 وظيفة). وبناءً على طلبها، تلقت اللجنة التبرير من المحكمة وراجعته ولاحظت أن موارد المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة لم تُدرج في إخطارات الصندوق الاحتياطي باعتبارها احتياجات للموارد البشرية لا يمكن تلافيها أو لا يمكن توقعها، وكانت مبررة بشكل أساسي نتيجة لزيادة عبء العمل.

32- ولاحظت اللجنة بقلق أن الاستخدام المستمر لعقود المساعدة العامة غير المعتمدة من شأنه أن يثير تساؤلات حول الشفافية والانضباط في عملية الميزانية وحول الإدارة الحكيمة للموارد البشرية في المحكمة. وأوضحت اللجنة أن الموافقة على وظائف المساعدة المؤقتة العامة هي من اختصاص الجمعية، بمشورة من اللجنة، وأنه يمكن أيضاً تلبية احتياجات الموارد لفترات محدودة من خلال استخدام "المساعدة قصيرة الأجل"**، أو المستشارين، أو طرائق التعاقد الفردي. وكررت اللجنة توصيتها السابقة وقررت كذلك إعادة النظر في المسألة بشكل شامل بهدف توفير التوجيه السياسي.**

33- وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة أن تقدم المحكمة تقريراً في دورتها السادسة والثلاثين يتضمن شرحاً للظروف التي تم فيها استخدام اتفاقات المساعدة المؤقتة غير المعتمدة، ومعلومات مفصلة عن جميع اتفاقات المساعدة المؤقتة غير المعتمدة للسنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك المبررات ومدة العقد لكل منصب.

---

[15] تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثالثة والثلاثين (ICC-ASP/18/15)، القسم الثاني، الفقرة 37.

6- الإجازات المرضية

34- كانت اللجنة قد أعربت في دورتها الثالثة والثلاثين عن قلقها إزاء ارتفاع التكاليف المتعلقة بالإجازات المرضية وطلبت أن تقدم المحكمة تقريرا في دورتها الرابعة والثلاثين يتضمن معلومات عما يلي: حجم ومعدل مدة الإجازة المرضية؛ الآثار المالية للإجازات المرضية؛ معايير وإجراءات التصديق وإدارة الإجازات المرضية، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة؛ والموظفين والمسؤوليات الإدارية للمحكمة أثناء الإجازة المرضية[16]. نظرا للقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، تم إرجاء النظر في هذه المسألة من الدورة الرابعة والثلاثين.

35- وكررت اللجنة طلبها إلى المحكمة لتقديم تقرير يتناول تكاليف الإجازات المرضية، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة؛ والموظفين والمسؤوليات الإدارية للمحكمة أثناء الإجازات المرضية، وتطلعت إلى النظر في هذه المسألة خلال دورتها السادسة والثلاثين.

7- تعديلات الميزانية التي أوصت بها اللجنة

36- بعد استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 والمبررات المقدمة، خلصت اللجنة إلى أنه يمكن تحقيق تخفيضات إجمالية قدرها 243.3 ألف يورو من إجمالي الميزانية البرنامجية المقترحة البالغة 144 917.2 ألف يورو باستثناء قرض الدولة المضيفة. ويمثل هذا انخفاضاً إجمالياً قدره 946.6 ألف يورو (0.7 في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020 (باستثناء قرض الدولة المضيفة).

باء- البرنامج الرئيسي الأول: القضاء

1- ملاحظات وتحليلات عامة

37- بلغت الميزانية المقترحة لعام 2021 للبرنامج الرئيسي الأول (القضاء) 781.8 11 ألف يورو، مما يمثل انخفاضاً قدره 299.7 ألف يورو (أو 2.5 في المائة) مقابل الميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 12081.5 ألف يورو.

38- بالنسبة لعام 2020، كان من المتوقع أن تنفذ السلطة القضائية ميزانيتها بمعدل 98.0 في المائة، أو 840.8 11 ألف يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 081.5 12 ألف يورو.

39- لاحظت اللجنة أن التخفيض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 يعكس انخفاضاً كبيراً في رواتب القضاة واستحقاقاتهم بمبلغ 805.8 ألف يورو، أو 14.6 في المائة (516.9 5 ألف يورو التي تمت الموافقة عليها في عام 2020 مقابل 711.1 4 ألف يورو المقترحة لعام 2021) .

2- رواتب ومستحقات القضاة

40- يتطلب نظام روما الأساسي أن يكون للمحكمة 18 قاضيا. استناداً إلى تقييم الرئاسة لحجم العمل المتوقع لعام 2021، أعطت الميزانية البرنامجية المقترحة أجور لـ 14 قاضياً متفرغاً بمبلغ 661.9 2 ألف يورو، وبدل سنوي لأربعة قضاة غير

(16) نفسه، الفقرة 224.

متفرغين جدد بمبلغ 240 ألف يورو[17]. وبلغ هذا المبلغ الإجمالي 901.9 2 ألف يورو، مقارنة بتكاليف 18 قاضياً بدوام كامل والتي ستبلغ 3240 ألف يورو.

41- لاحظت اللجنة أن انخفاض عدد القضاة العاملين بدوام كامل والتغيير في مورد المعاشات التقاعدية أدى إلى انخفاض في الموارد المطلوبة لمعاشات القضاة التفاعدية (من 574.4 1 ألف يورو في عام 2020 إلى 921.9 ألف يورو في عام 2021) في بالإضافة إلى المستحقات الأخرى.

42- ومع ذلك، لاحظت اللجنة أيضاً أنه في 11 آذار/مارس 2021، سيتم انتخاب رئاسة جديدة، ووفقاً للفقرة 3 من المادة 35 من نظام روما الأساسي، قد تقرر، بناءً على حجم العمل وبالتشاور مع الزملاء القضاة، إلى مدى أي قاض منتخب حديثاً ليس عضواً في هيئة الرئاسة يجب أن يعمل بدوام كامل.

43- أوصت اللجنة بأن تبذل المحكمة قصارى جهدها لاستيعاب جميع النفقات غير المتوقعة فيما يتعلق بالقضاة المنتخبين حديثاً ضمن الميزانية المعتمدة لعام 2021.

3- تكاليف الموظفين

(أ) الوظائف الثابتة والمساعدة المؤقتة العامة

44- وقد أتاح الانخفاض في رواتب القضاة واستحقاقاتهم استيعاب الزيادة في تكاليف الموظفين البالغة 506.1 ألف يورو الناتجة عن مراجعة النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات **في البرنامج الرئيسي الأول.**

45- ورحبت اللجنة بالتأكيد على أن السياسة الحالية للتخصيص المرن للوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة تسمح للدوائر بالتعامل مع الصورة المتغيرة لعبء عملها المتعلق بالتطورات القضائية المتوقعة ضمن مستويات الموظفين الحالية. وبناءً عليه، بالنسبة للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، بقي عدد وهيكلة الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة في الرنامج الرئيسي الأول بنفس مستوى الميزانية المعتمدة لعام 2020.

4- تكاليف غير الموظفين

تكاليف السفر

46- لاحظت اللجنة أن ميزانية السفر كانت مقترحة بنفس المستوى كما كانت في عام 2020 (100.7 ألف يورو) على الرغم من الواقع أنه في الميزانية المعتمدة لعام 2020، تم تخصيص التكاليف غير المتكررة البالغة 25.5 ألف يورو للسفر لحضور دورة الجمعية في نيويورك. وأعربت اللجنة عن اعتقادها أن هذه التكاليف غير المتكررة ليست ضرورية وينبغي حذفها من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

47- وبالتالي أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على تكاليف السفر البالغة 75.2 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الأول.

تكاليف غير الموظفين الأخرى

[17] الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية ... 2003 (ICC-ASP / 2/10)، الجزء الثالث ، أ ، الصفحة 200

48- تم اقتراح تكاليف أخرى غير متعلقة بالموظفين بنفس المستوى كما في الميزانية المعتمدة لعام 2020. واستعرضت اللجنة الطلبات الأخرى المتعلقة بتكاليف غير الموظفين ورأت أن المستوى المطلوب معقول ويتوافق مع الأنشطة ذات الصلة.

5- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الأول

49- أوصت اللجنة بتخفيضات إجمالية قدرها 25.5 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الأول من الميزانية الأصلية المقترحة لعام 2021. لذلك، أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على مبلغ إجمالي قدره 11 756.3 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الأول.

6- مراجعة رواتب القضاة

50- أخذت اللجنة علما بالمرفق السادس (أ) للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021،[18] والذي تضَمَن طلباً متكرراً بمبلغ 580.9 ألف يورو يتعلق بمراجعة تكاليف استحقاقات الرواتب لـ 18 قاضياً.

51- وأخذت اللجنة علما بالمناقشات الجارية داخل فريق التعويضات القضائية ولاحظت أنه يجري النظر في هيكلة أكثر استدامة لرزم الرواتب، مع مراعاة الوضع المالي للمحكمة. وكررت اللجنة تأكيد فهمها أن هذه مسألة تتعلق بالسياسة العامة تقررها الجمعية في نهاية المطاف.

جيم- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

1- ملاحظات وتحليلات عامة

52- بلغت الميزانية المقترحة لعام 2021 للبرنامج الرئيسي الثاني (مكتب المدعي العام) 47 388.6 ألف يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 5.2 ألف يورو (أو صفر في المائة) مقابل الميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 383.4 47 ألف يورو.

53- أما بالنسبة للأداء المالي، لقد تم تقدير النفقات المتوقعة لعام 2020 لمكتب المدعي العام بمبلغ 919.7 46 ألف يورو، وهو ما يمثل 99.0 في المائة من الميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 47 383.4ألف يورو.[19]

2- تكاليف الموظفين

54- لاحظت اللجنة أن تأثير الزيادة في النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات في البرنامج الرئيسي الثاني بلغ 3.1 مليون يورو، وأن مكتب المدعي العام قد بذل جهوداً لاستيعاب هذا المبلغ ضمن عتبة الميزانية المعتمدة من البرنامج الرئيسي الثاني لعام 2020.

55- علاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة أنه في حين سيتم الحفاظ على مستوى العمل، كان التأخير في التوظيف وخفض فترات الخدمة من بين التدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام من أجل استيعاب زيادة النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات، مما أدى إلى نسبة 4.3 في المائة (774.2 ألف يورو) زيادة في تكاليف الموظفين.

---

[18] الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2021 (ICC-ASP / 19/10)، الصفحة 190 .

[19] تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية حتى 30 حزيران/يونيو2020 (/ CBF / 35/9 Rev.1)، الصفحة 21 ، الجدول 6.

56- ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من جميع الجهود المبذولة، فقد طلب مكتب المدعي العام منصب إضافي من المساعدة المؤقتة العامة: موظف اتصال وتنسيق للموارد البشرية المعاون برتبة (ف -2) لمدة ستة أشهر ضمن المكتب المباشر للمدعي العام، من أجل تلبية العدد الكبير من الطلبات الواردة إلى مكتب ارتباط الموارد البشرية التابع إلى مكتب المدعي العام.

57- ورأت اللجنة أنه نظرا لتعزيز التآزر والتنسيق مع وظائف قلم المحكمة، يمكن تلبية هذا الطلب بالموارد الموجودة، وبالتالي أوصت بعدم الموافقة على هذا المنصب.

إعادة توزيع الموظفين

58- ولاحظت اللجنة، في دورتها الثالثة والثلاثين، ممارسة تخصيص موارد الموظفين وإعادة توزيعها بمرونة في مكتب المدعي العام بين القضايا القائمة. وفي حين أن اللجنة لاحظت أن نظام التناوب هذا أدى إلى إعادة توزيع الموارد بين الحالات المختلفة والمراحل المختلفة للإجراءات (ما قبل المحاكمة، والمحاكمة، والاستئناف) في مكتب المدعي العام حسب القضايا واحتياجات عبء العمل، فقد رأت اللجنة أن المعايير الواضحة والإبلاغ الشفاف عن عمليات إعادة توزيع الموظفين كانت لازمة وقررت العودة إلى هذه المسألة في دورتها الرابعة والثلاثين. ونظرا للقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، كان لا بد من إرجاء الأمر إلى الدورة الخامسة والثلاثين. وبناءً على ذلك، نظرت اللجنة في "تقرير مكتب المدعي العام عن إعادة توزيع الموارد".[20]

59- أقرت اللجنة بأنها في حين أنها تلقت معلومات عن تخصيص الموارد ومعايير اختيار الحالات وترتيب الأولويات، لم تتلق معلومات عن إشارة واضحة إلى المعايير وشفافية الإبلاغ عن عمليات إعادة توزيع الموظفين، أو على وجه التحديد المبادئ التوجيهية والتسلسل الإداري لإعادة توزيع الموظفين، كما هو موضح في البرنامج الرئيسي الثالث.

3- تكاليف غير الموظفين

60- أقرت اللجنة بالجهود التي بذلها مكتب المدعي العام لخفض التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بنسبة 36.3 في المائة، لا سيما في السفر والخدمات التعاقدية ونفقات التشغيل العامة، من أجل تعويض الزيادات في تكاليف الموظفين.

4- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الثاني

61- أوصت اللجنة بتخفيضات إجمالية قدرها 53.75 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الثاني من الميزانية الأصلية المقترحة لعام 2021. لذلك أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على مبلغ إجمالي قدره 47 334.85 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الثاني.

دال- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

1- ملاحظات وتحليلات عامة

62- بلغت الميزانية المقترحة لعام 2021 للبرنامج الرئيسي الثالث (القلم) 917.7 75 ألف يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 0.8 ألف يورو (أو صفر في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 916.9 75 ألف يورو.

[20] CBF/34/6

63- أما بالنسبة للأداء المالي، إن تقدير النفقات المتوقعة لعام 2020 لقلم المحكمة تبلغ 74 688.5 ألف يورو، وهو ما يمثل 98.4 في المائة من الميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 75 916.9 ألف يورو.

2- تكاليف الموظفين

(ب) *إعادة توزيع المناصب*

64- اقترح قلم المحكمة نقل منصب المساعد الخاصة (ف -3) في المكتب المباشر للمسجل إلى مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية، والموظف الميداني (التوعية، ف - 3) من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مكتب مدير العلاقات الخارجية كمنسق للشؤون الخارجية (ف -3). كما اقترح قلم المحكمة نقل خمس وظائف بين المكاتب القطرية.

65- شجعت اللجنة وأيدت إعادة توزيع الوظائف من حيث المبدأ تمشيا مع الأولويات المتغيرة. ولكن، طلبت اللجنة من المحكمة إعادة تبرير النقل المقترح للمنصب من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المقر الرئيسي، مشيرة إلى أن الوظائف الميدانية قد تم إنشاؤها لتمكين العمليات في الموقع في سياق إعادة تنظيم المناصب من المقر الرئيسي. وعلاوة على ذلك، لم يزد عدد المكاتب القطرية في السنوات الخمس الماضية، ولم يشر تقرير المراجع الخارجي الذي قيم أداء قسم العمليات الخارجية إلى الحاجة إلى تعزيز الموارد البشرية في المقر الرئيسي.

(ج) *إلغاء الوظائف وإلغاء تمويلها*

66- اقترح قلم المحكمة "إلغاء تمويل" تسع وظائف في الميدان وفي خدمات الضحايا والشهود، بسبب تقليص حجم المكتب القطري في كينشاسا وإعادة هيكلة أساليب عمل خدمات الضحايا والشهود في المقر الرئيسي في إطار شعبة العلاقات الخارجية. وواصل قلم المحكمة أيضا إلغاء تمويل خمس وظائف في إطار شعبة الخدمات القضائية. وقد تم الاحتفاظ بهذه الوظائف في ملاك الموظفين لتمكين المحكمة من مواجهة تقلبات الطلب في دورة الميزانية اللاحقة. واقترح قلم المحكمة أيضا إلغاء وظيفة موظف ميداني (توعية) (ف -3) في مالي.

67- وأوصت اللجنة، في دورتها الثالثة والثلاثين، الجمعية بتسع وظائف غير ممولة لعام 2020، بينما قررت التدقيق بعناية فيما إذا كان يمكن إلغاء هذه الوظائف أو إعادة توزيعها بشكل دائم في عام 2021.

68- في ضوء المبررات الموفرة، أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على مقترح إلغاء تمويل 14 وظيفة وإلغاء وظيفة واحدة.

69- ولكن، أعربت اللجنة عن قلقها من احتمال "إعادة إنشاء" الوظائف الملغاة من خلال المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة، كما هو الحال بمنصب (ف -5) ضمن حدود الميزانية المعتمدة لعام 2020، وبالتالي كررت أهمية الحفاظ على نزاهة الميزانية والامتثال الكامل بقرارات الجمعية.

(د) متطلبات الموارد الجديدة بموجب المساعدة المؤقتة العامة

70- تقدم قلم المحكمة بطلب عدة وظائف جديدة من المساعدة المؤقتة العامة (8.23 بدوام كامل):

(أ) موظف قانوني معاون (ف -2)، 12 شهرا؛

(ب) أربعة مترجمين فوريين مساعدين- سانغو (ف-1)، خمسة أشهر لكل منهم (1.67 متفرغ)؛

(ج) ثلاثة مترجمين فوريين/تحريريين في قاعات المحكمة - العربية (ف-3)، خمسة أشهر لكل منهم (1.25 متفرغ)؛

(د) عدد من المترجمين الفوريين (متعاقد فردي) (3.39 متفرغ)؛

(هـ) سائقان (متعاقد فردي) (0.92 متفرغ)؛

71- مع الأخذ في الاعتبار الموارد الحالية والمهارات الفريدة المطلوبة، أوصت اللجنة بالموافقة على جميع وظائف اللغات، وموظف قانوني معاون واحد (ف -2) لمدة ستة أشهر.

3- إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات الخمسية

() تنفيذ استراتيجية المحكمة الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات

72- نظرت اللجنة في "تقرير المحكمة عن إستراتيجيتها الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات"[21] والمرفق التاسع للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، والذي قدم نظرة عامة على تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات.[22]

73- انت اللجنة قد أوصت في دورتها الثالثة والثلاثين بأن تواصل المحكمة تنفيذ الاستراتيجية على أساس تقديرات التكلفة القصوى للسنوات 2019 - 2021 كما وردت في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين (2019: 168.5 2 ألف يورو؛ 2020: 072.5 2 ألف يورو و 2021: 559.5 2 ألف يورو). وقد أيدت الجمعية هذه التوصية في دورتها الثامنة عشرة. بالإضافة إلى ذلك، قررت الجمعية، نظراً إل طبيعة المشروع طويل الأجل، أن جزءاً من الميزانية المعتمدة لعام 2019 للاستراتيجية البالغة 307 آلاف يورو، والناجمة عن التأخيرات الموضوعية في المشتريات، سيبقى متاحاً في عام 2020. وطلب أن يقدم رئيس القلم تقريراً سنوياً إلى الجمعية، من خلال اللجنة، عن تنفيذ الاستراتيجية.

74- ولاحظت اللجنة أن المحكمة اتبعت خطة الاستثمار المتفق عليها للاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، على النحو المبين في تقرير المحكمة[23]. بسبب أزمة جائحة كوفيد-19، كان هناك تأخير في توريد المكون الرئيسي للاستراتيجية، "منصة تدفق العمل القضائي"، مما أدى إلى مطالبة المحكمة بتمديد عام واحد للموعد النهائي لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات / إدارة المعلومات الخمسية واستخدام أموال الإستراتيجية البالغة 158.0 ألف يورو في عام 2022. ومع ذلك، فإن التكاليف الإجمالية لتنفيذ إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات الخمسية بالكامل ستقل بمقدار 403.9 ألف يورو عن ما كان متوقعاً في عام 2017 (انظر الجدول 3 أدناه الذي يوضح الفرق في المجاميع) .

الجدول 3: ملخص الإنفاق السنوي/المتوقع المطلوب لتنفيذ استراتيجية المحكمة الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات للفترة 2017-2021 (بآلاف اليورو)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
تصديق اللجنة لسقوف إنفاق	664,0 يورو	1 206,4 يورو	2 168,5 يورو	2 072,5 يورو	2 559,5 يورو		8 670,9 يورو

[21] CBF/35/8

[22] ICC-ASP/19/10، الملحق التاسع (أ) و (ب).

[23] CBF/35/8، الجدول 3، ص 4.

الدورة الحادية والثلاثين							
الإنفاق الفعلي	*664,0 يورو*	1 430.5 يورو	1 608,6 يورو				
المرحّل			307.0 يورو				
معتمد / إعادة التنبؤ				2 046,4 يورو			
المقترح					2 052,5 يورو	158.0 يورو	
ملخص التنفيذ الفعلي	**664,0 يورو**	**1 430.5 يورو**	**1 915.6 يورو**	**2 046,4 يورو**	**2 052,5 يورو**	**158.0 يورو**	**8 670,0 يورو**

75- رحبت اللجنة بالتقدم المحرز حتى الآن والرقابة على الميزانية التي مارستها المحكمة على إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات الخمسية، **وأوصت بتمديد إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات حتى نهاية عام 2022. وأوصت اللجنة أيضاً بسقوف نفقات جديدة لإستراتيجية بمبلغ 2 052.5 ألف يورو لعام 2021 و 158.0 ألف يورو لعام 2022.** وقد أدى هذا أيضاً إلى خفض التكلفة الإجمالية لتنفيذ إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات الخمسية إلى 267.0 8 ألف يورو. كما ورد أعلاه، وكان التمديد ضرورياً لتنفيذ "منصة تدفق العمل القضائي"، الذي كان عنصراً أساسياً في الاستراتيجية؛ وبدون ذلك، لن تتحقق البنية التحتية الحيوية لإدارة المحاكمات بشكل أكثر فعالية من حيث التكلفة وبالتالي لن تتحقق تخفيضات التكلفة في المستقبل.

76- كما أوصت اللجنة بأنه يتعين على المحكمة أن تبذل جهوداً لتحديد الكفاءات والوفورات التي تحققت نتيجة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات خمسية، وتقديمها في المستقبل في المرفق العاشر ("خط الأساس") والمرفق السادس عشر ("الوفورات والكفاءات") من الميزانية البرنامجية المقترحة.

77- ولاحظت اللجنة أنه من آخر تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستراتيجية، تم إدراج 65 ألف يورو فقط[24] من الوفورات المتعلقة بالاستراتيجية ضمن إجمالي المدخرات والكفاءات للمحكمة.

78- في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، كانت اللجنة تتطلع إلى قراءة مبلغ كبير من نفقات إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات للسنة الماضية مسجلة بأنها تكاليف غير متكررة في حسابات الوفورات والكفاءات. سيكون الحد الأقصى للتخفيض النظري المتوقع في اقتراح ميزانية عام 2022 هو 894.5 1 ألف يورو (الفارق بين التنفيذ الفعلي في عام 2021 والتنفيذ الفعلي في عام 2022 ، انظر الجدول 3 أعلاه)، إذا لم يتم ترحيله. كانت اللجنة تدرك بالفعل أنه في عام 2022 سيكون هناك طلب لاستبدال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الباطلة (مركز البيانات والشبكة) بمبلغ 600 ألف يورو[25]، والتي، في حالة الموافقة عليها، ستخفض المبلغ المتوقع للتكاليف غير المتكررة إلى 1 294.5 ألف يورو.

79- رأت اللجنة أنه يتعين على مكتب التدقيق الداخلي إجراء تدقيقاً لأداء تنفيذ الاستراتيجية في نهاية الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات

[24] المرجع نفسه. الجدول 4 ص 5.

[25] ICC-ASP/19/10، المرفق التاسع (ب)، الفقرة 3 (و) والمرفق الرابع عشر.

في عام 2023. لقد أُحيطت لجنة التدقيق علماً بضرورة تنفيذ هذه المهمة التي سيحتاج مكتب المراجعة الداخلية من أجلها خبرة خارجية.

80- وأوصت اللجنة بأن تنظر لجنة التدقيق في تكليف هذه المهمة كجزء من الخطة المعتمدة إلى مكتب التدقيق الداخلي لعام 2023 بمساعدة محتملة من خبير خارجي. ستوفر مثل هذه المبادرة الشفافية اللازمة للدول الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات.

(ب) ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموصى بها لعام 2021

81- بعد النظر في الملحق التاسع (ب) من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، الذي يسرد تكاليف تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات على مستوى المحكمة[26]، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية على المبلغ الإجمالي المطلوب البالغ 433.7 14 ألف يورو لميزانية 2021. من ضمن هذا المبلغ 052.5 2 ألف يورو في تكاليف الموظفين وغير الموظفين للسنة الخامسة من إستراتيجية المحكمة الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، و2381.2 1 ألف يورو متوقعة لنفقات تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات على مستوى المحكمة، والتي تتكون من 350.0 6 ألف يورو في تكاليف الموظفين و 6 031.2 ألف يورو لتكاليف غير الموظفين. ويجب أن تكون البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للمحكمة مرنة في مواجهة العديد من التحديات، وبالتالي فهي بحاجة إلى صيانة وتحديث مستمر.

82- لقد أثبتت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للمحكمة أنها ضرورية للحفاظ على عمل المحكمة خلال أزمة جائحة كوفيد-19. كما أنها وفرت الوسائل التي طورت بها المحكمة أساليب عمل جديدة وإجراءات جديدة، مما خفض، من بين أمور أخرى، تكاليف التشغيل. لقد أدت قرارات الإدارة إلى التخفيض مركزياً من تكاليف تكنولوجيا المعلومات للمحكمة من خلال "مجلس حوكمة إدارة المعلومات" (93 في المائة من إجمالي تكلفة تكنولوجيا المعلومات في 2020-2022) إلى الحد الأدنى من مخاطر تكرار الشراء أو تطوير عناصر موازية للبنية التحتية. أقرت اللجنة بالعمل الجيد الذي قام به قسم خدمات إدارة المعلومات و مجلس حوكمة إدارة المعلومات أثناء أزمة جائحة كوفيد-19.

83- لقد وُعدنا بالكثير عند إطلاق الاستراتيجية من حيث الكفاءات (7.390 3 ألف يورو في الفترة من 2018 إلى 2031)[27] وتطلعت اللجنة إلى التأثير الملموس على الميزانية بعد تنفيذ الاستراتيجية. ونتيجة لإدارة أزمة جائحة كوفيد-19، تم عمل العديد من الإجراءات وأساليب العمل الجديدة في المحكمة، مما ساعد المحكمة على الاستمرار في العمل ولكن أيضاً خفض التكاليف. إن الجمع بين نتائج تنفيذ إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات الخمسية وأساليب العمل الجديدة لها إمكانات كبيرة لجعل عمليات المحكمة أكثر كفاءة في جميع المجالات ووضع خط أساس جديد بتكاليف أقل.

84- كما هو الحال في كل مكان، هناك احتمالات للتشغيل تكون أكثر كفاءة في تكنولوجيا المعلومات أيضاً. سيصبح التحكم في تكاليف "الإضاءة" الخاصة بتكنولوجيا المعلومات قضية مركزية بعد الانتهاء من إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات الخمسية. يجب بذل كل جهد ممكن لعدم تجاوز مستوى تكاليف "الإضاءة" المتوقعة لعام 2022 عند انتهاء إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات الخمسية.

---

[26] ICC-ASP/19/10، المرفق التاسع (أ) و (ب).

[27] CBF/31/12/Rev.3.

85- تتطلع اللجنة إلى مواصلة رفع التقارير عن تكاليف تكنولوجيا المعلومات لكافة برامج المحكمة مع نظرة مستقبلية خمسية، بالإضافة إلى تقديم تقارير عن خطط تطوير تكنولوجيا المعلومات للمحكمة بعد الانتهاء من الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، وطلبت تقريراً عن هذه الموضوعات لدورتها السابعة والثلاثين.

4- المساعدة القانونية

86- لاحظت اللجنة أن الميزانية المقترحة للمساعدة القانونية لعام 2021 بلغت 750.8 5 ألف يورو (4 023.7 ألف يورو للمجنى عليهم و 1 727.1 ألف يورو للدفاع).[28]

87- ولاحظت اللجنة زيادة قدرها 856.2 ألف يورو (27 في المائة) لمحامي الدفاع و 427.1 ألف يورو لمحامي الضحايا، نتيجة لتطبيق نظام المساعدة القانونية للمحكمة على الأنشطة القضائية المخطط لها والافتراضات ذات الصلة لعام 2021. ولاحظت اللجنة أيضا زيادة في الاحتياجات من الموارد قدرها 243 ألف يورو (106.7 في المائة) تحت بند الاستشاريين، تعزى إلى تعيين مستشار ميداني في بلدان الحالة حسب توجيهات الدوائر ذات الصلة.

88- ولاحظت اللجنة أنه تم تخصيص مبلغ 300 ألف يورو للمحامي المناوب والمحامي الخاص. بناءً على فحص للواجبات الفعلية وتكاليف المحامين الخاصين سابقاً، فضلاً عن الموارد اللازمة حتى 30 حزيران/يونيو 2020 (630 86 يورو مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة 220 ألف يورو)، أوصت اللجنة بأن يتم تخفيض الأموال المخصصة للمحامي المناوب والمحامي الخاص بمقدار 80 ألف يورو.

5- تكاليف غير الموظفين

89- أقرت اللجنة بالجهود التي يبذلها قلم المحكمة للسيطرة على زيادات التكاليف، مما أدى إلى انخفاض في تكاليف غير الموظفين بمقدار 890.2 ألف يورو (أو 3.5 في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020.

[28] ICC-ASP/19/10, ص 92، جدول 25.

6- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الثالث

90- أوصت اللجنة بتخفيضات إجمالية قدرها 133.75 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الثالث من الميزانية الأصلية المقترحة لعام 2021. لذلك أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على مبلغ إجمالي قدره 75 783.95 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الثالث.

هاء- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

1- ملاحظات وتحليلات عامة

91- بلغت الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع لعام 2021 ما مقداره 837.0 2 ألف يورو، وهو ما يمثل انخفاضاً صافياً قدره 479.7 ألف يورو (أو 14.5 في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 3316.7 ألف يورو.

92- لاحظت اللجنة أن الأمانة قد بذلت جهوداً لاستيعاب تغيير "عامل التوظيف المتأخر" إلى الصفر، وأن الزيادة في النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات في البرنامج الرئيسي الرابع بلغت 234.6 ألف يورو دون أي زيادة فعلية في عدد الموظفين لعام 2021. استعرضت اللجنة عبء العمل المتوقع للأمانة، مع مراعاة متطلبات الدول الأطراف والموارد المالية المطلوبة لتلبية احتياجاتها، ورأت أن الإنفاق المنخفض المتوقع في ميزانية 2020 ليس له تأثير مباشر على الاحتياجات من الموارد لعام 2021.

93- ولاحظت اللجنة أن الانخفاض الصافي في الميزانية المقترحة يُعزى بشكل رئيسي إلى التكاليف غير المتكررة لاستعراض الخبراء المستقلين واللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام في عام 2020، واللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة، وعدم السفر إلى نيويورك نظرا لانعقاد الدورة العشرين للجمعية في لاهاي. كما لاحظت اللجنة أن الزيادة في تكاليف الموظفين ترجع إلى التغيير في النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات وليس إلى زيادة فعلية في عدد الموظفين.

2- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الرابع

94- أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على ميزانية قدرها 837.0 2 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الرابع.

واو- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

1- ملاحظات وتحليلات عامة

95- بلغت الميزانية المقترحة لعام 2021 للبرنامج الرئيسي الخامس 270.0 2 ألف يورو، وهو نفس مبلغ الميزانية المعتمدة لعام 2020.

96- لاحظت اللجنة أن الميزانية المقترحة لعام 2021 تتكون من 891.0 1 ألف يورو للصيانة الوقائية والتصحيحية و 378.9 ألف يورو لاستبدال الأصول المخطط له، ويتعلق الأخير فقط باستبدال العناصر الأساسية المطلوبة للتشغيل اليومي للمباني. شملت الاستثمارات المقترحة لعام 2021 فقط العناصر الأكثر أهمية لاحتياجات استبدال الأصول وتم تخفيضها بشكل كبير مقارنة بخطة استبدال الأصول الأولية المقدمة إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة، وكذلك بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام 2020. ولاحظت اللجنة أيضاً أن مبلغ الاستثمار قد تم تخفيضه بغرض تلافي تجاوز المستوى المعتمد للموارد في ميزانية 2020 وأيضاً أن الميزانية المقترحة لاستبدال الأصول قد يكون لها تأثير سلبي على قدرة المحكمة على صيانة المباني في لاهاي هيكليا وعمليا.

97- وذكّرت اللجنة المحكمة بأن استبدال الأصول يجب أن يكون مبرراً بالكامل وأن يقتصر فقط على العناصر الضرورية جداً وطلبت أن تضمن المحكمة اتخاذ جميع التدابير لتحقيق الوفورات والكفاءات، بما في ذلك استخدام بدائل لاستبدال الأصول كلما أمكن ذلك. المكونات المبنى التي حددتها المحكمة على أنها العناصر الأكثر ضعفاً والمتوقعة للاستبدال كجزء من ميزانية 2021 هي: التركيبات الكهربائية والأمنية (البنية التحتية الكهربائية، تركيبات الأمن والسلامة، المصاعد، ونظام إدارة المباني) المقدرة بـ 275 ألف يورو؛ والعناصر الميكانيكية والسباكة (التبريد وإمدادات المياه) تقدر بـ 54 ألف يورو؛ والعناصر المتعلقة بالأبواب والنوافذ الخارجية، والمحيط الخارجي للأمن المادي، وكذلك استبدال الكابلات على الواجهة بقيمة 50 ألف يورو.

14- خطط للأمد المتوسط والطويل لاستبدال الأصول

98- نظرت اللجنة في "تقرير المحكمة بشأن الخطط المحدثة والمفصلة وآلية التمويل متعددة السنوات لاستبدال الأصول"،[29] الذي طلبته اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين. الجوانب الرئيسية لهذا التقرير هي:

(أ) خطة خمسية محدثة تستند إلى مراجعة عناصر البناء من قبل المحكمة مع المقاول الرئيسي باتباع المعايير الهولندية المطبقة الآن إلى حد كبير لتصنيف عناصر البناء؛

(ب) خطة استبدال الأصول طويلة الأجل تغطي السنوات من 2021 إلى 2040؛

(ج) سيناريوهات التمويل بموجب الترتيبات التعاقدية الحالية مع المقاول الرئيسي والتي تغطي التدابير الوقائية مقابل رسوم ثابتة والصيانة التصحيحية؛

(د) إمكانية إبرام عقد بديل ونموذج للتعاون.

99- ورحبت اللجنة باعتزام وضع الخطة الخمسية كخطة متجددة تستند إلى استعراض كامل لعناصر البناء وتغطي جميع عناصرها في هيكل جديد ينسجم مع كل من الخطة الخمسية والخطط طويلة الأجل. ولم يوضح التقرير الإجراءات التي تكمن وراء تكاليف استبدال الأصول للخطة الخمسية مما يجعل من الصعب على اللجنة تقييم مدى كفاية التقديرات.

100- ونظراً إلى الغلاف المنخفض بشكل كبير لعام 2021، سيتعين تحديث الخطة الخمسية. **وأوصت اللجنة بأن تقدم المحكمة إلى الجمعية، كجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة كل عام، من خلال اللجنة، خطة خمسية محدثة لاستبدال الأصول لضمان الحد من المخاطر التشغيلية للمحكمة قدر الإمكان.**

[29] المرجع نفسه.

الجدول 4: الخطة الخمسية المحدثة لاستبدال الأصول 2021-2025 (بما في ذلك التخصيص لعام 2020)[30]

الخطة الخمسية لاستبدال الأصول 2021-2025 (بما في ذلك التخصيص لعام 2020)	أسعار التدفق النقدي لعام 2020						
مكونات البناء للاستبدال	2020 باليورو	2021 باليورو	2022 باليورو	2023 باليورو	2024 باليورو	2025 باليورو	المجموع باليورو
غلاف المبنى	27 000	191 364	-	87 360	38 280	97 020	441 024
هيكل المبنى	-	19 536	-	-	3 267	2 400	25 212
الإتمامات والأسطح	-	102 932	68 886	75 654	68 886	245 586	561 943
الميكانيكيات والسباكة	-	129 720	8 400	156 000	-	240 000	534 120
التركيبات الكهربائية والأمنية	398 000	688 002	522 708	1 088 136	1 416	5 737 176	8 435 438
التركيبات والتجهيزات	-	87 120	5 040	2 520	12 600	105 960	213 240
البستنة	-	103 380	-	-	38 400	320 640	462 420
أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الصوت والصورة	-	153 800	-	-	-	-	153 800
المجموع	**425 000**	**1 475 854**	**605 034**	**1 670409**	**162 858**	**6 784 782**	**10 827,19**

101- رحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها المحكمة لتقدير طلبات استبدال الأصول على المدى الطويل واقتراح سيناريوهات لتمويل تلك الخطط. من المفترض أن توفر السيناريوهات المقترحة حلولاً من شأنها أن تخفف من عبء الدفع على الدول الأطراف بسبب ذروة الاستثمار.

102- وفيما يتعلق بالتمويل طويل الأجل لاستبدال الأصول، أخذت اللجنة علما بالسيناريوهات الأربعة: التمويل كجزء من الميزانية البرنامجية العادية وإنشاء صندوق بمساهمات منتظمة من الدول الأطراف (سنوية، بالإضافة إلى مساهمات إضافية لمرة واحدة كل خمسة سنوات والمساهمات السنوية المرحلية). وستبلغ التكلفة الإجمالية لاستبدال الأصول المطلوب تمويله 83.3 مليون يورو على مدى 20 عاماً.

103- ولاحظت اللجنة أن المحكمة دعت إلى إنشاء صندوق (وهو نهج يبدو أن معظم المنظمات الدولية تتبعه) لضمان تمويل موثوق. ولم تؤيد اللجنة إنشاء صندوق في دورتها الحادية والثلاثين. في حين أنها تقر بالمزايا التي قد يقدمها الصندوق للتعامل مع المتطلبات طويلة الأجل لاستبدال الأصول، فإن اللجنة، مع ذلك، نظراً لحالة عدم اليقين الحالية لا تزال لا تدعم إنشاء صندوق لاستبدال الأصول ولكنها مستعدة لإعادة تقييم الوضع في الدورة السابعة والثلاثين.

الجدول 5: استبدال الأصول للخطة طويلة الأجل 2021 - 2030 (التدفق النقدي بأسعار 2020 باليورو)

[30] المرجع نفسه.

Building Components for Replacement	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	Sub-total
Building Envelope	191,364 €	0 €	87,360 €	38,280 €	97,020 €	24,000 €	417,677 €	0 €	24,000 €	3,000 €	882,701 €
Building Structure	19,536 €	0 €	0 €	3,276 €	2,400 €	0 €	1,270,619 €	0 €	0 €	5,676 €	1,301,507 €
Finishes and Surfaces	102,932 €	68,886 €	75,654 €	68,886 €	245,586 €	68,886 €	1,298,847 €	68,886 €	68,886 €	80,766 €	2,148,213 €
Mechanical and Plumbing	129,720 €	8,400 €	156,000 €	0 €	240,000 €	900 €	391,020 €	0 €	8,400 €	3,234,690 €	4,169,130 €
Electrical and Security Installations	688,002 €	522,708 €	1,088,136 €	1,416 €	5,737,176 €	529,416 €	934,976 €	1,416 €	522,708 €	3,513,144 €	13,539,098 €
Fixtures and Fittings	87,120 €	5,040 €	2,520 €	12,600 €	105,960 €	0 €	99,586 €	0 €	7,560 €	352,380 €	672,766 €
Landscape	103,380 €	0 €	0 €	38,400 €	320,640 €	0 €	182,466 €	0 €	0 €	140,160 €	785,046 €
ICT Hardware and AV Technology	153,800 €	0 €	0 €	0 €	0 €	153,800 €	0 €	0 €	0 €	0 €	307,600 €
TOTAL	1,475,854 €	605,034 €	1,409,670 €	162,858 €	6,748,782 €	777,002 €	4,595,191 €	70,302 €	631,554 €	7,329,816 €	23,806,061 €

الجدول 6: استبدال الأصول للخطة طويلة الأجل 2031 - 2040 (التدفق النقدي بأسعار باليورو)

Building Components for Replacement	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	Grand Total
Building Envelope	63,360 €	24,000 €	2,060,064 €	0 €	4,543,920 €	0 €	0 €	24,000 €	481,037 €	3,000 €	8,082,082 €
Building Structure	0 €	0 €	447,803 €	0 €	71,400 €	3,276 €	0 €	0 €	1,270,619 €	2,400 €	3,097,004 €
Finishes and Surfaces	75,654 €	68,886 €	318,090 €	68,886 €	252,354 €	68,886 €	68,886 €	68,886 €	1,433,223 €	2,889,318 €	7,461,281 €
Mechanical and Plumbing	156,000 €	0 €	79,020 €	0 €	1,102,260 €	8,400 €	0 €	0 €	547,020 €	50,700 €	6,112,530 €
Electrical and Security Installations	1,088,136 €	529,416 €	235,916 €	1,416 €	9,394,536 €	522,708 €	1,416 €	529,416 €	1,992,896 €	607,086 €	28,442,040 €
Fixtures and Fittings	2,520 €	0 €	66,060 €	0 €	3,026,460 €	17,640 €	2,520 €	0 €	99,586 €	1,078,217 €	4,965,768 €
Landscape	0 €	0 €	86,520 €	0 €	320,640 €	0 €	0 €	0 €	182,466 €	60,300 €	1,434,972 €
ICT Hardware and AV Technology	153,800 €	0 €	0 €	0 €	0 €	153,800 €	0 €	0 €	0 €	0 €	615,200 €
TOTAL	1,539,470 €	622,302 €	3,293,473 €	70,302 €	18,711,570 €	774,710 €	72,822 €	622,302 €	6,006,847 €	4,691,021 €	60,210,877 €

104- كررت اللجنة توصيتها في دورتها الثالثة والثلاثين بالنظر في تعيين خبير خارجي أو أكثر *بدون مقابل* من الدول الأطراف لتقديم مشورة اختصاصية فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ خطط استبدال الأصول.

105- أوصت اللجنة بإعادة تقييم خطة الاستبدال للأجل المتوسط والطويل لرأس المال في ضوء اعتمادات الميزانية لعام 2021، مع مراعاة الحاجة إلى تخفيض المخاطر التشغيلية للمحكمة وإعطاء الأولوية للصيانة بدلاً من الاستبدال كلما كان ذلك معقولاً من الناحية الاقتصادية، بما يتماشى مع مبدأ الاستدامة. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى تلقي معلومات محدثة عن ذلك في دورتها السابعة والثلاثين.

106- وأوصت اللجنة كذلك بالنظر في ترتيبات بديلة لزيادة دمج برامج الصيانة واستبدال الأصول في عقد واحد كحل بديل للترتيبات التعاقدية الحالية. وأعربت اللجنة عن تطلعها لتلقي معلومات عن ذلك في دورتها السادسة والثلاثين.

الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي الخامس

107- وأوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على المبلغ المطلوب وقدره 2 270.0 ألف يورو للبرنامج الرئيسي الخامس.

زاي- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

1- ملاحظات وتحليلات عامة

الميزانية المطلوبة لعام 2021 ومعدل التنفيذ في عام 2020

108- للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم ولايتان: (1) إدارة جبر الأضرار التي أمرت بها المحكمة ضد شخص مدان؛ (2) استخدام مواردها الأخرى لصالح الضحايا وفقاً للمادة 79 من نظام روما الأساسي.

109- اعتمد مجلس الإدارة الخطة الإستراتيجية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم للفترة 2019-2021 في آذار/مارس 2020 وتم تعديلها بشكل أكبر في ضوء التوصيات التي قدمتها آلية الرقابة المستقلة، فضلاً عن الأثر المؤسسي والتشغيلي لجائحة كوفيد-19.

110- بلغت الميزانية المقترحة لعام 2021 للبرنامج الرئيسي السادس 226.1 3 ألف يورو، وهذا يمثل نفس المستوى الاسمي للميزانية المعتمدة لعام 2020. استوعبت الميزانية المقترحة زيادة إضافية في تكاليف الموظفين وفقا لمعايير الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تخفيضات في الموارد من غير الموظفين.

111- وأُبلغت اللجنة أن أداء الميزانية للبرنامج الرئيسي السادس حتى 30 حزيران/يونيه 2020 بلغ 42.7 في المائة وأن إجمالي معدل التنفيذ المتوقع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 متوقع أن يبلغ 94.5 في المائة.

112- أُبلغت اللجنة أنه كجزء من ولاية المساعدة، كانت هناك برامج جارية في شمال أوغندا منذ عام 2019 وأيضاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2020. ومن المقرر أن تشمل دورة برنامجية مدتها ثلاث سنوات في كوت ديفوار منذ عام 2020 أنشطة لدعم أداء البرنامج الوطني لجبر الأضرار الإدارية.

113- بالإضافة إلى ذلك، يجري استكشاف برامج مساعدة جديدة لكينيا وجورجيا ومالي في انتظار مراجعة المجلس واتخاذ قرار بشأن المزيد من الإجراءات بناءً على تقييم احتمالات التمويل.

114- ولاحظت اللجنة أن ثلاثة قضايا ستستمر في مرحلة جبر الأضرار في عام 2021. وستكون ثلاثة حالات في مرحلة التنفيذ: لوبانغا، التي بدأت في عام 2012، وكاتانغا والمهدي، وكلاهما بدءا في عام 2017. وإجراءات جبر الأضرار في نتاغاندا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي بدأت في عام 2019، من المتوقع أيضاً أن يؤدي هذا الوضع إلى إصدار أمر بجبر الأضرار، حيث تليه مرحلة تنفيذ إذا تم تأكيد الإدانة عند الاستئناف. قد تبدأ إجراءات جبر الضرر في قضية أونجوين في أوائل عام 2021 إذا أدين المتهم.

115- وأقرت اللجنة بأن جبر الأضرار هي أنشطة غير مسبوقة في مجال العدالة الجنائية الدولية وتتطلب نهجاً حذراً. علاوة على ذلك، أقرت اللجنة بأن مدة جبر الأضرار لا تترتب عليها آثار مالية كبيرة فحسب، لا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية في الجهاز القضائي وقلم المحكمة، إلى جانب الموارد اللازمة للمساعدة القانونية للدفاع والضحايا ومحكمة الدفاع عن الضحايا، ولكن الأهم من ذلك هو أن لها تأثير محتمل على توقعات الضحايا وبالتالي لها تأثير كبير على سمعة المحكمة.

116- لاحظت اللجنة أن تنفيذ جبر الأضرار للمجنى عليهم يتطلب هيكلاً تنظيمياً أكثر إحكاماً ورحبت بعلاقة العمل بين الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم وقلم المحكمة من خلال إطار التعاون والمساعدة لعام 2019 من أجل تنفيذ ولايات كل منهما بفعالية وكفاءة، والتي تنص على التآزر الأمثل بين أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم وقلم المحكمة، بما في ذلك في المكاتب القطرية، ووحدة المشتريات، وقسم الشؤون المالية، وقسم مشاركة الضحايا وجبر الضرر، والعلاقات الخارجية والتعاون مع الدول، وقسم دعم المحامين، ومكتب المحامي العام للضحايا، وقسم الأمن والسلامة وقسم الإعلام والتوعية العامة.

117- وأقرت اللجنة بالعمل المتعلق بسياسة وإطار عملية جبر الاضرار. وترى اللجنة أن السياسة ينبغي أن تركز على مبدأ المعاملة المتساوية للمجنى عليهم في حالات معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكل حالة، لتحديد المدى الذي يمكن فيه توحيد الإجراءات إلى أقصى حد ممكن، مع احترام مبدأ استقلال القضاة وكيف يمكن تبسيط

العملية برمتها وجعلها أكثر فعالية وسرعة. **وطلبت اللجنة إبلاغها عن أي تقدم بشأن جبر الاضرار في اجتماعها السابع والثلاثين.**

2- تكاليف الموظفين

الوظائف الثابتة

118- ولاحظت اللجنة أنه لم يتم اقتراح وظائف ثابتة جديدة من قبل أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم لعام 2021. وكان تأثير تطبيق النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات 77,4 ألف يورو.

المساعدة المؤقتة العامة

119- طلبت أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم زيادة قدرها 149.1 ألف يورو (9.5 في المائة) بسبب تكاليف النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات، والتي لا تعكس زيادة في طاقة الموظفين.

120- تطبق أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم نسبة 10 في المائة باعتبارها "عوامل التوظيف المتأخر" على بنود الميزانية الخاصة بالخدمات العامة والمهنية. كان المبلغ المطلوب لعام 2021 هو 1 191.1 ألف يورو للفئة المهنية والخدمات العامة.

121- واستعرضت اللجنة اتجاه معدل التنفيذ الخاص بأمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم وأوصت برفع معدل طلب "عوامل التوظيف المتأخر" إلى 12 في المائة، وبالتالي سيكون التخفيض المحقق 26.5 ألف يورو.

122- وأوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.

3- تكاليف غير الموظفين

123- ولاحظت اللجنة أن التكاليف المطلوبة لغير الموظفين انخفضت بمقدار 226.5 ألف يورو (أو 42 في المائة).

4- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السادس

124- وأوصت اللجنة بتخفيضات إجمالية قدرها 26.5 ألف يورو للبرنامج الرئيسي السادس من الميزانية الأصلية المقترحة لعام 2021. لذلك أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على مبلغ إجمالي قدره 199.6 3 ألف يورو للبرنامج الرئيسي السادس.

5- مسائل السياسات المتعلقة بالصندوق الاستئماني للضحايا

125- نظرت اللجنة في عدد من المسائل المتعلقة بالسياسات، والتي كانت جميعها ذات صلة بعمليات الصندوق الفعالة من ناحية التكلفة، والمساءلة، وجمع الأموال، والتي لها آثار مالية ومتعلقة بالميزانية.

تعزيز الضوابط الداخلية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام جبر الأضرار

126- نظرت اللجنة في التقرير المرحلي المقدم من الصندوق بناءً على طلب اللجنة[31]. أعطى التقرير تفاصيل عن تنفيذ جبر الأضرار في ثلاثة حالات، لوبانغا، والمهدي، وكاتانغا، نتيجة للتعاون بين قلم المحكمة والصندوق الاستئماني للمجنى عليهم في تحديد شركاء منفذين مفضلين والتعاقد معهم.

(31) CBF/35/6 .

127- ولاحظت اللجنة أن المدقق الخارجي في تقريره عن البيانات المالية لصندوق الاستئماني للمجنى عليهم للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 اعتبر أن توصيته في هذا الصدد قد تم تنفيذها.

التكاليف الإدارية للشركاء المنفذين المتعلقة بجبر الأضرار

128- بناءً على طلب من اللجنة لتلقي مزيد من المعلومات حول إحتساب التكاليف الإدارية بنسبة 15 في المائة في عقود الخدمات مع الشركاء المنفذين التي تموّل من مساهمات المانحين، قدم الصندوق تقريراً بعنوان "استجابة أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم لاستفسارات متعلقة بالإدارة المالية"[(32)]. وأعربت اللجنة عن تقديرها للمعلومات التي قدمتها المحكمة بشأن التكاليف الإدارية للشركاء المنفذين فيما يتعلق بجبر الأضرار، **وطلبت أن تقدم أمانة الصندوق معلومات مفصلة عن الأهداف المتفق عليها التي يتعين على شركة المراجعة الخارجية تحقيقها عند مراجعة العمل الذي أنجزه الشركاء المنفذون على أساس سنوي. وطلبت اللجنة كذلك أن تقدم أمانة الصندوق عينة من تقرير شركة المراجعة الخارجية في دورتها السادسة والثلاثين.**

الاستدامة المالية الذاتية للصندوق الاستئماني للضحايا

129- نظرت اللجنة في التقرير الذي قدمه الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم بشأن استخدام أموال المانحين لتكاليف البرامج العرضية ("أموال تكاليف البرامج العرضية")[(33)]. ودعت اللجنة أمانة الصندوق الاستئماني إلى مواصلة تحديد المناهج الممكنة بشأن هذه المسألة وإطلاع اللجنة على آخر المستجدات في دورتها السادسة والثلاثين.

التبرعات وجمع الأموال من الجهات المانحة في القطاع الخاص

130- في نيسان/أبريل 2018، أوصت اللجنة بأن يقوم كل من أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم والمحكمة بإنشاء فريق عمل مشترك لتحديد الخيارات القابلة للتطبيق، وتقييم مزاياها وعيوبها، والعمل على اقتراح محدد ليتم البت فيه.

131- بعد مرور عام ونصف وبينما كان العمل جارياً وكان لا يزال في المرحلة الأولية. تم إنشاء فريق عمل مشترك معني بالتبرعات الخاصة للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم من قبل الصندوق وقلم المحكمة. وكان من شأنه التركيز على أربعة نواحي: **(1)** جدوى ترتيبات الكفيل المالي في الأسواق ذات الصلة؛ **(2)** جدوى الحصول على وضع قانوني الذي يسمح بتلقي التبرعات الخاصة المخصومة من الضرائب؛ **(3)** إجراءات التحقيق بشأن مانحين الصندوق المحتملين من القطاع الخاص. و **(4)** تحديث سياسة الصندوق الاستئماني بشأن قبول الهدايا من أجل التبرعات من القطاع الخاص.

132- سلط "تقرير التقدم المحرز في جمع التبرعات من القطاع الخاص"[(34)] الصادر عن للصندوق الاستئماني للضحايا، الضوء على أحدث التطورات: **(1)** إنشاء فريق من المهنيين المتخصصين في جمع الأموال والاتصالات؛ **(2)** شراء نظام متكامل لإدارة العلاقات مع المؤيدين لتبسيط معلومات المانحين، وإدارة العلاقات مع المانحين، وتتبع المساهمات ودعم جمع التبرعات الرقمية؛ **(3)** مواصلة المناقشات مع المنظمات الدولية

(32) CBF/35/7 .

(33) المرجع نفسه.

(34) CBF/35/4 .

المماثلة العاملة مع القطاع الخاص لجمع الأموال من خلال التبرعات المخصومة من الضرائب.

133- ولاحظت اللجنة أنه، إستجابة إلى استفسارات من اللجنة، أشارت أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم إلى أنه بسبب قيود الميزانية، قام الصندوق بتعبئة "المهنيين الزائرين والمتدربين والاستشاريين" فيما يتعلق بالتوعية وجمع الأموال. ورحبت اللجنة بالجهود المبذولة لتحديد طرق لا تترتب عليها تكاليف لجمع الأموال.

134- رحبت اللجنة بتكوين فريق من المهنيين المتخصصين في جمع الأموال والاتصالات على أساس طوعي وأوصت بأن يواصل الصندوق هذه الممارسة في المستقبل، دون أي زيادة في موارد الميزانية. وتتطلع اللجنة إلى مقترحات محددة بشأن جمع الأموال من القطاع الخاص في دورتها السابعة والثلاثين.

حاء- البرنامج الرئيسي السابع-2: المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة

1- ملاحظات وتحليلات عامة

135- ذكّرت اللجنة أن الجمعية قبلت في عام 2008 عرض الدولة المضيفة لتقديم قرض للمباني الدائمة بحد أقصاه 200 مليون يورو ليتم سداده على مدى 30 سنة بسعر فائدة 2.5 في المائة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن الآثار المالية المترتبة على البرنامج الرئيسي السابع-2 تنطبق فقط على الدول الأطراف التي لم تختر سداد دفعة لمرة واحدة لتكاليف تشييد المباني الدائمة، أو لم تكمل بالكامل مدفوعاتها لمرة واحدة.

136- بلغت الميزانية المقترحة لعام 2021 للبرنامج الرئيسي السابع -2 3 585.1 ألف يورو، وهو ما يعادل نفس المبلغ الوارد في الميزانية المعتمدة لعام 2020.

137- وذكّرت اللجنة أن المحكمة ملزمة قانونياً بدفع الأقساط بحلول 1 شباط/فبراير من كل سنة. و**حثت اللجنة الدول الأطراف المسؤولة عن دفع الاشتراكات على سداد قرض الدولة المضيفة ودفع أقساطها بالكامل وفي موعد لا يتجاوز نهاية شهر كانون الثاني/يناير من كل عام، مع إعتبار أنه سيتعين على المحكمة استخدام أموالها التشغيلية من أجل تغطية هذه المدفوعات. وأشارت اللجنة إلى أن التأخر في السداد و/أو عدمه سيضع ضغوطا إضافية على الموارد التشغيلية ويزيد من تفاقم مشكلة السيولة.**

138- ولاحظت اللجنة أنه في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الصعب الراهن، فإن أسعار الفائدة في الأسواق المالية منخفضة وأن العديد من الدول الأطراف واجهت أزمات اقتصادية وقيوداً على الميزانية في العام الماضي. **ولهذا السبب، دعت اللجنة المحكمة والدول الأطراف إلى الاتصال بالدولة المضيفة فيما يتعلق بإمكانية فتح مفاوضات بهدف تخفيض سعر الفائدة على القرض المقدم لتشييد المباني الدائمة.**

2- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع -2

139- وأوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على مبلغ إجمالي قدره 3 585.1 ألف يورو للبرنامج الرئيسي السابع -2.

خاء- البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة

1- ملاحظات وتحليلات عامة

140- بلغت الميزانية المقترحة لعام 2021 للبرنامج الرئيسي السابع -5 739.5 ألف يورو، التي تمثل زيادة قدرها 34.8 ألف يورو (4.9 في المائة) مقابل الميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 704.7 ألف يورو.

141- ولاحظت اللجنة أن الزيادة المطلوبة تُعزى بشكل رئيسي إلى الزيادات في تكاليف النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات، التي لا يمكن استيعاب آثارها بالكامل في الميزانية المقترحة لعام 2021.

2- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع -5

142- لذلك أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على مبلغ إجمالي قدره 739.5 ألف يورو للبرنامج الرئيسي السابع - 5.

طاء- البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب التدقيق الداخلي

1- ملاحظات وتحليلات عامة

143- الميزانية المقترحة لعام 2021 للبرنامج الرئيسي السابع -6 بلغت 756.5 ألف يورو، التي تمثل زيادة قدرها 35.3 ألف يورو (4.9 في المائة) مقابل الميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 721.2 ألف يورو.

144- ولاحظت اللجنة أن الزيادة المطلوبة تُعزى بشكل رئيسي إلى الزيادات في تكاليف النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات، التي لا يمكن استيعاب آثارها بالكامل في الميزانية المقترحة لعام 2021.

145- ولاحظت اللجنة أن الميزانية المطلوبة تشمل تكاليف تدريب قدرها 28.8 ألف يورو من أجل توفير التعليم المهني المستمر الضروري للمدققين. واستجابة إلى استفسار من اللجنة، أشار المكتب إلى أنه يدرس خيار شراء دورة تدريبية متخصصة لتلبية احتياجاته الخاصة في بيئة عمل المحكمة، بتكلفة تقديرية تبلغ 25 ألف يورو.

146- لذلك، أوصت اللجنة بتخفيض قدره 3.8 ألف يورو للتدريب في عام 2021، وأوصت أيضاً بأن يواصل مكتب التدقيق الداخلي البحث عن القيمة مقابل التكلفة في خياراته التدريبية في المستقبل، على سبيل المثال من خلال الدورات التدريبية عبر الإنترنت التي تديرها مؤسسات مثل معهد المدققين الداخليين.

2- الميزانية الموصى بها للبرنامج الرئيسي السابع -6

147- وأوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على مبلغ 752.7 ألف يورو للبرنامج الرئيسي السابع – 6.

ثالثاً- المسائل المالية الأخرى وتلك المتعلقة بالميزانية

ألف- حالة الاشتراكات في الميزانية العادية، والصندوق الاحتياطي، وصندوق رأس المال المتداول، وقرض الدولة المضيفة

148- لاحظت اللجنة أنه اعتباراً من 31 آب/أغسطس 2020، كان إجمالي الاشتراكات غير المسددة بقيمة 42.5 مليون يورو.

149- وذكّرت اللجنة أن جميع الدول الأطراف مطالبة بالمشاركة في الميزانية العادية للمحكمة، وصندوق رأس المال العامل، والصندوق **الاحتياطي**، وأن الدول الأطراف

التي لم تختر عمل دفعة "لمرة واحدة" لمباني المحكمة يتعين عليهم المشاركة في أقساط قرض الدولة المضيفة.[35]

150- أخذت اللجنة علما بالتقارير المالية الشهرية للمحكمة حتى 31 تموز/يوليه و 31 آب/أغسطس 2020، والتي تضمنت معلومات محدثة عن حالة المساهمات، فضلا عن تحديث آخر لحالة المساهمات حتى 15 أيلول/سبتمبر 2020.

151- استعرضت اللجنة حالة المساهمات في:
(أ) الاشتراكات المقدرة لميزانية 2020 البالغة 140.8 145 يورو؛
(ب) وأقساط قدرها 585.1 ألف يورو لقرض الدولة المضيفة لمباني المحكمة؛
وحللت الاتجاه خلال السنوات العشر الماضية، كما هو موضح في الجدول 7 والشكل 2 أدناه.

الجدول 7: تحليل اتجاهات إجمالي المساهمات غير المسددة للفترة 2009-2020، بما في ذلك قرض الدولة المضيفة باستثناء الصندوق الاحتياطي (بآلاف اليورو)

السنة	*الميزانية البرنامجية المعتمدة*	*الاشتراكات غير المسددة في نهاية الفترة الحالية*	*النسبة المئوية للإشتراكات غير المسددة في نهاية الفترة الحالية*	*مجموع الاشتراكات غير المسددة في نهاية الفترة، بما في ذلك من السنوات السابقة*
2009	.1 101 9,229	6,760	75,%0	.2 1 0,093
2010	.3 103 3,623	4,774 5	6,%5	.4 6 9,254
2011	.5 103 9,607	.6 2 6,385 .7	3,%2	.8 2 6,791
2012	.9 108 0,800	7,159 6	7,%5	.10 6 3,569
2013	.11 115 3,120	1,659 6	%5.8	.12 6 2,980
2014	.13 121 2,656	2,034 8	%6.6	.14 14 3,489
2015	.15 130 6,665	1,639 12	7,%9	.16 20 7,785
2016	.17 139 6,590	7,059 14	1,%10	.18 18 0,405
2017	3,587 144	7,234 18	6,%12	.19 31 9,047
2018	.20 147 5,431	9,339 15	4,%10	.21 21 9,121
2019	.22 148 1,135	.23 18 8,661	7,%9	.24 37 2,970
2020	.25 205.6 149	.26 587.1 *14	%9.8	.27 877.1 *28

* متوقعة.

[35] يمكن لكل دولة طرف أن تختار ما إذا كانت ستمول حصتها في تكاليف تشييد المباني إما من خلال دفعة لمرة واحدة أو من خلال المساهمة في قرض الدولة المضيفة. سددت 63 دولة طرفاً مدفوعات لمرة واحدة من أجل تشييد المباني ، كلياً أو جزئياً، بحلول الموعد النهائي المحدد.

الرسم البياني 2: تطور إجمالي الاشتراكات غير المسددة منذ عام 2009 (بآلاف اليورو)

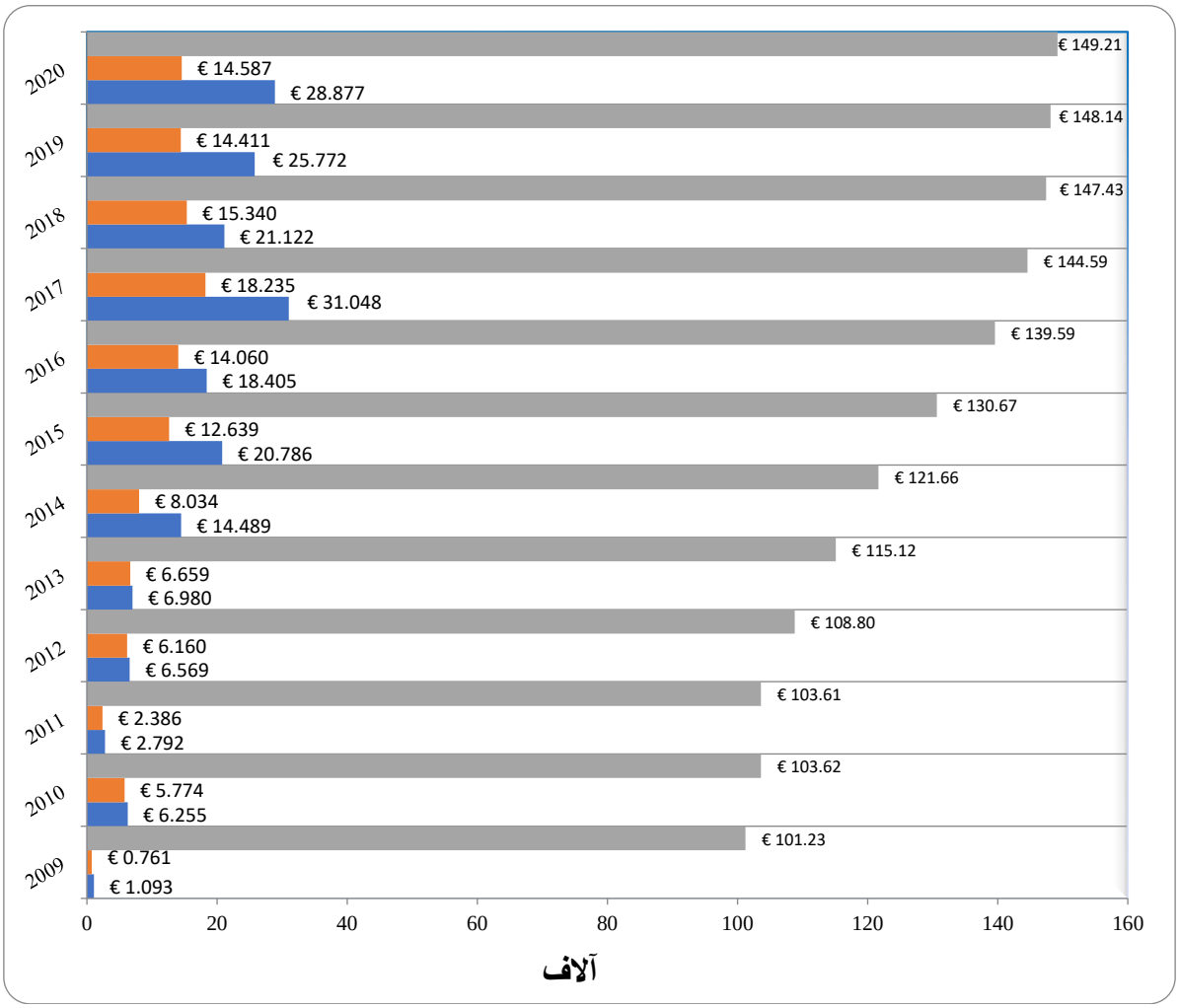

.2 إجمالي الاشتراكات غير المسددة في نهاية الفترة بما في ذلك من السنوات السابقة
.4 الاشتراكات غير المسددة في نهاية الفترة الحالية
.6 الميزانية البرنامجية المعتمدة

152- لاحظت اللجنة أن المحكمة كانت مدركة تماماً أن الدول الأطراف قد تكون في وضع صعب اقتصادياً بسبب جائحة كوفيد -19 المستمرة. ومع ذلك، شددت اللجنة على الالتزام بموجب نظام روما الأساسي للدول الأطراف بالوفاء بالتزاماتها تجاه المحكمة من خلال سداد الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. يتعين على المحكمة أن تثق بأن الدول الأطراف تمتثل لالتزاماتها لأن الاشتراكات تشكل دخلها الوحيد الذي يمكّنها من الوفاء بولايتها. قد يؤدي عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بدفع الاشتراكات إلى تعريض عمليات المحكمة اليومية لخطر شديد. إذا بقيت الاشتراكات غير مدفوعة في نهاية السنة، فقد تحتاج المحكمة إلى اللجوء إلى صندوق رأس المال العامل، الذي يهدف إلى التغلب على العجز المؤقت في السيولة أثناء تنفيذ الميزانية، وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون المبلغ المتاح كافياً لمواجهة عجز السيولة .

153- واصلت اللجنة حث جميع الدول الأطراف على سداد مدفوعاتها في الوقت المحدد للتيقن من وجود أموال كافية للمحكمة على مدار العام، وفقاً للبند 5-6 من النظام المالي والقواعد المالية. وطلبت اللجنة أن تقوم المحكمة مرة أخرى بإخطار الدول الأطراف التي لم تسدد اشتراكاتها بالكامل عن التزاماتها بالدفع قبل الدورة التاسعة عشرة للجمعية في كانون الأول/ديسمبر 2020.

154- علاوة على ذلك، في حين رحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها المحكمة في السنوات السابقة من أجل تلافي العجز في السيولة، أوصت اللجنة بأن تزيد المحكمة من تطوير أشكال مختلفة من التفاعلات مع الدول الأطراف لتخفيض مخاطر السيولة واستخدامها، على سبيل المثال: الخطابات الرسمية للسلطات الوطنية ذات الصلة؛ وتيسير عقد المؤتمرات عبر الفيديو أو الاجتماعات مع ممثلي الدولة رفيعي المستوى أو الفنيين المشاركين في عملية الدفع؛ وزيادة المشاركة مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة لمعالجة جدول الدفع المعتزم؛ والاتصال في وقت مبكر من العام (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2021) بسفارات المساهمين الرئيسيين للحصول على توضيح بشأن الموعد المتوقع لدفع الاشتراكات للمحكمة؛ وكذلك تعزيز التنسيق مع رئيس جمعية الدول الأطراف والميسر بشأن المتأخرات.

باء- الدول المتأخرة عن تسديد اشتراكاتها

155- ولاحظت اللجنة أنه حتى 15 أيلول/سبتمبر 2020، كانت هناك 11 دولة طرفاً متأخرة عن دفع اشتراكاتها وبالتالي لن تتمكن من التصويت وفقاً للفقرة 8 من المادة 112 من نظام روما الأساسي.

156- وأشارت اللجنة إلى توصية مراجع الحسابات الخارجي بأنه من أجل تعزيز عملية دفع الاشتراكات غير المسددة، ينبغي عدم السماح للدول الأطراف التي عليها متأخرات عن السنتين الكاملتين السابقتين بالتصويت دون الوفاء بجدول المدفوعات، أو الموافقة على طلب الاعفاء المقدم منها بعد دفع الحد الأدنى من المبلغ المحدد وتقديم خطة لسداد الرصيد المتبقي[36].

157- ورأت اللجنة أن الانتخابات المقبلة للقضاة والمدعي العام توفر وضعا ستكون فيه حقوق التصويت مرغوبة جداً وبالتالي حثت الدول المتأخرة عن تسديد اشتراكاتها على تسوية حساباتها في الوقت المناسب.

158- وكررت اللجنة توصيتها بأن تقوم جميع الدول الأطراف التي عليها متأخرات بتسوية حساباتها لدى المحكمة في أقرب وقت ممكن. **وطلبت اللجنة من أمانة الجمعية إخطار الدول الأطراف التي عليها متأخرات مرة أخرى قبل الدورة التاسعة عشرة للجمعية، مع تسليط الضوء على ما لاشتراكاتهم من أهمية بالنسبة للميزانية والاستقرار المالي للمحكمة ولكي تستعيد الدول الأطراف نفسها حقوق التصويت الخاصة بها.**

جيم- الاحتياطيات الاحترازية2

159- تحتفظ المحكمة بعدد من الاحتياطات الاحترازية وتديرها لتمكينها من مواجهة العجز في السيولة والأحداث غير المتوقعة والالتزامات المترتبة على استحقاقات

(36) ICC-ASP/18/12، الفقرة 37.

الموظفين. واستعرضت اللجنة مستويات صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ.

160- صدر التقرير الشهري الأخير عن الوضع المالي للمحكمة بتاريخ 31 آب/أغسطس 2020، وأظهر أن الرصيد النقدي للصندوق العام بلغ 25.4 مليون يورو، وصندوق رأس المال العامل 11.5 مليون يورو، و 5.2 مليون يورو.

1- مسألة السيولة

161- نظرت اللجنة في وضع السيولة للمحكمة حتى 31 آب/أغسطس 2020، على النحو المبين في التقرير المالي الشهري.

162- وكررت اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء الاتجاه نحو زيادة المتأخرات في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى خطر كبير يتمثل في حدوث عجز في السيولة، كما تم إبرازه في "تقرير المراجعة النهائي للحسابات لعملية الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية". [37].

163- لاحظت اللجنة أن المحكمة أعدت تنبؤات للتدفقات النقدية للجزء المتبقي من السنة. تم إحتساب التنبؤات على أساس قاعدتين مختلفتين: **(1)** توجهات الاشتراكات الواردة في عام 2019؛ و **(2)** الاشتراكات المستلمة حتى 31 آب/أغسطس بالإضافة إلى التأكيد المقدم من الدول الأطراف فيما يتعلق بمواعيد السداد خلال الفترة المتبقية من عام 2020. وقد أسفر كلا التنبؤين عن عجز في السيولة بحلول نهاية العام. سوف يستهلك عجز التنبؤ الأول جزءاً كبيراً من صندوق رأس المال العامل، بينما سيؤدي الثاني إلى عجز قدره 22 مليون يورو، أي ضعف المبلغ المتوفر في صندوق رأس المال العامل تقريباً. كانت اللجنة تميل إلى اعتبار السيناريو الثاني بأنه أكثر واقعية.

164- على الرغم من الصعوبات والشكوك السائدة بسبب الوضع الاقتصادي العالمي، **أوصت اللجنة بأن تسعى المحكمة، في حالة حدوث مشكلات تتعلق بالسيولة، إلى إدارة الموارد المتاحة بشكل فعال طوال الأشهر المتبقية من العام. بالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة، في حالة حدوث عجز في السيولة قبل دورة الجمعية، بأن ينظر المكتب، بناء على توصية اللجنة، في الخيارات المتاحة للتعامل بهذا الوضع.**

2- صندوق رأس المال العامل

165- أنشئ صندوق رأس المال العامل لتوفير الأموال اللازمة للمحكمة لمواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل ريثما يتم الحصول على الاشتراكات المقررة[38].

166- في دورتها الثالثة والثلاثين أوصت اللجنة باستخدام مبلغ 2.5 مليون يورو من الفائض النقدي من عام 2017 للوصول إلى المستوى المحدد لصندوق رأس المال العامل البالغ 11.6 مليون يورو على النحو الذي قررته الجمعية في دورتها السابعة عشرة في عام 2018[39]. كما كررت اللجنة توصيتها السابقة بالحفاظ على مستوى صندوق رأس المال العامل بمستوى شهر واحد من نفقات المحكمة، وأوصت الجمعية بالموافقة على زيادة المستوى النظري للصندوق إلى 12.3 مليون يورو.

167- وأخذت اللجنة علما بأن الجمعية، في دورتها الثامنة عشرة، لاحظت أن المحكمة ستقوم بسد نقص موارد صندوق رأس المال المتداول بشكل استثنائي إلى مستوى 11.54 مليون يورو، باستخدام الفائض النقدي المتاح من عام 2017، تمشيا مع توصية اللجنة. ولاحظت الجمعية أيضا توصية اللجنة بالإبقاء على مستوى صندوق رأس المال العامل بمستوى شهر واحد من نفقات المحكمة، وبالتالي لتتم زيادته إلى المستوى النظري البالغ 12.3 مليون يورو. وقد لاحظت الجمعية أن الدول الأطراف ستواصل النظر في هذه المسألة في تيسير فريق لاهاي العامل بشأن الميزانية.

---

[37] (ICC-ASP/18/2/Rev.1)، الفقرات 178-188.

[38] القاعدة 6-2 من النظام المالي والقواعد المالية.

[39] *الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة عشرة ... 2018* (ICC-ASP/17/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/17/Res.4، باء، الفقرة 5.

168- كما ورد أعلاه، عملت المحكمة تقديرين للتدفق النقدي للفترة المتبقية من عام 2020 باستخدام نهج مختلف لكل منهما. توصل كلا التقديرين إلى عجز بحلول نهاية العام.

169- وفي ضوء مخاطر السيولة التي تواجهها المحكمة، أوصت اللجنة بأن يواصل المكتب والجمعية بإبقاء مستوى صندوق رأس المال المتداول قيد الاستعراض.

3- الصندوق الاحتياطي

170- تم إنشاء الصندوق **الاحتياطي** لضمان قدرة المحكمة على مواجهة التطورات غير المتوقعة والتي لا يمكن تلافيها[40]. وحددت الجمعية مستوى الصندوق عند إنشائه في عام 2004 بمبلغ 10 ملايين يورو، ثم حددت هذا المستوى في عام بمبلغ 7 ملايين يورو 2009[41].

171- وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية قررت، في دورتها الثامنة عشرة، بعد أن لاحظت المستوى الحالي للصندوق البالغ 5.2 مليون يورو، الإبقاء على التمويل المالي عند المستوى الافتراضي البالغ 7.0 ملايين يورو لعام 2020.[42] وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية أن يبقي المكتب عتبة 7.0 مليون يورو قيد المراجعة في ضوء المزيد من الخبرة بشأن أداء الصندوق الاحتياطي[43].

172- وأشارت اللجنة إلى أن رصيد الصندوق الاحتياطي بلغ 5.2 مليون يورو في نهاية آب/أغسطس 2020، وهو عجز قدره 1.8 مليون يورو. **وإعتباراً إلى الظروف الحالية، أوصت اللجنة بأن تحافظ المحكمة على المستوى البالغ 5.2 مليون يورو، وأن تعطى الأولوية للوصول إلى المستوى النظري عندما يسمح الوضع بذلك.**

دال- أداء برنامج الميزانية المعتمدة لعام 2019

1- ملاحظات عامة

173- نظرت اللجنة في "تقرير عن أنشطة وأداء برنامج المحكمة الجنائية الدولية لعام 2019"[44] ولاحظت أنه في عام 2019، بلغ إجمالي النفقات الفعلية للمحكمة بما في ذلك الصندوق الاحتياطي 147.6 مليون يورو الذي يمثل 99.6 في المائة من الميزانية المعتمدة لعام 2019 بقيمة 148.14 مليون يورو. الرصيد المتبقي البالغ 0.5 مليون يورو يشمل مخصصات غير منفقة بقيمة 0.3 مليون يورو لمشروع إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات متعدد السنوات والذي سيتم نقله إلى السنة المالية 2020.[45]

174- بلغ معدل تنفيذ الميزانية العادية لعام 2019 بنسبة 98.3 في المائة أو ما مجموعه 145.67 مليون يورو مقابل ميزانية معتمدة قدرها 148.14 مليون يورو.

175- تم تقديم أربعة إخطارات من الصندوق الاحتياطي إلى اللجنة بقيمة إجمالية المبلغ عنها 2.7 مليون يورو، والتي يلزم منها بالفعل 1.9 مليون يورو. ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها المحكمة لاستيعاب النفقات المتعلقة بالحالات والتطورات غير المتوقعة في إطار ميزانيتها العادية.

---

(40) القاعدة 6-6 من النظام المالي والقواعد المالية.

(41) الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة ... 2004 (ICC-ASP/3/25) ، الجزء الثالث، ICC-ASP/3/Res.4، القسم ب، الفقرة. 1؛ والوثائق الرسمية ... ثماني جلسات ... 2009 (ICC-ASP/8/20) ، المجلد .الأول، الجزء الثاني، ICC-ASP/8/Res.7، القسم هاء، الفقرة. 2.

(42) الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة عشرة ... 2019 (ICC-ASP/18/20) ، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/18/Res.1، القسم دال ، الفقرات من 1 إلى 2.

(43) المرجع نفسه، الفقرة 3.

(44) CBF/34/8.

(45) الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة عشرة ... 2019 (ICC-ASP/18/20) ، المجلد. الأول ، الجزء الثالث ، ICC-ASP/18/Res.1، الفرع سين.

الجدول 8: أداء الميزانية الموحدة لعام 2019 حسب البرنامج الرئيسي والبرنامج (بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي / البرنامج	*الميزانية المعتمدة 2019*	*النفقات الفعلية * 2019*	*الفرق*	*معدل التنفيذ بالنسبة المئوية*
	[1]	*[2]*	*[3]=[1]-[2]*	*[4]=[2]/[1]*
البرنامج الرئيسي الأول / القضاء	**12 107.6**	**11 592.6**	**515.0**	**95.7**
هيئة الرئاسة	1 255.9	1 070.0	185.9	85.2
دوائر المحكمة	10 851.7	10 522.6	329.1	97.0
مكاتب الارتباط	-	-	-	-
البرنامج الرئيسي الثاني / مكتب المدعي العام	**46 802.5**	**46 446.9**	**355.6**	**99.2**
المدعي العام	11 632.3	9 837.8	1 794.5	84.6
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	3 994.7	3 890.4	104.3	97.4
شعبة التحقيق	19 523.4	21 107.4	(1 584.0)	108.1
شعبة الإدعاء	11 652.1	11 611.2	40.9	99.6
البرنامج الرئيسي الثالث / قلم المحكمة	**76 651.2**	**75 435.0**	**1 216.2**	**98.4**
مكتب رئيس القلم	1 720.4	1 979.4	(259.0)	115.1
شعبة خدمات الإدارة	18 848.0	18 314.2	533.8	97.2
شعبة خدمات القضاء	33 372.9	33 164.8	208.1	99.4
شعبة العمليات الخارجية	22 709.9	21 976.5	733.4	96.8
البرنامج الرئيسي الرابع / أمانة الدول الأطراف	**2 841.7**	**2 803.0**	**38.7**	**98.6**
البرنامج الرئيسي الخامس / المباني	**1 800.0**	**1 800.0**	**-**	**100.0**
البرنامج الرئيسي السادس / أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	**3 130.3**	**2 803.8**	**326.5**	**89.6**
البرنامج الرئيسي السابع-5 / آلية الرقابة المستقلة	**531.1**	**521.6**	**9,5**	**98.2**
البرنامج الرئيسي السابع-6 / مكتب المراجعة الداخلية	**685.6**	**686.3**	**(0.7)**	**100.1**
المجموع الفرعي	**144 550.0**	**142 089.1**	**2 460.9**	**98.3**
البرنامج الرئيسي السابع-2 / قرض الدولة المضيفة	**3 585.1**	**3 585.1**	(0.0)	**100.0**
إجمالي المحكمة الجنائية الدولية	**148 135.1**	**145 674.2**	2 460.9	**98.3**

* تستند النفقات لعام 2019 إلى أرقام أولية غير مدققة وقابلة للتغيير.

التطورات القضائية التي تؤثر على استخدام موارد الميزانية

176- ولاحظت اللجنة أن التغييرات غير المتوقعة في الأنشطة القضائية، وتنقيح تكاليف النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات، بالإضافة إلى عوامل خارجية وداخلية أخرى، كان لها تأثير مباشر على استخدام موارد الميزانية التي اعتمدتها الجمعية.

177- وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أنه بدلاً من ثلاثة قضايا كان من المفترض أن تكون قيد المحاكمة (*أونغوين وغباغبو/بليه غودي والحسن لمدة 10 أيام*)، فقد تمت محاكمة واحدة فقط خلال العام بأكمله (قضية *أونغوين*). أدى ذلك إلى انخفاض في أعمال إدارة القضايا والمحاكمات مع عدد أقل بكثير من الشهود الذين يمثلون للإدلاء بشهاداتهم (تغيير في الافتراضات من 103 شاهدا إلى 44 بالفعل) وعدد أيام أقل لجلسات المحكمة (تغيير في الافتراضات من 294 يوماً مخططاً لقاعة المحكمة إلى 94 بالفعل). انعكست هذه العوامل في معدل منخفض في تنفيذ الميزانية المعتمدة مما كان متوقعا في الأصل، مع وجود نقص في تنفيذ نفقات *الخدمات التعاقدية* بحوالي 1.5 مليون يورو (62.4 في المائة)، *والسفر* مع نسبة تنفيذ أقل بمقدار 0.8 مليون يورو (87.2 في المائة) *ونفقات التشغيل العامة* مع نسبة تنفيذ أقل بمقدار 1.0 مليون يورو (93.5 في المائة).

178- من ناحية أخرى، حدثت تطورات كبيرة غير متوقعة في عام 2019، حيث تم استخدام وفورات لتعويض النفقات غير المدرجة في الميزانية. كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالقضية الجديدة *يكاتوم ونغايسونا*، حيث كانت هناك حاجة إلى موارد إضافية للمساعدة القانونية؛ تطَلب التغيير في حالة *غباغبو/بليه غوديه* دفعات إضافية للعمل الإضافي لموظفي الأمن، وكانت هناك حاجة إلى نفقات غير مخطط لها في الوضع في بنغلاديش/ميانمار. على وجه الخصوص ، يُعزى الإنفاق الزائد البالغ 2.7 مليون يورو في عام 2019 على تكاليف الموظفين إلى تطبيق النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات المنقح لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة الصادر في عام 2019.

179- ولاحظت اللجنة أنه في محاولة لإبقاء النفقات ضمن حدود الميزانية، اتخذت إدارة المحكمة العديد من التدابير لخفض تكاليف الموظفين وغير الموظفين.

تكاليف الموظفين والمساعدة المؤقتة العامة

180- في عام 2019، استجابت المحكمة للزيادة غير المتوقعة في تكاليف الموظفين (2.7 مليون يورو) بسبب جداول رواتب التدرج في نظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات المنقحة للفنيين والخدمات العامة، وقد تم اعتماد بعض التغييرات بأثر رجعي اعتباراً من عام 2017، من خلال اتخاذ إجراءات مختلفة.[46] ولاحظت اللجنة أن بعض التدابير التي اتخذتها إدارة المحكمة يمكن اعتبارها إجراءً لمرة واحدة: تغير مواعيد أنشطة التوظيف، تاريخ بدء العمل المؤجل، والوظائف الشاغرة وما إلى ذلك. غير أن بعض التدابير التي اتخذتها إدارة المحكمة يمكن اعتبارها أكثر مستدامة ويمكن أن تنعكس في دورات الميزانية المستقبلية: تمديد وربما تقليص فرق الدعم في قاعة المحكمة من فريقين إلى واحد من خلال تحسين التخطيط وجدولة جلسات الاستماع، وزيادة التواجد الميداني في قسم التحقيقات (إذا سمح الأمن)، وإنشاء قدرة التحقيق في الميدان، إلخ.

[46] زيادة في تعديل منصب الموظفين الفنيين، وثلاث زيادات في رواتب فئة الخدمات العامة بأثر رجعي اعتبارًا من 1 أيار/مايو 2017، بالإضافة إلى زيادة في تكلفة المعيشة في لاهاي اعتبارًا من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

181- أوصت اللجنة بأن تبذل مختلف أجهزة المحكمة قصارى جهدها لإدارة مواردها البشرية في المستقبل بطريقة مرنة ومبررة، مع الحفاظ على نزاهة الميزانية مع قدرة المحكمة للاستجابة الى الحالات غير المتوقعة قدر الإمكان، وإعادة توزيع الموارد على أساس فعلي لمتطلبات عبء العمل، وإعادة نشر أو وقف الوظائف التي كانت شاغرة وغير ضرورية.

الخدمات التعاقدية

182- تم تنفيذ الخدمات التعاقدية بنسبة 57.5 في المائة (نفقات فعلية قدرها 2.3 مليون يورو مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 4.0 مليون يورو). ويعزى عدم التنفيذ هذا إلى تأجيل بعض الخدمات مثل تنظيف "بركة المرآة"، واستشارات *SAP* الفنية، والتأخير في المشتريات وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، وكذلك النفقات المتعلقة بالضحايا. أصدر مكتب المدعي العام عقود مساعد الدعم الأمني لأفراد من مصادر خارجية لخدمات النسخ والترجمة لتلافي المشكلات المختلفة المتعلقة بأمن شركات التعهيد والتحقيق فيهم.

183- يُعزى عدم تنفيذ الترجمة من مصادر خارجية في البرنامج الرئيسي الرابع (أمانة الجمعية) إلى انخفاض في حجم الأوراق ووثائق المعلومات المترجمة خارجياً باستخدام *"سيستران"* (نظام ترجمة آلي).

2- نفقات تكنولوجيا المعلومات

184- لم يتم سرد إجمالي نفقات تكنولوجيا المعلومات على مستوى المحكمة في "تقرير عن الأنشطة وأداء برنامج المحكمة الجنائية الدولية لعام 2019"[(47)]. يمكن الملاحظة من التقرير أن قسم خدمات إدارة المعلومات قد تجاوز إنفاق ميزانيته المعتمدة البالغة 123.8 11 ألف يورو بمقدار 110.1 ألف يورو، مما أدى إلى معدل تنفيذ بنسبة 101 في المائة. يُعرض إجمالي نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الملحق التاسع (ب) من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021[(48)]. وفقاً لذلك، بلغت نفقات تكنولوجيا المعلومات على مستوى المحكمة في عام 2019 ما قيمته 262.2 12ألف يورو لتكاليف "الإضاءة"، بالإضافة إلى 1 915.6يورو لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات لمدة خمس سنوات. في عام 2019، طلبت المحكمة الموافقة على ترحيل الأموال غير المنفقة إلى ميزانية 2020 من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات ذات الخمس سنوات بمبلغ 307.0 ألف يورو.[(49)]

3- نفقات السفر

185- ولاحظت اللجنة أن المحكمة خفضت نفقات السفر من 152.5 6 ألف يورو إلى 361.9 5 ألف يورو، مما أدى إلى تحقيق وفورات قدرها 800 ألف يورو في عام 2019. ورحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها المحكمة وشجعت المحكمة على زيادة تحسين خطة مهمتها وتقليص إعادة ترتيب أولويات متطلبات الرحلات.

---

(47) CBF34/8.

(48) ICC-ASP/19/10، الملحق التاسع (ب)، ص 198.

(49) ينقسم مبلغ 307.0 ألف يورو المعتمد كمرحّل من 2019 إلى 2020 على النحو التالي: 150.0 ألف يورو للإدارة و 157.0 ألف يورو لتكاليف غير الموظفين في أمن المعلومات. أنظر ICC-ASP/18/Res.1، القسم سين، الصفحات 10-11.

186- ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها قلم المحكمة فيما يتعلق باستعراض وتنقيح خطط المهمات، والتي يمكن أن تساعد الإدارة في اتخاذ قرار بشأن ترتيب أولويات البعثات وقد تعطي لمحة عامة عن جميع المهمات الموفدة إلى البلدان التي توجد بها حالات والبلدان التي لا توجد بها حالات.

4- ساعات العمل الإضافية

187- بلغ معدل الإنفاق الفعلي على العمل الإضافي 169.6 في المائة بسبب التطورات غير المتوقعة في قضية (*غباغبو/بليه غوديه*)، حيث أن الحاجة إلى دفع أجور موظفي الأمن تجاوزت هذا البند من الميزانية.

5- نفقات المساعدة القانونية

188- الإنفاق على المساعدة القانونية تجاوز حدوده بسبب التطورات غير المتوقعة في قضيتي *ألفريد بيكاتوم وباتريس إدوارد نغيسونا*.

6- التدريب

189- تم إنفاق ميزانية التدريب بنسبة 68.6 في المائة نظراً لأن برامج التدريب للموظفين نُظِّمت في أماكن العمل بدلاً من الاعتماد على التدريب الخارجي.

7- تحويل الأموال

190- قامت المحكمة بالإبلاغ عن عمليتي تحويل للأموال بمبلغ يزيد عن 200 ألف يورو خلال عام 2019 وهي:

(أ) تم تحويل مبلغ 451 ألف يورو من المساعدة المؤقتة العامة للدوائر إلى المساعدة قصيرة الأجل؛

(ب) وتم تحويل مبلغ 370 ألف يورو من الخدمات التعاقدية في قسم الخدمات إلى نائب المدعية العامة لإجراء التحقيقات لتغطية تكاليف الرواتب بسبب تأثير زيادة النظام المشترك الموحد للرواتب والبدلات في تكاليف الموظفين.

191- رحبت اللجنة بتعزيز الشفافية المنعكس في سرد تحويلات الأموال في تقرير أداء البرنامج. وفي حين أن اللجنة أقرت بأن هذه التحويلات تتوافق مع النظام المالي وقواعده وقد تكون لازمة لضمان المرونة، كررت توصياتها السابقة بشأن تحويل الأموال،[50] مشددة على ضرورة تطبيق مبادئ الانضباط المالي والاستخدام المعقول للموارد.

192- وشددت اللجنة على أن لا يتم أي تحويل للأموال إلا فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد التي لم تكن متوقعة أو غير مخطط لها عند تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة، وأنه لا ينبغي اعتبار تحويل الأموال هذه في احتساب خط الأساس للعام التالي.

8- إخطارات صندوق الصندوق الاحتياطي في عام 2019

[50] الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة عشرة ... 2018 (ICC-ASP/17/20)، المجلد. الثاني، الجزء باء -1، الفقرة. 58؛ والوثائق الرسمية ... الدورة السادسة عشرة ... 2017 (ICC-ASP/16/20)، المجلد. الثاني، الجزء باء -1، الفقرة. 61.

193- في عام 2019، واجهت المحكمة عدداً من التطورات غير المتوقعة وقدمت أربعة إخطارات الصندوق **الاحتياطي** على النحو المفصل في الجدول 9 أدناه.

الجدول 9: ملخص الإخطارات لإستخدام صندوق الاحتياطي في عام 2019

التاريخ	*التبرير*	*المبلغ المطلوب (آلاف اليورو)*	*الانفاق الفعلي 2019*	*نسبة التنفي*
2019/04/08	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تلافيها فيما يتعلق بقضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه* في الحالة في كوت ديفوار (لتغطية النصف الأول من عام 2019)	327.38	300.00	90.9
2019/07/24	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تلافيها فيما يتعلق بقضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه* في الحالة في كوت ديفوار (لتغطية النصف الثاني من عام 2019)	130.7	116.3	89.00
2019/07/24	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تلافيها فيما يتعلق بقضية *المدعي العام ضد ألفريد بيكاتوم وباتريس إدوارد نغيسونا* في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى الثانية	1 989.18	1 456.5	73.2
2019/11/22	التكاليف غير المتوقعة والتي لا يمكن تلافيها المتعلقة بالحالة في بنغلاديش / ميانمار	244.91	55.20	22.50
المجموع		**2 692.17**	**1 925.7**	**%71.5**

194- ولاحظت اللجنة أن إجمالي استخدام الموارد لحالات غير متوقعة بلغ 1 925.7 ألف يورو **(**أو 71.5 في المائة**)**، مقارنة بالمبلغ الإجمالي المبلغ عنه البالغ 2 692.20 ألف يورو، وأن هذه الاحتياجات من الموارد تم استيعابها في إطار الميزانية العادية المعتمدة.

هاء - أداء الميزانية في عام 2020

1- أداء الميزانية في النصف الأول من عام 2020

195- كان أمام اللجنة "تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية حتى 30 حزيران/يونيه 2020"[(51)]، وكذلك الأداء المتوقع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ولاحظت اللجنة أن معدل التنفيذ حتى منتصف العام كان 52.4 في المائة، أو 76.25 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 145.62 مليون يورو (باستثناء قرض

(51) CBF/35/9/Rev.1 .

الدولة المضيفة). ولاحظت اللجنة أن هذا يمثل انخفاضاً بنسبة 2.1 في المائة مقارنة بمعدل التنفيذ البالغ 54.5 في المائة حتى 30 حزيران/يونيه 2019.

196- قُدر معدل التنفيذ المتوقع للمحكمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بما في ذلك سداد الفوائد ورأس المال على قرض الدولة المضيفة، بنسبة 98.2 في المائة، أو 146.53 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 149.21 مليون يورو.

197- ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن معدل التنفيذ كان أقل في نفس الفترة في عام 2019، إلا أنه بقي مرتفعا. أبدت اللجنة قلقها لأن التكاليف الثابتة آخذة في الارتفاع وسيتعين على المحكمة أن تتطلع بشكل متزايد إلى إبطاء معدل الإنفاق من خلال الإدارة الحذرة لميزانياتها المرنة والتقديرية. وأوضحت المحكمة أن نسبة مئوية أعلى من نفقات المشتريات تحدث خلال النصف الأول من السنة المالية.

198- ولاحظت اللجنة أن النفقات مقابل تكاليف الموظفين والاستشاريين كانت 104.1 في المائة و 179.4 في المائة على التوالي، وأنه من المتوقع أن تتجاوز بشكل كبير مخصصات الميزانية الحالية لهذه البنود. وأوضحت المحكمة أن أجزاء أخرى من الميزانية سيتم تخفيض أولويتها لتمويل هذه النفقات المتجاوزة لحدودها. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع المحكمة أيضاً أن تزداد متطلبات ساعات العمل الإضافية في النصف الثاني من عام 2020 بنسبة 74 في المائة من إجمالي الإنفاق على ساعات العمل الإضافية في الأشهر الستة الأخيرة من العام.

199- تكاليف الموظفين المتوقعة (باستثناء الاستشاريين) مرتفعة بنسبة 103.7 في المائة، وبالتالي المطلوب من المحكمة هو تخفيض النفقات من البنود المرنة والتقديرية. أدى الانخفاض الكبير في السفر والتدريب بسبب جائحة كوفيد-19 إلى جعل هذا الأمر قابلاً للتحقيق في عام 2020 ومن المحتمل كذلك في عام 2021. ولكن، فإن هذا يشير إلى مشكلة هيكلية التي يلزم إدارتها بشكل استباقي للتيقن من بقاء الميزانيات في المدى المتوسط ضمن حدود مقدور الدول الأطراف.

الجدول 10: أداء الميزانية بحسب بند الإنفاق في 30 حزيران/يونيو 2020 (بآلاف اليورو)

البند	الميزانية المعتمدة 2020	الإنفاق الفعلي* حتى 2020/6/30	نسبة التنفيذ حتى 2020/6/30 %	الإنفاق المتوقع 2020	نسبة التنفيذ المتوقع 2020 %
القضاة	5 516.9	3 512.5	63.7	5 512.5	99.9
المجموع الفرعي للقضاة	***5 516.9***	***3 512.5***	***63.7***	***5 512.5***	***99.9***
تكاليف الموظفين	17 324.4	8 589.7	49.5	17 731.5	102.2
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	283.5	25.1	8,9	218.8	77.2
ساعات العمل الإضافية	283.5	25.1	8.9	218.8	77.2
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	**105 334.5**	**53 306.5**	**50.6**	**109 218.7**	**103.7**
السفر	6 332.2	1 099.0	17.4	3 102.8	49.0
الضيافة	28.0	19.5	69.5	23.2	82.7
خدمات تعاقدية	4 072.7	1 527.8	37.5	3 619.2	88.9
تدريب	1 045.1	320.2	30.6	475.6	45.5
استشاريين	689.4	750.7	108.9	1 236.6	179.4
محامي للدفاع	3 167.5	1 632.2	51.5	2 722.7	86.0
محامي للضحايا	1 300.0	639.1	49.2	1 222.0	94.0
مصاريف تشغيل عامة	15 523.9	12 238.9	78.8	13 700,4	88.3
اللوازم والمواد	1 233.7	694.8	56.3	1 028.6	83.4
أثاث ومعدات	1 376.6	512.2	37.2	1 081.2	78.5
المجموع الفرعي لغير الموظفين	***34 769.1***	***19 434.4***	***55.9***	***28 213.3***	***81.1***
المجموع	**145 620.5**	**76 253.4**	**52.4**	**142 943.5**	**98.2**
قرض الدولة المضيفة	3 585.1	3 585.1	100.0	3 585.1	100.0

مجمو المحكمة + قرض الدولة المضيفة	**149 205.6**	**79 838.5**	**53.5**	**146 528.7**	**98.2**

* النفقات الفعلية، القابلة للتغيير، تشمل الالتزامات ولكنها تستثني جميع التكاليف المتعلقة بالصندوق الاحتياطي في عملية إعادة التصنيف.

2- صرف الالتزامات غير المصفاة

200- لاحظت اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين أن مبلغ الالتزامات غير المصفاة للمحكمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 بلغ 054 6 ألف يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 767 ألف يورو مقارنة بعام 2017. أما بالنسبة للبرنامج الرئيسي الثالث **(قلم المحكمة)**، بلغت الالتزامات غير المصفاة 4 716 ألف يورو، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 18.7 في المائة مقارنة بعام 2017 **(**974 3 ألف يورو**)**. علاوة على ذلك، لاحظت اللجنة العدد الكبير من الرحلات المفتوحة في قسم العمليات الخارجية **(**140 رحلة مفتوحة**)**. وقد أعربت اللجنة عن قلقها إزاء هذه التطورات وطلبت موافاتها بتحديث عن صرف جميع أوامر الشراء المفتوحة والرحلات المفتوحة[52].

201- لاحظت اللجنة أن مبلغ الالتزامات غير المصفاة للمحكمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 بلغ 043 4 ألف يورو، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 010 2 ألف يورو مقارنة بعام 2018 **(**054 6 ألف يورو**)**. ورحبت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته المحكمة من أجل خفض طلبات الشراء المفتوحة **(**انخفضت بنسبة 31 في المائة**)** ومطالبات السفر المفتوحة **(**انخفضت بنسبة 38 في المائة**)** في نهاية عام 2019.

202- علاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنه لم يكن هناك أوامر شراء غير مصفاة أو مطالبات سفر مفتوحة لعام 2018 في نهاية عام 2019. ومن إجمالي 6.1 مليون يورو من الالتزامات غير المصفاة في نهاية عام 2018، تم إنفاق 4.9 مليون يورو في عام 2019 ومبلغ 1.2 مليون يورو يمثل توفير الذي سيؤخذ في الاعتبار عند حساب الفائض النقدي لعام 2018. ولاحظت اللجنة أن الفائض النقدي سيتم قسمه بين الدول الأطراف وفقا لأحكام النظام المالي والقواعد المالية[53].

203- في حين أن اللجنة لاحظت التقدم الذي أحرزته المحكمة، طلبت إبلاغها في دورتها السادسة والثلاثين عن الالتزامات غير المصفاة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وعن صرف جميع أوامر الشراء المفتوحة ومطالبات السفر المفتوحة.

3- إخطارات الصندوق الاحتياطي في عام 2020

204- اعتباراً من 30 أيلول/سبتمبر 2020، كانت المحكمة قد قدمت ثلاثة إخطارات للصندوق **الاحتياطي** بمبلغ إجمالي قدره 799.21 2 ألف يورو ، **(**انظر الملحق الرابع**)**.

205- وأوصت اللجنة بأن تبذل المحكمة قصارى جهدها لاستيعاب جميع النفقات غير المتوقعة التي تم الإخطار عنها من الصندوق الاحتياطي ضمن ميزانيتها العادية. وطلبت اللجنة أن تقدم المحكمة تنبؤاً محدثاً إلى الجمعية في دورتها التاسعة عشرة، من خلال اللجنة، الذي يشمل النفقات الفعلية فيما يتعلق بكل من الميزانية العادية وإخطارات صندوق الاحتياطي حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2020.

[52] CBF/34/8 ، الملحق الرابع عشر.
[53] اللائحة 4-7.

رابعاً - الإصلاح المؤسسي والشؤون الإدارية

ألف- مسائل الموارد البشرية

1- التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين

(أ) التوزيع الجغرافي

206- أشارت اللجنة إلى أن الخطة الإستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019 - 2021 تضمنت تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين بين موظفي قلم المحكمة كإحدى الأولويات الثلاث، وأشارت كذلك إلى أن قلم المحكمة يعتزم اتخاذ تدابير إضافية وفقاً للإطار القانوني الحالي لمعالجة عدم التوازن.[54]

207- قدمت المحكمة ورقة بشأن التمثيل الجغرافي لموظفي المحكمة الفنيين حتى 31 تموز/يوليو 2020. وأشارت المحكمة إلى أن عدد الدول الأطراف غير المتوازنة حتى 31 تموز/يوليو 2020 كان 21؛ وتمثيلاً زائداً 24؛ وتمثيلا منخفضاً 22؛ وبدون تمثيل 56؛ والدول غير الأطراف 25. كانت هذه الأرقام 18 و 27 و 22 و 55 و 25، على التوالي، عن نفس الفترة في عام 2019. وأظهرت الأرقام زيادة قدرها ثلاثة في الدول غير المتوازنة وانخفاضاً بمقدار ثلاثة في الدول الممثلة تمثيلا زائداً؛ بقيت الفئات المتبقية كما هي تقريباً. وشجعت اللجنة المحكمة على مواصلة البناء على هذا الاتجاه.

208- أدرجت المحكمة الإجراءات والأنشطة التي تم اتخاذها في محاولة للتخفيض من عدم التوازن القائم في التمثيل الجغرافي. **وكررت اللجنة توصياتها السابقة بأن تقدم المحكمة خطة متوسطة إلى طويلة الأجل بأهداف محددة تحديداً جيداً لمعالجة الوضع**.

209- بلغ عدد موظفي المحكمة من الفئة الفنية، باستثناء المسؤولين المنتخبين وموظفي اللغات، 458. وعلى الصعيد الإقليمي، جاء 16.2 في المائة من الموظفين من البلدان الأفريقية، و 6.8 في المائة من آسيا، و 10.5 في المائة من أوروبا الشرقية، و 7.2 في المائة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاري□ و 59.4 في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. كشفت المعلومات التفصيلية عن وجود عدم التوازن ضمن هذه الأقاليم وفيما بينها. ولاحظت اللجنة أن الاختلالات الإقليمية في التمثيل انعكست كذلك في وظائف الفئة الفنية في الرتب (مد -1) و (ف -5) و (ف -4). وأوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة جهودها لتقليص الفجوة في التمثيل الجغرافي. وعلاوة على ذلك، حثت اللجنة المحكمة على تقييم فعالية التدابير والأنشطة التي اتخذتها بالفعل وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين.

210- أبلغت المحكمة أن عدد الموظفين الفنيين الذين ينتمون إلى الدول الأطراف غير المصدق عليها كان 59 اعتباراً من 31 تموز/يوليو 2020، مقارنة بـ 58 خلال نفس الفترة من عام 2019. **وأوصت اللجنة أنه كلما تصبح أي من تلك الوظائف الـ 59 من الدول غير المصدق عليها شاغرة، يجب أن تحاول المحكمة ملؤها عن طريق توظيف مرشحين من الدول غير الممثلة والدول الممثلة تمثيلا منخفضاً.**

(ب) التوازن بين الجنسين

211- تضمن تقرير الموارد البشرية للمحكمة بيانات عن جنس الموظفين في البرامج الرئيسية ومستويات الرتب المهنية اعتباراً من 31 تموز/يوليو 2020. وبشكل عام، كان

---

(54) CBF/33/15 الفقرة 19.

موظفو المحكمة منقسمين بالتساوي تقريباً بين الجنسين، وتحديداً 49.4 في المائة للإناث مقابل 50.6 في المائة للذكور؛ كانت النسب متطابقة تقريباً لنفس الفترة من عام 2019.

212- وفي الجهاز القضائي، شكلت الإناث 53 في المائة من الموظفين الفنيين، و 49 في المائة في مكتب المدعي العام، و 49 في المائة في قلم المحكمة، و 40 في المائة في أمانة الجمعية، و 57 في المائة في الصندوق الاستئنماني للضحايا. كان لكل من البرامج المتبقية عدداً ضئيلاً من الموظفين. وتعزى التقسيمات العامة الضئيلة بين الجنسين في البرامج الرئيسية الثلاثة الأولى إلى العدد الكبير من الإناث في وظائف الرتب الدنيا في تلك البرامج.

213- وكشف تقرير المحكمة عن اختلال كبير في التوازن بين الجنسين لصالح الموظفين الذكور في الرتب المهنية العليا، أي (مد-1) و (ف-5) و (ف-4). على وجه التحديد، شغل الذكور ثلثي هذه المناصب (66.4 في المائة) بينما شغل الإناث الثلث المتبقي (33.6 في المائة). وسادت حالة معاكسة في الرتب الفنية الأدنى ((ف -3) إلى (ف -1)) حيث شكلت الإناث أغلبية بلغت 53.3 في المائة من مجموع الموظفين في تلك الوظائف مقابل 44.3 في المائة للذكور. **وأوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة جهودها الرامية إلى تقليص نطاق الإخلال في التوازن بين الجنسين في المناصب المهنية العليا.**

باء- مسائل المراجعة

1- تقارير لجنة المراجعة في عام 2020

214- كان من دواعي سرور اللجنة الإطلاع على تقارير لجنة المراجعة في عام 2020،[55] فيما يتعلق بشكل أساسي بمسائل الحوكمة، والإشراف على مسائل التدقيق الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ التوصيات ، كجزء من من ولاية لجنة المراجعة المحددة بوضوح. ولاحظت اللجنة أن نتائج وتوصيات لجنة المراجعة كانت ذات قيمة مضافة لمداولات اللجنة وتكمل ولايتها.

215- وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء أداء مكتب المراجعة الداخلية ولاحظت أنه تم إعداد "خطة تحسين الأداء" من أجل تحسين الوضع في المكتب.

216- أوصت اللجنة بأن تقدم لجنة التدقيق في دورتها السادسة والثلاثين تقريراً مرحلياً عن أداء مكتب المراجعة الداخلية للحسابات.

217- وأيدت اللجنة توصيات لجنة المراجعة.

2- مسائل المراجعة الخارجية

(أ) بيانات المحكمة المالية لعام 2019

218- نظرت اللجنة في "البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الول/ديسمبر 2019"[56] ورحبت بالعرض التقديمي الذي قدمه ممثل المراجع الخارجي. وأحاطت اللجنة علما بأن المراجع الخارجي قد أعطى رأيا بدون تحفظ.

219- أيدت اللجنة التوصيتين اللتين قدمهما مراجع الحسابات الخارجي، بحيث إن كلا التوصيتين سيعززا شفافية تنفيذ الميزانية وتحسين إدارة المحكمة:

---

[55] تقرير لجنة المراجعة عن أعمال دورتها الحادية عشرة (AC/12/5)؛ وتقرير لجنة التدقيق عن أعمال دورتها الثانية عشرة (AC/12/5) ، المتاحان على صفحة الويب الخاصة بلجنة التدقيق تحت: https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/AuditCommittee/Pages/default.aspx

[56] ICC-ASP/19/12.

(أ) أوصى المراجع الخارجي بأن تكشف الملاحظات التي تدعم أرقام استحقاقات الموظفين في البيانات المالية عن معلومات أكثر تفصيلاً وأن تفصل بين العوامل الخارجية عن الأسباب الداخلية لتوضيح الاختلافات الرئيسية عن العام السابق؛

(ب) وأوصى المراجع الخارجي بإنهاء إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة بشأن مستندات الالتزامات المتنوعة والمبادئ التوجيهية المناسبة.

220- أوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على البيانات المالية للمحكمة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(ب) بيانات الصندوق الإستئماني للمجنى عليهم المالية لعام 2019

221- نظرت اللجنة في "البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019."[(57)]

222- ولاحظت اللجنة أن المراجع الخارجي أعرب عن رأي بدون تحفظ. لم يقدم مراجع الحسابات الخارجي أي توصيات. ومع ذلك، فقد أكد مراجع الحسابات الخارجي نقطتين ينبغي متابعتهما:

(أ) استثمار الموارد المتاحة في الأدوات المالية بالدولار الأمريكي؛

(ب) ورصد المعاهدات والاتفاقيات مع الجهات المانحة.

223- وأوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(ج) مراجعة الأداء

224- أشارت اللجنة إلى أن الجمعية طلبت، في دورتها الثامنة عشرة، أن يقوم مراجع الحسابات الخارجي بعمل "تقييماً لهيئات الرقابة التابعة للمحكمة كجزء من عملها في عام 2020، لتحل محل مراجعة الأداء، والتوصية الإجراءات الممكنة بشأن ولايات كل منهم وتسلسله الإداري، مع الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة ككل"[(58)]. ولاحظت اللجنة أن هذا الطلب قد أوصى به فريق التيسير العامل في لاهاي بشأن مراقبة إدارة الميزانية.

225- تلقت اللجنة تحديثاً موجزاً للتقدم الذي أحرزه المراجع الخارجي في ضوء مهمته التي طلبتها الجمعية. كما أُبلغت اللجنة بأن المراجع الخارجي قد أعد ورقة عن هيئات الرقابة، وسيتم إطلاع تلك الهيئات عليها قبل حلقة العمل. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنه لن تتم دعوة سوى ممثلي هيئات الرقابة لحضور حلقة العمل ومناقشة هذه المسألة. وأفاد المراجع الخارجي بأن قيود السفر التي تسببت بها جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تأخيرات، وسيتم تنفيذ تنسيق ورشة العمل بالشكل المناسب.

226- وأوصت اللجنة بأن يقوم المراجع الخارجي بإبلاغ الورقة قبل حلقة العمل بوقت كاف من أجل إتاحة الوقت الكافي للمراجعة والتحليل.

(د) متابعة توصيات المراجع الخارجي

227- في ضوء الواقع أن فترة مراجع الحسابات الخارجي الحالي ستنتهي بالبيانات المالية للمحكمة والصندوق الاستئماني للمجنى عليهم لعام 2020، **أوصت اللجنة بأن يواصل مراجع الحسابات الخارجي المنتهية ولايته بأن يستمر بالاتصال بالمحكمة فيما**

---

(57) ICC-ASP/19/13 .

(58) ICC-ASP/18/20 المجلد الأول، الجزء الثالث، القسم الأول، الفقرة. 6، الصفحة 20.

يتعلق بتنفيذ جميع التوصيات المعلقة، وسرد جميع القضايا العالقة في وثيقة تسليم للمراجع الخارجي الجديد. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى إطلاعها عن تنفيذ جميع التوصيات غير المنجزة من خلال لجنة التدقيق. وحثت اللجنة كذلك مجلس الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم على النظر بجدية في إنهاء التوصيات الأربعة المعلقة منذ فترة طويلة والمنفذة جزئياً.

خامساً - مسائل أخرى

ألف- تقييم مخاطر الدعاوى المتعلقة بالقضايا الماثلة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومجلس الاستئناف الداخلي

228- في دورتها الثالثة والثلاثين في عام 2019، طلبت اللجنة أن تستلم من المحكمة في دورتها الرابعة والثلاثين تحديثاً بشأن حالة القضايا الماثلة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومجلس الاستئناف الداخلي.[59] ونظرا للقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 ، أرجئ هذا البند إلى الدورة الخامسة والثلاثين.

229- أطلعت المحكمة اللجنة عن التطورات الهامة في قضايا الموظفين الجارية حتى 4 آب/أغسطس 2020، ونظرت في بعض المعلومات الإضافية التي قدمتها المحكمة خلال الدورة.

1- القضايا أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية

230- لاحظت اللجنة أن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية أصدرت حكمين في عام 2020، أحدهما في شباط/فبراير والآخر في تموز/يوليو. مع ملاحظة أن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية تعقد دورتين في السنة ولم يصدر عنها أي أحكام أو تعويضات مالية أخرى.

231- ولاحظت اللجنة أن هناك 42 قضية ماثلة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، مما يمثل زيادة قدرها أربع قضايا مقارنة بالوضع في آب/أغسطس 2019. وأعربت اللجنة عن قلقها من أن عدد القضايا الماثلة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية يعكس اتجاهاً تصاعدياً.

2- القضايا أمام مجلس الاستئناف الداخلي

232- ولاحظت اللجنة أن هناك 16 قضية معلقة في مراحل مختلفة من الإجراءات الداخلية، وهو ما يمثل زيادة قدرها خمس قضايا مقارنة بشهر آب/أغسطس 2019.

233- وشجعت اللجنة المجلس على التوصل إلى تسويات ودية إلى أقصى حد ممكن، وحثت كذلك إدارة المحكمة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من مخاطر الدعاوى القضائية.

3- الأحكام المتعلقة بقضايا المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والقضايا الماثلة أمام مجلس الاستئناف الداخلي

234- ولاحظت اللجنة أنه بحلول نهاية عام 2019، بلغت مخصصات الدعاوى أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية المرفوعة من قبل أعضاء حاليين أو سابقين في المحكمة بقيمة 263 ألف يورو، وأنه تم تسجيل مبلغ 65 ألف يورو كمسؤولية **احتياطية**. وبالنسبة للحكمين الإثنين الصادرين عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في عام

[59] ICC-ASP/18/15 ، الفقرة 267.

2020، لم تقم المحكمة بعمل تقدير للمخصصات، بحيث بقي الرصيد المتبقي من المخصصات كما هو.

235- ولاحظت اللجنة أن العدد الكبير من قضايا الدعاوى وأثرها المالي المحتمل لا يزال كبيرا، وبالتالي قررت مواصلة رصد جميع القضايا المعلقة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية وأمام الآلية الداخلية، والتطورات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالدعاوى القضائية.

236- أوصت اللجنة بأن تقدم المحكمة تقرير متابعة في دورتها السادسة والثلاثين عن حالة القضايا الماثلة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية وأمام مجلس الاستئناف الداخلي وأي مخاطر مرتبطة بهذه الدعاوى.

4- آلية بديلة لتسوية النزاعات

237- وذكّرت اللجنة أن المحكمة عينت خبيرا في حزيران/يونيو 2019 لإجراء تقييم لنظام إدارة النزاعات الداخلية وتقديم رأي استشاري حول إمكانية إنشاء آلية غير رسمية مثل محقق خاص في الشكاوى (أمبودزمان) أو قناة للوساطة.

238- كان أمام اللجنة تقرير الخبير عن "تسوية النزاعات غير الرسمية في المحكمة الجنائية الدولية"، بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولاحظت اللجنة أن التقرير قد تم إرساله إلى هيئة "استعراض الخبراء المستقلين" التابعة للمحكمة نظراً إلى ولايتها، والتي تشمل النظر في "1-12 إنشاء محقق في الشكاوى/إجراءات الشكاوى الداخلية"[(60)]. وتنتظر المحكمة حاليًا في توصيات وملاحظات هيئة "استعراض الخبراء المستقلين" قبل اقتراح خطوات أخرى فيما يتعلق بإنشاء آلية المحكمة لتسوية النزاعات غير الرسمية.

239- وأثنت اللجنة على المحكمة لقيامها بالتحقيق في خيارات الحل البديل للنزاعات. **وأوصت اللجنة بأن يتم إبلاغها في دورتها السادسة والثلاثين بنتائج نظر المحكمة في توصيات استعراض الخبراء المستقلين، بما في ذلك الآثار المالية المحتملة لإنشاء آلية غير رسمية لتسوية النزاعات.**

باء- دورات اللجنة المقبلة

240- قررت اللجنة مبدئيًا عقد دورتها السادسة والثلاثين في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2021، ودورتها السابعة والثلاثين في الفترة من 6 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2021 في لاهاي.

(60) الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة عشرة ... 2019 (ICC-ASP/18/20) ، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/18/Res.7، المرفق الأول، المرفق الثاني ألف.

المرفق الأول

حالة تسديد الاشتراكات حتى 31 آب/أغسطس 2020 (باليورو)

الاشتراكات غير المسددة

	الدولة الطرف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				صناديق أخرى [2]	المجموع الكلي / جميع الصناديق	فترة المتأخرات
			السنوات السابقة		عام 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية بدون قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية بدون قرض الدولة المضيفة [1]			
1	أفغانستان	-	-	-	-	-	-	-	-
2	ألبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
3	أندورا	-	-	-	-	-	-	-	-
4	أنتيغوا وبربودا	-	327	21 927	186	5 370	-	27 855	2020 - 2015
5	الأرجنتين	-	-	2 233 145	-	2 432 995	-	4 666 140	2020 - 2019
6	أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-
7	النمسا	-	-	-	-	-	-	-	-
8	بنغلاديش	-	-	-	-	-	-	-	-
9	باربادوس	-	-	-	-	-	-	-	-
10	بلجيكا	-	-	-	-	-	-	-	-
11	بليز	-	-	-	143	2 613	-	2 756	2020
12	بنن	-	-	-	430	7 983	-	8 413	2020
13	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	-	-	42 353	-	42 526	-	84 879	2020 - 2019
14	البوسنة والهرسك	-	-	-	-	-	-	-	-
15	بوتسوانا	-	-	-	-	3,154	-	3 154	2020
16	البرازيل	-	416 882	10 099 104	416 882	7 838 909	-	18 731 777	- 2018 2020
17	بلغاريا	-	-	-	-	-	-	-	-
18	بوركينا فاسو	-	-	-	-	3 348	-	3 348	2020
19	كابو فيردي	-	143	2 602	143	2 613	-	5 501	- 2019 2020
20	كمبوديا	-	-	-	-	-	-	-	-
21	كندا	-	-	-	-	-	-	-	-
22	جمهورية إفريقيا الوسطى	8	486	10 571	143	2 613	-	13 821	- 2015 2020
23	تشاد	393	523	47 122	154	10 595	-	58 787	- 2015 2020
24	شيلي	-	-	-	-	1 082 170	-	1 082 170	2020
25	كولومبيا	-	-	-	-	46 163	-	46 163	2020
26	جزر القمر	8	514	24 186	143	2 613	46	27 510	- 2007 2020
27	الكونغو	335	2 538	91 837	706	15 965	73	111 454	- 2012 2020
28	جزر كوك	-	-	-	-	-	-	-	-
29	كوستاريكا	-	-	-	-	-	-	-	-
30	كوت ديفوار	-	-	-	-	24 770	-	24 770	2020
31	كرواتيا	-	-	-	-	-	-	-	-
32	قبرص	-	-	-	-	-	-	-	-
33	الجمهورية التشيكية	-	-	-	-	-	-	-	-

الاشتراكات غير المسددة

	الدولة الطرف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				صناديق أخرى [2]	المجموع الكلي / جميع الصناديق	فترة المتأخرات
			السنوات السابقة		عام 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية بدون قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية بدون قرض الدولة المضيفة [1]			
34	جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	383	32	14 514	-	14 929	- 2019 2020
35	الدانمرك	-	-	-	-	-	-	-	-
36	جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-
37	دومينيكا	-	-	-	-	-	-	-	-
38	الجمهورية الدومينيكية	-	-	4 395	6 392	140 932	-	151 719	- 2019 2020
39	إكوادور	-	-	-	-	212 776	-	212 776	2020
40	السلفادورا	-	-	-	-	-	-	-	-
41	إستونيا	-	-	-	-	-	-	-	-
42	فيجي	-	-	-	-	3 556	-	3 556	2020
43	فنلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
44	فرنسا	-	-	-	-	-	-	-	-
45	غابون	-	-	-	1 793	39 914	-	41 707	2020
46	غامبيا	-	-	-	143	2 613	-	2 756	2020
47	جورجيا	-	-	-	-	-	-	-	-
48	ألمانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
49	غانا	-	-	4 222	1 986	39 914	-	46 122	- 2019 2020
50	اليونان	-	-	-	-	-	-	-	-
51	غرينادا	-	-	-	-	-	-	-	-
52	غواتيمالا	-	-	968	3 836	75 793	-	100 587	- 2019 2020
53	غينيا	134	514	32 119	143	7 983	84	40 977	- 2011 2020
54	غيانا	-	-	-	-	-	-	-	-
55	هندوراس	-	-	2 037	1 136	23 948	-	27 121	- 2019 2020
56	هنغاريا	-	-	-	-	-	-	-	-
57	أيسلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
58	أيرلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
59	إيطاليا	-	-	-	-	-	-	-	-
60	اليابان	-	-	-	-	-	-	-	-
61	الأردن	-	-	-	-	55 861	-	55 861	2020
62	كينيا	-	-	-	-	-	-	-	-
63	كيريباتي	-	-	-	-	-	-	-	-
64	لاتفيا	-	-	-	-	-	-	-	-
65	ليسوتو	-	-	-	-	168	-	16	2020
66	ليبيريا	-	405	7 599	143	2 623	-	10 760	- 2016 2020
67	ليختنشتاين	-	-	-	-	-	-	-	-
68	لتوانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
69	لكسمبرغ	-	-	-	-	-	-	-	-
70	مدغشقر	-	-	-	390	1 595	-	10 985	2020
71	ملاوي	-	-	-	-	-	-	-	-
72	ملديف	-	-	-	-	-	-	-	-

الاشتراكات غير المسددة

	الدولة الطرف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				صناديق أخرى [2]	المجموع الكلي / جميع الصناديق	فترة المتأخرات
			السنوات السابقة		عام 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية بدون قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية بدون قرض الدولة المضيفة [1]			
73	مالي	-	-	-	-	-	-	-	-
74	مالطة	-	-	-	-	-	-	-	-
75	جزر مارشال	-	-	-	123	2 613	-	2 736	2020
76	موريشيوس	-	-	-	-	-	-	-	-
77	المكسيك	-	-	-	-	3 435 483	-	3 435 483	2020
78	منغوليا	-	-	-	-	-	-	-	-
79	الجبل الأسود	-	-	-	-	-	-	-	-
80	ناميبيا	-	-	-	-	-	-	-	-
81	ناورو	-	-	-	-	-	-	-	-
82	هولندا	-	-	-	-	-	-	-	-
83	نيوزيلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
84	النيجر	30	1 031	41 566	287	5 370	92	48 376	2009 - 2020
85	نيجيريا	-	10 539	661 605	12 785	664 745	-	1 349 674	2019 - 2020
86	شمال مقدونيا	-	-	-	1 136	18 578	-	19 714	2020
87	النرويج	-	-	-	-	-	-	-	-
88	بنما	-	-	369	749	119 596	-	120 714	2019 - 2020
89	باراغواي	-	-	15 977	1 423	42 526	-	59 926	2019 - 2020
90	بيرو	-	-	13 346	16 621	404 217	-	434 184	2019 - 2020
91	بولندا	-	-	-	-	-	-	-	-
92	البرتغال	-	-	-	-	-	-	-	-
93	جمهورية كوريا	-	-	-	-	-	-	-	-
94	جمهورية مولدوفا	-	-	-	-	-	-	-	-
95	رومانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
96	سانت كيتس ونيفيس	-	143	2 602	143	2 613	-	5 501	2019 - 2020
97	سانت لوسيا	-	-	-	-	-	-	-	-
98	سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	-	-	-	-	-	-	-
99	ساموا	-	-	-	-	-	-	-	-
100	سان مارينو	-	-	-	-	-	-	-	-
101	السنغال	-	1 700	27 008	850	14 514	-	44 072	2017 - 2020
102	صربيا	-	-	-	-	-	-	-	-
103	سيشيل	-	-	-	143	5 370	-	5 513	2020
104	سيراليون	-	-	-	-	-	-	-	-
105	سلوفاكيا	-	-	-	-	-	-	-	-
106	سلوفينيا	-	-	-	-	-	-	-	-
107	جنوب أفريقيا	-	-	-	-	-	-	-	-
108	أسبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
109	دولة فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-

الاشتراكات غير المسددة

	الدولة الطرف	صندوق رأس المال العامل	الصندوق العام				صناديق أخرى [2]	المجموع الكلي / جميع الصناديق	فترة المتأخرات
			السنوات السابقة		عام 2019				
			قرض الدولة المضيفة	الميزانية بدون قرض الدولة المضيفة	قرض الدولة المضيفة	الميزانية بدون قرض الدولة المضيفة [1]			
110	سورينام	-	882	27 971	441	13 353	-	42 647	2018 - 2020
111	السويد	-	-	-	-	-	-	-	-
112	112- سويسرا	-	-	-	-	-	-	-	-
113	113- طاجيكستان	-	-	-	430	10 595	-	11 025	2020
114	114- تيمور ليشتي	-	-	-	-	221	-	221	2020
115	115 ترينيداد وتوباغو	-	-	14 807	-	106 388	-	121 195	2019 - 2020
116	116- تونس	-	-	-	5 112	66 474	-	71 586	2020
117	117- أوغندا	-	-	-	850	14 514	-	15 364	2020
118	118 المملكة المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-
119	119- جمهورية تنزانيا المتحدة	-	-	-	893	14 514	-	15 407	2020
120	120- أوروغواي	-	-	-	-	231 354	-	231 354	2020
121	121- فانواتو	-	-	-	143	2 613	-	2 756	2020
122	122- فنزويلا (جمهورية- البوليفارية)	-	320 118	8 453 445	89 087	1 935 743	-	10 798 393	2014 - 2020
123	123- زامبيا	37	2 885	56 659	850	14 514	-	74 945	2016 - 2020
	المجموع	**945**	**759 675**	**21 899 925**	**566 990**	**19 301 488**	**295**	**42 529 318**	

(1) المبالغ غير المسددة بعد انضمام كيريباتي إلى نظام روما الأساسي في 1 شباط/فبراير 2020.
(2) يشمل المبالغ غير المسددة من الاشتراكات المقدرة؛ (1) الصندوق **الاحتياطي** و(2) المباني الدائمة للدول الأطراف الجديدة التي انضمت بعد عام 2015.

المرفق الثاني

نفقات المساعدة القانونية (باليورو) للدفاع والضحايا، بما في ذلك الصندوق الاحتياطي (2015 - 2020)

	الميزانية المعتمدة 2015 تشمل ص.ط.	نفقات 2015 بما في ذلك ص.ط.	ن.ت. 2015 بما في ذلك ص.ط.	ميزانية معتمدة 2016 + ص.ط.	نفقات 2016 بما في ذلك ص.ط.	ن.ت. 2016 بما في ذلك ص.ط.	ميزانية معتمدة 2017 تشمل ص.ط.	نفقات 2017 بما في ذلك ص.ط.	ن.ت. 2017 بما في ذلك ص.ط.	ميزانية معتمدة 2018 تشمل ص.ط.	نفقات 2018 بما في ذلك ص.ط.	ن.ت. 2018 بما في ذلك ص.ط.	ميزانية معتمدة 2019 تشمل ص.ط.	نفقات 2019 بما في ذلك ص.ط.	ن.ت. 2019 بما في ذلك ص.ط.	ميزانية معتمدة 2020 تشمل ص.ط.	توقعات نفقات عام 2020 تشمل ص.ط	توقعات ن.ت. لعام 2020 تشمل ص.ط.[1]
المساعدة القانونية للدفاع	2 155 600	2 786 737	%129.3	4 339 900	4 770 824	%109.9	3 328 190	3 628 583	%109.0	2 883 000	3 628 307	***%125.9***	3 187 800	3 249 073	%101.9	2 867 500	2 182 631	%76.1
محامي خاص	200 000	244 642	%122.3	181 500	179 179	%98,7	200 000	284 678	%142.3	500 000	352 975	%70.6	300 000	195 327	%65.1	300 000	200 000	%66.7
ص.ط. للدفاع[2]	**1 551 100**	**1 847 290**	**%119.1**	**0**	**0**	%0,0	**926 200**	**925 221**	**%99.9**	**262 700**	**250 693**	**%95.4**	822 200	674 000	%82.0	796 000	796 000	%100.0
مجموع فرعي للمساعدة القانونية للدفاع	***3 906 700***	***4 878 669***	***%124.9***	***4 521 400***	***4 950 003***	***%109.5***	***4 454 390***	***4 838 482***	***%108.6***	***3 645 700***	***4 231 975***	***%116.1***	4 310 000	4 118 400	**%95.6**	**3 963 500**	**3 178 631**	**%80.2**
المساعدة القانونية للضحايا	1 862 100	1 233 556	%66.2	1 963 200	1 344 596	%68.5	1 002 800	942 750	%94.0	1 165 000	1 466 223	***%125.9***	1 101 500	1 200 200	%109.0	1 300 000	1 125 880	%86.6
ص.ط. الضحايا[‡]	**0**	**0**	%0.0	**0**	**0**	%0,0	**425 260**	**398 660**	**%93.7**	**0**	**0**	%0,0	173 000	88 400	%51.1	336 000	166 252	%49.5
مجموع فرعي مساعدة قانونية للضحايا	***1 862 100***	***1 233 556***	***%66.2***	1 963 200	***1 344 596***	***%68.5***	***1 428 060***	***1 341 410***	***%93.9***	***1 165 000***	***1 466 223***	***%125.9***	1 274 500	**1 288 600**	**%101.1**	**1 636 000**	**1 292 132**	%79.0
إجمالي المساعدة القانونية + ص.ط.	**5 767 800**	**6 112 225**	**%106.0**	**6 484 600**	**6 294 599**	**%97.1**	**5 882 450**	**6 179 892**	**%105.1**	**4 810 700**	**5 698 198**	**%118.4**	5 584 500	**5 407 000**	**%96.8**	5 599 500	4 470 762	%79.8

ن.ت.: نسبة التنفيذ.
ص.ط.: الصندوق **الاحتياطي**

[1] استنادا على توقعات محدثة حتى نهاية أيلول/سبتمبر 2020.
[2] يستند صندوق طوارئ الدفاع والضحايا للسنوات 2013 و 2014 و 2018 إلى إخطارات صندوق الطوارئ المنقحة

المرفق الثالث
الآثار على الميزانية الناجمة عن توصيات اللجنة (بآلاف اليورو)

الميزانية البرنامجية لعام 2021 (بآلاف اليورو)	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
القضاء	12 081.5	(299.7)	(2.5)	11 781.8	(25.5)	(325.2)	(2.7)	11 756.3
مكتب المدعي العام	47 383.4	5.2	0.0	47 388.6	(53.8)	(48.6)	(0.1)	47 334.8
قلم المحكمة	75 916.9	0.8	0.0	75 917.7	(133.7)	(132.9)	(0.2)	75 784.0
أمانة جمعية الدول الأطراف	3,316.7	(479.7)	(14.5)	2 837.0	-	(479.0)	(14.5)	2 837.0
المباني	2 270.02	-	-	2 270.0	-	-	-	2 270.0
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	3 226.1	-	-	3 226.1	(26.5)	(26.5)	(0.8)	3 199.6
آلية الرقابة المستقلة	704.7	34.8	4.9	739.5	-	34.8	4.9	739.5
مكتب المراجعة الداخلية	721.2	35.3	4.9	756.5	(3.8)	31.5	4.4	752.7
المجموع الفرعي	**145 620.5**	**(703.3)**	**(0.5)**	**144 917.2**	**(243.3)**	**(946.6)**	**(0.7)**	**144 673.9**
قرض الدولة المضيفة	3 585.1	-	-	3 585.1	-	-	-	3 585.1
مجموع المحكمة	**149 205.6**	**(703.3)**	**(0.5)**	**148 502.3**	**(243.3)**	**(946.6)**	**(0.6)**	**148 259.0**

المحكمة	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
القضاة	*5 516.9*	*(805.8)*	*(14.6)*	*4 711.1*	-	*(805.8)*	*(14.6)*	*4 711.1*
الموظفين المهنيين	61 403.7	3 207.0	5.2	64 610.7	(23.5)	3 183.8	5.2	64 587.2
موظفي الخدمات العتمة	26 082.4	(1 73.9)	(4.1)	25 008.5	(3.0)	(1 076.9)	(4.1)	25 005.5
المجموع الفرعي للموظفين	*87 486.1*	*2 133.1*	*2.4*	*89 619.2*	*(26.5)*	*2 106.6*	*2.4*	*89 592.7*
المساعدة العامة المؤقتة	17 341.4	1 414.4	8.2	18 755.8	(107.5)	1 306.9	7.5	18 648.3
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	283.5	228.3	80.5	511.8	-	228.3	80.5	511.8
ساعات العمل الإضافية	223.5	13.7	6.1	237.2	-	13.7	6.1	237.2
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*17 848.4*	*1 656.4*	*9.3*	*19 504.8*	*(107.5)*	*1 548.9*	*8.7*	*19 397.3*
السفر	6 332.2	(2 209.8)	(34.9)	4 122.4	(25.5)	(2 235.3)	(35.3)	4 096.9
الضيافة	28.0	-	-	28.0	-	-	-	28.0
خدمات تعاقدية	4 072.7	(16.7)	(0.4)	4 056.0	-	(16.7)	(0.4)	4 056.0
تدريب	1 045.1	(416.5)	(39.9)	628.6	(3.8)	(420.3)	(40.2)	624.8
استشاريين	689.4	(62.2)	(9.0)	627.2	-	(62.2)	(9.0)	627.2
محامي للدفاع	3 167.5	856.2	27.2	4 023.7	(80.0)	776.2	24.5	3 943.7
محامي للضحايا	1 300.0	427.1	32.9	1 727.1	-	427.1	32.9	1 727.1
مصاريف تشغيلية عامة	15 523.9	(1 497.4)	(9.6)	14 026.5	-	(1 497.4)	(9.6)	14 026.5
لوازم ومواد	1 233.7	(122.7)	(9.9)	111.01	-	(122.7)	(9.9)	111.01
أثاث ومعدات	1 376.6	(645.0)	(46.9)	731.6	-	(645.0)	(46.9)	731.6
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*34 769.1*	*(3 687.0)*	*(10.6)*	*31 082.1*	*(109.3)*	*(3 796.3*	*(10.9)*	*30 972.8*
المجموع	**145 620.5**	**(703.3)**	**(0.5)**	**144 917.2**	**(243.3)**	**(946.6)**	**(0.7)**	**144 673.9**
قرض الدولة المضيفة	*3 585.1*	-	-	*3 585.1*	-	-	-	*3 585.1*
المجموع يشمل قرض الدولة المضيفة	**149 205.6**	**(703.3)**	**(0.5)**	**148 502.3**	**(243.3)**	**(946.6)**	**(0.6)**	**148 259.0**

البرنامج الرئيسي الأول القضاء	ميزانية 2020 المعتمدة	تغييرات الموارد المبلغ	تغييرات الموارد %	توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة	التغييرات التي أوصتها اللجنة	تغييرات الموارد المبلغ	تغييرات الموارد %	الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة
القضاة	*5 516.9*	*(805.8)*	*(14.6)*	*4 711.1*	-	*(805.8)*	*(14.6)*	*4 711.1*
الموظفين المهنيين	4 458.6	407.4	9.1	4 866.0	-	407.4	9.1	4 866.0
موظفي الخدمات العتمة	883.3	(2.1)	(0.2)	881.2	-	(2.1)	(0.2)	881.2
المجموع الفرعي للموظفين	*5 341.9*	*405.3*	*7.6*	*5 747.2*	-	*405.3*	*7.6*	*5 747.2*
المساعدة العامة المؤقتة	1 078.2	100.8	9.3	1 179.0	-	100.8	9.3	1 179.0
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*1 078.2*	*100.8*	*9.3*	*1 179.0*	-	*100.8*	*9.3*	*1 179.0*
السفر	100.7	-	-	100.7	(25.5)	(25.5)	(25.3)	75.2
الضيافة	11.0	-	-	11.0	-	-	-	11.0
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	27.8	-	-	27.8	-	-	-	27.8
استشاريين	5.0	-	-	5.0	-	-	-	5.0
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*144.5*	-	-	*144.5*	*(25.5)*	*(25.5)*	*(17.6)*	*119.0*
المجموع	**12 081.5**	**(299.7)**	**(2.5)**	**11 781.8**	**(25.5)**	**(325.2)**	**(2.7)**	**11 756.3**

1100 هيئة الرئاسة	ميزانية 2020 المعتمدة	تغييرات الموارد المبلغ	تغييرات الموارد %	توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة	التغييرات التي أوصتها اللجنة	تغييرات الموارد المبلغ	تغييرات الموارد %	الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة
القضاة	*28.0*	-	-	*28.0*	-	-	-	*28.0*
الموظفين المهنيين	835.4	75.2	9.0	910.6	-	75.2	9.0	910.6
موظفي الخدمات العتمة	304.9	1.1	0.4	306.0	-	1.1	0.4	306.0
المجموع الفرعي للموظفين	*1 140.3*	*76.3*	*6.7*	*1 216.6*	-	*76.3*	*6.7*	*1 216.6*
المساعدة العامة المؤقتة	-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	-	-	-	-	-	-	-	-
السفر	100.7	-	-	100.7	(25.5)	(25.5)	(25.3)	75.2
الضيافة	10.0	-	-	10.0	-	-	-	10.0
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	6.8	0.5	7.4	7.3	-	0.5	7.4	7.3
استشاريين	5.0	-	-	5.0	-	-	-	5.0
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*122.5*	*0.5*	*0.4*	*123.0*	*(25.5)*	*(25.0)*	*(25.4)*	*97.5*
المجموع	**1 290.8**	**76.8**	**5.9**	**1 376.6**	**(25.5)**	**51.3**	**4.0**	**1 342.1**

1200 دوائر المحكمة	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
القضاة	*5 488.9*	*(805.8)*	*(14.7)*	*4 683.1*	-	*(805.8)*	*(14.7)*	*4 683.1*
الموظفين المهنيين	3 623.2	332.2	9.2	3 955.4	-	332.2	9.2	3 955.4
موظفي الخدمات العتمة	578.4	(3.2)	(0.6)	575,2	-	(3.2)	(0.6)	575,2
المجموع الفرعي للموظفين	*4,201.6*	*329.0*	*7.8*	*4 430.6*	-	*329.0*	*7.8*	*4 430.6*
المساعدة العامة المؤقتة	078.21	100.8	9.3	1 179.0	-	100.8	9.3	1 179.0
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*1 078.2*	*100,8*	*9.3*	*1 179.0*	-	*100,8*	*9.3*	*1 179.0*
السفر	-	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	1.0	-	-	1.0	-	-	-	1.0
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	21.0	(0.5)	(2.4)	20.5	-	(0.5)	(2.4)	20.5
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*22.0*	*(0.5)*	*(2.3)*	*21.5*	-	*(0.5)*	*(2.3)*	*21.5*
المجموع	**10 790.7**	**(376.5)**	**(3.5)**	**10 414.2**	**-**	**(376.5)**	**(3.5)**	**10 414.2**

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	26 721.5	1 277.8	4.8	27 999.3	-	1 277.8	4.8	27 999.3
موظفي الخدمات العتمة	5 429.4	(396.8)	(7.3)	5 032.6	-	(396.8)	(7.3)	5 032.6
المجموع الفرعي للموظفين	*32 150.9*	*881.0*	*2.7*	*33 031.9*	-	*881.0*	*2.7*	*33 031.9*
المساعدة العامة المؤقتة	10 360.8	893.2	8.6	11 254.0	(503.8)	839.4	8.1	11 200.2
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	10 360.8	893.2	8.6	11 254.0	(503.8)	839.4	8.1	11 200.2
السفر	3 095.7	(1 122.0)	(36.2)	1 973.7	-	(1 122.0)	(36.2)	1 973.7
الضيافة	5.0	-	-	5.0	-	-	-	5.0
خدمات تعاقدية	527.0	(157.0)	(29.8)	370.0	-	(157.0)	(29.8)	370.0
تدريب	290.0	(280)	(96.6)	10.0	-	(280)	(96.6)	10.0
استشاريين	50.0	-	-	50.0	-	-	-	50.0
مصاريف تشغيلية عامة	640.0	(200.0)	(31.3)	440.0	-	(200.0)	(31.3)	440.0
لوازم ومواد	90.0	(10.0)	(11.1)	80.0	-	(10.0)	(11.1)	80.0
أثاث ومعدات	174.0	-	-	174.0	-	-	-	174.0
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*4 871.7*	*(1 769.0)*	*(36.3)*	*3 102.7*	-	*(1 769.0)*	*(36.3)*	*3 102.7*
المجموع	**47 383.4**	**5.2**	**0.0**	**47 388.6**	**(53.8)**	**(48.6)**	**(0.1)**	**47 334.8**

2110 **المكتب المباشر للمدعي العام / قسم الاستشارات القانونية**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	1 443.0	1.9	0.1	1 444.9	-	1.9	0.1	1 444.9
موظفي الخدمات العتمة	295.2	1.0	0.3	296.2	-	1.0	0.3	296.2
المجموع الفرعي للموظفين	*1 738.2*	*2.9*	*0.2*	*1 741.1*	-	*2.9*	*0.2*	*1 741.1*
المساعدة العامة المؤقتة	122.1	65.2	53.4	187.3	(53.8)	11.4	9.3	133.5
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*122.1*	*65.2*	*53.4*	*187.3*	*(53.8)*	*11.4*	*9.3*	*133.5*
السفر	179.4	(33.3)	(18.6)	146.1	-	(33.3)	(18.6)	146.1
الضيافة	5.0	-	-	5.0	-	-	-	5.0
خدمات تعاقدية	30.0	(20.0)	(66.7)	10.0	-	(20.0)	(66.7)	10.0
تدريب	290.0	(280.0)	(96.6)	10.0	-	(280.0)	(96.6)	10.0
استشاريين	50.0	-	-	50.0	-	-	-	50.0
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*554.4*	*(333.3)*	*(60.1)*	*221.1*	-	*(333.3)*	*(60.1)*	*221.1*
المجموع	**2 414.7**	**(265.2)**	**(11.0)**	**2 149.5**	**(53.8)**	**(319.0)**	**(13.2)**	**2 095.7**

2120 **قسم الخدمات**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	1 484.8	131.4	8.8	1 616.2	-	131.4	8.8	1 616.2
موظفي الخدمات العتمة	910.0	(5.2)	(0.6)	904.8	-	(5.2)	(0.6)	904.8
المجموع الفرعي للموظفين	*2 394.8*	*126.2*	*5.3*	*2 521.0*	-	*126.2*	*5.3*	*2 521.0*
المساعدة العامة المؤقتة	2 024.8	356.9	17.6	2 381.7	-	356.9	17.6	2 381.7
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*2 024.8*	*356.9*	*17.6*	*1 381.7*	-	*356.9*	*17.6*	*1 381.7*
السفر	414.4	(168.8)	(40.7)	245.6	-	(168.8)	(40.7)	245.6
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	497.0	(137.0)	(27.6)	360.0	-	(137.0)	(27.6)	360.0
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	30.0	(2.5)	(8.3)	27.5	-	(2.5)	(8.3)	27.5
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*941.4*	*(308.3)*	*(32.7)*	*6331.1*	-	*(308.3)*	*(32.7)*	*6331.1*
المجموع	**5 361.0**	**174.8**	**3.3**	**5 535.8**	**-**	**174.8**	**3.3**	**5 535.8**

2160 قسم إدارة المعلومات والمعرفة والأدلة	ميزانية 2020 المعتمدة	تغييرات الموارد		توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة	تغييرات الموارد		التغييرات التي أوصتها اللجنة	تغييرات الموارد		الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة
		المبلغ	%		المبلغ	%		المبلغ	%	
الموظفين المهنيين	1 126.6	103.2	9.2	1 229.8	103.2	9.2	-	103.2	9.2	1 229.8
موظفي الخدمات العتمة	1 470.0	(153.4)	(10.4)	1 316.6	(153.4)	(10.4)	-	(153.4)	(10.4)	1 316.6
المجموع الفرعي للموظفين	*2 596.6*	*(50.2)*	*(1.9)*	*2 546.4*	*(50.2)*	*(1.9)*	-	*(50.2)*	*(1.9)*	*2 546.4*
المساعدة العامة المؤقتة	1 114.6	(77.2)	(6.9)	1 037.4	(77.2)	(6.9)	-	(77.2)	(6.9)	1 037.4
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*1 114.6*	*(77.2)*	*(6.9)*	*1 037.4*	*(77.2)*	*(6.9)*	-	*(77.2)*	*(6.9)*	*1 037.4*
السفر	17.3	(8.5)	(49.1)	8.8	(8.5)	(49.1)	-	(8.5)	(49.1)	8.8
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	10.0	(2.5)	(25.0)	7.5	(2.5)	(25.0)	-	(2.5)	(25.0)	7.5
لوازم ومواد	60.0	(7.5)	(12.5)	52.5	(7.5)	(12.5)	-	(7.5)	(12.5)	52.5
أثاث ومعدات	174.0	-	-	174.0	-	-	-	-	-	174.0
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*261.3*	*(18.5)*	*(7.1)*	*342.8*	*(18.5)*	*(7.1)*	-	*(18.5)*	*(7.1)*	*342.8*
المجموع	**3 972.5**	**(145.9)**	**(3.7)**	**3 826.6**	**(145.9)**	**(3.7)**	**-**	**(145.9)**	**(3.7)**	**3 826.6**

2200 دائرة الاختصاص والتكامل والتعاون	ميزانية 2020 المعتمدة	تغييرات الموارد		توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة	تغييرات الموارد		التغييرات التي أوصتها اللجنة	تغييرات الموارد		الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة
		المبلغ	%		المبلغ	%		المبلغ	%	
الموظفين المهنيين	2 833.0	260.9	9.2	3 093.9	260.9	9.2	-	260.9	9.2	3 093.9
موظفي الخدمات العتمة	350.0	(2.0)	(0.6)	348.0	(2.0)	(0.6)	-	(2.0)	(0.6)	348.0
المجموع الفرعي للموظفين	*3 183.0*	*258.9*	*8.1*	*3 441.9*	*258.9*	*8.1*	-	*258.9*	*8.1*	*3 441.9*
المساعدة العامة المؤقتة	427.4	39.9	9.3	467.3	39.9	9.3	-	39.9	9.3	467.3
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*427.4*	*39.9*	*9.3*	*467.3*	*39.9*	*9.3*	-	*39.9*	*9.3*	*467.3*
السفر	419.1	(113.4)	(27.1)	305.7	(113.4)	(27.1)	-	(113.4)	(27.1)	305.7
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*419.1*	*(113.4)*	*(27.1)*	*305.7*	*(113.4)*	*(27.1)*	-	*(113.4)*	*(27.1)*	*305.7*
المجموع	**4 029.5**	**185.4**	**4.6**	**4 214.9**	**185.4**	**4.6**	**-**	**185.4**	**4.6**	**4 214.9**

2300 **شعبة التحقيق**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*		*المبلغ*	*%*		*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	10 784.4	770.8	7.1	11 555.2	770.8	7.1	-	770.8	7.1	11 555.2
موظفي الخدمات العتمة	1 844.2	(164.4)	(8.9)	1 679.8	(164.4)	(8.9)	-	(164.4)	(8.9)	1 679.8
المجموع الفرعي للموظفين	*12 628.0*	*606.4*	*4.8*	*13 235.0*	*606.4*	*4.8*	-	*606.4*	*4.8*	*13 235.0*
المساعدة العامة المؤقتة	4 800.3	329.3	6.9	5 129.6	329.3	6.9	-	329.3	6.9	5 129.6
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*4 800.3*	*329.3*	*6.9*	*5 129.6*	*329.3*	*6.9*	-	*329.3*	*6.9*	*5 129.6*
السفر	1 724.0	(655.6)	(38.0)	1 068.4	(655.6)	(38.0)	-	(655.6)	(38.0)	1 068.4
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	630.0	(197.5)	(31.3)	432.5	(197.5)	(31.3)	-	(197.5)	(31.3)	432.5
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*2 354.0*	***(853.1)***	***(36.2)***	***1 500.9***	***(853.1)***	***(36.2)***	**-**	***1 500.9***	***(36.2)***	***1 500.9***
المجموع	**19 782.9**	**82.6**	**0.4**	**19 865.5**	**82.6**	**0.4**	**-**	**19 865.5**	**0.4**	**19 865.5**

2400 **شعبة الإدعاء**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*		*المبلغ*	*%*		*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	9 049.7	9.6	0.1	9 059.3	9.6	0.1	-	9.6	0.1	9 059.3
موظفي الخدمات العتمة	560.0	(72.8)	(13.0)	487.2	(72.8)	(13.0)	-	(72.8)	(13.0)	487.2
المجموع الفرعي للموظفين	*9 609.7*	*(63.2)*	*(0.7)*	*9 546.5*	*(63.2)*	*(0.7)*	-	*(63.2)*	*(0.7)*	*9 546.5*
المساعدة العامة المؤقتة	1 871.6	179.1	9.6	2 050.7	179.1	9.6	-	179.1	9.6	2 050.7
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*1 871.6*	*179.1*	*9.6*	*2 050.7*	*179.1*	*9.6*	-	*179.1*	*9.6*	*2 050.7*
السفر	341.5	(142.4)	(41.7)	199.1	(142.4)	(41.7)	-	(142.4)	(41.7)	199.1
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*341.5*	*(142.4)*	*(41.7)*	*199.1*	*(142.4)*	*(41.7)*	-	*(142.4)*	*(41.7)*	*199.1*
المجموع	**11 822.8**	**(26.5)**	**(0.2)**	**11 796.3**	**(26.5)**	**(0.2)**	**-**	**11 796.3**	**(0.2)**	**11 796.3**

البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	ميزانية 2020 المعتمدة	تغييرات الموارد		توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة	التغييرات التي أوصتها اللجنة	تغييرات الموارد		الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة
		المبلغ	%			المبلغ	%	
الموظفين المهنيين	27 710.0	1 221.9	4.4	28 931.9	-	1 221.9	4.4	28 931.9
موظفي الخدمات العتمة	19 108.4	(718.4)	(3.8)	18 390.0	-	(718.4)	(3.8)	18 390.0
المجموع الفرعي للموظفين	*46 818.4*	*503.5*	*1.1*	*47 321.9*	-	*503.5*	*1.1*	*47 321.9*
المساعدة العامة المؤقتة	3 577.8	201.3	5.6	3 779.1	(53.7)	147.6	4.1	3 725.4
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	189.3	172.5	91.1	361.8	-	172.5	91.1	361.8
ساعات العمل الإضافية	209.5	13.7	6.5	223.2	-	13.7	6.5	223.2
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*3 976.6*	*387.5*	*9.7*	*4 364.1*	*(53.7)*	*333.8*	*8.4*	*4 310.4*
السفر	2 058.2	(559.4)	(27.2)	1 498.8	-	(559.4)	(27.2)	1 498.8
الضيافة	4.0	-	-	4.0	-	-	-	4.0
خدمات تعاقدية	2 785.5	297.9	10.7	3 083.4	-	297.9	10.7	3 083.4
تدريب	642.8	(118.1)	(18.4)	524.7	-	(118.1)	(18.4)	524.7
استشاريين	260.8	246.0	94.3	506.8	-	246.0	94.3	506.8
محامي للدفاع	3 167.5	856.2	27.0	4 023.7	(80.0)	776.2	24.5	3 943.7
محامي للضحايا	1 300.0	427.1	32.9	1 727.1	-	427.1	32.9	1 727.1
مصاريف تشغيلية عامة	12 584.5	(1 291.4)	(10.3)	11 293.1	-	(1 291.4)	(10.3)	11 293.1
لوازم ومواد	1 126.0	(106.5)	(9.5)	1 019.5	-	(106.5)	(9.5)	1 019.5
أثاث ومعدات	1 192.6	(642.6)	(53.8)	550.6	-	(642.6)	(53.8)	550.6
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*25 121.9*	*(890.2)*	*(3.5)*	*24 231.7*	*(80.0)*	*(970.2_*	*(3.9)*	*24 151.7*
المجموع	**75 916.9**	**0.8**	**0.0**	**75 917.7**	**(133.7)**	**(132.9)**	**(0.2)**	**75 784.0**

3100 مكتب رئيس قلم المحكمة	ميزانية 2020 المعتمدة	تغييرات الموارد		توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة	التغييرات التي أوصتها اللجنة	تغييرات الموارد		الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة
		المبلغ	%			المبلغ	%	
الموظفين المهنيين	1 500.0	(19.3)	(1.3)	1 480.7	-	(19.3)	(1.3)	1 480.7
موظفي الخدمات العتمة	151.8	(1.6)	(1.1)	150.2	-	(1.6)	(1.1)	150.2
المجموع الفرعي للموظفين	*1 651.8*	*(20.9)*	*(1.3)*	*1 630.9*	-	*(20.9)*	*(1.3)*	*1 630.9*
المساعدة العامة المؤقتة	-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	-	-	-	-	-	-	-	-
السفر	34.2	(14.7)	(43.0)	19.5	-	(14.7)	(43.0)	19.5
الضيافة	4.0	-	-	4.0	-	-	-	4.0
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	8.0	(1.2)	(15.0)	6.8	-	(1.2)	(15.0)	6.8
استشاريين	-	5.0	-	5.0	-	5.0	-	5.0
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*46.2*	*(10.9)*	*(23,6)*	*35.3*	-	*(10.9)*	*(23.6)*	*35.3*
المجموع	**1 698.0**	**(31.8)**	**(1.9)**	**1 666.2**	-	**(31.8)**	**(1.9)**	**1 666.2**

3200 **شعبة خدمات الإدارة**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	3 869.1	247.2	6.4	4 116.3	-	247.2	6.4	4 116.3
موظفي الخدمات العتمة	9 686.3	(240.1)	(2.5)	9 446.2	-	(240.1)	(2.5)	9 446.2
المجموع الفرعي للموظفين	*13 555,4*	*7.1*	*0.1*	*13 562.5*	-	*7.1*	*0.1*	*13 562.5*
المساعدة العامة المؤقتة	707.8	52.4	7.4	760.2	-	52.4	7.4	760.2
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	194.5	8.7	4.5	203.2	-	8.7	4.5	203.2
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*902.3*	*61.1*	*6.8*	*963.4*	-	*61.1*	*6.8*	*963.4*
السفر	208.2	(78.5)	(37.7)	129.7	-	(78.5)	(37.7)	129.7
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	390.5	(150.1)	(38.4)	240.4	-	(150.1)	(38.4)	240.4
تدريب	361.4	2.9	0.8	364.3	-	2.9	0.8	364.3
استشاريين	33.0	(7.5)	(22.7)	25.5	-	(7.5)	(22.7)	25.5
مصاريف تشغيلية عامة	3 078.3	**(454.7)**	**(14,8)**	2 623.6	-	**(454.7)**	**(14,8)**	2 623.6
لوازم ومواد	291.7	(59.4)	(20.4)	232.3	-	(59.4)	(20.4)	232.3
أثاث ومعدات	378.5	(368.5)	(97.4)	10.0	-	(368.5)	(97.4)	10.0
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*4 741.6*	*(1 115.8)*	*(23.5)*	*3 635.8*	-	*(1 115.8)*	*(23.5)*	*3 635.8*
المجموع	**19 199.3**	**(1 047.6)**	**(5.5)**	**18 151.7**	**-**	**(1 047.6)**	**(5.5)**	**18 151.7**

3300 **شعبة الخدمات القضائية**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	11 744.3	872.6	7.4	12 616.9	-	872.6	7.4	12 616.9
موظفي الخدمات العتمة	4 961.6	(132.4)	(2.7)	4 829.2	-	(132.4)	(2.7)	4 829.2
المجموع الفرعي للموظفين	*16 705.9*	*740.2*	*4.4*	*17 446.1*	-	*740.2*	*4.4*	*17 446.1*
المساعدة العامة المؤقتة	1 271.4	301.1	23.7	1 572.5	(53.7)	247.4	19.5	1 518.8
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	189.3	87.7	46.3	277.0	-	87.7	46.3	277.0
ساعات العمل الإضافية	15.0	5.0	33.3	20.0	-	5.0	33.3	20.0
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*1 475.7*	*393.8*	*26.7*	*1 869.5*	*(53.7)*	*340.1*	*23.0*	*1 815.8*
السفر	324.3	136.9	42.2	461.2	-	136.9	42.2	461.2
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	1 236.7	480.0	38.8	716.7	-	480.0	38.8	716.7
تدريب	91.1	(30.5)	(33.5)	60.6	-	(30.5)	(33.5)	60.6
استشاريين	227.8	243.0	106.7	470.8	-	243.0	106.7	470.8
محامي للدفاع	3 167.5	856.2	27.0	4 023.7	(80.0)	776.2	24.5	3 943.7
محامي للضحايا	1 300.0	427.1	32.9	1 727.1	-	427.1	32.9	1 727.1
مصاريف تشغيلية عامة	6 455.0	(163.8)	(2.5)	6 291.2	-	(163.8)	(2.5)	6 291.2
لوازم ومواد	318.5	(3.9)	(1.2)	314.6	-	(3.9)	(1.2)	314.6
أثاث ومعدات	760.0	(249.5)	(32.8)	510.5	-	(249.5)	(32.8)	510.5
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*13 880.9*	*1 695.5*	*12.2*	*15 576.4*	*(80.0)*	*1 615.5*	*11.6*	*15 496.4*
المجموع	**32 062.5**	**2 829.5**	**8.8**	**34 892.0**	**(133.7)**	**2 695.8**	**8.4**	**34 758.3**

3800 شعبة العمليات الخارجية	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	10 596.6	121.4	1.1	10 718.0	-	121.4	1.1	10 718.0
موظفي الخدمات العتمة	4 308.7	(344.3)	(8.0)	3 964.4	-	(344.3)	(8.0)	3 964.4
المجموع الفرعي للموظفين	*14 905.3*	*(222.9)*	*(1.5)*	*14 682.4*	-	*(222.9)*	*(1.5)*	*14 682.4*
المساعدة العامة المؤقتة	1 598.6	(152.2)	(9.5)	1 446.4	-	(152.2)	(9.5)	1 446.4
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	84.8	-	84.8	-	84.8	-	84.8
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*1 598.6*	*(67.4)*	*(4.2)*	*1 531.2*	-	*(67.4)*	*(4.2)*	*1 531.2*
السفر	1 491.5	(603.1)	(40.4)	888.4	-	(603.1)	(40.4)	888.4
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	1 158.3	(32.0)	(2.8)	1 126.3	-	(32.0)	(2.8)	1 126.3
تدريب	182.3	(89.3)	(49.0)	93.0	-	(89.3)	(49.0)	93.0
استشاريين	-	5.5	-	5.5	-	5.5	-	5.5
مصاريف تشغيلية عامة	3 051.2	(672.9)	(22.1)	2 378.3	-	(672.9)	(22.1)	2 378.3
لوازم ومواد	515.8	(43.2)	(8.4)	472.6	-	(43.2)	(8.4)	472.6
أثاث ومعدات	54.1	(24.0)	(44.4)	30.1	-	(24.0)	(44.4)	30.1
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*6 453.2*	*(1 459.0)*	*(22.6)*	*4 994.2*	-	*(1 459.0)*	*(22.6)*	*4 994.2*
المجموع	**22 957.1**	**(1 749.3)**	**(7.6)**	**21 207.8**	**-**	**(1 749.3)**	**(7.6)**	**21 207.8**

البرنامج الرئيسي الرابع جمعية الدول الأطراف	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	658.4	141.9	21.6	800.3	-	141.9	21.6	800.3
موظفي الخدمات العتمة	372.1	45.0	12.1	417.1	-	45.0	12.1	417.1
المجموع الفرعي للموظفين	*1 030.5*	*186.9*	*18.1*	*1 217.4*	-	*186.9*	*18.1*	*1 217.4*
المساعدة العامة المؤقتة	482.1	47.7	9.9	529.8	-	47.7	9.9	529.8
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	94.2	55.8	59.2	150.0	-	55.8	59.2	150.0
ساعات العمل الإضافية	14.0	-	-	14.0	-	-	-	14.0
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*590.3*	*103.5*	*17.5*	*693.8*	-	*103.5*	*17.5*	*693.8*
السفر	748.2	(371.0)	(49.6)	377.2	-	(371.0)	(49.6)	377.2
الضيافة	7.0	-	-	7.0	-	-	-	7.0
خدمات تعاقدية	615.2	(111.9)	(18.2)	503.3	-	(111.9)	(18.2)	503.3
تدريب	7.4	-	-	7.4	-	-	-	7.4
استشاريين	276.0	(276)	(100)	-	-	(276)	(100)	-
مصاريف تشغيلية عامة	22.4	(5.0)	(22.3)	17.4	-	(5.0)	(22.3)	17.4
لوازم ومواد	14.7	(6.2)	(42.2)	8.5	-	(6.2)	(42.2)	8.5
أثاث ومعدات	5.0	-	-	5.0	-	-	-	5.0
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*1 695.9*	*(770.1)*	*(45.4)*	*925.8*	-	*(770.1)*	*(45.4)*	*925.8*
المجموع	**3 316.7**	**(479.7)**	**(14.5)**	**2 837.0**	**-**	**(479.7)**	**(14.5)**	**2 837.0**

4100 **مؤتمر جمعية الدول الأطراف**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الخدمات العتمة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين	-	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة العامة المؤقتة	236.3	25.3	10.7	261.6	-	25.3	10.7	261.6
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	27.1	62.9	232.1	90.0	-	62.9	232.1	90.0
ساعات العمل الإضافية	9.0	-	-	9.0	-	-	-	9.0
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*272.4*	*88.2*	*32.4*	*360.6*	-	*88.2*	*32.4*	*360.6*
السفر	64.0	(64.0)	(100.0)	-	-	(64.0)	(100.0)	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	428.9	(75.9)	(17.7)	353.0	-	(75.9)	(17.7)	353.0
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	11.0	(5.0)	(45.5)	6.0	-	(5.0)	(45.5)	6.0
لوازم ومواد	10.0	(5,0)	(50,0)	(5,0)	-	(5,0)	(50,0)	(5,0)
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*513.9*	*(149.9)*	*(29,2)*	*364.0*	-	*(149.9)*	*(29,2)*	*364.0*
المجموع	**786.3**	**(61.7)**	**(7.8)**	**724.6**	**-**	**(61.7)**	**(7.8)**	**724.6**

4200 **أمانة جمعية الدول الأطراف**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	505.9	109.2	21.6	615.1	-	109.2	21.6	615.1
موظفي الخدمات العتمة	288.8	33.3	11.5	322.1	-	33.3	11.5	322.1
المجموع الفرعي للموظفين	*794.7*	*142.5*	*17.9*	*937.2*	-	*142.5*	*17.9*	*937.2*
المساعدة العامة المؤقتة	-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	5.0	-	-	5.0	-	-	-	5.0
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*5.0*	-	-	*5.0*	-	-	-	*5.0*
السفر	102.1	(75.2)	(73.7)	26.9	-	(75.2)	(73.7)	26.9
الضيافة	1.0	-	-	1.0	-	-	-	1.0
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	2.9	0.3	10.3	3,2	-	0.3	10.3	3,2
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	4.7	(1.2)	(25.5)	3.5	-	(1.2)	(25.5)	3.5
أثاث ومعدات	5.0	-	-	5.0	-	-	-	5.0
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*115.7*	*(76.1)*	*(65.8)*	*39.6*	-	*(76.1)*	*(65.8)*	*39.6*
المجموع	**915.4**	**66.4**	**7.3**	**981.8**	**-**	**66.4**	**7.3**	**981.8**

4400 **مكتب رئيس الجمعية**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*		*المبلغ*	*%*		
الموظفين المهنيين	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الخدمات العتمة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين	-	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة العامة المؤقتة	113.5	10.1	8.9	123.6	10.1	8.9	-	123.6
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*113.5*	*10.1*	*8.9*	*123.6*	*10.1*	*8.9*	-	*123.6*
السفر	115.7	(13,1)	(11.3)	102.6	(13,1)	(11.3)	-	102.6
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	12.0	(6.0)	(50.0)	(6.0)	(6.0)	(50.0)	-	(6.0)
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*127.7*	*(19.1)*	*(15.0)*	*108.6*	*(19.1)*	*(15.0)*	-	*108.6*
المجموع	**241.2**	**(9.0)**	**(3.7)**	**232.2**	**(9.0)**	**(3.7)**	**-**	**232.2**

4500 **لجنة الميزانية والمالية**	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*		*المبلغ*	*%*		
الموظفين المهنيين	152.5	32.7	21.4	185.2	32.7	21.4	-	185.2
موظفي الخدمات العتمة	83.3	11.7	14.0	95.0	11.7	14.0	-	95.0
المجموع الفرعي للموظفين	*235.8*	*44.4*	*18.8*	*280.2*	*44.4*	*18.8*	-	*280.2*
المساعدة العامة المؤقتة	132.3	12.3	9.3	144.6	12.3	9.3	-	144.6
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	60.0	-	-	60.0	-	-	-	60.0
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*192.3*	*12.3*	*6.4*	*204.6*	*12.3*	*6.4*	-	*204.6*
السفر	299.8	(52.1)	(17.4)	247.7	(52.1)	(17.4)	-	247.7
الضيافة	6.0	-	-	6.0	-	-	-	6.0
خدمات تعاقدية	144.3	-	-	144.3	-	-	-	144.3
تدريب	4.5	(0.3)	(6.7)	4.2	(0.3)	(6.7)	-	4.2
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	11.4	-	-	11.4	-	-	-	11.4
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*466.0*	*(52.4)*	*(11.2)*	*413.6*	*(52.4)*	*(11.2)*	-	*413.6*
المجموع	**894.1**	**4.3**	**0.5**	**898.4**	**4.3**	**0.5**	**-**	**898.4**

4600 هيئات كلفتها الجمعية لعام 2020	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الخدمات العتمة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين	-	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة العامة المؤقتة	-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	7.1	(7.1)	(100.0)	-	-	(7.1)	(100.0)	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*7.1*	*(7.1)*	*(100.0)*	-	-	*(7.1)*	*(100.0)*	-
السفر	166,6	(166,6)	(100.0)	-	-	(166,6)	(100.0)	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	30.0	(30.0)	(100.0)	-	-	(30.0)	(100.0)	-
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	276.0	(276.0)	(100.0)	-	-	(276.0)	(100.0)	-
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*472.6*	*(472.6)*	*(100.0)*	-	-	*(472.6)*	*(100.0)*	-
المجموع	**479.7**	**(479.7)**	**(100.0)**	**-**	**-**	**(479.7)**	**(100.0)**	**-**

البرنامج الرئيسي الخامس المباني	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*			*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الخدمات العتمة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين	-	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة العامة المؤقتة	-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	-	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	2 270.0	-	-	2 270.0	-	-	-	2 270.0
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	2 270.0	-	-	2 270.0	-	-	-	2 270.0
المجموع	**2 270.0**	**-**	**-**	**2 270.0**	**-**	**-**	**-**	**2 270.0**

البرنامج الرئيسي السادس الأمانة العامة للصندوق الاستئماني للضحايا	ميزانية 2020 المعتمدة	تغييرات الموارد		توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة	التغييرات التي أوصتها اللجنة	تغييرات الموارد		الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة
		المبلغ	%			المبلغ	%	
الموظفين المهنيين	976.7	78.2	8.0	1 054.9	(23.5)	54.7	5.6	1 031.4
موظفي الخدمات العتمة	137.0	(0.8)	(0,6)	136.2	(3.0)	(3.8)	(2.8)	133.2
المجموع الفرعي للموظفين	*1 113.7*	*77.4*	*6.9*	*1 191.1*	*(26.5)*	*50.9*	*4.6*	*1 164.6*
المساعدة العامة المؤقتة	1 573.3	149.1	9.5	1 722.4	-	149.1	9.5	1 722.4
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*1,573.3*	*149.1*	*9.5*	*1,722.4*	-	*149.1*	*9.5*	*1,722.4*
السفر	301.0	(156.1)	(51.9)	144.9	-	(156.1)	(51.9)	144.9
الضيافة	1.0	-	-	1.0	-	-	-	1.0
خدمات تعاقدية	145.0	(45.7)	(31.5)	99.3	-	(45.7)	(31.5)	99.3
تدريب	32.2	(13.0)	(40.4)	19.2	-	(13.0)	(40.4)	19.2
استشاريين	51.9	(11.7)	(22.5)	40.2	-	(11.7)	(22.5)	40.2
مصاريف تشغيلية عامة	5.0	-	-	5.0	-	-	-	5.0
لوازم ومواد	3.0	-	-	3.0	-	-	-	3.0
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*539.1*	*(226.5)*	*(42.0)*	*312.6*	-	*(226.5)*	*(42.0)*	*312.6*
المجموع	**3 226.1**	**-**	**-**	**3 226.1**	**(26.5)**	**(26.5)**	**(0.8)**	**3 199.6**

البرنامج الرئيسي السابع - 5 آلية الرقابة المستقلة	ميزانية 2020 المعتمدة	تغييرات الموارد		توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة	التغييرات التي أوصتها اللجنة	تغييرات الموارد		الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة
		المبلغ	%			المبلغ	%	
الموظفين المهنيين	414,8	35.9	8.7	450.7	-	35.9	8.7	450.7
موظفي الخدمات العتمة	76.1	(0.4)	(0.5)	75.7	-	(0.4)	(0.5)	75.7
المجموع الفرعي للموظفين	*490.9*	*35.5*	*7.2*	*526.4*	-	*35.5*	*7.2*	*526.4*
المساعدة العامة المؤقتة	147.1	10.9	7.4	158.0	-	10.9	7.4	158.0
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*147.1*	*10.9*	*7.4*	*158.0*	-	*10.9*	*7.4*	*158.0*
السفر	17.6	(1.4)	(8.0)	16.2	-	(1.4)	(8.0)	16.2
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	16.4	(5.7)	(34.8)	10.7	-	(5.7)	(34.8)	10.7
استشاريين	25.7	(0.5)	(1.9)	25.2	-	(0.5)	(1.9)	25.2
مصاريف تشغيلية عامة	2.0	(1.0)	(50.0)	1.0	-	(1.0)	(50.0)	1.0
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	5.0	(3.0)	(60.0)	2.0	-	(3.0)	(60.0)	2.0
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*66.7*	*(11.6)*	*(17.4)*	*55.1*	-	*(11.6)*	*(17.4)*	*55.1*
المجموع	**704.7**	**34.8**	**4.9**	**739.5**	**-**	**34.8**	**4.9**	**739.5**

البرنامج الرئيسي السابع - 6 مكتب المراجعة الداخلية	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*		*المبلغ*	*%*		*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	463.7	43.9	9.5	507.6	43.9	9.5	-	43.9	9.5	507.6
موظفي الخدمات العتمة	76.1	(0.4)	(0.5)	75.7	(0.4)	(0.5)	-	(0.4)	(0.5)	75.7
المجموع الفرعي للموظفين	*539.8*	*43.5*	*8.1*	*583.3*	*43.5*	*8.1*	-	*43.5*	*8.1*	*583.3*
المساعدة العامة المؤقتة	122.1	11.4	9.3	133.5	11.4	9.3	-	11.4	9.3	133.5
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	*122.1*	*11.4*	*9.3*	*133.5*	*11.4*	*9.3*	-	*11.4*	*9.3*	*133.5*
السفر	10.8	0.1	0.9	10.9	0.1	0.9	-	0.1	0.9	10.9
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	28.5	0.3	1.1	28.8	(3.8)	(12.3)	(3.8)	(3.5)	(12.3)	25.0
استشاريين	20.0	(20.0)	(100.0)	-	-	(100.0)	-	(20.0)	(100.0)	-
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	*59.3*	***(19.6)***	***(33.1)***	*39.7*	***(3.8)***	***(39.5)***	***(23.4)***	***(3.8)***	***(39.5)***	*35.9*
المجموع	**721.2**	**35.3**	**4.9**	**756.5**	**(3.8)**	**4.4**	**31.5**	**(3.8)**	**4.4**	**752.7**

البرنامج الرئيسي السابع -2 قرض الدولة المضيفة	*ميزانية 2020 المعتمدة*	*تغييرات الموارد*		*توصيات الميزانية المقترحة لعام 2021 أمام اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*التغييرات التي أوصتها اللجنة*	*تغييرات الموارد*		*الميزانية المقترحة لعام 2021 بعد توصية اللجنة*
		المبلغ	*%*		*المبلغ*	*%*		*المبلغ*	*%*	
الموظفين المهنيين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الخدمات العتمة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المساعدة العامة المؤقتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ساعات العمل الإضافية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السفر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خدمات تعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تدريب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استشاريين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف تشغيلية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لوازم ومواد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أثاث ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
قرض الدولة المضيفة	*3 585.1*	-	-	*3 585.1*	-	-	-	-	-	*3 585.1*
المجموع + قرض الدولة المضيفة	***3 585.1***	**-**	**-**	***3 585.1***	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	***3 585.1***

المرفق الرابع

طلبات استخدام الصندوق الاحتياطي
(حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020)

الرقم	التاريخ	المبرر	المبلغ المطلوب
-1	2020/01/10 سرّي	تكاليف **لا يمكن تلافيها** تتعلق بقضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بليه غودي* ("*قضية غباغبو وبلي غوديه*") في الحالة في كوت ديفوار في عام 2020.	138.51 يورو
-2	2020/06/19	تكاليف غير متوقعة والتي لا يمكن **تلافيها** تتعلق بقضية *المدعي العام ضد الحسن* في الحالة في مالي	909.5 يورو
-3	2020/06/24	تكاليف غير متوقعة والتي لا يمكن **تلافيها** تتعلق بقضية *المدعي العام ضد بيكاتوم ونغايسونا* في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى الثانية	1 751.3 يورو
المبلغ الإجمالي للإخطارات			**2 799.31 يورو**

المرفق الخامس

الزيادات السنوية في الميزانيات المعتمدة والنفقات الفعلية
202 - 2013

البرنامج الرئيسي		الميزانية المعتمدة								الزيادة 2020-2013
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
البرنامج الرئيسي الأول؛ القضاء	*المجموع*	10 679.9	10 045.8	12 034.2	12 430.6	12 536.0	12 710.0	12 107.6	12 081.5	1 799.5
	الفرق	413.9	-652.1	1 988.3	396.4	105.4	176	-602.4	-26.1	1 383.6
	الفرق بـ %	%4.0	% -6.1	%19.8	%3.3	%0.8	%1.4	% -4.7	% -0.2	%12.3
الإنفاق الفعلي		9 874.5	10 529.8	11 023.8	12 702.8	12 232.3	12 237.7	*11 592.6*	11 840.8*	1 966.3
نسبة التنفيذ %		%92.3	%104.8	%91.6	%102.2	%97.6	%96.3	%97.0	%98.0	معدل %97.5
البرنامج الرئيسي الثاني؛ مكتب المدعي العام	*المجموع*	28 265.7	33 220.0	39 612.6	43 233.7	44 974.2	45 991.8	46 802.5	47 383.4	19 117.7
	الفرق	542.0	4 954.3	6 392.6	3 621.1	1 740.5	1 017.6	810.7	580.9	19 659.7
	الفرق بـ %	%2.0	%17,5	%19.2	%9.1	%4.0	%2.3	%1.8	%1.2	%69.6
الإنفاق الفعلي		28 924.9	32 723.7	40 581.2	41 960.3	44 432	44 226.9	46 801.9	46 919.7*	17 994.8
نسبة التنفيذ %		%102.3	98.5%	%102.4	%97.1	%98.8	%96.2	%100	%99.0	معدل %99.3
البرنامج الرئيسي الثالث؛ قلم المحكمة	*المجموع*	64 520.9	66 293.1	65 025.9	72 759.2	76 632.6	77 142.5	76 651.2	75 916.9	11 396.0
	الفرق	-520.8	1,772.2	-1,267.2	7,733.3	3 873.4	509.9	-491.3	-734.3	10 875.2
	الفرق بـ %	% -0.8	%2,7	% -1.9	%11.9	%5.3	%0.7	% -0.6	% -1.0	%16.9
الإنفاق الفعلي		64 203	65 738	67 988.3	73 278.6	78 811.5	77 677.2	76 571.9	74 688.5*	10 485.5
نسبة التنفيذ %		%99.5	%99.2	%104.6	%100.7	%102.8	%100.7	%99.9	%98.4	معدل %100.7
البرنامج الرئيسي السادس؛ أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	*المجموع*	1 580.0	1 585.8	1 815.7	1 884.5	2 174.5	2 541.5	3 130.3	3 226.1	1 646.1
	الفرق	129.4	5.8	229.9	68.8	290.0	367.0	588.8	95.8	1 775.5
	الفرق بـ %	%8.9	%0.4	%14.5	%3.8	%15.4	%16.9	%23.1	%3.1	%112.4
النفقات الفعلية		1 432.0	1 425.7	1 542.9	1 640.7	1 704.3	2 031.3	2 803.8	3 049.4*	1 617.4
معدل التنفيذ %		%90.6	%89.9	%85.0	%87.1	%78.4	%79.9	%89.5	%94.5	معدل %86.9

* نفقات عام 2020 هي نفقات متوقعة حتى حزيران/يونيو 2020 .

المرفق السادس

قائمة الوثائق

رمز وثيقة جمعية الدول الأطراف (إذا تم تحويلها)	*العنوان*	*رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية*
	جدول الأعمال المؤقت	CBF/35/1
	تقرير مكتب المدعي العام عن المؤشرات لقياس الأثر التحفيزي الأوسع للمحكمة على الاختصاصات القضائية الوطنية	CBF/35/2
	إطار عمل قلم المحكمة الميداني	CBF/35/3
	تقرير مرحلي للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم - التبرعات	CBF/35/4
	تقرير مرحلي للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم - جبر الأضرار	CBF/35/6
	استجابة أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم على افدارة المالية	CBF/35/7
	تقرير المحكمة باللغة الإنجليزية - إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات الخمسية	CBF/35/8
	تقرير عن أداء الميزانية حتى 30 حزيران/يونيو 2020 - منقح	CBF/35/9/Rev.1
	استجابة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم على الاستفسارات المتعلقة بتكييف إطار الميزانية العام	CBF/35/10
	نظرة عامة على إعادة تخصيص الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021	CBF/35/11
ICC-ASP/19/10	الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2021	
ICC-ASP/19/INF.3	الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2021 - ملخص تنفيذي	
ICC-ASP/19/12	البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
ICC-ASP/19/13	البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	
ICC-ASP/19/14	تقرير إلى جمعية الدول الأطراف عن مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم للفترة من 1 تموز/يوليو 2019 إلى 30 حزيران/يونيو 2020	
	تقرير لجنة التدقيق عن أعمال دورتها الحادية عشرة	AC/11/5
	تقرير لجنة التدقيق عن أعمال دورتها الثانية عشرة	AC/12/5

الجزء جيم
الوثائق ذات الصلة

1- البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019*

المحتويات

الصفحة

خطاب الإحالة 306
بيان بشأن المراقبة المالية الداخلية 307
رأي المراجع المستقل للحسابات 308
البيان الأول - بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 310
البيان الثاني - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 311
البيان الثالث - بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 312
البيان الرابع - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 313
البيان الخامس - بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 314
الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية 315
1. المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها 315
2. ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية 317
3. النقد وما يعادل النقد 327
4. الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية 327
5. حسابات أخرى مستحقة القبض 328
6. المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول المتداولة الأخرى 329
7. الممتلكات والمنشآت والمعدات 329
8. الأصول غير الملموسة 330
9. الحسابات المستحقة الدفع 331
10. الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين 332
11. القرض المقدم من الدولة المضيفة 336
12. الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة 336
13. المخصصات 337
14. صافي الأصول/حقوق الملكية 338
15. الإيرادات 338
16. المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين 339
17 المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة 339
18. المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية 339

* صدرت سابقاً تحت الرقم: ICC-ASP/19/12

19. المصروفات المتعلقة بأتعاب المحامين 3340
20. النفقات التشغيلية 340
21. النفقات المتعلقة باللوازم والمواد 340
22. الإهلاك والاستهلاك واضمحلال القيمة 340
23. المصروفات المالية 340
24. بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية 341
25. الإبلاغ القطاعي 342
26. الالتزامات والإيجارات التشغيلية 345
27. الالتزامات الطارئة 345
28. الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة 346
29. شطب خسائر النقد والمبالغ المستحقة القبض 346
30. الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإبلاغ 346
المرفقات: 348
الجدول 1: حالة تسديد الاشتراكات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 348
الجدول 2: حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 350
الجدول 3: حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 351
الجدول 4: حالة تسديد الاشتراكات لصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 353
الجدول 5: حالة الفائض النقدي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 355
الجدول 6: حالة التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 356
الجدول 7: حالة الصناديق الاستئمانية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 357
تقرير المراجعة النهائية للبيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 360

خطاب الإحالة

9 حزيران/يونيو 2020

وفقاً للبند 11-1 من النظام المالي، يقدم رئيس قلم المحكمة حسابات الفترة المالية إلى مراجِع الحسابات. وأتشرف بأن أقدم البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن الفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

غيلا أبيسادزي
رئيس قسم المالية
بيتر لويس
رئيس قلم المحكمة

Michel Camoin
External Audit Director
Cour des Comptes,
rue Cambon, 13
01 Paris Cedex 75100
France

بيان بشأن المراقبة المالية الداخلية

نطاق المسؤوليات

عملاً بالقاعدة 101-1 (ب) من القواعد المالية، يعدّ رئيس قلم المحكمة بصفته الموظف الإداري الرئيسي للمحكمة "*مسؤولاً، ويساءل، عن كفالة إدارة هذه القواعد على نحو مترابط من جانب جميع أجهزة المحكمة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ الترتيبات المؤسسية الملائمة مع مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالمهامّ التنظيمية والإدارية التي تندرج ضمن سلطة هذا المكتب بموجب الفقرة 2 من المادة 42 من نظام روما الأساسي*''. وعملاً بالبند 11 من النظام المالي، والقاعدة 111-1، فإن رئيس قلم المحكمة مسؤول عن أمور منها الحسابات. وامتثالاً لهذا البند وهذه القاعدة، دعوت إلى إعمال سجلات مالية وفرعية وأعملتها، ووضعت الإجراءات المحاسبية للمحكمة، وعينت الموظفين المسؤولين عن أداء المهام المحاسبية.

وطبقاً للبند 4-1 من النظام المالي للمحكمة، ''*ينفذ هذا النظام المالي بما يتفق مع مسؤوليات المدعي العام والمسجّل على النحو المحدد في الفقرة (2) من المادة 42 والفقرة (1) من المادة 43 من نظام روما الأساسي. ويتعاون المدعي العام والمسجّل، مع الأخذ في الاعتبار استقلالية المدعي العام في ممارسة مهامه بموجب النظام الأساسي*''.

وإضافةً إلى ذلك، وفقاً للبند 10-1 من النظام المالي، تناط بي، بصفتي رئيس قلم المحكمة، المسؤولية عن ممارسة ''*رقابة مالية داخلية تسمح بالقيام أولاً بأول بفحص فعال و/أو استعراض المعاملات المالية لضمان مايلي:*

''1' *قانونية عمليات قبض جميع أموال المحكمة، ومواردها المالية الأخرى، وحفظها، والتصرف فيها؛*

''2' *اتفاق الالتزامات والنفقات مع الاعتمادات أو الأحكام المالية الأخرى، التي تقرها جمعية الدول الأطراف، أو مع الأغراض والقواعد المتعلقة بالصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة؛*

''3' *استخدام موارد المحكمة استخداماً اقتصادياً*''.

وإذ اتخذت الترتيبات المؤسسية الملائمة بالتعاون مع مكتب المدعي العام على النحو المنصوص عليه في القاعدة 101-1 (ب)، أنا متأكد من وجود نظم مناسبة للمراقبة المالية الداخلية طوال الفترة المالية لعام 2019.

استعراض فعالية نظام المراقبة المالية الداخلية

تعتمد فعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية على المديرين التنفيذيين (موظفي التصديق) بالمحكمة.

ويسترشد الاستعراض الذي أجريه فيما يتعلق بفعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية بالعمل الذي اضطلع به المراجعون الداخليون للحسابات حتى الآن، والتعليقات التي قدمها المراجعون الخارجيون للحسابات حتى الآن في تقاريرهم.

كما إنني متأكد بأنني تلقيت الضمانات اللازمة التي تؤكد وجود إطار مناسب للمراقبة المالية الداخلية خلال عام 2019.

بيتر لويس
رئيس قلم المحكمة

9 حزيران/يونيو 2020

رأي المراجع المستقل للحسابات

ديوان المحاسبة
France
الرئيس الأول

باريس، 30 حزيران/يونيو 2020

لعناية السيد بيتر لويس
رئيس قلم المحكمة
المحكمة الجنائية الدولية

رأي المراجع المستقل للحسابات

الرأي

انبرينا لمراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') عن فترة الشهور الاثني عشر المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتشمل هذه البيانات المالية بياناً يتعلق بالوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وبياناً يتعلق بالأداء المالي، وبياناً يتعلق بالتغييرات في صافي الأصول، وبياناً يتعلق بالتدفقات النقدية، وبياناً يتعلق بمقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية، وملاحظات تتضمن ملخص المبادئ المحاسبية وغير ذلك من المعلومات. كما أضيفت في مرفق البيانات المالية مجموعة تتألف من سبعة جداول تعرض بعض المعلومات الإضافية في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، وهي تقع خارج نطاق هذه المراجعة.

واستناداً إلى مراجعتنا، تعرض البيانات المالية الوضع المالي للمحكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 عرضاً سليماً، وكذلك الأداء المالي والتغييرات في صافي الأصول والتدفقات النقدية ومقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية لفترة الشهور الاثني عشر المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ووفقاً للصلاحيات الإضافية المحددة في البند 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وتتطلب هذه المعايير منّا الالتزام بالقواعد الأخلاقية والتخطيط لأعمال مراجعتنا وتنفيذها من أجل الحصول على ضمان معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. وعلى نحو ما يتطلبه ميثاق أخلاقيات ديوان المحاسبة الفرنسي، نضمن استقلال المراجعين وإنصافهم وحيادهم ونزاهتهم وكفاءتهم التقديرية المهنية. وإضافةً إلى ذلك، حرصنا على الوفاء أيضاً بالتزاماتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمدونة قواعد السلوك للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ويرد وصف مسؤوليات مراجع الحسابات بمزيد من التفصيل في الجزء المعنون ''مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية''.

ونحن نعتقد أن أدلة المراجعة التي جُمعت كافية ومناسبة لتشكل أساساً معقولاً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

بموجب المادة 11 من النظام المالي، يتحمل رئيس قلم المحكمة المسؤولية عن إعداد البيانات المالية وعرضها. وتُعد هذه البيانات وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية وضع الضوابط الداخلية، وتنفيذها ورصدها، من أجل إعداد بياناتٍ مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجةً عن الغش أم الغلط، وعرضِها عرضاً نزيهاً. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً إعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل الظروف السائدة.

مسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات عن مراجعة البيانات المالية

يتمثل الهدف من مراجعة الحسابات في الحصول على توكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجةً عن الغش أم الخطأ، وإصدار تقرير لمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. والتوكيد المعقول هو ضمان رفيع المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن أية مراجعة تُجرى وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستؤدي دائماً إلى اكتشاف أي خطأ جوهري في حال وجوده. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية إذا كان بالإمكان أن يُتوقع منها بدرجة معقولة، منفردة أو مجتمعة، أن تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون بناء على هذه البيانات المالية.

لذلك، تتمثل مراجعة الحسابات في تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات من أجل جمع أدلة المراجعة بشأن المبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية. ويراعي مراجع الحسابات الخارجي الضوابط الداخلية المعمول بها في المؤسسة فيما يتعلق بإنشاء وإعداد البيانات المالية، وذلك من أجل تحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي بشأن فعالية هذه المراقبة. ويستند اختيار إجراءات التدقيق إلى الحكم المهني لمراجع الحسابات الخارجي، كما هي الحال بالنسبة إلى تقييم مخاطر البيانات المالية، لتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، ولتقديم البيانات المالية بوجه عام.

(توقيع)
بيير موسكوفيسي

البيان الأول
المحكمة الجنائية الدولية - بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

	الملاحظة	2019	2018 (أعيد حسابها)
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية وما في حكمها			
حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)	3	14 575	18 892
حسابات أخرى مستحقة القبض	4	17 630	14 832
المبالغ المدفوعة مقدما والأصول المتداولة الأخرى	5	1 243	1 352
مجموع الأصول المتداولة	6	2 732	2 935
الأصول غير المتداولة		**36 180**	**38 011**
حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)			
الممتلكات والمنشآت والمعدات	4	25	31
الأصول غير الملموسة	7	168 643	179 103
الحق في الاسترداد	8	2 448	1 530
مجموع الأصول غير المتداولة	10	31 897	28 648
مجموع الأصول		**203 013**	**209 312**
الخصوم		***193 239***	***247 323***
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع			
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	9	6 330	7 529
القرض المقدم من الدولة المضيفة	10	11 347	10 129
الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة	11	1 887	1 843
المخصصات	12	7 749	6 955
مجموع الخصوم المتداولة	13	363	1 212
الخصوم غير المتداولة		**27 676**	**27 668**
الحسابات المستحقة الدفع			
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	9	282	636
القرض المقدم من الدولة المضيفة	10	78 956	59 345
مجموع الخصوم غير المتداولة	11	66 978	68 865
مجموع الخصوم		**146 216**	**128 846**
صافي الأصول/حقوق الملكية		**173 892**	**156 514**
صندوق الطوارئ			
صندوق رأس المال العامل	14	5 242	5 243
أرصدة صناديق أخرى	14	5 951	9 058
صافي الأصول/حقوق الملكية	14	54 108	76 508
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية		**65 301**	**90 809**

(a) الملاحظات المصاحبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثاني

المحكمة الجنائية الدولية - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

	الملاحظة	*2019*	*2018 (أعيد حسابها)*
الإيرادات			
الاشتراكات المقررة	15	143 122	145 446
التبرعات	15	1 998	2 038
إيرادات مالية	15	75	158
إيرادات أخرى	15	1 073	413
مجموع الإيرادات		**146 268**	**148 055**
المصروفات			
المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	16	114 892	108 099
السفر والضيافة	17	5 592	5 668
الخدمات التعاقدية	18	5 343	6 158
أتعاب المحامين	19	5 322	5 603
النفقات التشغيلية	20	14 063	12 969
اللوازم والمواد	21	1 658	2 456
الإهلاك والاستهلاك	22	12 026	12 344
المصروفات المالية	23	1 840	1 860
مجموع المصروفات		**160 736**	**155 157**
الفائض/(العجز) للفترة المعنية		*(14 468)*	*(7 102)*

(b) الملاحظات المصاحبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثالث

المحكمة الجنائية الدولية ـ بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

	الصندوق							
		الصندوق العام						
	صندوق رأس المال العامل	*صندوق الطوارئ*	صناديق الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	*الرصيد النقدي الفائض/ (العجز)*	إعادة قياس خطط ما بعد انتهاء الخدمة	*أرصدة الصندوق للصندوق العام*	*العام صناديق*	*مجموع صافي الأصول/ حقوق الملكية*
الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2018	**17**	**764 3**	**479**	**(5 622)**	**(6 650)**	**142 105**	**695 1**	**825 98**
الحركة في صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2018								
الفائض/(العجز)	-	-	-	-	-	(7 427)	325	(7 102)
إعادة قياس مكاسب/(خسائر) خطط ما بعد انتهاء الخدمة	-	-	-	-	(1 391)	-	-	(1 391)
التحويلات	041 9	479 1	(216)	622 5	-	(15 926)	-	-
الفائض/(العجز) النقدي في السنة الماضية	-	-	-	993 2	-	(2 993)	-	-
فائض أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عام 2016	-	-	-	-	-	476	-	476
مجموع الحركات أثناء العام	**041 9**	**479 1**	**(216)**	**615 8**	**(1 391)**	**(25 870)**	**325**	**(8 016)**
صافي الأصول/حقوق الملكية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	**058 9**	**243 5**	**263**	**993 2**	**(8 041)**	**272 79**	**021 2**	**809 90**
حركات صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2019								
الفائض/(العجز)	-	-	-	-	-	(14 661)	193	(14 468)
إعادة قياس مكاسب/(خسائر) خطط ما بعد انتهاء الخدمة	-	-	-	-	(11 511)	-	-	(11 511)
التحويلات	(3 076)	-	29	(2 993)	-	040 6	-	-
الفائض/(العجز) النقدي في السنة الماضية	-	-	-	(1 439)	-	439 1	-	-
إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة	(31)	(1)						(32)
فائض أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عام 2017	-	-	-	-	-	505	-	505
مجموع الحركات أثناء العام	**(3 107)**	**(1)**	**29**	**(4 432)**	**(11 511)**	**(6 677)**	**193**	**(25 506)**

مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	**951 5**	**242 5**	**292**	**(1 439)**	**(19 552)**	**594 72**	**213 2**	**301 65**

(c) تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الرابع
المحكمة الجنائية الدولية - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

	الملاحظة	*2019*	*2018 (أعيد حسابها)*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
فائض/(عجز) عن الفترة (البيان الثاني)		(14 468)	(7 102)
فروق لم تتحقق في أسعار صرف العملات		(8)	(56)
الخصم من قرض الدولة المضيفة		-	-
الإهلاك والاستهلاك		12 026	12 344
(الكسب)/الخسارة من التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات		-	23
مصروفات الفائدة		1 742	1 784
(زيادة)/انخفاض في حسابات مستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية		9 605	9 605
(زيادة)/انخفاض في حسابات أخرى مستحقة القبض		109	(224)
(زيادة)/انخفاض في مبالغ مدفوعة مقدما وأصول متداولة أخرى		205	(637)
(زيادة)/انخفاض في حق الاسترداد		(3 249)	40
زيادة/(انخفاض) في حسابات مستحقة الدفع		(1 082)	662
زيادة/(انخفاض) في التزامات استحقاقات الموظفين		20 829	4 198
إعادة قياس (المكاسب)/الخسائر في خطط مابعد انتهاء الخدمة		(11 511)	(1 391)
زيادة/(انخفاض) في إيرادات مؤجلة ومصروفات مستحقة		794	(158)
زيادة/(انخفاض) في المخصصات		(849)	(1 168)
ناقص: إيرادات الفوائد		(75)	(110)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**1 670**	**17 810**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
زائد: الفوائد المتلقاة		73	133
عائدات بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات		-	-
شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات		(1 159)	(1 790)
شراء أصول غير ملموسة		(1 324)	(814)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		(2 410)	(2 471)
التدفقات النقدية من الأنشطة المالية			
تسديد قرض الدولة المضيفة		(32)	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المالية		32	
صافي الزيادة/(الانخفاض) في النقدية وما في حكمها		(3 585)	(3 585)
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة المالية	3	**(3 585)**	**(3 585)**
مكاسب/(خسائر) النقدية وما في حكمها التي لم تتحقق في أسعار صرف العملات		(4 325)	11 754
النقدية وما في حكمها في 31 كانون الأول/ديسمبر (البيان الأول)	**3**	18 892	7 082

(d) تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الخامس

المحكمة الجنائية الدولية - بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي	الاعتمادات التي جرت الموافقة عليها	المصروفات المحملة على الصندوق العام	فائض/(عجز) الصندوق العام[1]	المصروفات المحملة على طلبات صندوق الطوارئ	مجموع المصروفات	الفائض/ (العجز)[2]	طلبات صندوق الطوارئ	الوصول إلى صندوق الطوارئ	طلبات صندوق الطوارئ
	1	*2*	1-2=3	*4*	5+2=5	5-1=6	*7*	*8*	*9*
الهيئة القضائية	108 12	593 11	515	-	593 11	515		-	-
مكتب المدعي العام	803 46	447 46	356	-	447 46	355		-	-
قلم المحكمة	651 76	435 75	216 1	926 1	360 77	(709)		307	-
أمانة جمعية الدول الأطراف	842 2	803 2	39		803 2	39		-	-
المباني	800 1	800 1	-	-	800 1	-		-	-
أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	130 3	804 2	327	-	804 2	327		-	-
آلية الرقابة المستقلة	531	522	9	-	522	9		-	-
مكتب المراجعة الداخلية للحسابات	686	686	-	-	686	-		-	-
القرض المقدم من الدولة المضيفة	585 3	585 3	-	-	585 3	-		-	-
المجموع	**135 148**	**674 145**	**461 2**	**926 1**	**600 147**	**535**		**307**	-

(e) [1] ICC-ASP/18/Res.1 ، الجزء حاء

(f) [2] ICC-ASP/18/Res.4 ، الجزء سين

(g) تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية

1- المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها

1-1 الكيان المعدّ للتقرير:

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 17 تموز/يوليه 1998، عندما اعتمدت 120 دولة مشاركة في ''مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية'' النظام الأساسي. والمحكمة مؤسسة قضائية دائمة مستقلة لها السلطة لممارسة اختصاصاتها على مرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تثير القلق الدولي (الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان). وتتكون المحكمة من أربعة أجهزة هي: هيئة الرئاسة والدوائر (المؤلفة من شعبة الاستئناف، والشعبة الابتدائية، والشعبة التمهيدية)، ومكتب المدعى العام، وقلم المحكمة. وتُعد البيانات المالية للمحكمة والهيئات الفرعية التابعة لجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") باستثناء أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

ويقع مقر المحكمة وفقاً للمادة 3 من نظام روما الأساسي في لاهاي بهولندا. وأنشأت المحكمة أيضاً ستة مكاتب قُطرية لكي تتمكن من أداء عملياتها الميدانية. وتوجد هذه المكاتب في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوت ديفوار، ومالي، وجورجيا.

2-1 الميزانية البرنامجية:

لأغراض الفترة المالية 2019، قُسِّمت الاعتمادات إلى تسعة برامج رئيسية هي: الهيئة القضائية (هيئة الرئاسة والدوائر)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، وأمانة جمعية الدول الأطراف (''الأمانة'')، والمباني، وأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ومشروع المباني الدائمة – القرض الذي قدمته الدولة المضيفة، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية. ويرد أدناه تشكيل كل عنصر من عناصر البرامج الرئيسية للمحكمة ودوره وأهدافه:

الهيئة القضائية:

هيئة الرئاسة:

'1' تتكون من رئيس المحكمة والنائبين الأول والثاني للرئيس؛

'2' تراقب وتدعم سير الإجراءات بطريقة منصفة وشفافة وفعّالة وتؤدي جميع الوظائف القضائية التي تقع ضمن اختصاصها؛

'3' تكفل الإدارة السليمة للمحكمة (باستثناء مكتب المدعي العام) وتشرف على عمل قلم المحكمة؛ وستنسق مع المدعي العام وستسعى إلى الحصول على مساندته في جميع المسائل التي تهم كلتا الجهتين؛

'4' توسّع نطاق الفهم والدعم على الصعيد العالمي لأعمال المحكمة بتمثيلها في المحافل الدولية.

الدوائر:

'5' تتكون الدوائر من شعبة الاستئناف والشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية. وتتكون شعبة الاستئناف من رئيس المحكمة وأربعة قضاة آخرين؛ وتتكون الشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية من ستة قضاة على الأقل؛

’6‘وتكفل سير الإجراءات بطريقة منصفة وفعالة وشفافة تحمي حقوق جميع الأطراف.

مكتب المدعي العام:

’1‘ يتولى مكتب المدعي العام إجراء عمليات التدارس الأولي، والتحقيق في حالات ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان ومقاضاة مرتكبي تلك الجرائم، بطريقة فعالة وناجعة، عملاً بالولاية المنوطة به في نظام روما الأساسي ؛

’2‘ وينفذ المكتب هذه الولاية تنفيذاً مستقلاً وغير متحيز وموضوعياً؛

’3‘ ويرأسه المدعي العام الذي له السلطة الكاملة في تسيير المكتب وإدارته؛

’4‘ ويتكون من أربعة برامج: ديوان المدعي العام (الذي يضم جميع الموظفين الذين تنطوي وظائفهم على تقديم الدعم إلى المدعي العام والمكتب برمته وإسداء المشورة إليهما)، وشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، وشعبة التحقيق، وشعبة المقاضاة؛

قلم المحكمة:

’1‘ يقدم خدمات الدعم القضائية والإدارية المتسمة بالفعالية والنجاعة والجودة إلى هيئة الرئاسة والدوائر ومكتب المدعى العام والدفاع والمجني عليهم والشهود؛

’2‘ ينفذ الآليات اللازمة لمساعدة المجني عليهم والشهود والدفاع وضمان حقوقهم.

’3‘ ويدير شؤون الأمن الداخلي للمحكمة؛

أمانة جمعية الدول الأطراف:

أُنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/2/Res.3 الذي اعتمدته في 1 أيلول/سبتمبر 2003 أمانة جمعية الدول الأطراف على أن تبدأ عملياتها في 1 كانون الثاني/يناير 2004. وتقدم الأمانة إلى الجمعية ومكتبها، ولجنة الميزانية والمالية (’’اللجنة‘‘)، وكذلك إلى هيئات فرعية أخرى للجمعية[235]، خدمات مهمة مستقلة ومساعدة إدارية وتقنية. وتنبري الأمانة على وجه التحديد:

’1‘ لتنظيم دورات الجمعية واجتماعات هيئاتها الفرعية، بما فيها المكتب ولجنة الميزانية والمالية؛

’2‘ ولمساعدة الجمعية، بما في ذلك المكتب والهيئات الفرعية، في جميع المسائل المتصلة بأعمالها، بالتركيز بوجه خاص على وضع الجداول الزمنية الفعالة للاجتماعات وتسييرها تسييراً سليماً من الناحية الإجرائية، فضلاً عن إجراء مشاورات؛

’3‘ ولتمكين الجمعية وهيئاتها الفرعية من تنفيذ ولايتها بمزيد من الفعالية بتقديم نوعية عالية من الخدمات المهمة وخدمات الدعم إليها، بما في ذلك الخدمات التقنية.

[235] ضمت هذه الهيئات في عام 2019 لجنة المراجعة واللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام والفريق العامل المعني بالتعديلات والفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة.

المباني:

تُقدَّم إلى الجهات المعنية لمحة عن الموارد التي تحتاج إليها المحكمة لصيانة مبانيها الدائمة.

أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم:

تدير أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم وتقدم الدعم الإداري إلى مجلس إدارة الصندوق واجتماعاته، وهي تخضع لسلطة المجلس الكاملة. وقد أنشأت الجمعية الصندوق الاستئماني للمجني عليهم بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6. واعتمدت الجمعية بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.3 اللوائح التنظيمية للصندوق، التي تنص على أن الصندوق الاستئماني يشكل كياناً مستقلاً مُصدراً للبيانات المالية. ويُبلغ عن الإيرادات من الاشتراكات المقررة ومصاريف أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في بيان الأداء المالي للصندوق الاستئماني للمجني عليهم. وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الصندوق، يُرجى الرجوع إلى البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم لعام 2019.

مشروع المباني الدائمة – القرض الذي قدمته الدولة المضيفة:

أنشأت المحكمة مشروع المباني الدائمة – القرض الذي قدمته الدولة المضيفة في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2011 للإبلاغ عن الفائدة وأساس رأس المال المتوقع دفعهما فيما يخص مبالغ القرض الذي تلقته المحكمة من أجل مشروع المباني الدائمة، تلبيةً لطلبات اللجنة والجمعية. وينشأ ذلك عن قبول الجمعية العامة لعرض الدولة المضيفة بتقديم قرض خاص بالمباني الدائمة يسدَّد على مر فترة 30 سنة بمعدل فائدة قدره 2.5 في المائة.

آلية الرقابة المستقلة:

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.1 آلية الرقابة المستقلة بوصفها برنامجا رئيسياً من برامج المحكمة. ويقع مقر آلية الرقابة المستقلة بالقرب من مقر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بمقر المحكمة في لاهاي، لكن دون أن تكون جزءاً من هذا المكتب ولا تابعة له. وتختص آلية الرقابة المستقلة، على النحو المتوخى في الفقرة 4 من المادة 112 من نظام روما الأساسي، بالتفتيش والتقييم والتحقيق في شؤون المحكمة.

مكتب المراجعة الداخلية للحسابات:

يساعد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المحكمة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية من خلال استعراض النظم والعمليات استعراضاً منهجياً في جميع مجالات عمل المحكمة. وترمي عمليات الاستعراض هذه (عمليات مراجعة الحسابات) إلى تحديد مدى حسن إدارة التهديدات والفرص المحتملة (المخاطر)، بما في ذلك تبيان ما إذا كان يُعمل بعمليات صحيحة وما إذا كان يُلتزم بالإجراءات المتفق عليها. ويقدم المكتب أيضاً خدمات استشارية بناء على طلب إدارة المحكمة. ويقدم المكتب تقاريره إلى رئيس لجنة المراجعة.

1-3 الإعفاء من الضرائب:

1-4 بموجب ’1‘ اتفاق المقر المبرم بين مملكة هولندا والمحكمة، ولا سيما المادة 15 منه، و ’2‘الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، ولا

سيما المادة 8 منه، تُعفى المحكمة من الضرائب المباشرة كافة، باستثناء الرسوم التي تستوجبها خدمات المرافق العامة، وتُعفى أيضاً من الرسوم الجمركية والأعباء ذات الطابع المماثل فيما يتعلق باللوازم التي تستوردها أو تصدرها لاستعمالها الرسمي.

2- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية \

أساس الإعداد

2-1 تعد البيانات المالية للمحكمة وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف في دورتها الأولى في أيلول/سبتمبر 2002 والتعديلات التي أُدخلت عليهما.
وقد أُعدت البيانات المالية للمحكمة على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل هذه الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية للمحكمة. وقُرّبت الأرقام في البيانات والملاحظات إلى ألف يورو. وقد لا تؤدي المبالغ الإضافية إلى فرق بسبب تقريب الأرقام هذا.

2-2 الفترة المالية: الفترة المالية هي سنة تقويمية واحدة.

2-3 أساس التكاليف التاريخية: تُعد البيانات المالية على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة.

عملة الحسابات ومعاملة التقلبات في سعر الصرف

2-4 تُعرض حسابات المحكمة بعملتها الوظيفية، وهي اليورو.

2-5 وتحوَّل المعاملات التي تجري بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة، وهي أسعار تقارب أسعار الصرف السائدة. وتسجَّل الأرباح والخسائر الناجمة عن تسوية مثل هذه المعاملات، وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بسعر الصرف الساري في نهاية السنة، في بيان الأداء المالي.

2-6 أما الأصول والبنود غير النقدية التي تُقاس على أساس التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية فتحوَّل وفقاً لسعر الصرف المعمول به في تاريخ المعاملة ولا يعاد تحويلها في تاريخ الإبلاغ.

استخدام التقديرات والأحكام المحاسبية

2-7 يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تستخدم الإدارة الأحكام والتقديرات والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد قيم الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. وتستند هذه التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى التجربة السابقة وعوامل أخرى مختلفة يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف، وإلى المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات المالية، التي تشكل نتائجها أساس الأحكام بشأن قيمة حمل الأصول والخصوم التي لا تتضح بسهولة من المصادر الأخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

2-8 وتُستعرض التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية استعراضاً مستمراً. ويُعترف بتنقيحات التقديرات في الفترة التي تُنقَّح فيها التقديرات وفي أية

فترة مقبلة متأثرة.

2-9 ويرد أدناه بيان الأحكام التي أخذت بها الإدارة عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تؤثر بدرجة كبيرة في البيانات المالية والتقديرات التي من المحتمل جداً أن تخضع لتعديل ملموس في السنة القادمة:

(أ) احتفظت المحكمة باحتياطي نتيجة المنازعات المرفوعة ضدها التي من المحتمل أن تؤدي إلى تدفق الموارد إلى الخارج من أجل تسوية المطالبات، ويمكن تقدير هذه الموارد تقديراً موثوقاً. وتستند المبالغ المرصودة إلى نصيحة قانونية مهنية؛

(ب) الاعتماد المتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها من متهم قدمت إليه المحكمة سلفاً بناء على قرار قضائي لسد تكاليف التمثيل القانوني. ويُعتقد أن استعادة هذه السلف غير مؤكدة.

النقد وما يعادل النقد

2-10 يُحتفظ بالنقد وما يعادل النقد بقيمته الاسمية ويشمل النقد الحاضر، والأموال المحتفظ بها في حسابات جارية، والحسابات المصرفية المدرّة لفائدة مصرفية، والودائع لأجل التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

الأدوات المالية

2-11 تصنِّف المحكمة أدواتها المالية باعتبارها قروضاً وحسابات مستحقة القبض وخصوماً مالية أخرى. والأصول المالية تتألف في المقام الأول من ودائع مصرفية قصيرة الأجل وحسابات مستحقة القبض. وتشمل الالتزامات المالية القرض الطويل الأجل الخاص ببناء المباني والحسابات المستحقة الدفع.

2-12 وتقيَّد جميع الأدوات المالية في بادئ الأمر في بيان الوضع المالي بقيمتها العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات. وبعد ذلك، تقاس قيمة هذه الأدوات بتكلفة الاستهلاك باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. أما مبلغ الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع المتضمن للتكلفة التاريخية والخاضع لشروط الائتمان التجاري العادي فيقارب القيمة العادلة للمعاملة.

المخاطر المالية

2-13 تتعرض المحكمة، أثناء سير أعمالها المعتادة، لمخاطر مالية مثل مخاطر السوق (أسعار الصرف وأسعار الفائدة)، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

2-14 مخاطر العملات: تتمثل في احتمال حدوث تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. والمحكمة معرضة لمخاطر العملات عن طريق المعاملات في العملات الأجنبية المتعلقة في الغالب بعملياتها الميدانية.

2-15 مخاطر أسعار الفائدة: تتمثل في تقلّب القيمة الحقيقية أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار الفائدة. ولا تودِع المحكمة أموالها إلا في حسابات قصيرة الأجل ذات فائدة مصرفية محددة ولذلك ليست معرضة لمخاطر كبيرة تتعلق بأسعار الفائدة. والقرض الذي قدمته الدولة المضيفة ينطوي على سعر فائدة ثابت ولا يعرّض المحكمة لمخاطر تغير أسعار الفائدة.

2-16 مخاطر الائتمان: تتمثل في تسبب أحد الأطراف في معاملة مالية في

خسارة مالية للطرف الآخر بسبب عدم الوفاء بالتزاماته. والمحكمة معرضة لمخاطر الائتمان من خلال المبالغ المستحقة القبض المتعلقة بالاشتراكات المقررة التي تقدمها الدول الأطراف. وتشمل الاشتراكات المقررة معظم المبالغ المستحقة القبض للمحكمة. ويتعين على الدول الأطراف أن تسدد الاشتراكات في الوقت المناسب - في غضون 30 يومًا من تسلم المذكرة الشفوية من المحكمة. وقد تواصلت المحكمة بانتظام مع الدول الأطراف التي لديها اشتراكات غير مسددة لتذكيرها بالتزاماتها. وإضافةً إلى ذلك، يتعين على جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وهيئاتها الإدارية زيادة اتصالاتها السياسية والدبلوماسية مع الدول التي لديها مساهمات معلقة، لا سيما تلك التي عليها متأخرات كبيرة.

2-17 وتتمثل المخاطر الائتمانية الأخرى في السلف المقدمة على أساس قرارات قضائية لتغطية التمثيل القانوني للمتهمين الذين لا يُعدون معوزين، وفي الودائع لدى البنوك. وتتبع المحكمة سياسات تحد من التعرض لمخاطر الودائع في أية مؤسسة مالية واحدة.

2-18 مخاطر السيولة: يمثل المستوى المرتفع الحالي للاشتراكات غير المسددة مجالاً يثير القلق ويظل عامل خطر رئيسياً فيما يخص سيولة المحكمة وتدفقها النقدي في عام 2019.

المبالغ المستحقة القبض

2-19 تسجَّل المبالغ المستحقة القبض والسلف في البداية بقيمتها الاسمية. وتسجَّل المبالغ التي يقدَّر أنها غير قابلة للاسترداد في المخصصات والسلف عند وجود دليل موضوعي على أنها فاقدة، وتسجَّل الخسائر الناتجة عن الفقد في بيان الأداء المالي.

المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول المتداولة الأخرى

2-20 تشمل الأصول المتداولة الأخرى الفوائد المستحقة على الحسابات المصرفية والودائع. وتشمل المدفوعات المسبقة المنح التعليمية التي ستقيَّد على أساس أنها مصروفات في الفترة اللاحقة المشمولة بتقرير. وبيان الوضع المالي يُظهر الدفع المسبق على أنه ذلك الجزء من السلفة على المنحة التعليمية المفترض أنها تتصل بباقي السنة الدراسية في التاريخ اللاحق للبيان المالي. وتقيَّد المصروفات بانتظام على مدار السنة الدراسية وتحمَّل على حساب الميزانية.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

2-21 تمثل الممتلكات والمنشآت والمعدات أصولاً ملموسة تسخَّر لتوفير الخدمات أو لأغراض إدارية.

2-22 وتقاس بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات بمقدار تكلفتها ناقص الاستهلاك المتراكم والخسائر الناجمة عن الإهلاك.

2-23 وتُحدَّد تكلفة الأصل المنشأ ذاتياً باستخدام المبادئ نفسها التي تُستخدم في حالة الأصل المكتسب. ولا يُدرج في تكلفة الأصول أي مبلغ غير عادي من التلف اللاحق بالمواد والعمالة أو غيرهما من الموارد المتكبدة عند إنشاء أصل ذاتي المنشأ. ولا تُسجَّل تكاليف الاقتراض بوصفها مكوناً من مكونات تكاليف الممتلكات والمنشآت والمعدات.

24-2 وتشمل التكاليف المرسملة، بوصفها جزءاً من الأصل المتمثل في المباني الدائمة قيد الإنشاء، رسوم إدارة المشروع ورسوم الهندسة المعمارية والرسوم القانونية وغيرها من الرسوم ذات الصلة المباشرة بالمستشارين والخبراء ورسوم التصاريح، وتكاليف العمالة المباشرة والتكاليف المادية.

25-2 واستناداً إلى العقد المؤرخ في 23 آذار/مارس 2009 المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة، وهو العقد القاضي بتأجير قطعة أرض مقرون بحقوق إقامة مبان ومنشآت، أُجِّرت قطعة أرض معدة للبناء عليها للمحكمة دون مقابل. وعقد الإيجار هذا يمكن إنهاؤه بالتراضي في نهاية ولاية المحكمة أو بقرار صادر عن الجمعية. وتُسجَّل قطعة الأرض بوصفها أصلاً من أصول المحكمة.

26-2 وتسجَّل التكاليف المتصلة باستبدال جزء من بند الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن القيمة الدفترية للبند إذا كان هناك احتمال أن المنافع الاقتصادية المقبلة المجسدة في ذلك الجزء ستتدفق إلى المحكمة ويمكن قياس تكلفتها قياساً موثوقاً به. وتكاليف الخدمات اليومية المقدَّمة إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات تسجَّل فائضاً أو عجزاً عند تكبدها.

27-2 ويُسجَّل الاستهلاك في خانة فائض/عجز على أساس خط مستقيم على مر الحياة الإنتاجية التقديرية لكل جزء من الممتلكات أو المنشآت أو المعدات. ولا تخضع قطعة الأرض للإهلاك.

28-2 ويرد أدناه تقدير مدة الحياة الإنتاجية:

2018	
السيارات	4- 6 سنوات
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3 - 5 سنوات
الأثاث واللوازم	7 - 10 سنوات
مكونات المباني	4- 40 سنة
أصول أخرى	5 - 20 سنة

المباني الدائمة

29-2 أنشأت الجمعية مشروع المباني الدائمة بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.2، الذي أكد أن "المحكمة هي مؤسسة قضائية دائمة، وبالتالي فهي تتطلب أماكن عمل دائمة لتمكين المحكمة من أداء واجباتها بفعالية و تعكس أهمية المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب"، مشدِّدةً من جديد على أهمية وجود أماكن دائمة لمستقبل المحكمة.

وموّلت الجهات التالية مشروع المباني الدائمة:

(أ) وزارة خارجية الدولة المضيفة، هولندا، عبر تقديمها قرضاً إلى المحكمة، على مر فترة 30 سنة بسعر فائدة قدره 2,5 في المائة، استناداً إلى المرفق الثاني للقرار ICC-ASP/7/Res.1 . وتُدفع الفائدة سنوياً، ابتداءً من أول استخدام لقرض الدولة المضيفة. وقد بدأ سداد القرض، بأقساط سنوية عادية، بعد انتهاء عقد الإيجار في المبنى المؤقت في 30 حزيران/يونيو 2016.

(ب) الاشتراكات المقررة على أساس المبادئ المنصوص عليها في القرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث، فيما يخص مدفوعات الحصة المقدرة لمرة واحدة.

(ج) التبرعات المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد والشركات والكيانات الأخرى، وفقاً للمرفق السادس من الوثيقة ICC-ASP/6/Res.1 التي اعتمدتها الجمعية بشأن إنشاء صندوق استئماني دائم لتشييد المباني الدائمة؛

(د) الموارد الأخرى وفقاً لقراري الجمعية. ICC-ASP/14/Res.1 و ICC-ASP/15/Res.2.

وعند الانتهاء من تشييد المباني الدائمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، جرت رسملة المبنى واستهلاكه على مر العمر النافع لمختلف عناصر المبنى.

الإيجارات

2-30 تصنَّف عقود الإيجار التي تُبرم في مقر المحكمة بوصفها إيجارات تشغيلية وتقيَّد مدفوعات الإيجار في بيان الأداء المالي بوصفها مصاريف بالاستناد إلى خط الأساس المستقيم على مر فترة الإيجار.

الأصول غير الملموسة

2-31 تتألف الأصول غير الملموسة أساساً من البرامجيات الحاسوبية والتراخيص اللازمة لاستعمالها المشتراة أو المعدة داخلياً. ويُحسب استهلاك هذه الأصول باستخدام طريقة القسط الثابت على أساس عمرها النافع التقديري الذي يبلغ خمس سنوات أو على أساس فترة صلاحية الترخيص.

فقد قيمة الأصول غير المدرة للنقد

2-23 ليس الغرض من الأصول التي تمتلكها المحكمة عادة الحصول على عوائد تجارية ولذلك فإنها أصول غير مدرة للنقد.

2-33 ويمثل اضمحلال القيمة الخسارة في الفوائد الاقتصادية المرتقبة أو إمكانات الخدمة المقبلة للأصل فضلاً عن التسجيل المنهجي للخسارة في الفوائد الاقتصادية المرتقبة أو إمكانات الخدمة المقبلة للأصل نتيجةً للإهلاك أو الاستهلاك.

2-34 ويُعد أن قيمة الأصل قد اضمحلت إذا كانت القيمة الدفترية للأصل تفوق قيمة الخدمة القابلة للاسترداد. وقيمة الخدمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى للأصول مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمة الاستخدام.

2-35 وتمثل القيمة العادلة، مطروحاً منها تكلفة البيع، سعر العطاء في السوق أو سعر البيع في اتفاق بيع على أساس العطاءات ضمن معاملة على أساس غير تجاري.

2-36 والقيمة المادية هي القيمة الراهنة للخدمة الكامنة الممكن أن يقدمها الأصل والممكن تحديدها باستخدام نهج تكلفة استبدال الأصل بعد استهلاكه وطريقة حساب تكلفة الاستعادة أو نهج وحدات الخدمة.

2-37 وتُسجَّل الخسارة بسبب اضمحلال القيمة في صافي الفائض/العجز. وحالما يُسجَّل فقدان للقيمة يُسوَّى جانب الاستهلاك في الأصل في الفترات المقبلة من أجل تخصيص القيمة الدفترية المنقحة للأصل مطروحاً منها القيمة المتبقية (إن كانت هناك قيمة) على أساس منهجي طوال فترة الأصل المتبقية من عمره النافع.

2-38 وستنبري المحكمة في كل فترة مشمولة بالتقرير لتقييم ما إذا كان هناك ما يدل على أن الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة التي سُجِّلت في فترة سابقة لم تعد قائمة أو تناقصت. وتُزاد في هذه الحالة القيمة الدفترية للأصل إلى الحد الذي يمثل مبلغ الخدمة القابلة للاسترداد ولكن على نحو لا يتجاوز المبلغ الذي عنده يُرحل الأصل لولا تسجيل اضمحلال القيمة في بادئ الأمر. وتلك الزيادة هي عكس الخسارة بسبب اضمحلال القيمة التي تُسجَّل في صافي الفائض/العجز.

الحق في الاسترداد

2-39 تسجِّل المحكمة الحق في الاسترداد المستحق بموجب وثيقة التأمين الذي يقابل، من حيث المبلغ والتوقيت، الاستحقاقات الواجبة السداد بموجب نظام المعاشات التقاعدية للقضاة. وتقدَّر القيمة العادلة لحق الاسترداد بالقيمة الراهنة للالتزام ذي الصلة.

الحسابات المستحقة الدفع

2-40 تقيَّد الحسابات المستحقة الدفع بداية بقيمتها الاسمية، التي تقدّر على النحو الأفضل المبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة

2-41 تشمل الإيرادات المؤجلة المساهمات المعلن عن تقديمها خلال الفترات المالية المقبلة وغير ذلك من الإيرادات التي تُلقيّت لكنها لم تُكتسب بعد.

2- 42 وتقيَّد المصروفات المتراكمة فيما يخص السلع والخدمات المقدَّمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير والتي لم تُسدَّد المدفوعات المتعلقة بها.

الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

2-43 ستفصح المحكمة عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة التي لها القدرة على ممارسة السيطرة أو التأثير بدرجة كبيرة على المحكمة باتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية، أو ستفصح عن معلومات بشأن خضوع الأطراف ذات الصلة والمحكمة لرقابة مشتركة. والمعاملات التي تدخل في نطاق العلاقات العادية للمورد أو العميل/المستفيد بموجب أحكام وشروط لا تكون أكثر أو أقل رعاية من الأحكام والشروط المعتادة في نفس الظروف لن تُعد معاملات متعلقة بأطراف ذات صلة ولذلك لن يُفصح عنها.

2-44 والموظفون الإداريون الرئيسيون التابعون للمحكمة هم رئيس المحكمة، ومدير ديوانه، ورئيس قلم المحكمة، والمدعية العامة، ومساعد المدعية العامة، والمديرون، ويتمتع جميعهم بالسلطة والمسؤولية عن تخطيط وتوجيه الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة، والتحكم بها والتأثير في توجهها الاستراتيجي. ويُفصح عن الأتعاب والمزايا التي يحظى بها الموظفون الإداريون الرئيسيون. وستُفصح المحكمة إضافةً إلى ذلك عن أية معاملات محددة تجري مع الموظفين الإداريين الرئيسيين وأفراد أسرهم.

الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين

45-2 تسجَّل الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين وما يقابلها من التزامات بوصفها خدمات تُقدَّم إلى الموظفين. وتُصنَّف استحقاقات الموظفين بوصفها استحقاقات قصيرة الأجل، واستحقاقات ما بعد الخدمة، واستحقاقات أخرى طويلة الأجل، أو استحقاقات تسوية نهاية الخدمة.

46-2 أما الاستحقاقات القصيرة الأجل فهي واجبة التسوية في حدود الشهور الاثني عشر التالية لتقديم الخدمة وتشمل الرواتب وشتى البدلات والإجازات المرضية المدفوعة الأجر والإجازات السنوية. وتقيَّد استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بوصفها مصاريف، وتُسجَّل الاستحقاقات لقاء تقديم خدمات. وتسجَّل الاستحقاقات المستحقة التي لم تُسدَّد بعد على أساس أنها مصاريف في الفترة ذات الصلة ويُبلغ عنها في بيان الوضع المالي بوصفها استحقاقات أو اعتمادات.

47-2 وتقيَّد الإجازات السنوية بوصفها مصروفات على أساس أن الموظفين يقدمون خدمات تزيدهم تأهيلاً للحصول على تعويضات عن غيابهم مستقبلاً.

48-2 وتشمل استحقاقات ما بعد الخدمة استحقاقات المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

49-2 والمحكمة منظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ("الصندوق")، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات المعاش التقاعدي والوفاة والإعاقة وغير ذلك من الاستحقاقات إلى موظفي المحكمة. والصندوق هو خطة استحقاقات محدّدة مموّلة بمشاركة أرباب عمل متعددين. ووفقاً للمادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية فيه للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشاركة في النظام الموحد للرواتب والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

50-2 وبموجب هذه الخطة تتعرّض المنظمات المشاركة فيها لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، الحاليين والسابقين، مما ينجم عنه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة وتكاليفها للمنظمات المشاركة فيها. وكما هو حال المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، لا تستطيع المحكمة ولا الصندوق المشترك ضبط الحصة التناسبية للمحكمة في التزام الاستحقاقات المحددة وفي أصول الخطة وتكاليفها بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. لذا، فقد تعاملت المحكمة مع هذه الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات تتماشى مع الشروط الواردة في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية. وفي بيان الأداء المالي تظهر مساهمات المحكمة في الصندوق المشترك خلال الفترة المالية بوصفها نفقات.

51-2 نظام المعاشات التقاعدية للقضاة: يوفر هذا النظام الخاص المزايا التالية لأعضائه: معاشاً تقاعدياً محدداً للقضاة الذين يتمون ولاية مدتها تسع سنوات (أو ما يتناسب مع المدة الفعلية إذا لم يُتم ولاية مدتها تسع سنوات) ومعاشاً يبلغ 50٪ من المعاش التقاعدي للزوج الباقي على قيد الحياة، ومعاش إعاقة للقضاة. وعُيِّنت شركة Allianz Netherlands لإدارة نظام المعاشات التقاعدية للقضاة. وبدأ سريان العقد بين المحكمة وشركة Allianz Netherlands في 31 كانون الأول/ديسمبر 2008 وظل سارياً حتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي نهاية عام 2019

وقعت المحكمة على عقد جديد لتأمين مستحقات القضاة التقاعدية وإدارتها. وبموجب هذا العقد ستتولى شركة AXA France إدارة المعاشات التقاعدية المقدمة إلى قضاة المحكمة امتثالاً لقواعد نظام المعاشات التقاعدية المقدَّمة إلى القضاة ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2020. وسيظل العقد مع AXA France سارياً لمدة خمس سنواتن حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وعند انتهاء سريانه، سيجوز تمديد العقد لفترات متلاحقة تدوم مدة كل منها خمس سنوات، بناءً على اتفاق الطرفين. وستتولى شركة AXA France التأمين التام لحقوق القضاة في الحصول على معاشات تقاعدية مزيدة خلال الفترة المشمولة بالعقد. وستظل شركة Allianz Netherlands مسؤولة عن دفع المعاشات التقاعدية للقضاة المستحقة حتى تاريخ 31 كانون الثاني/ديسمبر 2019. ولا تتأثر المستحقات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية المدفوعة للقضاة بالتغيير المذكور آنفاً في مدير معاشات القضاة التقاعدية. ولا يتأثر ما على المحكمة من الالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية من جهة وما لها من حقوق الاسترداد من جهة أخرى فيما يخص معاشات القضاة التقاعدية بتغيير مدير هذه الشؤون. غير أن التغييرات في علاوات التأمين التي تدفعها المحكمة، بسبب التغييرات في الافتراضات الاكتوارية، مثل معدلات الفائدة، وطول العمر، ومعدل الوفاة، وافتراضات العجز، وتكاليف الاستثمار، وتكاليف الإدارة، ناهيك عن تغييرات في عدد القضاة والأشخاص الذين يعيلونهم.

- بلغت العلاوة التي دُفعت في عام 2020 لشركة AXA France 211 1 ألف يورو بينما بلغت تلك التي دُفعت في عام 2019 لشركة Allianz Netherlands 367 1 ألف يورو.
- معدل الفائدة الذي استخدمته شركة AXA France هو منحنى المعدل المستقبلي النهائي لمعدل فائدة عقود المبادلة الأوروبية زائد 0.10 في المئة مقابل المعدل الثابت عند 1 في المئة الذي استخدمته شركة Allianz Netherlands.
- تستند افتراضات شركة AXA France فيما يتعلق بمعدل الوفاة وطول العمر إلى الجدولين IPS55 وTGF05 ، بينما استندت افتراضات شركة Allianz Netherlands في المجال نفسه إلى الجداول AG2012-2062.
- وبلغت رسوم الإدارة والاستثمار التي دُفعت لشركة AXA France في عام 2020 10 آلاف يورو بينما بلغت الرسوم التي دُفعت لشركة Allianz Netherlands فيما يخص ضمان معدل الفائدة، والعمر المديد، والملاءة المالية، 121 ألف يورو في عام 2019.

ويبلغ التقدير الاكتواري للعلاوات الخاصة بالقضاة النشطين في 1 كانون الثاني/يناير 2020 لمدة خمس سنوات (من 2020 حتى 2024)، بما في ذلك رسوم الإدارة والاستثمار، 3792 ألف يورو. وسيتغير الحساب الاكتواري للعلاوات بحسب العدد الفعلي للقضاة والأشخاص الذين يعيلونهم.

52-2 التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: نظام التأمين الصحي الجماعي هذا متاح أيضاً للموظفين بعد تقاعدهم. وتوفر المحكمة إعانة تبلغ 50 في المائة من القسط الذي يدفعه المتقاعدون. والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو نظام محدد الاستحقاقات.

2-53 وتُستخدم، فيما يتعلق بالنظم المحددة الاستحقاقات، طريقة وحدة الاعتماد المسقطة لقياس الالتزامات والتكاليف. وتُسند استحقاقات لقاء فترات الخدمة بموجب صيغة الاستحقاق التي يحددها المخطط. والقيمة الراهنة لالتزام محدد ناجم عن استحقاق هي القيمة الراهنة للمدفوعات المقبلة المتوقعة المطلوبة لتسوية التزام ناجم عن خدمة أداها موظف في الفترة الراهنة وفي الفترات السابقة. والقيمة الحالية للالتزامات المحددة الناجمة عن استحقاق تُحسب باستخدام افتراضات اكتوارية مقارنة مجردة من الانحياز ومتوافقة.

2-54 أما المستحقات الأخرى الطويلة الأجل لفائدة الموظفين، فهي تشمل المستحقات الناجمة عن انتهاء الخدمة (بما في ذلك منحة الإعادة إلى الوطن وبدل النقل إلى مكان عمل آخر والسفر والشحن والتأمين على الأمتعة الشخصية) وإجازة زيارة الوطن وزيارة الأسرة ومنحة الوفاة واستحقاقات الأرمل أو الأرملة. وثمة استحقاقات أخرى طويلة الأجل تقدَّر باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة بحسب الوحدة المسقطة.

2-55 وينبري اكتواريون مستقلون لحساب الاستحقاقات المتعلقة بفترة ما بعد الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل.

2-56 واستحقاقات إنهاء الخدمة هي استحقاقات يستحق دفعها نتيجةً لقرار تتخذه المحكمة لإنهاء خدمة موظف من الموظفين قبل تاريخ تقاعده المقرَّر. وتقيَّد استحقاقات إنهاء الخدمة بوصفها التزاماً ومصروفاً عندما يتأكد أن عقد عمل موظف من الموظفين سيُنهى بسبب عملية إعادة الهيكلة.

القرض المقدم من الدولة المضيفة

2-57 قُيِّد في بادئ الأمر القرض الوارد وصفه في الملاحظة 2-29 (أ) بقيمته العادلة. والقيمة العادلة عند القيد الأول تتمثل في القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام سعر الفائدة السائد. ويقيَّد القرض، لاحقاً، بحسب تكلفته بعد الاستهلاك، باستخدام سعر الفائدة السائد.

المخصصات والخصوم الطارئة

2-58 تقيَّد المخصصات حين يكون على المحكمة التزام قانوني حالي أو التزام ضمني نتيجةً لأحداث ماضية، ويُحتَمل حدوث تدفق خارجي للموارد تتطلبه تسوية الالتزام ويمكن تقدير مقداره تقديراً موثوقاً به. ويتمثل المبلغ المخصص في أفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية التزام حالي في تاريخ إعداد التقرير. وإن لم يعد التدفق الخارجي للاستحقاقات الاقتصادية من أجل الوفاء بالالتزامات مرجحاً فيُلغى المخصص.

2-59 الخصم الطارئ هو التزام ممكن ينشأ عن أحداث ماضية ويؤكَّد وجوده بحدوث أو عدم حدوث واقعة غير مؤكدة لا تستطيع المحكمة التحكم بها كلياً، أو عن التزام راهن يُحتمل ألا يُسفر عن تدفق خارجي لموارد/خدمات اقتصادية أو يتعذر قياس مبلغ الالتزام بما يكفي من الموثوقية. والخصوم الطارئة إن وُجدت يُعلن عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات.

الإيرادات المتأتية من معاملات غير تبادلية

2-60 تسجَّل الاشتراكات المقررة في الإيرادات حين توافق الجمعية على الاشتراكات المقررة على الدول الأطراف في الميزانية البرنامجية المعتمدة في بداية السنة الواجب أن تسدَّد فيها تلك الاشتراكات.

2-61 ووفقاً للمادة 5-2 من النظام المالي، يُقدَّر نصيب الدول الأطراف في الاعتمادات وفقاً لجدول الاشتراكات الذي تعتمده الأمم المتحدة لميزانيتها العادية بعد تعديله للتعبير عن الاختلافات في العضوية بين الأمم المتحدة والمحكمة. ووفقاً للمادة 5-8 من النظام المالي، تُحوَّل المدفوعات التي تقدمها الدول الأطراف أولاً إلى صندوق رأس المال العامل ثم إلى حساب الاشتراكات المستحقة وفي نهاية المطاف إلى صندوق الطوارئ بالمبلغ الذي قُدِّر كاشتراك مقرر على الدولة الطرف. وتُحوَّل الاشتراكات المدفوعة بعملات أخرى إلى اليورو بسعر الصرف الساري في تاريخ الدفع.

2-62 التبرعات: تسجَّل التبرعات المصحوبة بقيود على استخدامها عند التوقيع على اتفاق ملزم بين المحكمة والجهة المانحة بوصفها إيرادات. وتسجَّل الإيرادات من التبرعات المشروط استخدامها، بما في ذلك الالتزام برد الأموال إلى الجهة المانحة إذا لم تُستوفى شروط التبرع، عند الوفاء بهذه الشروط. وإلى حين الوفاء بها، يسجَّل الالتزام في الخصوم. وتسجَّل التبرعات وغيرها من الإيرادات التي تقدَّم بموجب اتفاقات ملزمة في الإيرادات عند تسلمها.

2-63 تقيَّد الاشتراكات المقررة لتجديد موارد صندوق الطوارئ بعد موافقة جمعية الدول الأطراف عليها بوصفها إيرادات للفترة التي أعيد تجديد الموارد بشأنها. وإذا جرى التجديد باستخدام فوائض نقدية، لا تقيَّد الموارد بوصفها إيرادات بل بوصفها انتقالاً بين الصناديق في صافي الأصول/الممتلكات.

2-64 تقيَّد التبرعات العينية بقيمتها العادلة وتُسجَّل على الفور إذا لم تقترن بشروط بوصفها من الإيرادات. وإذا اقترنت بشروط، فستسجَّل إلى حين استيفاء الشروط وأداء الالتزام في الاستحقاقات، وتقيَّد في الإيرادات عند استيفاء الشروط والحصول على الأصول المتبرع بها بقيمتها العادلة في تاريخ التسلم.

2-65 الخدمات العينية: لا تقيَّد الإيرادات الناتجة عن الخدمات العينية المقدمة. ويُكشف عن أهم الخدمات العينية في البيانات المالية مع بيان قيمتها العادلة حين يكون من الممكن عملياً تحديد هذه القيمة.

الإيرادات الناجمة عن معاملات تبادلية

2-66 تشمل الإيرادات المالية إيرادات الفائدة والأرباح الصافية الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية. وتسجَّل إيرادات الفائدة المستحقة في بيان الأداء المالي عند استحقاقها بمعدل الفائدة الفعلي. وفي نهاية الفترة المالية، يسجَّل الرصيد في حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية، ويسجَّل في حساب الإيرادات إذا كان إيجابياً.

2-67 الخسائر والأرباح الناتجة عن التصرف بالأصول تقدَّر بمقارنة العوائد بالقيمة الدفترية وتُدرج في بيان الأداء المالي.

المصروفات

2-68 تشمل المصروفات المالية الأعباء المصرفية ومصروفات الفائدة وصافي الخسارة الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية. وتسجَّل مصروفات الفائدة المستحقة عن الصكوك المالية التي تأتي بفوائد عند تكبدها، وتقاس بتكلفة الاستهلاك باستخدام منهجية معدل الفائدة الفعلي. وفي نهاية الفترة المالية، يسجَّل رصيد حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية، إذا كان سلبياً، في المصروفات.

2-69 تقيَّد المصروفات الناجمة عن شراء سلع وخدمات في اللحظة التي يؤدي فيها المورّد التزاماته التعاقدية أي عندما تتلقى المحكمة السلع والخدمات وتوافق عليها.

المحاسبة على أساس الصناديق والإبلاغ القطاعي

2-70 القطاع هو نشاط مميز أو مجموعة من الأنشطة يكون من المناسب تقديم معلوماتها المالية تقديماً منفصلاً. وتستند معلومات القطاعات إلى الأنشطة الرئيسية ومصادر تمويل المحكمة. ويُبلغ عن معلومات مالية منفصلة فيما يخص قطاعين: الصناديق العامة والصناديق الاستئمانية.

2-71 المحاسبة على أساس الصناديق: يُحتفظ بحسابات المحكمة استناداً إلى المحاسبة على أساس الصناديق. ويجوز لرئيس قلم المحكمة أن ينشئ صناديق استئمانية وحسابات خاصة تموَّل كلياً عبر التبرعات أو أن يغلقها.

2-72 وتشمل الأنشطة الأولية التي تضطلع بها المحكمة في إطار القطاع العامّ بمقتضى نظام روما الأساسي ما يلي:

(أ) الصندوق العام، الذي أنشئ لأغراض المحاسبة فيما يتعلق بمصروفات المحكمة.

(ب) صندوق رأس المال العامل، الذي أنشئ لكفالة رأس المال للمحكمة لتمكينها من تسوية ما تواجهه من مشكلات السيولة القصيرة الأجل رهناً بتلقي الاشتراكات المقررة. ومبلغ صندوق رأس المال العامل تحدده الجمعية فيما يخص كل فترة مالية ويُقيَّم وفقاً لجدول الأنصبة المقررة المستخدم في تحديد مخصصات المحكمة وذلك وفقاً للبند 2-6 من النظام المالي.

(ج) صندوق الطوارئ الذي أنشأته الجمعية لضمان قدرة المحكمة على الوفاء بالتكاليف المرتبطة بحالة غير متوقعة في أعقاب قرار يصدر عن المدعي العام بفتح تحقيق؛ والنفقات التي لا مفر منها والناشئة عن تطورات تشهدها الحالات القائمة والتي يتعذر التنبؤ بها أو لم يتيسر تقديرها بدقة وقت اعتماد الميزانية؛ أو التكاليف التي تقترن بعقد الجمعية اجتماعات غير متوقعة.

2-73 ويشمل قطاع الصناديق الاستئمانية مختلف الأنشطة التي تموَّل من التبرعات والأموال المسترجعة من الأشخاص المتهمين. ويتولى رئيس قلم المحكمة إنشاء وإغلاق حسابات الصناديق الاستئمانية والحسابات الخاصة. ويقدم تقريراً في هذا الشأن إلى هيئة الرئاسة وإلى الجمعية من خلال لجنة الميزانية والمالية. وقطاع

الصناديق الاستئمانية لا يشمل أنشطة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم أو أمانة هذا الصندوق التي يتم يُبلغ عنها في بيانات مالية منفصلة.

صافي الأصول/حقوق الملكية

2-74 يتكون صافي الأصول/حقوق الملكية من صندوق الطوارئ وصندوق رأس المال العامل اللذين أنشأتهما الجمعية وتحتفظ بهما في مستوى تحدده، ومن مبالغ الفائض أو العجز في الصندوق العام، بما في ذلك الأموال المخصصة للالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين وفائض النقد، والصناديق الاستئمانية.

2-75 الفوائد النقدية المستحقة للدول الأطراف عن أية فترة مالية تمثل أموالاً متأتية مما يلي:

(أ) الأرصدة الحرة للمخصصات؛

(ب) وفورات تحققت لالتزامات الفترة السابقة أو من إلغاء هذه الالتزامات؛

(ج) مساهمات ناتجة عن الاشتراكات المقررة لدول أطراف جديدة؛

(د) التنقيحات التي تُدخل على جدول الأنصبة المقررة النافذة خلال السنة المالية؛

(هـ) إيرادات متنوعة على نحو ما هو محدد في البند 7-1 من النظام المالي.

وما لم تقرر الجمعية خلاف ذلك، تقسَّم على الدول الأطراف الفوائض التي تتحقق في نهاية الفترة المالية، بعد خصم أي اشتراكات مقررة لم تسدَّد فيما يخص هذه الفترة المالية، بالاستناد إلى جدول الأنصبة المقررة الساري في الفترة المالية التي يتعلق بها الفائض. وحتى 1 كانون الثاني/يناير التالي للسنة التي تُختتم فيها مراجعة حسابات الفترة المالية، يُسلَّم الفائض لتلك الدولة إذا كان نصيبها المقرر فيما يخص هذه الفترة المالية قد سُدِّد بالكامل. وفي مثل هذه الحالات، يُستخدم المبلغ للتعويض كلياً أو جزئياً عن الاشتراكات الواجب تسديدها لصندوق رأس المال العامل والأنصبة المقررة المستحقة عن السنة المالية التالية للفترة المالية التي يتعلق بها الفائض.

2-76 ويجوز للجمعية أن تنشئ حسابات احتياطية أو حسابات خاصة تموَّل كلياً أو جزئياً عبر الأنصبة المقررة.

مقارنة الميزانية

2-77 يرد في البيان الخامس مقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ المدرجة في الميزانية البرنامجية السنوية. وتُجرى هذه المقارنة على نفس الأساس النقدي المعدّل للحسابات المعتمد في الميزانية البرنامجية السنوية.

2-78 وتبيَّن في الملاحظة 24 عملية التوفيق بين المبالغ الفعلية على أساس نقدي معدّل والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، نظرا للاختلاف بين المجموع التراكمي للحسابات والميزانية المعدلة على أساس نقدي.

إعداد بيان المبالغ المقارنة للسنة السابقة

2- 79 تُعاد صياغة المعلومات المقارنة لعام 2018 لتبيِّن إعادة تصنيف القرض المقدَّم من الدولة المضيفة والبالغ 1801 ألف يورو من المصروفات المستحقة إلى

الحسابات المستحقة الدفع في شباط/فبراير 2019. ولا يؤثر هذا التصويب في صافي الأصول/حقوق الملكية ويكون له التأثير التالي:

بآلاف اليورو	*البيانات المالية لعام 2018* *ICC-ASP/18/12*	*التصويب*	*المعلومات المقارنة في البيانات المالية لعام 2019*
حسابات الدفع - الجارية	728 5	801 1	529 7
الإيرادات المؤجَّلة والمصروفات المستحقة	756 8	(1 801)	955 6
صافي الأصول/حقوق الملكية	809 90	-	809 90

3- النقد وما يعادل النقد

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
نقد حاضر	63	94
نقد بالمصارف	512 14	798 18
المجموع	**575 14**	**892 18**

3-1 هناك قيود مفروضة على النقد وما يعادل النقد بحيث لا تمول إلا الأنشطة المعتمدة التي تتوافق مع الأموال المرصودة لها. ويشمل النقد وما يعادل النقد مبلغاً قدره 289 ألف يورو (2018: 206 ألف يورو) محتفظ بها بعملات غير اليورو.

4- الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
الحسابات الجارية		
الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية)	772 25	122 21
الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض	6	6
التبرعات المستحقة القبض	65	35
الحسابات غير الجارية		
الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض	26	31
المجموع الإجمالي للحسابات المستحقة القبض	869 25	194 21
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	(214 8)	(331 6)
المجموع الصافي للحسابات المستحقة القبض	655 17	863 14

4-1 الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية): تشمل الاشتراكات المقررة معظم المستحقات من المحكمة. ويشمل الرصيد غير المدفوع البالغ قدره 772 25 ألف يورو مبلغاً قدره 361 11 ألف يورو واجبة الدفع عن فترات مالية سابقة و411 14 ألف يورو واجبة الدفع عن عام 2019 (الجدول 1). ويُبلغ عن الاشتراكات الواردة من الدول الأطراف الزائدة عن الاشتراكات الواجبة الدفع والبالغ قدرها 566 2 ألف يورو بوصفها اشتراكات واردة مقدماً (الملاحظة 12-1). وترد في الجدول 1 حالة المساهمات المستحقة الدفع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 على كل دولة طرف.

4-2 الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض: تتعلق بالأرصدة غير المسددة المستحقة لصندوق رأس المال العامل، وصندوق الطوارئ، والتكلفة الإجمالية للمباني الدائمة من الدول التي انضمت إلى نظام روما الأساسي بعد عام 2015.

3-4 التبرعات المستحقة القبض: يمثل مبلغ 65 ألف يورو مبلغاً مستحق القبض غير مسدد من الجهات المانحة لمشاريع الفترة 2018-2019.

4-4 مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها: قيّدت المحكمة مخصصاً يتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ 90 في المائة من الاشتراكات المتبقي تسديدها على الدول الأطراف والتي هي اشتراكات متأخرة بأكثر من سنتين. وتنص المادة 112 من نظام روما الأساسي على ألا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عليها. وللجمعية، مع ذلك، أن تسمح لهذه الدولة الطرف بالتصويت في الجمعية وفي المكتب إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب خارجة عن إرادة الدولة الطرف.

التغيرات في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

بآلاف اليورو	*المجموع*
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2019	331 6
زيادة/(الانخفاض) في المخصصات	883 1
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	**214 8**

5-4 يوضح الجدول التالي الحسابات المستحقة القبض بحسب العمر:

بآلاف اليورو	*لم يحل موعد دفعها بعد*	*أقل من سنة واحدة*	3-1 سنوات	*أكثر من 3 سنوات*	*المجموع*
الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية)	-	411 14	839 8	522 2	722 25
الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض	31	-	1	-	32
التبرعات المستحقة القبض	-	65	-	-	65
المجموع الإجمالي للحسابات المستحقة القبض	**31**	**476 14**	**840 8**	**522 2**	**869 25**

5- حسابات أخرى مستحقة القبض

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
مبالغ مستحقة القبض من الحكومات	496	1,118
مبالغ أخرى مستحقة القبض	3,078	2,138
إجمالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض	**3,574**	**3,256**
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	(2,331)	(1,904)
صافي الحسابات المستحقة القبض	**1,243**	**1,352**

1-5 تمثل المبالغ المستحقة القبض من الحكومات مبالغ مستحقة القبض عن ضريبة الطاقة القابلة للاسترداد وضريبة القيمة المضافة.

2-5 تتألف المبالغ الأخرى المستحقة القبض في المقام الأول من المبالغ التي قدمتها المحكمة على أساس قرار قضائي مؤرخ في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011 (الدائرة الابتدائية الثالثة، رقم ICC-01/05-01/08-568) بشأن التمثيل القانوني لشخص متهم.

3-5 مخصص الديون المشكوك في تحصيلها: بما أن استرداد تكاليف المعونة القانونية المقدمة من المحكمة غير مؤكد، يُخصَّص المبلغ المستحق بالكامل، ويُسجَّل كتكاليف للمحكمة. وفي القضية المشار إليها بالرمز ICC-01/05-01/13، قُدِّم طلب بتسديد مبلغ

453 ألف يورو للمحكمة التي كانت قد قدمت هذا المبلغ لأغراض دفع رسوم المعونة القانونية في هذه القضية، ولم تسترد المحكمة منه إلا 26 ألف في عام 2019، الأمر الذي أدى إلى زيادة المخصصات بمبلغ 427 ألف يورو.

التغيرات في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

بآلاف اليورو	*مبالغ أخرى مستحقة القبض*
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2019	904 1
الزيادة في المخصصات	427
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	**331 2**

4-5 ويوضّح الجدول التالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض بحسب العمر:

بآلاف اليورو	*أقل من سنة واحدة*	*1-3 سنوات*	*أكثر من 3 سنوات*	*المجموع*
مبالغ مستحقة القبض من الحكومات	496	-	-	496
مبالغ أخرى مستحقة القبض	106 1	554	418 1	078 3
إجمالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض	**602 1**	**554**	**418 1**	**574 3**

6- المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول المتداولة الأخرى

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
سلف للموظفين	111 2	049 2
سلف للبائعين	564	831
مصروفات مسبقة الدفع	57	55
فوائد متراكمة	**732 2**	**935 2**
المجموع	111 2	049 2

1-6 تشمل السلف في المقام الأول سلف منح التعليم لجزء السنة الدراسية الذي ينتهي في عام 2020.

2-6 وتمثل المصروفات المدفوعة مسبقاً مدفوعات للبائعين مقابل صيانة البرامجيات الحاسوبية والتراخيص المتعلقة بفترات بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

7- الممتلكات والمنشآت والمعدات

بآلاف اليورو	*الأراضي*	*أصول قيد التشييد*	*البناء*	*السيارات*	*الأثاث والتجهيزات*	معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	*أرصدة أخرى*	*المجموع*
التكلفة								
في 1 كانون الثاني/يناير 2019	741 9	297	478 197	896 3	621	591 9	-	523 2
الإضافات	-	407	158	-	2	453	-	140
الرسملة	-	(704)	-	-	-	-	704	-
إعادة التصنيف	-	-	-	(259)	(3)	(905)	-	(32)
التخلص من الأصول/شطبها	**741 9**	**-**	**636 197**	**636 3**	**620**	**139 9**	**704**	**631 2**
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019								
الإهلاك المتراكم	-	-	619 32	571 2	492	586 7	-	776 1
الإهلاك المتراكم في 1 كانون الثاني/يناير 2019	-	-	973 9	405	27	007 1	12	196
كلفة الإهلاك	-	-	-	(259)	(3)	(905)	-	(32)
إعادة التصنيف	-	-	**592 42**	**717 2**	**516**	**688 7**	**12**	**940 1**

التخلص من الأصول/شطبها								
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	741 9	297	859 164	325 1	129	005 2	-	747
صافي القيمة الدفترية	**741 9**	**-**	**044 155**	**920**	**104**	**451 1**	**692**	**691**
في 1 كانون الثاني/يناير 2019	741 9	297	478 197	896 3	621	591 9	-	523 2
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	-	407	158	-	2	453	-	140

7-1 واستناداً إلى العقد المؤرخ في 23 آذار/مارس 2009 المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة، وهو العقد القاضي بتأجير قطعة أرض مقرون بحقوق إقامة مبان ومنشآت، أُجِّرت قطعة أرض معدة للبناء عليها للمحكمة دون مقابل. وعقد الإيجار هذا يمكن إنهاؤه بالتراضي في نهاية ولاية المحكمة أو بقرار صادر عن الجمعية. ويقدّر خبير مستقل في التقييم قيمة الأرض بالاستناد إلى طبيعتها بوصفها قطعة غير مدرّة للربح.

8- الأصول غير الملموسة

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

بآلاف اليورو	البرامجيات المقتناة من مصادر خارجية	البرامجيات المقتناة قيد التطوير	البرامجيات المقتناة *المطورة داخليا*	*المجموع*
التكلفة				
في 1 كانون الثاني/يناير 2019	11 025	86	-	11 111
الإضافات	54	760	-	814
التقاعد / الشطب	-	-	-	-
الرسملة	-	(328)	328	-
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	**11 079**	**518**	**328**	**11 925**
الاستهلاك المتراكم				
في 1 كانون الثاني/يناير 2019	10 002	-	-	10 002
كلفة الاستهلاك	388	-	5	393
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	**10 390**	**-**	**5**	**10 395**
صافي القيمة الدفترية				
في 1 كانون الثاني/يناير 2019	1 023	86	-	1 109
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	**689**	**518**	**323**	**1 530**

8-1 تمثل البرامجيات قيد التطوير تكاليف تطوير ثلاثة برامج: أ) التخزين الرقمي لأغراض الاحتفاظ بملفات الطب الشرعي وب) إعداد فواتير إلكترونية للهواتف وج) منصة تدفق العمل القضائي. ومن المتوقع الانتهاء من هذه المشاريع في عامي 2020 و2021.

8-2 وفي عام 2019، وُضع أصلان غير ملموسين داخلياً: أ) تجديد الموارد البشرية، وب) المرحلة 2 من حلول حل تخطيط المهمة.

9- الحسابات المستحقة الدفع

بآلاف اليورو	*2019*	*2018 (أعيد حسابها)*

الحسابات الجارية		
االحسابات المستحقة الدفع للمحامين	843 1	801 1
االموردون	502	379
أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	052 3	630 4
االحسابات المستحقة الدفع الأخرى	636	506
مجموع الحسابات الجارية	297	213
الحسابات غير الجارية	**330 6**	**529 7**
أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم		
مجموع الحسابات غير الجارية	282	636
مجموع الحسابات المستحقة الدفع	***282***	***636***

9-1 تمثل الخصوم تجاه أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم المبلغ المقدّر لتمويل الأمانة بعد خصم المصروفات المتكبدة مقابل هذا التقييم. وتقيم المحكمة الدول الأطراف لميزانية الأمانة العامة. ومن حيث المضمون، تقوم المحكمة بجمع الاشتراكات المقررة بصفتها وكيلاً للصندوق الاستئماني، وهذه التقييمات لا تزيد صافي أصول المحكمة أو إيراداتها، ولكن يُعترف بها على أنها مستحقة الدفع للصندوق الاستئماني. وتُخفَّض المبالغ المستحقة الدفع إلى الصندوق الاستئماني كلما تكبدت الأمانة نفقات. وتقوم المحكمة بتسوية الالتزامات الناجمة عن البائعين وموظفي الأمانة مباشرة. وتُسوَّى الحسابات المستحقة الدفع أخيراً عندما تقيد المحكمة أي فائض نقدي يتعلق بالبرنامج الرئيسي السادس، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، إلى حساب الدول الأطراف.

10- الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
الحسابات الجارية		
المرتبات والاستحقاقات	839	468
الإجازات السنوية المتراكمة	848 6	303 6
استحقاقات أخرى طويلة الأجل	155 2	867 1
استحقاقات ما بعد الخدمة	505 1	491 1
المجموع الفرعي للاستحقاقات الجارية	*347 11*	*129 10*
الالتزامات غير الجارية		
استحقاقات أخرى طويلة الأجل	450 12	939 9
استحقاقات ما بعد الخدمة	506 66	406 49
المجموع الفرعي للاستحقاقات غير الجارية	*956 78*	*345 59*
المجموع	**303 90**	**474 69**

الالتزامات الجارية المتعلقة باستحقاقات الموظفين

10-1 تشمل الالتزامات الجارية المبالغ المستحقة الدفع عن الرواتب وغيرها من الاستحقاقات، والإجازات السنوية المتراكمة، والجزء الجاري من الاستحقاقات الطويلة الأجل، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.

10-2 الإجازات السنوية المتراكمة: الإجازات السنوية المتراكمة: في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغت الالتزامات المتعلقة بالإجازات السنوية المتراكمة لكافة موظفي المحكمة 6848 ألف يورو.

الالتزامات غير الجارية المتعلقة باستحقاقات الموظفين

10-3 ترد أدناه الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في تحديد قيمة الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى وغيرها من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة:

الافتراضات المالية	*2019*	*2018*
معدل الخصم:		
نظام المعاشات التقاعدية للقضاة	%0.75	%1.65
بدل الانتقال واستحقاقات أخرى للقضاة	%0.04	%0.30
إجازات الموظفين لزيارة الوطن والأسرة	%0.04	%0.30
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	%0.9	%1.95
منحة إعادة الموظفين إلى الوطن	%0.74	%1.42
استحقاقات الموظفين الأخرى	%0.72	%1.35
تضخم الأجور	%1.50	%1.50
تضخم الأسعار	%2.00	%2.00
اتجاه معدل التكاليف الطبية	%5.00	%5.00
معدل الزيادة في فرادى الأجور	%1.20	%1.20

الافتراضات الديمغرافية	
معدلات دوران فرادى الموظفين	من صفر في المائة إلى 17 في المائة بحسب الفئة العمرية
معدلات الإعاقة	بناء على الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (2019)
نسبة المشاركة في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	66.67 في المئة
جداول الوفيات	النشطون وغير النشطين لدى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية (2019)
التصويبات العمرية	مقياس التحسن عبر الأجيال (فيما يخص النشطين)
الفارق العمري ذكور/إناث	على أساس الفرق العمري الفعلي

10-4 ويبين معدل الخصم المستخدم لخصم التزامات الاستحقاقات القيمة الزمنية للأموال. وتطابق العملةُ ومدةُ الأداة المالية المختارتان لتبيان القيمة الزمنية للأموال العملةَ والمدةَ المقدرة للالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات.

10-5 وتُعزى الأرباح والخسائر الاكتوارية الناتجة عن التغييرات في الافتراضات المالية إلى التغيرات في أسعار الخصم. وانخفضت معدلات الخصم لجميع خطط الاستحقاقات المحدَّدة وغيرها من خطط استحقاقات الموظفين على الأمد البعيد. وتُعزى الأرباح والخسائر الاكتوارية الناشئة عن تغيرات في الافتراضات المتعلقة بالسكان إلى التغيرات في معدلات الوفاة والإعاقة والاستبدال والمشاركة. ولا ينطبق معدل المشاركة إلا على خطة ما بعد التوظيف الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتُعزى الأرباح والخسائر الاكتوارية الناشئة عن تصويبات الخبرة في المقام الأول إلى اختلاف الاستحقاقات المدفوعة فعلاً عن الاستحقاقات المتوقع دفعها، والزيادة في علاوات التأمين الصحي، والزيادة في الرواتب التي فاق مقدارها الفعلي مقدارها المتوقع.

التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للقيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

بآلاف اليورو	*القضاة*		*الموظفون*		
	نظام المعاشات التقاعدية	*التزامات أخرى طويلة الأجل*	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*التزامات أخرى طويلة الأجل*	*المجموع*
القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في 1 كانون الثاني/ يناير 2019	28 648	576	22 249	11 231	62 704
تكاليف الخدمة	882	231	2 401	2 482	5 995
مصروفات الفائدة	475	2	480	160	1 118
إعادة قياس (المكاسب)/الخسائر	3 313	233	11 030	848	15 423
الاستحقاقات المدفوعة	(1 421)	(218)	(46)	(941)	(2 226)
القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019	31 897	824	36 114	13 780	82 614

التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لحقوق الاسترداد

بآلاف اليورو	نظام المعاشات التقاعدية للقضاة
حق الاسترداد في 1 كانون الثاني/يناير 2019	28 648
عائدات الفائدة	471
إعادة قياس المكاسب/(الخسائر)	2 832
مساهمات رب العمل	1 488
االاستحقاقات المدفوعة	(1 421)
تكاليف الإدارة	(121)
حق الاسترداد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	31 897

10- 6 تُعد القيمة العادلة لحقوق الاسترداد هي القيمة الحالية للالتزام ذي الصلة. ودفعت تكاليف إدارية قدرها 121 ألف يورو إلى مدير نظام المعاشات التقاعدية للقضاة في عام 2019.

مجموع تكلفة الاستحقاقات المحددة المعترف بها في بيان الأداء المالي وصافي الأصول/حقوق الملكية

بآلاف اليورو	*القضاة*		*الموظفون*		*المجموع*
	نظام المعاشات التقاعدية	*التزامات أخرى طويلة الأجل*	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*التزامات أخرى طويلة الأجل*	
صافي تكلفة الخدمة	882	231	401 2	482 2	995 5
صافي الفائدة عن صافي التزامات/ (أصول) الاستحقاقات المحددة	4	2	480	160	647
تكاليف إدارية	121	-	-	-	121
إعادة قياس صافي التزامات الاستحقاقات المحددة	-	233	-	848	1080
تكلفة الاستحقاقات المحددة المسجلة في الربح أو الخسارة	007 1	466	881 2	490 3	844 7
إعادة قياس صافي التزامات الاستحقاقات المحددة	481	-	030 11	-	510 11
الاستحقاقات المحددة المسجلة في صافي الأصول/حقوق الملكية	481	-	030 11	-	510 11
تكلفة الاستحقاقات المحددة	488 1	466	911 13	490 3	354 19

تحليل الحساسية

7-10 معدل الخصم من الافتراضات الاكتوارية الهامة في تحديد التزام الاستحقاقات المحددة. وقد تم تحديد تحليلات الحساسية بناء على تغير بنسبة 0.25 في المائة في الافتراضات في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

	1.2 لنسبة المئوية لمعدل الخصم	1.3 لتزام الاستحقاقات المحددة	1.4 عدل الخصم بإضافة 0.25 في المائة	1.5 لتزام الاستحقاقات المحددة	1.6 عدل الخصم بطرح 0.25 في المائة	1.7 لتزام الاستحقاقات المحددة
القضاة						
نظام المعاشات التقاعدية	0.75	897 31	1.00	901 30	0.50	944 32
استحقاقات إجازة زيارة الوطن	0.04	95	0.29	95	(0.21)	95
نقل الأمتعة/السفر عند إنهاء الخدمة	0.04	117	0.29	116	(0.21)	118
بدل الانتقال	0.04	602	0.29	597	(0.21)	606
استحقاقات الخلف	0.04	11	0.29	11	(0.21)	11
الموظفون						
استحقاقات إجازة زيارة الوطن	0.04	171 1	0.29	170 1	(0.21)	173 1
زيارة الأسرة	0.04	36	0.29	36	(0.21)	36
نقل الأمتعة/السفر عند إنهاء الخدمة	0.72	028 3	0.97	967 2	0.47	091 3
منحة الإعادة إلى الوطن	0.74	076 9	0.99	879 8	0.49	281 9
منحة الوفاة	0.72	469	0.97	460	0.47	478
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	0.90	114 36	1.15	365 33	0.65	139 39

10-8 ويرد أدناه تأثير الزيادة بنقطة مئوية واحدة وتأثير النقص بنقطة مئوية واحدة في معدلات اتجاه التكاليف الطبية المفترضة:

اتجاه معدل التكاليف الطبية

بآلاف اليورو	*%4*	*%5*	*%6*
االتزام الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	826 29	114 36	175 44
تكلفة الخدمة الجارية للسنة المالية 2020	773 2	360 3	113 4

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

10-9 ينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات على أن يعهد مجلس صندوق المعاشات بإجراء تقييم اكتواري للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل إلى خبير اكتواري استشاري. وتتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري كل عامين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدّرة للمستقبل كافيةً للوفاء بالتزاماته.

10-10 ويتألف الالتزام المالي للمحكمة حيال صندوق المعاشات التقاعدية من اشتراكها المقرر، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يُقاس كنسبة مئوية من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمشتركين (ويبلغ حالياً 7.9 في المائة للمشتركين و 15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، إضافةً إلى

حصتها في أي مبالغ تُدفع لسد أي عجز اكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات. ولا تُسدَّد مدفوعات تغطية العجز هذه إلا إذا لجأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تطبيق الحكم الوارد في المادة 26، وبعد أن يتقرر أن هناك حاجةً لسداد مدفوعات العجز بناء على تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعتها كل منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

10-11 واكتمل إجراء تقييم اكتواري للفترة الممتدة إلى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر2017، ويُجرى حالياً تقييم اكتواري للفترة الممتدة إلى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولجأ الصندوق إلى ترحيل بيانات المشتركين من 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 لإعداد بياناته المالية لعام 2018.

10-12 وأدى التقييم الاكتواري للفترة الممتدة إلى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى بلوغ النسبة الممولة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إجراء تسويات مستقبلية للمعاشات التقاعدية، 139.2 في المائة. وبلغت النسبة الممولة 102.7 في المائة عندما وُضِع النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية في الحسبان.

13-1 وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري إلى أنه لا يوجد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، ما يستوجب تسديد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، بالنظر إلى أن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة على الصندوق في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت هي أيضاً القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى أحكام المادة 26.

10-14 وفي حال اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أم بسبب إنهاء صندوق المعاشات التقاعدية، ستستند المدفوعات لتغطية العجز المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة مساهمات تلك المنظمة العضو في مجموع المساهمات المدفوعة إلى الصندوق في السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع المساهمات المدفوعة إلى صندوق المعاشات التقاعدية خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2016 و2017 و2018) ما قدره 131,56 7 مليون دولار، ساهمت المحكمة بنسبة 1.06 في المائة منها.

10- 15 وخلال عام 2019، بلغت المساهمات المدفوعة إلى صندوق المعاشات التقاعدية 26,3 مليون يورو (2018: 23,2 مليون يورو). ولا يُتوقع أن يحدث أيُّ اختلاف كبير في الاشتراكات المستحقة في عام 2020.

10-16 ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على توصية بالإنهاء من مجلس الصندوق المشترك. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول صندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ الإنهاء تخصَّص حصراً لصالح من كان من موظفيها مشتركاً في الصندوق في ذلك التاريخ، وفق ترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدِّد مجلس الصندوق المشترك المبلغَ استناداً إلى تقييم اكتواري لأصول صندوق

المعاشات التقاعدية وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يتضمن المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة على الخصوم.

10-17 ويجري مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة مراجعة سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويقدم كل عام تقارير عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة. وينشر صندوق المعاشات التقاعدية تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق: www.unjspf.org.

الإصابات بسبب الخدمة

10-18 أبرمت المحكمة اتفاقاً مع شركة تأمين توفر التغطية للإصابات التي تحدث بسبب الخدمة والتي يتعرض لها موظفو المحكمة والقضاة والخبراء الاستشاريون والمساعدون المؤقتون. وقسط التأمين، المحسوب بوصفه نسبة مئوية من الأجر الداخل في حساب المعاش بالنسبة إلى الموظفين ونسبة مئوية مماثلة فيما يخص القضاة والخبراء الاستشاريين والمساعدين المؤقتين يحمل على ميزانية المحكمة ويُدرج في حسابات المصروفات. وبلغ مجموع أقساط التأمين التي سددت في عام 2019 لأغراض هذا التأمين 442 ألف يورو.

أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

10-19 يحظى العاملون في أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم بمزايا واستحقاقات وفقاً للنظام الأساسي للموظفين، تتفق مع مزايا واستحقاقات موظفي المحكمة. وتقدَّم هذه الاستحقاقات على أساس مشترك مع موظفي المحكمة ولا يُرى أن من المجدي إجراء تقييم اكتواري منفصل لها. وتقدَّر الاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد الخدمة المتعلقة بأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم والمدرجة في التزامات المحكمة بمبلغ 675 ألف يورو.

10-20 وقد أدرجت قيمة الإجازات السنوية المستحقة لموظفي أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، والمقدمة أيضاً على أساس مشترك، في التزامات المحكمة وبلغت ما قدره 126 ألف يورو.

11- القرض المقدم من الدولة المضيفة

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
القرض المقدم من الدولة المضيفة المتداول	1 887	1 843
القرض المقدم من الدولة المضيفة غير المتداول	66 978	68 865
المجموع	**68 865**	**70 708**

11-1 يقيَّد القرض على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة السائد. وينطبق سعر الفائدة السائد على كل مجموعة من المسحوبات من المبلغ الإجمالي المتاح.

11-2 وقد بدأ تسديد قرض الدولة المضيفة في 30 حزيران/يونيه 2016، وهو تاريخ انقضاء اتفاق الإيجار الذي أبرمته المحكمة فيما يتعلق بالمباني المؤقتة. وتدفع

الدول الأطراف التي لم تسدد الاشتراك دفعة واحدة أقساطاً سنويةً لتسديد القرض. ويوضّح الجدول التالي الاستحقاقات المقبلة لتسديد القرض:

بآلاف اليورو	*أقل من سنة واحدة*	*1-3 سنوات*	*أكثر من 3 سنوات*	*المجموع*
القرض المقدم من الدولة المضيفة	3 585	10 755	84 250	98 590

12- الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة

بآلاف اليورو	*2019*	*2018 (أعيد حسابها)*
الاشتراكات المقررة الواردة مقدما	2 566	1 509
التبرعات المؤجلة	1 097	1 191
المصروفات المستحقة	2 344	2 471
الفوائد المستحقة على قرض الدول المضيفة	1 742	1 784
المجموع	**7 749**	**6 955**

12-1 الاشتراكات المقررة الواردة مقدماً: ورد مبلغ قدره 2566 ألف يورو من الدول الأطراف قبل حلول السنة التي يُستحقّ فيها التسديد. وانخفضت المساهمات الواردة سلفاً بمبلغ 1057 ألف يورو. وترد تفاصيل المساهمات الواردة المتعلقة بسنة 2020 بحسب الدولة الطرف في الجدول 1.

12-2 وتمثل المساهمات الطوعية المؤجلة مِنَحاً من الجهات المانحة، تُقدَّم رهناً بشروط، يتوقع تنفيذها في الفترة المالية المقبلة. ويتعلق مبلغ 097 1 ألف يورو في المقام الأول بنشاطي الصندوق الاستئماني المسميين "بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون" و"برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين". وستُسجَّل هذه المساهمات كإيرادات، حيثما استوفيت الشروط. وترد في الجدول 6 تفاصيل المساهمات الطوعية التي حُوِّلت، والتي تخضع لشروط، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

12-3 وتمثل المصروفات المستحقة كمية السلع والخدمات المقدمة التي لم ترد الفواتير بشأنها حتى تاريخ الإبلاغ.

12-4 ويمثل الاستحقاق على قرض الدولة المضيفة مبلغ قسط سنوي للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 يُستحقّ الدفع في شباط/فبراير 2020.

13- المخصصات

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
مخصصات قضايا النزاعات	263	898
المخصصات المتعلقة بضرائب الولايات المتحدة	100	111
مخصصات أخرى	-	203
المجموع	**363**	**1 212**

التغييرات في المخصصات

بآلاف اليورو	مخصصات قضايا النزاعات	المخصصات المتعلقة بضرائب الولايات المتحدة	*مخصصات أخرى*	*المجموع*
المخصصات في 1 كانون الثاني/ يناير 2019	898	111	203	1 212
الزيادة في المخصصات	-	17	-	17
الانخفاض المترتب على المدفوعات	(92)	(24)	(203)	(319)

الانخفاض المترتب على حالات الإلغاء	(543)	(4)	-	(547)
المخصصات في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019	**263**	**100**	-	**363**

13-1 ويقابل المخصصات الخاصة بالمنازعات، البالغة 263 ألف يورو، المسؤولية التقديرية للمحكمة عن القضايا التي رفعها موظفون حاليون أو سابقون في المحكمة، بما في ذلك المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في المقام الأول. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قضايا أخرى عالقة تُكشف كخصوم طارئة أو يُعتقد أن إمكانية تدفق الموارد إلى الخارج أمر مستبعد.

13-2 المخصصات المتعلقة بضرائب الولايات المتحدة: بناء على الممارسة والمبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية التي حددتها المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، يُعفى جميع موظفي المحكمة من الضرائب على الرواتب والمكافآت والبدلات التي تدفعها المحكمة. ويبلغ الالتزام الضريبي المحسوب في عام 2019 ما يقدَّر بـــ100 ألف يورو فيما يخص دافعي الضرائب في الولايات المتحدة الذين دفعت لهم المحكمة مستحقات خلال هذه الفترة.

14- صافي الأصول/حقوق الملكية

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
الصندوق		
صندوق الطوارئ	242 5	243 5
صندوق رأس المال العامل	951 5	058 9
الأموال العامة		
صناديق الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	292	263
الفائض/(العجز) النقدي	(439 1)	993 2
أموال عامة أخرى	594 72	272 79
إعادة قياس خطط ما بعد الخدمة	(552 19)	(041 8)
مجموع الأرصدة العامة	**088 63**	**788 88**
الصناديق الاستئمانية	213 2	021 2
المجموع	**301 65**	**809 90**

14-1 إعادة قياس الخطط المتعلقة بمرحلة ما بعد العمل: يمثل الرصيد البالغ 552 19 يورو خسائر اكتوارية تتعلق بمعاشات القضاة وخطة التأمين الصحي بعد الخدمة لموظفي المحكمة.

15- الإيرادات

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
الاشتراكات المقررة		
للميزانية البرنامجية	005 145	890 144
التغيير في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	(1 883)	556
المجموع الفرعي للاشتراكات المقررة	*122 143*	*446 145*
التبرعات		
للصندوق الاستئماني (الجدول 6)	998 1	038 2
المجموع الفرعي للتبرعات	*998 1*	*038 2*

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
إيرادات مالية		
عائدات الفائدة	75	110
الأرباح الصافية من أسعار الصرف	-	48
المجموع الفرعي للإيرادات المالية	*75*	*158*
إيرادات أخرى		
إيرادات أخرى متنوعة	1 073	413
المجموع الفرعي للإيرادات الأخرى	*1 073*	*413*
مجموع الإيرادات	**268 146**	**055 148**

15-1 الاشتراكات المقررة للميزانية البرنامجية: وافقت الجمعية في قرارها ICC ASP/17/Res.4 على تمويل اعتمادات المحكمة للفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني / يناير إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 بمبلغ إجمالي قدره 135 148 ألف يورو، منها مبلغ 3130 ألف يورو يتعلق بمساهمات مقدمة إلى أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ويُبلغ عنه إبلاغاً منفصلاً في البيانات المالية للصندوق الاستئماني.

15-2 وتعترف المحكمة بالإيرادات عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى البرنامج منافع اقتصادية أو خدمات مستقبلية. وفيما يخص الديون المشكوك في تحصيلها مقارنةً بالاشتراكات المقررة المستحقة، تُخفَّض الإيرادات وتُسترجع بمجرد إزالة الشكّ في التحصيل. وفي عام 2019، ارتفع المبلغ المُقدّر للديون المشكوك في تحصيلها ليبلغ 1183 أف يورو.

15-3 وترد تفاصيل المساهمات الطوعية من الجهات المانحة في الجدول 6.

المساهمات العينية

15-4 في عام 2019، تلقت المحكمة خدمات عينية من الموظفين بطريقة مجانية لفترات قصيرة. وتوفر هذه الموارد خبرة في مجالات محددة تساعد في دعم أنشطة المحكمة. وتقدَّر قيمة هذه الخدمات التي تلقتها المحكمة في عام 2019 بمبلغ 1.2 مليون يورو.

15-5 وفي عام 2019، عُقدت الدورة الثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف في مركز مؤتمرات المنتدى العالمي في لاهاي. ووفرت الدولة المضيفة المباني. والمبلغ التقريبي لهذا التبرع العيني هو 326 ألف يورو.

16- المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
مرتبات القضاة	401 3	373 3
مستحقات وبدلات القضاة	802 1	516 1
مرتبات الموظفين	848 60	571 57
مستحقات وبدلات الموظفين	404 32	414 29
المساعدة المؤقتة	437 16	225 16
المجموع	**892 114**	**099 108**

16-1 في عام 2019، لم تُسدَّد أية دفعة على سبيل الهبة.

17- المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*

الضيافة	14	31
السفر	578 5	637 5
المجموع	**592 5**	**668 5**

18- المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
الإعلام	185	489
الترجمات الخارجية	89	489
التدريب	696	851
الاستشاريون وفرادى المتعاقدين	470 2	826 1
خدمات تعاقدية أخرى	903 1	503 2
المجموع	**343 5**	**158 6**

19 - المصروفات المتعلقة بأتعاب المحامين

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
محامو الدفاع	044 4	191 4
محامو المجني عليهم	278 1	412 1
المجموع	**322 5**	**603 5**

20- النفقات التشغيلية

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
الإيجارات والمرافق العامة والصيانة	922 6	038 6
الاتصالات وصيانة البرامجيات	138 3	290 3
المصروفات المتعلقة بالشهود	807 1	895 1
مصاريف تشغيلية أخرى	196 2	746 1
المجموع	**063 14**	**969 12**

21- النفقات المتعلقة باللوازم والمواد

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
لوازم مكتبية	385	551
كتب ومجلات واشتراكات	255	333
لوازم أخرى	402	425
مشتريات أصول منخفضة القيمة	616	147 1
المجموع	**658 1**	**456 2**

21-1 وتشمل مشتريات الأصول المنخفضة القيمة الأثاث والتجهيزات، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصول أخرى تقل قيمتها عن ألف يورو ولا تجري رسملتها.

22- الإهلاك والاستهلاك واضمحلال القيمة

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
الإهلاك	620 11	951 11
الاستهلاك	406	393
المجموع	**026 12**	**344 12**

22-1 لم تتكبد المحكمة أية خسائر مادية بسبب اضمحلال القيمة في عام 2019.

23- المصروفات المالية

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
رسوم مصرفية	70	76
حساب الفائدة على قرض الدولة المضيفة	1 742	1 784
المجموع	28	-

23-1 قيدت مصروفات الفوائد المتعلقة بقرض الدولة المضيفة البالغ قدرها 742 1 ألف يورو على أساس سعر الفائدة الساري.

24- بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية

24-1 يجري إعداد ميزانية المحكمة على أسُس مختلفة. فبيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية تُعد جميعها بالاستناد إلى المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة، في حين أن بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) يُعد بالاستناد إلى المحاسبة القائمة على أساس نقدي معدَّل.

24-2 ووفقاً لمقتضيات المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتعين في الحالات التي لا تُعد فيها البيانات المالية والميزانية على أساس مقارن، مواءمة المبالغ الفعلية المعروضة على أساس مقارن بالميزانية مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، على أن يُحدَّد على نحو منفصل أي أساس أو توقيت أو كيان مختلف. وتوجد أيضاً اختلافات في الأشكال ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

24-3 وتحدث اختلافات من حيث الأساس عندما يكون أساس إعداد الميزانية المعتمَدة مختلفاً عن الأساس المحاسبي، على النحو المذكور في الفقرة 24-1 أعلاه.

24-4 وتحدث اختلافات من حيث التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن الفترة المبلغ عنها المبينة في البيانات المالية. ولا توجد اختلافات من حيث التوقيت فيما يخص المحكمة لأغراض مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

24-5 وتحدث الاختلافات المتعلقة بالكيانات لأن الميزانية تتضمن أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم (الملاحظة 1-2 (ز)) وهي ليست جزءاً من الكيان الذي أُعدت له البيانات المالية. ومن ناحية أخرى، لا تشمل الميزانية البرنامجية السنوية الصناديق المتعلقة بمشروع المباني الدائمة وقطاعات الصناديق الاستئمانية في حين تشملها البيانات المالية الأخرى.

24-6 وتُعزى الاختلافات من حيث العرض إلى اختلافات في الشكل ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

24-7 ويُعرض أدناه التوفيق بين المبالغ الفعلية المعدة على أساس مقارن في بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019:

بآلاف اليورو	*التشغيل*	*الاستثمار*	*التمويل*	*المجموع*

المبالغ الفعلية المستندة إلى أساس مماثل (البيان الخامس)	535	-	-	535
اختلافات الأساس	267 2	-	-	267 2
اختلافات العرض	-	(2 410)	(3 585)	(5 995)
اختلافات الكيان	(1 132)	-	-	(1 132)
المبلغ الفعلي في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	**670 1**	**(2 410)**	**(3 585)**	**(4 325)**

24-8 وتُعرض الالتزامات المفتوحة بما في ذلك أوامر الشراء وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل كاختلافات متعلقة بالأساس. وتُعرض الإيرادات والمصروفات الأخرى المتصلة بالصناديق التي لا تشكل جزءاً من بيان مقارنة مبالغ الميزانية بالمبالغ الفعلية بوصفها اختلافات متعلقة بالعرض. ولا تُدرج أنشطة أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في خانة الاختلافات المتعلقة بالكيانات بل تُدرج في خانة عملية الميزانية. وتدرج البيانات المتعلقة بمشروع المباني الدائمة والصناديق الاستئمانية في البيانات المالية لكنها ليست جزءاً من المبالغ الفعلية المقارنة.

24-9 ويُدرج في التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام 2019 شرح للاختلافات الملموسة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

25- الإبلاغ القطاعي

بيان الوضع المالي بحسب القطاعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

بآلاف اليورو	الأرصدة العامة	*الصناديق الاستئمانية*	الأموال المشتركة بين القطاعات	*المجموع*
الأصول				
الأصول المتداولة				
النقدية وما في حكمها	191 11	384 3	-	575 14
حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)	565 17	65	-	630 17
حسابات أخرى مستحقة القبض	157 1	-	86	243 1
المبالغ المدفوعة مقدما والأصول المتداولة الأخرى	729 2	3	-	732 2
مجموع الأصول المتداولة	*642 32*	*452 3*	*86*	*180 36*
الأصول غير المتداولة				
حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)	25	-	-	25
الممتلكات والمنشآت والمعدات	643 168	-	-	643 168
الأصول غير الملموسة	448 2	-	-	448 2
االحق في الاسترداد	897 31	-	-	897 31
مجموع الأصول غير المتداولة	*013 203*	-	-	*013 203*
مجموع الأصول	**655 235**	**452 3**	**86**	**193 239**
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
االحسابات المستحقة الدفع	163 6	81	86	330 6
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	314 11	33	-	347 11
القرض المقدم من الدولة المضيفة	887 1	-	-	887 1
الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة	624 6	125 1	-	749 7
المخصصات	363	-	-	363
مجموع الخصوم المتداولة	*351 26*	*239 1*	*86*	*676 27*
الخصوم غير المتداولة				

بآلاف اليورو	الأرصدة العامة	*الصناديق الاستئمانية*	الأموال المشتركة بين القطاعات	*المجموع*
االحسابات المستحقة الدفع	282	-	-	282
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	78 956	-	-	78 956
القرض المقدم من الدولة المضيفة	66 978	-	-	66 978
مجموع الخصوم غير المتداولة	*146 216*	-	-	*146 216*
مجموع الخصوم	**172 567**	**1 239**	**86**	**173 892**
صافي الأصول/حقوق الملكية				
صندوق الطوارئ	5 242	-	-	5 242
صندوق رأس المال العامل	5 951	-	-	5 951
أرصدة صناديق أخرى	51 895	2 213	-	54 108
صافي الأصول/حقوق الملكية	**63 088**	**2 213**	-	**65 301**
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	***235 655***	***3 452***	***86***	***239 193***

بيان الوضع المالي بحسب القطاعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

بآلاف اليورو	الأرصدة العامة	*الصناديق الاستئمانية*	الأموال المشتركة بين القطاعات	*المجموع*
الأصول				
الأصول المتداولة				
النقد وما يعادل النقد	14 790	4 102	-	18 892
حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)	14 797	35	-	14 832
حسابات أخرى مستحقة القبض	2 175	-	(823)	1 352
المبالغ المدفوعة مقدما والأصول المتداولة الأخرى	2 909	26	-	2 935
مجموع الأصول المتداولة	**34 671**	**4 163**	**(823)**	**38 011**
الأصول غير المتداولة				
حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)	31	-	-	31
الممتلكات والمنشآت والمعدات	179 103	-	-	179 103
الأصول غير الملموسة	1 530	-	-	1 530
الحق في الاسترداد	28 648	-	-	28 648
مجموع الأصول غير المتداولة	**209 312**	-	-	**209 312**
مجموع الأصول	***243 983***	***4 163***	***(823)***	***247 323***
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
الحسابات المستحقة الدفع	7 415	937	(823)	7 529
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	10 121	8	-	10 129
القرض المقدم من الدولة المضيفة	1 843	-	-	1 843
الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة	5 759	1 196	-	6 955
المخصصات	1 212	-	-	1 212
مجموع الخصوم المتداولة	**26 350**	**2 141**	**(823)**	**27 668**
الخصوم غير المتداولة				
الحسابات المستحقة الدفع	636	-	-	636
الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين	59 345	-	-	59 345
القرض المقدم من الدولة المضيفة	68 865	-	-	68 865

بآلاف اليورو	الأرصدة العامة	*الصناديق الاستئمانية*	الأموال المشتركة بين القطاعات	*المجموع*
مجموع الخصوم غير المتداولة	**846 128**	-	-	**846 128**
مجموع الخصوم	**196 155**	**141 2**	**(823)**	**514 156**
صافي الأصول/حقوق الملكية				
صندوق الطوارئ	243 5	-	-	243 5
صندوق رأس المال العامل	058 9	-	-	058 9
أرصدة صناديق أخرى	487 74	021 2	-	508 76
صافي الأصول/حقوق الملكية	**788 88**	**021 2**	**-**	**809 90**
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	**983 243**	**163 4**	**(823)**	**323 247**

بيان الأداء المالي بحسب القطاعات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

بآلاف اليورو	الأرصدة العامة	*الصناديق الاستئمانية*	*المجموع*
الإيرادات			
الاشتراكات المقررة	122 143	-	122 143
التبرعات	-	998 1	998 1
إيرادات مالية	75	-	75
إيرادات أخرى	073 1	-	073 1
مجموع الإيرادات	**270 144**	**998 1**	**268 146**
المصروفات			
المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	162 114	730	892 114
السفر والضيافة	061 5	531	592 5
الخدمات التعاقدية	918 4	425	343 5
أتعاب المحامين	322 5	-	322 5
النفقات التشغيلية	962 13	101	063 14
اللوازم والمواد	640 1	18	658 1
الإهلاك والاستهلاك	026 12	-	026 12
المصروفات المالية	840 1	-	840 1
مجموع المصروفات	**931 158**	**805 1**	**736 160**
الفائض/(العجز) للفترة المعنية	**(14 661)**	**193**	**(14 468)**

بيان الأداء المالي بحسب القطاعات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

بآلاف اليورو	الأرصدة العامة	*الصناديق الاستئمانية*	*المجموع*
الإيرادات			
الاشتراكات المقررة	446 145	-	446 145
التبرعات	-	038 2	038 2
إيرادات مالية	158	-	158
إيرادات أخرى	411	2	413
مجموع الإيرادات	**015 146**	**040 2**	**055 148**
المصروفات			
المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	384 107	715	099 108
السفر والضيافة	289 5	379	668 5
الخدمات التعاقدية	746 5	412	158 6
أتعاب المحامين	602 5	1	603 5
النفقات التشغيلية	762 12	207	969 12

اللوازم والمواد	456 2	-	456 2
الإهلاك والاستهلاك	344 12	-	344 12
المصروفات المالية	859 1	1	860 1
مجموع المصروفات	**442 153**	**715 1**	**157 155**
الفائض/(العجز) للفترة المعنية	**(7 427)**	**325**	**(7 102)**

26- الالتزامات والإيجارات التشغيلية

الإيجارات التشغيلية

26-1 تشمل التكاليف التشغيلية مدفوعات الإيجار البالغ قدرها 449 2 ألف يورو والمقيدة بوصفها مصروفات تشغيلية خلال العام. ويتضمن هذا المبلغ مدفوعات الإيجار الدنيا. ولم تجر المحكمة أو تتلق أي مدفوعات إيجار من الباطن أو إيجار طارئ.

الالتزامات

26-2 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغت التزامات المحكمة التعاقدية، نتيجة لشراء ممتلكات ومعدات جرى التعاقد عليها ولم تُتسلم، 139 ألف يورو.

27- الالتزامات الطارئة

27-1 في نهاية عام 2019، حُدِّدت قضية واحدة رفعها موظف في المحكمة إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية لا يحتمل أن تؤدي إلى تدفق موارد اقتصادية إلى الخارج. وقد أفصح عن مبلغ يقارب قدره 65 ألف يورو بوصفه التزامات طارئة تتعلق بتلك القضية. بالإضافة إلى ذلك، هناك قضايا رفعها موظفون حاليون أو سابقون في المحكمة، يتعذر تقديرها تقديراً موثوقاً به. وفيما يتعلق بإحدى هذه القضايا، هناك حجج قوية على وجه العموم بأن الشكوى تخرج عن إطار اختصاص المحكمة الإدارية (سواء أكان يتعلق الأمر بجوهر القضية أم بالاختصاص الزمني)، وبالتالي أنها غير مقبولة. مع ذلك، نواجه خطر طروء التزام قانوني. غير أنه لا يمكن تقدير الخصم الممكن أن تتكبده المحكمة الجنائية الدولية بسبب تعدد الطرائق التي قد تتبعها المحكمة لتناول هذه المسألة.

27-2 وفي 19 آذار/مارس 2019، قدم السيد جون بيير بيمبا غومبو (Jean-Pierre Bemba Gombo) نسخة ثانية منقحة عامة من مطالبته بالتعويضات والأضرار وفقاً للمادة 85 من نظام روما الأساسي (ICC-01/05-01/08-3673-Red2). وقدم كل من الادعاء وقلم المحكمة ملاحظاتهما في 6 أيار/مايو 2019 على النحو المطلوب ((ICC-01/05-01/08-3680-Red وICC-01/05-01/08-3681-Red ، على التوالي) و عُقدت جلسة علنية في 9 أيار/مايو 2019. وقدم محامو السيد بيمبا مزيداً من المذكرات بإيداعها في 4 حزيران/يونيو 2019، ورد كل من الادعاء وقلم المحكمة على هذه المذكرات في 26 حزيران/يونيو 2019. وفي هذه المرحلة المبكرة من الإجراءات، لا يمكن تقدير مبلغ هذه المستحقات، إن وُجدت، تقديراً موثوقاً به.

28- الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

الموظفون الإداريون الرئيسيون

28-1 يشمل تعريف الموظفين الإداريين الرئيسيين رئيس المحكمة، ورئيس ديوانه، ورئيس قلم المحكمة، والمدعية العامة، ونائب المدعي العام، والمديرين.

28-2 ويشمل المجموع الكلي للأجور المدفوعة للموظفين الإداريين الرئيسيين صافي الرواتب، وتسويات مقر العمل، والاستحقاقات ومنح التعيين وغيرها من المنح، وإعانات الإيجار، واشتراكات رب العمل في نظام المعاشات التقاعدي، والمساهمات الجارية المقدمة في مجال التأمين الصحي.

28-3 والمبالغ التي تسدَّد خلال السنة والأرصدة المستحقة القبض في نهاية السنة هي كالآتي:

بآلاف اليورو	عدد الأشخاص	إجمالي الأجور	*المبالغ المستحقة القبض*
الموظفون الإداريون الرئيسيون	13	2 811	211

28-4 ويحق للمديرين الإداريين الرئيسيين كذلك الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات أخرى طويلة الأجل. وبلغت الالتزامات المستحقة في نهاية السنة ما يلي:

بآلاف اليورو	*الإجازات السنوية المتراكمة*	*استحقاقات أخرى طويلة الأجل*	*استحقاقات ما بعد الخدمة*	*المجموع*
الموظفون الإداريون الرئيسيون	319	720	2 458	3 497

28-5 أنشأت الجمعية بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6، الصندوق الاستئماني للمجني عليهم إنصافاً لضحايا الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وأسرهم.

28-6 وأنشأت الجمعية في مرفق هذا القرار، مجلس إدارة مسؤولاً عن إدارة الصندوق الاستئماني وقررت أن يكون رئيس قلم المحكمة مسؤولاً عن تقديم مثل هذه المساعدة اللازمة لأداء المجلس وظائفه على الوجه الصحيح في تنفيذ مهامه وأن يشارك في اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

28-7 وفي عام 2019، وافقت الجمعية على مخصصات يبلغ قدرها 130 3 ألف يورو لأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم التي تدير الصندوق وتقدم الدعم الإداري إلى مجلس إدارة الصندوق واجتماعاته. وأُدرج المبلغ الذي لم يصرف من المخصصات خلال الفترة الراهنة والفترات السابقة البالغ قدره 892 ألف يورو بوصفه من خصوم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ورصيداً دائناً للدول الأطراف. وتوفر المحكمة خدمات مختلفة للصندوق الاستئماني للمجني عليهم، بما في ذلك الحيز المكتبي والمعدات والخدمات الإدارية مجاناً.

29- شطب خسائر النقد والمبالغ المستحقة القبض

29-1 شُطب ما مجموعه 000 3 يورو بوصفه حسابات متقادمة تُعد غير قابلة للتحصيل.

30- الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإبلاغ

30-1 تاريخ الإبلاغ للمحكمة الجنائية الدولية هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. واندلعت جائحة كوفيد-19 بعد إغلاق حسابات عام 2019. وهذا حدث لا يؤثر في البيانات المالية لعام 2019. غير أن الآثار العالمية للجائحة قد تؤثر تأثيراً بالغاً في عمليات المنظمة في عام 2020، ولا يمكن تقدير مدى هذه الآثار تقديراً موثوقاً به في الوقت الحاضر.

المرفقات

الجدول 1

المحكمة الجنائية الدولية

حالة تسديد الاشتراكات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

الدول الأطراف	السنوات السابقة			2019					متحصلات متعلقة بعام 2020
	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	التحصيلات	المبلغ الباقي	الاشتراكات المقررة	ائتمانات من عام 2018	التحصيلات	المبلغ الباقي	مجموع المبالغ الباقية	
أفغانستان	-	-	-	161 15	-	161 15	-	-	-
ألبانيا	-	-	-	104 21	-	104 21	-	-	-
أندورا	-	-	-	299 13	-	299 13	-	-	-
أنتيغوا وبربودا	765 16	-	765 16	534 5	-	-	534 5	299 22	-
الأرجنتين	464 185 2	342 303	122 882 1	357 421 2	-	-	357 421 2	479 303 4	-
أستراليا	-	-	-	204 848 5	-	204 848 5	-	-	-
النمسا	-	-	-	940 904 1	-	940 904 1	-	-	-
بنغلاديش	-	-	-	348 15	-	348 15	-	-	-
بربادوس	-	-	-	502 18	-	502 18	-	-	-
بلجيكا	-	-	-	390 314 2	-	390 314 2	-	-	-
بليز	-	-	-	745 2	-	745 2	-	-	-
بنن	-	-	-	380 8	-	380 8	-	-	-
بوليفيا	-	-	-	353 42	-	-	353 42	353 42	-
البوسنة والهرسك	-	-	-	801 31	-	801 31	-	-	-
بوتسوانا	-	-	-	274 39	-	274 39	-	-	-
البرازيل	721 852 9	691 594 7	030 258 2	956 217 8	-	-	956 217 8	986 475 10	-
بلغاريا	-	-	-	390 128	-	390 128	-	-	-
بوركينا فاسو	480 14	480 14	-	115 8	-	115 8	-	-	227
كابو فردي	865 3	865 3	-	745 2	-	-	745 2	745 2	-
كمبوديا	-	-	-	896 14	-	896 14	-	-	-
كندا	-	-	-	872 234 7	-	872 234 7	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	312 8	-	312 8	745 2	-	-	745 2	057 11	-
تشاد	36 939	-	939 36	706 10	-	-	706 10	645 47	-
شيلي	-	-	-	042 077 1	-	042 077 1	-	-	-
كولومبيا	855 788	855 788	-	068 762	-	068 762	-	-	-
جزر القمر	955 21	-	955 21	745 2	-	-	745 2	700 24	-
الكونغو	768 77	-	768 77	607 16	-	-	607 16	375 94	-
جزر كوك	-	-	-	745 2	-	745 2	-	-	-
كوستاريكا	-	-	-	064 164	784 2	233 105	047 56	047 56	-
كوت ديفوار	-	-	-	966 35	572 23	394 12	-	-	337 11
كرواتيا	-	-	-	717 221	-	717 221	-	-	-
قبرص	-	-	-	258 95	-	258 95	-	-	-
الجمهورية التشيكية	-	-	-	923 822	-	923 822	-	-	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	-	487 14	104 14	-	383	383	-
الدانمرك	-	-	-	026 466 1	-	026 466 1	-	-	-
جيبوتي	717 6	-	717 6	745 2	-	-	745 2	462 9	-
دومينيكا	-	-	-	745 2	262	483 2	-	-	-
الجمهورية الدومينيكية	697 266	231 141	466 125	606 146	-	-	606 146	072 272	-
إكوادور	-	-	-	766 211	-	-	766 211	766 211	-
السلفادور	-	-	-	801 31	-	801 31	-	-	167
استونيا	-	-	-	209 103	-	209 103	-	-	-
فيجي	-	-	-	380 8	-	380 8	-	-	-
فنلندا	-	-	-	047 114 1	-	047 114 1	-	-	-

الدول الأطراف	السنوات السابقة		الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	2019				مجموع المبالغ الباقية	متحصلات متعلقة بعام 2020
	المبلغ الباقي	التحصيلات		الاشتراكات المقررة	انتمانات من عام 2018	التحصيلات	المبلغ الباقي		
فرنسا	-	-	-	604 509 12	-	604 509 12	-	-	-
غابون	-	-	-	544 41	-	544 41	-	-	-
غامبيا	-	8	8	745 2	-	745 2	-	-	-
جورجيا	-	-	-	104 21	-	104 21	-	-	-
ألمانيا	-	-	-	590 115 16	-	590 115 16	-	-	-
غانا	781 45	781 45	781 45	515 37	-	737 41	-	222 4	-
اليونان	-	-	-	485 968	-	485 968	-	-	-
غرينادا	-	-	-	745 2	-	745 2	-	-	-
غواتيمالا	-	-	-	-	327	094 99	-	767 98	-
غينيا	540 24	-	540 24	-	-	093 8	540 24	633 32	-
غيانا	-	-	-	753 3	738 1	491 5	-	-	071 9
هندوراس	474 6	474 6	474 6	950 22	-	987 24	-	037 2	-
هنغاريا	-	-	-	687 550	-	687 550	-	-	-
أيسلندا	-	-	-	154 74	-	154 74	-	-	-
أيرلندا	-	-	-	784 981	-	784 981	-	-	-
إيطاليا	-	-	-	057 751 8	-	057 751 8	-	-	-
اليابان	-	-	-	348 201 24	-	348 201 24	-	-	-
الأردن	-	-	-	507 55	-	507 55	-	-	18
كينيا	-	-	-	307 65	-	307 65	-	-	-
لاتفيا	-	-	-	313 124	-	313 124	-	-	-
ليسوتو	-	-	-	745 2	-	745 2	-	-	588 2
ليبيريا	259 5	-	259 5	745 2	-	745 2	745 2	004 8	-
ليختنشتاين	-	-	-	851 23	-	851 23	-	-	-
ليتوانيا	-	-	-	915 187	-	915 187	-	-	-
لكسمبورغ	-	-	-	363 177	-	363 177	-	-	-
مدغشقر	966 7	966 7	966 7	982 10	-	982 10	-	-	40
ملاوي	178 5	178 5	178 5	635 5	-	635 5	-	-	-
ملديف	-	-	-	-	-	695 10	695 10	695 10	-
مالي	-	-	-	126 11	-	126 11	-	-	-
مالطة	-	-	-	955 44	-	955 44	-	-	-
جزر مارشال	551 8	551 8	551 8	745 2	-	745 2	-	-	20
موريشيوس	-	-	-	055 29	-	055 29	-	-	-
المكسيك	-	-	-	897 418 3	-	897 418 3	-	-	-
منغوليا	-	-	-	299 13	-	299 13	-	-	-
الجبل الأسود	-	-	-	552 10	-	552 10	-	-	-
ناميبيا	-	-	-	851 23	-	851 23	-	-	-
ناورو	537 2	537 2	537 2	745 2	-	745 2	-	-	585 2
هولندا	-	-	-	309 588 3	-	309 588 3	-	-	-
نيوزيلندا	-	-	-	970 805	-	970 805	-	-	-
النيجر	962 36	-	962 36	635 5	-	635 5	635 5	597 42	-
نيجيريا	049 559	586 545	414 65	390 674	-	390 674	390 674	853 687	-
مقدونيا الشمالية	-	-	-	638 19	-	638 19	-	-	-
النرويج	-	-	-	140 116 2	-	140 116 2	-	-	-
بنما	-	-	-	858 119	86	403 119	369	369	-
باراغواي	414 65	414 65	414 65	776 43	-	799 27	977 15	977 15	-
بيرو	421 121	421 121	421 121	904 418	-	473 203	431 215	431 215	-
الفلبين	-	-	-	448 111	-	448 111	-	-	-
بولندا	-	-	-	283 122 2	500 466 1	783 655	-	-	554 132 2
البرتغال	-	-	-	132 926	-	132 926	-	-	-
جمهورية كوريا	-	-	-	598 229 6	-	598 229 6	-	-	-
جمهورية مولدوفا	-	-	-	950 7	-	950 7	-	-	-

الدول الأطراف	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	*السنوات السابقة* التحصيلات	المبلغ الباقي	الاشتراكات المقررة	*2019* انتمانات من عام 2018	التحصيلات	المبلغ الباقي	*مجموع المبالغ الباقية*	*متحصلات متعلقة بعام 2020*
رومانيا	-	-	-	994 523	-	994 523	-	-	-
سانت كيتس ونيفيس	-	-	-	745 2	-	-	745 2	745 2	-
سانت لوسيا	-	-	-	745 2	-	745 2	-	-	387
سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	-	-	745 2	-	616 2	129	129	-
ساموا	-	-	-	602 2	7	595 2	-	-	5
سان مارينو	-	-	-	348 5	-	348 5	-	-	-
السنغال	403 13	-	403 13	305 15	-	-	305 15	708 28	-
صربيا	-	-	-	154 74	-	154 74	-	-	-
سيشيل	-	-	-	491 5	-	491 5	-	-	-
سيراليون	916	-	916	745 2	-	-	745 2	661 3	-
سلوفاكيا	-	-	-	885 404	-	885 404	-	-	830 406
سلوفينيا	-	-	-	069 201	-	069 201	-	-	-
جنوب أفريقيا	-	-	-	714 719	-	714 719	-	-	-
إسبانيا	-	-	-	791 678 5	-	791 678 5	-	-	-
دولة فلسطين	-	-	-	810 21	-	810 21	-	-	-
سورينام	113 15	-	113 15	740 13	-	-	740 13	853 28	-
السويد	-	-	-	506 397 2	-	506 397 2	-	-	-
سويسرا	-	-	-	813 045 3	-	813 045 3	-	-	-
طاجيكستان	-	-	-	982 10	-	982 10	-	-	-
تيمور ليشتي	369 7	369 7	-	348 5	-	348 5	-	-	-
ترينيداد وتوباغو	287 83	287 83	-	811 105	-	-	811 105	811 105	-
تونس	14 551	551 14	-	316 71	-	411 41	905 29	905 29	-
أوغندا	115 9	-	115 9	305 15	-	-	305 15	420 24	-
المملكة المتحدة	-	-	-	392 085 12	-	392 085 12	-	-	-
جمهورية تنزانيا المتحدة	608 2	-	608 2	348 15	-	-	348 15	956 17	-
أوروغواي	-	-	-	268 230	-	268 230	-	-	-
فانواتو	-	-	-	745 2	-	745 2	-	-	-
فنزويلا	058 758 6	-	058 758 6	505 015 2	-	-	505 015 2	563 773 8	-
زامبيا	239 44	-	239 44	305 15	-	-	305 15	544 59	-
بوروندي (دولة منسحبة)	588 3	35	553 3	-	-	-	-	553 3	-
الفرق بعد التقريب	-	-	-	130	-	130	-	-	-
المجموع (123 دولة طرفاً)	**925 121 21**	**622 760 9**	**303 361 11**	**984 134 148**	**380 509 1**	**105 215 132**	**499 410 14**	**802 771 25**	**829 565 2**

الجدول 2

حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

حالة صندوق رأس المال العامل

	2019		*2018*
االرصيد في بداية الفترة المالية	9 057 054		-
االمبالغ الواردة من الدول الأطراف	8		15 782
االمبالغ المعادة للدول الأعضاء (الجدول 3)	(30 557)		-
االسحب المؤقت لأجل السيولة	(5 156 589)		-
مبالغ تجديد الموارد	-		9 041 272
فائض النقد (الجدول 5)	2 512 816	[1]	-
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**5 950 165**		**9 057 054**
االمستوى المحدد	11 600 000		11 600 000
االمستحقات من الدول الأطراف (الجدول 3)	(945)		(953)
نقص التمويل/يموَّل من الفائض في المستقبل	(59 734)	[2]	(2 993 541)
االسحب المؤقت لأجل السيولة	(5 156 589)		-
االرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**5 950 165**		**9 057 054**

حالة صندوق الطوارئ

	2019	*2018*
الرصيد في بداية الفترة المالية	5 243 111	3 759 138
المبالغ الواردة من الدول الأطراف	-	4 991
المبالغ المعادة للدولة المنسحبة	(1 794)	-
مبالغ تجديد الموارد	-	1 478 982
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**5 241 317**	**5 243 111**
المستوى المحدد	7 000 000	7 000 000
المستحقات من الدول الأطراف (الجدول 4)	(295)	(295)
النقص في التمويل	(1 594 756)	(1 388 758)
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**5 241 317**	**5 243 111**

[1] ICC-ASP/18/Res.1 ، الجزء باء، الفقرة 2.

[2] ICC-ASP/18/Res.4، الجزء باء، الفقرة 5.

الجدول 3

حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

الدول الأطراف	*صندوق رأس المال العامل في 2018/12/31*	*الفائض انقدي المطبّق لعام 2017*	إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة	صندوق رأس المال العامل في 2019/12/31	مجموع الأموال المجموعة	مجموع المتبقي
أفغانستان	791	251	-	042 1	042 1	-
ألبانيا	358 1	342	-	700 1	700 1	-
أندورا	061 1	256	-	317 1	317 1	-
أنتيغوا وبربودا	298	85	-	383	383	-
الأرجنتين	904 91	177 38	-	081 130	081 130	-
أستراليا	986 322	020 100	-	006 423	006 423	-
النمسا	380 113	815 30	-	195 144	195 144	-
بنغلاديش	906	251	-	157 1	157 1	-
بربادوس	121 1	299	-	420 1	420 1	-
بلجيكا	858 140	878 37	-	736 178	736 178	-
بليز	149	43	-	192	192	-
بنن	446	128	-	574	574	-
بوليفيا	513 1	513	-	026 2	026 2	-
البوسنة والهرسك	272 2	555	-	827 2	827 2	-
بوتسوانا	246 2	598	-	844 2	844 2	-
البرازيل	335 488	620 163	-	955 651	955 651	-
بلغاريا	835 6	925 1	-	760 8	760 8	-
بوركينا فاسو	507	171	-	678	678	-
كابو فردي	149	43	-	192	192	-
كمبوديا	594	171	-	765	765	-
كندا	867 437	015 125	-	882 562	882 562	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	149	43	-	192	184	8
تشاد	480	214	-	694	301	393
شيلي	391 53	077 17	-	468 70	468 70	-
كولومبيا	165 42	780 13	-	945 55	945 55	-
جزر القمر	149	43	-	192	184	8
الكونغو	798	256	-	054 1	719	335
جزر كوك	149	43	-	192	192	-
كوستاريكا	173 6	013 2	-	186 8	186 8	-
كوت ديفوار	507 1	384	-	891 1	891 1	-
كرواتيا	006 17	237 4	-	243 21	243 21	-
قبرص	713 6	839 1	-	552 8	552 8	-
الجمهورية التشيكية	582 54	723 14	-	305 69	305 69	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	621	251	-	872	872	-
الدانمرك	382 94	995 24	-	377 119	377 119	-
جيبوتي	149	43	-	192	192	-
دومينيكا	149	43	-	192	192	-
الجمهورية الدومينيكية	719 6	968 1	-	687 8	687 8	-
إكوادور	909 7	867 2	-	776 10	776 10	-
السلفادور	850	598	-	448 1	448 1	-
استونيا	800 5	626 1	-	426 7	426 7	-
فيجي	446	128	-	574	574	-
فنلندا	995 72	517 19	-	512 92	512 92	-
فرنسا	276 783	961 207	-	237 991	237 991	-
غابون	780 2	729	-	509 3	509 3	-
غامبيا	149	43	-	192	192	-
جورجيا	095 1	342	-	437 1	437 1	-
ألمانيا	325 011 1	442 273	-	767 284 1	284 1 767	-
غانا	193 2	686	-	879 2	879 2	-

مجموع المتبقي	مجموع الأموال المجموعة	صندوق رأس المال العامل في 2019/12/31	إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة	*الفائض انقدي المطبّق لعام 2017*	*صندوق رأس المال العامل في 2018/12/31*	*لدول الأطراف*
-	443 104	443 104	-	158 20	285 84	اليونان
-	192	192	-	43	149	غرينادا
-	257 5	257 5	-	199 1	058 4	غواتيمالا
134	161	295	-	85	210	غينيا
-	295	295	-	85	210	غيانا
-	524 1	524 1	-	342	182 1	هندوراس
-	879 39	879 39	-	890 6	989 32	هنغاريا
-	739 4	739 4	-	985	754 3	أيسلندا
-	167 71	167 71	-	338 14	829 56	أيرلندا
-	271 776	271 776	-	411 160	860 615	إيطاليا
-	947 1 572	572 947 1	-	296 414	276 533 1	اليابان
-	994 3	994 3	-	857	137 3	الأردن
-	004 3	004 3	-	771	233 2	كينيا
-	283 9	283 9	-	141 2	142 7	لاتفيا
-	192	192	-	43	149	ليسوتو
-	192	192	-	43	149	ليبيريا
-	508 1	508 1	-	299	209 1	ليختنشتاين
-	824 13	824 13	-	081 3	743 10	ليتوانيا
-	694 13	694 13	-	739 2	955 10	لكسمبورغ
-	574	574	-	128	446	مدغشقر
-	383	383	-	85	298	ملاوي
-	295	295	-	85	210	ملديف
-	661	661	-	128	533	مالي
-	054 3	054 3	-	686	368 2	مالطة
-	192	192	-	43	149	جزر مارشال
-	378 2	378 2	-	513	865 1	موريشيوس
-	338 309	338 309	-	416 61	922 247	المكسيك
-	782	782	-	214	568	منغوليا
-	848	848	-	171	677	الجبل الأسود
-	907 1	907 1	-	427	480 1	ناميبيا
-	192	192	-	43	149	ناورو
-	806 297	806 297	-	429 63	377 234	هولندا
-	835 49	835 49	-	471 11	364 38	نيوزيلندا
30	353	383	-	85	298	النيجر
-	500 29	500 29	-	946 8	554 20	نيجيريا
-	420 1	420 1	-	299	121 1	مقدونيا الشمالية
-	178 162	178 162	-	335 36	843 125	النرويج
-	788 5	788 5	-	455 1	333 4	بنما
-	321 2	321 2	-	598	723 1	باراغواي
-	290 24	290 24	-	820 5	470 18	بيرو
-	-	-	(522 30)	061 7	461 23	الفلبين
-	461 167	461 167	-	994 35	467 131	بولندا
-	958 81	958 81	-	778 16	180 65	البرتغال
-	161 385	161 385	-	268 87	893 297	جمهورية كوريا
-	678	678	-	171	507	جمهورية مولدوفا
-	777 38	777 38	-	875 7	902 30	رومانيا
-	192	192	-	43	149	سانت كيتس ونيفيس
-	192	192	-	43	149	سانت لوسيا
-	192	192	-	43	149	سانت فنسنت وجزر غرينادين
-	192	192	-	43	149	ساموا
-	574	574	-	128	446	سان مارينو
-	039 1	039 1	-	214	825	السنغال
-	805 6	805 6	-	369 1	436 5	صربيا
-	192	192	-	43	149	سيشيل
-	192	192	-	43	149	سيراليون

مجموع المتبقي	مجموع الأموال المجموعة	صندوق رأس المال العامل في 2019/12/31	إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة	*الفائض انقدي المطبّق لعام 2017*	*صندوق رأس المال العامل في 2018/12/31*	*الدول الأطراف*
-	491 31	491 31	-	847 6	644 24	سلوفاكيا
-	426 17	426 17	-	596 3	830 13	سلوفينيا
-	159 70	159 70	-	579 15	580 54	جنوب أفريقيا
-	418 512	418 512	-	558 104	860 407	إسبانيا
-	068 1	068 1	-	299	769	دولة فلسطين
-	971	971	-	256	715	سورينام
-	778 182	778 182	-	916 40	862 141	السويد
-	423 209	423 209	-	791 48	632 160	سويسرا
-	678	678	-	171	507	طاجيكستان
-	486	486	-	128	358	تيمور ليشتي
-	358 7	358 7	-	455 1	903 5	ترينيداد وتوباغو
-	042 6	042 6	-	199 1	843 4	تونس
-	129 1	129 1	-	251	878	أوغندا
-	016 914	016 914	-	012 191	004 723	المملكة المتحدة
-	157 1	157 1	-	251	906	جمهورية تنزانيا المتحدة
-	719 12	719 12	-	382 3	337 9	أوروغواي
-	192	192	-	43	149	فانواتو
-	839 113	839 113	-	437 24	402 89	فنزويلا
37	092 1	129 1	-	251	878	زامبيا
-	-	-	(35)	35	-	بوروندي (دولة منسحبة)
-	9	9	-	13	(4)	الفرق بعد التقريب
945	**539 11 321**	**266 540 11**	**(30 557)**	**816 512 2**	**007 058 9**	**االمجموع (123 دولة طرفاً)**

الجدول 4

المحكمة الجنائية الدولية

حالة تسديد الاشتراكات في صندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

الدول الأطراف	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	*مبالغ تجديد الموارد*	التحصيلات	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
أفغانستان	-	-	-	-
ألبانيا	-	-	-	-
أندورا	-	-	-	-
أنتيغوا وبربودا	-		-	-
الأرجنتين	-	-	-	-
أستراليا	-	-	-	-
النمسا	-	-	-	-
بنغلاديش	-	-	-	-
بربادوس	-	-	-	-
بلجيكا	-	-	-	-
بليز	-	-	-	-
بنن	-	-	-	-
بوليفيا	-	-	-	-
البوسنة والهرسك	-	-	-	-
بوتسوانا	-	-	-	-
البرازيل	-	-	-	-
بلغاريا	-	-	-	-
بوركينا فاسو	-	-	-	-
كابو فردي	-	-	-	-
كمبوديا	-	-	-	-
كندا	-	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-	-
تشاد	-	-	-	-
شيلي	-	-	-	-
كولومبيا	-	-	-	-
جزر القمر	46	-	-	46
الكونغو	73	-	-	73
جزر كوك	-	-	-	-
كوستاريكا	-	-	-	-
كوت ديفوار	-	-	-	-
كرواتيا	-	-	-	-
قبرص	-	-	-	-
الجمهورية التشيكية	-	-	-	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	-	-
الدانمرك	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-
دومينيكا	-	-	-	-
الجمهورية الدومينيكية	-	-	-	-
إكوادور	-	-	-	-
السلفادور	-	-	-	-
استونيا	-	-	-	-
فيجي	-	-	-	-
فنلندا	-	-	-	-
فرنسا	-	-	-	-
غابون	-	-	-	-
غامبيا	-	-	-	-
جورجيا	-	-	-	-
ألمانيا	-	-	-	-
غانا	-	-	-	-

لدول الأطراف	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	*مبالغ تجديد الموارد*	التحصيلات	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
اليونان	-	-	-	-
غرينادا	-	-	-	-
غواتيمالا	-	-	-	-
غينيا	84	-	-	84
غيانا	-	-	-	-
هندوراس	-	-	-	-
هنغاريا	-	-	-	-
أيسلندا	-	-	-	-
أيرلندا	-	-	-	-
إيطاليا	-	-	-	-
اليابان	-	-	-	-
الأردن	-	-	-	-
كينيا	-	-	-	-
لاتفيا	-	-	-	-
ليسوتو	-	-	-	-
ليبيريا	-	-	-	-
ليختنشتاين	-	-	-	-
ليتوانيا	-	-	-	-
لكسمبورغ	-	-	-	-
مدغشقر	-	-	-	-
ملاوي	-	-	-	-
ملديف	-	-	-	-
مالي	-	-	-	-
مالطة	-	-	-	-
جزر مارشال	-	-	-	-
موريشيوس	-	-	-	-
المكسيك	-	-	-	-
منغوليا	-	-	-	-
الجبل الأسود	-	-	-	-
ناميبيا	-	-	-	-
ناورو	-	-	-	-
هولندا	-	-	-	-
نيوزيلندا	-	-	-	-
النيجر	92	-	-	92
نيجيريا	-	-	-	-
مقدونيا الشمالية	-	-	-	-
النرويج	-	-	-	-
بنما	-	-	-	-
باراغواي	-	-	-	-
بيرو	-	-	-	-
الفلبين	-	-	-	-
بولندا	-	-	-	-
البرتغال	-	-	-	-
جمهورية كوريا	-	-	-	-
جمهورية مولدوفا	-	-	-	-
رومانيا	-	-	-	-
سانت كيتس ونيفيس	-	-	-	-
سانت لوسيا	-	-	-	-
سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	-	-	-
ساموا	-	-	-	-
سان مارينو	-	-	-	-
السنغال	-	-	-	-
صربيا	-	-	-	-
سيشيل	-	-	-	-
سيراليون	-	-	-	-
سلوفاكيا	-	-	-	-

لدول الأطراف	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	*مبالغ تجديد الموارد*	التحصيلات	الباقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
سلوفينيا	-	-	-	-
جنوب أفريقيا	-	-	-	-
إسبانيا	-	-	-	-
دولة فلسطين	-	-	-	-
سورينام	-	-	-	-
السويد	-	-	-	-
سويسرا	-	-	-	-
طاجيكستان	-	-	-	-
تيمور ليشتي	-	-	-	-
ترينيداد وتوباغو	-	-	-	-
تونس	-	-	-	-
أوغندا	-	-	-	-
المملكة المتحدة	-	-	-	-
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	-	-	-
أوروغواي	-	-	-	-
فانواتو	-	-	-	-
فنزويلا	-	-	-	-
زامبيا	-	-	-	-
المجموع (123 دولة طرفاً)	**295**	-	-	**295**

الجدول 5
المحكمة الجنائية الدولية
حالة الفائض النقدي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)[1]

السنة الجارية	*2019*	*2018*
الائتمانات		
متحصلات الاشتراكات المقررة	485 724 133	835 091 132
متحصلات إيرادات متنوعة	263 155 1	285 546
	748 879 134	**120 638 132**
التحملات		
نفقات مصروفة	806 760 142	484 114 138
التزامات غير مصفاة	336 043 4	319 054 6
المخصصات المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة	180 17	403 37
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	622 427	330 179
المخصصات المتعلقة بقضايا منظمة العمل الدولية	-	987 334
المخصصات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	-	100 9
المجموع التراكمي للإجازات السنوية وبدل إعادة توطين القضاة	000 351	800 295
	944 599 147	**423 025 145**
الفائض/(العجز) النقدي المؤقت	**(12 196 720)**	**(12 303 387)**
المبالغ التي تم سحبها من صندوق الطوارئ (الجدول 2)	(1 691 438)	-
العجز النقدي للسنة الماضية	(000 307)	-
الفائض/(العجز) النقدي المؤقت بعد السحب من صندوق الطوارئ والعجز النقدي للسنة الماضية	**(14 887 465)**	**(12 303 387)**
التصرف في الفائض/(العجز) النقدي المؤقت في السنة السابقة		
الفائض/(العجز) المؤقت للسنة الماضية	(12 303 387)	(23 482 210)
مضافاً إليه متحصلات الاشتراكات المقررة للفترة السابقة وإيرادات أخرى	622 760 9	833 265 25
الوفورات من التزامات الفترات الماضية أو إلغاؤها	990 187 1	165 937
الفائض/(العجز) النقدي للسنة السابقة	**(1 691 438)**	**516 992 2**
تسوية الفائض/(العجز) المؤقت مع فائض(عجز) الميزانية		
الفائض/(العجز) النقدي المؤقت	**(12 303 387)**	**(12 196 720)**
الاشتراكات المقررة المستحقة القبض	499 410 14	884 339 15
الاشتراكات المقررة/الفرق بين مبلغ قرض الدولة المضيفة المدرج في الميزانية والمبلغ الفعلي	(27)	73
المساهمات المقررة/صافي تسوية الدولة المنسحبة	-	-
متحصلات إيرادات متنوعة	(1 263 155)	(285 546)
فائض/(عجز) الميزانية (البيان الخامس)	**013 535**	**369 406 2**

(a) (1) يشمل البرنامج السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

(b) 2) ICC-ASP/18/Res.4 ، الجزء سين

الجدول 6

المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية ـ حالة التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

الصندوق الاستئماني	الجهات المانحة	الرصيد المرحل	التبرعات الواردة في عام 2019	التبرعات المسجلة في عام 2019	التبرعات المتعلقة بعام 2020	الرصيد المستحق من الجهات المانحة
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2018-2019	المفوضية الأوروبية	643 353	-	708 365	-	65 012
المجموع الفرعي		**643 353**	**-**	**708 365**	**-**	**65 012**
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2019-2020	المفوضية الأوروبية	-	850 000	138 386	711 614	-
المجموع الفرعي		**-**	**850 000**	**138 386**	**711 614**	**-**
برنامج مكتب المحكمة الجنائية الدولية القُطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف في عام 2019	المملكة المتحدة	-	68 772	68 772	-	-
المجموع الفرعي		**-**	**68 772**	**68 772**	**-**	**-**
تنمية مهارات المتدربين والمهنيين الزائرين	هولندا	-	152	152	-	-
	اقضاة المحكمة الجنائية الدولية	-	5 521	5 521	-	-
	موظفو المحكمة الجنائية الدولية	-	2 935	2 935	-	-
المجموع الفرعي		**-**	**8 608**	**8 608**	**-**	**-**
مشروع مكتب المحكمة الجنائية القُطري في أوغندا الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021	الدنمارك	-	133 224	133 224	-	-
المجموع الفرعي		**-**	**133 224**	**133 224**	**-**	**-**
الصندوق الخاص لإعادة التوطين	أستراليا	-	185 644	185 644	-	-
	بلجيكا	-	95 000	95 000	-	-
	لكسمبورغ	-	25 000	25 000	-	-
المجموع الفرعي		**-**	**305 644**	**305 644**	**-**	**-**
الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين	ألمانيا	-	15 000	15 000	-	-
	هولندا	-	4 000	4 000	-	-
	موظفو المحكمة الجنائية الدولية	-	1 596	1 596	-	-
المجموع الفرعي		**-**	**20 596**	**20 596**	**-**	**-**
برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	اليابان	305 124	356 208	364 972	296 360	-
	جمهورية كوريا	123 814	-	74 911	48 903	-
	سويسرا	118 528	-	78 133	40 395	-
المجموع الفرعي		**547 466**	**356 208**	**518 016**	**385 658**	**-**

الصندوق الاستئماني	الجهات المانحة	الرصيد المرحل	التبرعات الواردة في عام 2019	التبرعات المسجلة في عام 2019	التبرعات المتعلقة بعام 2020	الرصيد المستحق من الجهات المانحة
أقل البلدان نمواً	فنلندا	-	24 000	24 000	-	-
	أيرلندا	-	10 000	10 000	-	-
المجموع الفرعي		-	34 000	34 000	-	-
رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية	ألمانيا	-	268	268	-	-
	أيرلندا	-	14 243	14 243	-	-
	ليختنشتاين	-	21 589	21 589	-	-
	لكسمبرغ	-	4 262	4 262	-	-
	هولندا	-	5 670	5 670	-	-
	جمهورية كوريا	-	32 260	32 260		
	جهات أخرى، غير حكومية	-	21 813	21 813	-	-
المجموع الفرعي		**-**	**62 677**	**62 677**	**-**	**-**
مجموع التبرعات		**1 819 190**	**1 839 729**	**1 998 288**	**1 097 272**	**65 012**

الجدول 7
المحكمة الجنائية الدولية
المحكمة الجنائية الدولية ـ حالة الصناديق الاستئمانية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

الصندوق الاستئماني	الرصيد المرحل	المساهمات المسجلة	الإيرادات المالية/الأخرى	المصروفات (بما في ذلك المبالغ المستردة من المانحين)	الرصيد المرحل
الصندوق الاستئماني العام	669 10	-	-	-	-
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2017-2018	-	365 708	-	365 708	-
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2018-2019	-	386 138	-	386 138	-
الذكرى العشرون لنظام روما الأساسي، في عام 2018	10 152.00	-	-	-	-
برنامج مكتب المحكمة الجنائية الدولية القُطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف في عام 2019	-	772 68	-	485 66	287 2
تطوير المتدربين الداخليين والمهنيين الزائرين	557 142	608 8	-	523 118	-
مشروع مكتب المحكمة الجنائية القُطري في أوغندا الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف خلال الفترة المتدة من 2019 إلى 2021	-	224 133	239	913 46	-
الصندوق الخاص لإعادة التوطين	002 696 1	644 305	-	000 95	-
الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين	658 15	596 20	-	945 18	-
برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	-	016 518	-	016 518	-
أقل البلدان نمواً	835 24	000 34	-	444 25	-
رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية	-	677 62	-	677 62	-
دعم البرامج	486 121	-	110	025 5	-
المجموع	**359 021 2**	**288 998 1**	**349**	**779 803 1**	**287 2**

الوصف العام والغرض من الصناديق الاستئمانية لعام 2019 المبينة في الجدول 7:

1- الصندوق الاستئماني العام يتعلق بالأموال غير المقيدة، والتي عُلِّق تنفيذها خلال عام 2019.

2- وتهيئ العقود المبرمة مع المفوضية الأوروبية والجهات المانحة الأخرى بشأن *بناء الخبرات القانونية وبرنامج تعزيز التعاون* دعماً مالياً لتنفيذ المشاريع الفرعية التالية:

(أ) *الحلقات الدراسية والمناسبات والتدريب من أجل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية*، التي تتيح للممثلين والمهنيين القانونيين، من الدول الأطراف والدول غير الأطراف، بما في ذلك بلدان الحالات، فرصاً لتطوير معارفهم

ومهاراتهم العملية فضلاً عن تبادل المعلومات المتسمة بالأهمية لكل طرف من أجل تحقيق أمور منها تعزيز قدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها على أساس تحسين التعاون القضائي؛ لتطوير المعرفة والمهارات العملية للمهنيين القانونيين، وبناء العلاقات مع المحامين وجمعيات المحامين والحفاظ عليها، وتهيئة منتدى للتشاور مع أعضاء مهنة المحاماة؛

(ب) *برنامج المهنيين القانونيين*، الذي يهيئ للمندوبين والمهنيين من بلدان الحالات والبلدان التي تجري فيها المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات أولية وأية دول أطراف أخرى من البلدان النامية ذات الصلة، فرصة العمل مع المحكمة لتنمية معارفهم القانونية وتعزيز قدراتهم الوطنية على التحقيق في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة ومقاضاة مرتكبيها؛

(ج) *قاعدة البيانات الخاصة بالأدوات القانونية*: تخضع لمسؤولية مكتب المدعي العام، يتوخى تيسير تطوير القدرة على التحقيق في قضايا الجرائم الدولية الأساسية ومحاكمتها والفصل فيها، ولا سيما على الصعيد الوطني. ووُضعت لمساعدة المهنيين القانونيين على تناول الجرائم الدولية الأساسية على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي والتشريعات الوطنية ذات الصلة، وذلك من خلال إتاحة (أ) حرية الوصول إلى المعلومات القانونية في القانون الجنائي الدولي، والموجزات القانونية لهذه المعلومات، والبرامجيات الحاسوبية المتخصصة للعمل بهذه القوانين؛ و(ب) التدريب وإسداء المشورة وتقديم خدمات مكتب المساعدة. ويشكل هذا المشروع الفرعي عنصراً هاماً في الجهود التي تبذلها المحكمة لتعزيز القدرات الوطنية وكفالة تقديم المتهمين بارتكاب تلك الجرائم إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية.

3- وتنجم هذه المشاريع الفرعية مجتمعة عن الهدف العام للبرنامج وهو "الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب، بتعزيز نظام روما الأساسي وزيادة الدعم للمحكمة الجنائية الدولية" وأهدافها الفرعية من أجل: (1) توسيع فهم المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي بين الجهات الفاعلة الرئيسية، ولا سيما الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية والمهنيين القانونيين، وزيادة دعم الدول للمحكمة الجنائية الدولية وتعاونها معها؛ و (2) تعزيز القدرات الوطنية في التعامل مع الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ، لا سيما في البلدان ذات الصلة بالحالات المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية، بتعزيز مبدأ التكامل.

4- ويهدف الصندوق الاستئماني للاحتفال *بالذكرى العشرين لتأسيس نظام روما الأساسي* إلى زيادة الوعي العالمي بدور نظام روما الأساسي وأهمته، لزيادة الاعتراف العام به وتعزيز سرد إيجابي حقيقي يركز على ضحايا أخطر الجرائم في العالم والناجين منها. وتحققت الأهداف عبر عدد من الفعاليات وانتهي منها بالتعاون مع الدول الأطراف. وجرت الفعاليات المركزية يومي 16 و 17 تموز/يوليو 2018 في المحكمة، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من بلدان الحالات بالمحكمة الجنائية الدولية، وخبراء ومحاورين.

5- أتاح *مشروع مكتب المحكمة الجنائية الدولية القُطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف*، الذي تموله السفارة البريطانية في كينشاسا (جمهورية أفريقيا الوسطى) توسيع نطاق وزيادة تأثير/آثار الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في سياق جلسة اعتماد التهم في قضية المدعي العام ضد ألفريد بيكاتوم وباتريس إدوارد إنغايسونا. وانطوى المشروع على ثلاثة أنشطة رئيسية: زيارة قادة المجتمعات المحلية المؤثرين وممثلي منظمات المجتمع المدني للاهاي لمتابعة جلسة اعتماد التهم والعروض التي قدمها

مختلف الهيئات والأقسام في المحكمة؛ تغطية إعلامية موجَّهة إلى فئات معيَّنة (بما في ذلك بحسب نوع المتابعين، من قبيل النساء والشباب) لأحداث قضائية رئيسية تتعلق بقضية بيكاتوم-إنغايسونا؛ والبث المباشر لجلسة اعتماد التهم، وتوزيع ملخصات لهذه الجلسة وعرضها، وتوزيع مقاطع فيديوية أخرى تتعلق بالمحكمة في بانغي وبربراتي ويالوكي وبيسا. وهيأ المشروع بيئة مؤاتية للاضطلاع بأنشطة من قبيل تعزيز التواصل (مستواه وتأثيره) وإتاحة سبل الانتصاف للمجتمعات المحلية المتضررة (بما فيها المجني عليهم) في إطار إجراءات المحكمة في قضية بيكاتوم-انغايسونا. وأتاح التواصل مع الأهالي المحليين في المضمار القضائي عبر هيئات وقنوات مألوفة وموثوق بها تعزز الحوار المفتوح، والملكية، والتفاهم، هيأ إلى جانب ذلك بيئة قضائية أقل عدوانيةً/أكثر إيجابيةً. وأدى أيضاً إلى حشد مزيد من الدعم للمحكمة وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة في الحوار القضائي مشاركةً نشطةً (بدل محض التفرج، حتى ضمن الجهات التي لطالما تفاعلت مع تواصل المحكمة، منها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية).

6- وقد أنشئ *الصندوق الاستئماني لتطوير المتدربين والمهنيين الزائرين* في عام 2017 لتمويل دورات تدريبية وفرص للمهنيين الزائرين من مواطني البلدان النامية الأطراف في نظام روما الأساسي. ويتيح هذا البرنامج للمشاركين فرصاً للنمو الفكري وتنمية المعارف والمهارات خاصة بمسار مهني أو نوع من أنواع المسارات المهنية، واكتساب المهارات المهنية التي يمكن نقلها. وتقدم الدول الأطراف التي يهمها الأمر التمويل إلى صندوق الاستئماني.

7- *مشروع مكتب المحكمة الجنائية القُطري في أوغندا الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف، حزيران/يونيو 2019 - حزيران/يونيو 2020*: منذ أن اصبحت أوغندا بلد حالة لدى المحكمة قبل 12 عاماً، اضطلع المكتب القُطري في أوغندا، عبر برنامجها الخاص بالتواصل، بأنشطة تواصل ذات صلة بالحالة في جميع أرجاء شمال أوغندا. وعقب اعتقال دومينيك أونغوين والإجراءات القضائية التي تلته، أبدت مختلف المجتمعات المحلية المعنية بالقضية اهتمامها بمتابعة المحاكمة. وبسبب طلب الحصول على معلومات حصولاً منتظماً وضرورة تمكين الغالبية العظمى من المجني عليهم والمجتمعات المحلية المتضررة التي تسكن مواقع نائية من متابعة الإجراءات وجعلهم يضفون الأهمية عليها، غدا من الملح أن يضع المكتب برامج إضافية ستسد احتياجاتها إلى الحصول على معلومات، من أجل توسيع نطاق الانتفاع بهذه المعلومات وتيسير الحوار وإشراك مختلف فئات المجتمعات المحلية المتضررة.

8- ليس للمحكمة مكاتب فرعية لدى المجتمعات المحلية المتضررة، لكنها أتاحت للمكتب، بدعم من هيئاتها المحلية وشراكاتها القائمة، فرصة التعاون مع شبكة متكونة من 52 متطوعاً مجتمعياً دعماً لتنفيذ المشروع. وينحدر المتطوعون في الشبكات المشكَّلة من 25 رعيةً كنسيةً، معظمها في المواقع ذات الصلة بالقضية. وما زالت تضطلع هذه الشبكات بأنشطة لإعلام الجمهور أتاحت لأعضاء رعيتهم الكنسية متابعة الإجراءات الجارية في محكمة لاهاي متابعةً مباشرة.

9- يفضي أيضاً الاهتمام المتزايد بمتابعة محاكمة أنغوين إلى زيادة تعزيز توقع الانتفاع بجبر الأضرار لدى مختلف المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع في شمال أوغندا. وأجرى المكتب، على مر الاضطلاع بالمشروع، حواراً فعالاً ومفتوحاً ليس من أجل تقديم معلومات بشأن المحاكمة فحسب، بل لمباشرة تباحث بشأن كيفية تعايش المجتمعات المحلية تعايشاً سلساً أيضاً، بغض النظر عن الحكم الذي سيصدر إبان المحاكمة. ويتسم تبادل المعلومات تبادلاً مستمراً بين المجني عليهم والمجتمعات المحلية المتضررة ببالغ الأهمية لدحض المغالطات والتكهنات والتصورات الخاطئة التي من

شأنها توليد توتر غير حميد فيما يتعلق ببعض القرارات أو النواتج القضائية. ويتعلق جانب آخر من المشروع بتبادل الممارسات والتجارب الفضلى مع مثّلي الهيئة القضائية الأوغندية وقطاع القانون والنظام في أوغندا بغية الإسهام في تنمية قدراتهم ووضع آليات أكثر فعالية ونجاعة فيما يخص العدالة وإنفاذ القانون لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية.

10- وأنشئ *الصندوق الخاص لإعادة التوطين* في عام 2010 لمساعدة الدول الراغبة في إبرام اتفاقات إعادة التوطين مع المحكمة من غير أن تكون قادرةً على ذلك بحلول محايدة من حيث التكلفة. وهو يرمي إلى زيادة عدد عمليات إعادة التوطين الفعلية وبناء القدرات المحلية لحماية الشهود. ويتلقى الصندوق تبرعات من الدول الأطراف ويغطي النفقات المباشرة للأشخاص المعرضين للخطر الذين يُنقلون إلى الدول المستضيفة.

11- وأنشأت جمعية الدول الأطراف *الصندوق الاستئماني للزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين* في عام 2011 داخل قلم المحكمة بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.4. والغرض من ذلك هو تمويل الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين عبر التبرعات.

12- وأنشئ *الصندوق الاستئماني لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين* لإتاحة التعيينات المموَّلة للمواطنين من البلدان الراعية المشاركة. ويتيح البرنامج الفرص للمهنيين الشباب لشغل وظائف برتبة المبتدئين، على نفقة حكوماتهم، سعياً لتعريفهم بالأعمال الداخلية للمحكمة والنظام القانوني الدولي ككل، بهدف زيادة الملاءمة للوظائف في المحكمة. ويتيح البرنامج للمشاركين فرصة للتطور المهني وتنمية مهارات مستمدة من العالم الحقيقي التي يمكن تطبيقها على وظائفهم في المحكمة والقطاع العام الدولي.

13- وأنشئ *الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً* في عام 2004 بموجب القرار ICC-ASP/2/Res.6 وعُدِّل بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.4 . وتتولى أمانة الجمعية إدارة هذا الصندوق، وهو يشجع على إشراك مندوبي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى في أعمال الجمعية من خلال تغطية تكاليف سفرهم إلى الجمعية على النحو الذي يحدده الصندوق.

14- ويعني *السفر إلى المؤتمرات الخارجية* برعاية طرف ثالث تمويل الجهات المانحة تكاليفَ السفر والإقامة لمسؤولي المحكمة والمندوبين الآخرين للمشاركة في المؤتمرات الخارجية والدورات التدريبية والمناسبات العامة. والجهات الراعية هي تتمثل رئيسياً في الحكومات والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، والمنظمات الدولية غير الربحية.

Cour des comptes
FRANCE

تقرير مراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

المحتويات

الصفحة

أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها 361
ثانياً- قائمة التوصيات 362
ثالثاً- نظرة عامة على الوضع المالي 362
رابعاً- ملاحظات وتوصيات 365
ألف- تعليقات عامة على ميزانية المحكمة الجنائية الدولية وتمويلها 365
باء - الاشتراكات المقررة غير المسددة 365
1- تطور حالة المبالغ المستحقة 365
2- عدم الأهلية للتصويت 367
جيم - كشوف المرتبات واستحقاقات الموظفين 368
دال- خصوم استحقاقات الموظفين 369
هاء- تكاليف المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية 370
خامساً- متابعة التوصيات السابقة 371
سادساً-شكر وتقدير 373
المرفقات 374
المرفق الأول : متابعة التقرير بشأن الاحتياطيات النقدية 374
المرفق الثاني: متابعة التقرير المتعلق بشعبة العمليات الخارجية 375
المرفق الثالث: متابعة التقرير المتعلق بالموارد البشرية (تموز/يوليو 2018) 376
المرفق الرابع: متابعة التقرير عن الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية (تموز/يوليو 2019)) 378

أولا- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها

1- لقد راجعنا البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (ISA [11]) والمادة 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، بما في ذلك الاختصاصات الإضافية التي تنظم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية.

2- إن الهدف العام لأية مراجعة للبيانات المالية هو التأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية ككل من الأخطاء المادية سواء أكان ذلك بسبب الاحتيال أم الخطأ، ما يمكّن مراجِع الحسابات من إبداء رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت، من جميع الجوانب المادية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام [2]) العام للسنة المالية 2019.

3- وتنطبق الاختصاصات الإضافية التي تحكم عمل المراجع الخارجي للحسابات وفقاً للفقرة 6 (ج) من النظام المالي والقواعد المالية، الذي ينص على أن الاستخدام غير اللائق لأموال المحكمة وأصولها الأخرى وأية نفقات لا تتفق مع نية جمعية الدول الأطراف (''الجمعية'') يجب أن تُعرض على نظر جمعية الدول الأطراف.

4- وتتضمن البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، ومقارنة بين الميزانية والبيانات الفعلية، وملاحظات عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

5- وقد أرفقت المحكمة ببياناتها المالية مجموعة من سبعة بيانات تقدم معلومات إضافية لا تدخل في نطاق هذه المراجعة (الجداول من 1 إلى 7). وأكّد فريق التدقيق أن هذه الجداول متسقة مع البيانات المالية، لكن من دون ممارسة ما قد يلزم من الحرص الواجب بشأنها.

6- ووفقاً للمعيارين الدوليين 315 و610 لمراجعة الحسابات، يتعين على مراجع الحسابات الخارجي النظر أعمال المراجعة الداخلية للحسابات، وتقدير مستوى الدعم الذي يحظى به فيما يخص مهام المراجعة الخارجية للحسابات.

7- وأُرسلت تقارير المراجعة الداخلية للحسابات إلى مراجع الحسابات الخارجي، الذي اطلع على مضامينها والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها التي تتسم ببالغ الأهمية فيما يتعلق بأعماله، ولا سيما التقرير عن استخدام وثائق الالتزام المتنوعة والتقرير عن إدارة المركبات ذات المحرك.

8- وتألفت عملية المراجعة من مرحلتين:

(أ) مراجعة مؤقتة للحسابات، رُكِّز خلالها على الجوانب المتصلة بالضوابط الداخلية (من 2 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2019)؛

(ب) مراجعة نهائية للحسابات، رُكِّز خلالها على البيانات المالية والتزامات الكشف التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كان من المقرر في بادئ الأمر أن يمتد إجراء المراجعة النهائية من 4 إلى 20 أيار/مايو 2020، ولكن تعذر إجراؤها إجراءً حضورياً في مقر المحكمة في لاهاي، بسبب اتخاذ السلطات الوطنية في هولندا وفرنسا تدابيراً للحد من السفر والزيارات والاجتماعات في سياق جائحة كوفيد-19. ووضع الفريق المعني بالمراجعة والمحكمة، ولا سيما قلمها، بروتوكولاً وعمليات بديلة على أساس إجراء المراجعة عن بعد، الأمر الذي تسنى من خلال الاطلاع الآمن على المعلومات عبر نظام Citrix وما تتيحه المحكمة من النظم والتطبيقات والمنتجات وآليات التحاور

[1] المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

[2] المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

من خلال تبادل البيانات الإلكترونية وخدمات تكنولوجيا المعلومات الخاصة، والمؤتمرات الفيديوية المحمية الدورية.

9- ونوقشت النتائج والتوصيات مع فريق قلم المحكمة. وعُقد الاجتماع النهائي مع مدير شعبة الخدمات الإدارية ورئيس قسم الشؤون المالية وفريقه ونائب رئيس قسم الموارد البشرية في 20 أيار/مايو 2020.

10- ونحن ندلي هنا برأي **غير معدَّل** بشأن البيانات المالية للمحكمة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ثانياً- قائمة التوصيات

التوصية رقم 1: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُفصح في الملاحظات الداعمة للأرقام المتصلة باستحقاقات الموظفين عن مزيد من المعلومات المفصَّلة وبأن يُفرَّق فيها بين العوامل الخارجية والأسباب الداخلية لتعليل الاختلافات الرئيسية بالقياس إلى السنة الماضية.

التوصية رقم 2: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بوضع الصيغة النهائية للإجراء التشغيلي النموذجي الجديد فيما يخص إعداد وثيقة الالتزامات المتنوعة والمبادئ التوجيهية المناسبة.

ثالثاً- نظرة عامّة على الوضع المالي

11- تمثل الأصول ما قدره 239.193 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 مقارنة بمبلغ 247.323 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 ومبلغ 254.082 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017. ويبلغ الانخفاض بالقياس إلى السنة الماضية -3,3 في المائة (أي -8.13 مليون يورو)، ما يُعزى رئيسياً إلى انخفاض قيمة الممتلكات والمرافق ومباني تخزين المعدات. وانخفض المستوى العام للنقد وما يعادل النقد[3] إذ انخفض من 18,892 مليون يورو إلى 14,575 مليون، (-4,317 مليون يورو أي انخفاض بنسبة 22.85 في المائة). ويُعزى هذا الانخفاض رئيسياً إلى تحسن معدل تحصيل الاشتراكات المقررة.

12- ويمثل إجمالي المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير المنطوية على التبادل مبلغاً إجمالياً قدره 25.869 مليون يورو في تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، مقارنةً بمبلغ 21.194 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الاشتراكات الإلزامية التي تدفعها الدول الأطراف. وتبلغ الاشتراكات الإلزامية غير المسددة من الميزانية العادية 25.772 مليون يورو (بلغت 21.122 مليون يورو في نهاية عام 2018). ويبين هذا أن مستوى المدفوعات المتوقعة في إطار الاشتراكات المقررة ارتفع. وعلى الرغم من أن هذا المستوى لا يضاهي الذروة التي وصل إليها في نهاية عام 2017 حين بلغ 31.048 مليون يورو، فإنه أعلى منه في السنة الماضية. وبلغت القيمة الصافية للحسابات المستحقة الدفع 17.655 مليون يورو، مقابل 14.863 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، التي ارتفعت إذ انتقلت من 6.331 مليون يورو إلى 8.214 مليون يورو. ويمثل هذا الاعتماد 90 ٪ من الاشتراكات غير المسددة على مدار أكثر من عامين.

13- وتبلغ قيمة الممتلكات والمرافق والتجهيزات مبلغ 168.643 مليون يورو، مقارنةً بمبلغ 179.103 مليون يورو في نهاية عام 2018، وتمثل 70.5 في المئة من الأصول. وأظهرت عملية الحساب أن انخفاض قيمة المبنى على مر سنة كاملة بلغ 9.973 مليون يورو، ما يكاد يكون مطابقاً لمقدار انخفاضها في عام 2018 (حين بلغ 10.365 مليون يورو). وبلغت قيمة المبنى الدفترية الصافية مبلغ 155.044 مليون يورو مقارنةً بمبلغ 164.859 مليون يورو في نهاية عام 2018. وتبلغ القيمة الإجمالية للمكونات الأخرى

[3] تمثل مبالغ "النقد وما يعادل النقد" الأموال المتاحة على الفور أو الودائع تحت الطلب.

للممتلكات والمرافق والتجهيزات مبلغ 13.599 مليون يورو، وتتمثل هذه المكونات في المقام الأول في الأراضي – قطعة أرض المقر (9.741 مليون يورو)، وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (1.451 مليون يورو)، والمركبات (0.920 مليون يورو)، ومختلف أنواع التجهيزات.

14- وبلغت قيمة الأصول غير الملموسة مبلغ 2.448 مليون يورو، وتمثلت هذه الأصول رئيسياً في برمجيات قيد التطوير (يُتوقع إنجاز تطويرها في عام 2020 أو 2021) بقيمة 1.161 مليون يورو، وفي القيمة الصافية للبرمجيات المطوَّرة داخلياً (التي بلغت 0.846 مليون يورو).

15- وتناظر حقوق الاسترداد البالغة 31.897 مليون يورو القيمة العادلة لعقد التأمين الذي تسهم فيه المحكمة بغية تغطية معاشات ما بعد الخدمة للقضاة. وتعاقدت المحكمة مع جهة أخرى في نهاية عام 2019. ولم يؤثر تغيير الجهة المتعاقد معها في مبلغ حقوق الاسترداد، الذي ينجم ارتفاعه بالقياس إلى عام 2018، حين كان يُقدَّر أنه يبلغ 28.648 مليون يورو، عن متغيرات الحساب، ولا سيما معدلات الخصم، كما هو مفصح عنه في الملاحظات من 2.45 إلى 2.59 والملاحظة 10 من البيانات المالية.

16- وتشمل الالتزامات في المقام الأول ديون الموردين والموظفين والدولة المضيفة للحصول على قرض لتمويل المباني الدائمة. وتُحتسب أيضاً مبالغ المخاطر المؤكدة بموجب مخصصات المخاطر والرسوم.

17- وتقسَّم الالتزامات بين الالتزامات الجارية والالتزامات غير الجارية. ويستند هذا التمييز رئيسياً إلى مدة الدفع المتوقعة للمبلغ المخصص[4] وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المخصصات في المقام الأول المبالغ التي تسد المنازعات أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية (ILOAT). وواصل هذا المبلغ انخفاضه ويبلغ 0.263 مليون يورو في البيانات المالية لعام 2019، مقارنةً بمبلغ 0.898 مليون يورو في عام 2018 و2.060 مليون يورو في عام 2017. ويُعزى هذا الاتجاه في المقام الأول إلى المدفوعات وعمليات إعادة الشطب المسجلة في الدعاوى القضائية المموَّلة في السنوات الماضية. واستقرت مخصصات الضرائب الأمريكية في مبلغ 0.100 مليون يورو (0.111 مليون يورو لعام 2018).

18- وتقسَّم استحقاقات الموظفين أيضاً بين الالتزامات الجارية وغير الجارية:

(أ) وتظهر الإجازات السنوية المتراكمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد التوظيف المستحقة في السنة الواحدة في الالتزامات الجارية (11.347 مليون يورو) ؛

(ب) ويتطابق الجزء طويل الأجل مع الالتزامات الطويلة الأجل للمحكمة مثل معاشات القضاة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) (78.956 مليون يورو).

19- كان يُرمى من القرض المقدَّم من الدولة المضيفة إلى تمويل مشروع المباني الدائمة. وواصل الدين المتبقي في رأس المال انخفاضه، ويبلغ في نهاية عام 2019 68.865 مليون يورو، مقارنةً بمبلغ 70.708 مليون يورو في نهاية عام 2018 ومبلغ 72.509 مليون يورو في نهاية عام 2017.

20- تتكون الإيرادات المؤجَّة والمصروفات المستحقة الدفع في المقام الأول من الاشتراكات المقررة المجموعة سلفاً (2.566 مليون يورو) والتبرعات المجموعة سلفاً (1.097 مليون يورو) والفواتير التي لم يُتلقى مبلغها بحلول إغلاق الحسابات الخاصة بالخدمات المتعلقة بعمليات المحكمة (2.344 مليون يورو)، ومبلغ 1.742 مليون يورو من الفوائد ذات الصلة بالقرض المستحق في 1 شباط/فبراير 2019. وبلغت قيمة الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة في البيانات المالية لعام 2018 مبلغ 8.756 مليون يورو وأعيد حسابها فأشير إلى أنها بلغت 6.955 مليون يورو في عامود عام 2018 في البيان 1 للبيانات المالية لعام 2019. وتُعلَّل إعادة الحساب في الملاحظة 2.79. ويُعزى ذلك إلى إعادة تصنيف الحصة الرئيسية من اشتراك سنة 2018 لقرض الدولة المضيفة، بالتفريق بين الفوائد وحصص رأي المال من الاشتراك السنوي. وبعد التحاور مع مراجع الحسابات الخارجي، اتُفق على إعادة تصنيف الحصة الرئيسية من الاشتراك السنوي من المصروفات المستحقة إلى الحسابات المستحقة الدفع. ولا تؤثر عملية إعادة التصنيف هذه

[4] تعتبر الديون التي تقل مدتها عن 12 شهرًا قصيرة الأجل، بينما يتم تصنيف الديون الأخرى على أنها ديون طويلة الأجل.

سطرين مختلفين من بيان الوضع المالي لعام 2018 في الأصول الصافية المبلغ عنها فيما يخص عام 2018 (90.809 مليون يورو).

21- ويبلغ صافي الأصول في نهاية عام 2019 65.301 مليون يورو مقارنةً بمبلغ 90.809 مليون يورو في عام 2018 ومبلغ 98.825 مليون يورو في عام 2017، ويشكل صافي وضع المحكمة. وينخفض انخفاضاً هيكلياً وخسر ثلث قيمته في غضون ثلاث سنوات. وترد تفاصيل مختلَف عناصره في البيان الثالث المعنون ''بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية''، على النحو التالي:

(أ) يمثل الرصيد الإيجابي البالغ 72.594 مليون يورو (مقابل 79.272 مليون يورو في نهاية عام 2018) لعنصر الصندوق العام الذي يجمع "صندوق المباني الدائمة" السابق والأموال العامة الأخرى باسم "أموال عامة أخرى" منذ عام 2017 - البيان الثالث؛

(ب) مبلغ إيجابي قدره 5.242 مليون يورو، وهو مبلغ يقارب إلى حد كبير قدر 5.243 الذي بلغه في عام 2018 لمساهمة الدول الأطراف في تمويل صندوق الطوارئ؛ وانخفاض في احتياطي رأس المال العامل الذي انتقل من 9.058 مليون يورو في عام 2018 إلى 5.951 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019؛

(ج) وهناك احتياطيات سلبية قدرها 20.699 مليون يورو للأموال المتبقية في الصندوق العام. ويشمل ذلك رأس المال الإيجابي لصندوق التزامات استحقاقات الموظفين (0.292 مليون يورو) والفائض النقدي السلبي (- 1.439 مليون يورو)، بالإضافة إلى رأس المال السلبي فيما يخص إعادة تقييم خطط استحقاقات الموظفين بعد العمل (- 19.552 مليون يورو)؛

(د) رأس المال الإيجابي للصناديق الاستئمانية الثلاثة عشرة الممولة من المساهمات الطوعية المقدَّمة إلى المحكمة الجنائية الدولية (يجب عدم الخلط بينها وبين الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، وهو كيان منفصل يُصدِر بياناته المالية الخاصة) بلغ ما مجموعه 2.213 مليون يورو.

22- ويظهر بيان الأداء المالي نتيجة سلبية قدرها -14.468 مليون يورو، ما يمثل ضعف عجز عام 2018 الذي بلغ – 7.102 مليون يورو، وما يزيد حتى على مستوى عام 2017 (- 13.846 مليون يورو). ويُعزى هذا التحول في المقام الأول إلى الزيادة السريعة لنفقات استحقاقات الموظفين التي تمثل أكبر حصة من النفقات (+ 6.28 ٪ في 2019/2018، مقابل + 1.15 ٪ في عام 2018/2017). وانخفضت مصاريف أخرى، منها مصاريف الاستشارة القانونية ورسوم التعاقد، انخفاضاً زادت نسبته على 9.31 في المئة. وظلت معظم المصاريف الأخرى مستقرة أو ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً. وعلى وجه العموم، بلغ مستوى إنفاق المحكمة 160.736 مليون يورو، مرتفعاً ارتفاعاً قدره 5.579 مليون يورو، أي بنسبة + 3.6 في المئة. في الوقت نفسه انخفضت الإيرادات إذ انتقلت من 148.055 مليون يورو في عام 2018 إلى 146.268 مليون يورو في عام 2019 (- 1.787 مليون يورو، أي -1.2 في المئة). وإلى جانب الارتفاع الكبير في نفقات استحقاقات الموظفين، يعلل هذا الانخفاض في الإيرادات تضاعف عجز هذه السنة.

رابعاً- ملاحظات وتوصيات

ألف. تعليقات عامة على ميزانية المحكمة الجنائية الدولية وتمويلها

23 – اختتم مراجع الحسابات الخارجي التعليقات والتحليلات التي أوردها في تقرير مراجعة البيانات المالية لعام 2017[5] بالتعبير عن الخطر فيما يتعلق باستمرارية المحكمة المالية بسبب احتمال نقص النقد خلال عام 2018. وكان يُعزى هذا الوضع إلى تأخر بعض الدول الأطراف المستمر عن سداد متأخرات الاشتراكات المقررة، وعدم كفاية التمويل المقدَّم من صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في ذلك الحين. وأشارت لجنة الميزانية والمالية أيضاً إلى هذا الخطر في تقاريرها السابقة لعام 2018.

24- غير أن مخاطر نقص السيولة تبدو متكررة في المحكمة على الأمد البعيد، إذ تتناوب فترات التوتر وفترات التعافي.

25- رُصدت المخاطر المشار إليها في تقرير مراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية لعام 2017 فخلال النصف الثاني من عام 2018، حين سُجِّل تحسن في مستوى النقد، بسبب مدفوعات المتأخرات والمدفوعات من الدول الأطراف.

26- وفي إطار تقرير مراجعة البيانات المالية لعام 2019، حلّل مراجع الحسابات الخارجي توقعات السيولة الشهرية لعام 2020. وأُبلِغ عن الافتراضات التي استُند إليها في عملية الاستشراف هذه. ومفاد هذه التوقعات أن سيولة المحكمة ستكون إيجابية، إلا إذا أُخِّر أو أُجِّل دفع بعض الاشتراكات المقررة، ولا سيما في أيلول/سبتمبر 2020. ولا سلطة للمحكمة لتقرير تاريخ الدفع، الذي يخضع كلياً لمشيئة الدولة الطرف المساهمة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لا يتوافر لدى مراجع الحسابات الخارجي مزيد من الوضوح فيما يخص التزامات المساهمين المعنيين بتنفيذ المدفوعات في الوقت المناسب وبالمبالغ المتوقعة.

27- وفي سياق جائحة كوفيد-19، وتبعاتها الجانبية على الوضع الاقتصادي والمالي لكثير من الدول الأطراف، لم يُخطر مراجع الحسابات الخارجي بتأثير غير متوقع في قدرة هذه الدول الاطراف على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص اشتراكاتها المقررة لعام 2020.

28- بالاستناد إلى الآفاق الخاصة بتوقعات السيولة وبالنظر إلى غياب أية إشارة مادية إلى تأثير تبعات جائحة كوفيد-19 في دفع الدول الأطراف لاشتراكاتها المقررة لعام 2020، لا يشدد مراجع الحسابات الخارجي على أي خطر إضافي فيما يتعلق باستمرارية المحكمة المالية في السنة التي تلي إغلاق الحسابات لعام 2020.

باء - الاشتراكات المقررة غير المسددة

1- تطور حالة المبالغ المستحقة

29- يوضح الجدول التالي تطور الاشتراكات المقررة على الأمد الطويل (12 سنة) وما يتصل بها من مبالغ مستحقة غير مسددة:

الجدول1:

الاشتراكات المقررة غير المسددة من عام 2007 إلى عام 2019 (بآلاف اليورو)

السنة	الاشتراكات المقررة	المبالغ المسترجَعة للسنة الحالية	الاشتراكات الحالية/المبالغ المسترجَعة المقررة	المبالغ المسترجَعة للسنة	المبالغ المستحقّة للسنة الحالية في 31 كانون الأول/ديسمبر	الاشتراكات الحالية/المبالغ المسترجَعة المقررة	المبالغ المستحقّة للسنة الماضية في 31 كانون الأول/ديسمبر	*المجموع* المبالغ المستحقّة 31 كانون الأول/ديسمبر
2007	872 88	021 83	*%93*	851 5	%7	672 9	298 2	149 8
2008	382 90	077 90	*%100*	305	%0	896 7	252	557
2009	230 96	469 95	*%99*	761	%1	225	332	093 1

[5] ICC-ASP/17/12

255 6	481	612	%6	774 5	*%94*	849 97	623 103	2010
792 2	406	849 5	%2	386 2	*%98*	222 101	608 103	2011
569 6	410	382 2	%6	160 6	*%94*	640 102	800 108	2012
980 6	321	248 6	%6	659 6	*%94*	380 105	040 112	2013
489 14	455 6	525	%7	034 8	*%93*	672 110	706 118	2014
786 20	147 8	343 6	%10	639 12	*%90*	959 112	598 125	2015
405 18	345 4	440 16	%10	060 14	*%90*	726 124	786 138	2016
048 31	813 12	592 5	%13	235 18	*%87*	353 126	587 144	2017
122 21	782 5	266 25	%10	340 15	*%90*	092 132	432 147	2018
772 25	361 11	760 9	%10	411 14	*%90*	724 133	135 148	2019

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، استناداً إلى الأرصدة الدورية.

30- بعد سنة من الانخفاض، وصلت الاشتراكات غير المسدَّدة إلى ثاني أعلى مستوى لها وبلغت 25.8 مليون يورو. وبالفعل، تضاعفت الديون غير المسدَّدة في عام 2019 في حين ظلت الاشتراكات المقررة مستقرة.

31- وفيما يتعلق بعمليات الجمع للسنة الحالية، لم يختلف المبلغ المجموع عنه في السنة الماضية (90 في المئة). وفي عام 2019، سددت بعض الدول الأطراف المتأخرة اشتراكاتها القديمة. ويبلغ جمع الأموال ذات الصلة بمبالغ الفترات الماضية 9.8 مليون يورو، أي ما هو أقل منه في عام 2018 (25.3 مليون يورو)، ولكن ما هو أعلى مننه في السنوات الماضية منذ عام 2007، باستثناء عام 2016. ومنذ عام 2007، بلغت الاشتراكات غير المسدَّدة ذات الصلة بالسنوات الماضية أحد أعلى مستوياته. وتصل الاشتراكات غير المسدَّدة ذات الصلة بالسنة الحالية إلى مستوى عالٍ أيضاً، إذ تبلغ 14.4 مليون يورو. ويُعزى بلوغ إجمالي المبالغ غير المسدَّدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 أحد أعلى مستوياته منذ عام 2007 إلى هذين العاملين.

الجدول2:
أكبر الاشتراكات المقررة غير المسدَّدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

لدول الأطراف	المبالغ غير المسدَّدة ذات الصلة بالسنوات الماضية	المبالغ غير المسدَّدة ذات الصلة بعام 2019	إجمالي المبالغ غير المسدَّدة لعام 2019 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
البرازيل	258 2	218 8	476 10
فنزويلا	758 6	015 2	774 8
الأرجنتين	882 1	421 2	303 4
نيجيريا	13	675	688
الجمهورية الدومينيكية	125	147	272
مجموع الدول الأطراف الخمس	036 11	476 13	513 24
النسبة المئوية من المجموع	% 97	% 94	% 95
مجموع الاشتراكات المتأخرة	361 11	411 14	772 25

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، من الأرصدة الدورية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

32- وبحلول نهاية عام 2019، لم تدفع 36 دولةً طرفاً اشتراكاتها المقررة بالكامل. وكادت هيكلة الأرصدة الدورية تظل على ما كانت عليه في العام الماضي. وتمثل المبالغ المتأخرة غير المسدَّدة الخمسة الأكبر نسبة 95 في المئة من إجمالي الرصيد غير المسدَّد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

33- وقضت البرازيل على جزء كبير من متأخراتها قبل عام 2018، لكن المبلغ الكامل المتعلق بسنة 2019 ما زال غير مسدَّد. وسدّدت البرازيل دفعتها الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر 2019.

34- راكمت فنزويلا المبالغ غير المسدَّدة منذ سنوات عدة. وتمثل مساهماتها غير المسددة (6.8 مليون يورو) المتعلقة بالسنوات السابقة 77٪ من المبلغ الإجمالي (8.8 مليون يورو). وتُصنَّف الحسابات المستحقة الملحقة بالمساهمين كديون مشكوك في تحصيلها.

35- وقضت كولومبيا على جميع متأخراتها لعام 2019 (1.55 مليون يورو). لذا، لم تعد تُدرج هذه الدولة الطرف في قائمة الدول الأطراف الخمس التي يتعين عليها دفع أكبر الاشتراكات المقررة غير المسدَّدة.

36- ولئن سددت الأرجنتين ونيجيريا والجمهورية الدومينيكية مدفوعات في عام 2019 في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر، وفي نيسان/أبريل، وفي أيلول/سبتمبر، على التوالي، سُخِّرت هذه المدفوعات لسداد المتأخرات المتصلة بالسنوات الماضية.

2- عدم الأهلية للتصويت

37- تعترف المحكمة بالمبالغ المرصودة لسداد أية ديون مشكوك في تحصيلها. وتمثل 90 في المائة من رصيد المستحقات غير المسدَّدة لأكثر من عامين. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغ هذا الرصيد 8.2 مليون يورو ويتعلق بأحد عشر ينبغي ألا يكون يكون لها حقّ التصويت في الجمعية. والجزء الأكبر من هذه المخصصات يتعلق بفنزويلا بمبلغ 7.9 مليون يورو.

38- ومن أجل تعزيز عملية استرداد المدفوعات المستحقة، أوصى مراجع الحسابات الخارجي في العام الماضي بالسماح للدول الأطراف التي عليها متأخرات من العامين السابقين بالتصويت فقط عند اكتمال جدول دفع المستحقات، وفقاً للمادة 112 من النظام الأساسي. ونتيجةً لذلك، عرضت المحكمة الجنائية الدولية على الدول الأطراف التي عليها متأخرات خطة سداد متعددة السنوات كآلية لتنظيم اشتراكاتها القديمة.

39- وحدّث المراجع الخارجي للحسابات، خلال آخر مهمة له، المتأخرات المستحقة ابتداءً من 30 نيسان/أبريل 2020. وهذا يؤدي إلى الجدول التالي:

الجدول3:
صنيف الاشتراكات المقررة غير المسدَّدة بحسب السنة (بآلاف اليورو)

	المبالغ غير المسددة في 30 نيسان/أبريل 2020	المبالغ غير المسددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	*استرداد المبالغ بالنسبة للسنوات السابقة*
2007	1	1	0
2008	1	1	0
2009	3	3	0
2010	5	5	0
2011	6	6	0
2012	13	13	0
2013	16	16	0

2014	200 1	200 1	0
2015	279 1	279 1	0
2016	438 1	440 1	2-
2017	519 1	528 1	9-
2018	855 3	870 5	015 2-
2019	438 13	410 14	972-
2020	205 50		
المجموع	**979 72**	**772 25**	998 2-

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، استناداً إلى الأرصدة الدورية في 30 نيسان/أبريل 2020 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

40- في 30 نيسان/أبريل 2020 ، تمكنت المحكمة الجنائية الدولية من استرداد ما مجموعه 99 مليون يورو من الاشتراكات المقررة، مقابل 92 مليون يورو في نفس الفترة من السنة الماضية. وكانت المدفوعات التي نُفِّذت في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020 مرتبطة في المقام الأول بالاشتراكات المقررة لعام 2020. وسُخِّر 3.0 ملايين يورو فقط للقضاء على الأرصدة غير المسدَّدة ذات الصلة بالسنوات الماضية.

41- وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2020، يجب أن يدخل بلدان إضافيان في عداد البلدان المشمولة بالآلية المنصوص عليها في المادة 112 من نظام روما الأساسي، وأن يخرج بلد واحد من هذه الآلية الخاصة بعدم الأهلية. ويظل الرصيد غير المسدَّد المتعلق بهذه البلدان الاثني عشر التي قد تكون مشمولة بالمادة 112 على حاله، عند مبلغ 11.3 مليون يورو.

جيم - كشوف الرواتب واستحقاقات الموظفين

42- شهدت نفقات موظفي المحكمة زيادة كبيرة بلغت 6.28% في عام 2019، مقابل الزيادة المتواضعة بنسبة 1.15 التي حصلت بين عامي 2017 و2018. وهذا النمو مماصل لذلك الذي بلغ 6.4٪ والذي في عام 2017 بالقياس إلى عام 2016. وارتفع المبلغ الإجمالي لمصاريف استحقاقات الموظفين إلى 114.892 مليون يورو، مقابل 108.1 ملايين يورو في عام 2018 و106.9 ملايين يورو في عام 2017.

الجدول 4: تطور نفقات استحقاقات الموظفين للفترة 2018-2019 (بآلاف اليورو)

	2018	*2019*	*التطور 2019/2018*	*التطور النسبة المئوية*
رواتب القضاة	401 3	373 3	28	0.8
استحقاقات القضاة وبدلاتهم	802 1	516 1	286	18.9
رواتب الموظفين	848 60	571 57	277 3	5.7
استحقاقات الموظفين وبدلاتهم	404 32	414 29	990 2	10.2
الموظفون المؤقتون	437 16	225 16	212	1.3
المجموع	**892 114**	**099 108**	**793 6**	**6.28**

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، استناداً إلى الملاحظة 16 الملحقة بالبيانات المالية.

43- على الرغم من أن هذه الفئة من المصاريف هي الأكبر لدى المحكمة، إذ تمثل 114.9 مليون يورو من أصل 160.7 مليون يورو (71 في المئة من المصاريف)، فإن الملاحظة 16 تخلو كلياً من المعلومات عنها، ما عدا توزع الأرقام بين تكاليف القضاة والموظفين والمساعدة المؤقتة.

44- وعادةً ما تُنشر معلومات الدول الأطراف الخاصة بتكاليف الموظفين في نهاية السنة بطريقة أخرى، عبر التقرير الذي تقدمه إدارة الموارد البشرية إلى لجنة الميزانية والمالية، الذي لم يبلغ إلا مرحلة الإعداد

خلال مراجعة الحسابات. عل أية حال، ترد في هذا التقرير لمحة عن الأولويات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية والأنشطة التي اضطلعت بها خلال العام المنصرم ولا يُنشد منه تقديم تقرير مالي عن تكاليف الموظفين. وقدم مراجع الحسابات الخارجي توصية لتحسين هذا التقرير في عام 2018. لذا، حتى بعد تنفيذ هذه التوصية، الأمر الذي لم يتحقق بعد، سينبغي الإفصاح عن معلومات تلخيصية مناسبة بشأن تكاليف الموظفين ومصاريفهم في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

45- وتُعزى الزيادة الكبيرة في كشوف الموظفين (+ 6.28 في المئة، +6.8 مليون يورو) رئيسياً إلى تأثر رواتب الموظفين وبدلاهم بتحديث جداول رواتب الموظفين إثر المراجعة التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يخص عام 2019، وإن كانت عملية التحديث تسري أيضاً سرياناً رجعياً على أيار/مايو 2017 وأيار/مايو 2018. ولا يُفصح في الملاحظات عن مبلغ الزيادة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بهذا الحدث الخارجي التي شهدتها تكاليف الموظفين. وحاول مراجع الحسابات الخارجي جمع معلومات إضافية في هذا المضمار. وشرحت المحكمة أنه لم يكن من الممكن تقديم تحليل مفصَّل للمصاريف ذات الصلة بهذا الموضوع في غضون المدة القصيرة المطلوبة، بسبب تعقيد المهمة التقني وتعدد العوامل المعنية (من قبيل الزيادات في الدرجات، والتغييرات في التعيينات وإلى آخره، التي تحصل بالتزامن خلال السنة). وأكدت المحكمة، في تصريحاتها وتعليقاتها بشأن مشروع تقرير مراجعة الحسابات الذي ورد إلى مراجع الحسابات الخارجي في 20 حزيران/يونيو 2020، تقديراً لتأثير هذه التغييرات يبلغ 3.8 ملايين يورو. وإضافةً إلى ذلك، بلغت الزيادة في التقييم الاكتواري لمصاريف الاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد العمل مليوني يورو تقريباً. وبالنظر إلى أن التحديث يؤثر في كشف الراتب لكل الموظفين، سواء أكانوا من فئة الفنيين أم من فئة الخدمات العامة، سينبغي لإدارة الموارد البشرية توحيد التحديثات الفردية عبر نظم المعلومات وتقديم معلومات داعمة في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

46- تمثل رواتب القضاة، التي ظلت مستقرة، وغيرها من رواتب الموظفين الدائمين، 84 في المئة من مصاريف استحقاقات الموظفين (تبلغ هذه النسبة 80.3 في المئة من غير احتساب رواتب القضاة)، ما يشهد على أهمية تكاليف الموظفين. ولا تمثل تكاليف المساعدة المؤقتة، التي تشمل رئيسياً تكاليف المساعدة المؤقتة العامة والتعيينات القصيرة الأجلن سوى جزء بسيط من تكاليف الموظفين. وهذا ما يؤكد أن استحقاقات الموظفين هي المكون الرئيسي لمصاريف المحكمة، وأن معظمها تتمثل في تكاليف ثابتة.

47- وضمن استحقاقات الموظفين، شهدت مصاريف العمل الإضافي إحدى أكبر الزيادات، إذ انتقلت من 165 441 يورو في عام 2018 إلى 452 135 يورو في عام 2019 (+ 173 في المئة). ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى تكاليف الدعم الأمني فيما يتعلق بالإفراج المشروط عن فرد واحد من مركز الاحتجاز، على النحو المفصَّل في حكم دائرة الاستئناف[6] للمحكمة الجنائية الدولية، إذ تكبدت المحكمة مصاريف في هذا المضمار.

التوصية رقم 1: يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن يُفصح في الملاحظات الداعمة لأرقام استحقاقات الموظفين الواردة في البيانات المالية عن مزيد من المعلومات المفصَّلة وأن يُفرَّق فيها بين العوامل الخارجية والاسباب الداخلية لتعليل الاختلافات الرئيسية بالقياس إلى السنة الماضية.

دال- خصوم استحقاقات الموظفين

48- فضلاً عن مستحقات الرواتب والإجازات السنوية المتراكمة،يتكون الجزء الأكبر من أرقام استحقاقات الموظفين من استحقاقات ما بعد التوظيف واستحقاقات إنهاء الخدمة وغيرها من التزامات

[6] الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف، "حكم بشأن استئناف المدعية العامة القرار الشفهي الذي اتخذته الدائرة الابتدائية الأولى عملاً بالمادة 81 (3) (ج) (1) من النظام الأساسي"، 20 شباط/فبراير 2019، ICC-02/11-01/15-1251-Red2

استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وتتكون هذه الاستحقاقات الأخرى من خطة معاشات القضاة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين، وتعويضات انتهاء العقد، وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل. وتستند الأرقام ذات الصلة بكل هذه الاستحقاقات إلى الحسابات والتقديرات.

49- المجموعات التي يحق لها الاستفادة هي:

(أ) القضاة، الذين يتلقون استحقاقات المعاش والعجز المحددة بموجب الحقوق المكتسبة والمشمولة بعقد تأمين مسجَّل كحق استرداد؛

(ب) الموظفون الذين يستفيدون من النظام الصحي للمتقاعدين، المسمى "التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة"، الذي تموله المحكمة بنسبة 50 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل المهنيون المعينون دولياً بعقود طويلة الأجل على استحقاقات أخرى طويلة الأجل مثل إجازة زيارة الوطن، ونقل الأمتعة/السفر عند إنهاء الخدمة، وبدل الانتقال، واستحقاقات الخلف، والزيارات العائلية، ومنحة الإعادة إلى الوطن ومنحة الوفاة.

50- وبلغت استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل 82.614 مليون يورو مقابل 62.704 مليون يورو في عام 2018. وشهدت هذه الاستحقاقات مجدداً زيادةً كبيرةً، فاقت حتى النمو المسجَّل في السنوات الماضية. ويُشدَّد في الملاحظة 10 على تأثير انخفاض معدل الخصم المفترض في زيادة استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى. وترد تفاضيل بشأن الافتراضات الملخَّصة في الملاحظة 10 في التقرير الصادر عن الخبير الاستشاري (شركة ديلويت)، الذي راجعه قسم المالية في قلم المحكمة، والذي اطلع عليه مراجع الحسابات الخارجي.

51- حقوق الاسترداد المتعلقة بمعاشات القضاة التقاعدية مسجَّلة في جانب الأصول من البيان 1 من البيانات المالية. وتثقدَّر هذه الحقوق بمبلغ 31.879 مليون يورو، مقابل 28.648 مليون يورو في البيانات المالية لعام 2018. وعلى النحو المطلوب في التقرير السابق الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي، قدم الخبير الاستشاري المعلومات المفصَّلة بشأن الافتراضات وأساس حساب حقوق الاسترداد اللذين رصدهما قسم المالية.

52- وأُعلِم مراجع الحسابات الخارجي بتغيير الجهة المتعاقد معها فيما يخص خطة معاشات القضاة. ولا يؤثر هذا الحدث في حساب التزامات المعاشات وحقوق الاسترداد. وترد تفاصيل بشأن خصائصه وتداعياته من ناحية التغيرات التي ستطرأ على مصاريف العلاوات واستحقاقات الموظفين في الملاحظة 2-51.

53- وإن المحاسبة المتعلقة باستحقاقات الموظفين بموجب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ("استحقاقات الموظفين") معقَّدة من الناحية التقنية والأرقام مهمة جداً إذ تتعلق بمبالغ طويلة الأجل وبالكثير من الافتراضات التقنية. لذا، تعتمد المحكمة على خدمات خبير استشاري.

54- يُسعى في البيانات المالية للمحكمة إلى تلخيص المعلومات ذات الصلة بالتزامات استحقاقات الموظفين في الملاحظات. وتقع الملاحظة 10 في أكثر من أربع صفحات، بسبب تعقيد المسألة التي تتناولها. وتتضمن الملاحظة 2 الخاصة بالسياسة المحاسبية أيضاً مقاطع طويلة بشأن التزامات استحقاقات الموظفين، في الفقرات من 2-45 إلى 2-56 التي تقع في أكثر من صفحة واحدة. وسيكون من الحصيف تلخيص المعلومات الغزيرة الواردة في الملاحظة من أجل مستخدمي البيانات المالية.

55- وترد تفاصيل بشأن المبادئ الأساسية للإفصاح عن المعلومات في الملاحظات في الفصل الثامن من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتنص الفقرة 8-26 على أن "إيراد كمية مفرطة من المعلومات يصعّب على المستخدمين فهم المغزى الرئيسي ويحول دون تحقوق أهداف إعداد التقارير". ويُفرَّق في الفقرة 8-15 بين المعلومات الرئيسية الموردة (لا سيما في البيانات الإلزامية) والمعلومات المفصَّلة المفصح عنها في الملاحظات، بغرض جعل المعلومات الموردة أكثر إفادةً للقراء.

ويبنغي أن للمحكمة أن تسترشد بهذه المبادئ بوصفها مبادئ توجيهية لتقليص طول الملاحظة 10 بشأن استحقاقات الموظفين.

56- وأشارت المحكمة في تعليقاتها على مشروع التقرير، إلى صعوبة تقليص حجم الملاحظة 10 ورأت أن هذه الملاحظة، وإن اعترفت بطولها، تفي بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُخصَّص جزء كبير من الملاحظة لإيراد معلومات بشأن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي ترى المحكمة فيما ينشره نصاً نموذجياً موحَّداً بين المنظمات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة. وتواءم المحكمة سياساتها، على الرغم من أنها ليست عضواً في منظومة الأمم المتحدة، مع ممارسات المنظمات المنضوية في هذه المنظومة والتي تشهد حالةً مماثلة، فيما يتعلق بمسألة الإفصاح عن معلومات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

هاء- المشتريات ووثائق الالتزام المتنوعة

57- تستخدم المحكمة أساليب شراء مختلفة: عمليات الشراء، وفقاً للقواعد من 110-12 إلى 110-19 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية، واستخدام وثائق الالتزام المتنوعة (MOD) وفقاً للقاعدة 110-8 من قواعد الإدارة المالية.

58- ووفقاً للقاعدة المالية 110-8 ("وثائق الالتزام") من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، "يجب أن يكون أي التزام قائماً على أساس عقد أو اتفاق أو أمر شراء رسمي أو شكل آخر من أشكال التعهد، أو على أساس دين تعترف به المحكمة. ويجب أن يكون كل التزام مؤيَّداً بوثيقة التزام مناسبة".

59- وحصل مراجع الحسابات الخارجي على العلامة المعيارية المسماة "الإجراء التشغيلي المعياري (SOP) لوثيقة الالتزام المتنوعة" بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2013. ويشير هذا الإجراء إلى القاعدة المالية 110-8 للمحكمة ويقضي بأنه "ينبغي تجنب وثيقة الالتزام المتنوعة، وينبغي التقليل من حجم وثيقة الالتزام المتنوعة إلى أدنى حد ممكن في المحكمة". ويوقّع مسؤول التصديق على هذه الوثائق وفقاً لما تقتضيه القاعدة المالية 110-4.

60- وتُستخدم وثائق الالتزام المتنوعة للاضطلاع ببعض أنشطة المحكمة الجنائية الدولية التي تتطلب السرية حين ينبغي ألا يتدخل سوى القليل من الأطراف الثالثة الحاظية بالثقة، أي من أجل أنشطة منها، على سبيل المثال، تلك التي يضطلع بها قسم المجني عليهم والشهود. وتستخدمها أيضاً اقسام أخرى من المحكمة مثل قسم دعم المحامين.

61- وبلغت وثائق الالتزام المتنوعة نسبة 6.9 مليون يورو في عام 2019 و6.8 مليون يورو في عام 2018، أي 22% من مصاريف غير الموظفين في المحكمة الجنائية الدولية (باستثناء الاستهلاك والتكاليف المالية). والأقسام التي تلجا إلى هذا الإجراء هي بالدرجة الأولى قسم دعم المحامين بمبلغ 4.8 مليون يورو وقسم المجني عليهم والشهود بمبلغ 1.1 مليون يورو في عام 2019.

62- ويعرض الجدول أدناه المبلغ التفصيلي لوثائق الالتزام المتنوعة وفقاً للقاعدة المالية 110-8 فيما يتعلق بإجمالي النفقات في الملاحظات من 17 إلى 21 من البيانات المالية.

الجدول 5: النفقات الموثقة وفقًا للقاعدة المالية 110-8 (بآلاف اليورو) ، مقارنةً بإجمالي نفقات غير الموظفين (باستثناء الاستهلاك والتكاليف المالية)

نفقات الملاحظات من 17 إلى 21 من البيانات المالية	*مجموع النفقات 2019*	*وثائق الالتزام لعام 2019*	%	*مجموع النفقات 2018*	*وثائق الالتزام لعام 2018*	%
قسم دعم المحامين	5 334	4 824	90	5 612	4 839	86
قسم المجني عليهم والشهود	2 143	1 239	58	2 221	1 104	50
نائب المدعي العام المعني بالتحقيقات	2 756	434	16	2 880	455	16

المكاتب الميدانية	2 320	267	12	2 596	312	12
أقسام أخرى	19 426	163	1	19 545	89	1
المجموع	31 979	6 927	22	32 854	6 779	21

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، بناءً على الملاحظات من 17 إلى 21 من البيانات المالية (تشمل هذه المصروفات نفقات السفر والضيافة والخدمات التعاقدية وأتعاب المحامين وتكاليف التشغيل والإمداد وتكاليف المعدات).

63- ويوصي مكتب المراجعة الداخلية، في تقريره عن استخدام وثائق الالتزام المتنوعة في المحكمة، على الرغم من اعترافه وإقراره بالممارسات الجيدة في إدارة هذه الوثائق، بالمسارعة إلى تحديث الإجراء التشغيلي المعياري القائم بشأن هذه الوثائق وإدخال تعديلات عليه.

64- وينبغي رصد استخدام وثائق الالتزام المتنوعة بمستوى معقول، ولا سيما في الخدمات التي تخطت فيها هذه الوثائق تخطياً كبيراً عمليات الشراء الأخرى. وأحاط مراجع الحسابات الخارجي علماً بأن شعبة الخدمات الإدارية بصدد إعداد إجراء تشغيلي معياري جديد فيما يتعلق بتقرير المراجعة الداخلية عن استخدام وثائق الالتزام المتنوعة. وينبري قسم المالية أيضاً لإعداد مبادئ توجيهية مفصَّلة بشأن هذا الإجراء التشغيلي المعياري. وستتيح هذه الوثائق للمحكمة إيضاح استخدام وثائق الالتزام المتنوعة.

التوصية رقم 2: يوصي المراجع الخارجي للحسابات بوضع الصيغة النهائية للإجراء التشغيلي المعياري الخاص بوثائق الالتزام المتنوعة والمبادئ التوجيهية المناسبة.

خامساً- متابعة التوصيات السابقة

65- استعرض مراجع الحسابات الخارجي تنفيذ التوصيات التي كانت لا تزال معلقة في تاريخ مراجعة الحسابات، والتي قُدِّم جميعها في عمليات مراجعة سابقة للبيانات المالية أو في تقارير أخرى أصدرها المراجع الخارجي.

66- ولأغراض العرض، سبق أن اتُخذ قرار بأن يُفصَح في هذا الجزء عن متابعة التوصيات المعلَّقة المقدَّمة في تقارير مراجعة البيانات المالية، وأن يُفصَح في المرفقات عن متابعة التوصيات المقدَّمة في تقارير مراجعة الأداء التي سبق عرضها على المحكمة.

67- وكانت هناك 25 توصية معلَّقة في30 نيسان/أبريل 2020. وقُدِّم ستة منها في تقارير المراجعة السابقة بشأن البيانات المالية، منها ثلاث توصيات قُدِّمت في تقرير المراجعة بشأن البيانات المالية لعام 2018. وقُدِّمت توصية واحدة في التقرير الخاص بالاحتياطيات النقدية (2015) وقُدِّمت توصية أخرى في تقرير شعبة العمليات الخارجية (2017)، وقُدِّمت سبع توصيات في تقرير مراجعة الأداء بشأن إدارة الموارد البشرية (2018). وأضافت مراجعة الأداء بشأن إدارة عملية الميزنة (تموز/يوليو 2019) عشر توصيات جديدة.

68- وترد تفاصيل بشأن متابعة التوصيات الواردة في تقارير الأداء بشأن الاحتياطيات النقدية (توصية واحدة) وشعبة العمليات الخارجية (توصية واحدة) وشعبة الموارد البشرية (سبع توصيات) وإدارة عملية الميزنة (عشر توصيات) في المرفقات.

69- ويعرض الجدول التالي التوصيات التي ما زال تنفيذها جزئياً في بداية عام 2019، والواردة في تقارير المراجعة السابقة بشأن البيانات المالية، وكذلك تقييم تنفيذها في نهاية مراجعة الحسابات التي أجراها المراجع الخارجي للحسابات.

70- وبوجه عام، من أصل هذه التوصيات الست المتعلقة بمراجعة البيانات المالية، نُفِّذت أربع توصيات، ونُفِّذت توصيتان تنفيذاً جزئياً. وسيتعين مراجعة تنفيذ التوصيات المتبقية في تقارير مراجعة الحسابات المستقبلية، إلى جانب التوصيات الجديدة الواردة في تقرير المراجعة هذا بشأن البيانات المالية لعام 2019،

وكذلك التوصيات المنفَّذة تنفيذاً جزئياً الناتجة عن عمليات مراجعة الأداء السابقة بشأن الاحتياطيات النقدية، وشعبة العمليات الخارجية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة عملية الميزنة.

71- ويبيّن الجدول التالي حالة تنفيذ التوصيات المعلَّقة الواردة في تقارير المراجعة السابقة بشأن اليانات المالية في نهاية الفترة المشمولة بالمراجعة، أي حتى 30 نيسان/أبريل 2020.

التوصيات الناتجة عن تقرير مراجعة الحسابات المالية التي لا تزال معلقة حتى 30 نيسان/أبريل 2020

الرقم	*الموضوع*	التوصيات المتبقية	*اكتمل تنفيذها*	*نُفِّذت تنفيذاً جزئياً*	*لم تنفَّذ*
ICC-2018-1	الرقابة على الخبراء الاستشاريين الخارجيين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يشدد قسم المالية رقابته على صحة الأرقام التي يقترحها الخبراء الاستشاريون والتي ستورَد في البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين، ولا سيما عبر الحصول على مزيد من المعلومات المفصَّلة.		X	
ICC-2018-2	حقوق الوصول إلى نظام SAP	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بممارسة الرقابة لمنع منح حقوق الوصول بطريقة تؤدي إلى الوصول غير المناسب إلى نظام المعلومات أو انتهاك مبادئ الفصل بين الواجبات في سياق نظام متكامل ومركزي للمعلومات. ويوصي مراجع الحسابات أيضاً بتنفيذ مراجعة رقابية كل سنة (على الأقل) لاكتشاف أي حقوق وصول مُنحت غير غير حق ضمن نظام SAP.		X	
ICC-2018-3	الاختبار السنوي لمدى تحصن تكنولوجيا المعلومات	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإجراء اختبار سنوي بغية التأكد من إعادة بيئة تكنولوجيا المعلومات إلى نصابها كاملةً إذا حدثت كارثة.		X	
ICC-2017-1	المادة 112 من نظام روما الأساسي	من أجل تعزيز عملية تحصيل الاشتراكات غير المسددة ، يوصي المراجع الخارجي بألا يسمح للدول الأطراف المتأخرة في سداد اشتراكاتها بالنسبة لسنتين منصرمتين إلا عندما الالتزام بجدول تسديد المبالغ المستحقة، بموجب شروط المادة 112 من نظام روما الأساسي.		X	
ICC-2017-2	الإفصاح عن شروط عقد تأمين القضاة	ونظرًا للطبيعة الخاصة لعقد التأمين المتعلق بخطة المعاشات التقاعدية للقضاة، يوصي المراجع الخارجي بأن تقدم المحكمة الجنائية الدولية إرشادات أكثر دقة في الملاحظات على البيانات المالية لشرح العواقب التي قد تنجم عن قرار تغيير شركة التأمين أو تغيير شروط بوليصة التأمين الحالية.		X	
ICC-2015-3	المباني الدائمة	من أجل الحصول على رؤية أفضل لنفقات الصيانة المراد تحقيقها وتوقعها في الميزانية، يوصي المراجع الخارجي المحكمة الجنائية الدولية بما يلي: (1) كخطوة أولى، وضع الصيغة النهائية لخطة صيانة موثوقة في أقرب وقت ممكن و (2) مراجعة تصنيف المكونات على التوالي لتتماشى مع توقعات خطة الصيانة وتمييز المكونات بشكل صحيح.		X	
ICC-2015-6	الرقابة المحاسبية الداخلية	من أجل ضمان الرقابة الداخلية الفعالة والكفؤة، يوصي المراجع الخارجي بأن تكمل المحكمة الجنائية الدولية النشر الكامل لنظام المعلومات من أجل إعداد البيانات المالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والحفاظ على استقرار عملية المحاسبة وتعزيزها.		X	
ICC-2013/1	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والأموال الواردة من المدّعَى عليهم	من أجل توضيح عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعامل مع الأموال الواردة ذات الصلة بمصادرة الأصول، يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة توجيهات رسمية تبين تفاصيل التعامل مع الأموال الواردة في مختلف مراحل الإجراءات القضائية مع تعريف واضح للمهام والمسؤوليات ضمن نظام المحكمة. وستشكل هذه التوجيهات الأساس لتناول تلك الأموال من حيث المحاسبة والميزانية بصورة ملائمة.		X	
		مجموع عدد التوصيات **6**	4	2	

72- التوصية ICC-2018-1. الرقابة على الخبراء الاتشاريين الخارجيين. يُعد أنه اكتمل تنفيذ هذه التوصية. وأكدت الأدلة على إجراء أعمال رقابة والتعديلات التي أدخلها الخبراء الاستشاريون الخارجيون على مشروع التقرير التقييم الخاص بتشديد الرقابة.

73- التوصية ICC-2018-2. حقوق الوصول إلى نظام SAP. يُعد أنه اكتمل تنفيذ هذه التوصية. أولاً، يقتضي العمل بإجراء تشغيلي معياري خاص بوصول المستخدمين إلى نظام SAP حصول المرء على موافقة المشرف المباشر على عمله وعلى موافقة نهائية من صاحب عملية الأعمال، لمنحه حقوق إضافية بالوصول إلى نظام SAP. وتخفف هذه الرقابة من خطر الوصول غير المناسب إلى هذا النظام. وثانياً، أُجريت مراجعة لجميع منافذ نظام SAP في عام 2019، ومن الآن فصاعداً ستُجرى هذه المراجعة كل سنة، على النحو المنصوص عليه في الإجراء التشغيلي المعياري الخاص بوصول المستخدمين إلى نظام SAP. وأتاحت هذه المراجعة تصحيح بعض الأدوار المخصَّصة التي عفا عنها الزمن في نظام SAP. غير أنه يجب تحسين قولبة هذه المراجعة.

74- التوصية ICC-2018-3. اختبار مدى تحصن تكنولوجيا المعلومات. يُعد أنه اكتمل تنفيذ هذه التوصية. أُجري اختبار سنوي للتأكد من القدرة على إعادة بيئة تكنولوجيا المعلومات إلى نصابها كلياً في تموز/يوليو 2019 وتكلل بالنجاح. ووُضِع إجراء تشغيلي معياري خاص بتعافي نظام SAP، على النحو الموصى به في التقرير عن تخطيط موارد المؤسسات في حال تعرض نظام SAP لكارثة. وأصبح يُخطَّط لإجراء هذا الاختبار السنوي كل سنة (قبل الربع الأخير من السنة عادةً)، حتى ولو لم يُخطَّط بعد لإجراء اختبار في عام 2020 (بالنظر إلى أن الأزمة الصحية قد تؤثر في التخطيط).

75- التوصية CPI-2017-1. المادة 112 من نظام روما الأساسي. يُعد أن هذه التوصية منفَّذة تنفيذاً جزئياً. في كانون الأول/ديسمبر 2019، رحّبت جمعية الدول الأطراف بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها المحكمة بناءً على طلبها بشأن مراجعة المتأخرات وما قد يكون لها من آثار على حقوق التصويت. وسيتيح عام 2020، بالنظر إلى أنه عام ستُجرى فيه انتخابات، فرصة قياس تأثير المراجعة واستخدام اللجوء إلى المادة 112 وفرصة تقييم ما إذا أمكن إعادة وصف حالة تنفيذ التوصية، بنقلها من خانة التنفيذ الجزئي إلى خانة التنفيذ المكتمل.

76- التوصية CPI-2017-2 . الإفصاح عن شروط عقود تأمين القضاة. يُعد أنه اكتمل تنفيذ هذه التوصية. ونقّحت المحكمة صياغة الملاحظة 2 من الملاحظات المالية وقدّمت معلومات مهمة بشأن تغيير الجهة المتعاقد معها.

77- التوصية CPI-2015-3. المباني الدائمة. يُعد أنه لم يكتمل تنفيذ هذه التوصية. أُعدت الخطة الخاصة باستبدال الأصول الرأسمالية بالتعاون مع الجهة المتعاقد معها الجديدة وعُرضت على لجنة الميزانية والمالية. وأُجري جرد للمكوّنات وخُطِّط له أن يدعم خطة الاستبدال. وسيرى مراجع الحسابات الخارجي إذا كانت هذه العناصر، في حال التصديق عليها، ستقدّم الدعم المناسب للاعتراف بالأصول الثابتة الخاصة بالمباني وقياسها وتقييمها في البيانات المالية القادمة."

سادساً- شكر وتقدير

78- يود المراجع الخارجي للحسابات أن يعرب عن تقديره العميق لمديري هيئة المحكمة الجنائية الدولية وأعضائها لحفاوة استقبالهم ودقة المعلومات التي قدموها.

انتهت ملاحظات المراجعة

المرفقات
المرفق الأول

متابعة التقرير بشأن الاحتياطيات النقدية

الرقم	*الموضوع*	التوصيات المتبقية	*اكتمل تنفيذها*	*نُفِّذت تنفيذاً جزئياً*	*لم تنفَّذ*
ICC-2015-6-3	**الاحتياطيات النقدية**	وضع خطة لتمويل الالتزامات المتعلقة بالموظفين لتغطية النفقات التي تقابلها، والتي يُحتمل أن تزيد في المستقبل. وينبغي إجراء دراسة لمعرفة ما إذا كان ينبغي إنشاء احتياطي لذلك وتحديد مبلغه المحتمل.		X	
مجموع عدد التوصيات: 1				1	

1- لم يلاحَظ أي تعديل في عام 2019 على التوصية CPI-2015-6-3، التي تظل قيد النظر على مستوى المحكمة الجنائية الدولية. وأحالت المحكمة هذه المسألة إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تنظر فيها إبان دورتها الرابعة والثلاثين التي أُجِّل إجراؤها الذي كان مقرَّراً في أيار/مايو 2020، بسبب جائحة كوفيد-19. ويرى المراجع الخارجي أن الدول الأطراف هي التي يجب أن تقرّر الاختيار بين إنشاء احتياطي مخصَّص وضمان تدفق الموارد ذات الصلة للوفاء بالتزامات مستحقات الموظفين المستقبلية.

المرفق الثاني

متابعة التقرير بشأن شعبة العمليات الخارجية

الرقم	*الموضوع*	التوصيات المتبقية	*اكتمل تنفيذها*	*نُفِّذت تنفيذاً جزئياً*	*لم تنفَّذ*
DEO-2017-1	التآزر بين هيئات المحكمة	عندما تستقر آثار مشروع تجديد الرؤية، يوصي المراجع الخارجي بإجراء مزيدٍ من التفكير من أجل تعميق التآزر بين مختلف هيئات المحكمة فيما يتعلق بالعمليات والعلاقات الخارجية، وضمان احترام القواعد القانونية الأساسية في نالوقت نفسه، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج أكثر واقعية وعقلانية، وبالتالي أقل اتساماً بالطابع العقائدي، فيما يخص مبادئ الحياد والاستقلالية والسرية، من النهج الذي يبدو سائداً في الوقت الحالي، حتى لو وُجد بالفعل تآزر بين مختلف هيئات المحكمة.		X	
مجموع عدد التوصيات: 1				**1**	

1- يُعد أن التوصية DEO-2017-1 المتعلقة بالتآزر بين هيئات المحكمة نُفِّذت تنفيذاً جزئياً. واتُخذِت تسعة تدابير في إطار خطة العمل، منها ثلاثة ما زال تحقيقها جارياً. وقيّمت شعبة العمليات الخارجية حالة تحقيقها المتقدمة تقدماً جيداً. ورسمياً، ما زال يجب التأكد من تحقيق خطوتين لعد التوصية مكتملة التنفيذ: الموافقة على اختصاصات الفريق العامل المعني بالإرهاب، الأمر الذي لن يتحقق قبل الاجتماع السنوي للجنة تنسيق الأمن، وتدشين التطبيق الخاص بتخطيط مهام تكنولوجيا المعلومات، الذي كان مقرَّراً في النصف الأول من عام 2020، لكنه أُجِّل بسبب آثار جائحة كوفيد-19.

المرفق الثالث

متابعة التقرير بشأن إدارة الموارد البشرية (تموز/يوليو 2018)

الرقم	*الموضوع*	التوصيات المتبقية	*اكتمل تنفيذها*	*نُفِّذت تنفيذاً جزئياً*	*لم تنفَّذ*
HR-2018-1	المساواة	من أجل احترام التوازن بين الجنسين في المحكمة الجنائية الدولية، يوصي المراجع الخارجي بأن تتخذ المحكمة، على أساس دراسة يعدها قسم الموارد البشرية، تدابيراً إضافية لزيادة تمثيل الموظفات على مستويات أرفع، مثل العمل ببرنامج التوجيه أو تعيين جهة اتصال للنساء.		X	
HR-2018-2	سياسات إدارة الموارد البشرية	يوصي المراجع الخارجي بأن تطبق جميع هيئات المحكمة الجنائية الدولية نفس سياسات إدارة الموارد البشرية من خلال القواعد التشغيلية المشتركة. يجب أن يكون قسم الموارد البشرية في قلم المحكمة مسؤولاً عن تطوير هذه القواعد المشتركة وتحديثها، بعد التشاور والتعاون مع الهيئات الأخرى.		X	
HR-2018-3	إدارة المواصفات المهنية	فيما يتعلق بإدارة المواصفات المهنية، يوصي المراجع الخارجي بما يلي: (أ) إجراء عمليات استعراض للإدارة لتحسين تحديد الاحتياجات الإنمائية وإمكانات التطور لموظفي المحكمة الجنائية الدولية؛ (ب) الدخول في مفاوضات بهدف تحقيق إدماج المحكمة الجنائية الدولية في اتفاق الأمم المتحدة المشترك بين المنظمات من أجل توسيع آفاق المسيرة المهنية لموظفيها؛ (ج) أن يقترح على المحكمة تعديل قواعد التعيين تعديلاً محدوداً من خلال الحفاظ على أولوية موظفي المحكمة الجنائية الدولية لنسبة من الوظائف الشاغرة، على أن تكون هذه النسبة محدودةً منعاً لخطر القضاء الفعلي على معظم التوظيف الخارجي (على سبيل المثال 10 ٪).		X	
HR-2018-6	الموظفون المنتخبون	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بأحد الخيارين التاليين: (أ) إما عدم التوافق بين العمل لدى المحكمة كموظَّف والترشح في الانتخابات؛ (ب) وإما وضع شروط صارمة تضمن عدم تعريض مختلف إدارات المحكمة لخطر تضارب المصالح في أداء الواجبات الواقعة على عاتق المرشحين الداخليين للوظائف الانتخابية.		X	
HR-2018-8	وظيفة أمين المظالم	يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة الصيغة النهائية لتأملاتها بشأن إنشاء وظيفة لأمين المظالم ستكون مشتركةً مع مؤسسة أو أكثر من المؤسسات القريبة.		X	
HR-2018-9	الميثاق الأخلاقي	يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة الجنائية الدولية ميثاقاً أخلاقياً وبأن تنشره.		X	
HR-2018-10	التقرير السنوي لإدارة الموارد البشرية	يوصي المراجع الخارجي بإكمال التقرير السنوي عن سياسة إدارة الموارد البشرية المقدم إلى الاتحاد من خلال: (أ) ضم جميع المعلومات المفيدة لإعداد تقرير شامل عن الموارد البشرية، أي وثيقة موحدة تتناول جميع الجوانب الكمية (اليد العاملة، والتنوع، والتغيب، والأداء، والتدريب، وإلى آخره.) ؛ (ب) تحديد معيار ثابت لحساب عدد عمليات التوظيف التي جرت خلال العام على النحو الوارد في التقرير السنوي عن الموارد البشرية في لجنة الميزانية والمالية. (ج) تحسين أدوات		X	

الرقم	*الموضوع*	التوصيات المتبقية	*اكتمل تنفيذها*	*نُفِّذت تنفيذاً جزئياً*	*لم تنفَّذ*
		الجرد وتحديد تعيينات المساعدة العامة المؤقتة، من خلال تتبع تقارير التقييم، والقياس الدقيق لعدد الموظفين المعيَّنين في المساعدة العامة المؤقتة لإدراجهم في التقرير عن الموارد البشرية.			
	مجموع عدد التوصيات	**7**	0	7	-

1- التوصية HR-2018-1 (المساواة) مُنفَّذة تنفيذاً جزئياً. وقررت المحكمة/قلم المحكمة إعمال خمس مجموعات من التدابير، ألا وهي برنامج توجيه النساء، والتدريب الخاص بالتحيز غير الواعي، وجهة الاتصال الخاصة بالنساء، وإطار اتخاذ القرارات بشأن التوظيف، وتدابير إضافية فيما يخص التوظيف. ولوحظ إحراز تقدم في تنفيذ جميع مجموعات التدابير، وتُتوقع الآثار الأولى القابلة للقياس في النصف الثاني من عام 2020.

2- ترى المحكمة أن التوصية HR 2018-2 (توحد سياسات إدارة الموارد البشرية في جميع هيئات المحكمة) "منفَّذة بالافعل". غير أن هذا التقييم أقرب إلى المبدأ والهدف منه إلى الإنجاز الموثَّق. لذا، يجب عد أنها نُفِّذت تنفيذاً جزئياً.

3- التوصية HR 2018-3 (إدارة المواصفات المهنية) مُنفَّذة تنفيذاً جزئياً. ولوحظ إحراز تقدم في تنفيذ مشاريع أساسية مثل الإدارة الجديدة للأداء بالاستناد إلى الذكاء الاصطناعي، والإعمال القريب لنظام إدارة التعلم، وانضمام المحكمة إلى اتفاق الأمم المتحدة المشترك بين المؤسسات بشأن التنقل. بيد أنه رُفِض مكوّن التوصية المتعلق بالتنقل الداخلي.

4- لم تُنفَّذ التوصية HR 2018-6 (المسؤولون المنتخبون وعدم التوافق) إلا تنفيذاً جزئياً، منذ بدء المشاورات بشأنها، الأمر الذي يستدعي بحث المشكلات القانونية المعقدة وحلها.

5- يمكن عد التوصية HR 2018-8 (وظيفة أمين المظالم) منفَّذة تنفيذاً جزئياً. وقدّم الخبير الخارجي المنتقى تقريره عن وضع نظام بديل لحل المنازعات على مستوى المحكمة في كانون الأول/ديسمبر 2019، واعتُمدت خطة لتنفيذ هذا المشروع.

6- التوصية HR 2018-9 (الميثاق الأخلاقي) منفَّذة تنفيذاً جزئياً. ترمي المحكمة إلى إحراز تقدم في الربط بالتقييمات والتوصيات الواردة في استعراض الخبراء المستقلين الجاري في إطار الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف.

7- التوصية HR 2018-10 (التقرير السنوي عن إدارة الموارد البشرية) منفَّذة تنفيذاً جزئياً. ولم يكن تقرير عام 2020 المقدَّم إلى لجنة الميزانية والمالية بشأن إدارة الموارد البشرية في عام 2019 متاحاً في وقت إجراء هذه المراجعة (غُيِّر الجدول الزمني للجنة الميزانية والمالية في سياق جائحة كوفيد-19.

المرفق الرابع

متابعة التقرير عن الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية (تموز/يوليو 2019)

1- يتضمن تقرير المراجعة عن أداء عملية الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية، الصادر في تموز/يوليو 2019، عشر توصيات. وتأتي هذه المراجعة بعد إصدار هذه التوصيات باقل من عام. لذا، من الطبيعي أن يكون تنفيذ ثماني من هذه التوصيات العشر في مراحله الأولى، ووُصفت هذه التوصيات الثماني ب"المنفَّذة تنفيذاً جزئياً" في الجدول التالي. ولتوصيتين وصف مختلف:

2- التوصية BS-2018-7: التحويلات بين البرامج الرئيسية. لم تُنفَّذ هذه التوصية. وناقشت لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثالثة والثلاثين التوصية ورفضت تعديل القاعدة 4-8 من النظام المالي والقواعد المالية والمضي قدماً نحو مزيد من التحويلات المرنة بين البرامج الرئيسية؛

3- التوصية BS 2018-6: موعد نشر وثيقة الميزانية. تُعد هذه التوصية منفَّذة. وفي شباط/فبراير 2020ن أعدت المحكمة وأعدت وثيقة تلخيصية ترد فيها جداول الميزانية الخاصة بكل برنامج رئيسي وبرنامج فرعي/شعبة. وخططت المحكمة لنشر النسخة المفصَّلة في الانترنت الداخلي، الأمر الذي تحقق في أيار/مايو، بمراعاة آثار جائحة كوفيد-19.

الرقم	*الموضوع*	التوصيات المتبقية	*اكتمل تنفيذها*	*نُفِّذت تنفيذاً جزئياً*	*لم تنفَّذ*
BS-2018-1	تفسير الفقرة 2 من المادة 42	يوصي المراجع الخارجي بأن تضع جمعية الدول الأطراف في جدول أعمالها، في سياق تقييم المحكمة المقبل أو من خلال أي منتدى آخر، تفسير الفقرة 2 من المادة (42) من نظام روما الأساسي، وذلك من أجل توضيح إلى أي مدى تمنع المدعي العام من أن ينقل إلى قلم المحكمة، بصفته مقدم الخدمات المشتركة، المساءلة عن المهام الإدارية المشتركة.		X	
BS-2018-2	الميزانية الصفرية	يوصي المراجعُ الخارجيُ المحكمةَ، عند إعداد عروض الميزانية السنوية، بما يلي: (أ) ينبغي أن تستمر في ألا تكتفي بمراعاة التعديلات التدريجية لمستويات الاعتمادات الحالية من خلال عملية طلبات الخدمة فيما يتعلق بالسنة السابقة؛ بل ينبغي لها أيضاً (ب) اتباع نهج شامل "الميزانية على أساس التعادل "الصفرية"، والتساؤل عن طبيعة تلك الاعتمادات فيها وبحد ذاتها، وذلك تفادياً لحدوث انحراف تدريجي في اعتمادات الميزانية.		X	
BS-2018-3	الوفورات والكفاءات	فيما يتعلق بالوفورات والكفاءات، يوصي المراجع الخارجي بما يلي: (أ) يجب أن يترأس رئيس قلم المحكمة شخصياً استهلال ورشة العمل السنوية بشأن الوفورات والكفاءات؛ (ب) استخدام النماذج القياسية على نطاق أوسع لدعم الوفورات والكفاءات المقترحة والمعتمدة، والإفصاح عن مستوى خط الأساس، ومبالغ الوفورات المقترحة والمعتمدة التي جرى توفيرها ومنشأ الادخار وطبيعته بالتحديد (خفض التكلفة الحالية أو تفادي التكلفة المحتملة)؛ (ج) يشير ملحق وثيقة الميزانية المقترحة المخصص للوفورات والكفاءات فقط إلى تلك الناجمة عن مبادرات إدارية حقيقية وذات التأثير في خط الأساس؛(د) ينبغي تصميم نهج متماثل "من الأعلى إلى الأسفل"، يبدأ كل عام على مستوى كبار المسؤولين، ويؤدي إلى تحد منتظم بمستويات أقل (أي الشعب والأقسام)، وتنفيذ هذا النهج لأغراض قيود الموظفين.		X	
BS-2018-4	الوظائف الداخلية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بتكييف النظام الإداري للموظفين بحيث أنه، في الحالات التي قد يؤدي فيها تطور		X	

الرقم	*الموضوع*	التوصيات المتبقية	*اكتمل تنفيذها*	*نُفِّذت تنفيذاً جزئياً*	*لم تنفَّذ*
		عبء العمل إلى تخفيض عدد الموظفين في بعض القطاعات، تولى أولوية قصوى لتوظيف شاغلي الوظائف في وظائف داخلية أخرى، بدل فصلهم عن العمل، شريطةَ أن تكون مؤهلاتهم ملائمةً ملاءمةً واضحةً لمهامهم الجديدة.			
BS-2018-5	هيكل وثيقة الميزانية	يوصي المراجع الخارجي بأن يدرس فريق الميزانية العامل مقترحاً لوثيقة ميزانية مجددة ومبسطة وأقصر، تركز تركيزاً صارماً على المسائل المتعلقة بالميزانية وتستند إلى الخبرة المكتسبة من المحكمة، وبأن يقدم هذا المقترح إلى لجنة الميزانية والمالية وإلى الفريق العامل في لاهاي، للموافقة عليه. وسيكون من الممكن أن توافق جمعية الدول الأطراف على هيكل الوثيقة الجديد، بشرط أن تقره لجنة الميزانية والمالية والفريق العامل في لاهاي.		X	
BS-2018-6	موعد نشر وثيقة الميزانية	يوصي المراجع الخارجي بنشر وثيقة الميزانية النهائية للسنة في موعد أقصاه نهاية كانون الثاني/يناير من نفس العام.		X	
BS-2018-7	التحويلات بين البرامج الرئيسية	يوصي المراجع الخارجي بتكييف القواعد المالية، التي تحظر حالياً عمليات التحويل بين البرامج الرئيسية، من أجل السماح بمثل هذه التحويلات وبالتالي إضفاء مرونة إدارية كافية على البرامج الرئيسية الأصغر، مثل آلية الرقابة المستقلة أو مكتب التدقيق الداخلي.		X	
BS-2018-8	الموافقة على المشاريع المتعددة السنوات	ضماناً للاتساق المبسَّط بين الموافقة على موافقة جمعية الدول الأطراف على المشاريع الاستثمارية المتعددة السنوات وقرارات الميزانية السنوية ذات الصلة، يوصي المراجع الخارجي المحكمة بأن تقدم إلى جمعية الدول الأطراف مقترحاً لتوسيع نطاق المجالات المشمولة بالحساب المتعدد السنوات الخاص حالياً باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات بحيث: (أ) يمكن استخدامه كآلية متعددة الأغراض ومتعددة السنوات تسمح بنقل موارد الميزانية العادية غير المنفقة إلى قائمة من المشاريع الاستثمارية الهامة الأخرى المتعددة السنوات التي وافقت عليها جمعية الدول الأطراف؛ ويوصي (ب) بتصميم قواعد مناسبة، تضمن الفصلَ القاطعَ بين الاعتمادات المخصصة لكل مشروع معتمد وتقديمَ تقرير سنوي إلى جمعية الدول الأطراف.		X	
BS-2018-9	العجز في السيولة	تفادياً للعواقب المالية وتلك المتعلقة بالسمعة في حال حدوث عجز في السيولة، يوصي المراجع الخارجي بأن تفوّض جمعية الدول الأطراف بعض المسؤولية إلى المكتب، من أجل: (أ) أن يعلن، في الوقت المحدد (أي بمنح مدة معقولة، مثل أسبوعين/ثلاثة أسابيع، سيتعين تحديدها تحديداً أدق، قبل أن يمثل المال النقدي المتاح المتوقع مدة تقل عن شهر واحد من المدفوعات القياسية)، أن المحكمة وافقت موافقةً استثنائيةً على استخدام صندوق الطوارئ، و/أو، في حالة عدم توفر النقد بالقدر الكافي في الصندوق، للتفاوض مسبق على اعتماد خط مالي؛ (ب) السماح للمحكمة باستخدام أي من هذين التسهيلين أو كليهما بفعالية، ولكن فقط عندما يصبح من الواضح أنه لا يمكن تفادي أزمة السيولة ((على سبيل المثال، عندما لا يتبقى إلا يوم واحد أو يومين فقط من النقد)، ومن الضروري أيضاً تحديد هذا التأخير أيضاً إلى تحديداً دقيقاص جداً مسبقاً)؛ (ج) وتقديم تقرير عن هذا الوضع فوراً إلى الدول الأطراف بشأن كل من القرارين السابقين.		X	
BS-2018-10		فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية الواردة في مرفقات تقرير أداء الميزانية، يوصي المراجع الخارجي بما يلي: (أ)			

الرقم	*الموضوع*	التوصيات المتبقية	*اكتمل تنفيذها*	*نُفِّذت تنفيذاً جزئياً*	*لم تنفَّذ*
		من أجل تقديم تقرير بشأن أداء الميزانية السنوي يكون أكثر اتساقاً وتركيزاً على الميزانية، تتوقف المحكمة عن نشر الملحقات المخصصة حالياً لمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالبرامج الرئيسية، ومعظمها غير قابلة للقياس وغير متصلة بأداء الميزانية، أي أنها لا تقدم حتى مؤشرات قابلة للقياس فيما يخص التكلفة/النتائج؛ (ب) من أجل تفادي السماح للجهات المعنية الخارجية بالإفصاح عن مؤشرات بسيطة وإن كانت مضللة فيما يخص الميزانية تستند إلى المعلومات العامة (على سبيل المثال، بتقسيم نفقات الميزانية الفعلية للمحكمة الجنائية الدولية على عدد أحكام الإدانة بالذنب، والأحكام بشأن الأفراد المعنيين، والحالات، الخ.)، أن تغتنم المحكمة فرصة أعمالها الحالية بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 لاختيار، حيثما أمكن، بعض مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة التي تنطوي على ترابط واضح مع استخدام موارد الميزانية لتحل محل مؤشرات الأداء الرئيسية غير المجدية التي كُشف عنها في تقارير أداء الميزانية والتي عادةً ما تكون غير مرتبطةً ارتباطاً مباشراً بالميزانية؛ (ج) بعد الانتهاء من هذه المهمة، تختار كل هيئة عدداً محدوداً جداً من أهم المؤشرات القابلة للقياس المتعلقة بالميزانية (بين اثنين وأربعة، إن وجدت)، لإرفاقها بتقرير أداء الميزانية. يجب عدم التوقف عن نشر المؤشرات الحالية حتى تتوافر مؤشرات جديدة ذات صلة بالميزانية.			
مجموع عدد التوصيات		**10**	1	8	1

1- صرحت المحكمة في تعليقاتها على مشروع تقرير المراجعة حتى 20 حزيران/يونيو 2020 بأنه، فيما يتعلق بالتوصية BS 2018-8، لم يكن من الضروري تعديل قواعد الموظفين، لأن الممارسة الدارجة في المحكمة متماشية بالفعل مع الأولوية الموصى بها في تقرير مراجعة الأداء فيما يخص التوظيف الداخلي. وسيجري التأكد من هذا التصريح خلال حملة المراجعة القادمة. وفي الوقت نفسه، تُعد هذه التوصية منفّذة تنفيذاً جزئياً، بالاستناد إلى الوثائق المتاحة لمراجع الحسابات الخارجي في وقت إعداد تقرير المراجعة.

2- البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

المحتويات

	الصفحة
خطاب الإحالة	382
رسالة إلى المسجِّل	382
اعتماد البيانات المالية	382
رأي المراجع المستقل للحسابات	383
بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	385
بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	386
بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	386
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	387
بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	388
الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية	389
1- الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم وأهدافه	389
2- ملخص سياسات المحاسبة الهامة وإعداد التقارير المالية	389
3- النقدية وما في حكمها	393
4- الاستثمارات	393
5- المبالغ المدفوعة مقدما	393
6- المبالغ المستحقة القبض من المحكمة	394
7- المبالغ المستحقة الدفع	394
8- المخصصات	394
9- الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة	395
10- صافي الأصول/حقوق الملكية	395
11- الإيرادات	395
12- النفقات	395
13- بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية	396
14- الإبلاغ القطاعي	397
15- الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة	398
16- الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإبلاغ	399

مرفق – الجدول 1 400
تقرير مراجعة الحسابات النهائي عن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا، للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019..... 401

خطاب الإحالة

9 حزيران/يونيو 2020

وفقاً للبند 11-1 من النظام المالي، يقدم المسجِّل حسابات الفترة المالية إلى مراجِع الحسابات. وأتشرف بأن أقدم البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم عن الفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

بيتر لويس
المسجِّل

Michel Camoin
External Audit Director
Cour des Comptes,
13 rue Cambon,
75100 Paris Cedex 01
France

رسالة إلى المسجِّل

09 حزيران/يونيو 2020

السيد المسجِّل،

عملاً بالمادة 77 (ب) من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، يجب أن يقدِّم مجلس الإدارة الحسابات والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم لكي يستعرضها مراجِع الحسابات الخارجي.

وأكون ممتناً لو وقّعتم على خطاب إحالة البيانات المالية للصندوق إلى مراجِع الحسابات الخارجي.

مع فائق الاحترام،

ماما كويتي دومبيا،
رئيسة،
مجلس إدارة
الصندوق الاستئماني للضحايا

اعتماد البيانات المالية

9 حزيران/يونيو 2020

لقد تمت الموافقة على البيانات المالية والمستندات الداعمة.

ماما كويتي دومبيا،
رئيسة،
مجلس إدارة
الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم

رأي المراجع المستقل للحسابات
مجلس الحسابات
فرنسا
الرئيس الأول

باريس، 30 حزيران/يونيو 2020

إلى ماما كويتي دومبيا،
رئيسة مجلس إدارة
الصندوق الاستئماني للضحايا
موجه للسيد بيتر دو بان
المدير التنفيذي - أمانة
الصندوق الاستئماني للضحايا

رأي المراجع المستقل للحسابات

الرأي

قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم ("الصندوق الاستئماني") لفترة الإثني عشر شهراً المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتشمل هذه البيانات المالية بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيّرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، وملاحظات بما في ذلك ملخصاً للمبادئ المحاسبية ومعلومات أخرى.

واستنادا إلى مراجعتنا للحسابات، فإن البيانات المالية تقدم نظرة متوازية عن الوضع المالي للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وكذلك عن الأداء المالي والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية، ومقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية لفترة الاثني عشر شهرا المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أُسُس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. تتطلب هذه المعايير منا الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية المراجعة وأدائها على نحو يمكّننا من التوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من الأخطاء المادية. وعلى النحو المنصوص عليه في ميثاق أخلاقيات المهنة، فإننا نضمن الاستقلالية، والإنصاف، والحياد، والنزاهة والسريّة المهنية للمُدققين. وعلاوة على ذلك، لقد قمنا أيضا بالوفاء بالتزاماتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمدونة قواعد السلوك للمنظمة الدولية لمؤسسات مراجعة الحسابات العليا. ويرد وصف مسؤوليات مراجعي الحسابات وصفاً أكثر إسهاباً في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات في مراجعة البيانات المالية".

إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي تم جمعها كافية وملائمة لتشكل أُسُساً معقولة لرأينا.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

بموجب الفقرة 77 من الجزء الرابع من النظام الأساسي للصندوق الاستئماني، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها. ويجري إعداد هذه البيانات طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتحديد إجراءات المراقبة الداخلية وتنفيذها ورصدها لضمان

إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً متوازناً على نحو يخلو من أي أخطاء مادية ناجمة عن الغش أو الخطأ. وتشمل هذه المسؤولية أيضا تقديم تقديرات محاسبية متوازنة مكيّفة تبعاً للظروف.

مسؤوليات مراجع الحسابات المتعلقة بمراجعة البيانات المالية

يتمثل الهدف من مراجعة الحسابات في الحصول على توكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء نتيجة الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير لمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. إن التوكيد المعقول هو ضمان رفيع المستوى، ولكنه ليس ضمانا بأن أي مراجعة تجرى وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستؤدي دائماً إلى اكتشاف أي خطأ جوهري في حال وجوده. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان بالإمكان أن يتوقع منها بدرجة معقولة، منفردة أو مجتمعة، أن تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون بناء على هذه البيانات المالية.

لذلك، فإن مراجعة الحسابات تتكون من تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات من أجل جمع أدلة المراجعة بشأن المبالغ والمعلومات المعطاة في البيانات المالية. ويراعي مراجع الحسابات الخارجي الضوابط الداخلية المعمول بها في المؤسسة فيما يتعلق بإنشاء وإعداد البيانات المالية، وذلك من أجل تحديد إجراءات التدقيق الملائمة مع الظروف، وليس بهدف إبداء رأي بشأن فعالية هذه المراقبة. ويستند اختيار إجراءات التدقيق إلى الحكم المهني لمراجع الحسابات الخارجي، كما هو الحال بالنسبة لتقييم مخاطر البيانات المالية، لتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، ولتقديم البيانات المالية بشكل عامّ.

(توقيع)
بيار موسكوفيتشي

البيان الأول

الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم - بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

2018	*2019*	*الملاحظة*	
			الأصول
			الأصول المتداولة
17 857	15 974	3	النقدية وما في حكمها
-	2 688	4	الاستثمارات
16	125	5	المبالغ المدفوعة مقدما
597	804	6	المبالغ المستحقة القبض من المحكمة
18 470	*19 591*		مجموع الأصول المتداولة
			الأصول غير المتداولة
636	282	6	المبالغ المستحقة القبض من المحكمة
636	282		مجموع الأصول غير المتداولة
19 106	**19 873**		**مجموع الأصول**
			الخصوم
			الخصوم المتداولة
-	32	7	المبالغ المستحقة الدفع
961	2 414	8	المخصصات
854	522	9	الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة
1 815	*2 968*		*مجموع الخصوم المتداولة*
			الخصوم غير المتداولة
5 055	3 272	8	المخصصات
5 055	3 272		*مجموع الخصوم غير المتداولة*
6 870	**6 240**		**مجموع الخصوم**
12 236	**13 633**	10	**صافي الأصول/حقوق الملكية**
19 106	**19 873**		**مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية**

(c) تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثاني

الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

	الملاحظة	*2019*	*2018*
الإيرادات			
الاشتراكات المقررة	11	3 130	2 542
التبرعات	11	2 670	3 605
إيرادات أخرى	11	50	18
مجموع الإيرادات		**5 850**	**6 165**
النفقات			
النفقات الإدارية	12	2 874	1 982
نفقات البرنامج	12	1 074	5 332
مجموع النفقات		**3 948**	**7 314**
الفائض/(العجز) للفترة المعنية		**1 902**	**(1 149)**

(d) تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثالث

الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم - بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

	برنامج جبر الأضرار	*برنامج المساعدة*	أمانة الصندوق الاستئماني	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية
الأرصدة الافتتاحية في 1 كانون الثاني/يناير 2018	**3 797**	**9 082**	**981**	**13 860**
حركة صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2018				
الفائض/(العجز)	(3 465)	1 756	560	(1 149)
الائتمانات المقدَّمة إلى الدول الأطراف/المانحين	-	-	(476)	(476)
النقل إلى الاحتياطي	1 500	(1 500)	-	-
مجموع الحركة خلال السنة	(1 965)	256	84	(1 625)
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	**1 832**	**9 339**	**1 065**	**12 236**
حركة صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2019				
الفائض/(العجز)	381	1 242	279	1 902

الائتمانات المقدَّمة إلى الدول الأطراف/المانحين	-	-	(505)	(505)
النقل إلى الاحتياطي	-	-	-	-
مجموع الحركة خلال السنة	381	1 242	(226)	1 397
مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	**2 213**	**10 581**	**839**	**13 633**

(e) يتضمن برنامج رصيد صندوق المساعدة مبالغ في انتظار التخصيص.
(f) تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الرابع

الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

2018	*2019*	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(1 149)	1 902	الفائض/(العجز) للفترة المعنية (البيان الثاني)
(4)	(56)	فروق لم تتحقق في أسعار صرف العملات
-	(2 688)	(زيادة)/انخفاض في الودائع
(199)	178	(زيادة)/انخفاض في المبالغ المستحقة القبض
140	(109)	(زيادة)/انخفاض في المبالغ المدفوعة مقدَّماً
-	32	زيادة/(انخفاض) في الحسابات المستحقة الدفع
650	(332)	زيادة/(انخفاض) في الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة
4 241	(330)	زيادة/(انخفاض) في المخصصات
(6)	(50)	مطروحاً منها: إيرادات الفائدة المصرفية
3 673	*(1 453)*	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
6	19	مضافاً إليها: الفائدة المصرفية المحصَّلة
6	*19*	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(476)	(505)	الائتمانات المقدَّمة إلى الدول الأطراف
(476)	*(505)*	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
3 203	**(1 939)**	**صافي الزيادة/(الانخفاض) في النقدية وما في حكمها**
4	56	مكاسب/خسائر لم تتحقق في النقدية وما في حكمها
14 640	17 857	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة المالية
17 857	**15 974**	**النقدية وما في حكمها في 31 كانون الأول/ديسمبر (البيان الأول)**

(g) تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الخامس

الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم - بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

وجه الإنفاق*	الاعتماد الموافَق عليه	*مجموع الإنفاق*	*مجموع الفائض*
تكاليف الموظفين	1 067	947	120
المساعدة المؤقتة العامة	1 418	1 269	148
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*2 484*	*2 217*	*268*
السفر	353	367	(14)
الضيافة	1	-	1
الخدمات التعاقدية	252	206	46
التدريب	32	12	20
نفقات التشغيل العامة	5	1	4
اللوازم والمواد	3	2	1
الأثاث والمعدّات	-	-	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتعلقة بالموظفين	*646*	*587*	*59*
المجموع	**3 130**	**2 804**	**327**

(h) * يُوافَق على ميزانية الأمانة باعتبارها البرنامج الرئيسي السادس في ميزانية المحكمة.
(i) تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية

1- الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم وأهدافه

الكيان المُقدم للتقرير:

أنشأت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم ("الصندوق الاستئماني")، بموجب قرارها رقم ICC-ASP/1/Res.6، لصالح ضحايا الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، ولصالح أُسر هؤلاء الضحايا.

كما أنشأت جمعية الدول الأطراف، في مرفق هذا القرار، مجلس إدارة ("المجلس") وهو المسؤول عن إدارة الصندوق ألاستئماني.

وتقوم أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم ("الأمانة") بإدارة الصندوق وتقديم الدعم الإداري إلى مجلس الإدارة واجتماعاته وهي تعمل تحت السلطة الكاملة لمجلس الإدارة. وللأغراض الإدارية، فإن الأمانة، إلى جانب موظفيها، ملحقة بقلم المحكمة ويشكل موظفوها جزءاً من موظفي قلم المحكمة وعلى هذا النحو، جزءاً من موظفي المحكمة، ويتمتعون بنفس الحقوق والواجبات والمزايا والحصانات والاستحقاقات.

وبموجب القرار ICC-ASP/4/Res.3، اعتمدت جمعية الدول الأطراف نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي ينص على أن الصندوق الاستئماني كيان مستقل يعدّ تقارير مستقلة. ويخضع الصندوق الاستئماني وأمانته لسيطرة مجلس الإدارة ويُعتبران كياناً اقتصادياً منفصلاً لأغراض تقديم التقارير المالية. ويُشار إلى الصندوق الاستئماني والأمانة معاً على أنهما الصندوق الاستئماني.

2- ملخص سياسات المحاسبة الهامة وإعداد التقارير المالية

أسس إعداد البيانات

2-1 يتم إعداد البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وقد أُعدت البيانات المالية للصندوق الاستئماني على أساس الاستحقاق المحاسبي امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل هذه الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا. تم تقريب الأرقام في البيانات والملاحظات إلى ألف يورو. وقد لا يكون مجموع المبالغ متناسقاً مع بعضها البعض بسبب الاختلافات في التقريب.

2-2 *الفترة المالية*: الفترة المالية هي سنة تقويمية واحدة.

2-3 *أسس التكلفة التاريخية*: تُعد البيانات المالية على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة.

عملة الحسابات ومعاملة حركة أسعار صرف العملات

2-4 العملة التشغيلية للصندوق الاستئماني والعملة التي تعرض بها بياناتها هي اليورو.

2-5 تُترجم المعاملات المتعلقة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة التي تقارب أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات المعنية.

وتسجل المكاسب والخسائر المحققة نتيجة تسوية هذه التحويلات وعن الترجمة التي تتم في نهاية السنة لأسعار صرف الأصول النقدية والالتزامات المعبر عنها بالعملات الأجنبية في بيان الأداء المالي.

6-2 أما الأصول والبنود غير النقدية التي تُقاس على أساس التكلفة التاريخية بالنقد الأجنبي فتحوَّل باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ولا يعاد ترجمتها في تاريخ الإبلاغ.

استخدام التقديرات والأحكام

7-2 يتطلب إعداد البيانات المالية بشكل يتناسق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تقوم الإدارة بإصدار نظرتها التقديرية وحكمها وافتراضاتها التي تؤثّر على تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المبلَّغ عنها المتعلقة بالأصول والخصوم والإيرادات والنفقات. وترتكز هذه التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على الخبرة السابقة وعلى عوامل أخرى شتى يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف المعنية وعلى المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات المالية وعلى النتائج التي تشكل أساس أحكامها بشأن نقل القيم والأصول والخصوم من مصادر أخرى عندما تكون هذه القيم والأصول والخصوم غير ظاهرة بسهولة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

8-2 تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على أساس مستمر. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وأي فترات مستقبلية متأثرة.

النقدية وما في حكمها

9-2 يُحتفظ بالنقدية وما في حكمها بقيمتها الاسمية وتشمل النقد الحاضر، والأموال المحتفظ بها في الحسابات الجارية، والحسابات المصرفية المدرّة لفائدة مصرفية، والودائع التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

الأدوات المالية

10-2 يصنف الصندوق الاستئماني أدواته المالية بأنها قروضاً وحسابات مستحقة القبض وخصوماً مالية أخرى. وتتكون الأصول المالية أساسا من الودائع المصرفية القصيرة الأجل والحسابات المستحقة القبض. بينما تشمل الخصوم المالية الحسابات المستحقة الدفع.

11-2 وتقيد جميع الأدوات المالية في بادئ الأمر في بيان الوضع المالي بقيمتها السوقية المنصفة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات. بعد ذلك، يتم قياسها بالتكلفة الاستهلاكية باستخدام طريقة الفائدة الجارية. والقيمة التاريخية التي تحتوي على التكلفة المدينة والدائنة التي تخضع لشروط الائتمان التجاري العادي، تقارب القيمة العادلة للمعاملة.

المخاطر المالية

12-2 أنشأ الصندوق الاستئماني سياسات وإجراءات تتسم بالحذر بشأن إدارة المخاطر وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. ويقوم الصندوق باستثمارات قصيرة الأجل لمبالغ لا تلزم للاحتياجات الفورية. ويتعرض الصندوق الاستئماني، أثناء سير أعماله المعتادة، لمخاطر مالية مثل المخاطر السوقية (أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة) ومخاطر ائتمانية ومخاطر السيولة.

13-2 *مخاطر العملات*: تتمثل هذه في احتمال حدوث تقلبات في القيمة المتوازية أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتعرض الصندوق الاستئماني لمخاطر العملات في العمليات التي يقوم بها بعملات أجنبية فيما يتعلق بالمشاريع التي يمولها الصندوق.

14-2 *مخاطر أسعار الفائدة*: هي خطر تقلّب القيمة الحقيقية أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار الفائدة. ولا يودِع الصندوق الاستئماني أمواله إلا في حسابات قصيرة الأجل ذات فائدة مصرفية محددة ولذلك فإنه ليس معرضاً لمخاطر كبيرة تتعلق بأسعار الفائدة.

15-2 *مخاطر الائتمان*: هو الخطر المتمثِّل في احتمال أن يتسبب أحد طرفي أداة مالية في حدوث خسارة مالية للطرف الآخر بفعل الإخفاق في الوفاء بالتزام ما. فالصندوق الاستئماني معرض لمخاطر ائتمانية عن طريق الدفعات المسبقة التي يقدمها إلى الشركاء المنفِّذين لمشاريع والودائع الموضوعة في المصارف. وتوجد لدى الصندوق الاستئماني سياسات تحد من التعرض للمخاطر التي يمكن أن تحدث من أي مؤسسة مالية.

16-2 *مخاطر السيولة*: ينشأ هذا الخطر عن التمويل العام لأنشطة الصندوق الاستئماني. إذ تُموَّل عمليات الأمانة من الاشتراكات المقررة المدفوعة عن طريق المحكمة. وتُقدَّم المنح إلى الشركاء المنفِّذين على أساس التبرعات الواردة.

المبالغ المستحقة القبض والمبالغ المدفوعة مسبقا

17-2 يقدم الصندوق الاستئماني الأموال إلى الشركاء المنفذين على أساس الأحكام التعاقدية. ويتم الكشف عن حالة الأموال المتقدمة في الجدول 1.

18-2 تُحتسب المبالغ المستحقة القبض والسُّلف في البداية بقيمتها الاسمية. وأما المخصّصات الاحتياطية المرصودة لتغطية ما يُعدُّ من مبالغ أجل متعذرة التحصيل فتُحتسب مبالغ مستحقة القبض وسُّلف عند وجود دليل موضوعي على تراجع قيمة تلك الأصول، وفي هذه الحالة تحتسب الخسائر الناتجة عن تراجع القيمة في بيان الأداء المالي.

19-2 تُدرج المبالغ المستحقة القبض من المحكمة في البند المخصص للاشتراكات المقررة المرصودة لتمويل أنشطة الأمانة بعد خصم النفقات المتكبدة مقابل هذه التقييمات. وسبق أن قررت جمعية الدول الأطراف في قرارها رقم ICC-ASP/3/Res. 7 أن يكون تمويل أمانة الصندوق من الميزانية العادية للمحكمة، ريثما تجري الجمعية العامة تقييماً آخر. ويقدم مجلس إدارة الصندوق الميزانية المقترحة للأمانة إلى المحكمة في إطار البرنامج الرئيسي السادس المستقل، وتعرض هذه الميزانية على الجمعية لاعتمادها. وتحدد المحكمة الاشتراكات المقررة على الدول الأطراف، وتقوم من حيث المبدأ بتحصيلها باعتبارها وكيلاً عن الصندوق. ولا تؤدي هذه الاشتراكات إلى زيادة في صافي أصول المحكمة أو إيراداتها، لكن تُدرَج بوصفها مبالغ مستحقة القبض وإيرادات للصندوق الاستئماني. ويتم تخفيض المبالغ المستحقة القبض بأنها نفقات تكبدتها الأمانة العامة. أما المبالغ المستحقة للموردين وموظفي الأمانة فتقوم المحكمة بسدادها مباشرة. وتتم تسوية المبالغ المستحقة بصورة نهائية عندما تقوم المحكمة برد أي فائض نقدي يتعلق بالبرنامج الرئيسي السادس إلى الدول الأطراف، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

الأصول المتداولة الأخرى

20-2 تتضمن الأصول المتداولة الأخرى الفائدة المصرفية المتحققة على الحسابات والودائع المصرفية.

الحسابات الواجبة الدفع

21-2 تُحتسب الحسابات الواجبة الدفع في البداية بالقيمة الاسمية التي تمثِّل أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة

2-22 تشمل الإيرادات المؤجلة الاشتراكات المتعهد بدفعها بشروط وإيرادات أخرى تم استلامها ولكن لم يتم تحصيلها بعد.

2-23 تُحتَسَب النفقات المستحقَّة فيما يتعلق بالسلع والخدمات المقدَّمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي لم ترد فواتير بشأنها.

الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

2-24 يفصح الصندوق الاستئماني عن الأطراف ذات الصلة التي لديها القدرة على ممارسة الرقابة على الصندوق أو التي لديها تأثير كبير عليه عن طريق اتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية، أو يفصح عما إذا كان أحد الأطراف ذو الصلة والصندوق الاستئماني يخضعان لرقابة مشتركة. أما المعاملات التي تدخل ضمن العلاقات المعتادة بين المورّد أو العميل/المتلقّي بشروط وأحكام ليست أكثر أو أقل تفضيلاً من تلك التي تتم على أساس تجاري بحت في نفس الظروف بين الصندوق الاستئماني والأطراف ذات الصلة فلن تعامَل على أنها معاملات خاصة بأطراف ذات صلة ولذلك لن يجري الإفصاح عنها.

2-25 موظفو الإدارة الرئيسيون للصندوق الاستئماني هم مجلس الإدارة والمدير التنفيذي اللذان تتوفر لكليهما سلطة ومسؤولية القيام بالتخطيط لأنشطة الصندوق الاستئماني وتوجيهها ومراقبتها والتأثير في التوجهات الاستراتيجية للصندوق. ويتم الإفصاح عن رواتب ومزايا موظفي الإدارة الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق الاستئماني بالإفصاح عن أي معاملات محددة مع موظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد أسرهم.

المخصصات والخصوم الطارئة

2-26 *المخصصات* يُعترف بها عندما يكون لدى الصندوق الاستئماني التزام قانوني أو التزام ضمني حالي نتيجة لأحداث وقعت في الماضي، ويَلزم على الأرجح تدفق الموارد إلى خارج الصندوق لتسوية هذا الالتزام. إن المبلغ المخصص هو أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي حتى تاريخ التقرير. لا يتم الإفراج عن المخصصات إلا لهذه النفقات التي تم الاعتراف بها عند إنشائها. إذا لم يعد تدفق المنافع الاقتصادية لتسوية الالتزامات محتملاً، فيتم عكس هذا المخصص.

2-27 *الخصوم الطارئة* هي التزامات ممكنة تنشأ عن أحداث سابقة ولا يمكن تأكيد وجودها إلاّ عندما تحدث، أو لا تحدث، في المستقبل واقعة أو أكثر من الوقائع غير المؤكّدة التي لا تخضع بكاملها لسيطرة الصندوق الاستئماني؛ أو تمثل التزاماتٍ حالية والتي قد لا ينتج عنها تدفق الموارد الاقتصادية/ خدمات محتملة إلى خارج الصندوق أو لأنه يتعذر قياس مبلغ الخصوم بصورة موثوقة. ويجري الإفصاح عن الخصوم الطارئة، إن وُجدت، في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.

الالتزامات

2-28 *الالتزامات* هي تعهدات، لا يمكن إلغاؤها، بتقديم أموال في المستقبل إلى المنظمات التي تقوم بتنفيذ مشاريع تستند إلى عقد مبرم مع الصندوق الاستئماني. ويُعترف بهذه الالتزامات خارج نطاق الميزانية ويجري الإفصاح عنها في البيانات المالية إلى حين تقديم هذه الأموال فعلاً أو إلى حين تقديم الشريك المنفذ تقارير مالية تثبت أن الأنشطة التي يحق للمنظمة المعنية أن تتلقى أموالاً بشأنها قد تم تنفيذها.

إيرادات المعاملات غير التبادلية

2-29 *التبرعات*: الإيرادات المتأتية من التبرعات التي تشمل قيوداً على استخدامها يُعترف بها لدى التوقيع على اتفاق ملزم بين الصندوق الاستئماني والجهة المانحة المقدِّمة للتبرع. أما الإيرادات المتأتية من التبرعات التي تتضمن شروطاً بخصوص استخدامها، بما في ذلك الالتزام بإعادة الأموال إلى الكيان المقدِّم في حالة عدم استيفاء هذه الشروط، فيُعترف بها عند استيفاء الشروط المعنية. وإلى أن يجري استيفاء هذه الشروط، يُعترف بالالتزام بوصفه من الخصوم. أمّا التبرعات والإيرادات الأخرى التي لا تُقدَّم مشفوعة باتفاقات ملزمة فيُعترف بها على أنها إيرادات عند تسلّمها.

2-30 تُحتسَب التبرعات العينية بشكل سلع بقيمتها المنصفة، وتحتسب السلع وما يقابلها من إيرادات على الفور إذا لم تكن مقترنة بشروط. أمَّا إذا كانت مقترنة بشروط، فتحتسب في عِداد الخصوم إلى حين الإيفاء بالشروط وتلبية الالتزام القائم. وتحتسب الإيرادات بقيمتها المنصفة، ويتم قياسها في تاريخ حيازة الأصول الممنوحة.

2-31 *التبرعات العينية بشكل خدمات*: التبرعات العينية المقدَّمة في شكل خدمات لا تحتسب في عِداد الإيرادات. ويُفصح في البيانات المالية عن الخدمات العينية الرئيسية، بما في ذلك قيمتها السوقية المتوازية عندما يكون تحديد قيمتها ممكناً.

إيرادات الفوائد المصرفية وصرف العملات

2-32 *الإيرادات المالية*: هي إيرادات تشمل إيرادات الفوائد المصرفية وصافي مكاسب أسعار صرف العملات الأجنبية. وتُدرج في بيان الأداء المالي إيرادات الفائدة المصرفية عند تحققها وتُؤخذ في الحسبان عندئذ الحصيلة الفعلية من الأصول. وفي نهاية الفترة المالية، فإن الرصيد الصافي لحساب مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية، إذا كان إيجابياً، يُدرج باعتباره إيراداً.

النفقات

2-33 *النفقات المالية*: تشمل هذه النفقات الرسوم المصرفية وصافي خسائر صرف العملات الأجنبية. وفي نهاية الفترة المالية، يُحتسب الرصيد الصافي، لحساب مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية، إذا كان سلبياً، باعتباره من النفقات.

2-34 *النفقات الناشئة عن شراء السلع والخدمات* تُحتسب عندما يُوفي المورد بالتزاماته التعاقدية، أيْ عندما يتسلَّم الصندوق الاستئماني السلع والخدمات وتقبلها.

2-35 *النفقات الناشئة عن المعاملات مع الشركاء المنفِّذين* تُحتَسب عند تسلم السلع أو الخدمات التي يقدمها الشركاء المنفذين ويؤكد ذلك استلامها تقارير نفقات معتمدة أو تقارير مالية أو تقارير تنفيذ المشروع، حسب الحالة. وعند تقديم الأموال كسلفة على أساس عقود لا تشمل شروط أداء قابلة للقياس، فيُعترف بالإنفاق عند دفع الأموال.

محاسبة الصندوق والإبلاغ القطاعي

2-36 القطاع هو نشاط أو مجموعة من الأنشطة يمكن تمييزها والتي ويكون من المناسب الإبلاغ عنها بشكل منفصل فيما يخص المعلومات المالية. وتستند المعلومات القطاعية إلى الأنشطة ومصادر التمويل الرئيسية للصندوق الاستئماني. ولكي يحقق الصندوق أهدافه، فإنه ينفّذ الأحكام القضائية المتعلقة بجبر الأضرار الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد شخص مدان، ويقدم المساعدة إلى الضحايا وأُسرهم عن طريق برامج إعادة التأهيل الجسدي والنفسي وتقديم الدعم المادي.

2-37 يتمّ الإبلاغ عن معلومات مالية منفصلة بخصوص ثلاثة قطاعات، هي: برنامج جبر الأضرار وبرنامج المساعدة، وأمانة الصندوق الاستئماني.

2-38 *محاسبة الصندوق*: يُمسَك بحسابات الصندوق الاستئماني على أساس نظام المحاسبة للصناديق المالية للفصل بين الصناديق تيسيراً لاستلام المساهمات المخصصة والأموال والممتلكات الأخرى المحصَّلة عن طريق الغرامات أو المصادرة والتي تحوّلها المحكمة، في الحالات التي تحدد فيها المحكمة استخدامات معينة، أو الموارد المحصَّلة عن طريق الأحكام القضائية المتعلقة بجبر الأضرار.

صافي الأصول/حقوق الملكية

2-39 يشمل صافي الأصول/حقوق الملكية الفائض أو العجز في الصندوق. ويمكن إنشاء احتياطي على أساس قرار من مجلس الإدارة.

مقارنة الميزانية

2-40 تُعرض في البيان الخامس مقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ الواردة في الميزانية البرنامجية السنوية الأصلية والنهائية. ويتم عمل هذه المقارنة على نفس الأساس النقدي المعدَّل للمحاسبة الذي اعتُمد فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية السنوية.

2-41 ترد في الملاحظة 13 تسوية بين المبالغ الفعلية المحددة على أساس نقدي معدَّل والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار وجود اختلاف بين المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة والميزانية القائمة على أساس نقدي معدَّل.

3- النقدية وما في حكمها

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
النقدية المودعة في المصرف – الحساب الجاري	3 367	6 027
النقدية المودعة في المصرف – الحساب الادخاري	12 607	11 830
المجموع	**15 974**	**17 857**

4- الاستثمارات

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
ودائع لأجل محدد مع استحقاق أصلي لأكثر من 3 أشهر	2 688	-
المجموع	**2 688**	**-**

5- المبالغ المدفوعة مقدما

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
السُلَف المقدَّمة إلى الشركاء المنفِّذين	114	16
السُلَف المقدَّمة إلى الموظفين	11	-

المجموع	**125**	**16**

6- المبالغ المستحقة القبض من المحكمة

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
التبرعات المستحقة القبض	132	88
المبالغ المستردة المستحقة القبض من الشركاء المنفِّذين	-	-
مبالغ مستحقة القبض من المحكمة عام 2017	-	505
مبالغ مستحقة القبض من المحكمة عام 2018	636	636
مبالغ مستحقة القبض من المحكمة عام 2019	282	-
مبالغ أخرى مستحقة القبض من المحكمة	-	1
الفائدة المتراكمة	34	3
مبالغ مستحقة الدفع أخرى	2	-
المجموع	**1 086**	**1 233**

6-1 للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المبالغ المستحقة القبض من المحكمة، انظر الملاحظة 19-2.

6-2 تمثل التبرعات المستحقة القبض المبالغ التي تم التعهد بها للصندوق الاستئماني في كانون الأول/ديسمبر 2019 ولم يتم سدادها بحلول تاريخ الإبلاغ.

7- المبالغ المستحقة الدفع

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
المبالغ المستحقة الدفع للمحكمة مقابل النقد المقدم للنفقات البرنامجية	26	-
المبالغ الأخرى المستحقة الدفع	6	-
المجموع	**32**	**-**

8- المخصصات

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
مخصصات لقضايا المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	76	76
مخصصات التعويضات المقررة	5 610	5 940
المجموع	**5 686**	**6 016**

التغييرات في المخصصات

بآلاف اليورو	*مخصصات لقضايا المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية*	*مخصصات التعويضات المقررة*
المخصصات في 1 كانون الثاني/ يناير 2019	76	5 940

الانخفاض المترتب على المدفوعات	-	(350)
إعادة تقييم المخصصات	-	20
زيادة في المخصصات	-	-
المخصصات في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019	**76**	**5 610**

8-1 يتعلق مبلغ التعويضات بالتمويل التكميلي المقدم من الصندوق الاستئماني من أجل دفع جبر الأضرار المقرّرة بسبب عوز الأشخاص المدانين. وعملاً بالمادة 56 من لائحة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم (ICC-ASP/4/Res.3)، يعدّ قرار استكمال جبر الأضرار قراراً تقديرياً ضمن السلطة الوحيدة للمجلس، وتحكمه العوامل المنصوص عليها في اللوائح التنظيمية، على سبيل المثال التيقن من عدم قيام عنصر مكمل بالإخلال بأنشطة ولاية المساعدة الخاصة به، ومراعاة الإجراءات القانونية الجارية التي قد تؤدي إلى منح تعويضات أخرى قد تتطلب تكملة.

8-2 تتوافق مخصصات قضايا المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية البالغة 76 ألف يورو مع القضية المرفوعة لدى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية من قبل موظف سابق في الأمانة العامة.

9- الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
التبرعات المؤجلة	516	727
النفقات المستحقة	6	127
المجموع	**522**	**854**

10- صافي الأصول/حقوق الملكية

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
برنامج جبر الأضرار	2 213	1 832
برنامج المساعدة	10 581	9 339
أمانة الصندوق الاستئماني	839	1 065
المجموع	**13 633**	**12 236**

11- الإيرادات

بآلاف اليورو	2019	*2018*
الاشتراكات المقررة	*3 130*	*2 542*
التبرعات		
التبرعات المخصَّصة	863	1 570
التبرعات غير المخصَّصة	1 807	2 035
المجموع الفرعي للتبرعات	*2 670*	*3 605*
الإيرادات المالية		
إيرادات الفائدة المصرفية	50	6

صافي ربح صرف العملات الأجنبية	-	12
المجموع الفرعي للإيرادات المالية	*50*	*18*
المجموع	**5 850**	**6 165**

التبرعات العينية

11-1 تقدم المحكمة خدمات مختلفة إلى الصندوق الاستئماني مجاناً، بما في ذلك الحيز المكتبي، والأجهزة، والخدمات الإدارية.

12- النفقات

بآلاف اليورو	*2019*	*2018*
النفقات الإدارية	2 874	1 982
النفقات المتعلقة بجبر الأضرار	86	4 231
نفقات المشاريع المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني	110	199
نفقات مشاريع أخرى تتعلق بالمساعدة	878	902
المجموع	**3 948**	**7 314**

12-1 تتكون النفقات المتعلقة بجبر الأضرار من 66 ألف يورو من التكاليف المختلفة التي تكبدها الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم فيما يتعلق بتنفيذ ولاية جبر الأضرار و 20 ألف يورو لإعادة تقييم هذا المخصص. وفي عام 2018، كانت نفقات جبر الأضرار تمثل في الغالب مخصصًا لمنح جبر الأضرار المتعلقة بالتمويل التكميلي المقدم من الصندوق الاستئماني. ولم يقدم الصندوق الاستئماني أي تمويل تكميلي إضافي من أجل دفع جبر الأضرار في عام 2019.

12- 2 تشمل النفقات 65 ألف يورو تتعلق بالتكاليف الإدارية للشركاء المنفذين لولاية المساعدة لأوغندا.

13- بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية

13-1 يتم إعداد ميزانية وحسابات الصندوق الاستئماني استناداً إلى أسس مختلفة. فبيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية تُعد جميعها بالاستناد إلى المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة، في حين يعدّ بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) استناداً إلى المحاسبة القائمة على أساس نقدي معدَّل.

13-2 ووفقاً لمقتضيات المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في الحالات التي لا تُعد فيها البيانات المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة، يتعين مواءمة المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة بالميزانية مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، على أن يُحدَّد على نحو منفصل أي أساس أو توقيت أو كيان مختلف. وتوجد أيضاً اختلافات في الأشكال وبرامج التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

13-3 تحدث اختلافات من حيث الأساس عندما يكون أساس إعداد الميزانية المعتمَدة مختلفاً عن الأساس المحاسبي، على النحو المذكور في الفقرة 13-1 أعلاه.

13-4 وتحدث اختلافات من حيث التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن الفترة المبلَّغ عنها المبينة في البيانات المالية. ولا توجد اختلافات من حيث التوقيت فيما يخص الصندوق الاستئماني لأغراض مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

5-13 وتحدث الاختلافات المتعلقة بالكيانات عندما لا تحتوي الميزانية على البرامج أو الكيانات التي تشكل جزءاً من الكيان الذي تُعد بشأنه البيانات المالية. وتشمل الاختلافات المتعلقة بالكيانات الأموال المخصصة لجبر الأضرار وللمساعدة والتي ترد بالتفصيل في البيانات المالية، لكنها لا تُدرج في عملية الميزانية.

6-13 وتُعزى الاختلافات من حيث العرض إلى اختلافات في الشكل وبرامج التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

7-13 ويُعرض أدناه تحليل الفروق بين المبالغ الفعلية المعدة على أساس قابل للمقارنة في بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019:

بآلاف اليورو	*التشغيل*	*الاستثمار*	*التمويل*	*المجموع*
المبلغ الفعلي المعد على أساس مقارن (البيان الخامس)	**327**	**-**	**-**	**327**
الاختلافات المتعلقة بالأساس	202	-	-	202
الاختلافات المتعلقة بالعرض	486	19	(505)	-
الاختلافات المتعلقة بالكيانات	(2 467)	-	-	(2 467)
المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	**(1 453)**	**19**	**(505)**	**(1 939)**

8-13 تُعرض كاختلافات متعلقة بالأساس الالتزامات المفتوحة بما في ذلك أوامر الشراء مقابل النفقات المستحقة وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل. والائتمانات المقدَّمة إلى الدول الأطراف والتي لا تشكل جزءاً من بيان مقارنة مبالغ الميزانية بالمبالغ الفعلية، معروضة بوصفها اختلافات متعلقة بالعرض. وتحت بند الاختلافات المتعلقة بالكيانات، تُدرج الأنشطة المموَّلة من التبرعات المبلَّغ عنها في البيانات المالية وذلك نظراً إلى أن هذه الأنشطة غير مدرجة في عملية الميزانية.

9-13 يرد شرح للاختلافات المادية بين الميزانية والمبالغ الفعلية في التقرير المتعلق بأنشطة وبرامج أداء المحكمة الجنائية الدولية لعام 2019.

14- الإبلاغ القطاعي

بيان الوضع المالي بحسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

بآلاف اليورو	*برنامج جبر الأضرار*	*برنامج المساعدة*	أمانة *الصندوق الاستئماني*	*المجموع*
الأصول				
الأصول المتداولة				
النقدية وما في حكمها	5 604	10 347	23	15 974
الاستثمارات	2 688	-	-	2 688
المبالغ المدفوعة مقدما	11	114	-	125
المبالغ المستحقة القبض من المحكمة	36	132	646	804
مجموع الأصول المتداولة	*8 339*	*10 593*	*659*	*19 591*
الأصول غير المتداولة				
المبالغ المستحقة القبض من المحكمة	-	-	282	282
مجموع الأصول غير المتداولة	*-*	*-*	*282*	*282*
مجموع الأصول	**8 339**	**10 593**	**941**	**19 873**
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
المبالغ المستحق دفعها	-	6	26	32
المخصصات	2 338	-	76	2 414
الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة	516	6	-	522
مجموع الخصوم المتداولة	*2 854*	*12*	*102*	*2 968*
الخصوم غير المتداولة				
المخصصات	3 272	-	-	3 272
مجموع الخصوم غير المتداولة	3 272	-	-	3 272
مجموع الخصوم	**6 126**	**12**	**102**	**6 240**
صافي الأصول/حقوق الملكية	**2 213**	**10 581**	**839**	**13 633**
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية	**8 339**	**10 593**	**941**	**19 873**

بيان الأداء المالي بحسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

بآلاف اليورو	*برنامج جبر الأضرار*	*برنامج المساعدة*	أمانة *الصندوق الاستئماني*	*المجموع*
الإيرادات				
الاشتراكات المقررة	-	-	3 130	3 130
التبرعات	440	2 230	-	2 670
الإيرادات المالية	50	-	-	50
مجموع الإيرادات	**490**	**2 230**	**3 130**	**5 850**
النفقات				
النفقات الإدارية	23	-	2 851	2 874
نفقات المشاريع المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني	-	110	-	110
نفقات مشاريع أخرى تتعلق بالمساعدة	-	878	-	878
النفقات المتعلقة بجبر الأضرار	86	-	-	86
مجموع النفقات	**109**	**988**	**2 851**	**3 948**
الفائض(العجز) للفترة المعنية	**381**	**1 242**	**279**	**1 902**

بيان الأداء المالي بحسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

بآلاف اليورو	*برنامج جبر الأضرار برنامج المساعدة*		أمانة *الصندوق الاستئماني*	*المجموع*
الإيرادات				
الاشتراكات المقررة	-	-	2 542	2 542
التبرعات	766	2 839	-	3 605
الإيرادات المالية	-	18	-	18
مجموع الإيرادات	**766**	**2 857**	**2 542**	**6 165**
النفقات				
النفقات الإدارية	-	-	1 982	1 982
نفقات المشاريع المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني	-	199	-	199
نفقات مشاريع أخرى تتعلق بالمساعدة	-	902	-	902
النفقات المتعلقة بجبر الأضرار	4 231	-	-	4 231
مجموع النفقات	**4 231**	**1 101**	**1 982**	**7 314**
الفائض(العجز) للفترة المعنية	**(3 465)**	**1 756**	**560**	**(1 149)**

15- الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

15-1 تشمل النفقات المعترف بها الرواتب الإجمالية المدفوعة لكبار موظفي الإدارة، بما في ذلك الرواتب الصافية، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، وبدلات الانتداب ومِنَح أخرى، وإعانة الإيجار، ومساهمات جهات العمل في نظام المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي الحالي. وتشمل أيضاً النفقات المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل.

15-2 موظفو الإدارة الرئيسيون للصندوق الاستئماني هم أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي. ويعمل مجلس الإدارة بدون مقابل.

15-3 ويرد فيما يلي عرض للوضع في نهاية العام من حيث النفقات المعترف بها خلال السنة وللأرصدة التي لم تُسدد من المبالغ المستحقة القبض:

بآلاف اليورو	*عدد الأفراد*	الأتعاب الإجمالية	*المبالغ المستحقة القبض من المحكمة*
كبار موظفي الإدارة	6	196	-

15-4 موظفو الإدارة الرئيسيون مؤهلون أيضا للحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل. وفي نهاية العام، بلغ مجموع الالتزامات المستحقة ما يلي:

بآلاف اليورو	الإجازات السنوية المستحقة	الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	*المجموع*
كبار موظفي الإدارة	34	1	187	222

15-5 في عام 2019، أقرت الجمعية اعتمادًا قدره 130 3 ألف يورو لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، التي تدير الصندوق الاستئماني وتوفر الدعم الإداري للمجلس الإداري واجتماعاته. ويتم إثبات مبلغ الأنصبة المقررة الصافي من النفقات التي تكبدتها الأمانة للفترة الحالية والسابقة بمبلغ قدره 918 ألف يورو كمبالغ مستحقة القبض من المحكمة .

15-6 تقدم المحكمة خدمات مختلفة إلى الصندوق الاستئماني مجاناً، بما في ذلك الحيز المكتبي، والأجهزة، والخدمات الإدارية.

16- الأحداث بعد تاريخ الإبلاغ

16-1 تاريخ الإبلاغ عن الصندوق الاستئماني هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. حدثت جائحة COVID-19 بعد إغلاق حسابات 2019. إن هذا حدث غير قابل للتعديل بالنسبة للبيانات المالية لعام 2019، ومع ذلك، قد يكون للآثار العالمية لهذه الجائحة تأثيرات كبيرة على عمليات الصندوق الاستئماني في عام 2020، ولا يمكن تقدير مدى موثوقيتها في الوقت الحالي.

المرفق
الجدول 1
حالة المشاريع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

المشروع السنوي	*عملة المشروع*	*الميزانية*	السلف غير المسددة/ المستردات المستحقة في 1 كانون الثاني/يناير 2019	*المبالغ المسددة*	*النفقات المسجلة*	المبالغ المستردة التي تم جمعها	السلف غير المسددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	إنفاق الميزانية (بما في ذلك السنوات السابقة
جمهورية أفريقيا الوسطى – تقييم الوضع 2018 (PO4701286)	فرنك وسط أفريقي	13 000 000	1 000 000	6 500 000	6 842 780	657 220	-	12 342 780
جمهورية أفريقيا الوسطى – تقييم الوضع 2018 (PO4701355)	فرنك وسط أفريقي	6 097 220	-	6 097 220	6 097 220	-	-	6 097 220
TFV/UG/2007/R1/018- مساعدة إعادة التأهيل البدني والنفسي المتكاملة للمجنى عليهم (PO 5100135)	يورو	200 000	-	170 000	143 221	-	26 779	143 221
TFV/UG/2007/R1/018- مساعدة التأهيل البدني والنفسي المتكاملة للمجنى عليهم في شمال أوغندا (PO 5100136)	يورو	200 000	-	170 000	169 987	-	13	169 987
TFV/UG/2007/R1/005- مساعدة التأهيل البدني والنفسي المتكاملة للمجنى عليهم في شمال أوغندا (PO 5100138)	يورو	200 000	-	170 000	147 319	-	22 681	147 319
TFV/UG/2007/R1/020- معالجة احتياجات الصحة النفسية لضحايا جرائم الحرب الأوغنديين: نهج الخدمة وبناء القدرات (PO 5100139)	يورو	200 000	-	170 000	169 722	-	278	169 722
TFV/UG/2007/R1/014b- المساعدة المتكاملة لإعادة التأهيل البدني والنفسي للمجنى عليهم في شمال أوغندا (PO 5100140)	يورو	200 000	-	170 000	134 222	-	35 778	134 222
TFV/UG/2007/R2/041- المساعدة المتكاملة لإعادة التأهيل البدني والنفسي لضحايا الحرب في شمال أوغندا (PO 5100141)	يورو	200 000	-	170 000	140 426	-	29 574	140 426
مشروع الاتصالات (PO 4701371)	يورو	5 500	-	5 500	5 500	-	-	5 500
متابعة الضحايا جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4701327)	فرنك وسط أفريقي	3 279 785	-	3 279 785	2 249 200	1 030 585	-	2 249 200
تقييم الوضع جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100142)	فرنك وسط أفريقي	1 158 910	-	-	658 910	-	-	658 910
تقييم كينيا (PO 4701365)	شيلينغ كيني	885 000	-	885 000	679 320	205 680	-	679 320
مشروع الاتصالات (PO 4524406)	دولار أمريكي	6 700	-	-	6 700	-	-	6 700
تقييم الوضع جورجيا (PO 4903277)	يورو	26 129	-	-	20 929	-	-	20 929
تقييم كينيا 2019- (PO 4903367)	يورو	21 186	-	-	21 186	-	-	21 186
الولاية المتعلقة بجبر الأضرار								
جبر الأضرار في قضية كاتانغا – المنح الفردية في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 4701199)	دولار أمريكي	74 321	-	-	69	-	-	74 319
منح كاتانغا الجماعية - (PO 4701273)	دولار أمريكي	58 560	7 196	30 445	16 773	20 868	7 196	42 287

المشروع السنوي	*عملة المشروع*	*الميزانية*	**السلف غير المسددة/ المستردات المستحقة في 1 كانون الثاني/يناير 2019**	*المبالغ المسددة*	*النفقات المسجلة*	**المبالغ المستردة التي تم جمعها**	**السلف غير المسددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019**	**إنفاق الميزانية (بما في ذلك السنوات السابقة**
منح كاتانغا الجماعية - (PO 4701344)	دولار أمريكي	248 783	-	248 767	248 782	-	1	248 782
منح كاتانغا الجماعية - (PO 4701358)	دولار أمريكي	15 226	-	15 000	3 695	-	11 305	3 695
منح كاتانغا الجماعية - (PO 4701361)	دولار أمريكي	27 920	-	27 600	27 920	-	-	27 920
منح كاتانغا الجماعية - (PO 4701274)	يورو	1 700	-	-	597	1 103	-	597
منح كاتانغا الجماعية (فرنك غرب أفريقي) (PO 4701306)	فرنك غرب أفريقي	17 241 400	-	17 241 400	11 189 000	6 042 400	-	11 189 000
لوبانغا- الأنشطة قبل تنفيذ المنح (PO 4524027)	دولار أمريكي	3 580	-	-	3 580	-	-	3 580
لوبانغا- الأنشطة بموجب أمر المحكمة – تحديد هوية الضحايا (PO 4701332)	دولار أمريكي	33 685	-	30 820	27 456	3 365	-	27 456
منح كاتانغا الجماعية - (PO 4701369)	دولار أمريكي	112 000	-	112 000	111 943	57	-	111 943

Cour des comptes
FRANCE

تقرير المراجعة الخارجية النهائي لحسابات الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (ترجمة من باب المجاملة)

المحتويات

الصفحة

أولا- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها 402
ثانياً- متابعة توصيات السنوات السابقة 402
ثالثاً- موجز الحالة المالية 403
رابعاً- استثمارات الموارد المالية المتاحة 404
خامسا- رصد الاتفاقيات والاتفاقات مع الجهات المانحة 405
سادسا- شكر وتقدير 405

أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها

1- قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم ("الصندوق الاستئماني") حيث تم إجراء المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ووفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ووفقاً للمادة 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، بما في ذلك الاختصاصات الإضافية التي تحكم مراجعة الحسابات، وكذلك المادة 77 من اللائحة التنفيذية للصندوق الاستئماني للضحايا.

2- الهدف العام لأي مراجعة للبيانات المالية هو التأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية ككل من الأخطاء المادية سواء بسبب الغش أو الخطأ، مما يمكّن مراجِع الحسابات من إبداء رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت، من جميع الجوانب، وفقاً للإطار المالي المعمول به.

3- ويتم الإفصاح عن الاختصاصات الإضافية التي تحكم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية، وجميع الصناديق الاستئمانية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم في المرفق 6 (ج) للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، حيث يشير إلى أنه يمكن للمراجع الخارجي أن ينظر في المسائل التي ينبغي إبلاغها إلى جمعية الدول الأطراف، مثل تبديد أموال الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم أو إنفاقها بشكل غير سليم حيث لا يتفق مع ما قصدته جمعية الدول الأطراف.

4- لقد قُسمت مهمة مراجعة الحسابات إلى مرحلتين:

(أ) مراجعة مؤقتة، (من 2 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2019)، التي ركزت على المسائل المتعلقة بالرقابة الداخلية والتبرعات والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) ومراجعة نهائية، (من 4 إلى 27 أيار/مايو 2020)، التي ركزت على البيانات المالية ومتابعة التوصيات السابقة والامتثال لمتطلبات الكشف عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكذلك الضوابط والحوكمة المالية. وفي سياق جائحة COVID-19 والقيود المفروضة على السفر والاتصالات الشخصية التي قامت السلطات بتحديدها في هولندا وفرنسا وفي المحكمة، تم إجراء المراجعة النهائية عن بعد، باستخدام قنوات الاتصالات الآمنة لتكنولوجيا المعلومات التي تقدمها المحكمة للتواصل بالفيديو وتوفير الوثائق.

5- عُقد في 27 أيار/مايو 2020 اجتماع ختامي مع المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم ومع موظفيه. وقد أُخذت في الحسبان عند إعداد هذا التقرير التعليقات المكتوبة المرسلة من الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2020.

6- لقد أصدرنا **رأيا غير متحفظ** بشأن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ثانياً- متابعة توصيات السنوات السابقة

7- لا تزال ثمانية توصيات معلقة في التقرير الأخير لمراجع الحسابات الخارجي بشأن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا. يمكن لاستعراض تنفيذ التوصيات تصنيف أربعة منها على أنها مُنفذة، وأربعة أخرى بأنها نُفذت جزئيا.

1- التوصيات المنفذة

8- التوصية رقم TFV 2018-2 "إجراءات المستحقات". يوصى بتنفيذ إجراء لتحديد جميع المستحقات مع تحديد موعد نهائي يتناسق مع إعداد البيانات المالية. قدم الصندوق الاستئماني الوثائق ذات الصلة التي تحدد مدى الأهمية من التعليمات والتوجيهات والتبادلات والممارسات التي تم وضعها بين الصندوق الاستئماني وقسم الشؤون المالية في قلم المحكمة.

9- التوصية رقم TFV 2017-1 "الإجراءات اللازمة لإثبات جميع الالتزامات المتعلقة بتنفيذ قرارات جبر الأضرار بدقة". بعد مناقشات مع قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار (من قلم المحكمة) وانعكاسات داخلية، فإن المنهجية الحالية المستخدمة لدى قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار تتيح للصندوق الاستئماني الوصول إلى المعلومات المتوفرة في نظام إدارة تطبيق الضحايا على أساس كل حالة على حدة. وأنها تعتبر بأنها كافية وفعالة من قبل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار في قلم المحكمة و والصندوق الاستئماني.

10- التوصية رقم TFV-2015-3 "تعزيز المراقبة المالية للعمليات". نظم الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم ورش عمل في 2019 و 2020 نجم عنها أدوات داعمة مع شركاء التنفيذ حول إجراءات وأدوات إعداد التقارير المالية في أوغندا وجمهورية إفريقيا الوسطى. وستشمل زيارات شركاء التنفيذ القادمة للموقع من قبل مسؤولي البرامج الميدانية تفتيش مفاجئ.

11- التوصية رقم TFV 2015-4 "تعزيز الفرق الميدانية". قدم الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم معلومات مفصلة عن الهياكل القائمة في الميدان بعد الزيادات في الموارد البشرية في عام 2019، وفي التعيينات والمناصب، ويعتبر أن التعزيز قائم ويعمل.

2- التوصيات المنفذة جزئياً

12- التوصية رقم TFV-2018-1. "تكييف الإطار الشامل للميزانية". بدأ الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم في مراجعة عملية إعداد الميزانية، ليس فقط للموارد والنفقات التي تشكل جزءًا من ميزانية المحكمة من خلال البرنامج الرئيسي السادس "أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا" بل أيضًا للعمليات الممولة من التبرعات التي تشير إلى اختصاصات مجلس الإدارة. ومع ذلك، سيتطلب تنفيذ هذه التوصية الوقت.

13- التوصية رقم TFV-2016-2. "رصد تقارير مراجعة حسابات الشركاء الميدانيين". إن الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم بصدد طرح مناقصة مفتوحة لاختيار شركة مراجعة خارجية لتقوم بإجراء مراجعة مركزية لجميع شركاء الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم وأشار إلى دورات البرنامج الجديدة المنفذة في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى. أبلغ الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم المراجع الخارجي بأن عقود الخدمات في هذه البلدان قيد الإعداد.

14- التوصية رقم TFV 2014-1 "توضيح الأدوار والمسؤوليات بين قلم المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا". وافق كل من أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم وقلم المحكمة على إطار التعاون والمساعدة. ومع ذلك، لقد تم تنفيذ التوصية جزئيًا، نظرًا إلى استمرار غياب التقدم في مسألة إجراء التحكيم، المرتبط بجدول أعمال مجلس الإدارة الجديد الذي تم تعيينه في عام 2019. إن هذه الوثيقة موجودة الآن وقد تكون أساسًا للتوضيح بشأن الأدوار، على الرغم من أن وضعها لم يتم تحديده بعد في التسلسل الهرمي للوثائق الرسمية التي تشمل المحكمة.

15- التوصية رقم TFV 2014-2 "مخطط تخصيص المسؤولية". على الرغم من توضيح المسؤوليات داخل الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم في 2018 و 2019، لن يتم الانتهاء من مصفوفة المسؤولية الجديدة المتوقعة لعام 2019 قبل الربع الرابع من 2020. بعد ذلك سيتم التحقق من إنجاز التوصية عندما تتوفر هذه الوثيقة.

ثالثاً- موجز الحالة المالية

16- يشير بيان الأداء المالي للصندوق الاستئماني للمجنى عليهم إلى فائض قدره 902 1 مليون يورو مقارنة بعجز قدره 1,149 مليون يورو مقارنة في عام 2018. ويعزى هذا التغيير أساساً إلى إنخفاض في نفقات البرنامج (1 074 مليون يورو مقارنة بمبلغ قدره 332 5 مليون يورو في عام 2018) حتى إذا ازدادت النفقات الإدارية (874 2 مليون يورو مقارنة بمبلغ قدره 982 1 مليون يورو في عام 2018). وبنفس الشكل، كان معدل نمو الموارد أقل من معدل الإنفاق، على الرغم من أن الاشتراكات المقررة زادت بشكل

كبير بمعدل 23% لتصل إلى 130 1 مليون يورو. ولكن، انخفضت التبرعات أيضًا بنسبة بلغت 26% لتصل إلى 2 670 مليون يورو (مقارنة بـ 606 3 مليون يورو في عام 2018). إن جهود الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم لتعزيز موارده لتغطية احتياجاته المستقبلية، والتي تقدر بنحو 10 مليون يورو سنويا في المستقبل. لقد تم تسجيل 29 جهة مانحة عامة حتى الآن. وتهدف جهود الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم إلى وضع اللمسات الأخيرة على المزيد من الاتفاقات مع الدول المانحة، مثل خطط متعددة السنوات، أو وسائل تمويل مبتكرة. تبلغ التبرعات من القطاع الخاص حوالي 25 ألف يورو.

17- تحسن بيان الحالة المالية بشكل عام، مع زيادة إجمالي الأصول من 106 19 مليون يورو في 2018 إلى 873 19 مليون يورو في 2019. إن هيكلية الحالة المالية سليمة، مع صافي الأصول بمستوى 13 633 مليون يورو، بزيادة 11% من النمو عن العام السابق، وتتألف الخصوم في الغالب من المخصصات. انخفض المبلغ العالمي للمخصصات إلى 686 5 مليون يورو من 016 6 مليون يورو في 2018، والتغيير الرئيسي هو التغيير في الرصيد بين المخصصات الحالية (414 2 مليون يورو، مقارنة بـ 0.961 مليون يورو في 2018) والمخصصات غير المتداولة (272 3 يورو مليون، مقابل 055 5 مليون يورو في 2018). ليس لدى الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم ديون مالية، ويتكون جزء مهم من التزاماته الحالية من المستحقات والإيرادات المؤجلة (0.522 مليون يورو) ، ومن المحتمل أن تصبح هذه إيرادات في المستقبل.

18- يعرض بيان الأداء المالي مبالغ نفقات جبر الأضرار التي وافق عليها مجلس الإدارة من خلال المخصصات، بعد توصية المراجعة الخارجية. ثم تظهر نفقات جبر الأضرار السنوية الواردة في الملاحظة 8 على البيانات المالية كتخفيض في المخصصات السابقة. يظهر مبلغ النفقات السنوية في عام 2019، وهو 0.350 مليون يورو، في المرحلة الحالية بأنه متواضعًا إلى حد ما مقارنة بالمبلغ المتراكم للمخصصات (610 5 مليون يورو).

19- تم تصنيف جزء من هذه المخصصات لجبر الأضرار في الخصوم المتداولة (338 2 مليون يورو)، مما يعني أنه يجب استخدامها خلال عام 2020، والجزء الآخر في الخصوم غير المتداولة (272 3 مليون يورو). في العام الماضي، تم تصنيف 0.885 مليون يورو في الخصوم المتداولة، ولكن تم دفع 0.350 مليون يورو فقط في عام 2019. يجب على أمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم التأكد من عمل أفضل تقدير لهذا التصنيف.

رابعاً- استثمارات الموارد المالية المتاحة

20- يبلغ الحساب النقدي وما في حكمه 974 15 مليون يورو، في تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي عام 2019، بدأ الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم في استثمار حصة كبيرة من هذا الأصل، 5.2 مليون يورو، في الأدوات المالية بالدولار الأمريكي. كانت حصيلة هذا الاستثمار المالي فائدة بقيمة 46 ألف يورو. اختار الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم استثمار الأموال بعملة المدفوعات المخطط لها (بالدولار الأمريكي) وضمان تخصيص مدة الودائع لفترة محددة لمدة ثلاثة أو ستة أشهر وبمعدلات فائدة ثابتة 1.87% و 2.27% ، وهو أكثر من ذلك بكثير من الحد الأقصى البالغ 0.3% من سعر الفائدة العام الماضي. حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان لدى حسابين مصرفيين آخرين 5.مليون يورو في كل منهما، بمعدل فائدة 0.05 في المائة.

21- إن الأموال المستثمرة مأخوذة من فوائض الصندوق الاستئماني للضحايا، بما في ذلك الأموال من التبرعات؛ طلب المراجع الخارجي توضيحا بشأن الأساس القانوني لهذه العمليات أثناء المراجعة. لا تشير لوائح الصندوق الاستئماني التنظيمية، في مادتها رقم 37، إلا إلى المادة 108 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، في حين أن إمكانية المضي قدماً في الاستثمارات (محدودة الوقت) في حالة "أن الأموال ليست لازمة خلال فترة الاستثمار" تحكمها المادة 109. أجاب الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم وقلم المحكمة بأن القرار رقم ASP/1/6 ينص على (في النقطة 13 من ملحقه): "*ينطبق* النظام المالي والقواعد

المالية *مع إجراء التغييرات اللازمة على إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في القرار الحالي*". إن هذا يجلب الأساس القانوني لعمليات الصندوق الاستئماني للضحايا.

خامساً- رصد المعاهدات والاتفاقيات مع المانحين

22- ارتفعت التبرعات بنسبة 26% في عام 2019 لتبلغ 670 2 مليون يورو (مقارنة بـ 605 3 مليون يورو في عام 2018). تستند معظم التبرعات، التي خصص بعضها لأغراض محددة، إلى اتفاقات مكتوبة مع المانحين.

23- وخلال عملية مراجعة الحسابات، بدا أن بعض هذه الاتفاقات المكتوبة تحتوي على شروط يجب الوفاء بها، حيث يمكن للمانحين المطالبة باسترداد الأموال. تسجل البيانات المالية هذه الأموال كإيرادات مؤجلة، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

24- يكرر المراجع الخارجي التحذيرات السابقة بشأن وجود بنود للإبلاغ في الاتفاقات المبرمة مع المانح والتي تتوقع أعمال مراجعة محددة بشأن استخدام التبرعات. يجب مراقبة كتابة هذه البنود بعناية من أجل التمييز بين عمليات التدقيق هذه والمهام الموكلة إلى المراجع الخارجي الذي ترشحه جمعية الدول الأطراف وفقًا للمادة 12 من النظام والقواعد المالية للمحكمة، بما في ذلك شروط الاختصاص الإضافية التي تحكم المراجعة، والمادة 77 من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا. لا يمكن لأي اتفاق منفصل بين المانح والصندوق الاستئماني للمجنى عليهم أن يطلب المزيد من أعمال المراجعة من المراجع الخارجي، الذي يقدم تقاريره إلى الجمعية فقط.

25- يتم الإفصاح عن برامج الصندوق الاستئماني للضحايا، والتي يتم تمويل جزء كبير منها من خلال التبرعات التي يتم إبرامها باتفاقيات مع الجهات المانحة، في الجدول (1) الذي يشكل إضافة إلى البيانات المالية. إن العدد الكبير من البرامج وتنوعها يجعل من الصعب قراءة هذا الجدول (1) من قبل مستخدمي البيانات المالية. تزداد هذه الصعوبة باستخدام العملات المختلفة في الجداول، مثل اليورو والدولار الأمريكي وفرنك غرب أفريقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرنك وسط أفريقي لجمهورية إفريقيا الوسطى والشيلنغ الكيني لكينيا. وتماشياً مع مبادئ العرض الخاصة بالفصل 8 من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ينبغي أن يحاول الصندوق الاستئماني للضحايا، عن طريق إضافة فقرة سردية إلى البيانات المالية، لتلخيص كميات الموارد الملتزم بها لبرامج المساعدة وجبر الأضرار وإعطاء تقدير لمقدارها العالمي بناءً على سعر الصرف.

سادساً - شكر وتقدير

26- ى يود مراجِع الحسابات الخارجي أن يعرب عن شكره لأمانة الصندوق الاستئماني للمجنى عليهم ولموظفي قلم المحكمة الجنائية الدولية على تعاونهم مع أفرقة مراجعة الحسابات وعلى الدعم العامّ الذي قدموه إليها أثناء المراجعة.

انتهت ملاحظات المراجعة.